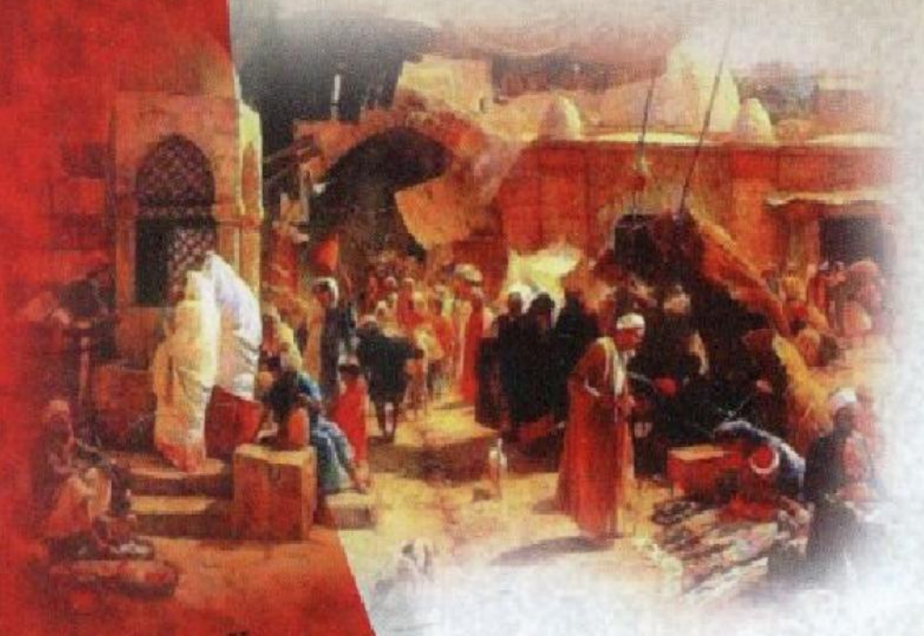
الفساد فى الدولة الفاطمية

"سياسياً - إدارياً - إجتماعيا - إقتصادياً"



تقديم

الأستاذة الدكتورة

سحر عبد العزيز سالم

أستاذ التاريخ الإسلامي الحضارة الإسلامية

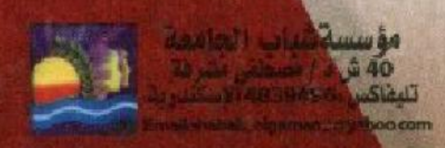
كلية الآداب - جامعة دمنهور

تأليف

تيسير محمد محمد شادي

مدرس مساعد التاريخ الإسلامي الحضارة الإسلامية

كلية الآداب - جامعة دمنهور



مؤسسة شباب الجامعة


خطاب

الفساد في الدولة الفاطمية

«سياسياً – إدارياً – إجتماعياً ـ إقتصادياً»

الدكتورة

تيسير محمد محمد شادى

مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب – جامعة دمنهور

تقديم

أ.د/ سحر السيد عبدالعزيز سالم

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠١٥

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ شارع الدكتور مصطفى مشرفة

إسكندرية – تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦

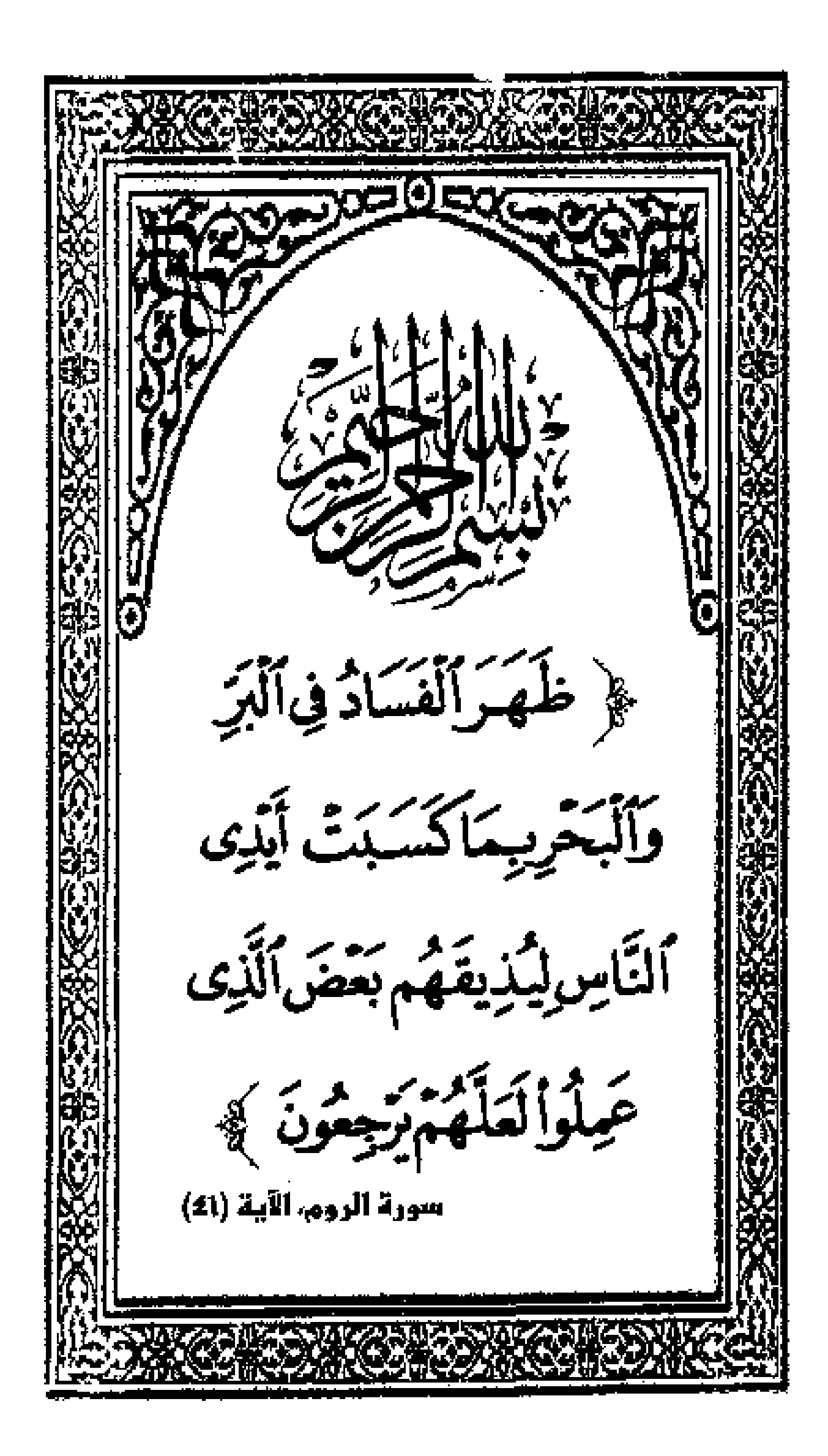
Email:Shabab_Elgamaa2@yahoo.com

إهـداء

إلـي كـل مـن يحمـل مشـعلا يضـيئ بـه الظـلام ،ويحـارب الفساد،كل من عاش لنصرة الحـق ،أومـات علي مبدأ ،إلي كل صاحب فكرة أو رأي غّير أو أثّر في حياتي........

إلي روح والدي العزيز
طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته..

إليهم جميعا حبي وامتنـاني وتقديري


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ
وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى
ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى
عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾
سورة الروم، الآية (٤١)

تقديـــم....

نجح الفاطميون في حكم مصر لفترة زمنية تزيد علـــى القـــرنين (٣٥٨هـــ – ٥٦٧م / ٩٦٩هـــ – ١١٧١م) فكان هدفهم بعد إقامة خلافتهم في بلاد المغرب، نقل مقر هذه الخلافة التي تعرضت لانتفاضات شـــعبية في هذه المنطقة النائية والمتطرفة من العالم الاسلامي الي منطقـــة اكثـــر امنا واستقرارا ورخاءا ،ومن هنا جاءت محاولات الفاطميين لنقـــل مقـــر خلافتهم اما الي الاندلس او الي مصر ونجحوا فـــي نهايـــة الامـــر فـــي التمركز في مصر،وجعل الفاطميون من مصر مركزا لدولة كبري ،حملت بدورها مسمي الخلافة شأنها في ذلك شأن الخلافة العباسية السـنية فـــي بغداد.

ولم يختلف نظام الحكم في هذه الخلافة الفاطمية عما كان الوضع عليه في كل من الخلافة الاموية والعباسية ،فنظام الحكم فيها جميعا كـــان مطلقا يستأثر فيه الخليفة بالسلطتين الدينية والزمنية معا ؛الا ان الخلافـــة الفاطمية قد خصت نفسها بقدسية الامام –الخليفة– وعصمته من الخطـأ وقد تطور الامر الي حد تأليه أحد خلفاء الفاطميين ،وهو الحاكم بأمر الله ،وقد ترك هذا الامر أسوأ الاثر في نفوس المصريين لدرجة ان كثيرا من كبار المؤرخين قد اعتبروا ان ألوهية الحاكم كانت بمثابة المســـمار الاول الذي دق في نعش الخلافة الفاطمية، وكان ذلك بلا شك مظهرا قويا مـــن مظاهر الفساد الفكري ، ويري الكثير انه ناتج من التـــأثير بالمعتقـــدات الفارسية القديمة ،مما دفع الي تعدد وتبـــاين الاراء فـــي صـــحة نســـب الفاطميين لآل رسول الله ،ودفع البعض الي نسبهم الي أصـــول فارســـية مجوسية.

ولإيماننا المطلق بأن الدول الكبري والإمبراطوريات في مختلف أنحاء العالم ،وفي جميع الأزمنة ،انما تنهار لأسباب متعددة ومتراكمة وقد تبدأ هذه الأسباب منذ بداية هذه الدول ،وتتضافر جميعها معا لتسقط فـــي النهاية هذا الكيان الكبير بعد فترة من الزمن ،ومن هذا المنطلـــق جـــاء اختيار الباحثة لهذا الموضوع ،وحاولت أن تتبع الأسباب المتباينة التـــي تضافرت عقدا وراء عقد لتؤدي في النهاية للإنهيار الدولة الفاطمية ،وكان

في رأيها أن مظاهر الفساد المختلفة من فساد سياسي وإداري وإقتصادي وإجتماعي ،قد تضافرت جميعها لتسقط هذه الدولة.

ولا يعني هذا أن الدولة الفاطمية لم يكن لها إيجابيات أو مزايا ،فقد شهدت الدولة مظاهرا مختلفة من الرخاء والإزدهار ولا سيما في المجال الإقتصادي،حيث حرص الفاطميون علي بسط نفوذهم علي طريق الحرير للوصول الي مصادر التوابل الرئيسية في الهند والسند وجزر جنوب شرق أسيا والقارة الهندية ،وأرسلوا دعاتهم الإسماعيلية الذين عملوا بتجارة البهار للإتجار ،وايضا لنشر مذهبهم الشيعي في هذه الاماكن في محاولة من الفاطميين لترويج اقتصادهم من جهة ،ولبسط نفوذهم السياسي من خلال نشر مذهبهم الشيعي هناك من جهة ثانية ،ولمنافسة الخلافة العباسية وضربها في إقتصادها من جهة ثالثة ،وقد نجح الفاطميون في ذلك إلي حد كبير ،حيث تفوقت تجارة البحر الأحمر في عهدهم في مجال الكارم علي تجارة الخليج العربي ،حيث تجمع كثير من الدراسات المتخصصة الي بداية تراجع تجارة الخليج العربي أمام البحر الأحمر بدأ من القرن الرابع الهجري.

وقد انعكس هذا الإزدهار التجاري علي المجتمع المصري ،وبدأت مصر تشهد رواجا لا مثيل له فبدأت السفن تفد الي الثغور المصرية ولا سيما الإسكندرية حاملة معها سلع الشرق والغرب ،وارتبطت هذه المدينة الساحلية المصرية مع الأقطار الأوربية مثل مالفي والبندقية وجنوة، وكان لهذه المدن الإيطالية فنادق كثيرة في الإسكندرية ،وشكل تجارها جالية من أكبر الجاليات الأجنبية في ذلك الوقت كما تهافت تجار المشرق والمغرب الإسلامي علي مصر في ذلك الوقت.

أيضا ازدهرت مصر علميا وذاع صيت الجامع الأزهر الذي تحول الي جامعة علمية ،وكان الخلفاء الفاطميون يجرون الرواتب لعلماء الازهر وللتلاميذه أيضا ويوفرون أماكنا لسكناهم ،وتحولت أروقة الأزهر الي مدارس علمية وحلقات بحث وحمل كل رواق اسم طائفة وفد ابنائها وأفرادها الي هذا الجامع العظيم فأصبح هناك رواق للروم ورواق للهنود ورواق للسودانيين ورواق للصعايدة.

ولايمان الباحثة بأنه لا يكفينا كشعوب وأمم تسعي لإعادة كتابة تاريخها بصدق وامانة علمية ان نكتفي بإظهار الإيجابيات ومدح الماضي ،بل أنه علينا ايضا أن نواجه أنفسنا بنقد الذات وتسليط الضوء علي المظاهر السلبية إسوة بالمظاهر الإيجابية حتي نتجنب هذه السلبيات في تاريخنا الحديث والمعاصر ،لأن التاريخ كما ذكر ابن خلدون :هو العظة والعبرة والدروس المستفادة من الماضي.

لذلك ارتأت الباحثة أن تتجنب الحديث في دراستها عن المظاهر الإيجابية في التاريخ والحضارة الفاطمية لانها حافلت بدراسات لا حصر لها ،والتزمت الباحثة بالطريق الأصعب وهو جلد الذات للإفادة من دروس الماضي في المستقبل ،لذلك أخذت تتبع أهم مظاهر الفساد المختلفة في الدولة الفاطمية والتي ادت في نهاية الأمر لسقوطها.

وهذه الدراسة المقدمة إلى القراء،هي عمل علمي أكاديمي محكم وجاد وقيم وأصيل وهي تنبيء عن مولد باحثة متميزة واعدة ، لديها القدرة على النقد والتحليل والإستنتاج ، من خلال رجوعها الى المصادر الأصلية ، وأتت الباحثة بعديد من الحقائق التاريخية التي لم يسبقها إليها أحد من الدارسين لتاريخ الدولة الفاطيمية فهذا العمل بحق يشهد على مولد مؤرخ متعمق واعد.

ولهذا فإن هذه الدراسة المتأنية ، إنما تعد بحق إضافة جديدة للمكتبة العربية والإسلامية فى مجال يخص فترة زمنية تاريخيةً مهمةً سادت فيها الخلافة الفاطمية ذات الصبغة الدينية بمكانتها التاريخية وموقعها المهم على مسرح الأحداث وامكانياتها الإقتصادية والسكانية والعسكرية وما حققته من إنجازات حضارية متعددة إلا أن تاريخها إعتراه كثيرا من مظاهر الفساد المختلفة.

الأستـــاذة الدكتورة/

سحر السيد عبد العزيز سالم

أستـــاذ التـــاريخ الإســـلامى

والحضـــارة الإسلاميـــة

كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

فهرس المحتويات

المقدمـــــة

إن الوجدان المصري يعيش اليوم مرحلة جديدة بكل ما فيها من خير وشر، بكل إيجابياتها وسلبياتها، مرحلة تستدعي ذكريات تاريخية عديدة مرت بنا من قبل في العصر الإسلامي والعثماني والحديث اسهمت في تشكيل الاشعور الجمعي للمصريين حيث باتوا يقولون ما اشبه الليلة بالبارحة . ولأننا نتشرف بالانتساب لقسم التاريخ ونردد مع المرددين بأن الإنسان حيوان له تاريخ، بمعنى أنه يدرس التاريخ لا حبًا في القصص والحكايات، بل بحثًا عن حلول لما يحيط بنا من قضايا ومشكلات فرغبت في تفتيش متاع البارحة بحثا عن اجلاء لهموم الليلة.

والجميع يتفق على أن ثورة يناير تفجرت بسبب طغيان مظاهر الفساد في المجتمع المصري وليس لمجرد وجود أزمة اقتصادية وخلل اجتماعي. إن الفساد طغى وانتشر في كل وجوه الحياة فما معنى الفساد الذي اصبح محورا رئيسا لحديث اليوم.

إن مصطلح الفساد يستخدم للتعبير عن المخاطر الحقيقية التي تهدد الدولة، ويوصف به أشد حالات الانهيار والتفكك في النظم السياسية.انه مجموعة من الأفعال الضارة بالمجتمع والتي تتم بغطاء قانوني، وانتهاك للقوانين السماوية والأرضية بهدف تحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح العامة.وهو ظاهرة مركبة ترتبط بسياق اجتماعي في فترة تاريخية معينة تساعد على وجودها أسباب كثيرة متنوعة ومختلفة.

ولأن الإنسان كائن لا يعيش بمعزل عن مجتمعه ويحتاج إلى قيادة وقوانين تحكم تصرفه وسلوكه، ومن هنا ينقسم الناس في تصرفهم وسلوكهم إلى أنماط متعددة، فمنهم من يبغي الكمال والصلاح وهو السوي من البشر، ومنهم المنحرف المريض الذي يسعى لإشباع رغبات مكبوتة فيسعى إلى التسلط والفساد.

وعامة الناس موزعون بين الفريقين يتأثرون بالأقوى منهم، ففي عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين حببت الأخلاق الحسنة وتمكنت الفضائل من قلوب كثيرين. ثم جاء من بعد ذلك من أحب الدنيا وشهواتها،

فبغى وتجبر وأفسد وتسلط فأرغم الأخيار كما يقول الكواكبي على ألفة الرياء والنفاق، وأعان الأشرار على نشر الفساد بكل صوره فلا اعتراض من أحد ولا انتقاد ولا افتضاح لشرور أحد..

وظاهرة الفساد ظاهرة عامة تنتشر في كل بقاع الأرض لا تخص عصرًا دون عصر أو رجلاً دون امرأة أو جنسًا دون جنس، إنه جرثومة تنتشر في جسد المجتمع فتفجر ثورة لا تنتهي حتى يتم التخلص من بقاياه. ولقد عرفت الشريعة الإسلامية الفساد على أنه المعصية لله ولرسوله (ﷺ)، ومن ثم فكل خروج على القوانين الإلهية يعد فسادًا من الناحية الشرعية.أما القوانين البشرية فعرفت الفساد على أنه كل فعل يتعارض مع السلوك الطبيعي للإنسان ويسبب خرقا أو تهديدًا لقيم المجتمع ومصالح أفراده.

ولأهمية الأمر، ولتشعبه، ولما كان يحيط بنا في الأمس القريب و البعيد واليوم المشهود من تنام للاتجاهات الدينية ولما عزفه المفسدون من قبل من سيمفونيات تخويف وترهيب عن هذه الاتجاهات؛ فقد تناولت هذه الدراسة مظاهر الفساد في الدولة الفاطمية في مصر في الفترة من (٣٥٨ – ٩٦٩/٥٦٧ - ١١٧١م).

تبوأت الدولة الفاطمية مكانة متميزة في تاريخ مصر الإسلامية، واحتلت أهمية خاصة لدى المؤرخين قديمًا وحديثًا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها :

كون الدولة الفاطمية أول دولة مستقلة استقلالاً تامًا وحقيقيًا تحكم مصر، بلا تبعية للخلافة العباسية، وتجعل من القاهرة مركزًا لدولة مترامية الأطراف شملت الشام والحجاز وشمال أفريقيا وبعض جزر البحر المتوسط، كذلك كانت الدولة الفاطمية أول دولة شيعية تحكم مصر الإسلامية، وآخر دولة حتى وقتنا الحاضر، وقد أثار مذهبهم الشيعي، وحقيقة انتسابهم إلى بيت النبي (ﷺ) جدلا كثيرًا من المؤرخين الذين حاولوا إثبات أو نفي حق الفاطميين في خلافة المسلمين، وهذا ما جعل الدولة تتعرض لهجوم عنيف من جانب المؤرخين الذين انتموا لمذهب أهل السنة، لاسيما أن الدولة الفاطمية كانت مسبوقة في حكمها لمصر بقوة سنية، وتلتها في حكم مصر أيضًا قوة سنية.

وقد نجح الفاطميون في حكم مصر ما يزيد على القرنين (٣٥٨هـ – ٥٦٧م / ٩٦٩هـ – ١١٧١م)، فكان هدفهم بعد إقامة خلافتهم في بلاد المغرب، هو وراثة الخلافة العباسية وحكم العالم الإسلامي، لذلك انتقلوا إلى مصر فجعلوا منها مركزًا لدولة كبرى، شملت معظم ممتلكات الدولة العباسية، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل وصلوا إلى بغداد – عاصمة الخلافة العباسية – ونودي باسم خلفائهم على منابرها. وقد حاول الفاطميون استغلال موقع مصر المتميز وثرواتها الوفيرة وكسب ود المصريين إلى جانبهم في تحقيق أهدافهم ومشاريعهم في الشرق الإسلامي.

وقد تحقق لهم الأمران الأولان لكنهم فشلوا في اجتذاب المصريين السنة إلى جانبهم لما كان لديهم من تعاليم خالفت التعاليم الإسلامية ولاسيما في الميراث، ولما أظهره الفاطميون من سياسة معادية للصحابة رضي الله عنهم، والمجاهرة بسبهم. هذا الأمر الذي أدى إلى وضع جدار بين أهل السنة والشيعة، فلجأ الشيعة إلى اجتذاب أهل الذمة، وتقريبهم حتى انعزلوا بهم داخل عاصمتهم "القاهرة"، بينما ظل السنة في مدينة الفسطاط بعيدًا عما تمتعت به العاصمة من ثراء وبذخ وترف، ظهر جليًا في رسومهم وأنظمتهم وحفلاتهم التي فاقت الوصف، ومن ثم أصبح المجتمع المصري ذا قطبين: أحدهما بالغ الثراء والآخر بالغ الفقر، وبالرغم من هذا التمايز، إلا أن المجتمع المصري بقطبيه قد تأثر تأثرًا بالغًا بالسياسة الفاطمية سلبًا وإيجابًا وذلك لكونهم يُسيرون دفة الحكم والأمور بداخل مصر.

والشيء اللافت للنظر هو التناقضات التي عمت الدولة الفاطمية، تلك التي أثارت دهشة الباحثين، فكون الدولة الفاطمية دولة دينية فالمنوط بها أن تعتمد على عقيدة ثابتة وقوية، إلا أنها قد تلاعبت بتلك العقيدة مع مصالحها الشخصية، فجعلت البنت ترث إذا انفردت جميع الإرث دون

العصبية أو بيت المال[1]، مخالفين بذلك التعاليم الإسلامية ومذهب أهل السنة والجماعة، وهذا في محاولة منهم لإثبات أحقية فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - في ميراث أبيها حتى يكون لهم الحق في حكم العالم الإسلامي بدلاً من العباسيين، كذلك جعلوا الإمامة في الأعقاب، وبالرغم من ذلك فقد خالفوا تلك العقيدة لتحقيق أغراض سياسية تصل ببعضهم إلى كرسي الحكم، كما أنهم أحاطوا أنفسهم بهالة من التقديس حتى يهابهم الناس، غير أن هذا الأمر قد وصل بهم إلى حد التأليه، وهو ما لم يقبله المسلمون، سواء من جانب بعض الشيعة أنفسهم أو السنة أو أهل مصر على اختلاف أطيافهم.

فكانت دولتهم دولة ذات حكم ومرجعية دينية لكنها متسلطة شعارها الغاية تبرر الوسيلة وخلطت كافة الأمور بعضها بعضاً لأجل تحقيق مصالحها الشخصية وأهدافها القومية فعم أرجاءها الفساد.

وقد أدى البذخ والترف الذي انتهجه الفاطميون وإهمال بعض خلفائهم شئون البلاد، وكثرة الصراعات والنزاعات بين كبار رجال الدولة وجنودها، من أجل الحصول على المزيد من المكاسب، كما أدى صغر من الخلفاء الفاطميين وتدخل النساء في شئون الدولة أديا إلى دخول مصر عصراً جديداً سمي بعصر الوزراء، لم يكن للخلفاء الفاطميين منه سوى الاسم فقط ثم فقدوا الاسم والمكان وزالت دولتهم.

وقد تباينت وتداخلت الأحوال الاقتصادية للدولة الفاطمية لدرجة جعلت الدارس لها يعجز عن وضع حد فاصل بين فترة الازدهار فيها وسنوات الانهيار، فالدارس لسنوات انهيارها يشعر بأن البلاد لم تحظ بشيء من الازدهار إطلاقاً، والشيء نفسه عند دراسة مظاهر الازدهار،

---

(1) القاضي النعمان [أبو حنيفة النعمان أبي عبد الله بن أحمد بن حيون]، دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تحقيق : آصف بن علي بن أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، صـ٣٧٩، ٣٨٠؛ المجالس والمسايرات، تحقيق : الحبيب الفقي، إبراهيم شبوح، محمد اليعلاوي، بيروت، ١٩٩٩م، صـ٩٧.

فإن الدارس يشعر أن هذه البلاد تعيش عيشة متصلة من الترف والرخاء الذي لا يماثله رخاء على الرغم من حياة الزهد والتقشف التي كان يعيشها الفاطميون في أفريقية قبل مجيئهم مصر، لذلك كان هذا التداخل الشديد بين هذه المراحل هو السمة السائدة لهذا العصر.

تناول الكتاب موضوع مظاهر الفساد في مصر إبان الحكم الفاطمي، وقد حاولت أن أرصد ظاهرة الفساد السياسي والإداري والاجتماعي للدولة الفاطمية أثناء حكمها لمصر محاولة أن ألتزم الموضوعية والحياد وروح العصر آنذاك، فحاول أن يكون حكمه على الفساد متوافقاً مع الزمان والمكان وفترة الدراسة؛ لأن أسباب الفساد تكاد تكون واحدة في كل العصور ولكن قد تختلف مظاهره باختلاف الزمان.

أما عن أهمية الموضوع : فتكمن في إلقائه الضوء على مظاهر الفساد في مصر أثناء فترة الحكم الفاطمي والتركيز عليها وعلى تأثيرها في المجتمع المصري، لاسيما أن معظم المؤرخين كان اهتمامهم منصباً على النواحي السياسية والحضارية ولم تلق مظاهر الفساد القدر الكافي من الاهتمام.

وكذلك إظهار الوجه الآخر للدولة الفاطمية والذي لا يعرفه إلا القليل، حيث شغل المؤرخون بحروب الدولة الفاطمية وتوسعاتها ومذهبها الديني وصفات الفاطميين وطباعهم وعاداتهم وتقاليدهم، وتشغلهم الاجتماعية اضمحلال دولتهم، ولم يتطرق المؤرخون إلى الفساد الذي بدأ يتفشى في كيان الدولة، وتغلغل في كل مناحي الحياة حتى قضى في النهاية على الدولة الفاطمية، وهذا ما دفعني إلى إلقاء الضوء على هذا الوجه متناولاً أسباب الفساد ومظاهره ونتائجه على المجتمع المصري.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يتطرق إلى فكرة الدولة الدينية التي قامت عليها الدولة الفاطمية؛ فالدين والمذهب هما المحركان الأساسيان لها في تحقيق أهدافها، لكن هدفها السياسي طغى على فكرها الديني، وتم استخدام الدين لخدمة السياسة، وتوظيف السياسة لأغراض دينية. وفي هذا مظهر من مظاهر الفساد الديني والسياسي وخلط في الأوراق.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع، فهناك عدة أسباب منها ما يأتي :

- لما كان الانتقال السريع بين الشيء ونقيضه سببًا رئيسًا في ظهور الفساد، لذا فقد كان هو الدافع الأول للباحث في اختيار موضوع البحث، والذي يتحدث عن أبرز مظاهر الفساد التي ظهرت في مصر في هذا العصر (العصر الفاطمي)، ولم يتعرض لها المؤرخون القدامى أو الجدد بصورة مباشرة، اللهم إلا بين ثنايا مؤلفاتهم لاستكمال موضوع دراستهم، فقد افتقرت المكتبة العربية والإسلامية إلى دراسة مفصلة عن هذا الجزء المهم من تاريخ مصر الفاطمية.
- كذلك الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فساد الدولة، وانهيارها بعد ازدهار بهر العالم كله، فضلاً عن الصمود الذي تمتع به أهل مصر السنة رغم ما تعرضوا له من ضغوط على مذهبهم السني، وعدم تحولهم للمذهب الشيعي والذي كان سببا هامًا من أسباب اختيار هذا الموضوع ليكون موضوع الدراسة.
- هذا إلى جانب ما يمثله الفاطميون وتاريخهم السياسي والحضاري من أهمية، فضلاً عن أسباب ومظاهر ونتائج الفساد وما حل بهم من قدر كبير وما يسببه من أهمية تشغل ذهن أي باحث بالإضافة إلى ضرورة التعرف على جذور هذا الفساد وكيف ظهر وتخلل داخل المجتمع المصري، وهل أسباب ومظاهر ونتائج الفساد واحدة مع تغير الأزمان والعصور والأماكن، وكيف يمكن التصدي لهذه الأشكال من الفساد.

أما عن اختيار الفترة الزمنية : فيرجع سبب اختيار هذه الفترة الزمنية التي تبدأ من عام ٣٥٨هـ / ٩٦٩م وتمتد حتى ٥٦٧هـ / ١١٧١م إلى أهمية هذه الفترة حيث شهد التاريخ الأول قيام هذه الدولة بمصر بعد عدة محاولات مستميتة ومقاومة عنيفة من الدولة الإخشيدية والخلافة العباسية، إلى أن انتهى الأمر بسقوط مصر في قبضة الفاطميين عام ٣٥٨هـ / ٩٦٩م، وجاء التاريخ الثاني ٥٦٧هـ / ١١٧١م يحمل معه نبأ سقوط الدولة الفاطمية ونهاية الخلافة الفاطمية وزوالها عن مصر بعد رحلة

إنجازات تخللتها مراحل فساد سياسي وإداري واجتماعي واقتصادي أرهقت الدولة وساعدت على سقوطها.

وقد شكلت هذه الفترة الزمنية بداية قيام الدولة الفاطمية بمصر حتى نهاية هذه الدولة وزوالها عن مصر والشام وحلت محلها الدولة الأيوبية السنية وعاد المذهب السني ليسود العالم الإسلامي من جديد.

وقد كان سبب اختيار الباحث لفترة حكم الدولة الفاطمية بمصر هو أن الدولة قامت داخل المجتمع الإسلامي بالشرق، وكانت ذات مذهب شيعي وصارت خلافة شيعية بجانب الخلافة العباسية السنية، وكان لفسادها أثر كبير في تغيير مجريات الأمور وخريطة العالم الإسلامي. غير أن هذا لا يعني أن حكم الخلافة الفاطمية كان سيئًا على الدوام، فهناك العديد من الجوانب الإيجابية التي ميزت الدولة الفاطمية أثناء فترة وجودها في مصر.

أما عن الصعوبات التي واجهت الباحثة فهي عديدة ولعل من أهمها، ضرورة توخي الحيطة والحذر في تناول هذا الموضوع، حيث إن مفهوم الفساد يختلف كليًا وجزئيًا باختلاف الزمان والمكان، فما هو متعارف عليه في وقت ما بأنه فساد، ربما يكون في وقت آخر ليس بفساد، أو أنه مفهوم (نسبي / متغير)، لذلك كان لابد من تحديد مفهوم الفساد بمعنى شامل وعام، ثم التطرق إلى تحديده في الفترة موضوع الدراسة، وما ترتب على هذا الفساد من نتائج سلبية، عانى منها الشعب المصري في القاهرة والفسطاط على السواء.

كذلك كان من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث، ندرة المصادر والمراجع التي تتحدث بشكل مباشر عن هذه الظاهرة في ذلك الوقت، مما استدعى التنقيب في بطون مصادر عن تلك الفترة، وأدى إلى البحث عنها بين ثنايا الأحداث لتحليل الأحداث السياسية والاجتماعية والمظاهر الاقتصادية، خلال تلك الفترة موضوع الدراسة لإبراز جوانب الموضوع بصورة جلية واضحة.

وثمة صعوبة أخرى قد واجهت الباحث في بحثه، ألا وهي أن معظم المصادر والمراجع تصب جلّ اهتمامها في الحديث عن الدولة

الفاطمية، على عاصمتها القاهرة وما فيها من أحداث سياسية أو حضارية، مع إغفال للفسطاط التي لم تلق حظها اللازم مع الفاطميين وكذلك المؤلفين، بالرغم من أن الفسطاط كانت تحوي العدد الأكبر من المصريين على مذهب أهل السنة، اللهم إلا مع ذكر الأحداث والثورات التي تدور بين القادة، أو حالات التمرد التي – كانت تظهر بين الحين والآخر – وكانت الإسكندرية والفسطاط مسرحًا لها، وكذلك عن المجاعات وموت أهلها مرضًا وجوعًا.

أيضًا كان على الباحثة التعامل مع المصادر والمراجع بشيء من التدقيق والتمحيص لكون الدولة الفاطمية شيعية، فيجب التأكد من هوية المصدر والمرجع حتى نصل إلى الحقيقة العلمية بحياد وموضوعية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم إلى مقدمة يعقبها خمسة فصول في نهايتها، خاتمة تتضمن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج خلال البحث، ثم تأتي الملاحق والصور والخرائط، وتذييل الرسالة بقائمة المصادر والمراجع.

وقد تضمنت المقدمة العديد من الأمور أهمها سبب اختيار الموضوع والمنهج المتبع في الدراسة، وأهم الدراسات السابقة، وكذلك الإشكاليات التي واجهت الباحث، مع عرض موجز لأهم عناصر البحث.

ثم يأتي الفصل الأول: ويشتمل علي عرض وتحليل لأهم مصادر ومراجع الدراسة،السني منها والشيعي.

و يأتي الفصل الثاني :وقد تعرضت خلاله الي:-

أولاً : التعريف اللغوي والديني والقانوني لمصطلح وظاهرة الفساد، وأهم الأسباب المؤدية لها، مع ذكر أبرز أنواعه (الفساد السياسي، الفساد الإداري، الفساد الاجتماعي، الفساد الاقتصادي)، مع ذكر بدايته التي كانت مع بدء الخليقة، وما جاء في فساد ابني آدم عليه السلام عندما قتل قابيل أخاه هابيل.

ثانيًا : أهم مظاهر الفساد التي سبقت الدولة الفاطمية في مصر الإسلامية، حيث عصر الولاة، وعصر الدولة الطولونية وكذلك الإخشيدية، إلى

أن جاء جوهر الصقلي ودخل مصر، وبيّنا أن السبب الرئيس لتمكن الفاطميين من دخول مصر بسهولة ويسر، هو تفشي الفساد الذي عم الدولة الإخشيدية وجعل بعض أهل مصر يستنجدون بالفاطميين.

أما الفصل الثالث وعنوانه : أبرز مظاهر الفساد السياسي والإداري في مصر في العصر الفاطمي.

وقد تحدثت فيه خلال نقاط بسيطة عن نشأة الحزب الشيعي العلوي، وأصل الفاطميين ونسبهم الذي أثار الجدل والنقاش حول ترقيتهم في خلافة المسلمين ومن ثم خلافة مصر وأحقيتهم فيها، كذلك إقامتهم في مصر، ثم تناولت الباحثة أبرز مظاهر الفساد السياسي في الدولة الفاطمية في مصر تفصيلاً.

وقد ذكرت الباحثة: أن من أهم تلك المظاهر التلاعب بالعقيدة الفاطمية التي هي أساس دعوتهم من أجل أغراض سياسية للوصول عن طريقها إلى سدة الحكم في الدولة، مثلما فعل المعز لدين الله، والحاكم بأمر الله، وكذلك الأفضل بن بدر الجمالي، وابنه أبو علي كتيفات. كذلك ومن أجل الوصول إلى حالة التقديس والإجلال، فلم يتهاون الفاطميون في ادعاء معرفة الغيب وادعاء الألوهية، هذا الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين وبات يقضي على الدولة بأكملها. ومن أجل تلك العقيدة، كان لابد لمن يتولى الإمامة أن يكون من الأعقاب، ولهذا فقد كان عديد من الخلفاء الذين تولوا الحكم في زمن الفاطميين من الأطفال الذين تحكمت فيهم أطماع الوزراء والوسطاء، وتدخلت نساء القصر في الحكم حتى تولي من ترغب من أبنائها، ففسدت الدولة وكثرت الحروب بين أطرافها.

كذلك فقد ألقت الباحثة الضوء على تعمد الخلفاء الفاطميين في إرهاب عامة الشعب، والتفنن في وسائل تعذيبهم، دون النظر إلى آدميتهم، فقد لجأ بعضهم إلى اتباع السلخ، والحرق، والصلب، والتشهير، وكذلك قطع اليد واللسان، وغير ذلك الكثير من وسائل التعذيب التي مارسها بعض الخلفاء لمن يغضبون عليه من الرعية، أو من يعارضهم، وقد وصل حد التعذيب إلى انتقام الخليفة الحاكم من شعب بأكمله، عندما أمر جنوده من السودان بحرق مدينة الفسطاط، وذلك بعد تدميرها، واغتصاب نسائها.

كذلك كانت السمة الواضحة في العصر الفاطمي الثاني، هي صراع الوزراء فيما بينهم للوصول إلي منصب الوزارة، الذي كان بمثابة الخلافة، حيث أصبح الخليفة اسمًا فقط وأصبح الوزراء أرباب السيوف متحكمين في أمور الدولة الدينية والدنيوية، فكثرت الصراعات، وقد لجأ بعض هؤلاء الوزراء إلى الاستعانة بقوة خارجية، دون اعتبار لأي شيء حتى بلغ بهم الأمر للاستعانة بالصليبيين أعداء للدولة الإسلامية من أجل الوصول إلي الحكم، ففسدت أحوال البلاد والعباد، وأصبحت الدولة مطمعًا للطامعين، حتى سقطت نهائيًا على يد صلاح الدين الأيوبي.

ونظرًا للتمايز الذي كانت تتبعه الدولة بين أهل مصر، فقد حرصت أيضًا علي اصطناع الرجال الذين يحققون لها سياستها المالية، ومثلما وجد الخلل الطبقي، فاختفت الطبقة الوسطى، ووجد الخلل أيضًا في توزيع العمل، فأصبحت الدولة الفاطمية تُولي ثقتها لنفر من الناس، وربما للشخص بعينه، يتولي جميع شئون الدولة الإدارية، مثلما كان يعقوب بن كلس زمن المعز والعزيز، والذي جمع بين الشرطتين والحسبة، والخراج، والأعشار، وغير ذلك من أمور الدولة، وتحقق هؤلاء ثراء كبير، وتحكموا في كل شيء حتى وصلوا إلي منصب الوزارة التي قضت على سلطة الخلافة نهائيًا.

ولعل القضاء في أي دولة هو ميزان صلاحها، لذلك فإننا نجد في الدولة الفاطمية منصب القضاء يشوبه الفساد والرشوة، ويتوارثه الأبناء عن الآباء فكان هذا نذيرًا بسقوط الدولة وزوالها.

أما الفصل الرابع من الدراسة جاء بعنوان : أبرز مظاهر الفساد الاجتماعي في الدولة الفاطمية. ومن أهمها، تلك السياسة التي اتبعتها الدولة الفاطمية في التمييز الطبقي بين فئات المجتمع، والذي أعطى الخليفة وحاشيته ومن يقوم بخدمته، كل الامتيازات التي تضمن له عيشة ثرية مترفة، بينما حُرِمَ من تلك الامتيازات المصريون أهل البلاد السنة، الذين عانوا أشد المعاناة بسبب فقرهم، ومن جراء فساد الطبقة الحاكمة وثرائها. ثم قام الباحث بإلقاء الضوء على ثراء الدولة الفاحش، ومصادر هذا الثراء، وأوجه إنفاقه على مظاهر مبالغ فيها من البذخ والترف.

كما تعرضت الباحثة لأبرز مظاهر الفساد الاجتماعي الذي ظهر بين طوائف الجند على اختلافهم، سواء بين المغاربة والأتراك، أم بين الأتراك والعبيد الذين أكثر منهم الحاكم بأمر الله، ذلك الصراع الذي نشأ بين الأتراك فيما بينهم، كما تم إلقاء الضوء على طائفة الأرمن وظهورها الذي زامن ظهور بدر الجمالي، وظهور ما عرف باسم العصر الفاطمي الثاني، الذي ساد فيه الوزراء، كما ساد فيه الأرمن وكثر فسادهم، حيث تولوا العديد من مناصب الدولة وتحكموا في المصريين السنة، وعاملوهم أسوأ معاملة، وقد بلغ من سطوتهم أن وصل بعضهم إلى منصب الوزارة، فزاد فسادهم وطغيانهم.

وقد أدى ثراء الدولة الفاحش، مع كثرة فسادها والصراعات بين جندها ووزرائها، وكذلك فقر أهل البلاد، إلى تفشي الفاحشة والبغاء، فقد أدى الثراء الفاحش وعدم المبالاة وكثرة الخدم في القصور الفاطمية، إلى تفشي البغاء، وظهور العديد من مظاهر الفساد التي عمت الغني لغناه الفاحش والفقير لفقره المدقع، فانتشر في الأوساط الغنية شربُ الخمر، والتسري، وكذلك الشذوذ الجنسي، الذي عم النساء والرجال على السواء، من المسلمين وأهل الذمة، والخليفة والرعية، فكان منهم تميم ابن المعز لدين الله[1]، والظافر لدين الله، كما شمل بعض التجار وغيرهم، ولم تسلم النساء من ذلك فقد وصل الأمر إلى حد اتهام الحاكم بأمر الله لأخته ست الملك بارتكاب الفحشاء وإدخال الرجال عليها، وهددها بإحضار القابلات لاكتشاف أمرها. [2]

---

(١) الجوذري [أبو علي منصور العزيزي] سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، حققه وقدم له، محمد كامل حسين، ومحمد عبد الهادي شعيرة، القاهرة، ١٩٥٤، صـ١٢٠.

(٢) المقريزي [تقي الدين أحمد بن علي]، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفا، ج٢، تحقيق : محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧م، صـ١١٧.

كذلك فقد لجأت بعض النساء الفقيرات التي عدمت قوت يومها إلى ارتكاب الفاحشة وبيع جسدها لكي تقوى على حياتها، ولجأ البعض الآخر إلى أعمال السرقة واللصوصية.

وقد اتبع الفاطميون سياسة غير عادلة، جعلتهم يميزون بين أهل الذمة والمصريون السنة، وبين السنة والشيعة، مما كان له أثره في فساد العلاقة فيما بينهم، واضطهاد من يصل إلى الحكم- من الشيعة وأهل الذمة - للسنيين، كما أن تعرض الفاطميين بالسب واللعن للصحابة (رضي الله عنهم)، ومحاولة إجبار أهل السنة على اعتناق المذهب الشيعي كان له من الأثر السيئ في نفوس السنة، الذين تمنوا زوال الخلافة الفاطمية وعودة الخلافة السنية.

أما الفصل الخامس وهو بعنوان : الفساد الاقتصادي ومدى تأثره بالنواحي السياسية والإدارية والاجتماعية. وقد تناولت في هذا الفصل عدة نقاط، وهي أسباب الانهيار الاقتصادي التي تمثلت في الفساد السياسي للقادة والفساد الاجتماعي الذي عمّ مصر وأهلها، وقد تجلت مظاهر هذا الانهيار فيما قد اتبعته الدولة من إجراءات بغرض الحصول على الأموال للإنفاق على هذا الترف والبذخ الذي عاشته في مصر وأرادت الحفاظ عليه.

وقد تمثلت تلك المظاهر في فرض الدولة الضرائب غير الشرعية على جميع رعاياها وعلى كل شيء يمكن فرض الضرائب عليه، أو لا يمكن، حتى أنها فرضت ضرائب على المواريث، والموتى، فلم يبق شيء دون ضرائب إلا الهواء كما قال المقريزي ساخرًا من ذلك. كذلك لجأت الدولة إلى ما عرف بالمصادرات، التي اتبعتها في تأديب رعاياها وكنوع من أنواع زيادة دخلها، كذلك استغل التجار ضعف الدولة وكثرة الصراعات فيها، وحاجة الشعب إلى الغذاء، فقاموا برفع الأسعار واحتكار السلع، هذا الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة، وظهور عملات رديئة طردت العملات الجيدة من التعامل، كما أدى إلى دخول البلاد إلى أزمات اقتصادية، فأدت إلى مجاعات لم يكن للنيل سبب في حدوثها، وقد أدت هذه المجاعات إلى وفاة العديد من أهل مصر.

وقد ترتب على هذه المظاهر الفاسدة التي عمت مصر سياسيًا وإداريًا واجتماعيًا انهيار الاقتصاد المصري، كما أدى إهمال الخلفاء وسوء تدبيرهم إلى دخول البلاد في مجاعات أودت بها وبأهلها، ولم تكن المجاعات وحدها هي التي قضت على مصر وأهلها، بل كانت القرارات الفاسدة للحكام والوزراء سببًا آخر في ذلك حيث تعرضت الفسطاط للحرق والتدمير لأكثر من مرة زمن الفاطميين حتى أصبحت أثرًا بعد عين، ودفع أهلها ثمنًا ما كان يجب أن يدفعوه، وذاقت الدولة الفاطمية نتاج ما قد زرعت طيلة وجودها في مصر، حيث تقلصت أملاكها وثار عليها ولاتها، والتابعون لها، فانحصرت في مصر، ثم لم تتحمل مقاومة الفساد الذي تغلغل في كافة جوانبها، فأخذ يفقدها هيبتها وثراءها وعظمتها شيئًا بعد شيء حتى زال أمرها في نفس الهدوء والسكون الذي قد ظهرت فيه في مصر، تاركة الشعب المصري إلى مذهبه السني مرة أخرى. غير أن زوال الخلافة الفاطمية لم يعنِ زوال آثارها، فقد تأثر الشعب المصري إلى حدٍ كبير بالمظاهر الفاطمية المتعددة والتي تمارس حتى الآن.

ثم جاءت **الخاتمة** في نهاية البحث متضمنة أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة، وقد أعقب الخاتمة مجموعةً من الملاحق التي تخدم الدراسة وتوضح أصل الفاطميين، وخلفائهم ومدة خلافتهم، وكذلك من عاصرهم من الخلفاء في بغداد والأندلس، مع مجموعة من الجداول التي تبين مقياس النيل في سنوات حكم الفاطميين في مصر، وكذلك المجاعات التي عمت مصر في تلك الفترة، مصروفات الدولة على أعيادها، وحاشيتها مقارنة بالشعب المصري المغلوب على أمره، كذلك العديد من الأشكال والصور التي أوضحت الشكل التقريبي للخلفاء الفاطميين طبقًا لما ظهر خلال نقودهم، ومظاهر ترفهم وبذخهم، وبعض مظاهر اللهو حياتهم، كذلك بعض الأشكال لمدينتهم القاهرة، وجامعهم الأزهر، وأيضًا جامع عمرو بن العاص بوصفه مركز المقاومة السنية.

المؤلـــــف

تيسير محمد محمد شادي

مدرس مساعد التاريخ الإسلامي

والحضارة الإسلامية

الفصـــل الأول
دراسة تحليليـة ونقديـة لأهـم مصـادر ومـراجع الكتــاب

أولا : الوثائق المنشورة.

ثانيًا : الكتب العربية (المصادر العربية) :

١ـ كتب التاريخ.

٢ـ كتب الجغرافيا.

٣ـ كتب الرحلات.

٤ـ كتب الطبقات والتراجم.

٥ـ كتب الأدب.

٦ـ كتب الحسبة.

ثالثًا : المراجع العربية الحديثة.

رابعًا : المراجع الأجنبية.

عرض لأهم مصادر ومراجع الدراسة

تنوعت وتعددت المصادر التاريخية، وكذلك الأدبية التي تتعلق بتاريخ الفاطميين في مصر، ولاسيما تلك التي كتبت عن طريق الفاطميين أنفسهم، وكذلك ما كتب عن طريق السنة المعارضين لحكمهم، كذلك تعددت المصادر التي تحدثت عن الدولة الفاطمية، والتي كانت قريبة منها سواء كان ذلك في الفترة الأيوبية (٥٦٧ – ٦٤٨هـ / ١١٧٢ – ١٢٥٠م) أو الفترة المملوكية (٦٤٨ – ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م) والتي كان لها من الأهمية في إبراز كل ما يتعلق بالدولة الفاطمية سواء في مصر أو في المناطق التابعة لها، والتي أفادت الباحث في شتى مجالات بحثه. وقد تم تقسيم تلك المصادر إلى مجموعات رُوعي فيها – قدر الإمكان – الترتيبُ التاريخيُ لتلك المصادر ومن أهم هذه المصادر الآتي :

أولا : الوثائق المنشورة :

[١] السجلات المستنصرية : (١)

وهي تشتمل على وثائق (سجلات) صادرة إلى ملوك الصلحيين في اليمن، عن ديوان الإنشاء الفاطمي بالقاهرة(٢)، أثناء الحكم التاريخي الطويل للخليفة المستنصر بالله (٤٢٧ – ٤٨٧هـ / ١٠٣٥ – ١٠٩٤م) وأوائل حكم ابنه المستعلي بالله (٤٨٧ – ٤٩٥هـ / ١٠٩٤ – ١١٠١م)، وتعرف باسم "سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الإمام المستنصر بالله،

---

(١) السجلات المستنصرية، سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الإمام المستنصر بالله، أمير المؤمنين – صلاة الله عليه – إلى دعاة اليمن وغيرهم قدس الله أرواح جميع المؤمنين، تقديم وتحقيق : عبد المنعم ماجد، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) تم العثور على هذه السجلات في الهند عند أحد الإسماعيليين، على هيئة مخطوطة تحمل رقم (٢٧١٥٥)، وهي مخطوطة وحيدة، أهديت إلى مكتبة الدراسات الشرقية بلندن، وربما يعود انتقالها إلى الهند إلى أن مركز الدعوة الفاطمية قد انتقل من اليمن إلى الهند بعد موت السيدة الحرة. راجع : عبد المنعم ماجد، السجلات المستنصرية، صـ(١)، ١٧.

أمير المؤمنين – صلوات الله عليه – إلى دعاة اليمن وغيرهم، قدس الله أرواح جميع المؤمنين". وهي عبارة عن ستة وستين سجلا تضمن معلومات مهمة عن الفاطميين في اليمن وأنحاء الجزيرة العربية.

فضلاً عن تناولها الحياة السياسية الداخلية والخارجية في مصر في عهد المستنصر بالله (٤٢٧ – ٤٨٧هـ / ١٠٣٥ – ١٠٩٤م)، وابنه المستعلي بالله (٤٨٧ – ٤٩٥هـ / ١٠٩٤ – ١١٠١م) أثناء فترة أربعة وأربعين عامًا هجريًا من (٤٤٥ هـ / ١٠٣٥م إلى ٤٨٩هـ / ١٠٩٦م). ففي الخارج تلك السجلات ضياع سيطرة الفاطميين على إفريقيه نتيجة لتمرد ابن باديس، وما يتبع ذلك من إرسال القبائل العربية إلى هذه البلاد مما يوضح مدى ضعف الخلافة في تلك الفترة، وعدم قدرتها على حماية ممتلكاتها في إفريقية. [1]

أما في الداخل، فقد أظهرت هذه السجلات العديد من الثورات التي اندلعت في مصر، وما تم من نهب خزائن الخليفة الفاطميّ المستنصر بالله، الذي حُرِمَ من كل نفوذ منذ سنة ٤٦٧هـ /١٠٧٤م[2]، في المقابل ارتفع شأن وزرائها الذين سيطروا على الأمور الدينية، والدنيوية معًا، فأصبح بدر الجمالي أمير الجيوش، وكافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين، وأيضًا باب الخليفة المستنصر بالله. [3]

كذلك تبرز هذه السجلات أن الوزارة أصبحت كالملك الذي يورث، وأصبح الوزراء متصرفين في أمور الدولة، وكذلك اختيار الخليفة، مثلما فعل الأفضل شاهنشاه بن الوزير بدر الجمالي في تولية الابن الأصغر للخليفة المستنصر بالله، وهو المستعلي بالله، وإقصاء الابن الأكبر "نزار"[4] ، ومدى حرص الفاطميين في ذلك الوقت على تأكيد دعاة اليمن على هذا الأمر.

---

(١) السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥).
(٢) المصدر السابق، سجل رقم (٥٦).
(٣) المصدر السابق، سجل رقم (٢١).
(٤) المصدر السابق، سجل رقم (٣٥، ٤٣).

كذلك تشير السجلات إلى سياسة الفاطميين المالية، وتذكر بعض الضرائب المذهبية التي لم تكن موجودة من قبل والتي أضافها الفاطميون ضمن ضرائب عدة أنهكت قوى الشعب المصري منها ضريبة النجوى، وضريبة الفطر، والتي لم تكن اختيارية، وإنما فرضت كواجب على المؤمنين، والمؤمنات حسب مذهب الفاطميين. [1] كذلك تبين تلك السجلات حرص الفاطميين الشديد على تحصيل الضرائب، وضرورة إرسالها في حالة تأخرها[2]، وتشير هذه السجلات إلى أن هذه الضرائب كانت توضع في بيت مال الخليفة[3]، أي أنها لم تذكر بيت مال المسلمين مما يدعو للشك في طبيعة بيت المال في تلك الفترة، غير أن هذه السجلات لم توضح إذا ما كان يفرض في مصر من رسوم هو ما يفرض بالفعل في اليمن بصفتها تابعة للخلافة، أم أن هناك رسوما أخرى غير تلك الرسوم.

[٢] مجموعة الوثائق الفاطمية[4] وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة:

جمعها، وحققها، وعلق عليها الدكتور جمال الدين الشيال، وهي عبارة عن ثلاث وعشرين وثيقة، عشر وثائق منها تتحدث عن نظام الخلافة، وولاية العهد، وثلاثة عشر منها تتحدث عن نظام الوزارة، والوزراء في مصر، وقد قسم المجلد إلى قسمين : القسم الأول، عبارة عن دراسة تحليلية مقارنة لكل وثيقة، مع شرح المصطلحات الفاطمية، والقسم الثاني، عبارة عن نصوص تلك الوثائق، وقد حملت تلك الوثائق بين طياتها العديد من المعلومات القيمة التي استفاد منها الباحث في بحثه.

حيث أشارت تلك السجلات إلى معرفة فلسفة الحكم عند الفاطميين، والتي بنيت على أساس مذهبي، شيعي، إسماعيلي، يعترف فيه

---

(١) المصدر السابق، سجل رقم (٢، ٢٣).

(٢) المصدر السابق، سجل رقم (٢١).

(٣) المصدر السابق، سجل رقم (٣٦).

(٤) جمال الدين الشيال : الوثائق التاريخية لمصر الإسلامية، مجموعة الوثائق الفاطمية، م١، ط٢، وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.

الفاطميون "بالإمام" الذي يعين بوصية ممن قبله، والذي لابد أن يكون في الأعقاب ؛ لذلك فقد أوضحت تلك السجلات السبب في عدم استخدام الفاطميين للفظة "خليفة" وتفضيلهم للقب الإمام في سجلاتهم[1]، كذلك أظهرت هذه السجلات مخالفة الفاطميين تلك العقائد والمبادئ الشيعية، وظهور الفساد في هذه العقائد، ويتضح هذا جليًا في تلك السجلات التي أصدرها الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٨٦ - ٤١١هـ / ٩٩٦ - ١٠٢٠م)، لتعيين ابن عمه عبد الرحيم بن إياس للإمامة من بعده. [2]

كذلك احتوت هذه السجلات على تبرير فساد الحاكم بأمر الله وقتله لوزيره برجوان[3]، والذي أصبح من بعد هذه الحادثة لا يعرف سوى القتل والتعذيب لمن حوله دون تفرقة بين العامة والخاصة، كذلك أبرزت تلك السجلات كيف تدخلت نساء القصر في أمور الدولة، وفي تعيين الخلفاء، مما كان له عظيم الأثر في انهيار الدولة الفاطمية بأسرها، وانقسام عقيدتها، ويتضح هذا من الوثيقة المعروفة باسم "الهداية الآمرية في إبطال الدعوة النزارية"[4] التي صدرت لإثبات أحقية الآمر بأحكام الله (٤٩٥ - ٥٢٤هـ / ١١٠١ - ١١٣٠م) المزعومة في الحكم، وإبطال دعوة أخيه الأكبر "نزار"، ومحاولة إثبات ذلك عن طريق أم المستعلي التي سارعت بإرسال ذلك الأمر إلى ملكة اليمن للاعتراف به، وبالرغم من نجاح الآمر ومن خلفه من المفسدين في تولي الإمامة، إلا أن العقيدة الفاطمية قد انقسمت إلى ما عرف بالمستعلية، نسبة للمستعلي، وأخرى نزارية، نسبة لنزار.

---

(١) نفسه، صـ١١ - ١٢.

(٢) نفسه : الوثيقة الرابعة [الرسالة - أو السجل - المعروف باسم الهداية الآمرية في إبطال الدعوة النزارية] والذي أشار إلى ما فعله الحاكم بأمر الله من مخالفة العقائد الإسماعيلية بتعيينه بن عمه عبد الرحيم بن إياس] صـ٤٧ - ٦٧.

(٣) نفسه : الوثيقة الثانية عشرة [سجل تبرير قتل الخليفة الحاكم بأمر الله وزيره برجوان]، صـ١٢١ - ١٣٥.

(٤) نفسه، صـ٢٠٥ - ٢٣٠.

ثانيًا : الكتب العربية (المصادر والمراجع العربية) :

1- كتب التاريخ :

[أ] تعد كتب الكندي (ت ٣٥٠هـ / ٩٦١م) من أهم المؤلفات التي اهتمت بتاريخ مصر الإسلامية.

– يعد كتابه "**ولاة مصر**"(١) من أقدم المصادر المصرية المهمة وأشهرها في كتابة تاريخ مصر، حيث تناول فيه الكندي أخبار الولاة الذين تولوا مصر منذ الفتح الإسلامي، وحتى عام ٣٣٥هـ أي ولاية مؤسس الدولة الإخشيدية، ولاية محمد الإخشيد، وقد حرص الكندي على تحديد اليوم، والشهر، والسنة في مؤرخه، ورتب الولاة الذين تولوا حكم مصر ترتيبًا دقيقًا، ذكر فيه أهم الأحداث التي وقعت في عهد كل واحد منهم، وتاريخ ولايته، وعزله، وكذلك من ولي الشرطة في عهده. مما كان له من الأهمية الكبرى في تحديد مظاهر الفساد التي كانت في تلك الفترة، والتي سبقت بداية الدولة الفاطمية.

كما تعرض الكاتب لمحاولات الفاطميين الأولى لغزو مصر، والتي استمرت من عام ٣٠١ – ٣٢٤هـ / ٩١٣ – ٩٣٦م) فكان بمثابة شاهد عيان على تلك الأحداث.

– كذلك كان كتابه "**أخبار قضاة مصر**"، والذي ضم كتاب الولاة، وكذلك القضاة، وقد ترجم فيه الكندي لمن ولي القضاء في مصر، ورتبه حسب تسلسلهم التاريخي في ولاية القضاء، إلا أنه قد انتهى به إلى عام ٢٤٦هـ / ٨٦٠م دون سبب ظاهر بالرغم من استكماله لكتاب الولاة إلى سنة ٣٣٥هـ / ٩٤٦م. غير أن هذا الكتاب قد ذَيَّلَ صَنْعَه أبو الحسن أحمد بن عبد الرحمن بن برده ويبلغ به إلى عام ٣٦٦هـ / ٩٧٦م. وعلى تذييل ابن برد ذَيَّلَ أيضًا صَنْعَه مَجْهُولٌ من سنة ٣٤٧هـ حتى ٤٢٤هـ / ٩٥٨ – ١٠٣٢م، وقد استوعب ابن حجر معظم مواد كتاب القضاة في

---

(١) الكندي [أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري]، ولاة مصر، تحقيق : حسين نصار، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م.

كتابه رفع الأصر[1]، الذي كان ذيلا لكتاب القضاة الذي أعده الكندي[2] وقد ضم الكتابين ولاة مصر، وقضاة مصر في كتاب سُمّي "الولاة وكتاب القضاة".[3]

ولذلك فإن القضاة الذين ذكروا في نهاية كتاب "الولاة وكتاب القضاة" نقلوا عن ابن حجر في كتابه "رفع الأصر"، والتي استمرت حتى فترة قضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي (٤١٩ – ٤٢٧هـ)، ويعد هذا الكتاب في فترته الأولى التي ذكرها الكندي، أو ما قد ذُيل به من غيره، له من الأهمية الكبرى في موضوع البحث، حيث استدل منه على بعض مظاهر الفساد التي حمت القضاء في مصر الفاطمية، وما وصل إليه القضاة من تشدد، وقسوة، وقبول رشوة وأكل مال اليتامى، هذا الأمر الذي عكس ما كانت تعانيه مصر في تلك الفترة من فساد في شتى مناحي الحياة، حتى وصل إلى القضاء.

[ب] كتب النعمان بن حيون[4] (ت ٣٦٣هـ / ٩٧٤م)، وهو من المعاصرين للدولة الفاطمية، والمؤرخين لها، وأحد قضاتها المتعصبين،

---

(١) ابن حجر العسقلاني [شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي]، رفع الأصر عن قضاة مصر، جزءان، تحقيق : حامد عبد المجيد وآخرون، قسم نشر التراث القديم، القاهرة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.

(٢) حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله المُسمى بكاتب شلبي : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م١، دار الفكر للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

(٣) الكندي، الولاة وكتاب القضاة، مهذبا ومصححا بقلم رفن كست، طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م.

(٤) النعمان بن حيون : هو أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله بن محمد بن أحمد بن حيون ينسب إلى قبيلة تميم ويسميه الإسماعيلية سيدنا القاضي النعمان : ليميزوا بينه وبين أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي الشهير، عاصر الفاطميين في بلاد المغرب، ودخل خدمة عبيد الله الفاطمي حوالي عام ٣١٣هـ/٩٢٠م، كان النعمان مالكي المذهب كسائر أسرته، ثم دخل المذهب الإسماعيلي، اتخذاه المنصور والمعز خليلهما، ألف أكثر من أربعين كتابا. للمزيد راجع : ابن خلكان [أحمد بن محمد] : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج٢، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ب.ت، ص١٥٦.

والمدافعين عن المذهب الشيعي، لقد ألف النعمان العديد من أنواع العلوم، فكتب في الوعظ، والتاريخ، والأخبار، والسِّيَر، والعقائد، والتأويل، ومن أهم مؤلفاته الذي اعتمد عليها الباحث :

– كتاب "افتتاح الدعوة"، وبالرغم من أن هذا المؤلف من كتب الدعوة، إلا أنه يحتوي على العديد من المسائل وثيقة الصلة بالناحية الإدارية ؛ فضلاً عن اهتمامه بالناحية الدينية، وكذلك العقائدية للدولة الفاطمية، وقد تميز هذا الكتاب بتقديمه صورةً واضحةً عن الأسس الأولى للسياسة المالية التي اتبعها الفاطميون في بلاد المغرب، والتي اتبعوها في مصر، وأضافوا إليها الكثير.

– **كتاب "المجالس والمسايرات"**[1] الذي يوضح سياسة الفاطميين الجائرة في جمع الضرائب، كما يقدم صورة تبريرية لتلك السياسة المالية الجائرة، مع حرص الخلافة الشديد على جمع تلك الضرائب، وضرورة تأديتها مقابل مجاهدة العدو، ويوضح أن المطالبة بها يرجع إلى حرص الدولة على العمل من أجل الرعية، وإصلاح ما فسد من أمور الدولة من منشآت، ومرافق صحية، كذلك لإقرار الأمن فيها، كما يوضح معاناة أهل أفريقية من وطأة هذه الضرائب، وشكواهم المتكررة منها، كذلك يشير إلى إجبار أهل البوادي على بيع محاصيلهم إلى الخليفة المهدي، ثم دفع ضرائب على ما يبيعونه، ويُبَيِّنُ الكاتبُ أن الفاطميين قد حرصوا على تحصيل تلك الضرائب في أفريقية حتى بعد انتقالهم لمصر، هذا الأمر الذي انتقل للمصريين بعد ذلك.

– **كذلك كتاب "دعائم الإسلام"**[2] ويَذْكُرُ فيه أهلَ الخراج، والصناعَ، والتجارَ خلال تصنيفه لطبقات الناس، ويبين أن الحياة الاجتماعية تقوم على هذه الفئات الثلاث، يضع ابن حيون في كتابه هذه

---

(١) تحقيق الحبيب الفقي، إبراهيم شبوح، محمد اليعلاوي، بيروت، ١٩٩٦م.

(٢) دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام على أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، ١ – ٢، تحقيق : آصف بن علي بن أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

الضوابط التي يجب أن تكون بين الوالي، وأهل الخراج، وما عليه من واجبات إصلاحية من شأنها زيادة الخراج. كذلك يُبيِّنُ كيفية اختيار العمال، وعدم المحاباة في ذلك حتى لا يدخل الجور، والظلم على الرعية.[1] ومن المبادئ التي دعا إليها الشيعيون في كتب الدعوة الخاصة بهم، وما فعلوه بما هو مخالفٌ لها استقى الباحث العديد من مظاهر الفساد التي هي موضوع بحثه.

[ج] أما كتاب "أخبار مصر في سنتين"[2] (٤١٤ – ٤١٥هـ) للمسبحي[3]، وهو الجزء الأربعون من كتاب أخبار مصر، وفضائلها، وعجائبها، وطرائفها، وغرائبها، وعجائبها من البقاع، والآثار، وسير من حلها، وحل غيرها من الولاة، والأمراء، والأئمة الخلفاء آباء أمير المؤمنين

– صلوات الله عليهم أجمعين –، والمعروف باسم "أخبار مصر" كما عرف بأسماء أخرى، كـ "تاريخ المسبحي"، أو "كتاب التاريخ"[4]، ويعد هذا الجزء (٤٠) هو الجزء الوحيد المتبقي من هذا المؤلف الضخم، الذي

---

(١) نفسه، صـ٤٢٣ – ٤٢٤.

(٢) المُسَبِّحي [محمد بن عبيد الله المسبحي]، أخبار مصر في سنتين (٤١٤ – ٤١٥هـ)، (ج٤٠)، تحقيق : وليم ج، سيلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

(٣) المسبحي : هو الأمير المختار عز الملك أبو عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل بن عبد العزيز الكاتب المُسبحي، ولد في مصر سنة (٣٦٦هـ /٩٧٦م)، كان أجداده قد هاجروا من حُران بسورية إلى مصر، تربى في بيت علم ودين، التحق بخدمة الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٨هـ / ١٠٠٧م، وهو في الثانية والثلاثون من عمره، سرعان ما نال الحظوة عند الحاكم بأمر الله الذي جعله صديقًا شخصيًا له، وولاه إقليم البهنسا وأعمال الصعيد، ثم شغل فيما بعد ديوان الترتيب في الإدارة المركزية، مما أتاح له حضور مجالس الحاكم بأمر الله واجتماعاته بصفة دائمة، كذلك فقد تمتع بتلك المكانة عند الخليفة الظاهر لإعزاز الدين، توفي (٤٢٠هـ / ١٠٢٩م). راجع : ابن خلكان : وفيات الأعيان، صـ٣٧٧.

(٤) المسبحي : أخبار مصر، صـ١٠، نقلاً عن ابن سعيد.

عدَّهُ المؤرخون من أعظم الكتب التاريخية المعاصرة للدولة الفاطمية، وأدقها، وأوقعها.

وينقسم هذا العمل إلى قسمين متساويين تقريبًا، أحدهما تاريخ والآخر أدب، يذكر فيه المؤلف أشعارًا لأصدقائه، ومعاصريه، وشيئًا من شعره، وبعض الرسائل النثرية المتبادلة بين معاصرين، وهي إما مدح، أو وصف، أو خمريات، وينتهي العمل بفصل خاص بالوفيات التي حدثت في عام ٤١٥هـ دون ٤١٤هـ، أما الجزء التاريخي منها، فيتعرض بالدراسة إلى أحداث مصر في عامي ٤١٤هـ و٤١٥هـ، أي تلك الأحداث التي تمت في عهد الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي، وقد اقتصر المسبحي على عامين فقط لذلك ؛ ولقصر المدة المؤرخ لها فقد حرص المؤلف على وصف كل ما يتعلق بتلك الفترة بالتفصيل الدقيق.

كان المسبحي معاصرًا للأحداث شاهدًا لها ؛ لذلك فقد عُدَّ من الوثائق الأصلية التي تناولت تاريخ الفاطميين في مصر، والتي تعرضت لجميع المعلومات الخاصة بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والشخصية للمصريين في ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن المسبحي كان قريبًا من الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، فإن أخباره جاءت أشد قربًا من الرعية، ولاسيما أنه كان يسكن مدينة الفسطاط.

وبين سطور هذا المؤلف عثر الباحث على مادة علمية لا بأس بها، وتعرَّف على العديد من مظاهر الفساد التي تخدم بحثه، فإلى جانب الأخبار السياسية للخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، كان للأوضاع الاقتصادية نصيب وبخاصة ما عم مصر من بلاء، وفساد، ومجاعة شديدة كادت تقضي على ما تبقى من أهلها، بالإضافة إلى ما قد أصاب التجار من جشع، وطمع فسعوا إلى احتكار السلع، ورفع سعرها مستغلين حاجة الناس، كما أشار المسبحي إلى سياسة الدولة في فرض الضرائب التي أثقلت كاهل الناس، ومن بينهم التجار، ومن بين الحياة اليومية للمصريين، ظهرت بعض الأمراض الاجتماعية والفساد الاجتماعي الذي تمثل في بعض حالات السرقة، والغش، والقتل.

[د] كذلك يأتي كتاب الأنطاكي أو (تاريخ الأنطاكي) [1]، المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، للمؤلف يحيى بن سعيد الأنطاكي، يعد الكتاب من أهم المصادر المعاصرة للدولة الفاطمية في مصر، وقد تناول هذا المؤلف تاريخ القبط، وكنيتهم بإسهاب، وذلك في أيام الخلفاء الأوائل، ويقدم هذا الكتاب دراسة تفصيلية لفترة حكم الخليفة الحاكم بأمر الله، وأحكامه، وكذلك سياسته الداخلية والخارجية، وأهم الأحداث التي تمت في عصره، مبينًا القيود الاجتماعية التي فرضها الحاكم بأمر الله، والتي عانى منها شعب مصر، كذلك تعرض الكتاب للثورات التي قامت في ذلك الوقت، وقد اهتم الأنطاكي أيضًا بذكر اضطهاد أهل الذمة زمن الحاكم بأمر الله، وأوامره بشأن هدم الكنائس، حتى أن الأنطاكي قد اتهم الحاكم بأمر الله بالجنون.

وقد ذكر الأنطاكي أيضًا قصة تأليه الحاكم بأمر الله، مبينًا عقيدة الدروز، وتطويرها في مصر، ومدى معاونة الحاكم بأمر الله لأصحابها، وما طرأ من فساد للعلاقة بين الحاكم، والرعية لما بدر فيه من تصرفات غريبة، ومتناقضة. غير أن أهم ما يميز هذا المؤلف أنه يورد معلومات قيمة عن علاقة الروم بالفاطميين، ويعطي مع ذلك تواريخ هجرية مقابل تواريخ مسيحية، مما كان عونًا للباحث في بحثه.

[هـ] أما كتاب تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية[2] المعروف باسم "سير البيعة المقدسة" لساويرس، أسقف الأشمونيين، المعروف بابن

---

(١) الأنطاكي [يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي] : تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٠.

(٢) ساويرس بن المقفع : (توفي أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف باسم سير البيعة المقدسة، م١، ج١، طبعة باريس، مطبوعات جمعية الآثار القبطية، قسم النصوص والوثائق، بدون تاريخ، م٢، ج٢، م٢، ج٣، نشر يس عبد المسيح وآخرون، القاهرة، ١٩٥٩م؛ م٣، ج١، م٣، ج٢، نشر أنطون خاطر وآخرون، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٤م.

المقفع[١]، الذي عاش زمن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، وكان كاتبًا في دواوين الدولة الفاطمية، ثم صار أسقفًا، وقد كتب ساويرس الكثير من المعلومات عن الكنيسة القبطية، وأحوالها، وقد استكمل هذا المؤلف بواسطة مؤلفين قبط آخرين[٢]، إلا أنه ظل يحمل هذا الاسم، وظل ينسب لساويرس، وعلى الرغم من أن الكتاب يحمل في ظاهره الحياة الدينية الخاصة بسير بطاركة الكنيسة المصرية في هذا العصر، فإن الكتاب قد حمل في طياته الكثير من الأحداث السياسية المعاصرة للدولة الفاطمية،

---

(١) ساويرس بن المقفع : المعروف باسم "أبي البشر بن المقفع الكاتب"، وهو غير عبد الله بن المقفع صاحب "كليلة ودمنة" الذي عاش في القرن الثامن الميلادي، والذي اتهم باختلاس مال الخراج فعوقب بالضرب على يديه حتى تقفعتا، وقد ذكر البعض أن المقفع يعني "منكس الرأس أبدًا" غير أنها على الأرجح تعود إلى الكلمة المصرية "قفة" التي حرفت إلى "قفعة" ولكنها مازالت حتى الآن تنطق في لفظها الأول "قفة"، التي تطلق على الوعاء الذي صنع من الخوص، أو حبال النخيل الذي يصنعه الفلاحون في الريف، وكذلك الرهبان والمتصوفة، وكان والد ساويرس يمتهن بهذه المهنة فاشتهر بالمقفع "أي صانع القفع" أما السين المضافة إلى ساوري فهي من اللواحق المقدونية. وقد أخذ ساويرس يتدرج في الوظائف أيام الدولة الإخشيدية حتى أصبح كاتبًا ماهرًا، ثم نال ثقة المعز لدين الله زمن الفاطميين، وكذلك ربطته علاقة طيبة بالبطرك إبرام "أفراهام" حتى حسده الوزير اليهودي "يعقوب بن كلس". من أهم كتبه تاريخ بطاركة الكنيسة الذي أتمه مجموعة من الكتاب والأساقفة حتى وصلوا به إلى حياة البطرك كيرلس الخامس البطرك رقم (١١٢) الذي توفي في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني. للمزيد راجع :

- إيريس حبيب المصري : قصة الكنيسة القبطية، مكتبة كنيسة مارجرجس باسبورتنج، الإسكندرية، الكتاب الرابع، صـ١١٤.
- http://www.coptichistory.org/new_page_941.htm.
- http://www.copts.mashahee.com/nb17/p10.htm.

(٢) أمثال الأنبا ميخائيل الذي تناول تاريخهم في عهدي الحاكم والظاهر، وابن منصور بن مفرج الإسكندراني الذي تناول تاريخهم في عصر المستنصر بالله، كذلك الأنبا غبريال بن تريك الذي عمل في ديوان المكاتبات، ثم في بيت المال إلى أن أصبح بطريكا وألف للخليفة الحافظ لدين الله، والأب يوحنا الذي عاصر الحافظ والظافر والفائز.

قبل ثورة بن حمدان ضد الخليفة المستنصر بالله[1]، وثورة الأوحد بن بدر الجمالي ضد والده بدر الجمالي بالإسكندرية سنة ٤٧٧هـ / ١٠٨٤م، وثورة نزار بن المستنصر ضد الأفضل بن بدر الجمالي بالإسكندرية سنة ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م، وغيرها من الأحداث المرتبطة بهذا الأمر.

كذلك انفرد هذا المؤلف بذكر خروج حسن بن الحافظ لدين الله على أبيه، وطمعه في الخلافة دون أبيه، وقد كوّنَ حسن طائفة تابعة له سميت "بالزرد" وهي خليط من الأجناس من جميع الطوائف، استطاعت هذه الطائفة أن تنشر الفساد في أرض مصر إرضاءً للأمير حسن، فكان الناس يصبحون كل يوم ويجدون منطقة بين القصرين بالقاهرة مليئة بالقتلى، أعوان الحافظ لدين الله، كذلك فقد احتوى هذا المؤلف على العديد من المعلومات التي تظهر علاقة الفاطميين بأهل الذمة، ومعاملاتهم، وكذلك اضطهادهم من قبل بعض الخلفاء الفاطميين، ولاسيما الحاكم بأمر الله، مما كان له من الأهمية في موضوع الدراسة، وإبراز مظاهر الفساد.

[و] **ويعد كتاب "سيرة المؤيد داعي الدعاة"** للشيرازي[2]، من الكتب القيمة، والمعاصرة أيضًا للدولة الفاطمية، وعلى الرغم من أن الشيرازي قد تعرض لترجمة للمؤلف نفسه، فإن الكتاب له من القيمة، والأهمية التي لا تقل عما سبقها من الكتب المعاصرة، حيث عاش المؤلف في مصر زمن الخليفة الفاطمي "المستنصر بالله"، وتعرض هذا المؤلف لمرحلة مهمة من تاريخ الفاطميين، وقد زاد من أهمية هذا المؤلف أن الشيرازي نفسه قد تنقل بين العديد من الوظائف المهمة في الدولة إلى أن عمل بوظيفة داعي الدعاة، وقد كان الشيرازي نفسه على رأس الحملة التي أرسلت للباسيري في العراق لإخماد ثورته ضد الدولة الفاطمية[3]،

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص١٨٣.

(٢) المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي : "سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة – ترجمة حياته بقلمه" تقديم وتحقيق : محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٩م.

(٣) نفسه، ص١٧٨ – ١٨٠.

وقد نجح الشيرازي في هذا الأمر، واستطاع نشر الدعوة الشيعية هناك، ذلك الحلم الذي سعى إليه الفاطميون كثيرًا، غير أن هذا الأمر قد تم في فترة كانت الدولة الفاطمية تعاني فيها من الضعف والفساد، كذلك تميز كتاب الشيرازي بتضمنه العديد من الرسائل التي كان قد أرسلها للوزراء، والولاة والقادة الفاطميين والتي تعد من الوثائق المهمة للباحث في تلك الفترة.

[ز] ومن المؤلفات المعاصرة المهمة، "كتاب الاعتبار"[1] أو حياة أسامة بن منقذ، الذي عاصر خلفاء الفاطميين الأواخر، فوصف المكائد التي كانت تتم في القصور الفاطمية، وأهمها، الصراع بين الوزير "ابن مصال"، ووالي الإسكندرية، والبحيرة "عليّ بن السلار" سنة ٥٤٤هـ / ١١٤٩م، وما ظهر من انقسامات داخل الدولة الفاطمية[2]، كما شهد أسامة الفترة التي احتل فيها الصليبيون بلاد الشام، وقد عدّه الأستاذ الدكتور / السيد عبد العزيز سالم من الكتب التاريخية التي تعد بمثابة المذكرات. [3]

[ح] ومن المصادر المهمة أيضًا : "كتاب كنائس وأديرة مصر"، لأبي صالح الأرمني (ت ٦٠٥هـ / ١٢٠٩م)[4]، الذي زار مصر وقت سيطرة الأرمن على دولة الفاطميين، بتولية بدر الجمالي لوزارة المستنصر بالله، وهو أرمنيٌّ، ويظهر هذا جليًا من عنوان الكتاب. لقد عاصر أبو صالح نفوذ الوزراء، وتسلطهم في أواخر حكم الدولة الفاطمية، وذلك بعزل بهرام الأرمني من وزارة الحافظ لدين الله، وهو أيضًا أرمني، وقد ذكر أبو صالح الأرمني في كتابه، الكنائس، والأديرة الموجودة بالقاهرة، والصعيد، وغيرها من الأماكن المهمة مع ذكر

---

(١) أسامة بن منقذ الشيرزي : الاعتبار، تحقيق : فيليب حتي، مطبعة جامع برنستون، الولايات المتحدة، ١٩٣٠م.

(٢) نفسه، صـ٨١٧.

(٣) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٦٧، صـ١٢٣.

(٤) أبو المكارم جرجس مسعود : تاريخ أبي المكارم المعروف بكنائس وأديرة مصر، طبعة أكسفورد، ١٨٩٥.

الأحداث التاريخية المرتبطة بها. كذلك أشار إلى التقسيم الإداري لمصر في عصرها الثاني "عصر الوزراء" فكان له من الأهمية السياسية، وكذلك الإدارية للبحث موضوع الدراسة.

[ط] **كذلك كتاب ابن حماد [أبو عبد الله محمد بن علي] "أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم"**[1] والذي اهتم بعرض حياة الفاطميين منذ بداية دولتهم، وحتى سقوطها، وقد اعتمد المؤلف على أن نسب الفاطميين يعود إلى عبد الله المهدي (٢٩٧ – ٣٢٢هـ / ٩٠٩ – ٩٣٤م) مؤسس دولتهم، وليس لفاطمة وعليٌّ ــ رضي الله عنهما ــ ، ويبدو هذا جليًا من عنوان الكتاب.

[ي] **كذلك كتاب "أخبار الدول المنقطعة"** لابن ظافر[2] والذي يعد من المصادر المهمة، والدقيقة في تاريخ الدولة الفاطمية، فعلى الرغم من صغر حجم الكتاب، والاختصار في ذكر أحداثه فإنه يحتوي على العديد من المعلومات المهمة، كما يضم صفحاتٍ وافيةً تعدُّ تراجمَ للخلفاء الفاطميين من بداية حكمهم، وأهم الأحداث التي حدثت فيها، ويستمر المؤلف في ذكر هذه الأحداث حتى وفاة صاحب الترجمة، إضافة إلى ذلك ما تميز به هذا المؤلف في آخر سيرة كل خليفة، مما سهل على الباحث الفصل بين الأحداث السياسية، وكذلك الإدارية.

[ك] **وكتاب أبي شامة، (ت ٦٦٥هـ/١٢٦٧م) "الروضتين في أخبار الدولتين"**[3] يعود هذا المؤلف إلى الفترة الأيوبية، وعلى الرغم من

---

(١) ابن حماد [أبو عبد الله محمد بن علي] : أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق ودراسة : التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) جمال الدين علي بن ظافر : أخبار الدول المنقطعة، دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين مع مقدمة وتعقيب أندريه فريه، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٢م.

(٣) أبو شامة [شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي] : (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية)، الجزء الأول، من قسمين، تحقيق : محمد حلمي محمد أحمد، مراجعة : مصطفى زيادة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٥٦ – ١٩٦٢م.

أن الكتاب يتناول تاريخ الدولتين النورية، والصلاحية، فإنه يعرض كثيرًا من أخبار الدولة الفاطمية، ولاسيما الفترة الأخيرة التي شهدت سقوط الدولة، والنزاع بين وزرائها، واستعانة كل منهم بقوى خارجية كذلك تولى صلاح الدين السني الوزارة، وسقوط الدولة الفاطمية على يديه، ويتميز هذا المؤلف بأنه ينقل عن مؤرخين كثيرين عاصروا الفاطميين، ولاسيما القاضي الفاضل الذي عمل في ديوان الإنشاء الفاطمي في عهد الوزير طلائع بن رزيك.

[ل] **وكذلك كتاب المؤرخ المصري ابن ميسر، ت (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) : "تاريخ مصر"**[1] وهو من أهم المصادر التاريخية التي أرخت للفاطميين، واعتمد عليها الباحث اعتمادًا كليًا، فعلى الرغم من أن ابن ميسر يعتبر من مؤرخي الفترة الأيوبية فإن كتابه قد بدأ بسرد الأحداث التي تمت في مصر منذ عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٦م، وانتهى بأحداث سنة ٥٥٣هـ / ١١٥٨م، وقد تميز كتاب ابن ميسر بأنه كُتِبَ بطريقة الحوليات، مما كان له عظيم الأثر في تتبع الأحداث، واستنباط مظاهر الفساد من بين سطورها.

[م] **وكتاب ابن واصل**[2]، **(ت ٦٩٧هـ / ١٢١٧م) "مفرج الكروب في أخبار بني أيوب"**، الذي يتناول تاريخ دولة الأيوبيين، إلا أنه قد حوى أخبارًا كثيرة عن الدولة الفاطمية في أخريات أيامها، كذلك من المصادر المهمة في موضوع البحث :

---

(١) ابن ميسر [تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب] : "أخبار مصر – المنتقى من"، حققه وكتب مقدمته وحواشيه : أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٨٢م.

(٢) جمال الدين محمد بن سالم الحموي : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ١ – ٣، تحقيق : جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٣ – ١٩٦٠م، ٤ – ٥، تحقيق : حسين محمد ربيع، القاهرة، ١٩٧٢ – ١٩٧٧.

[ن] كتاب "الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية" لـ "الدواداري"[1]، والذي تحدث عن الخلفاء الفاطميين في تراجم وافية من سني ميلادهم، وحكمهم، ووفاتهم، وما تخلل ذلك من أحداث مهمة البحث موضوع الدراسة، ولاسيما معاملة الحاكم بأمر الله لأهل الذمة.

[س] أما المقريزي[2] (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) الذي عاش في الفترة المملوكية من تاريخ مصر الإسلامية، قد أمدنا بالعديد من المؤلفات التي تختص بالحديث عن الدولة الفاطمية، والتي لها من الأهمية العظيمة في تلك الفترة، فعلى الرغم من أن المقريزي بعيد زمنيًا بعض الشيء عن الفترة موضوع الدراسة، فإنه قد اعتمد في مؤلفاته على مؤلفين معاصرين لتلك الفترة، ولعل هذا من حسن الحظ ؛ لأن المقريزي قد حفظ لنا ضمن مؤلفاته العديد من المعلومات التي فُقدت بشكل ، أو بآخر لبعض المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة من أمثال ابن زولاق، والمسبحي، وابن المأمون، وغيرهم. بالإضافة إلى أنه يعد من المؤرخين القلائل الذين تعصبوا للدول الفاطمية، لذلك فإنه وُصِف بمؤرخ الدولة الفاطمية. وقد استفاد الباحث من العديد من تلك المؤلفات لعل أهمها على الإطلاق في موضوع الدراسة هو :

(١) الدواداري [أبو بكر عبد الله بن أيبك] : (ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م) : الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، الجزء السادس، من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق : صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.

(٢) المقريزي : هو تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن تميم بن عبد الصمد بن تميم التقي بن العلاء الحسيني العبيدي البعلبكي الأصل، القاهري المولد أبو العباس، المعروف بالمقريزي نسبة إلى حارة في بعلبك تعرف بحارة المقارزة، انتقلت عائلته إلى القاهرة في حياة أبيه الذي كان يعمل بالوظائف المتعلقة بالقضاء، ولد في ٧٦٦هـ، رحل إلى مكة وكذلك الشام من أجل طلب العلم، ثم استقر في مصر وتفرغ للدراسة والتأليف، ثم انقطع في داره للعبادة، تفقه في شبابه المذهب الحنفي تبعًا لجده لأمه، ثم تحول إلى الشافعية وهو في العشرين من عمره واستقر عليها. للمزيد راجع : السخاوي [شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد] : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٢، مكتبة القدس : القاهرة، صـ٢١ – ٢٤.

ـ النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية، وبني هاشم :[1]

والذي أظهر فيه تعصبه الشديد لبني هاشم، ومدى أحقيتهم في الخلافة، وما تعرضوا له من أذى من قبل بني أمية، كما تعرض لبني أمية بالسب، والسخرية لما اقترفوه في حق بني هاشم. ويبدأ المقريزي مؤلفه بذكر الجذور الأولى لهذا العداء، وما كان قائمًا من كراهية، وعداء بين هاشم بن عبد مناف بن قصي، وبين ابن أخيه أمية بن عبد شمس بن مناف، وقد تمادت العداوة حتى انتقلت إلى رسول الله (ﷺ)، وقد ظهر هذا في موقف أبي سفيان، ثم انتقل إلى الإمام علي (ﷺ)، ومعاوية بن أبي سفيان، وبعده إلى الحسين بن علي، ويزيد بن معاوية، هكذا أخذ العداء ينتقل من بيت إلى بيت، ومن رجل إلى رجل حتى توثقت أسبابه على مر الأيام، وتجسدت تلك الأحداث على مسرح التاريخ، وظهرت على هيئة ظلم، وعداء من البيت الأموي إلى البيت الهاشمي، ولم يقتصر المؤلف على موقف الأمويين من الهاشميين فحسب، بل تعرض لما نالوه من ظلم، واضطهاد على يد العباسيين حتى نهاية دولتهم.

وقد استفاد الباحث من هذا المؤلف في معرفة الجذور الأولى للهاشميين، ومدى أحقيتهم في الخلافة، مما ساعده على التعرف على ذكر بقية الأحداث في يسر، وسهولة.

ـ اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الحنفا[2] :

يبدأ فيه المقريزي بالحديث عن الأسرة العلوية، فيبدأ بعرض نسل الإمام علي بن أبي طالب (ﷺ)، ثم يتعرض لذكر ما قيل في صحة نسب الفاطميين من عدمه، كما يتحدث المقريزي عن نشأة الدولة الفاطمية في بلاد المغرب وكذلك عن الخلفاء الفاطميين الأربعة الأوائل (المهدي،

---

(١) المقريزي [تقي الدين أحمد بن علي] : النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، إعداد وتعليق صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر، بدون تاريخ.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الحنفا : ١ – ٣، الأول تحقيق : جمال الدين الشيال، والثاني والثالث تحقيق : محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧ – ١٩٧٣م.

والقائم، والمنصور، والمعز)، كما تحدث فيه عن الفتح الفاطميّ لمصر، وكذلك تأسيس مدينة القاهرة، ويعتمد الكتاب على طريقة الحوليات في سرد الأحداث التاريخية حتى سقوط دولة الفاطميين على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م، لذلك يُعَدُّ هذا المؤلف من الموسوعات الكاملة لتاريخ الفاطميين، وقد عرض هذا المؤلف العديد من الأحداث السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية للدولة، مما كان له عظيم الأثر في معرفة مظاهر القوة، ومظاهر الضعف، والفساد في تلك الفترة، ولاسيما في عهد المستنصر بالله، وما أطلق عليها بـ "الشدة العظمى"، والتي أسماه لها المقريزي نفسه، وأوجز أسبابها في كلمات شاملة كاملة جامعة.

- إغاثة الأمة بكشف الغمة[1] :

ويعد هذا المؤلف أيضًا من أهم أعمال المقريزي التي احتوت على العديد من المعلومات الاقتصادية المهمة التي أفادت الباحث كثيرًا في بحثه، ولاسيما الجانب الاقتصادي منه، فقد تعرض المقريزي في هذا المؤلف لذكرْ المجاعات التي حدثت في مصر منذ بداية سيدنا يوسف – عليه السلام –، مرورًا بالفترة الإسلامية وصولا للعصر الفاطمي، وما بعده، ويُعد المقريزي المؤرخ المصري الوحيد الذي تعرض بالبحث لتلك الناحية الاقتصادية من تاريخ مصر، ولعل هذا يعود إلى أن المقريزي قد تولى أمر الحسبة في القاهرة (٨٠١ – ٨٠٢هـ / ١٣٩٨ – ١٣٩٩م) [2] فاكتسب من الخبرة ما يعينه على معرفة خبايا الدولة الاقتصادية، ولم يقتصر المقريزي على سرد للمجاعات فحسب، بل كان يحاول أن يقضي

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق : محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٧م.

(٢) نفسه، تصدير الكتاب، ص، د.ت؛ ابن الأخوة [محمد بن محمد بن أحمد القرشي] (ت ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م) : معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق د/ محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص٤٠.

على أسبابها، ويقترح العلاج الصحيح، ولعل أهم الأسباب التي طرحها المقريزي في مؤلفه هو النيل الذي عَدّهُ العامل المشترك لحدوث تلك المجاعات، كذلك فساد الحكام، وغفلتهم عن رعاياهم، وسوء تدبيرهم، وطمعهم في المزيد من المال، كما فعل المستنصر بالله عندما غير في طبيعة المتجر[1] السلطاني الذي كان يُعين العباد وقت الأزمات، فتحول لمتجر يدر المال الكثير للخليفة، كذلك ذكر المقريزي ما ترتب على تلك المجاعات التي هي في الأصل ناتجة عن فساد الحكام، من احتكار للسلع، وارتفاع للأسعار، وانخفاض قيمة العملة، ولجوء الدولة للتسعير[2]، وليست التسعيرة، وما أصاب الناس من أوبئة وأمراض وموت، ولاسيما في ظل عدم بخل النيل عليهم بمائه.

وعلى الرغم من تعصب المقريزي للدولة الفاطمية الشيعية، فإنه كان مؤرخًا عادلا محايدًا في وصف أحداثه، فلم يعبأ بما سيلاقيه من عقاب المماليك، وكذلك لم يتهاون في ذكر مساوئ الخلفاء الفاطميين، وفسادهم على الرغم من حبه الشديد لهم، ولعل الحادث الأليم الذي تعرض له من فقدان وحيدته ٨٠٦هـ نتيجة إصابتها بالطاعون الذي حل بمصر بين عامي ٧٩٦ – ٨٠٨هـ[3]، جعله شاهدًا عيان أيضًا على معاناة الناس، وجعل مؤلفه من أعظم المؤلفات الحية ليس فقط في عصره بل في كل العصور.

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار[4]:

والمعروف بالخطط المقريزية، والذي اهتم بذكر تاريخ القاهرة عاصمة الفاطميين، وكل ما يتعلق بها بشكل تفصيلي لم يسبق له مثيل، حيث يعرض حارات، ودروب، وأزقة القاهرة تفصيلا، مع رد للأحداث

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٥ – ٢٦.
(٢) يتم التحدث عنه في الفصل الاقتصادي من هذه الدراسة تفصيلاً.
(٣) المقريزي : إغاثة الأمة، مقدمة الكتاب، (د).
(٤) المقريزي : "المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار" ١ – ٢ بولاق، ١٢٧٠م.

التاريخية الخاصة بكل موضوع، مما أفاد الباحث في معرفة المواضيع المهمة التي وردت في كثير من الأحداث السياسية، وكذلك الاجتماعية، والإدارية، وما طرأ على القاهرة من تغير طبوغرافي نتيجة للفساد الذي عمَّ بها خلال الشدة المستنصرية، كذلك ذكر المقريزي في خططه أرض مصر، وترعها، وجسورها، ونظام الإقطاع، والضمان، كما ترك للباحثين قائمة بالمكوس التي قررها الفاطميون على المصريين، والتي كانت من الثقل حتى ذكر عنها "أنه لم يبق إلا الهواء حرًا طليقًا لم يفرض عليه ضرائب".[1]

- شذور العقود في ذكر النقود[2] :

كان هذا الكتاب فصلا من فصول كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، ثم أفرده المقريزي بعد ذلك في كتاب مستقل بذاته، وقد أشار فيه المقريزي إشارةً واضحةً إلى خطة الفاطميين التي اتبعوها في سبيل تحقيق سحب الدينار الراضي، وإحلال الدينار المعزي، كما يشير إلى مشكلة تزايد الدراهم خلال عصر الحاكم بأمر الله، والاختلاف في مقدار الدرهم من بعده، غير أن أخباره عن الفترة موضوع الدراسة، ربما يعود ذلك لأسباب سياسية وجدت في عصر المقريزي نفسه.[3]

- المقفي الكبير[4] :

أو التاريخ الكبير والذي وصف فيه معيشة الأمراء، والمشاهير الذين أقاموا بمصر، وقد رتبه المقريزي على الحروف الأبجدية، وقد استغرق هذا المؤلف ثمانين مجلدًا، لم يبق منهم سوى (١٦) مجلدًا، منها

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٩٦.

(٢) المقريزي : دراسة وتحقيق : محمد عبد الستار عثماوي، القاهرة، ١٩٩٠م.

(٣) حيث ألف المقريزي هذا المؤلف، بأمر من السلطان المملوكي المؤيد شيخ المحمودي، لإقناع الناس بالدراهم المؤيدية، لذلك فقد ذكر ما فعلته الدولة الفاطمية، ليكون دليلاً للدولة المملوكية.

(٤) المقريزي : المقفي الكبير (١ – ٨)، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.

ثلاثة مجلدات في لندن، ومجلد في باريس كتبها بخط المؤلف[1]، تحتوي هذه المؤلفات على العديد من المعلومات القيمة التي أفادت الباحث في موضوع الدراسة.

[ع] أما كتاب "النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة"[2] لابن تغري بردي[3]، وهو أحد مؤرخي العصر المملوكي أيضًا، وأحد تلاميذ المقريزي، فهو من المصادر المهمة التي استعان بها الباحث، والتي اهتمت بموضوع الدراسة، وما سبقه من دراسة تمهيدية عن الدولة الطولونية (٢٥٤ – ٢٩٢هـ / ٨٦٨ – ٩٠٥م)، والدولة الإخشيدية (٣٢٣ – ٣٥٨هـ / ٣٩٤ – ٩٦٨م)، وقد تميز هذا المؤلف بسرد الأحداث بطريق حولي أيضًا، يتضمن ترجمة لكل خليفة، وأهم الأحداث في عهده سواء في مصر، أو الشام، كذلك فقد انفرد ابن تغري بردي بتسجيل أحوال النيل من زيادة، أو نقصان في نهاية كل عام ؛ مما ساعد الباحث على معرفة أسباب حدوث المجاعات في مصر، وهل كان سببها الحقيقي

---

(١) المقريزي : النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، صـ١٤.

(٢) [جمال الدين أبو المحاسن يوسف] (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م) : النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، ١ – ١٦، نسخة مصورة من طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ، تم الاستعانة بالأجزاء ٣، ٤، ٥.

(٣) ابن تغري بردي : هو أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين تغري بردي الأتابكي اليشبغاوي الظاهري، ولد بالقاهرة سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠م، (وتغري بردي محرفة من تنكري بردي، وبردي بالتكرية تعني عطاء الله)، وهو مؤرخ مصري كان أبوه من كبار أمراء المماليك في عهد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق وابنه الناصر فرج بن برقوق، تتلمذ على يد أكابر مشايخ عصره، أمثال زوج أخته قاضي القضاة جلال الدين البلقيني، وابن حجر العسقلاني، وبدر الدين العيني، وابن ظهيرة وابن عربشاه، ثم لازم مجلس شيخ المؤرخين تقي الدين المقريزي، فتعلم منه حب التاريخ والتأريخ، وكان يتقن اللغتين العربية والتركية، توفي في (٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)، للمزيد راجع : المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦م، مقدمة الكتاب، صـ٣٤.

نقصَ منسوب النيل أو زيادته، أم فساد القائمين على الأمر، وإهمالهم شئون البلاد؟ ويتعرض المؤلف للعديد من الأحداث التي تمت في عهد كل خليفة ؛ معتمدًا في ذلك على غيره من مؤرخين آخرين.

٢ـ كتب الجغرافيا :

[أ] من أهم الكتب الجغرافية التي اعتمد عليها الباحث في بحثه هو كتاب "**نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للعالم الشريف الإدريسي**[١]، ت (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م)، الذي يصف الفسطاط وكذلك الإسكندرية وصفًا دقيقًا، ويشتمل كتابه على الكثير من المعلومات المهمة التي تعطي وصفًا لبعض الخصائص الاجتماعية التي تميز أهل مصر بصفة خاصة.

[ب] وكذلك "**معجم البلدان" لياقوت الحموي**[٢] ت (٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، وهو من المعاجم الجغرافية، والتاريخية المهمة لكل باحث، وقد اعتمد عليه الباحث في ضبط وتشكيل أسماء بعض المدن المهمة لموضوع الدراسة، وقد امتاز هذا المعجم بتضمنه بعض المعلومات التاريخية المهمة عن تلك المدن، وتحديد أماكنها.

٣ـ الرحلات :

[أ] احتوت **كتب الرحالة** على العديد من المعلومات القيمة التي دونوها في رحلاتهم، ومشاهداتهم، فكان لها من الأهمية التي تفيد الباحثين في شتى مجالاتهم، ومن أهم كتب الرحلات التي أفادت الباحث بشكل خاص والتي ارتبطت بفترات معينة من حكم الفاطميين كتاب "**سفرنامه" للرحالة ناصرخسرو علوي**[٣]، ت (٤٨١هـ / ١٠٨٨م) والذي كُتب باللغة الفارسية، ونقله إلى العربية يحيى الخشاب، وقد زار ناصرخسرو

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الشريف : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، بدون تاريخ.

(٢) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي البغدادي : خمسة أجزاء، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

(٣) أبو معين الدين ناصرخسرو علوي : سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

مصر زمن الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، وقد استغرقت زيارته هذه ثلاث سنوات هجريّة من (٤٣٩هـ – ٤٤٢هـ / ١٠٥٠ – ١٠٥٢م)، وقد وصف في مؤلفه مصر، وغيرها من الدول، غير أن حديثه عن مصر قد استغرق نحو ثلث كتابه.

يعد هذا المؤلف من المؤلفات المهمة التي وصفت الحياة الاجتماعية، والاقتصادية الزاهرة في مصر في عهد الفاطميين، حيث تحدث عما قام به الفاطميون من حفر للترع، والجسور، والذي ارتبط بوجود قرى جديدة، كما تحدث عن بعض الصناعات، ودور الطراز، وأسماها (مصانع السلطان)، كذلك تحدث عن مظاهر الفن، والبذخ، والترف الذي تمتع به الفاطميون، والذي ظهر على موائدهم، وقد وصف لنا ناصرخسرو كيف اشتاقت نفسه لرؤية سماط الخليفة، وكيف ذهب عقله عندما رأى ما يضمه هذا السماط. [1]

[ب] وكذلك ابن جُبَيْر[2]، وهو من الرحالة الذين زاروا مصر وهم في طريقهم لأداء فريضة الحج، وقد وصف ابن جُبير في كتابه "رحلة ابن جبير" حالة الميناء التجاري الأول لمصر على البحر المتوسط (الإسكندرية)، وذكر الضرائب، وطريقة جمعها، ومدى التشدد في جبايتها، وما يحدث من إجراءات التفتيش، فضلا عن الرسوم الإضافية الذي كان يدفعها التجار الأوروبيون، مثل السمسرة، ومقابل الترجمة، مما كان لهذه المعلومات من أهمية في إبراز الفساد الاقتصادي المتمثل في إرهاق كاهل الشعب المصري بالضرائب.

---

(١) ناصرخسرو : سفرنامة، صـ١٢٢ – ١٢٣.

(٢) أبو الحسين محمد بن أحمد الكناني الأندلسي البلنسي : (ت٦١٤هـ / ١٢١٧م)، رحلة بن جبير، بغداد، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.

هـ الطبقات والتراجم:

يعد كتاب "الإشارة إلى من نال الوزارة"، لعلي بن منجب المعروف بابن الصيرفي[1] من المصادر المهمة، والمعاصرة للبحث موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث عليه في الترجمة لكثير من وزراء العصر الفاطمي، ومن ثم الحصول على العديد من المعلومات التي تبرز مظاهر الفساد الذي عمَّ مصر في تلك الفترة، كذلك تبين فترة حكم هؤلاء الوزراء، أو طريقة عزلهم أو التخلص منهم، وكذلك فترة توليتهم لفترات أخرى، كما تميز بذكر كل وزراء كل خليفة على حدة، وقد زخر هذا المؤلف بألقاب للوزراء الذين حصلوا عليها، ولاسيما في العصر الفاطمي الثاني (عصر الوزراء)، والذي يتضح خلالها مدى ما وصل إليه هؤلاء الوزراء من سيطرة، ونفوذ، وقوة فاقت قوة الخليفة نفسه، وسلبته سلطاته، وقد وقف ابن الصيرفي عند وزراء الآمر بأحكام الله، ومن المؤسف أن هذا المؤلف لم يستكمل من قبل أحد آخر لاستكمال الفترة القصيرة الباقية.

و- الأدب:

(أ) يعد "ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي"[2] وثيقة شعرية معاصرة، أضافت لونا جديدًا من ألوان الحياة في مصر في العصر الفاطمي، فقد ولد تميم في المهدية سنة ٣٣٧هـ بتونس، ثم انتقل مع والده المعز لدين الله إلى القاهرة، وهو في الخامسة والعشرين من عمره،[3] سكن القصر الكبير في القاهرة، جعله المعز لدين الله بعيدًا عن الشئون المهمة في الدولة، وعهد بها إلى أخيه الأوسط (عبد الله) ؛ وذلك لما رآه من فساد وسوء أخلاق في ابنه تميم منذ أن كان في بلاد المغرب.[4]

---

(1) ابن الصيرفي (تاج الرئاسة أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب)، (ت٥٤٢هـ / ١١٤٧م)، الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق : أيمن فؤاد سيد، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

(2) تميم بن المعز لدين الله الفاطمي : ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي، دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).

(3) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٨.

(4) الجوذري : سيرة الأستاذ جوذر، صـ٦٧، ١٢٠.

وجد تميم في القاهرة من المتنزهات، والديار ما يوافق مزاجه، وهواه، ولاسيما في الأعياد الكثيرة التي شهدتها الدولة الفاطمية، وما تميزت به من بذخ، وعبث، واتخذ له مجموعة من الأصدقاء شاركوه لهوه، وعبثه، ومجونه، وخمره. حتى توفي سنة ٣٧٥هـ ، وهو في الثامنة والثلاثين من عمره، ودفن في تربة الزعفران (خان الخليلي الآن) مع آبائه، وأجداده.[1]

ومن ديوان تميم بن المعز ظهرت صورة مختلفة تبين مظاهر الفساد التي جلبها الثراء الشديد، والحياة الرغدة، التي عاشها الخلفاء، وذووهم في مصر، فنقلت لنا مدى فساد تميم، وأصدقائه الذين عاثوا في الحياة، وعشقوا النساء، وأدمنوا شرب الخمر، كذلك فقد كان لهذا الديوان الفضل في معرفة أماكن المتنزهات، وكذلك طريقة الاحتفالات التي كانت تقام في ذلك الوقت، وما كان يتم فيها من مظاهر اللهو، والعبث، والفساد. مما كان له أثره في البحث موضوع الدراسة، ولاسيما الفساد الاجتماعي منه.

[ب] كذلك يُعدُّ كتاب عمارة اليمني (ت٥٦٩هـ / ١١٧٤م) "النكت العصرية في أخبار الوزارة المصرية"[2]، الذي ألفه عن وزراء مصر من المصادر المهمة، والمعاصرة للعديد من الأحداث التي دارت في مصر الفاطمية ؛ حيث رسمت قصائده صورة حية من حياتهم، ونفوذهم، وسيطرتهم على الخلافة، كما تعرض في كتابه إلى العديد من الثورات التي دارت في أواخر العصر الفاطمي، وقد زار عمارة مصر في أواخر حكم الفاطميين في سنة (٥٥٠هـ / ١١٥٥م) وتشيع لهم حتى قتل في سبيلهم على يد صلاح الدين الأيوبي (٥٦٩هـ / ١١٧٤م)، وذلك لاتهامه بالاشتراك في المؤامرة التي قام بها بعض رجال الدولة الفاطمية لعودة الخلافة إلى مصر مرة أخرى، وقد عُدَّ كتابه من المذكرات.[3]

---

(١) ابن المعز : ديوان تميم بن المعز، تصدير الكتاب، (ف).

(٢) نجم الدين أبو محمد عمارة بن أبي الحسن علي الحكمي : تحقيق : هرتويج درنبرغ، شالون، ١٨٩٧.

(٣) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب، ص١٢٦.

[ج] كذلك كتاب "نهاية الإرب في فنون الأدب"[1]، والذي يعد من الموسوعات الأدبية، والتي أفادت الباحث كثيرًا في بحثه، ولاسيما الجزء (٢٨)، والخاص بتاريخ الخلافة الفاطمية منذ قيامها، وحتى سقوطها في مصر، وقد أورد النويري في مُؤلفه العديد من الأحداث السياسية، والاقتصادية، كما تعرض للإقطاع، وعملية تحويل السنة الشمسية إلى سنة هلالية عام (٥٠١هـ / ١١٠٧م)، وهي فترة وزارة الأفضل بن بدر الجمالي، كذلك تعرض لذكر الأجناس، والضياع، والدواوين، فكان عونًا للباحث في إبراز الفساد الاقتصادي الذي عم تلك الفترة.

[د] أما كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا"، والذي ألفه القلقشندي[2]، والذي عدّهُ الدكتور / السيد عبد العزيز سالم من أهم الموسوعات، وأعظمها، والتي كتبت في عصر المماليك[3]، فقد حوى معلومات مهمة ارتبطت بكافة النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية التي أفادت الباحث في الحصول على العديد من المعلومات القيمة في مجال بحثه، ولاسيما أن القلقشندي قد عمل في ديوان الإنشا بمصر في العصر المملوكي ؛ مما أدى إلى تسهيل استقاء المعلومات التي ساعدته على تأليف موسوعته، وبراعة إعداده، وقد اهتم المؤلف بتقسيم مصر، وأنواع الأراضي فيها، وطبيعة الإقطاع التي تعود للعصر الفاطمي، وكذلك الأجناس والجوالي والمواريث، فضلاً عن الضرائب المختلفة وطريقة جمعها.

---

(١) النويري [شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب] (ت ٧٣٣هـ / ١٣٣٣م) : ج٢٨، تحقيق : محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

(٢) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الله بن الجمال : (ت٨٢١هـ / ١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١ - ١٤، طبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩١٣ - ١٩٢٠م.

(٣) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب، ١٩٩٧م، ص١٩٧.

٦ـ الحسبة :[١]

تعد كتب الحسبة من الكتب المهمة التي استعان بها في بحثه ؛ حيث ضمت بين صفحاتها العديد من المعلومات الاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، فكان "النظر في الأسواق" أحد المهام المنوط بها عمل المحتسب، كذلك كانت الحسبة في أصلها تقوم على أساس الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لذلك فقد شملت مهام المحتسب النواحي الإدارية أيضا. قال تعالى : "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وأمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور"[٢] وقد كان الرسول (ﷺ) يقوم بدور المحتسب في صدر الإسلام ؛ ونظراً لأهمية الحسبة، والمحتسب في الدولة الفاطمية، فقد كان بعض الخلفاء يمارسون مهام المحتسب بأنفسهم، وعلى رأسهم الحاكم بأمر الله[٣]، لهذا استعان الباحث ببعض هذه المؤلفات نظراً لأهميتها في موضوع الدراسة، ومنها :

---

(١) الحسبة : الحسبة بكسر الحاء يكون اسما من الاحتساب بمعنى ادخار الأجر، أو الاحتساب بمعنى حسن التدبير والنظر فيه ومن ذلك قولهم فلان حسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبير، والحسبة مصطلح من مصطلحات القانون الإداري، معناه الصاحب أو وظيفة المحتسب، ثم اكتسبت الكلمة معنى خاصا وهو الشرطة، ثم أصبحت تدل على الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة.
والحسبة نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة، وتنظيم عقاب المذنبين وهو اليوم من اختصاص النيابة العامة والشرطة، كما أنها وظيفة دينية شبه قضائية تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كانت الحسبة اسماً لدار التسجيل التي يسجل فيها الوفيات والمواليد وتدار فيها تركات البناء وأموالهم، كذلك فقد استعمل لفظ الحسبة للدلالة على الموازين والمكاييل.
للمزيد راجع : ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، صـ٢٣ – ٢٤.

(٢) سورة الحج، آية رقم (٤١).

(٣) سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، صـ٧٥.

[أ] كتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري"[1]، وقد عُدَّ هذا الكتاب أساسًا لما قد ألف من بعده، خلال ما عرضه من نصوص خاصة بمهام المحتسب الاقتصادية، الذي كان – ولا بد – للمحتسب أن يكون ملمًا بها، كما أنه كان ملمًا بجميع أوجه النشاط الاقتصادي الخاصة بأرباب الحرف، والمهن، وكذلك العملة، والأسعار، والموازين، والمكاييل، وغيرها، وقد عاصر الشيزري آخر عصر الفاطميين ؛ لذلك أمد الباحث بالكثير من المعلومات الاقتصادية، والاجتماعية التي تفيد البحث، كما أوضح بيانًا مفصلا عن أصحاب الحرف في القاهرة، والفسطاط، وما على المحتسب من تسعير السلع، ومنع الغش في العملة، وبمقارنة ما ذكره الشيزري بما يجب أن يكون، وبما كان كائنًا من بعض مظاهر الفساد التي خالفت عمل المحتسب نفسه، وكذلك الشريعة الإسلامية.

[ب] وكذلك كتاب "معالم القربة في أحكام الحسبة" لابن الأخوة، الذي لم يترك عملا إلا حدد واجباته ونظامه، وما يترتب على المحتسب من مناظرة، وتدقيق فيه ؛ لذلك فقد كان لهذا المؤلف فوائد شتى في الحياة الاجتماعية في الإسلام، وتنظيمها، فكان أوضح دليل على ما كانت عليه العادات، والتقاليد في ذلك العهد. ومن الجدير بالذكر أن المحتسب ظل يؤدي وظيفته في مصر الإسلامية حتى عام ١٨٠٥م. [2]

ثالثًا : المراجع العربية الحديثة :

لقد اعتمد الباحث على العديد من المراجع العربية الحديثة التي زخرت بالعديد من المعلومات والاستنتاجات، وقد تعددت هذه المراجع من حيث اهتماماتها في التركيز على جانب بعينه من الجوانب المختلفة للحياة في مصر الفاطمية، ومن هذه المراجع :

---

(١) الشيزري [عبد الرحمن بن نصر] : نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر : السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م.

(٢) ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، صـ١٤.

كتاب د/ عطية مصطفى مشرفة : "**نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين**"[1]، فهو من الكتب المفيدة التي ساعدت في البحث خلال تلك الفترة التاريخية، وقد تم الاستفادة منه في دراسة الجوانب الإدارية، والقضائية في العصر الفاطمي، مما ساعد على توضيح العديد من الأمور لخدمة هذا البحث.

وكذلك مؤلفات د/حسن إبراهيم حسن "**الفاطميون في مصر، وأعمالهم السياسية، والدينية**"[2]، وكذلك كتاب "**تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب، ومصر**"[3]، فكان لهما من الأهمية في البحث، حيث تتبع تاريخ الفاطميين في المغرب، ومصر، وكذلك نظمهم السياسية، والدينية.

ومن أهم المراجع التي اعتمد عليها الباحث أيضًا مؤلفات د/ **عبد المنعم ماجد**، والتي تناولت العديد من مظاهر الحياة على اختلافها في الدولة الفاطمية، فكان كتاب "**نظم الفاطميين ورسومهم في مصر**"[4] بجزئيه ؛ حيث تحدث في الجزء الأول عن كل ما يتعلق بالنظم الفاطمية من الإمامة، والوزارة، والإدارة، وكذلك النظم الدينية، والحربية، وأما الجزء الثاني فقد تحدث فيه عن نظام القصر، والبلاط، والرسوم، والأعياد على اختلافها، فكان مادة علمية زاخرة أفادت الباحث كثيرًا. وكذلك كتاب"**الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه**"[5]، والذي قام فيه بدور المدافع عن الحاكم بأمر الله، وتصرفاته، فمثل الجبهة المعارضة للعديد من المؤرخين الناقمين على الحاكم بأمر الله، وتصرفاته،وكتاب"**ظهور**

---

(١) عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، ط١، دار الفكر العربي، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.

(٢) حسن إبراهيم حسن : الفاطميون وأعمالهم السياسية والدينية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢م.

(٣) عبد المنعم ماجد : تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وبلاد العرب، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.

(٤) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، جزءان : ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ١٩٨٥م.

(٥) عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه، القاهرة، ١٩٥٩م.

الخلافة الفاطمية، وسقوطها في مصر(التاريخ السياسي)"[1]، والذي أفاد بشكل كبير في استقاء العديد من المعلومات المهمة للبحث.

كذلك مؤلفات الدكتور / **محمد جمال الدين مرور،** "**الدولة الفاطمية في مصر**"[2] والذي تناول أهم الأحداث التاريخية للفاطميين في تلك الفترة، وكذلك كتابه "**سياسة الفاطميين الخارجية**"[3]، والذي تحدث فيه عن علاقة الفاطميين بغيرهم من الدول الخارجية، وما طرأ عليها من تغيرات نتيجة لضعف الدولة الفاطمية. وأيضًا كتابه "**النفوذ الفاطمي في بلاد الشام، والعراق**"[4] **في القرنين** الرابع، والخامس بعد الهجرة.

كذلك كتاب "**الدولة الفاطمية في مصر**" للدكتور / **أيمن فؤاد سيد**[5]، والذي تناول فيه تاريخ الدولة الفاطمية بشكل جديد؛ حيث تناول نقاطًا عديدة، وقد تحدث فيه أيضًا عن نظم الفاطميين، وحضارتهم، فكان من المراجع المهمة للدراسة.

كما إعتمدت الدراسة على العديد من الكتب التي اهتمت بأهل الذمة في مصر، سواء كان ذلك في العصر الإسلامي بصفة عامة، أو في العصر الفاطمي بصفة خاصة، وقد تم الاستفادة من هذه الكتب في معرفة القيود والاجتماعية التي فرضت على أهل الذمة، أو التسامح الذي مُنحوا إياه في الفترة محل الدراسة، كذلك الأعياد، والاحتفالات الخاصة بهم، ومن هذه الكتب : كتاب الدكتورة/ **فاطمة محمد عامر "تاريخ أهل الذمة**

---

(١) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة وسقوطها في مصر (التاريخ السياسي)، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

(٢) محمد جمال الدين مرور : الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.

(٣) محمد جمال الدين مرور : المرجع السابق، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

(٤) محمد جمال الدين مرور : سياسة الفاطميين الخارجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

(٥) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

في مصر الإسلامية"[1]، وكتاب الدكتور / سلام شافعي : "**أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول**"[2]، و"**أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والأيوبي**" (٤٦٧ – ٦٤٨هـ / ١٠٧٤ – ١٢٥٠م)[3]، وكتاب الدكتور / **قاسم عبده قاسم** "**أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى**"[4] وكتاب "**اليهود في مصر**"[5]، وكذلك كتاب الدكتورة / سيدة إسماعيل كاشف "مصر الإسلامية وأهل الذمة".[6]

كذلك هناك الكثير من المراجع المهمة للبحث في الحياة الاقتصادية في عهد الفاطميين، والتي اعتمد عليها الباحث في معرفة الحياة الاقتصادية، من زراعة، وصناعة، وتجارة، وكذلك ما يتعلق بالأزمات الاقتصادية، والمجاعات مع ذكر أسبابها، ونتائجها، وكذلك السياسة النقدية التي اتبعها الفاطميون مع المصريين، ونظام القبالة، والضمان، مما كان له أثره الواضح على البحث. ومن هذه الكتب : كتاب د/ **أحمد السيد الصاوي "مجاعات مصر الفاطمية : أسباب، ونتائج"**.[7] وكتاب الدكتورة / **أمينة الشوربجي "رؤية الرحالة المسلمين للأحوال**

---

(١) فاطمة محمد عامر : تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)، ١ – ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢) سلام الشافعي : أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٧٥)، ١٩٩٥م.

(٣) سلام الشافعي : أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والأيوبي : دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

(٤) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، ط٢، دار المعارف، ١٩٧٩م.

(٥) قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م.

(٦) سيدة إسماعيل كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٧٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

(٧) أحمد السيد الصاوي : مجاعات مصر الفاطمية، أسباب ونتائج، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.

المالية، والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي" (٣٥٨ - ٥٦٧هـ / ٩٦٩ - ١١٧١م) [١]، وكتاب الدكتور / راشد البراوي **"حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين".** [٢]

كما اعتمدت الدراسة على العديد من المراجع التي تناولت الجانب الاجتماعي في هذه الفترة، والتي تحدثت عن طبقات المجتمع، وأعياده، وتناولت المرأة بشكل خاص، ومن هذه المراجع: كتاب الدكتور / عبد المنعم سلطان **"المجتمع المصري في العصر الفاطمي"** [٣]، وكتاب الدكتورة / ناريمان عبد الكريم أحمد **" المرأة في مصر في العصر الفاطمي"** [٤]، وكتاب الدكتورة / هويدا عبد العظيم رمضان **"المجتمع في مصر الإسلامية".** [٥]

كذلك استفاد الباحث في بحثه بمجموعة من كتب القانون الحديثة، والتي أفادت في التعريف بظاهرة الفساد، ومفهومها، وكذلك أنواع الفساد، والأسباب، والعوامل المساعدة له، وكذلك آثاره على الفرد والمجتمع. ومن هذه الكتب : كتاب اللواء / محمد الأمين البشري **"الفساد، والجريمة المنظمة"** [٦]، وكتاب الدكتور / السيد عوض **"الجريمة في مجتمع**

---

(١) أمينة الشوربجي-: الرحالة المسلمين والأحوال الاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٧٢)، ١٩٩٤م.

(٢) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م.

(٣) عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري في العصر الفاطمي (دراسة تاريخية وثائقية)، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٤) ناريمان عبد الكريم أحمد : المرأة في مصر في العصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٦٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٥) هويدا عبد العظيم رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٦) محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م.

متغير"[1]، وكتاب الدكتور / مصطفى عبد المجيد كاره "مقدمة في الانحراف الاجتماعي"[2]، وكتاب الدكتور / محمد عاطف غيث " المشاكل الاجتماعية، والسلوك الانحرافي"[3]، كذلك كتاب الدكتور / فرانسيس هيدنسون "المرأة، والجريمة"[4]، وكتاب الدكتور/ لاكوم "الفساد"[5]، وغيرهم.

كما استفاد الباحث من بعض الرسائل العلمية في بحثه هذا، ومنها : رسالة الدكتور / حسن إبراهيم زويل "الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي"[6]، حيث سلط الضوء على أوجه الخلل الإداري في الدولة، وفساد الإداريين، وأنواعه، وكذلك طرقه، وعلاقة هذا الفساد بالمتغيرات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتعلق بالعصر الحديث، فإنها تطابقت وموضوع الدراسة. وكذلك رسالة الدكتور / عصام أنور جمعة "الآثار الاجتماعية لجريمة البغاء ودور الرعاية اللاحقة في مواجهتها من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية"[7]، وكذلك

---

(1) السيد عوض : الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

(2) عبد المجيد كاره : مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بدون تاريخ.

(3) محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

(4) فرانسيس هيدنسون : المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.

(5) لاكوم : الفساد، ترجمة سوزان خليل، ط١، عين للدراسات والبحوث الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(6) إبراهيم زويل : الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية سوسيولوجية في المجتمع المصري فترة ما بعد ١٩٧٠م، تحت إشراف د/ سامية محمد جابر، د/ عبد الله محمد جابر، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

(7) عصام أنور جمعة : الآثار الاجتماعية لجريمة البغاء ودور الرعاية اللاحقة، تحت إشراف : د/ سهير محمد خيري، ود/ ابتسام محمد راشد، جامعة حلوان، غير منشورة، ٢٠٠٥م.

رسالة الماجستير للباحث / **هشام عبد القادر عطية "إقليم الحوف الغربي البحيرة حاليًا" في** العصر الفاطمي "دراسة سياسية وحضارية من للفترة (٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م)" [1]، والتي تعرضت للعديد من الأحداث السياسية محل الدراسة والتي أفادت البحث.

رابعًا : المراجع الأجنبية :

- Lane-Pool, Stanley.
- A History of Egypt in the Middle Ages.
- Saladin and the Fall of the Kingdom of Jerusalem.
- O'Leary : A Short History of the Fatimid Khalifate, London.
- Mann (J) : The Jews in Egypt and Palestine Under the Fatimid Chaliphs, Oxford.

لقد استفاد الباحث كثيرًا من هذه المراجع الأجنبية، والتي حملت وجهة نظر أخرى بجانب المراجع والمصادر العربية المغربية منها والمشرقية حتى تتاح للباحث القدرة على الحكم الجيد، وقد أسهبت هذه المراجع في ذكر الأوضاع الاجتماعية التي عاشها الفاطميون وحالات البذخ، والترف التي عمت أرجاء قصورهم، كما أوردت وصفًا للعديد من مناحي الحياة السياسية، والإدارية، والاقتصادية، واللافت للنظر أنها جاءت في معظمها مطابقة لما أوردته المصادر، والمراجع العربية: وقد تناول O'Leary وصف مظاهر البذخ، والترف التي رآها عند زيارته لبيت المقدس، وكذلك ذكر Mann حياة الجواري، وبعض المظاهر الاجتماعية، واتفق المؤلفان مع ما أورده المقريزي في كتابه "اتعاظ الحنفا"، وكذلك الخطط كما هو مبين داخل متن الرسالة.

---

(١) هشام عبد القادر عطية : إقليم الحوف الغربي "البحيرة حاليًا" في العصر الفاطمي، دراسة سياسية وحضارية في الفترة (٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م)، تحت إشراف : أ.د / عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، وأ.د / علي أحمد السيد، ود/ أحمد محمد إسماعيل الجمال، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

وفضلاً عن هذه المجموعة من المصادر، والمراجع المشار إليها داخل هذه الدراسة النقدية، فهناك العديد منها مثبت في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة تم الرجوع إليها بشكل متفاوت، وعلى حسب احتياج الدراسة وفقًا لأهمية كل منها، حيث تمت الإشارة إليها في موضعها داخل الرسالة.

الفصل الثاني
مظاهر الفساد في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية

(٢٠ ـ ٣٥٨هـ / ٦٤١ – ٩٦٩م)

أولا : تعريف ظاهرة الفساد وبعض من أنواعه.

ثانيًا : بعض مظاهر الفساد في مصر الإسلامية قبل العصر الفاطمي.

أولا : تعريف ظاهرة الفساد :

مما لا شك فيه أن الإنسان اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش إلا خلال مجتمعات بشرية يتفاعل معها، ويتأثر بها، يعتمد على بني جنسه؛ لكي يتمكن من الاستمرار في حياته، وتحقيق رسالة الله على أرضه، ألا وهي إعمارها، غير أن هذا الإعمار لم يكن ليتم إلا بوازع يدفع بعض الناس عن بعض، وذلك لما في غرائزهم الطبيعية من ظلم وعدوان[1]، وقد يختلف هذا الوازع باختلاف الزمان والمكان، غير أنه قد يتمثل في تشريع إلهي، أو نص قانوني، أو سلطة بعينها، وفي كثير من الأحيان يتمثل هذا الوازع في تلك القوة الخفية الخارجة من الإنسان نفسه والمتمثلة في "السلوك".[2]

وقد قام علماء الاجتماع بتقسيم السلوك البشري إلى نوعين، أحدهما سويّ : وهو ذلك السلوك الذي يتوافق مع معايير، وقيم المجتمع المتعارف عليها، والآخر منحرف وهو الذي لا يتوافق مع تلك المعايير والقيم، غير أن ثمة اختلافًا بينهما ينحصر في التقدير والدرجة، فالسلوك الذي يعد سويًا في مجتمع ما يشكل سلوكًا منحرفًا في مجتمع آخر، والسلوك الذي كان منحرفًا في الوقت الماضي قد يكون سويًا في الوقت الحاضر، إذًا فإن تحديد السلوك السوي من نقيضه يعد قضية تختلف نسبيًا من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر طبقًا للمعايير المعمول بها في هذا المكان وذاك الزمان، ولكن هذا لا يعني أن اشتراك الغالبية العظمى من الناس في رذيلة معينة يجعل من هذه الرذيلة فضيلة مهما اختلف الزمان والمكان.[3]

---

(١) ابن خلدون [ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي] : المقدمة، ج١، تحقيق : علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، صـ٧.

(٣) السيد عوض : الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠١، صـ١٠٢٩.

وتعد ظاهرة الانحراف السلوكي ظاهرة من الظواهر التي ترتبط بكافة المجتمعات والأمم، توجد في كل المجتمعات، كما أنها لـم تقتصـر على طبقة اجتماعية معينة دون الأخرى داخل المجتمع الواحد، فلم يكـن الفقر في ذاته مصدرًا من مصادر الانحراف السلوكي، في حين لم يكـن الثراء مصدرًا للفضيلة، بل في كثير من الأحيان يكون الثراء أسوء أثـرًا من الفقر وهذا ما أشار إليه في نظريته "الوتيرة الاقتصادية" التي تشـير إلى أن الإجرام لا يعود إلى الفقر أو الثراء، غير أنه يؤكد على أن الهبوط المفاجئ نحو الفقر، أو الصعود المفاجئ نحو الثراء هما الدافعين الحقيقيين وراء ظهور ظاهرة الانحراف.[1]

كذلك ظاهرة الانحراف السلوكي لم تقتصر على نوع دون آخر، حيث لم يستطع الرجل بقوته أن ينفرد بتلك الظاهرة متجاهلا دور المرأة، فقد اختلفت الصورة التقليدية القديمة التي أخذت عن المرأة والتي أحاطتها بسياج حصين يتمثل في طبيعتها البيولوجية التي تفرض عليها نوعًا معينًا من الجرائم دون غيره، وكذلك العادات، والتقاليد التي كانت تقف حـائلا بينها وبين الانحراف، (غير أن هذه النظرة قد تغيرت بشكل يجعل المرأة تقف حائلا بينها، وبين الانحراف)، غير أن هذه النظرة قد تغيرت بشكل يجعل المرأة تخرج من حصانتها إلى المجتمع العادي الذي نعـيش فيـه، وتتساوى بالرجل حيث أصبحت المرأة قادرة على ارتكاب جميع الجرائم دون استثناء، وببراعة.[2]

وهناك شبه اتفاق على أن الفعل المنحرف قديم قدم الإنسان نفسه؛ حيث عُدَّ ظاهرة اجتماعية تلازمت مع وجـود الإنسـان علـى الأرض، وتمثلت هذه الظاهرة أول ما تمثلت في قتل قابيل لأخيه هابيل فظهر أول

---

(١) رمسيس بهنام : الجريمة والمجرم فـي الواقـع الكـوني، منشـأة المعـارف، الإسكندرية، ٢٠٠١، صـ٣٣٩؛ السيد عوض : مرجع سابق، صـ٩.

(٢) فرانسيس هيدنسون : المرأة والجريمة، ترجمة : ريهام حسين إبراهيم، المجلـس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، صـ٨، ٩؛ سهير لطفي : ندوة الجـرائم الاقتصـادية المستحدثة من ٢٠ – ٢١ إبريل، ١٩٩٣م، ج١، القاهرة، ١٩٩٤، صـ٣٢.

سلوك إجرامي عرفته البشرية، ثم أخذت تلك الظاهرة في النمو والتطور فتنوعت أشكالها وكذلك اختلفت مسمياتها. [1]

ويعد الفساد شكلا من أشكال هذا الانحراف الذي تعددت تعريفاته بتعدد أنواعه ومجالاته[2]، وقد زخر مصطلح الفساد في اللغة العربية بالثراء والتعدد في تعريفاته، فالكلمة مصدر، فعلها فسد ويقال: فسد الشيء يفسد فسادًا، وفسُدَ (بضم السين) فهو فسيد.[3] والفساد نقيض الصلاح، والمفسدة هي الضرر ويقال: استفسد الشيء أي عمل على أن يكون فاسدًا وتفاسد القوم أي تباعدوا وقطعوا أرحامهم[4]، أما فيعرف الفساد على أنه القصور الأخلاقي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة، وهو كذلك يعد انتهاكًا لمبدأ النزاهة. [5]

كما أن هناك العديد من أنواع الفساد المتعارف عليها بين الباحثين والمفكرين وهي جميعًا تشترك في كثير من الصور، والأشكال المعروفة في الشريعة الإسلامية، والوارد ذكرها في القرآن الكريم[6]، فقد عرفت

---

(١) مصطفى عبد المجيد كاره: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، صـ٢٤٩.

(٢) لاكوم: الفساد، ترجمة: موازن خليل، ط١، عين للدراسات والبحوث الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣، صـ٥٢٧.

(٣) الرازي: [محمد بن أبي بكر عبد القادر]، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، دار الكتب المصرية، القاهرة، باب (ف.س.د).

(٤) ابن منظور: [جمال الدين محمد بن مكرم]، لسان العرب، ط١، المجلد الثالث، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠، باب (ف.س.د)؛ إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج٢، ط٢، باب الفاء.

(5) Merrion Webster Dictionary – Definition Corruption.

(٦) انظر الآيات: البقرة (١١، ٢٧، ٣٠، ٢٠٥، ٢٥١)، آل عمران (٦٣)، المائدة (٣٣، ٦٤)، الإسراء (٤)، النمل (١٤، ٨)، الأعراف (٥٦، ٥٨، ٨٦، ١٠٣، ١٤٢)، غافر (٢٦)، الشعراء (١٥٢، ١٨٣)، العنكبوت (٣٠، ٣٦)، ص (٢٨)، الروم (٤١)، يونس (٤٠، ٨١، ٩١)، الأنفال (٧٣)، القصص (٤، ٧٧، ٨٣)، الأنبياء (٢٢)، هود (٨٥، ١١٦)، المؤمنون (٧١)، النحل (٨٨).

الشريعة الإسلامية الفساد على أنه "المعصية" أو العمل بها وعدت كل من عصى الله على أرضه أو أمر بمعصيته فقد أفسد فيها والفساد هنا يعني العمل بما نهى الله عنه، إذًا فإن كل خروج عن القانون الإلهي يُعد فسادًا من الناحية الشرعية، وتتجسد صور هذا الفساد لتظهر في قتل النفس، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنات، وشهادة الزور، وشرب الخمر، والرشوة، والسرقة، وغير ذلك الكثير مما حرم الله تعالى، ونتيجة لكل ما سبق يظهر القحط ويقل الطعام وتذهب البركة، وينتشر الظلم في كل مكان. ومثلما حددت لنا الشريعة الإسلامية بعضًا من مظاهر الفساد على الأرض، حددت لنا أيضًا طريقة التخلص منه والتي أجملته في "الطاعة"، والبعد عن المعصية، كما حددت لنا أيضًا العقاب والذي تمثل في الحد، أو القصاص، أو الدية، أو التعزير حسب نوع، وحجم المعصية. [1]

أما القانون فبالرغم من أنه لم يصرح لنا "لفظًا" بكلمة الفساد في تشريعاته، إلا أنه عدَّ كل فعلٍ يتعارض مع السلوك الطبيعي للإنسان، ويسبب خرقًا أو تهديدًا لقيم المجتمع ومصالح أفراده جريمة يعاقب عليها المشرع من واقع القوانين المعمول بها. حيث أكد على أنه لا جريمة بدون نص قانوني، فالجريمة إذًا من الناحية القانونية تعد صورةً أخرى من صور الفساد على الأرض طالما يشكل صورة من صور عدم الانضباط، والعدوانية، والفجور[2]، غير أننا إذا نظرنا للفساد نجده أشمل، وأعم من

(١) الطبري : [أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الأملي]، جامع البيان في تفسير القرآن، ج١، ط١، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص٤ - ٥، ج٢١، ص٥٨ - ٦١؛ إبراهيم عبد الله رفيدة وآخرون : معاني القرآن الكريم، تفسير لغوي موجز، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط١، ليبيا، طرابلس، ص١٠.

(٢) سليمان عبد المنعم سليمان : أصول علم الإجرام القانوني في إشكالات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لظاهرة الإجرام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٥٩، ٦٠.

الجريمة، فهناك الكثير من السلوك المنحرف الذي يشكل انتهاكًا للمبادئ الأخلاقية لا يعده المشرع جريمة، كما أنه ليس من الضروريّ أن تكون جميع الجرائم متناقضة مع المبادئ الأخلاقية.(١)

وعلى الرغم من ذلك فلم يتعرض المشرع لتعريف الجريمة تعريفًا دقيقًا واضحًا، واكتفى بذكر أنواعها؛ حيث قسّمها من حيث الخطورة، وكذا العقوبة إلى جرائم جنائية، وجرائم مدنية، وأخرى تأديبية(٢)، وقد ظل الكثير من السلوك المنافي للأخلاق خارجًا عن نطاق العقوبة القانونية إلى أن جاءت المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والتي تم اعتمادها ٢٠٠٣م بتجريم كل أنواع الفساد، ووضعته تحت طائلة القانون، ومن ثم عُدَّ كلُّ فعلٍ منافٍ للأخلاق السوية جريمةً يُعاقَبُ عليها(٣)، ولمزيد من الإيضاح سيتم التعرض بإيجاز على أبرز أنواع ذلك الفساد.

[١] الفساد السياسي:

يرجع بعض الباحثين قضية الانحراف بشكل عام إلى العامل السياسي؛ حيث إن تعريف الانحراف ذاته يرتبط بأهداف إستراتيجية هي في أساسها سياسية(٤)، وقد عرف الفساد السياسي على أنه جميع الممارسات غير المشروعة الناتجة عن صانعي القرار السياسيّ – الصفوة – الذين يستندون على الأسس الشرعية، والقانونية للسلطة التي يرتكزون عليها؛ وذلك لتحقيق أهداف شخصية أكثر من تلك التي أتيحت لهم، فمتى

---

(١) محمد خلف : مبادئ علم الإجرام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٦، صـ٢١، ٢٢.

(٢) المادة التاسعة من قانون العقوبات المصرية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م، الوقائع المصرية، العدد رقم (٧١) الصادر في ٥/٨/١٩٧٣م.

(٣) محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، صـ٥١.

(٤) سامية محمد جابر : الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، صـ٥.

تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار من المصلحة العامة لباقي أفراد المجتمع كان هذا دليلا على وجود الفساد السياسي الذي اتخذ لقب "فساد القمة" أو "فساد القوة".[1]

ومن هذه القوة تنبثق قوة أخرى، تستند على تلك الصفوة السياسية وتسمى بالسلطة المشتقة، وهي على صلة وثيقة بالقوة سابقة الذكر، هذا الأمر الذي يتيح لها القيام بالعديد من الأفعال المنحرفة، كذلك يتيح لها قدرة التستر عليه رغم مخالفته للقانون، وقد تتمثل هذه الفئة في الوزراء، والنظار، والحجاب، وغيرهم من المقربين للسلطة العظمى، ويتكون فساد "القوة" ونظيرتها المشتقة – الفساد السياسي – في عدة صور؛ منها : اغتصاب سلطة سياسية بكل طرقها المشروعة، وغير المشروعة، والوساطة، والمحسوبية، وسرقة الأموال العامة، والاستبداد بأنواعه، والابتزاز، ومحاباة الأقارب، والظلم، والاضطهاد لفئة بعينها.[2]

[٢] الفساد الإداري :

لا يختلف الفساد الإداري كثيرًا عن الفساد السياسي، اللهم إلا في مرتكبيه، وموقعهم الوظيفي، فبينما تقوم السلطة العليا، والسلطة المشتقة منها بأعمال منافية للقانون، والأخلاق في مجال سلطتها ويسمى هذا فسادًا سياسيًا، يقوم أيضًا موظفو الحكومة بالدور نفسه؛ لكنه على نطاق أقل في التأثير والتأثر، حيث يقوم الموظف في وظيفته العامة، أو الخاصة باستغلال سلطته الإدارية، وما لديه من سلطات تعود عليه، وتتنوع هذه الطرق من موظف إلى آخر فنذكر منها، طلب الرشوة، والاختلاس،

---

(١) دعاء محمد أبو نور : التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري دراسة اجتماعية على أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي، رسالة دكتوراه، تحت إشراف : عبد الهادي محمد والي، وحيد سيد أحمد خليف، جامعة طنطا، ٢٠٠٣، غير منشورة، صـ٤٤٨، Ronald, Klitguard, Lesparess, CH, 2000, p. 2.

(٢) سهير لطفي : ندوة الجرائم الاقتصادية، صـ٢٩؛ عبود السراج : قانون العقوبات، القسم العام، جامعة دمشق، صـ١٧٣.

والاحتيال، وقبول الهدايا، والتلاعب الوظيفي، وما إلى ذلك من الأعمال المخلة بالشرف، والأخلاق، والقانون. [1] وربما يجانبنا الصواب إذا قلنا : إن الفساد السياسي هو فساد الصفوة، أو السلطة، والفساد الإداري هو فساد صغار الموظفين في وحدات الدولة المختلفة، وأن انغماس الوحدات الإدارية العليا في الأعمال غير المشروعة مع عدم تعرضها للعقاب القانوني الواجب في مثل هذه الحالات، يؤدي بالضرورة إلى ازدياد تلك الأفعال في المستويات الإدارية الدنيا.

[٢] الفساد الاقتصادي :

يقصد بالفساد الاقتصادي كل ما يمس الاقتصاد بصفة عامة، ويلحق به ضررًا مباشرًا، أو غير مباشر، أو يتسبب في تهديد النظام الاقتصادي، ويرى البعض أن العوامل الاقتصادية السيئة هي أساس انتشار ظاهرة الفساد، وعلى الرغم من أن المال هو عصب الحياة فإن الفقر والحاجة إلى المال، ، والظروف الاقتصادية السيئة عجزت أن تكون الدافع الوحيد لارتكاب الجريمة الاقتصادية، ويؤكد رمسيس بهنام أن الجريمة الاقتصادية ليست رهينة لضغط الظروف الاقتصادية السيئة بقدر ما يكون الاستمرار في تلك الظروف هو السبب القوي لذلك، ولم تقتصر الجرائم الاقتصادية على حد العدوان على المال فقط (السرقة والنصب)، بل إنها شملت أيضًا التهرب الضريبي، والغش التجاري، وفرض المغارم الباهظة، وتزوير العملة، واحتكار السلع الغذائية وقت الحاجة، وإهمال شؤون البلاد الاقتصادية، وغير ذلك من الجرائم التي تسير بالمجتمع إلى عالم المجاعة، والثورات.[2]

---

(١) حسين إبراهيم زويل : الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري فترة ما بعد ١٩٧٠، "رسالة دكتوراه" تحت إشراف : سامية محمد جابر، عبد الله محمد جابر عبد الرحمن، الإسكندرية، ٢٠٠٦، غير منشورة، صـ٨٦.

(٢) علي عبد القادر القهوجي وآخرون : علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، صـ١٢٨؛ رمسيس بهنام : مرجع سابق، صـ٣٤٢.

[٤] الفساد الاجتماعي:

أما الفساد الاجتماعي، فهو المحصلة النهائية بمجموعة الجرائم السياسية، والإدارية، والاقتصادية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتخرج لنا فسادًا من نوع آخر ينتشر بشكل سريع إلى بقية أفراد المجتمع، والفساد الاجتماعي صورة من صور الفساد الأخلاقي الذي يبدأ بصورة صغيرة من الأفراد، وما يلبث أن ينتشر ليعم المجتمع كله ناشرًا أعراضه الجانبية التي تتمثل في سوء الأخلاق، الرذيلة، والفواحش، وجرائم الاغتصاب، والإتجار في البشر، وانتشار بيوت البغاء، والصراع الطبقي، وكذلك العرقي.[1]

لم يتوقف الفساد عند هذا الحد من أنواعه، فهناك العديد من أنواع الفساد الأخرى[٢]، التي لم يتعرض لها الباحث في تلك الدراسة، ولكنه اكتفى بإلقاء الضوء على بعض أنواعها كـ : السياسي، والإداري، والاقتصادي، والاجتماعي؛ نظرًا لأهمية هذه الأنواع في أي مجتمع؛ ولكي يتضح هذا الأمر بصورة أفضل لابد من دراسته خلال فترة زمنية محددة، لذلك فإننا في الصفحات القادمة سنتناول ظاهرة الفساد في مصر الإسلامية زمن الخلافة الفاطمية (٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م)، ولما كان الفساد من الظواهر الاجتماعية عميقة الجذور التي تنشأ بين ليلة وضحاها، فإنه سيتم التعرض بإيجاز لأهم تلك المظاهر في مصر قبل فترة الدراسة المحددة، وهي فترة الفتح العربي لمصر وحتى نهاية الدولة الإخشيدية (٢١ – ٣٥٨هـ).

---

(١) محمد الأمين البشري : الفساد والجريمة المنظمة، صـ٥٠؛ عصام أنور جمعة : الآثار الاجتماعية لجريمة البغاء ودور الرعاية اللاحقة في مواجهتها من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، "رسالة دكتوراه"، تحت إشراف : سهير خيري، ابتسام محمد راشد، جامعة حلوان، غير منشورة، ٢٠٠٥، صـ٤٨.

(٢) أنواع الفساد الأخرى : مثل الفساد الأخلاقي، الفساد القضائي. للمزيد، راجع : محمد الأمين البشري، المرجع السابق، صـ٤٧.

ثانيا : أبرز مظاهر الفساد في مصر الإسلامية قبل العصر الفاطمي (٢٠ – ٣٥٨هـ / ٦٤١ – ٩٦٩م) :

[١] الفساد السياسي :

خرجت الدولة الإسلامية من نطاقها الضيق البسيط المتمثل في شبه الجزيرة العربية بفضل الفتوحات الإسلامية لتشمل العديد من الدول، والأقطار، مثل العراق، والشام، ومصر، وأفريقية فتحولت من دولة المدينة البسيطة إلى دولة كبيرة ممتدة الأطراف تضم العديد من العناصر الاجتماعية المختلفة، هذا الأمر الذي أدى إلى حتمية تطوير نظام للحكم، وربما تغيره، ولما كان الاختلاف سمة من سمات التطوير، والتغيير فقد ظهرت العديد من مظاهر الفساد المختلفة التي اتخذت أشكالا عدة تنوعت، واختلفت من ولاية لأخرى داخل الولايات الإسلامية التابعة لدولة الخلافة، وعلى رأسها مصر. (١)

و قد انقسم تاريخ مصر الإسلامية منذ أن فتحها العرب المسلمون (٢٠هـ / ٦٤١م) حتى بداية الخلافة الفاطمية (٣٥٨هـ / ٩٦٨م) إلى مرحلتين متمايزتين، تبدأ الأولى من الفتح العربي، وتستمر حتى قيام الدولة الطولونية، وفيها كانت مصر مجرد ولاية تابعة للخلافة الأموية ثم العباسية، يحكمها وال من قبل الخليفة؛ لذلك عرفت تلك الفترة بعصر الولاة (٢٠هـ – ٢٥٤هـ)، أما الفترة الثانية فقد تمتعت فيها مصر لأول مرة بشخصية مستقلة لا يربطها بدولة الخلافة سوى العلاقة الروحية فقط، وفي تلك الفترة قامت الدولة الطولونية (٢٥٤هـ – ٢٩٢هـ)، ثم الإخشيدية (٣٢١ – ٣٥٨هـ). (٢)

---

(١) إبراهيم أحمد العدوي : تاريخ العالم الإسلامي، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٦م، صـ٣٣.

(٢) ابن عبد الحكم : [أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله] : فتوح مصر وأخبارها، تحقيق : محمد صبيح، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٤م، صـ١١٧؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية والإسلامية السياسة والحضارة في مصر في العصر الإسلامي منذ الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، صـ٤٨.

لم تكن مصر في عصرها الأول – عصر الولاة – بمعزل عن الأحداث التي تدور في حاضرة الخلافة، فقد كان لموقعها الجغرافي المتميز، وثرواتها المتعددة دورٌ في تلك الأحداث، وقد بدأت أولى هذه المشاركات أثناء خلافة عثمان بن عفان (ﷺ)؛ حيث نمت في عهده البذور الأولى لحركة التطوير، والتجديد، وذلك عندما قام بعزل ولاة الأقاليم الذين قد ولاهم الخليفة السابق عمر بن الخطاب (ﷺ)، واتخذ من أقاربه من بني أمية بدلا منهم، فابتعد بذلك عن مبدأ الشورى الذي اعتادت عليه دولة المدينة من قبل، ولما كان بنو أمية يتطلعون منذ زمن بعيد إلى السلطة، والحكم فقد سارعوا إلى السيطرة على مقاليد الأمور في شتى الولايات الإسلامية، وأخذوا في جمع المال بشتى الطرق المشروعة، وغير المشروعة حتى نالوا الثراء الفاحش، وامتلكوا الضياع، وشيدوا القصور، وابتعدوا عن بساطة الإسلام الأولى فانغمسوا في حياة اللهو، والترف، والمجون، وأفسدوا في الأرض مما أثار سخط العامة عليهم في كل مكان. [1]

ففي مصر تشدد واليها عبد الله بن أبي السرح – أخو عثمان في الرضاع – في جمع الأموال من الأهالي، وعاملهم بقسوة فسخطوا عليه، ولاسيما في ظل رفضهم لعزل عمرو بن العاص واليهم السابق، ومن ثم عم الفساد في أرض مصر، وانتشرت الفوضى، والاضطرابات التي أدت في النهاية إلى إشعال نار الثورة التي انتهت بمقتل الخليفة نفسه[2].

---

(١) المقريزي : [تقي الدين أحمد بن علي] : النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، تعليق : صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر، صـ٣١؛ السيد عبد العزيز سالم : دراسات في تاريخ العرب (تاريخ الدولة العربية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧م، صـ٣٣٤.

(٢) المسعودي : [أبي الحسن علي بن الحسين بن علي]، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، ج١، المكتبة العصرية، بيروت، صـ٣٥، ٣٦؛ السيوطي : [جلال الدين عبد الرحمن]، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج١، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، صـ٥٨٠.

وعندما تولى علي بن أبي طالب (ﷺ) الخلافة قام بعزل الولاة الأمويين ظنًا منه أن هذا الأمر سيصلح ما قد أفسده هؤلاء القوم، ويهدأ من روع الناس، غير أن هؤلاء القوم – بنو أمية – كوَّنوا حزبًا معارضًا لعلي تزعمه معاوية بن أبي سفيان والي الشام الذي رفض تنفيذ قرار العزل، وقد انضم إليه مجموعة من أصحاب الثراء، والمصالح الشخصية الذين ظهروا زمن عثمان، وبدأت حربٌ ضروس بين الطرفين كانت مصر مسرحًا لبعض أحداثها. (١)

عمل معاوية بن أبي سفيان على إثارة شيعة عثمان بن عفان في مصر؛ للمطالبة بدمه مما أدى إلى اضطراب الأمور في مصر، وعمت الفوضى التي أدت إلى ظهور سلسلة من الاغتيالات بدأت بوالي مصر من قبل علي، وهو محمد بن أبي حذيفة، كما عمل معاوية على استخدام المكر، والخديعة لإبعاد والي مصر الجديد سعد بن عبادة الأنصاري عنها بعد أن فشل في السيطرة عليه فأشاع أن قيس بن سعد قد خان الخليفة عليّ، وتعاون معه ضد عليّ، وقد أفلح معاوية عندما أتت هذه الشائعة بثمارها، وقام علي بعزل قيس بن عبادة بعد أن تسرب إليه الشك في إخلاصه، كما لم يتردد معاوية، وحزبه في بذل الأموال لمن يضع السم في العسل للأشتر بن مالك الذي اختاره عليّ ليكون واليًا على مصر، فمات قبل أن يصل إليها، وعندما ساءت الأحوال في مصر، واضطربت أمورها وكثر فسادها، فاستغل معاوية هذا الأمر وبعث عمرو بن العاص على رأس جيش كبير استطاع أن يهزم واليها محمد بن أبي بكر، ويمثل به، ويغتصب مصر من حوزة الخلافة. (٢)

---

(١) ابن تغري بردي : [جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي] : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة من طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة القاهرة، ج١، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ، صـ٣٢؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، صـ١١٦.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج١، صـ١١٠ – ١١٣؛ سحر عبد العزيز سالم : =

كذلك كان لمصر نصيبٌ من النزاع الذي دار بين الأمين (١٩٣ – ١٩٨هـ)، والمأمون (١٩٨ – ٢١٨هـ) على ولاية العهد ففي ولاية الأمين عمت الفوضى، والاضطرابات جميع الولايات الإسلامية، ومن بينها مصر التي انقسم الناس فيها إلى فريقين : أحدهما يؤيد الأمين، والآخر يؤيد المأمون؛ كذلك انقسم الولاة أنفسهم بين مؤيد، ومعارض لكل منهم فكثر فيها الفساد، ولاسيما في ظل تغير الولاة المستمر، ولم تهدأ الأمور في مصر بنهاية هذا الصراع الذي انتهى بمقتل الأمين (١٩٨هـ / ٨١٣م)؛ بل اشتدت وطأته عندما انتقلت عدواه إلى الطامعين في مصر الذين سولت لهم أنفسهم بالاستقلال بها بعيدًا عن الخلافة، وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد.[1]

لقد نجح السري بن الحكم بن يوسف[2] الذي ولي مصر بمبايعة الجند (٢٠٠هـ/٨١٥م) أن يستقل بالوجه القبلي من مصر، كما استطاع

=

الشائعات وأثرها في المجتمع والدولة في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية عصر الدولة الفاطمية (٢١ – ٥٦٧هـ / ٦٤١ – ١١٧١م)، بحث منشور في ندوة الدكتور / سعد زغلول عبد الحميد، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١م، صـ١٩؛ ناريمان عبد الكريم أحمد : دراسات في تاريخ مصر الإسلامية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم (٢٦٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، صـ٤٨.

(١) ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٢، صـ١٥٧؛ الجهشياري [أبو عبد الله محمد بن عبدوس] : الوزراء والكتاب، ط١، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، القاهرة، صـ٢٩٠.

(٢) السري بن الحكم بن يوسف : أصله من بلخ، تولى أمرة مصر عام (٢٠٠هـ) أساء أمر الجيش والرعية فقبض عليه الجند بأمر من الخليفة وحبسوه، غير أنه استطاع بمساعدة الجروي أن يخرج من السجن ويقنع المصريين أنه قد تولى أمر مصر بأمر من الخليفة، ولكن سرعان ما عاد النزاع بين السري والجروي على الاستقلال بمصر. للمزيد، راجع : ابن تغري بردي : مصدر سابق، ج٢، صـ١٦٧؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ١٦٦.

عبد العزيز الجروي[1] أن يستقل بشرقي الدلتا؛ بينما جاءت مجموعة من الأندلسيين[2] وسيطرت على الإسكندرية وكونت فيها شبه جمهورية مستقلة، وقد ظلت هذه القوى الثلاث تتصارع فيما بينها ما يقرب من العشر سنوات توارث فيها أبناؤهم هذا النزاع، ودفع شعب مصر ثمنه، حتى انتبه المأمون أخيرًا فسارع بإرسال جيش كبير بقيادة طاهر بن الحسن استطاع أن يعيدها مرة أخرى إلى حوزة الخلافة، ويقضي على الطامعين فيها، غير أن ثورة الأهالي في مصر لم تهدأ بعد؛ مما اضطر الخليفة المأمون للمجيء بنفسه لتهدئة الأمور سنة (٢١٧هـ/٨٣٢م). [3]

ظلت مصر تتأثر سلبًا، وإيجابًا بالأحداث الإيجابية التي تدور في حاضرة الخلافة حتى شُغِلَ عنها الخلفاء العباسيون بالفتن، والثورات التي أثارها الأتراك ضدهم، وبدأت نساء القصر يتدخلن بشكل مباشر في

---

(١) عبد العزيز الجروي : هو أحد القادة الذين طمعوا في مصر مستغلاً انشغال الخليفة بحربه مع أخيه، استعان بالسري بن الحكم في القضاء على أعداءه مقابل مساعدته في الخروج من السجن، ولكن سرعان ما تغير الأمر وتنازع الاثنين على الاستئثار بمصر، حتى جاء طاهر بن الحسين الخليفة من قبل المأمون وخلص مصر من طمع الطامعين فيها. للمزيد، راجع : سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ١٦٣ – ١٦٩.

(٢) الأندلسيين : هم مجموعة من الأندلسيين يبلغ عددهم ١٥.٠٠٠ باستثناء الأطفال والنساء، خرجوا من الأندلس مطرودين زمن الخليفة الحكم بن هشام الربضي إثر ثورة قاموا بها عرفت بثورة الربضيين بقرطبة عام ١٩٨هـ، نزل فريق منهم إلى بلاد المغرب – مدينة فاس – والفريق الآخر احتل الإسكندرية إلى أن أخرجهم طاهر بن الحسين. للمزيد، راجع : السيد عبد العزيز سالم : في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م، صـ٣٥١ – ٣٥٨؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ١٦٧.

(٣) ابن طباطبا [محمد بن علي] : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق : عبد القادر مايو، دار القلم العربي، ١٩٩٧م، صـ٦١؛ المقريزي [تقي الدين أحمد بن علي] : الخطط المقريزية المعروفة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٢، بولاق، ١٢٧٠هـ، صـ٤٩٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٢، صـ١٩٢؛ سيدة إسماعيل كاشف : المرجع السابق، صـ١٦٩.

تولية، وعزل الخلفاء، وكذلك الولاة مقابل مزيد من المال، أو بعض من الهدايا، فأصبحت الولايات الإسلامية تمنح كإقطاعيات للمقربين إليهم الذين آثروا البقاء بجانب الخليفة حتى يأمنوا المكر، والدسائس التي تقوم ضدهم، وفي ظل هذه الاضطرابات، والفتن استطاع أحمد بن طولون الذي أرسله باكباك التركي نيابة عنه في ولاية مصر أن يستقل بها بعيدًا عن الخلافة، ويؤسس دولة جديدة يحكمها هو، وأبناؤه من بعده، عرفت بالدولة الطولونية، وقد استمرت هذه الدولة ثمانية وثلاثين عامًا. (١)

وعلى الرغم من تمتع مصر بالازدهار، والتقدم في تلك الفترة القصيرة من عمرها، فإنها لم تنجُ من لعنة السلطة، وعبث الثراء، حيث خرج العباس بن أحمد بن طولون على أبيه سنة ٢٦٥هـ؛ طمعًا في السلطة، واستولى على جميع الأموال، والسلاح متوجهًا إلى إفريقية – تونس الحالية – هو ومجموعة من أصحابه الذين زينوا له الأمر، وأعلن نفسه ملكًا عليها بعد أن ادعى أن الخليفة قد فوضه في أمرها.

وفي إفريقية فعل العباس وصحبه بأهلها العديد من مظاهر النمق، والفساد، فأرسل إليه أحمد بن طولون جيشًا استطاع أن يهزمه، ويعود به إلى مصر؛ حيث زجَّ به في السجن بعد أن ضُرب بالسياط هو ومن كان معه. (٢)

ثم جاء خمارويه بن أحمد بن طولون مفتتحًا عهده بقتل أخيه العباس وهو في سجنه بعد أن رفض مبايعته، ومن ثم ضمن بذلك عدم منازعته له في الحكم، ثم استدار على الثروة التي تركها والده؛ لينفق منها دون حساب لشعب مصر، وقد تجلى هذا الإنفاق فيما قد أعده من جهاز

---

(١) البلوي [أبي عبد الله محمد بن أحمد] : سيرة أحمد بن طولون، تحقيق : محمد كرد علي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، صـ٤٥؛ سيدة إسماعيل كاشف : أحمد بن طولون، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، صـ١١.

(٢) البلوي : سيرة أحمد بن طولون، صـ٢٦٤، ٢٦٨؛ سيدة إسماعيل كاشف : أحمد بن طولون، صـ١٨.

لابنته قطر الندى لزواجها من الخليفة العباسي المعتضد. هذا الأمر الذي طالما وصفته المصادر العربية بما لا يصدقه عقل، والذي أدى بالخزانة المصرية إلى ما لا يصدقه عقل أيضًا، حتى قيل : إن الخليفة العباس أراد بتلك الزيجة إفقار الخزانة المصرية، وبالفعل لم تستطع الدولة الطولونية البقاء أكثر من عشر سنوات بعد مقتل خمارويه؛ حيث ساءت الأحوال الاقتصادية، وعمت الفوضى، والاضطرابات، وتنافس المتنافسون على السلطة، وأصبح الجند يتدخلون في تولية، وعزل الخلفاء، فكثر الفساد في الأسرة الطولونية، وبدأت سلسلة أخرى من الاغتيالات السياسية. (١)

تولى أبو العساكر جيش بن خمارويه السلطة، وكان طفلا صغيرًا، أهمل الجيش، والرعية، وانغمس في اللهو، والشراب، ولم يحسن إدارة البلاد، قتل عمه مضر بن أحمد بن طولون فثار عليه الجند، وقتلوه، ونهبوا داره، ثم تولى هارون بن خمارويه، فقتله عماه شيبان، وعدي، فظل الفساد ينخر في الجسد الطولوني فطمعت الخلافة العباسية في استعادة مصر إلى حوزتها مرة أخرى، وقد نجح محمد بن سليمان الكاتب في ذلك ودخل مصر على رأس جيش كبير استطاع أن يقضي على ما تبقى من أطلال الدولة الطولونية، ويسعى في مصر فسادًا دون رحمة، أو خجل، حيث قام وجنده بنهب الدور المصرية، واستباحة حرماتها، والاعتداء على نسائها، كما أسروا العديد من الرجال، والنساء بعد أن جردوهم من أموالهم، كما أجبروا الناس على الخروج من ديارهم كرهًا، وغير ذلك الكثير من الفظائع التي وصفها لنا المقريزي في مأساة مروعة عاشها أهل مصر. (٢)

ظل الوضع في مصر يسير من سيئ إلى أسوأ تحت ظلم، واستبداد وفساد الولاة العباسيين حتى استقل بها محمد بن طغج الإخشيد،

---

(١) الكندي : ولاة مصر، صـ٢٤٧، ٢٤٨؛ المقريزي : الخطط ج٢، صـ٣٢١، ٣٢٢؛ سحر السيد عبد العزيز سالم: الشائعات، صـ١٣.

(٢) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٢٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٣، صـ٨٠.

وأسس الدولة الإخشيدية التي لم تكن أحسن حظًا من الدولــة الطولونيــة بمجرد وفاة مؤسسها محمد بن طنج الإخشيد، الذي وقع ابنــاه أنجــور – محمود – ، وعلي فريسة لأطماع كافور الإخشـيد معلمهـم وصــاحب الوصاية عليهم، والذي لم تبرأ يداه من تهمة قتلهم تباعًا بالسـم لينفـرد بالسلطة دونهم، وذلك بعد أن سيطر على مقاليد الأمور في مصر، وأصبح الحاكم الفعليّ لها، وقد كان كافور هذا محبًا للمال يقبل الرشوة، ففي نهاية عهده أخذت النكبات، والكوارث تتوالى على مصر، وكأن الطبيعة أرادت أن تعبر عن غضبها من ظلم، وفساد الحكام، وبمجرد وفاة كافور انفـرط عقد الدولة الإخشيدية، وتصارع الطامعون في السلطة، والحكم؛ مما أدى إلى زوال الدولة الإخشيدية كسابقتها، وقيام أخرى على أنقاضها. [1]

[٢] الفساد الاقتصادي :

كان الاقتصاد في مصر يعتمد في المقام الأول على الزراعة التي كانت، ومازالت الحرفة الرئيسة لأهلها، وقد اعتمدت الزراعة في مصـر على نهر النيل؛ لذلك كان من الطبيعي أن يهتم العرب منذ فتحهم لمصـر بمقاييس النيل لمعرفة مقدار الزيادة، والنقصان فيه، وعلى هذا الأساس تتم الزراعة، وكذلك تقرر نسبة الخراج، وكان وجوب الخراج فـي مصـر يستلزم وصول مقياس النيل إلى ستة عشر ذراعًا، وهو المقدار المناسـب الذي يلزم لري الأراضي المصرية حتى تصل إلى حد الاستكفاء، فإن زاد عن ثمانية عشر ذراعًا أدى ذلك إلى حدوث فيضـان، وبالتـالي غـرق الأرض الزراعية، وإن قل عن أربعة عشر ذراعًا أدى ذلك إلى جفـاف الأرض، وحدوث "مجاعة" بين البشر [2]، لذلك اهتم العرب بتوفير كل مـا

---

(١) الكندي : ولاة مصر، صـ٣١٣، ٣١٤؛ المقريزي : الخطط، جـ٢، صـ٣٢٩؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في عهد الإخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد، القاهرة، ١٩٥٠م، صـ٩٦، ٩٧؛ سحر السيد عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ١٦.

(٢) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيـق : مصـطفى السقا وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩، صـ١٦٠؛ المقريـزي : المصدر السابق، جـ١، صـ٩٦؛ ابن تغري بردي : النجـوم، جـ١، صـ٤٥؛ سحر السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق، صـ٧.

يستلزم الزراعة، والري، فقاموا بحفر الترع، وإقامة الجسور، وبناء القناطر؛ لضمان وصول الماء لكل رقعة في الأرض سواء في حالة ارتفاع منسوب النيل أو انخفاضه.[1]

و نظرًا لثروات مصر العديدة فقد عدت الجزية مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل التي ترسل إلى الخلافة؛ وكذلك الخراج الذي كان يُرسل جزء منه إلى بيت مال الخلافة، والآخر يستأثر به الولاة؛ لذلك، فكثيرًا ما كان يتم اختيار الوالي بناءً على قدرته على توفير أكبر قدر من الخراج؛ لذا حرص الولاة على إرضاء الخليفة في حاضرته، ومن ثم عملوا على استنزاف موارد مصر دون النظر إلى أهلها، وربما كان هذا سببًا مباشرًا لعزل عمرو بن العاص من ولاية مصر – لرفضه زيادة الخراج عن الحد اللازم – وتولية عبد الله بن أبي السرح بدلا منه، فزاد عبد الله في جميع الضرائب، غير أنه قد أرهق المصريين فثاروا عليه، وكرهوا ولايته.[2]

وقد تعرضت مصر في عصورها الإسلامية المختلفة للكثير من الأزمات[3] الاقتصادية التي أدت بدورها إلى ظهور الفساد الاقتصادي بشكل كبير، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل واضح نتيجة

---

(١) هويدا عبد العظيم رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، تقديم : عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، صـ١٤٩.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج١، صـ٦٦؛ ألفريد.ج.بتلر : فتح العرب لمصر، تعريب : محمد فريد أبو حديد بك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، صـ٤٨١.

(٣) الأزمات : هي جمع لكلمة أزمة والأزمة تعني الشدة أو القحط تتنوع الأزمة بين مالية، سياسية، اقتصادية، وعادة تحدث الأزمة نتيجة لعوامل طبيعية وربما تنحصر في فئة بعينها وهي الفئة المحدودة من المجتمع. للمزيد، راجع: ابن منظور : لسان العرب، تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، صـ٧٤، ٧٥؛ عثمان علي محمد عطا :الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي ٦٤٨ – ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، صـ١٥.

لاحتكار بعض التجار لها، هذا الأمر الذي أدى إلى حدوث مجاعة[1] بين المصريين، وكانت هذه الأزمات تحدث في الغالب نتيجة لاختلاف منسوب النيل سواء بالزيادة أو النقصان عن الحد المطلوب، وكثيرا ما كان يحدث بسبب إهمال الولاة لشؤون الأراضي الزراعية، ومن ثم يعجز الوالي عن حل تلك الأزمة فيلجأ إلى زيادة الضرائب على المصريين؛ مما يضطرهم للقيام بثورة ضد ظلم الوالي غير أن تلك الثورات في كثير من الأحيان لم تأت بثمارها. [2]

لقد كانت أولى الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر في العصر الإسلامي في ولاية عبد الله بن عبد الملك بن مروان (٨٦هـ / ٧٠٥م)، وفيها وصل منسوب النيل إلى ثلاثة عشر ذراعا؛ مما تسبب في عدم وصول الماء إلى الأرض الزراعية، فجفت الأرض، وانعدم الزرع، وارتفعت الأسعار، وعاش الناس في شدة لم يعهدوها من قبل، ووقف والي مصر مكتوف الأيدي دون أن يتخذ أي إجراء لحل تلك الأزمة، إضافة إلى أنه قد عُرِفَ بين المصريين بقبول الرشوة فكرهوه وتشاءموا منه وأطلقوا عليه مكيسًا وقال فيه أحد شعراء ذلك العصر :

إذا سار عبد الله من مصر خارجًا فلا رجعت تلك البغال الخوارج
أتى مصر والمكيال وافٍ مقرين فما سار حتى المـد فالـج. [3]

وفي عهد خمارويه بن أحمد بن طولون حدثت أزمة اقتصادية أخرى (٢٧٨هـ / ٨٩١م) حيث بلغ منسوب النيل حد الوفاء، ثم انخفض فجأة، فلم تستوف الأرض حاجتها من الماء، فتأزمت الأمور، وقدت

---

(١) المجاعة : هي ندرة المواد الطبيعية وربما انعدامها وهي مأخوذة من الأصل جاع أي خلت معدته من الطعام وتحدث المجاعة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وتعم كل المجتمع بعكس الأزمة. راجع : عثمان علي محمد عطا: المرجع السابق، صـ١٥.

(٢) هويدا عبد العظيم : المجتمع في مصر الإسلامية، صـ٢٠٣.

(٣) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي) : إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق : جمال الدين الشيال، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ٢٠٠٠، صـ٢١.

الأحوال، وارتفعت الأسعار، ولم يجد الناسُ ماءً يشربونه فلجـأوا إلـى الحفائر يشربون منها، غير أن خمارويه قد تغلب علـى تلـك الأزمـة، وفرض عقوبات شديدة على التجار الذين استغلوا هذه الظروف، وتلاعبوا بالأسعار، واحتكروا السلع، وقد تكررت هذه الأزمـة عـام ٢٩٠هـ / ٩٠٢م حيث قل منسوب النيل إلى ثلاثة عشر ذراعًا، وأربع أصابع، وقد استمرت هذه الأزمة ثلاث سنوات عانت مصر فيها أشد العناء، ولم تجـد للدولة الطولونية من يتصدى لها، ولاسيما بعد مقتل خمارويه، واضطراب الأحوال، وكثرة الفتن والفساد؛ مما عَجَّلَ بزوال الدولة الطولونية.[١]

وقد أدى اضطراب الأحوال الإدارية، والتصارع على السلطة في الدولة الإخشيدية إلى اتساع خطر الأزمات الاقتصادية، حيث حدث هبوط في منسوب النيل استمر تسع سنوات متتالية بـدأت مـن ٣٥٢هـ[٢]، عاصرت عهد أبو القاسم أنجور، واستمرت حتى بعد وفاة كافور الإخشيد؛ مما أدى إلى حدوث مجاعة أدت إلى صراخ الناس من غلـو الأسـعار، وانعدام القمح، فسارعوا إلى الفسطاط، واقتحموا الجامع العتيق، وكان ذلك يوم الجمعة فمات رجل وامرأة من كثرة الزحام، ولم تصلّ الجمعة يومها، وازدادت الأمور سوءًا، وعمَّ قحطٌ شديدٌ، أعقبه وباء شديد أصـيب فيـه الناس بالطاعون[٣] فمات منهم الكثير حتى عجز الناس عن دفن موتاهم،

---

(١) نفسه، صـ١٢٢؛ أحمد السيد الصاوي : مجاعات مصر الفاطمية، أسباب ونتـائج، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨م، صـ٢٥.

(٢) الطاعون Black death : وباء خطير سمي بالموت الأسود، يظهر على شـكل ورم شديد يصاحبه التهاب شديد الألم، يبدأ باللون الأحمر ثم الأخضر ويصل إلى الأسود وهذا أسوأ درجاته، يظهر تحت الإبط وخلف الأذن، ينتقل عـن طريـق التنفس أو السعال وكذلك عن طريق الدم، ينتشر في الأماكن القذرة والملوثة، لم يكن له علاج معروف من قبل حتى تم التوصل إلى علاجه المتمثل في مركبات السلفا والتتراسيكلين والاستربتومايسين. للمزيد، راجع : بول ديكرويف : قصـة الميكروب، ترجمة : أحمد زكي، مطبعة لجنـة التـأليف والترجمـة، ١٩٦٩م، صـ٣٦٦.

(٣) يذكر الصاوي أن هذه الأزمة قد سبقتها أزمة مماثلة استمرت نفس المـدة (تسـع =

فألقوا بالجثث في النيل، فازداد الأمر سوءًا، وعمّ السلب، والنهب في قرى مصر بحثًا عن الطعام. [1]

ولم يتوقف الفساد الاقتصادي عند هذا الحد من إهمال الولاة لشؤون مصر، وانشغالهم عن أزماتها، وعدم مبالاتهم بصراخ أهلها، بل تعدى ذلك بكثير عندما وقف الوالي عاجزًا أمام حل تلك الأزمة التي حلت بأهل مصر، وراح يبحث عن البديل الذي يوفر له، وللخليفة المال بعيدًا عمّا يعانيه أهلها، وقد تمثل هذا البديل في المغارم التي فرضها على المصريين، والذي كان جمعها في تلك الظروف الاقتصادية السيئة يستلزم المزيد من القوة، والعنف، والقسوة، ولم يكتف الولاة بجمع المغارم الشرعية فحسب، بل سارعوا إلى فرض مغارم غير شرعية أرهقت كاهل المصريين؛ حيث لجأ أحمد بن المدبر الذي تولى خراج مصر (٢٤٧هـ – ٢٥٥هـ) إلى فرض ضريبة على النطرون بعد أن كان مباحًا للجميع، كما حجر على الملح، وأقر ضريبة على الكلأ التي كانت ترعاه البهائم أسماها ضريبة المراعي، كما قرر ضريبة أخرى على صيد البحر سميت بضريبة المصائد، وقد ظلت هذه الضرائب تجمع لفترة طويلة بعد عزل ابن المدبر، ولم يجد المصريون أمامهم سوى المقاومة السلبية التي تمثلت في هروبهم من الأرض الزراعية. [2]

ولم يقف الوالي عاجزًا عن البحث عن طرق أخرى للحصول منها على الأموال؛ فلجأ بعضهم إلى غش العملة[3] المستخدمة في عملية

=

سنوات) بدأت من (٣٤١هـ) واستمرت حتى (٣٤٩هـ) كثرت فيها الفئران وقضت على المحاصيل ثم عقبها انخفاض منسوب النيل. للمزيد، راجع : أحمد السيد الصاوي : المرجع السابق، صـ ٢٠، ٢١.

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، ، صـ ٢٤ – ٢٦.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ ١١٨؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في عهد الإخشيديين، صـ ٦٤.

(٣) العملة : يعتبر عبد الملك بن مروان أول من ضرب النقود في الإسلام، أي جعلها نقدًا واحدًا في كل البلاد وكان نقدًا عربيًا خالصًا نقش بدمشق وعرف بالدنانير

=

البيع، والشراء، والمتداولة بين الناس؛ حيث استطاع الولاة العباسيون غش العملة، وذلك بالعمل على إنقاص وزنها الشرعي، والاستفادة بفارق الوزن لصالحهم الخاص، وكان هذا قبل مجيء الدولة الطولونية[1]، ويؤكد لنا د/ العبادي أن فساد الحكام، وتصارعهم على الحكم كان سببًا مباشرًا تقاسم المسؤولية مع الأزمات الطبيعية في حدوث المجاعات الاقتصادية، وتبعاتها التي عاني منها شعب مصر لفترة طويلة، وإن كان السيوطي قد أكد منذ زمن بعيد أن خراب مصر قد انحصر في جفاف نيلها، فقد أضافت الأحداث فساد أهلها إلى جانب جفاف نيلها. [2]

[٢] الفساد الإداري :

كانت مصر قبيل دخول العرب مباشرة تنقسم إداريًا إلى قسمين رئيسين، هما: مصر العليا، ومصر السفلى، وقد انقسم هذان القسمان بدورهما إلى عدة أقسام، أطلق على الواحد منها اسم "كوره"، وكانت مصر تضم ثمانين "كورة"، كل كورة تحتوي على عدة "قرى"، ولكل من هذه الأقسام مسؤولٌ إداريٌّ، وقد حرص العرب منذ دخولهم مصر على بقاء هذا النظام الإداري المحكم كما هو دون تغيير، أو تبديل، فظل أهل مصر هم الذين يقومون بإدارتها[3]، أما العرب فقد اكتفوا لأنفسهم بشغل

=

الخشنة. للمزيد، راجع : عبد المتعال محمد الجبري : أصالة الدواوين والنقود العربية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩، صـ٨٣؛ فوزي عطوي : في الاقتصاد السياسي والنقود والنظم النقدية، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٩، صـ٧٣.

(١) ضيف الله محمد يحيى الزهراني : زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي، ط١، مكة المكرمة، ١٩٩٣، صـ٢٦.

(٢) أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص٢١.

(٣) ابن دقماق [إبراهيم بن محمد بن أيتمر العلائي] : الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، القسم الأول، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص٣.

بعض المناصب الرئيسة التي تؤهلهم بالإشراف على الإدارة بوجه عـــام، على أن هذه المناصب لم تكن طيلة الوقت في يـد العـــرب، بـــل تغيـــر متولوها طبقًا لسياسة الدولة، فشغلها الفرس حينًا، والترك حينًا آخر، على أن هذا التغيير لم يكن بمؤثرٍ ملحوظٍ على مصر. [1] وإن كان هذا النظام على ما يبدو من الوهلة الأولى محكمًا في شكله إلا أنه لم يكن طيلة الوقت محكمًا في عمله فقد انتشرت بعض مظاهر الفساد بـين أهـم أعضـــائه كالآتي:

(١) **الوالي** :

كان للوالي هو رأس النظام الإداري، وأكبر موظفي الولاية؛ حيث كان بمثابة نائب الخليفة في ولايته؛ لذلك فقد كان يختار من قبل الخليفـــة نفسه، وكانت وظيفة الوالي في المقام الأول وظيفة اقتصادية الغرض منها جمع الخراج، وإرساله إلى قصر الخلافة؛ لذلك فقد كان اختيار الوالي في كثير من الأحيان يتم بناءً على قدرته على جمع الخراج، وقد أطلق علـــى الوالي في بعض الأحيان لقب "أمير"، ويقال للدار التي يكـــون فيهـــا دار الإمارة، وقد حُكم مصرَ منذ أن فتحها العرب حتى قيام الدولة الفاطميـــة مائةً واثنا عشر أميرًا، لم يكن واحد منهم من أهلها، وقد حرص هـــؤلاء الولاة على أن يكون الحكم في مصر حكمًا مركزيًا؛ وذلك لعدم إعطـــاء الفرصة لعمال الأقاليم المختلفة بالاستقلال محليًا بعيدًا عنهم، ومـــن ثـــم أصبحت كل الأمور كبيرة كانت، أم صغيرة تعود إلى الوالي. [2]

كما كان الوالي يقوم بإمامة المسلمين في الصلاة، وكـــذلك قيـــادة الجيوش؛ لذلك فقد جمع بين السلطتين السياسية، والدينية، وكـــان بعـــض الولاة يستغلون مناصبهم في جمع المال، ولاسيما في ظـــل قصـــر مـــدة

---

(١) سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، ص٢٠؛ هويدا عبـــد العظـــيم : المجتمع في مصر الإسلامية، ص٢٢٦.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج١، ص٢١٩؛ هويدا عبد العظيم : نفـــس المرجـــع، ص٢٣٩.

ولايتهم، وإن كان عمر بن الخطاب – ﷺ – يقوم بتسجيل أموال الولاة قبل توليهم للولاية، ثم يحاسبهم بعد ذلك فيما يزيد عليها – بيان ذمة مالية في عصرنا الحالي – إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلاً في ظل انشغال الخلفاء بولاياتهم، فتضخمت ثروة الولاة بدون وجه حق، ولم يجد الخليفة بدًا من تجريد هؤلاء الولاة من أموالهم، وذلك عن طريق المصادرة؛ حتى لا تكون هذه الأموال قوة مضادة يستخدمها الوالي ضد الخليفة للاستقلال بالولاية بعيدًا عنه، وفي كثير من الأحيان كان يصاحب هذه المصادرة عزل الوالي، مثلما حدث مع عبد الله بن عبد الملك بن مروان الذي ولى مصر (٨٥ – ٩٠هـ / ٧٠٤ – ٧٠٨م) والذي أشيع عنه أنه محب للمال، ومرتش، يأخذ من مال الخراج، فعزله الوليد بن عبد الملك بعد مصادرة أمواله.[١]

وفي كثير من الأحيان كان الخليفة يفشل إداريًا في السيطرة على الوالي، مما كان سببًا في استقلال هؤلاء الولاة بمصر بعيدًا عن الخلافة، وهذا ما حدث في ولاية السري بن عبد الحكم وأبنائه، وعبد العزيز الجروي وابنه، الذين استقلوا بمصر ما يقرب من العشر سنوات بعيدًا عن النزاع الذي كان دائرًا بين الأمين والمأمون، فكانوا بمثابة اللبنة الأولى لظهور الدول المستقلة في مصر فكانت الدولة الطولونية ولحقت بها الدولة الإخشيدية[٢]، كذلك كان بعض الولاة يهملون في شؤون الولاية ويقفون مكتوفي الأيدي أمام الأزمات التي تتعرض لها مصر؛ مما أدى إلى قيام العديد من الثورات ضد ظلم وفساد الولاة، هذا الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار في نشر الفساد في باقي أعضاء الجهاز الإداري. [٣]

---

(١) الكندي : ولاة مصر، ص٨٠؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج١، ص٢١١.
(٢) سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، ص١٦٢، ١٦٣.
(٣) المقريزي : الخطط، ج٢، ص٩٩.

(٢) متولي الخراج :

يرى بعض المؤرخين[1] أن متولي الخراج هو الرجل الثاني في الولاية من حيث الأهمية، والمكانة بعد الوالي، وإن كان من الواضح أن متولي الخراج لا يقل أهمية، ولا مكانة عن الوالي، بل إنه في كثير من الأحيان يفوق الوالي في الأهمية، والمكانة؛ لذلك حرص الكثير من الولاة على ضم الخراج إليهم؛ وذلك لدعم قوتهم، في المقابل حرص الخلفاء على فصل متولي الخراج عن الوالي، وذلك كما رأينا لإضعاف قوة الوالي، هذا الأمر الذي أدى إلى عدم قبول بعض الولاة الولاية مباشرة بدون السيطرة على الخراج، وهذا ما فعله عمرو بن العاص عندما أراد الخليفة عثمان بن عفان -ﷺ- أن يوليه الحرب، ويولي عبد الله بن أبي السراج الخراج فرفض عمرو، وقال مقولته المشهورة: "أنا إذًا كماسك البقرة بقرنيها، وآخر يحلبها"، وترك الولاية.[2]

وكان متولي الخراج – إن لم يكن الوالي نفسه – يتشدد في كثير من الأحيان في جمع الأموال من المصريين، هذا الأمر للذي تطلب منه اتباع كافة الأساليب المشروعة، وغير المشروعة في ذلك، ولم يكن متولي الخراج في هذه الحالة هو الوحيد المسؤول عن اتباع هذه الطرق، بل كان ما يتدرج تحته من الإداريين، والموظفين يتبعون هذا الأسلوب، إما لمصالحهم الشخصية، أو إرضاءً للوالي، بل إننا نرى أن متولي الخراج نفسه كثيرًا ما يفعل ذلك؛ إرضاءً لما هو أعلى منه، وهو الخليفة، إن لم يكن بأمر من الخليفة نفسه، ولا عجب !! فنحن نرى الخليفة سليمان بن عبد الملك يكتب إلى والي مصر أسامة بن زيد التنوخي (٩٦ – ٩٩هـ / ٧١٤ – ٧١٧م)، (١٠١ – ١٠٥هـ / ٧١٩ – ٧٢٣م) يأمره بزيادة الضرائب، وجمع أكبر قدر من المال دون النظر لأهل مصر، فكان أسامة

---

(١) هويدا عبد العظيم : المجتمع في مصر الإسلامية، ص٢٤٢.

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر، ص٣٣٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج١، ص٦١.

يتشدد مع الناس حتى ضاقوا به[1]، كذلك كان يفعل عبد الله بن الحجاب (١٠٥ – ١١٦هـ / ٧٢٣ – ٧٣٥م) الذي ولي خراج مصر منذ زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، وقد ضاق به القوم حتى قاموا لأول مرة بثورة عبروا فيها عن مدى ظلم، وتعسف متولي الخراج معهم، ثم توالت الثورات بعد ذلك حتى وصلت لذروتها في عهد أحمد بن المدبر (٢٤٧ – ٢٥٥هـ / ٨٦١ – ٨٦٨م) الذي ابتدع ضرائب لم تكن موجودة من قبل، مما اضطر الناس للهروب من أراضيهم في محاولة منهم لرفع الظلم عنهم.[2]

(٢) صاحب البريد :

تعد وظيفة صاحب البريد من الوظائف الرئيسة في الدولة الإسلامية، لم تكن هذه الوظيفة قائمة في عهد الخلفاء الراشدين، وإنما بدأت في عصر الدولة الأموية، ثم تطورت في عهد الدولة العباسية نظرًا لاتساع رقعة الدولة وكثرة مهامها، وكان صاحب البريد يلعب دورًا مهمًا في نقل الأخبار من الولايات الإسلامية إلى الخليفة، والعكس، أي أنه كان عينًا للخليفة في ولاياته المختلفة؛ لذلك حرص الخلفاء على الاهتمام بعمارة الطرق المؤدية إلى بغداد، وتوفير كل وسائل الراحة لصاحب البريد حتى تتم عملية نقل وتلقي الأخبار بسرعة حتى أصبحت كل الطرق تؤدي إلى بغداد مثلما كانت كل الطرق تؤدي إلى روما.[3]

لم تستطع هذه الوظيفة أن تحافظ على عفافها طوال الوقت، بل أصابها ما أصاب غيرها من مظاهر الفساد، فأصبحت مهمة صاحب البريد الأولى هي التجسس على ولاة الأقاليم، وعمالها لصالح الخليفة، ثم تطور الأمر ليصل إلى التجسس على الخليفة نفسه، وذلك في فترة ضعف

---

(١) ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٩؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، ص٢١٠.

(٢) المقريزي : الخطط، ج٢، ص٩٩؛ فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية، ج٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٩.

(٣) سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، ص٢٦ – ٢٧.

للخلافة، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب؛ بل أصبح صاحب البريد بما لديه من معلومات يستطيع التحكم في سير الأمور في الولاية، وقد ظهر هذا واضحًا في فترة ولاية أحمد بن طولون عندما اتفق شقير الخادم – صاحب البريد – مع أحمد بن المدبر – صاحب الخراج – للتخلص من أحمد بن طولون تفضيلا لمصالحهم الشخصية، فأرسل شقير برسالة للخليفة يبلغه فيها بأن أحمد بن طولون قد بادر برفع راية العصيان في محاولة منه بالاستقلال عن الخلافة، فتوجس الخليفة منه خيفة، وأرسل إلى أحمد بن طولون يستدعيه على الفور، غير أن أحمد بن طولون اكتشف هذه الحيلة، وتغلب عليها بإرسال الهدايا، والمال (الرشوة) للخليفة فاطمأنت نفسه. [1]

أما أحمد بن طولون مؤسس للدولة الطولونية فقد أيقن من البداية أهمية صاحب البريد، لذلك فقد اعتمد عليهم اعتمادًا كبيرًا لإدارة شؤون دولته، وكان يختار لذلك المقربين له، كذلك عمل على وجود عامل للبريد ينقل له الأخبار من حاضر الخلافة نفسها، ولاسيما في ظل الخليفة مع أبي أحمد الموفق أخي الخليفة المعتمد، كذلك كان يوافيه بالمؤامرات التي تدور هناك، ولم يكتف أحمد بن طولون بذلك بل إنه على ما يبدو عشق التجسس، ومال إلى خدَعه، فاحتفظ بنظام البريد، واحتل الديار المصرية، إضافةً إلى الجواسيس المحترفين، وترى سيدة كاشف أنه ربما كان يوكل الأمور الأقل خطورة إلى صاحب البريد، أما الأمور الأكثر خطورة فكان يتركها لجواسيسه المحترفين. [2]

وعلى ما يبدو أن عمل صاحب البريد في ذلك الوقت جعل الشبهات تحوم حوله حتى كرهه الشعب، وتوجسوا منه خيفة على الرغم

---

(١) ابن تغري بردي : النجوم، ج٢، ص ؛ محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتالية (٢٤٧ – ٦٥٦هـ / ٨٦١ – ١٢٥٨م)، دراسة ونصوص، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، ص٣٣٦.

(٢) البلوي : سيرة أحمد بن طولون، ص٤٢، ٥٦، ١٥٧؛ سيدة إسماعيل كاشف : أحمد بن طولون، ص١٧٢.

من أن هذه الوظيفة كانت قاصرة على الخليفة، وعماله أي أن الشعب لـم يكن له علاقة بها، غير أن هذه الصورة تتضح من تلـك الواقعـة التـي رواها البلوي، حيث إنه كانت هناك امرأة أعرابية لها حظوة عنـد ابـن طولون، فقصدته في إيجاد عمل لابنها، فأمر ابن طولـون الحسـن بـن مهاجر صاحب البريد بذلك، فعينه الحسن في البريد فعادت المرأة شـاكية إلى ابن طولون ترجوه بإبعاد ابنها عن هذا العمل الذي سيجلب عليـه العار، وذكرت له أنها تفضل الجوع الشريف، عن الكسب المشبوه، فعزله أحمد عن هذه الوظيفة، كذلك كان لمحمد بن الإخشيد صاحب بريد يقـيم في بغداد يأتيه بأخبار الخليفة نفسه. [1]

(٤) صاحب الشرطة :

يعتبر نظام "العسس" الذي يتولى صاحبه حراسـة النـاس لـيلاً، وحمايتهم هو الأساس الأول لوجود نظام الشرطة في الدولة الإسـلامية، وقد وجد هذا النظام في عهد الرسول (ﷺ)، ثم أبي بكر، وتوطدت دعائمه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي كان يقوم بهذا الدور بنفسه، وقـد اختفى هذا النظام مع ظهور الشرطة التي أصبحت تقوم بالـدور نفسـه، بالإضافة إلى بعض المهام الأخرى التي من شأنها حماية المواطنين ليلاً، ونهاراً، وقد اختلفت الآراء حول نشأة الشرطة، فيرى البعض أنها نشـأت زمن عثمان بن عفان، ويرى البعض الآخر أنها نشأت في ولاية عمـرو بن العاص على مصر[2]، ويرى البعض الآخر أنها ظهرت فـي زمـن الخليفة الرابع علي بن أبي طالب الذي قام بتنظيم نظام العسس في صورة هيئة متخصصة أطلق عليها اسم الشرطة.[3] ولمّا كان الأمر فقـد بـدأت

---

(١) البلوي : سيرة أحمد بن طولون، ص٤٣؛ سيدة كاشف : أحمـد بـن طولـون، ص١٧٢؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية في مصر سياستها الداخلية ومظاهر الحياة فيها، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٣٨.

(٢) فتحية النبراوي : تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، ص١٢٣، ١٢٤.

(٣) محمد إبراهيم الأصيبعي : الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، المكتب العربي الحـديث، الإسـكندرية، ص١٣، ١٤.

الشرطة كغيرها من الأنظمة بشكلها البسيط الذي أخذ في التطور مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية، كما عرفوا القائمين عليها : أنهم طائفة من أعوان الوالي عرفوا بعلامات مميزة، وعملوا على حفظ الأمن، والنظام داخل الولاية.[1]

لقد كانت وظيفة صاحب الشرطة من الوظائف المهمة، والجليلة، فقد كان الوالي يتولاها بنفسه في كثير من الأحيان، وكان صاحب الشرطة بمثابة نائب الوالي في الولاية يؤم الناس في الصلاة في حالة مرض الوالي، وكذلك يحكم الولاية في حالة غياب الوالي، لذلك كان يتم اختياره عن طريق الوالي نفسه، إلا في حالات نادرة كان الخليفة يقوم بهذا الدور – كما فعل المأمون عام ٢١٧هـ عندما حضر لمصر لقمع ثورة القبط –، كذلك كان الخليفة يقوم بتعيين صاحب الشرطة بدلا من الوالي في حالة وفاة الوالي، أو عزله، وعلى الرغم من أن وظيفة صاحب الشرطة كانت تقتضي عليه نشر الفضيلة، وتحقيق الأمن بين الناس، فإنه في كثير من الأحيان كان مثارًا للجدل، وعنوانا للفساد؛ لذلك كان يتعرض للعزل، وربما للضرب، والعقاب.[2]

وفي ولاية حاتم بن هرثمة على مصر ١٩٤ – ١٩٥هـ جعل على شرطته ابنه، ثم عزله بعلي بن المتنبي، ثم عزل عليًا أيضًا بعبد الله الطرطوشي، واستمر عليّ حتى أقر أمورها، كذلك في ولاية سليمان بن غالب على مصر (٢٠١هـ – ٨١٦م) تشدد صاحب شرطته على المصريين فعزله عن الشرطة بالعباس بن لهيب الحضرميّ غير أن عباس بن لهيب قد تشدد هو الآخر على الرعية، والجند الذين وثبوا عليه، وقاتلوه فعزله الوالي عن إمرة مصر، كذلك في ولاية نصر بن عبد الله الشهير بكيدر الذي ولي مصر من قبل المأمون ٢١٧هـ، كان بن بسطام صاحب شرطته غير أن كيدر سرعان ما عزله عن الشرطة لسوء سيرته والرشوة ارتشاها، وذلك بعد أن ضربه بالسوط في صحن الجامع.[3]

---

(١) ابن منظور : لسان العرب، طبعة دار المعارف، جزء "شرط".

(٢) سيدة إسماعيل كاشف : أحمد بن طولون، ص١٦٣.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج٢، ص١٤٥، ٢١٨.

(٥) **المحتسب :**

الحسبة – بكسر الحاء – هي نظام إسلامي ديني، تقوم فكرته على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويعود نظام الحسبة إلى عصر النبوة حيث كان يقوم به الرسول (ﷺ)، إلا أنها قد وجدت بشكل رسمي كإحدى وظائف الدولة في أواخر العصر الأموي – عصر الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ – ١٢٥هـ / ٧٢٤ – ٧٤٣م) – ثم أصبحت ذات شأن عظيم بعد ذلك، وقد أطلق على من يقوم بأمرها اسم المحتسب، ومن أهم اختصاصاته : مراقبة أحكام الشرع فيما هو حادث بين أفراده على اختلاف طبقاتهم، كما أنه يقوم بالإشراف على الأسواق، والطرقات، والباعة، والعمال كما يعمل على حماية الناس من غش التجار، وجشعهم، ولم تكن وظيفة المحتسب في مصر الإسلامية حتى العصر الطولوني وظيفة مستقلة، بل كان يقوم بها الوالي، أو صاحب الشرطة، أو متولي الخراج، والقضاة، وكان من المفترض في المحتسب العفة والنقاء حتى لا تسقط هيبته. [١]

ولما كان دوام الحال من المحال، ضاعت هيبة المحتسب، ولاسيما بعد أن أصبح يُختار وفقًا للأهواء، والمصالح الشخصية، فأصاب هذه الوظيفةَ الفسادُ الذي أصاب غيرها من وظائف الدولة الإدارية، وأصبح المحتسب تستغل أعماله في جمع المال بأي طريقة غير شرعية فاختل ميزان عدله، ويكفي قولا ما قاله سيبويه المصري من كلمات جمع فيها الحالة التي وصل إليها المحتسب في عصر الدولة الإخشيدية، فقد مر

---

(١) الماوردي [أبو الحسن علي بن حبيب البصري البغدادي] : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مراجعة : محمد فهمي السرجاني، المكتبة التوفيقية للطباعة، القاهرة، ١٩٧٨م، صـ٢٧٠؛ ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١٥؛ ابن تيمية [تقي الدين أحمد] : الحسبة في الإسلام ووظيفة الحكومة الإسلامية، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٩؛ سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر المملوكي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٧١.

سيبويه على المحتسب، وأعوانه، وهم جالسون فقـال لهـم : "مـا هـذه الأجراس يا أنجاس، والله ما ثم حق أقمتموه، ولا شعرًا أصـلحتموه، ولا جان أدبتموه، ولا ذي حسب وقرتموه، وما هي إلا أجراس تسمع لباطـل يوضع، وأقفاه تصفع، وبراطيل تقطع ! لا حفظ الله من جعلك محتسـبًا، ولا رحم لك ولاية أبدًا ....."، ولما كان المحتسب هـو مقيـاس صـلاح الدولة، وفسادها، فقد وضح مما سبق مدى ما وصل إليه الجهاز الإداري في مصر في تلك الفترة من فساد. [1]

مما سبق يتضح لنا أن صلاح الخليفة، وقدرته الإدارية هي التي تحدد صلاح الوالي من فساده، وكذلك الوالي في ولايته بما يمتلـك مـن سلطات يحدد أيضًا صلاح أو فساد من دونه من باقي الجهـاز الإداري، وإن كان الوالي في كثير من الأحوال كما هو واضح يقوم بجميـع هـذه المهام سواء كانت وظيفة متـولي الخـراج، أو صـاحب الشـرطة، أو المحتسب، وربما القاضي أيضًا، هكذا كان صلاح الرعية مرتبطًا بصلاح الراعي في أغلب الأحيان.

كذلك نلاحظ أن الجهاز الإداري بجميع مستوياته لم يوجد منفردًا، أو قائمًا بذاته، وإنما وجد في المقام الأول ليخدم نظام آخر يفوقـه فـي السيادة، والأهمية، ألا وهو "النظام الاقتصادي".

[٣] الفساد الاجتماعي :

(١) طبقات المجتمع المصري وفساد العلاقة بينها :

لم يكن هناك خط فاصل يفصل الحياة الاجتماعية عن بقية جوانب الحياة الأخرى، بل إننا نجد الحياة الاجتماعية هـي المحصـلة النهائيـة للتفاعل السياسي، والاقتصادي الذي يدور في مجتمع مـا، فـإن صـلح الأساس السياسي، والاقتصادي صلح البناء الاجتماعي، وإن فسـد هـذا الأساس انهار البناء، وكان المجتمع المصري وقت الفتح العربي يتـألف من عدة عناصر مختلفة تضم العديد من الروم، والأحبـاش، والأكـراد،

---

(١) سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة في مصر الإسلامية، صـ٧٢.

والديلم، الذين أصبحوا أقلية بعد الفتح ولم يكن لهم تأثير واضح في سير الأحداث مثلما كان تأثير القبط أهل البلاد الأصليين وكذلك العرب الفاتحين. (١)

أ- العرب :

على الرغم من أن العرب الفاتحين قد مثلوا أقلية بالنسبة لأهل البلاد الأصليين فإنهم حرصوا منذ الوهلة الأولى على إقامة مدينة عربية وسط المحيط المصري، فأصبحت الفسطاط حاضرة لها، وقد اتخذت كل قبيلة من القبائل التي فتحت مصر خُطة تحمل اسم هذه القبيلة، وقد ظل العرب محتفظين لأنفسهم بالسيادة العليا حيث انصرفوا إلى السياسة، والحرب، وتنفيذ أحكام الله، فاكتفوا بشغل المناصب الرئيسة، مثل الإمارة على مصر، ورئاسة المالية، والشرطة، والقضاء، فابتعدوا عن الزراعة، وسائر المهن الأخرى الذين تركوها في أيدي أهل مصر من القبط وكونوا طبقة اجتماعية مستقلة، لها شخصيتها التي حتمت عليها عدم الاندماج، أو الامتزاج مع غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وقد انفردت هذه الطبقة بمميزات لم تمنح لطبقات المجتمع الأخرى، ولاسيما في العصر الأموي، مما أدى إلى ظهور الضغينة، والشحناء بينها، وبين أهل البلاد الأصليين. (٢)

ولم تكن العلاقة بين العرب أنفسهم تسير في خطٍ مستقيم، بل ظهرت روح العصبية القبلية فيما بينهم، وانقسموا على أنفسهم بين يمينة، وقيسية، مما أدى إلى فساد العلاقة فيما بينهم، وقد ظهر هذا واضحاً في الأيام الأخيرة من عمر الدولة الأموية، وقد انعكس هذا بشكل واضح على الحياة الاجتماعية في مصر، ولاسيما في ظل تغيير الولاة المستمر،

---

(١) علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ٥٣.

(٢) البلاذري [أحمد بن يحيى بن جابر] : فتوح البلدان، مراجعة وتحقيق : رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، صـ٢٧٦؛ علي إبراهيم حسن : مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م، صـ٤٤٦.

وسياسة كل والٍ حسب ميوله قيسيًا كان أم يمنيًا مما أدى إلى وجود حالة من الفوضى، والاضطراب عمت أنحاء مصر.[1]

وفي ظل تلك الفوضى بدأ العرب يتخلون تدريجيًا عن سياسة عدم الاندماج بالمصريين، فأقبلوا على العمل بالزراعة، وامتلاك الأراضي، وقد زاد هذا الاندماج في عصر الخليفة العباسي المعتصم ٢١٨ – ٢٢٧هـ الذي أمر بإسقاط العرب من ديوان الجند، وقطع أعطياتهم، هذا الأمر الذي أدى إلى حدوث تقارب شديد بين العرب، والمصريين صعب من خلاله التمييز بينهما، وقد أدى هذا الاندماج إلى ظهور عنصر جديد يحمل الجينات المصرية، والعربية، كما أدى إلى انتشار العروبة، والإسلام على نطاق أوسع مما كان عليه فكانت كما يقال : الضارة النافعة.[2]

ب- الأقباط :

أما الأقباط فقد شكلوا الغالبية العظمى من سكان مصر، وتولوا معظم الوظائف الإدارية في مصر كما تولى بعضهم مناصب ولاية الأقاليم المصرية، وكانوا محل عطف الولاة المسلمين، وكانوا يعاملونهم معاملة حسنة؛ وذلك لانضمام بعضهم إلى العرب وقت الفتح، والتزام البعض الآخر بالحياد، غير أن سياسة بعض الولاة قد أدت إلى قيام القبط بالثورة في بعض الأحيان، وذلك لتشدد هؤلاء الولاة معهم في جباية الضرائب – الخراج –، وكذلك لإقصائهم من مناصب الدولة الكبرى، ولاسيما أن أصبحت الكتابة في الدواوين، منذ عهد عبد الملك بن مروان ٨٧هـ باللغة العربية بعد أن كانت بالقبطية، هذا الأمر الذي جعلهم يرحبون بالعباسيين؛ ظنًا منهم أن حياتهم ستكون معهم أحسن حالا، غير

---

(١) سيدة إسماعيل الكاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ١٣٧ – ١٣٩؛ جمال الدين الشيال : تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م، صـ٩.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٣١ – ١٣٢؛ علي حسن الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ٥٥، ٥٦؛ علي إبراهيم حسن : مصر في العصور الوسطى، صـ٢٤٧.

أن العباسيين لم يختلفوا كثيرًا عن الأمويين مما جعلهم يعودون مرة أخرى إلى تلك الثورات. (١)

وكانت أول ثورة قام بها القبط ضد الضرائب في الوجه البحري عام ١٠٧هـ / ٧٢٥م في خلافة هشام بن عبد الملك، وفي ولاية عبيد الله بن الحبحاب على الخراج(٢)، ثم تتابعت ثورات المصريين لتشمل الوجه البحري أيضًا، ولم تقتصر هذه الثورات على القبط وحدهم؛ بل شاركهم فيها العرب أيضًا بعد أن اندمجوا في المجتمع المصري، وكان ذلك في خلافة المهدي عام ١٦٧هـ؛ حيث تشدد واليه موسى بن مصعب في جمع الخراج، ورفع مقدار الضريبة إلى الضعف كما فرض ضرائب أخرى جديدة على الأسواق، والدواب، ظل تعسف الولاة في جمع الضرائب يقابله ثورة من الأهالي حتى قضى المأمون على آخرها ٢١٧هـ، فعاد القبط للمقاومة السلبية مرة أخرى. (٣)

وكان أهل الذمة في مصر أهل كتاب من اليهود، والمسيحيين الذين تمتعوا بقدر كبير من الحرية في ظل الإسلام، والتسامح الديني، مما مكنهم من ممارسة حياتهم الخاصة، وإقامة شعائرهم الدينية دون قيود، أو تدخل إلا في ظروف خاصة ولفترات محددة، وكانت العلاقة بين أهل الذمة، والمسلمين تفتر، وتتراخى في دار الإسلام؛ وذلك لأسباب سياسية، أو اقتصادية، وليست دينية؛ حيث كان أهل الذمة في مصر يدفعون الحد الأدنى من الجزية، فلم تكن الجزية متساوية أو محددة المقدار، حيث ترك تقديرها أو الإعفاء منها للحاكم أو الوالي على أن ألا يكلف ذمي فوق طاقته. (٤)

---

(١) السيد عبد العزيز سالم : دراسات في تاريخ العرب (العصر العباسي الأول)، ج٣، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، صـ٩٢؛ سيدة إسماعيل كاشف، مصر في فجر الإسلام، صـ١٢٨.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج١، صـ٢٥٩؛ هويدا عبد العظيم : المجتمع في مصر الإسلامية، صـ٢٠٢.

(٣) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٢٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٢، صـ٢١٦.

(٤) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، =

وقد فرضت الجزية على أهل مصر من الذميين بمقدار دينارين لكل حالم، وأعفي منها النساء، والصبيان، والعبيد، وكذلك الخنثى، والمجنون، كما أعفي من دفعها الرهبان، ورجال الكنيسة؛ لذلك كان الكثير من القبط يلجأون إلى الأديرة، وحياة الرهبنة في حيلة منهم للتخلص من دفع الجزية، وغيرها من الالتزامات المالية الأخرى التي فرضها عليهم العرب، غير أن العرب قد انتبهوا لذلك، فقرروا فرض الجزية على الرهبان أيضًا، فقضى بذلك على الدافع المادي الذي كان يشجع الذميين على الرهبنة، فظل القبط يلجأون إلى الحيلة، والمراوغة، ثم الثورة التي قوبلت بالعنف، والشدة من جانب الولاة مما أثار الفوضى، والاضطراب، وفساد العلاقة بين المسيحيين، والمسلمين غير أنه من الواضح جليًا أن تلك الثورات لم تكن بسبب الجزية بقدر ما كانت بسبب كثرة الضرائب، والأعباء المالية، ولاسيما في ظل تضاؤل قيمة الجزية؛ نظرًا لدخول الكثير من الذميين في الإسلام. [1]

وإن كانت الصورة قد بدت مظلمة لبعض الوقت، فإنها لم تكن ظالمة طوال الوقت، فلم يلجأ الولاة إلى استخدام الشدة، والعنف إلا عندما سارع القبط باستخدام الوسائل المتعددة للتخلص من الالتزامات التي فرضت عليهم، والتي لم تكن تخص القبط دون غيرهم، بل شملت الجزية أهل الذمة جميعًا، كما شملت الضرائب العرب المسلمين. وليس هناك أكثر من شهادة الأقباط أنفسهم بالمعاملة الحسنة، والتسامح الديني الذي منحه المسلمون لهم، وليكن يوحنا النيقوسي الذي عاصر تلك الفترة بمثابة شاهد عيان على ذلك. [2]

=

ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، صـ٢٣؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، صـ٤٠.

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٢٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج١، صـ٦٧؛ فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية، صـ٤٩.

(٢) سيدة إسماعيل كاشف : المرجع السابق، صـ٤٠؛ عمر صابر عبد الجليل : مخطوط يوحنا النقيوسي تاريخ العالم وثيقة شاهد عيان على الفتح الإسلامي =

جـ- اليهود :

ظل اليهود يمثلون نسبة مهمة من لبنات المجتمع المصري على الرغم من كونهم أقلية عددية مقارنة بأهل البلاد الأصليين، فعملوا بالتجارة، والصرفية، والأعمال المالية، وكانت الإسكندرية هي المركز الرئيسي لتجمعهم، ويبدو أن هذا كان أمرًا منطقيًا لكون الإسكندرية هي العاصمة قبيل الفتح، ولم يتغير ذلك الأمر بعد الفتح العربي لمصر بل إن شروط صلح بابليون ٢٠هـ / ٦٤١م، قد نصت على أن يساح لليهود بالإقامة في الإسكندرية، وانقسموا فيما بينهم إلى ثلاث طوائف مذهبية مختلفة وهم: الربانيون[1]، والقراؤون[2]، والسامرة.[3]

=

لمصر، من كتاب أثر الإسلام في مصر وأثر مصر في الحضارة العربية الإسلامية، دراسات لجنة من الأساتذة، بإشراف قاسم عبده قاسم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، صـ٣٥.

(١) الربانيون : هم أشهر الطوائف اليهودية وأكثرها عددًا، اشتق اسمها من كلمة "ربي" أو "رباني" العبرية، جاء ذكرها في القرآن الكريم في سورة المائدة الآية "٤٤" كان رئيس اليهود يختار من هذه الطائفة نظرًا لكثرة عددها وقوتها، انقسموا إلى قسمين فلسطينيين وعراقيين. للمزيد : راجع : قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٩م، صـ٢٣، ٣٤.

(٢) القراؤون : اشتق اسمهم من الكلمة العبرية (قرا) ومعناه "دعا" أو "نادى" وذلك لأنهم لم يعترفوا بغير القرا أي ما يقرأ فيه وهو التوراة، أي أنهم لم يتقيدوا بالتلمود، عرفوا (بأهل الدعوة). للمزيد : راجع : قاسم عبده قاسم : المرجع السابق، صـ٣٥.

(٣) السامرة : هم أتباع السامري الذي أخبر الله تعالى عنه في سورة طه، (الآية (٢٩)، "وأضلهم السامري"، ويقال إن السامري هو الذي صنع العجل الذي عبده بنو إسرائيل عندما ذهب موسى عليه السلام للمناجاة، لم يكن الربانيون أو القراؤون يعدونهم من اليهود، غير أن المصريين عدوهم أهل ذمة، للمزيد راجع : المقريزي : الخطط، ج٤، صـ٤٧٦؛ قاسم عبده قاسم : المرجع السابق، صـ٣٧.

وقد زعمت كل طائفة منهم أن المذهب الذي تعتنقه هو المذهب الأقرب إلى أصول الديانة اليهودية وقد شكل الربانيون أكثرية عددية بين يهود مصر، وذلك حتى عهد سلاطين المماليك، بينما كان القراؤون أكثر ثراءً، وقد قام بينهم وبين الربانيين نزاع وصل إلى حد اتهام القرائين لهم بالكفر، فحرموا الزواج منهم، كما حرموا الاتصال بهم.

أما السامرة فكانوا أقلية، وبعدوا عن اليهود الربانيين، وكذلك القرائين، صار اليهود باختلاف طوائفهم بعد الفتح من أهل الذمة، وعوملوا معاملة حسنة، مثلما عومل أهل الذمة، كما تعرضوا لمثل ما تعرض له أهل الذمة من مضايقات في بعض الأحيان غير أنها لم تكن مضايقات مذهبية. [1]

(٢) الانحلال الأخلاقي :

لم يخلُ المجتمع الإسلامي من ظهور بعض مظاهر الانحلال الأخلاقي الذي نتج عن دخول المجتمع الإسلامي في مرحلة جديدة تبدلت فيها أوضاعه بشكل سريع ومفاجئ، فمنذ وقت مبكر من عصر الدولة الأموية ظهرت مسحة قوية من الترف أدت إلى تسرب تيار من الإسراف، والعبث الذي بعد عن روح الإسلام، ومبادئه، فانغمس بعض الخلفاء في اللهو، والشراب، وفعل المجون، وكان بعضهم لا يظهر للندماء إلا من وراء حجاب حتى لا يطلع الندماء على ما يفعله الخليفة، وهو سكران، في حين كان البعض الآخر لا يبالي من ذلك، ويغالي من فعل المجون بحضرة الندماء كما كان يزيد بن عبد الملك، وكذا الوليد بن يزيد الذي وصف بأنه صاحب شراب ولهو، ومجون. [2]

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٧٦؛ قاسم عبده قاسم : المرجع السابق، صـ٣٣.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرون : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، صـ٢٥٥.

لم يقتصر الشراب، والمجون على الصفوة من الرجال فحسب، بل نرى بعض النسوة يخرجن عن المألوف، ويدمن الشراب، فكانت أم حكيم بنت يحيى بن العاص أم الخليفة يزيد بن هشام لا تكاد تفارق كأسها التي عرفت بين الناس بكأس أم حكيم حتى عُيِّر بها ابنها الخليفة يزيد، وهجاه الوليد بن يزيد قائلا :

إن كأس العجوز كأس رواء	**ليس كأس ككأس أم حكيم**
إنها تشرب الرُّماطون[1] صرفًا	**في إناء من الزجاج عظيم**
لو به يشرب البعيرُ أو الفيل	**يظل في سكرةٍ وعموم**
ولذته سكرى فمل تحسن الطلق	**فوان لذلك غير حليم.[2]**

ولما كان الناس على دين ملوكهم، حاكى الولاة، وبعض العامة خلفاءهم، فكان الوالي قرة بن شريك والي مصر يتصف بالفسق، والفجور حتى قيل : إنه كلما انتهى من بناء مسجد دشنه بالخمر، وقال : لنا الليل، ولهم النهار، كما كثرت مجالس الغناء التي اقترنت هي الأخرى بالشراب، والتي لم تقتصر على مجتمع القصور فحسب بل شملت بقية طبقات المجتمع الذي شغف بها أيضًا؛ وذلك مع فارق نوعية الحضور، ومستوى انعقاد المجلس.[3]

---

(١) الرساطون : هو شراب ليس بعربي اتخذه أهل الشام وهو مزيج من الخمر والعسل. للمزيد راجع : الأصفهاني [أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي] ت ٣٥٦هـ : الأغاني، المجلد السادس عشر، ط١، شرحه وكتب هوامشه : عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، صـ٢٩٢.

(٢) نفسه، صـ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج١، صـ٢١٧؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ٢٥؛ سعيد عبد الفتاح عاشور : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، صـ٢٧٩.

لم تقتصر مظاهر الفساد الإداري إلى حد شرب الخمر فحسب بل عمَّ الفساد أرض مصر، حتى إنه في ولاية يحيى بن داود الخرمي (١٦٢ – ١٦٤هـ / ٧٧٨ – ٧٨٠م) الشهير بابن ممدود كثر المفسدون، وقطاع الطرق فأخذ في إبادتهم، وقتل العديد منهم، وفي ولاية مزاحم بن خاقان (٢٥٣هـ / ٨٦٧م) ساءت الأحوال، وانتشر الفساد، فأخذ في نشر الأخلاق الحميدة، وأمر صاحب شرطته باتخاذ اللازم لتحقيق ذلك، فتشدد أرخوز صاحب الشرطة، ومنع النساء من الخروج من بيوتهن. كما منعهن من التوجه إلى الحمامات، أو المقابر، كذلك نهى عن شق الثياب، والنواح على الميت، ومنع حلق الشعر، وسواد الوجه على الميت. [1]

ولم يمنع الثراء الاقتصادي التي عاشته مصر زمن أحمد بن طولون من انتشار الأخلاق غير الحميدة، فمثلما كان الثراء سببًا في الوقوع في الرذيلة، كان الفقر أيضًا سببًا لذلك، ففي زمن أحمد بن طولون تم العثور على حمال بسيط يحمل قتيلة يذهب بها إلى الصحراء بعيدًا عن العمران؛ لكي يقوم بدفنها هذا مقابل دينار واحد أغراه به القتلة، وقد قبل الحمال ذلك؛ نظرًا لضيق حاله، كما وافقت بعض السيدات العمل بالتجسس لصالح الخلفاء، والولاة، وتسربن إلى البيوت لمعرفة أخبارها، ثم نقلها للولاة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد من فساد الأخلاق بل وصل إلى حد الفسق، والزنا، فقد حملت إحدى الفتيات سفاحًا من رجل غير زوجها بعد أن أفسدتها صديقاتها، واستولين على عقلها، ولم تتردد تلك الفتاة في محاولة إجهاض نفسها حتى لا يفتضح أمرها. [2]

---

(١) ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٢، صـ٤٤؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٠٢، ١٠٣؛ محمد عبد القادر خريسات : المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدولة العباسية (دراسة تطبيقية منذ العصر الجاهلي حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد)، ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، ط١، الأردن، ١٩٩٨م، صـ١٨٥.

(٢) البلوي : سيرة أحمد بن طولون، صـ١٣٠، ١٦٩؛ محمد عبد القادر خريسات : المرجع السابق، صـ١٨٥.

ويؤكد سعيد عاشور أن هناك العديد من الأمـراض الاجتماعيـة الأخرى التي انتشرت في شتى الولايات الإسلامية شرقًا وغربًا في تلـك الفترة، غير أن التمسك بالدين، والحرص على إحياء شعائره حـال دون ظهورها مثل الشذوذ الجنسي، وكذلك تعاطي المخدرات. (١)

وخلال سير الأحداث يتأكد أن الفساد بأنواعه، ولاسيما الاجتماعي منه قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية التحول، ولاسيما المفاجئ منه بغض النظر عن تحديد مجتمع بعينه أو عملية تحول بعينها، فإن افترضـنا أن مجتمعًا ما قد تحول إلى مجتمع مثالي يتسم بالقيم، والأخلاق، فإننا لابد أن نجد الفساد يحاول جاهدًا البحث عن مكان له في ذلك المجتمع حتـى لـو قاومه هذا المجتمع بكل ما يملك من قوى. (٢)

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، صـ٢٧٩.

(٢) دعاء محمد أنور : التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصـري، صـ٦٥.

الفصل الثالث

مظاهر الفساد السياسي والإداري في مصر تحت الحكم الفاطمي

أولاً : تمهيد :

١-بداية التشيع.

٢-أصل الفاطميين ونسبهم.

٣-إقامة الدولة الفاطمية في مصر.

ثانيًا : فساد الخلفاء السياسي :

١- التساهل في أسس العقيدة الإسماعيلية، وتغيير تعاليمها لأغراض سياسية.

٢- ادعاء معرفة الغيب، والألوهية لأغراض سياسية.

٣- الإمعان في القتل، والتعذيب، وإرهاب العامة.

٤- تدخل النساء في أمور الدولة.

٥- كثرة الدسائس، والمؤامرات، والاغتيالات داخل القصر.

ثالثًا : فساد الوزراء والوسطاء وصراعهم من أجل الوصول للحكم.

رابعًا : الفساد الإداري في مصر تحت الحكم الفاطمي.

أولاً : تمهيد :

(١) بداية التشيع :

تُعَدُّ بداية التشيع أولَ حزبٍ سياسي ديني يظهر على مسرح الأحداث التاريخية الإسلامية، فبمجرد وفاة النبي (ﷺ) ١٢هـ / ٦٣٢م، اختلف الصحابة فيما بينهم على من يتولى أمر المسلمين، وقد اجتمع بعضهم على أن أحق الناس بذلك هم آل بيت النبي (ﷺ)، ولاسيما ابن عمه، وزوج ابنته علي بن أبي طالب، غير أن الأمر قد آل لأبي بكر الصديق (ﷺ)، ومن بعده عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، الذي انحاز إلى بني أمية التي طالما حدثتهم أنفسهم بالسلطة، فأخذوا يتصرفون في الولايات الإسلامية، وكأنها ملكًا خاصًا بهم، هذا الأمر الذي أدى إلى وقوع فتنة بين المسلمين أدت إلى قتل عثمان بن عفان ٣٥هـ، وتولى علي بن أبي طالب الخلافة.[1]

غير أن بني أمية لم يقبلوا بهذا الواقع، ورأت أنفسهم ترك السلطة، والمجد، فاتهموه بالمشاركة في دماء عثمان، ومن ثم دخلوا معه في حروب كثيرة، أدت في النهاية إلى مقتل علي، وفوز بني أمية بالخلافة فجعلوها إرثًا يتوارثونه فيما بينهم، فعز ذلك على أنصار علي، وشيعته فوقفوا في وجه بني أمية كحزب مضاد، وتعرضوا من أجل ذلك للقتل، والصلب، والتعذيب، والتشريد، ثم استعانوا بأبناء عمومتهم من بني العباس للوقوف في وجه الأمويين، وما أن تم لهم النصر عليهم حتى حل العباسيون محل الأمويين. وشعر العلويون أنهم خدعوا للمرة الثانية، وما تم من تحالف بينهم، وبين العباسيين ما هو إلا مجرد استبدال سيد بسيد آخر أشد قسوة، ومن ثم بدأ صراع مرير بين شيعة علي (ﷺ)،

---

(١) ابن هشام : السيرة النبوية، ج٤، ط١، تحقيق كامل حمد عويضة، دار المنان، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩٢؛ ابن الأثير: [عز الدين أبو الحسن بن علي بن محمد]، الكامل في التاريخ، ج٢، دار صادر، بيروت، صـ١٧٩؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٢١٩؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧، صـ٢٧٩ – ٣٠١.

والعباسيين الذين دافعوا عن أحقيتهم في الخلافة، ودارت الدائرة من جديد، ولكنها كانت أشد وطأة، وأحمى وطيسًا حتى قال أحد الشعراء المجهولين:

تالله ما فعلت أمية فيهم　　　معشار ما فعلت بنو العباس [1]

هذا الأمر الذي جعل شيعة عليّ (ﷺ) يلجأون إلى سياسة "التقية" أي التخفي، والتستر عن أعين العباسيين، وقد استطاعوا بفضل دعاتهم أن ينشروا دعواهم في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، إلا أن حلم إمامة العالم الإسلامي، واسترداد ما يسمونه حقهم المسلوب في الخلافة ظل يراودهم دون انقطاع، وأخيرًا وبعد ما يقرب من مائة وخمسين عامًا من التخفي، والمعاناة، استطاع الحزب الشيعي العلوي أن يصل إلى بلاد المغرب بإفريقية، ويعلن عن نفسه، وعن قيام دولة شيعة جديدة بعيدًا عن الخلافة العباسية، عرفت هذه الدولة بالدولة الفاطمية (٢٩٧هـ/٩٠٨م).[2]

[٢] أصل الفاطميين ونسبهم :

لقد انقسمت الشيعة فيما بينها منذ أول عهدها إلى عدة فرق، وكان أشهر هذه الفرق فرقة الإمامية التي انقسمت بدورها إلى طائفتين، طائفة الإمامية الاثني عشرية[3]، وطائفة الإمامية الإسماعيلية التي نسبت إليها

---

(١) المقريزي : النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، صـ٣٢؛ حسن إبراهيم حسن : عبد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م، صـ١٨؛ جرجي زيدان : تاريخ التمدن الإسلامي (يتناول سياسة الدولة وتنازع رجالها على السيادة في عهد الراشدين، فالأمويين، فالعباسيين، فالأندلسيين، فالفاطميين، وسياسة كل دولة منها في تأكيد سلطاتها)، ج٤، مراجعة وتعليق : حسين مؤنس، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٣م، صـ٥٢.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١؛ علي حسني الخربوطلي : أبو عبد الله الشيعي، ص٩؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٢٢١، ٢٣٠.

(٣) الإمامية الاثنا عشرية : هي التي قامت بإمامة موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق ومن بعده موسى بن الإمام علي الرضا ثم أبناءه من بعده حتى يصلوا إلى الإمام محمد المنتظر الذي يمثل عندهم الإمام الثاني عشر الذي دخل سردابًا ثم اختفى ٢٦٠هـ وهم ينتظرون عودته. لذا فقد أطلق عليهم أيضًا الواقفة ومذهبهم =

الدولة الفاطمية، التي قامت في المغرب، ومصر، وقد حرص الخلفاء الفاطميون منذ البداية على تمسكهم بصلة القرابة بأسرة النبي (ﷺ)، لذلك فهم يحرصون على ذكر اسم دولتهم في السجلات الرسمية باسم الدولة الفاطمية[1] نسبة إلى السيدة فاطمة ابنة النبي (ﷺ)، وزوجة الإمام علي بن أبي طالب (ﷺ)، وكذلك في أحيان أخرى يسمونها بالدولة العلوية[2]، نسبة إلى علي بن أبي طالب الجد الشرعي لسلالة خلفائهم، **ولما كانوا أنصار علي وشيعته منذ أمر السقيفة المعروف فقد عرفوا أيضًا بالشيعة.** [3]

ولكن هذا ما قد سجلته لنا السجلات الرسمية المختلفة، وعرف في كتب التاريخ كأمر واقع دام أكثر من مائتين وستين عامًا، ومع ذلك فقد ظلت قضية نسب الفاطميين إلى علي بن أبي طالب، وزوجته فاطمة مثارًا للجدل، والخلاف بين المؤرخين، وقضية تتأرجح بين ما هو مؤيد، وما هو معارض، ولم يتم البت فيها، أو إغلاق ملفها حتى الآن.

فمنهم من يؤيد هذا النسب، ويدافع عنه بشدة ويرجع نسبهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومن إسماعيل انتقلت الإمامة إلى ابنه

=

هو مذهب أهل إيران اليوم. للمزيد راجع : البغدادي [عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي] ٤٢٩/١٣٧، الفرق بين الفرق، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٢١؛ الحسن بن موسى : فرق الشيعة، تحقيق : عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٢، صـ٥٧؛ أحمد مختار العبادي : المرجع السابق، صـ٢٢١.

(١) عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، دار الفكر العربي، القاهرة، سجل رقم (٣٢)، (٣٤)، صـ١٠٤، ١٠٩.

(٢) نفسه، سجل رقم (٣٤)، صـ١٠٧.

(٣) ابن خلدون [ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي] : العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج٤، بولاق، ١٢٨٤م، صـ٣٤٨؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ج١، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م، صـ٩.

محمد (المكتوم) – وهو أو ل الأئمة المستورين، والإمام السابع عندهم – الذي رحل إلى سلمية[1]، وأمعن في التخفي من العباسيين، وقد اعتمد محمد، ومن بعده ابنه عبد الله الرضي في نشر دعوته على رجل يدعى عبد الله بن ميمون، كما اعتمد أحمد بن عبد الله الرضي على عبد الله بن ميمون القداح، ومن أحمد انتقلت الإمامة إلى ابنه الحسين، وفي عهده خرجت الدعوة إلى كثير من أرجاء العالم الإسلامي، إلى أن وصلت إلى المغرب بفضل عبد الله الشيعي[2]، داعية في بلاد المغرب إلى أن استقرت الأمور، فبعث إلى عبيد الله المهدي بن الحسين الذي قدر له أن يكون أول الخلفاء الفاطميين فيها. [3]

والبعض الآخر ينكر هذا النسب، ويرجع الفاطميين إلى أصل مجوسي، نسبة إلى ميمون القداح سابق الذكر، وهو فارسي مجوسي من سبي الأهواز، ويذكرون أنه قد تظاهر بالإسلام، والتشيع، وغالي في

---

(١) سلمية : هي بلدية من أعمال حماه وكانت تعد من أعمال حمص، قيل أنها كانت قرب المؤتفكة، ولما نزل العذاب بأهل المؤتفكة الذين ذكروا في القرآن، نجا منهم مائة، فعمروها وسكنوها، وسميت سلم مائة، ثم حرفت إلى سلمية، يقال أن نحتها قبول التابعين وفي طريقها إلى حمص قبل النعمان بن بشير. للمزيد راجع : ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج٥، صـ٩٦٩.

(٢) أبو عبد الله الشيعي : هو أبو عبد الله بن أحمد بن محمد بن زكريا المعروف بالشيعي، من أهل صنعاء باليمن، اشتهر بالذكاء والدهاء ومهارته في القتال، كما اشتهر بالتدين والزهد حتى أطلق عليه (الصوفي) كما كان ذا علم بفروع الدين وهو صاحب البذور الأولى للدعوة الفاطمية في بلاد المغرب، غير أن جزاءه كان نفس الجزاء الذي وفاه أبو مسلم الخرساني مع فارق الشيئة حيث قتله المهدي المستقر به الأمور في بلاد المغرب بعد ما وصل إليه أبو عبد الله من سلكانه. للمزيد راجع : ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٢٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٦٦؛ علي حسني الخربوطلي : أبو عبد الله الشيعي، ص١٢.

(٣) ابن خلكان : المصدر السابق، صـ٤٠٥؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٤٥؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٤٨؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤٠٥؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، ج٢، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م، صـ٩.

دعوته، ونادى بوجود إلهين إله النور، وإله الظلمة، وقد درس الفقه، والأساطير، والجدل الفلسفي، وبعث بدعاته في كل مكان معتمدين على الشعر الذي أجادوه، وجاء ابنه عبد الله الذي كان أمكر منه، كما يذكرون أن عبد الله المهدي نفسه من أصل يهودي يعود إلى أن الحسين بن أحمد بن عبد الله القداح لما أتى سلمية تزوج من امرأة رجل يهودي مات عنها زوجها، وكان لها ولد يُدعى سعيد أحبه الحسين، وأدبه، وأعطاه أسرار الدعوة حيث لم يكن له عقب، وسعيد هذا في اعتقادهم هو عبد الله المهدي أول الخلفاء الفاطميين. (١) والبعض الآخر من المؤرخين وقف محايدًا بين ما هو مؤيد، وما هو معارض. (٢)

ومع ذلك فإننا نميل إلى الرأي القائل بثبوت نسب الفاطميين إلى علي، وفاطمة، ولا نرى بُدًا لما قد قيل في الشك في نسبهم سوى أنه وسيلة من وسائل الحرب القائمة بين العباسيين، والعلويين، ولاسيما في ظل انتشار المذهب الشيعي في كثير من أرجاء العالم الإسلامي(٣)، حتى وصل إلى بغداد – عاصمة العباسيين – نفسها، مما أدى إلى استخدام هذه الوسيلة لوقف هذا الزحف الشيعي، ولاسيما أن الفاطميين قد اعتمدوا كما ذُكر في إقامة دولتهم على هذا النسب، فصدرت عدة محاضر تدين

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٤٨؛ القرماني [أحمد بن يوسف القرماني] : أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق : أحمد حطيط، وفهمي سعد، المجلد الثاني، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، صـ٢٢٩؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م، صـ٢٨١ – ٢٨٢.

(٢) أبو الفداء [الملك المؤيد عماد الدين بن علي صاحب حماة] : المختصر في أخبار البشر، ج٢، تحقيق: حسين مؤنس، صـ٩٣.

(٣) نجح الزيديون في إقامة دولة شيعية حاكمة في طبرستان ٢٥٠هـ/٨٦٤م، وفي اليمن ٢٨٤هـ/٨٩٧م. كما تولى القرامطة على جنوب العراق والبحرين والإحساء، ونجح البويهيون الشيعة في فرض سيطرتهم على بغداد، راجع : أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٧، صـ١٢٢؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية، صـ٢٧.

الفاطميين، وتتهمهم بالكفر، والزندقة – كعادة العباسيين فيمن يغضبون عليهم – وقد وقع على هذه المحاضر عددٌ من الأشراف، والأعيان، والقضاة. كما أطلقوا عليهم اسم "العبيديين" سخريةً، واحتقاراً لهم. (١)

ولكن أيًا كان الأمر، وسواء كان انتساب الفاطميين إلى علي بن أبي طالب، وزوجته فاطمة حقيقة، أو ادعاء فإن هذا لا يغير من الأمر شيئا لأن الفاطميين اعتمدوا على هذا النسب ليكون الدعامة الأساسية لإثبات أحقيتهم في الخلافة، وقد نجحوا بفضله، وبعد جهود كبيرة في إقامة دولة فاطمية شيعية في بلاد المغرب تعتمد كغيرها من الدول الإسلامية الأخرى على الدين والدولة معًا. وهذا يتفق مع ما ذكره ابن خلدون في أن الدولة لا تقام إلا بالدين، والسياسة معًا. (٢)

[٢] إقامة الدولة الفاطمية في مصر:

لم يكن هدف الفاطميين هو إقامة دولة شيعية في بلاد المغرب فحسب، بل كان هدفهم الأساسي هو إمامة العالم الإسلامي، ومن ثم القضاء على الخلافة العباسية في بغداد ؛ لذلك عدوا مدة إقامتهم في بلاد الغرب بمثابة الفترة التمهيدية التي يعدون فيها العدة ؛ لكي ينطلقوا منها نحو الشرق الإسلامي ؛ لذلك كان الحلم الذي يراودهم باستمرار هو كيفية الحصول على مصر، ولاسيما أنه لم يغب عنهم أن الوصول إلى مصر معناه السيطرة على الشام، وفلسطين، والحجاز، ومن ثم السيطرة على ثلاثة من أهم المراكز الإسلامية الكبرى ألا، وهي : الفسطاط ودمشق، والمدينة المنورة، إضافة إلى ذلك ما تتميز به مصر من ثروات متعددة تساعدهم على تحقيق أهدافهم ؛ لذلك أخذ الفاطميون يبثون دعاتهم في مصر في محاولة منهم لتهيئة أهلها لتقبل مذهبهم الشعبي الجديد، وقد نجح هؤلاء الدعاة إلى حد كبير، وأصبح للفاطميين أعوانٌ وأنصارٌ يتعاطفون معهم داخل الديار المصرية. (٣)

---

(١) محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية، صـ٩، ١٠.

(٢) ابن خلدون : المقدمة، ج١، صـ٣٩٣.

(٣) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والديني والاجتماعي، ج٣، العصر العباسي في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ٢٣٢ – ٤٤٧هـ / ٨٤٧ – =

وقد اتخذ الخليفة المهدي أول خلفاء الدولة الفاطمية، أول خطوة في تحقيق حلم الفاطميين وكان ذلك في عام إحدى وثلاثمائة، عندما أرسل جيشًا كبيرًا إلى مصر قاده ابنه أبو القاسم، وسار أبو القاسم إلى برقة، واستولى عليها، ثم سار إلى الإسكندرية، والفيوم فضيق على أهلها، فأرسل الخليفة العباس المقتدر (٢٩٥ – ٣٢٠هـ / ٩٠٨ – ٩٢٩م) جيشًا عظيمًا استطاع أن يجليهم عن مصر، فعادوا إلى المغرب مرة أخرى، ويذكر المقريزي أن سبب تحرك أبا القاسم بن المهدي على رأس هذه الحملة أنه قد وجه إلى بغداد قصيدة يفخر فيها بنسبه، وبما فتح من بلاد، فأجابه أحد الشعراء بقصيدة على وزنها ورويها، ومنها :

فلو كانت الدنيا مثالاً لطائرٍ لكان لكم منها بما حُزتم الذنب

فأثاره هذا البيت، وقال :

"والله لا أزال حتى أملك صدر الطائر، ورأسه أن قدرتُ، وإلا أهلك دونه".[1]

ومن أجل ذلك فقد حاول أبو القاسم غزو مصر مرة أخرى، وكان ذلك في عام ست وثلاثمائة، وفي هذه المرة وصل إلى الإسكندرية، واتجه إلى صعيد مصر، وملك الأشمونيين، غير أن جيوش الخلافة العباسية قد تغلبت عليه في هذه المرة أيضًا، غير أن هذا الحلم ظل يراوده طويلاً، ولكنه لم يسعده الحظ في تحقيقه، وهلك دون أن يحققه، وقد أباح لابنه المنصور (٣٣٤ – ٣٤١هـ) بذلك وأوصاه بتحقيقه، غير أن المنصور قد شغل بثورات البربر المتتالية، والحركات الخارجية التي أبداها أهل السنة

=

١٠٥٥م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، صـ١٥٢؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٢٦، ١٣٠؛ حمدي عبد المنعم حسين : محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، صـ١١٦.

(١) أبو الفداء [الملك المؤيد عماد الدين بن علي صاحب حماه] : المختصر في أخبار البشر، ج٢، ط١، تقديم حسين مؤنس، صـ٩٨؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٥١؛ اتعاظ الحنفا، صـ٦٩؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٢٦.

في بلاد المغرب، ومن ثم فقد انقطعت العلاقات بين مصر، وبلاد المغرب خلال فترة خلافة المنصور، وكانت هذه الاضطرابات تصرفهم عن تحقيق أهدافهم في الوصول إلى مصر.[1]

وجاء المعز لدين الله الفاطمي – رابع الخلفاء الفاطميين – (٣٤١ – ٣٦٥هـ) ليحقق أحلام أسلافه في امتلاك مصر، وجعلها مقرًا للخلافة الفاطمية، وقد جاءت الظروف لتساعد المعز على تحقيق هذا الحلم، وكان المعز من الذكاء الذي جعله يستفيد من الضعف الذي أصاب الخلافة العباسية في المشرق، وسيطرة الشيعة البويهيين عليها، وانقسامها إلى عدد كبير من الدويلات المتناحرة، كذلك استغل ما أصاب مصر من وهن، وضعف نتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية المتناحرة بها مع استمرار نقص مياه النيل، وتزايد الغلاء، واضطراب الأسعار، وانتشار الفساد في كل مكان فضاق المصريون بما أصابهم، ولم يجدوا أمامهم سوى الاستنجاد[2] بالدولة الفاطمية كدولة فتية تستطيع السيطرة على ما حل

---

(١) القاضي النعمان [أبو حنيفة النعمان أبي عبد الله بن أحمد بن حيون]، رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة العبيدية)، تحقيق : وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م، صـ٣٢٦؛ ابن عذارى [أبو عبد الله محمد المراكشي] ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م؛ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج١، تحقيق ج.س.كولان وليفي بروفنسال، ليدن، ١٩٤٨، صـ١٧٠ – ١٧٢، ١٨١ – ١٨٢؛ أبو الفداء، المصدر السابق، صـ١٠١؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٣٢٧ – ٣٢٩، ٣٥١؛ عماد الدين إدريس [بن الحسن بن عبد الله الأنف]، ت٨٧٢هـ / ١٤٦٧م؛ تاريخ الخلفاء بالمغرب، تحقيق : محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م، صـ١٧٦ – ١٨٩؛ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والديني والاجتماعي

(٢) حاول بعض المصريين الاستنجاد بالفاطميين وكان على رأسهم الوزير يعقوب بن كلس الذي اعتنق المذهب الإسماعيلي الذي استوزره كافور وقد تمكن من الهروب في ظل تلك الأحوال السيئة حتى وصل إلى المغرب وكان له دورًا كبيرًا في وصف ما وصلت إليه مصر من فساد وضعف، مما شجع المعز غزو مصر سريعًا، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المصريين كاتبوا المعز لنجدتهم، راجع : ساويرس بن المقفع : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف بسير =

بمصر من فساد، ولاسيما بعد موت كافور الإخشيد، وعدم وجود شخصية قوية تسيطر على الأحوال في مصر، وبالفعل سارع المعز، وأرسل قائده جوهر الصقلي، على رأس جيش استطاع خلاله احتلال مصر دون مقاومة.[1]

وهكذا كان فساد مصر سلاحًا ذا حدين، أدى الأول منه إلى قطع دابر الإخشيديين وانهيار دولتهم نهائيًا من مصر، وأدى الثاني إلى قيام الدولة الفاطمية فيها، ومن ثم بناء عاصمة جديدة عرفت بالقاهرة التي قدر لها أن تصبح منذ ذلك الزمن إحدى أمهات المدن الرئيسة في دنيا الإسلام، والعروبة حتى وقتنا الحاضر.[2] ومن القاهرة الفاطمية يبدأ الباحث رحلة

=

البيعة المقدسة، نشره : يس عبد المسيح : عزيز سوريال عطية، أسولد برمستر، ج٢، م٢، القاهرة، ١٩٥٩م، ج٢، م٢، صـ١٨٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٣٧٦؛ الصفدي [صلاح الدين خليل بن أيبك] ت ٧٥٤هـ / ١٣٦٣م، الوافي بالوفيات، ج١١، تحقيق : مجموعة من العلماء، استانبول، بيروت، صـ٢٢٤؛ الدواداري [أبي بكر عبد الله بن أيبك] كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية)، ج٦، تحقيق: صلاح الدين المنجد، القاهرة، ١٩٦١م، صـ١٢١؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٣٠؛ ابن إياس [أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي] : بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، القسم الأول، تحقيق : محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٧٥م، صـ١٨٤.

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٣٧٥؛ ابن عبد الظاهر [محي الدين أبو الفضل عبد الله الظاهر المصري] (٦٢٠ – ٦٩٢هـ/١٢٢٣ – ١٢٩٣م)، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق : أيمن فؤاد سيد، الدار العربية للكتاب، القاهرة، صـ٩؛ النويري [شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب] نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٨، تحقيق : حسين نصار ومحمد أمين ومحمد عبد الهادي شعيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، صـ٥٩ – ٦٠؛ المقريزي [تقي الدين أحمد بن علي] : المقفى الكبير، ج٣، تحقيق : محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، صـ٣٤٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٨؛ محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية، صـ٣٠ – ٣١.

(٢) محمد ماهر حمادة : المرجع السابق، صـ٣٠ – ٣١.

الكشف عن مظاهر الفساد المختلفة، ولتكن البداية الفساد السياسي "فساد القمة".

ثانيًا : فساد الخلفاء السياسي :

[١] التساهل في أسس العقيدة الإسماعيلية وتغيير تعاليمها لأغراض سياسية :

قامت فلسفة الحكم عند الفاطميين على أسس متبعثة من تعاليم المذهب الإسماعيلي، الذي عد نظام الإمامة[١] هو النظام الرئيس الذي قامت عليه الدولة الشيعية، والإمام الفاطمي في نظر الشيعة يقع في مرتبة دون النبي (ﷺ)، وفوق البشر.[٢] وهو خليفة لمن سبقه بموجب الحق الإلهي يُختار ليكون وصيًا للنبي (ﷺ)، ولعلي بن أبي طالب (ﷺ)، ويشترط في الإمامة أن تكون في الأعقاب أي تنتقل من الأب إلى الابن ؛ لأن الابن في مفهومهم يحمل علوم الإمام السابق، وكذلك صفاته الإلهية التي تنتقل إليه بالوراثة ساعة موت الخليفة السابق[٣]، كذلك يكون الإمام

---

(١) الإمامة : يفضل الإسماعيليون لفظة إمامة ولا يفضلوا لفظة خلافة، والإمام الأول عندهم هو "علي بن أبي طالب" (ﷺ)، وقد تشبهوا في ذلك بإمام الصلاة الواجب اتباعه والانضمام به، والخلافة عندهم هي الإمامة الكبرى تميزًا لها عن الإمامة الصغرى وهي الإمامة في الصلاة. لذلك فلم يظهر لقب خليفة في سجلاتهم الرسمية، بل ظهر باسم الإمام أو أمير المؤمنين. للمزيد راجع : جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١١٧؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٥١.

(٢) القاضي النعمان : المجالس والمسايرات، صـ١١٣؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر (التاريخ السياسي)، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، صـ٢٨٣.

(٣) القاضي النعمان : المصدر السابق، صـ٤٥؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١١٧؛ عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، سجل (٣٥)، صـ١١١؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م، صـ٥٣.

الشيعي في العقيدة الشيعة معصومًا من الكبائر، والصغائر[1] ؛ لذلك فإن طاعة الفاطميين للإمام كانت طاعة مطلقة، ومقدسة.[2]

ولا يوجد شرط في الإمامة الإسماعيلية سوى ما عُرف لديهم باسم "الوصية"، وهي بمثابة التعيين الذي يحتم على الخليفة القيام به قبل موته لمن يخلفه، ولا يشترط أن تكون هذه الوصية مكتوبة، أو معلنة، فغالبًا ما كانت شفوية، أو معروفة لبعض الأشخاص الموثوق بهم لدى الخليفة، الذين يقومون بإعلانها في الوقت المناسب[3]، وحفاظًا من الشيعة على إظهار صفتهم الروحية، وسلطتهم الدينية، كان، ولابد لولي العهد أن يلقب "بولي عهد المؤمنين".[4]

ويذكر الدكتور/ جمال الدين الشيال: أن نظام ولاية العهد كان عاملاً من عوامل استقرار الدولة الفاطمية إلى حدٍ كبير، حيث جنب الأسرة الفاطمية، والدولة عوامل المنازعة، والنزاع، والتخاصم في سبيل ولاية العرش[5]، غير أن هذا الاستقرار لم يستمر طويلا، حيث تعرض هذا النظام للعديد من المخالفات، وكذلك عمّ التساهل، والتخاذل أركانه، فانقسمت العقيدة الفاطمية على نفسها، ودبّ النزاع بين أصحاب البيت الفاطمي، وظهر الفساد في أنحاء مصر، ولاسيما في ظل تولي العديد من

---

(١) ابن الطوير (أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القهري القيسراني)، ت ٦١٧هـ / ١٢٢٠م، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تقديم : أيمن فؤاد سيد، ١٩٩٢م، صـ٢٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٣٧؛ جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ١٧ - ٢٠؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الدولة الفاطمية، صـ٣٨٣.

(٢) القاضي النعمان : المصدر السابق، صـ٤٧٨؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، صـ٦٢.

(٣) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣١٧.

(٤) القاضي النعمان : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، ج٢، تحقيق : أصفي بن علي بن أصغر بن فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م، صـ١٥.

(٥) جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ٢٠.

الخلفاء الفاطميين الإمامة في سن صغير[1]، مما أدى إلى كثرة المؤامرات، والدسائس، وكذلك تسلط الوزراء، والوسطاء، وتدخل نساء القصر في الحكم.[2]

وقد كان المعزّ لدين الله الفاطميّ (٣٦٢هـ – ٣٦٥هـ) (٩٧٢م – ٩٧٥م) أولَ من اخترق المذهب الإسماعيلي، وخالف شروط العقيدة الفاطمية، وذلك عندما عُين لولاية عهده ابنه الثالث "نزار" الذي عُرف بالعزيز بالله (٣٦٥هـ – ٣٨٦هـ) (٩٧٥م – ٩٩٦م)[3]، على الرغم من أنه ليس صاحب الحق في ذلك، تبعًا للمذهب الإسماعيلي الذي ينص بضرورة أن تكون الإمامة في الأعقاب كما تم ذكره، وقد كان المعز لدين الله – وهو ما زال في إفريقية – قد قام بتعيين ابنه الأوسط عبدالله لولاية عهده من بعده[4]، متخطيًا ابنه الأكبر تميم ؛ لأن تميمًا كان يحيا حياة عابثة بعيدًا عما يجب أن يكون عليه الإمام.[5]

---

(١) حيث تولى الحاكم بأمر الله الخلافة وعنده إحدى عشر سنة وخمسة أشهر وستة أيام، وتولى الظاهر لدين الله وهو في السادسة عشر من عمره، والمستنصر بالله السابعة من عمره، والآمر لدين الله خمس سنوات، والظافر سبع عشرة سنة، والفايز خمس سنوات، والعاضد إحدى عشر سنة. للمزيد راجع : الذهبي [شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد] ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م؛ سير أعلام النبلاء، ج١٥، تحقيق : شعيب الأرنؤوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، صـ٢٠٧، ٢٠٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣١٧، ٤٤٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٧٦، ٢٤٧، ج٥، صـ١، ٧١؛ القرماني : أخبار الدول وآثار الأول، صـ٢٤٤ – ٢٤٥؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٥٧.

(٢) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٥٧.

(٣) ابن حماد [أبو عبد الله محمد بن علي] : أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق : التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، صـ٩٣.

(٤) نفسه، صـ٩٣.

(٥) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ١٥٦ – ١٥٧.

ويذكر بن حماد أن المعز قد أقصى ابنه تميم عن الإمامة لأنه كان لا يولد له. أخبار بني عبيد، صـ٩٣.

ظل عبد الله بعد انتقال الفاطميين إلى مصر هو ولي عهد المعز لدين الله، حتى توفي فجأة في حياة أبيه[1]، هذا الأمر الذي أدى إلى انقلاب في نظام الحكم، حيث كان ابن عبد الله هو صاحب الحق الشرعي في الإمامة، إلا أن المعز لدين الله قد تخطاه كما تخطى العقيدة نفسها، وقام بتعيين نزار، على الرغم من حرص الشيعة الشديد على أن الإمامة لا تنتقل من الأخ إلى أخيه بعد أن انتقلت من الحسن للحسين[2]، وأنها يجب أن تكون في الأعقاب.

وعلى الرغم من صمت المصادر عن السبب الرئيس لتجاهل المعز لدين الله عن القاعدة الأساسية في العقيدة الفاطمية، وعلى الرغم من أن ما فعله المعز لدين الله لم تظهر تبعاته في ذلك الوقت ؛ نظرًا لقوة الخليفة، وقوة الدولة في ذلك الوقت. فإن محاولة تكرار هذا الأمر، والاقتضاء به، أدى إلى ظهور العديد من مظاهر الفساد التي أثرت على الدولة الفاطمية نفسها.

وفي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٨٦ – ٤١١هـ) (٩٩٦ – ١٠٢٠م) ازدادت الاضطرابات، والفتن، وكثرت مظاهر الفساد سواء كان ذلك في مرحلة حكمه الأولى التي تحكم فيها وسطاؤه، ووزراؤه، أو في مرحلة حكمه المتأخرة التي اتسمت بالشدة، والعنف، والاضطراب في الأحكام، والقرارات[3]، ففي عام ٤٠٤هـ / ١٠١٤م،

---

(١) ابن ظافر [جمال الدين] : أخبار الدول المنقطعة (دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين)، المجلد (١٢)، تقديم وتعقيب : أندريه فريه، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، صـ٣٦؛ ابن ميسر [تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب]، أخبار مصر – المنتقى من، حققه وكتب مقدمته وحواشيه : أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٢م، صـ١٦٦؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ٢١٦.

(٢) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٥٧.

(٣) يذكر الدكتور / جمال الدين الشيال : أن هذه محاولة لتخطي العقيدة الإسماعيلية، غير أن هذه المحاولة قد سبقها محاولة المعز لدين الله الفاطمي الذي سبق ذكرها. مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٢٠.

قرر الحاكم بأمر الله الخروج على العقيدة الإسماعيلية، وعدم الاهتمام بها، وذلك عندما حرم ابنه الظاهر لدين الله (٤١١ - ٤٢٧هـ) (١٠٢٠ - ١٠٣٥م) من ولاية الحكم، وعهد به إلى بن عمه عبد الرحمن بن إلياس - وهو من امرأة مسيحية - حيث جمع سائر الجند على اختلافهم بالقصر، وقرأ عليهم، بأن أبا القاسم عبد الرحمن بن إلياس "ولي عهد المسلمين" في حياته، والخليفة من بعده، كما أمر الناس بالسلام عليه، وأن يقولوا له في سلامهم عليه : "السلام على ابن عم أمير المؤمنين، وولي عهد المسلمين"، كذلك عين له محلاً يجلس فيه في القصر، كما أرسل بسجل آخر إلى إفريقية، قرئ في جامع القيروان، وغيره من الجوامع. [1] كما نقش اسمه على السكة، ودعا له على المنابر[2]، وولاه ولاية دمشق. [3] وفي العام نفسه أصدر مرسومًا آخر يقضي فيه بعدم مخاطبته بـ "الإمام" مكتفيًا بلقب "أمير المؤمنين"[4]، بعد أن زهد في الدنيا، ولبس لباس الزهد، والتقشف. [5]

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج١، صـ٢٦٠؛ النويري نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٢؛ القلقشندي [شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي] : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج٩، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٢م، صـ٢٩٥ - ٢٩٦؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٢٨.

(٢) ابن الصيرفي [تاج الرياسة أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان الكاتب]، ت ٥٤٢هـ / ١١٤٨م، القانون في ديوان الرسائل والإشارة في من نال الوزارة، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها : أيمن فؤاد سيد، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، صـ٦٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ٣١٧؛ ابن تغري بردي : النجوم : ج٤، صـ١٩٣؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٢١.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، صـ١٩؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٩٣.

(٤) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٨٨؛ اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ٩٦.

(٥) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٠.

عدوا أن ولاية عبدالرحمن بن إلياس غير شرعية، وانقلبوا على الحاكم بأمر الله، واضطربت الأمور في مصر، وتزعزعت أمور العقيدة الإسماعيلية فيها. ولم ينقذ الأمر سوى تدارك ست الملك أخت الحاكم بأمر الله للموقف واختفاء الحاكم بأمر الله نفسه من مسرح الأحداث في ظروف غامضة يحيطها الشك، والريبة حتى أنه لم يعثر على جيشه.[1]

على الرغم من أن محاولة الحاكم بأمر الله لمخالفة العقيدة لم يكتب لها النجاح، فإن هذا القرار أدى إلى فساد المجتمع في ذلك الوقت، ولم يكن قرار الحاكم بأمر الله ذا صلة بسبب مباشر أو معالجة لبعض الأمور، ولكنه نتج عن فساد في قراراته السياسية، وعلى الرغم من عدم معرفة السبب الأساس الذي جعل الحاكم بأمر الله يفعل ما فعل، إلا أنه قد تم في العام نفسه الذي أمر فيه الحاكم بأمر الله التخلص من حظاياه، وأمهات أولاده من القصر – على الرغم من شغفه بالجماع – بما فيهم أم الظاهر لدين الله التي أخذتها ست الملك، وأخفتها عن العيون.[2]

ظلت أمور الإمامة تسير بشكل طبيعي إلى أن توفي المستنصر بالله الفاطمي في عام ٤٧٧هـ / ١٠٩٤م، فأصبح أمر الدولة، وعقيدتها في يد وزرائها الأقوياء (أرباب السيوف) الذين أصبحوا أصحاب السلطة الفعلية بعد انقسام الدعوة الإسماعيلية، فأصبح هؤلاء الوزراء هم الذين يتحكمون في اختيار الإمام نفسه دون شرط، أو قيد حتى لو لم يكن له الحق في الإمامة حسب العقيدة الإسماعيلية، عقيدة الدولة الفاطمية.

---

(١) ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج٩، صـ٣١٥؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ١٣٧؛ أبو صالح الأرمني : تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني، (تذكر فيه أخبار من نواحي مصر وإقطاعها)، تحقيق : رزق الله منقريوس الصدقي، المطبعة المدرسية، أكسفورد، ١٨٩٣، المسيحية، صـ٦٦؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٢، صـ٦١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٥ – ١٢١؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٥، ١٩٣.

(٢) الأنطاكي [يحيى بن سعيد] : تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، حققه ووضع فهارسه :عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٠، صـ٣٠٤.

فبمجرد وفاته أراد الوزير الأفضل بن بدر الجمالي التلاعب بالعقيدة الفاطمية، فرفض جعل الإمامة "لنزار" الابن الأكبر للخليفة المستنصر بالله، وصاحب الحق الشرعي في الخلافة بعد أبيه، حيث أقره المستنصر بالله للإمامة بعده، والذي كان يبلغ من العمر في ذلك الوقت خمسين عاماً ؛ حيث ولد في عام ٤٣٧هـ.[1] وأتى بالابن الأصغر للمستنصر بالله (أبا القاسم أحمد) الملقب بالمستعلي الذي ولد في عام ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م[2]، وابن أخته – حيث إن المستنصر بالله كان قد تزوج من ابنه بدر الجمالي، وأنجب منها أبا القاسم أحمد – ، وأجلسه على كرسي الخلافة. ولم يكتف الأفضل بذلك بل أتى بنزار، وأمره بتقبيل الأرض بين يدي الخليفة الجديد، ومبايعته.[3]

رفض "نزار" هذا الأمر، وطالب بحقه في الخلافة، ويذكر المقريزي[4] أنه كان بين الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي، و"نزار" ولي العهد الشرعي، ثمة خلاف قديم أدى إلى إقصاء الأفضل لنزار من الإمامة خشية منه على منصبه، ويعود هذا الخلاف إلى تعمد نزار إهانة الأفضل شاهنشاه، وسبه أمام الجند عندما وجده يدخل القصر الملكي، وهو راكب دون أن يترجل، فصاح به "نزار" : "ترجل يا أرمني يا نجس" فأسرها الأفضل شاهنشاه في نفسه، ولم يبدها إلا بعد وفاة المستنصر بالله ؛ لأنه علم أن الخلافة لو آلت لنزار لم يستقم له أمر بعد. بالإضافة إلى ذلك فإن الخليفة الجديد "المستعلي" كان صغير السن، ومن ثم لم يستطع الأفضل شاهنشاه السيطرة على جميع أمور الدولة من خلاله.[5]

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٠.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٦٢؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٥.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٣٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٤١، ١٤٢.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٤٩.

(٥) نفسه، صـ٤٤٩؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١٤٢؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٤٠؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٣٠٦.

لقد أدى إقصاء نزار من الخلافة – على الرغم من أحقيته لها – وتولية "المستعلي" (٤٨٧ – ٤٩٥هـ) (١٠٩٤ – ١١٠١م) إلى حدوث انقلاب سياسي، وعقائدي، نتج عنه اضطراب، وفساد الأمور السياسية، والعقائدية في بعض البلاد المصرية، حيث اختلف الدعاة فيما بينهم على من يتولى الخلافة، "بركات" أمين الدعاة "لعبد الله" الابن الأوسط للمستنصر بالله، ونعته "بالموفق"، وعندما علم الأفضل شاهنشاه بذلك ذهب إليه، وقتله. (١)

أما أهل الإسكندرية فقد خرجوا عن طاعة الخليفة الفاطمي الجديد، وانحازوا إلى نزار، وبايعوه بالخلافة، ولقبوه بالمصطفى لدين الله، وذلك بعد أن قدِمَ إليهم نزار هاربًا من ظلم الأفضل، وقد رحب به واليها أفتكين عندما وعده نزار بالوزارة بدلاً من الأفضل، وعندما علم الأفضل بتلك الفتنة التي أثارها نزار سار إلى الإسكندرية على رأس حملة كبيرة ودارت بينه، وبين أهل الإسكندرية معركة انتهت بهزيمة الأفضل، الذي لم ييأس، وعاد مرة أخرى ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م، حاصر فيها الإسكندرية ما يقرب من السبعة أشهر، ارتكب خلالها الكثير من دروب القسوة، والقتل حتى اضطر نزار، وأفتكين لطلب الأمان، وعلى الرغم من أن أعطاه إياهم الأمان، فإنه قام بقتل افتكين بمجرد وصوله إلى القاهرة. أما نزار فقد بالغ في الانتقام منه حيث قام بحبسه ثم بنى عليه حائطًا حتى مات. (٢)

على أن قتل نزار لم يضع حدًا للخلاف الذي قام بين الفاطميين ؛ حيث انقسمت الدعوة الفاطمية إلى نزارية – نسبة إلى نزار –، ومستعلية

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، ج٣، صـ٤٣٨.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٦٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٤٣٨؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٦٧؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم (٧٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، صـ٣٠٥.

– نسبة للمستعلي – ،و جرى بين الاثنين نزاع حربي، وجدل مذهبي أدى إلى ضعف الدولة للفاطمية، وقد ظهر هذا الخلاف واضحًا في الرسالة التي أرسلتها أم المستعلي إلى خلفاء الدعوة في اليمن، وأخرى بعث بها المستعلي نفسه ؛ وذلك لتبرير أحقيته في الخلافة، كذلك الرسالة الصادرة عن الآمر بأحكام الله بن المستعلي والمعروفة باسم "الهداية الآمرية في إبطال الدعوة النزارية" ؛ لتبرير شرعية حكم والده، ودحض حق دعوى عمه نزار. [1]

واستغل العباسيون اضطراب الدولة الفاطمية، وفساد عقيدتها، وانقسامها بين حكامها، وأعلنوا الهجوم على أعدائهم الفاطميين، وذلك عن طريق الشك في نسبهم، وأحقيتهم للخلافة، فقاموا بتحرير محضر آخر[2] ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م اتهموهم فيه بالخروج عن الملة الإسلامية ؛ مما كان له عظيم الأثر على زعزعة قوة الدولة للفاطمية، واضطراب أمورها. [3]

أصبحت الأمور جميعها في يد الأفضل شاهنشاه، الذي استبد بالأمر دون الخليفة "المستعلي" الذي لم يكن له من الأمر شيء، ولم تكن له سيرة تذكر، وبعد وفاة المستعلي ٤٩٥هـ / ١١٠١م، وكان يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا، قام الأفضل شاهنشاه بتنصيب ابنه "المنصور" بالخلافة، ولقبه "بالآمر لأحكام الله" (٤٩٥ – ٥٢٤هـ). [4] وكان طفلاً لم يتجاوز خمس سنوات.

---

(١) ابن خلدون : المقدمة، ج١، صـ٣٦٢؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٤١ – ٤٤٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٤٢ – ١٤٥؛ محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية، صـ٤٤٢؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٦١؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٤٧ – ٦٧.

(٢) كان المحضر الأول الذي أقره العباسيون ضد أعدائهم الفاطميون في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي، حينما كثرت الاضطرابات والفتن ومظاهر الفساد التي وصلت إلى حد تألية الحاكم بأمر الله نفسه.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٦٣؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٧.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٣، صـ٤٤٩؛ القرماني : أخبار الدول وآثار الأول، صـ٣٤٤ – ٣٤٥.

تولى الوزير محمد بن فاتك البطائحي[١] الـوزارة بعـد نتصـل الأفضل شاهنشاه (٥١٥هـ / ١١٢٢م)، وقد نعته الآمر و"المأمون"، سار المأمون البطائحي على سياسة سلفه بالاستبداد بالسلطان، والاستهانة بالخليفة، وحل الفساد محل الود بينهما، ولاسيما بعد أن أدعى المأمون البطائحي الخلافة، وادعى أنه ولد "نزار" بن المستنصر بالله من جارية خرجت من القصر، وهي حامل به، عندما خرج نزار إلى الإسكندرية، وقد بعث المأمون البطائحي برسول من قبله إلى اليمن لتحقيق نسبه هناك، وأمر الرسول أن يدعو الناس إلى بيعته، فانزعج الخليفة "الآمر" وأخذ يتحامل لاستدعائه إلى القصر بحجة إكرامه، ثم اعتقله وخمسًا من إخوانه في خزانة البنود[٢]، ثم أرسل يستدعي الرسول من اليمن، وقتلهم جميعًا "صلبًا" ٥٢٢هـ / ١١٢٨م.[٣]

---

(١) محمد بن فاتك البطائحي : هو أبو عبد الله محمد بن الأمير نور الدولة، البطائحي نسبة إلى البطائح موضع بين "واسط" و"البصرة"، قام بتدبير الأمور زمن الأفضل شاهنشاه ثم وزر للآمر، وقد نعته الآمر بالمأمون لأنه تسلم أموال الأفضل كلها بعد وفاته وأحضرها كاملة للخليفة الآمر، فقال له : إنك المأمون حقًا مالك في هذا النعت شريك، يقال إن أول أمره كان فراشًا. راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٢ – ٦٤؛ ابن المأمون البطائحي [الأمير جمال الدين أبو علي موسى] ت٥٨٨هـ/١١٩٢م، نصوص من أخبار مصر، تحقيق : أيمن فؤاد سيد : المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، صـ٣؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٦٤، ٦٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧٠.

(٢) خزانة البنود : تعرف باسم خزانة الرايات والأعلام، بناها الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي، كان موضعها خارج عن القصر، وكانت أيضًا تستخدم كسجن يعتقل فيه الأمراء والوزراء، ظلت حتى نهاية الدولة الفاطمية كذلك الأيوبية ثم المملوكية، كما أسكن فيها جماعة من أسرى الفرنج. راجع : المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٤١ – ١٤٤.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٠٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٩١؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١١٢ – ١١٥، ١٢٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٧٠؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٢٨.

=

قُتِلَ الآمرُ (٥٢٤هـ / ١١٣٠م) [١]، وبقتله دخلت مصرُ مرحلة أخرى من مراحل الفوضى السياسية، والعقائدية، وذلك لأن الآمر قد قتل، ولم يخلف وليًا للعهد، فاضطرب الناس، ولاسيما الشيعة منهم، وقالوا : لا يمت أحد من أهل البيت إلا ويخلف ولدًا ذكرًا منصوصًا عليه الإمامة، وبدأت مشكلة البحث عن وريث. غير أن الآمر قد أشار قبل موته بأن إحدى جهاته حاملاً، ومن ثم كان، ولابد من انتظار المولود لمعرفة إذا كان ذكرًا، ووليًا للعهد أم أنثى. وانتظارًا لهذا المولود فقد تم تولية الإمامة – لأول مرة في تاريخ الدولة الفاطمية – "أمام مستودع" وفقًا للمصطلح الإسماعيلي وهو ابن عمه أبو الميمون عبد المجيد أكبر الأقارب سنًا، ولقب بالحافظ لدين الله (٥٢٤ – ٥٤٤هـ) (١١٣٠ – ١١٤٩م) غير أن الحافظ لدين الله لم يهنأ بالخلافة سوى يوم واحد، حيث حجر عليه الوزير أبوعلي أحمد بن الأفضل شاهنشاه الملقب "بكتيفات"، واستولى على مقاليد الأمور كأبيه، وجده من قبل. [٢]

شهدت مصر في تلك الفترة التي سيطر عليها أبوعلي أحمد بن الأفضل الذي تلقب بلقب "الأكمل" (٥٢٤ – ٥٢٦هـ / ١١٢٩ – ١١٣١م) وضعًا فريدًا لم يشهد من قبل ؛ حيث كان الأكمل يعتنق مذهب

=

ويذكر النويري سببًا آخر لقتل المأمون البطائحي، ويقول أن المأمون راسل الأمير جعفر – أخا الآمر – وأغراه بقتل الآمر، وأن يقوم مكانه في الخلافة. نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٩١.

(١) ابن الأثير : الكامل، ج١٠، صـ٦٦٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١١٣؛ ابن كثير [عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي] : البداية والنهاية، ج١٢، ط١، صـ٢١٥؛ النويري : المصدر السابق، صـ٢٩٤ – ٢٩٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٥٧؛ الخطط، ج٢، صـ٢٠٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١٨٤، ١٨٥.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٧ – ٢٣٩؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٩٨؛ جمال الدين الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٩٣؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٤٢ – ٢٤٣.

الإمامية الاثنا عشرية، فأعلن نهاية الأسرة الفاطمية، ودعا للإمام المنتظر الاثنى عشري، ونقش اسمه على السكة كنائب عنه، ثم أخذ يعمل على إضعاف المذهب الإسماعيلي في مصر، فأوجد ملة لم يسمع عنها من قبل. ففي سنة ٥٢٥هـ / ١١٣١م قام بتعيين أربعة من القضاة، منهم اثنان من الشيعة أحدهما إمامي، والآخر إسماعيلي، واثنان من السنة أحدهما شافعي، والآخر مالكي، وكان كل منهم يحكم بمذهبه، ويورث بمذهبه، فوصلت مصر إلى قمة فسادها، وقد أثارت تلك السيادة غضب دعاة الفاطميين فدسوا له من قتله، وهو خارج للهو ٥٢٦هـ / ١١٣٢م. [1]

ثار غلمان الآمر في ظل تلك الفوضى، وتمكنوا من إخراج الحافظ من المعتقل، وبايعوه بالإمامة للمرة الثانية – وأثناء تلك الفترة ما بين قتل الأمر، وتولية الحافظ كانت زوجة الآمر قد أنجبت طفلها، والذي أكد بعض المؤرخين على أنه ذكر، وخالفهم البعض الآخر[2]، غير أن هذا المولود قد هرب من القصر، وكتم أمره، ويقول بعض إن الحافظ طمع في الخلافة فأمعن في البحث عنه فلما اهتدى إليه قتله[3]، ولم تهدأ الأمور بتولية الحافظ فقد توالت الأزمات، والانقلابات داخل صفوف الدعوة الإسماعيلية من جديد، عندما أثار الناس أن الآمر قد أنجب ولدًا ذكرًا قبل وفاته بثمانية أشهر ٥٢٤هـ / ١١٣٠م أسماه أبا القاسم الطيب، وجعله وليًا للعهد، ويقال إن الحافظ كتم أمر هذا الطفل أيضًا بعد وفاة الآمر،

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١١٥؛ النويري : المصدر السابق، صـ٢٩٧؛ ابن كثير : البداية والنهاية، جـ١٠، صـ٢٣؛ المقريزي : الخطط جـ٢، صـ٣٤٣؛ اتعاظ الحنفا، صـ٥٢٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، جـ٥، صـ٢٣٩؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٧٢.

(٢) النويري : المصدر السابق، صـ٢٩٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، جـ٥، صـ٢٣٧.

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٠٩، ١١٠؛ محمد جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ٩٤؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٢؛ علي حسني الخربوطلي، المرجع السابق، صـ١٧١ – ١٧٢.

ويؤكدُ وجودَ هذا الطفلِ سجلٌ قد بعث به الآمر إلى السيدة الحرة في اليمن يبشرها بميلاد ابنه الطيب.[1]

وبناء على هذا السجل فقد أصبح الإمام الطيب رأسًا لدعوى إسماعيلية جديدة اعترف بها الإسماعيليون في اليمن، وغرب الهند، بالإضافة إلى النزارية في الشام، وإيران، أما في مصر فقد انقسمت بين حافظية – نسبة للحافظة – وطيبية تنادي بحق الطيب بن الآمر تمركز أصحابها في الإسكندرية، ونقشوا دنانير تحمل اسمه[2]، كما نلاحظ أن نفوذ الفاطميين قد انحصر بهذا الشكل في مصر فقط بعد أن انفصل عنها أتباعها الذين لم يعترفوا بأحقية الحافظ، وخلفائه في الخلافة ؛ لذلك فإن بعض المؤرخين[3] يعدون خلافة الحافظ لدين الله هي البداية الحقيقية لانهيار الدولة الفاطمية. وقد عدت إمامة الحافظ خروجًا على أسس العقيدة الإسماعيلية تمامًا، وتجاهل شرطَ وجودها في الأعقاب، مثلما كان الأمر من قبل مع عبد الرحيم بن إلياس زمن الحاكم، غير أن عبد الرحيم قد قتل قبل وصوله للحكم، بينما استمر الحافظ لدين الله، وأصبح خليفة للمصريين، وتنازع أبناؤه من بعده على ولاية العهد.[4]

وقد أدى هذا الضعف السياسي للخلفاء إلى تولي الوزراء الأقوياء، وتحكمهم في الأمور، أيًا كان مذهبهم. هذا الأمر الذي أدى إلى انهيار العقيدة الفاطمية، وزوالها تمامًا، ففي خلافة الظافر لدين الله (٥٤٤ – ٥٤٩هـ / ١١٤٩ – ١١٥٤م)، تولى الوزارة "ابن السلار" والي الإسكندرية، والبحيرة، الذي أجبر الخليفة الظافر على قبوله في منصب

---

(١) عمارة اليمني [نجم الدين أبو محمد بن أبي الحسن علي الحكمي]، تاريخ اليمن، نشره حسن سليمان محمود، القاهرة، ١٩٥٧م، صـ١٢٧ – ١٢٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٥٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٨؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٧٦ – ٧٨.

(٢) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٥٢.

(٣) محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية، صـ٤٤.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٥٣٤ – ٥٣٦؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٤٦؛ جمال الدين الشيال: المرجع السابق، صـ١٠٣.

الوزارة بعد حروب دارت بينه، وبين ابن مصال الوزير السابق، وقد وافق الخليفة الظافر لدين الله رغمًا عنه، على الرغم من كون "ابن السلار" سنيّ المذهب.[1]

وأبدى ابن السلار عداءه للمذهب الشيعيّ فوقعت الفتنة بين كل من الشيعة، والسنة، ولاسيما بعد أن استنجد بنور الدين محمود صاحب بسام، وكان نور الدين محمود سنيًّا متعصبًا، وقد شعر الخليفة بخطورة ابن السلار على الدولة، وكذلك مذهبها الشيعي، فعمل على التخلص منه نهائيًا.

وقد تم ذلك في عام ٥٤٨هـ / ١١٥٣م.[2] هذا الأمر الذي أغضب أهل السنة في مصر ؛ ولكنهم خشوا التعبير عن غضبهم خشية بطش الخليفة، وفي ظل هذا الفساد الذي عمّ مصر وأنحاءها، تمكن الفرنج من الاستيلاء على مدينة عسقلان[3] (٥٤٨هـ / ١١٥٣م)، وفقد الفاطميون آخر ممتلكاتهم في بلاد الشام.[4]

---

(١) ساويرس بن المقفع، سير البيعة المقدسة، م٣، ج١، صـ٤٤؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٥٩؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج١١، صـ١٤٢؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٤٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٩٢.

(٢) ابن القلانسي [أبو حمزة بن أسد التميمي]، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق : أمدروز، بيروت، ١٩٠٨، صـ٣١٩ – ٣٢٠؛ ابن ظافر، أخبار مصر، صـ١٠٣.
سبط بن الجوزي [شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي] : مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، م٨، حيدرآباد الركن، الهند، (١٣٣٧ – ١٣٣٩م)، صـ٢١٤ – ٢١٥؛ أبو شامة [شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي]، الروضتين في أخبار الدولتين، ج١، صـ٢٢٦ – ٢٢٧؛ ابن ميسر: أخبار مصر، صـ١٤٦ – ١٤٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٣، صـ٤١٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٦٦ – ٥٦٨؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٩٥؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٤.

(٣) مدينة عسقلان : بفتح أوله وسكون ثانيه، وهي اسم عجمي يعني أعلى الرأس، وهي في العربية معناها أعلى الشام، وهي مدينة بالشام من أعمال فلسطين، على ساحل البحر، يقال عنها محروس الشام، مثلما قيل عن دمشق، استولى عليها الفرنج ٥٤٨هـ / ١١٥م، وبقيت في أيديهم ٣٥ عامًا، ثم استردها صلاح الدين الأيوبي ٥٨٣هـ. للمزيد راجع : ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج٦، صـ٥٩.

(٤) ابن القلانسي : المصدر السابق، صـ٣٢٠ – ٣٢٢؛ أبو شامة : المصدر السابق، =

وفي أواخر عهد الفاطمية، ازدادت مظاهر الفساد، وكثرت الصراعات بين كبار رجال الدولة، لتولي منصب الوزارة، واستعان كلٌ من المتنازعين بقوى خارجية تطلعت على عورات مصر، ومراكز ضعفها، حتى آل الأمر في النهاية إلى تولي صلاح الدين الأيوبي السنيّ المذهب وزيرًا للخليفة العاضد، نيابة عن نور الدين محمود حاكم الشام. [1]

أخذ صلاح الدين في تصفية الدولة الفاطمية، والقضاء على مذهبها الشيعي نهائيًا، وقد تم هذا بطريقة تدريجية، حيث قام بعزل قضاة مصر الشيعة، وقلد قضاة من السنة الشافعية، والمالكية، كما أنشأ مدرسة لتدريس المذهب الشافعي، وأخرى لتدريس المذهب المالكي، فاستعاد المذهب السني قوته، وبدأ المذهب الإسماعيلي في الاختفاء تدريجيًا. [2] كذلك عمد صلاح الدين إلى التشكيك في نسب الفاطميين للسيدة فاطمة الزهراء، فأشيع أنهم من أصل يهودي أو مجوسي، مما جعل الناس في مصر يتحدثون، وينتظرون زوال تلك الدولة. وفي عام ٥٦٧هـ / ١١٧١م أسقط صلاح الدين الأيوبي الخطبة للفاطميين، وأمر بالدعوة للخليفة العباسي المستضيء بأمر الله. فكانت نهاية للدولة الفاطمية، وكذلك عقيدتها الشيعة في هدوء تام. [3]

=

صـ٢٢٣ – ٢٥٥؛ ابن قاضي شهبة [بدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد الأسدي الدمشقي الشافعي]، الكواكب الدرية في السيرة النورية، تحقيق محمود زايد، بيروت، ١٩٧١م، صـ١٣٩ – ١٤٤.

(١) أبو شامة : المصدر السابق، صـ٤٠٦؛ ابن واصل [جمال الدين بن سالم الحموي]، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج١، تحقيق : جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٣م، صـ١٦٨ – ١٦٩؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٥٨ – ٣٥٩؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤٠.

(٢) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان، ج٨، صـ٢٨٣؛ أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٤٨٦؛ ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ١٩٨؛ المقريزي : الخطط ج٢، صـ٢٧٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٢٣٣.

(٣) ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ٣٦٩؛ أبو شامة : المصدر السابق، صـ٤٩٣؛

=

هكذا جاء المذهب الشيعي مصر ، واختفى دون أن يعتقه أغلبية الشعب المصري، اللهم إلا القلة القليلة التي تعاونت مع الخلافة الفاطمية.

[٢] ادعاء معرفة الغيب والألوهية لأغراض سياسية :

كان الخلفاء الفاطميون شديدي الشغف بـالغموض، والسـرية[١]، كذلك شغفوا بعلم النجوم. وكان هذا الغموض في كثير من الأحيان سـببًا من أسباب قوتهم، وظهورهم في نظر العامة، والخاصة بالمقدرة الخارقة. ويبدو أن شغف الفاطميين بالتنجيم، ومعرفة غيب الأمور، قد هيـأ لهـم أمورًا عدة خالفت الشريعة الإسلامية، وكذلك المبادئ الإسماعيلية نفسها. وأدت إلى ظهور القلاقل، والفساد داخل المجتمع المصري.

وقد أدى شغف المعز لدين الله الفاطمي بعلم النجوم، إلى اختفائـه في سرداب أربعة أشهر[٢]، حتى يمنع مكروه دله عليـه طالعـه، كـذلك اختفى عن الأعين حتى يمر هذا المكروه بسلام دون أن يجده، وعنـدما عاد انتشر بين الناس أنه قد رفع إلى السماء ثم عاد مرة أخرى، ولا نعلم كيف كانت تدار أمور البلاد في تلك الفترة التي اختفى فيها المعز لـدين الله، ولاسيما أن المقريزي قد ذكر أن مدة اختفائه عن الأعين كانت عامًا كاملاً.[٣]

أما العزيز بالله "نزار" فقد ادعى أنه يعلم الغيب، هذا الأمر الـذي أغضب العامة في كل مكان، ولاسيما السنة منهم، فاتهموه بالكفر، واستغل

=

محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية، صـ٩٤؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٤ – ١٢٥.

(١) قامت الدولة الفاطمية في بلاد المغرب في ظروف غامضة، فكانت ثمرة لـدعوة سرية مليئة بالغموض والأسرار، وكان عبد الله المهـدي أول خلفائهـا شخصـية غامضة لم يستطع التاريخ أن يقف على حقيقتها، كذلك كان الفاطميون في مصـر يحيطهم نفس الغموض والشك. محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٣٤٥.

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية، ج١١، صـ٢٨٤؛ ابن إيـاس : المصـدر السـابق، صـ٣٧.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٤٥.

بعضهم صعوده يومًا على المنبر للصلاة، وألقوا إليه بورقة كتبوا فيها :

بالظلم والجور قد رضينـــا وليس بالكفر والحماقات

إن كنت اطلعت على الغيب فقل لنا كاتب البطاقـــة. [١]

لم يهتم العزيز بالله "نزار" بالأمر، وظل شغوفًا بهذه الأمور، حتى إنه قد أوصى ابنه الحاكم بأمر الله بضرورة الاهتمام بالنجوم، وطالعها في كتاب عتيق أسماه "وصية الإمام العزيز بالله لولده الحاكم بأمر الله".[٢]

أما الحاكم بأمر الله الفاطمي فلم يكن في حاجة إلى وصـــية مـــن والده العزيز "نزار"، فقد كانت فترة خلافته محاطة بالغيوم، والأســـرار، كما كانت شخصيته مزيجًا من المتناقضات، فقد وصف بأنه يجمـــع بـــين الشيء، ونقيضه في آن واحد، فقد جمع بين الشجاعة، والإقدام، والجبن، والإحجام، أحب العلم، وانتقم من العلماء، مال للإصلاح، وقتل الصلحاء، كما وصف بأنه سيئ الاعتقاد، سريع التنقل من حالٍ إلى حال، متذبـــذب الأفكار، مضطرب الشخصية، وصفه البعض بالجنون، وبالشذوذ أحيانًا ، كان عاشقًا للدماء، وقتل العديد من المقربين إليـــه، ولاســـيما الزعمـــاء، والقادة، والوزراء، والكتاب، والتجار، حتى العامة لم يسلموا من طغيانـــه فكثرت ضحاياه، وكثر غموضه. [٣]

أدت تصرفات الحاكم بأمر الله المروعة، إلى مبالغة النـــاس فـــي تقديرهم لشخصه، فظهرت أقوال كثيرة تبين أن الحاكم بأمر الله إمام مثل الأئمة، إنما بشرت به الأنبياء؛ بينما اعتقد بعض الناس أنـــه قـــد يكـــون المسيح – عليه السلام –، الذي يأتي آخر الزمان؛ لإقامة العدل، حيث كان

---

(١) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـــ٢٤٦.

ويذكر الأنطاكي : أن هذه الأبيات قد كتبت للحاكم بأمر الله وليس للعزيـــز بـــالله، تاريخ الأنطاكي، صـــ٣٣٦ – ٣٣٧.

(٢) محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـــ٢٤٦.

(٣) ابن ظافر : أخبار الدول، صـــ٥٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـــــ١٤٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـــ١٧٦؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـــ١٠٥؛ محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية، صـــ٣٦.

الحاكم بأمر الله يعد نفسه مسؤولاً عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كما كان يقوم بقتل المخطئ، كذلك أشاروا إليه بالرمز في التوراة وبأنه يأتي بأعمال باهرة، [1] وقد مال الحاكم بأمر الله إلى مثل هذه الأقاويل التي أحاطته بهالة من الإجلال، والتقديس الذي كان يسعى إليهما دائمًا كغيره من الفاطميين، وعلى ما يبدو أن الحاكم بأمر الله قد صدق هذا الأمر حتى إنه كان ينفرد بنفسه في الجبل يتغوث إلى الله تعالى أن يناجيه، ويوحي إليه كما ناجي موسى، وأوصى إليه، وإلى غيره من أنبيائه – عليهم السلام –. [2]

وقد أدى هذا الاتجاه الذي نهجه الحاكم بأمر الله، وهذه الاضطرابات التي عمت مصر، إلى محاولة بعض الطوائف الفارسية لإحياء مجدها القديم، فوفدوا إلى مصر لنشر مذهبهم، وأفكارهم الهدامة[3]، تمهيدًا منهم لسقوط الدولة الفاطمية، وإعادة مجد الفرس القديم، ففي عام ٤٠٩هـ / ١٠١٨م، ظهر رجل يقال له حسن بن حيدرة الفرغاني الأخرم[4]، يروي حلول الإله في الحاكم بأمر الله، ويدعو إلى ذلك، ويتحكم في إبطال النبوات، ويتأول جميع ما في الشريعة، فاستدعاه الحاكم بأمر الله، وخلع عليه خلعًا سنية، وحمله على فرس بسرج في

---

(١) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٨، ٢٨٤.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٣٠.

(٣) لقد اختلفت الروايات في تواريخ ظهور هؤلاء الدعاة، فتذكر الأنطاكي أن الدرزي هو أول من ظهر منهم، وكان ذلك في سنة ٤٠٨هـ / ١٠١٧م، وهو أول من قال بألوهية الحاكم بأمر الله وأشاعها، وعلى هذا سميت جماعتهم بالدروز ويوافقه في ذلك عبد المنعم ماجد، ثم ظهر حمزة الزوزني، بينما يذكر ابن ظافر أن حسن بن حيدرة الأخرم هو أول من ظهر بمصر في هذا التوقيت وتبعه حمزة اللباد، ثم الدرزي الذي هرب إلى الشام وكون جماعة الدروز. راجع : الأنطاكي، المصدر السابق، صـ٣٣٤ – ٣٤٢؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥١ – ٥٤؛ عبد المنعم ماجد؛ المرجع السابق، صـ٢٨٣.

(٤) الأنطاكي : المصدر السابق، حاشية (٤)، صـ٣٤٠ – ٣٤١؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٠؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٢٩٤.

موكبه، بينما هو يسير في بعض الأيام تقدم إليه رجل من الكرخ، وقتلـه بعد أن ألقاه من فرسه، وقد سُرّ أهل السنة لذلك. [1]

وفي عام ٤١٠هـ / ١٠١٩م، ظهر رجل من دعاة حسن بن حيدرة، يدعى حمزة بن أحمد الزوزني[2] يقال له حمزة اللباد، وهو أعجمي من الزوزون، لازم الجلوس في المجلس، وأظهر الدعاء إلى عبادة الحاكم بأمر الله، وأن الإله حل فيه، واجتمع إليه جماعة من غلاة الإسماعيلية، وكثر جمعه، وأشاعت دعوته، وتلقب بهادي المستجيبين. وكان الحاكم بأمر الله ينفرد به، ويحادثه، وقد ادعى الحاكم أنه قد خاف على نفسه، وأن قومًا من الجند قد توعدوه بالقتل، وأنهم سيفعلون به مثلما فعلوا بالأخرم الفرغاني، فأنفذ له الحاكم بأمر الله أسلحة كثيرة، علقها على باب المسجد، وقد ارتفع شأنه، وأصبح له خواصّ، ولقبهم بألقاب، كان منهم رجل لقبه بسفير القدرة، وجعله رسولاً له فكان يرسله لأخذ البيعة على رئيس رئيس، وكبير كبير على تأليه الحاكم بأمر الله، ولم يكن هناك من يخالفه خشية بطشه. [3] وقد دعا إلى الرخصة، والإباحة، وحلل نكاح الأمهات، والأخوات، والبنات، وأسقط جميع التكليفات من الصوم، والصلاة، والحج، وقد استجاب له خلق كثير. [4]

ثم تبع شاب من الأتراك يدعى أنوشتيكن البخاري يعرف بالدرزي[5]، مسلك نفس طريق الزوزني، والفرغاني، وكان الدرزي حليفًا

---

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٢؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله صـ١٩٧؛ غير أن محمد عبد الله عنان، يذكر أن حمزة اللباد ظهر في عام ٤٠٨هـ / ١٠١٧م.

(٢) حمزة بن أحمد اللباد : وهو فارسي من مقاطعة "زوزون" كان يعمل في بدء أمره بصنع اللباد، وأنه وفد إلى القاهرة في عام ٤٠٥هـ. محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـ١٩٧.

(٣) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٤٢؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٢.

(٤) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٢.

(٥) الدرزي [محمد بن إسماعيل الدرزي] : هو رجل أعجمي، ربما يكون تركي، وذلك لأن اسمه "أنوشتكين" قدم مصر في عام (٤٠٨هـ / ١٠١٨م) واتصل =

لحمزة، وداعيته، ولكنه انقلب عليه، وخاصمه، وبدأ دعوته منفردًا، وسمى نفسه سيد الهادين، وحامي المستجيبين، وكان من الباطنيين القائلين بالتناسخ، اجتمع بالحاكم بأمر الله وساعده على ادعاء الربوبية[1]، فقربه الحاكم بأمر الله إليه، وفوض الأمور إليه، وبلغ منه أعلى المراتب ؛ حيث إن الوزراء، والقواد، والعلماء كانوا يقضون ببابه، ولم ينقض شغل إلا على يده، فكان بعض العامة كلما مر عليهم الحاكم بأمر الله قالوا له : "يا واحد يا أحد يا محيي يا مميت".[2]

=

بالحاكم بأمر الله، وكان للدرزي من الباطنية القائلين بالتناسخ، فاجتمع بالحاكم بأمر الله وساعده على ادعاء الربوبية، وصنف له كتابًا ذكر فيه أن روح آدم عليه السلام انتقلت إلى علي بن أبي طالب، وأن روح علي انتقلت إلى أبي الحاكم بأمر الله، ثم انتقلت إلى الحاكم نفسه، فقربه الحاكم بأمر الله إليه وفوض الأمور إليه، وبلغ فيه أعلى المراتب، بحيث إن الوزراء والقواد والعلماء كانوا يقفون على بابه، وقد كان له أعوانًا وأنصارًا يساعدونه على نشر دعوته، وكان منهم، الحسن بن حيدرة الفرغاني الأخرم، وحمزة بن أحمد اللباد الزوزني. ويذكر بن ظافر : أن الدرزي قد ظهر في عام ٤١٤هـ، وأنه كان من رجال حمزة اللباد وأنه كان رسولا له يرسله لأخذ البيعة للحاكم على أنه إله من رؤساء وكبار الدولة، فثار الناس عليه وقصدوا قتله، وقتله أحد الأتراك وهو في موكب الحاكم بأمر الله، وقامت الفتنة في مصر واستمرت ثلاثة أيام غلقت فيها أبواب القاهرة، وقتل العديد من جماعة الدرزية.

للمزيد راجع : الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٣٤، ٣٤٠؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٢، ٥٣؛ النويري : نهاية الأرب، جـ٢٨، صـ١٩٦ – ١٩٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٤؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٨٣؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٢٠٢، ٢٠٣؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٧٤، ١٧٥؛ عبد الرحمن بدوي : الدروز، ملحق بكتاب مذاهب الإسلاميين، المجلد الثاني، ط١، بيروت، ١٩٧٣م، صـ٨٠٥.

(١) لم تكن فكرة تألية الأئمة غريبًا على الفاطميين، فقد نادى المغالين منهم ولاسيما السبئية بتألية علي بن أبي طالب. راجع : علي حسني الخربوطلي، مصر العربية الإسلامية، صـ١٥٧.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٤٠؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٤؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٢٠٨ – ٢٠٩.

وقد حاول هؤلاء الدعاة، الذين كثر عددهم إلى فرض عقيدتهم الجديدة على أهل الفسطاط فدخلوا مسجد عمرو بن العاص (مركز المقاومة السنية) وأجبروا السنة على اتباع مذهبهم، فأنكر الناس ما سمعوه، وجنحوا بالتكبير، والتهليل، والنداء على الله عز وجل. [١]

وحدثت فتنة عظيمة في مصر لم يرض عنها سوى الحاكم بأمر الله، ومن تأثر بهؤلاء الدعاة، حتى إن بعض رجال الدعوة الشيعة قد رفضوا مثل هذه الادعاءات، فرفضوا عقد مجالس الحكمة، والبعض الآخر اتبع هذا، وبعضهم قد تزعزت عقائده، وأدى ذلك إلى ظهور بعض الدعاة، ومنهم أحمد حميد الدين الكرماني، الملقب بحجة العراقيين الذي قدم إلى مصر في ٤٠٨هـ / ١٠١٧م، بوضع رسالته المعروفة "الرسالة الواعظة في الرد على الأخرم الفرغاني" يدحض فيها فكرة تأليه الحاكم بأمر الله، ويثبت عقيدة الإسماعيلية في الله الذي لا إله إلا هو. [٢]

لم يقبل المصريون هذه الادعاءات فاجتمعوا، وسائر الجند الأتراك الذين لم يرضوا ما ادعاه جماعة الدروز، وقصدوا دار الدرزي، وأحاطوا بها، وقد فر الدرزي، ودخل القصر الحاكم، حيث أخفاه الحاكم بأمر الله، وأنكر وجوده خوفًا من الرعية، وادعى أنه قُتل، غير أن الجند، والرعية قد ثاروا عليه، ولاسيما بعد أن انضم إليهم بقية الجند، واستطاع الحاكم بأمر الله أن يمد الدرزي بالمال، والسلاح فهرب إلى الشام، ونزل ببنياس، وهناك استطاع بماله، وأفكاره نشر دعوته بين أهلها، ونادى بألوهية الحاكم، وأباح لهم المحظورات كما أباح لهم شرب الخمر، والزنا، وقد استباح أعوان الدرزي دماء من خالفهم في عقيدتهم. [٣]

---

(١) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٤٣؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٦، ٥٣؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٣.

(٢) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٢٩٨.

(٣) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٤٨؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٤؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ٩٢؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٧٤.

تزايد أمر الدرزية إلى أن لعنوا آدم، ونوحًا، وجميع الأنبياء، ومحمدًا، وعليًا، وتغوطوا في المساجد، ولطخوا القبلة بالأقذار، وبالوا على مصاحف القرآن، وعملوا كتابًا في معنى القرآن، وسموه الدستور، وكان الحاكم بأمر الله منذ بدء أمرهم قد قطع ما جرى به رسمه من صلواته، وخطبة الجمعة وعطل على ذلك الحج إلى مكة كما انقطع كل الكسوة التي جرت بها العادة بتجهيزها إلى الكعبة.[1] بل إنه فكر في نقل الحج إلى مصر، ولكن محاولته باءت بالفشل.[2]

هكذا عمّ الفسادُ في بلاد الشام أيضًا كما عمّ مصر، وأخذ الحاكم بأمر الله في الانتقام من الجند، والرعية، هذا الأمر الذي أدى إلى حرق الفسطاط بأهلها، بعد أن استباح حرماتها، وأضر بأهلها. ولم يجدوا من يغيثهم فتضرعوا إلى الله طالبين منه أن ينجيهم مما آلوا إليه[3]، ولم يكتف الحاكم بأمر الله بما حدث بل استمر في طغيانه، وادعى أنه يعلم الغيب، مثلما فعل والده العزيز من قبل، فكان يضع جواسيسه من العجائز اللاتي يدخلن في بيوت الوزراء، والأمراء، والأعيان، ويأتينه بما يحدث فيها، ويبيت هو قائلاً لهم ما قد حدث داخل بيوتهم فيصدقوا أنه يعلم الغيب.[4]

ظل الحاكم بأمر الله يدعي الغيب، ويهتم بأمر النجوم حتى قيل إنه عرف من طالعه أنه هالك في هذه الليلة، وقد أخبر أمه بذلك، ولكنه لم يفعل مثلما فعل جده المعز لدين الله من قبل، فيختفي حتى يمر الخطر، بل خرج الحاكم بأمر الله لمصيره حتى اختفى تمامًا دون رجعة.[5]

---

(1) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٤٤، ٣٤٥.

(2) البكري [أبو عبيد الله بن عبد العزيز]، جغرافية مصر في كتاب المسالك والممالك، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم، الكويت، ١٩٨٠، صـ٥٧.

(3) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ١٢٦ – ١٢٧؛ الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٤٥ – ٣٤٦؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣ – ١٩٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٢ – ١٨٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٢٠٨ – ٢٠٩.

(4) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٣٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٠؛ ابن إياس: المصدر السابق، صـ٢٠٨.

(5) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، ج٢، م٢، صـ١٣٧؛ أبو صالح الأرمني : =

وعلى الرغم من موت الحاكم بأمر الله، وانتهاء أمره، فإن مظاهر الفساد التي عمت عصره لم تنته بوفاته ؛ حيث أشاعت جماعة الدرزية أن الحاكم لم يمت، وأنه سيعود إذا زالت المفاسد المنتشرة في العالم فهو الإمام المنتظر[1] من وجهة نظرهم[2]، ولم يقتصر الأمر على ذلك ؛ بل امتد حتى خلافة المستنصر بالله الفاطمي، ووسط جو ملئ بالفساد، والاضطرابات، وصراعات الجند، ظهر رجل يدعى "سليمان" كان يشبه الحاكم بأمر الله[3]، ادعى أنه الحاكم بأمر الله، وبث دعاءه سرًا في البلاد، واستغل خلو القصر من العساكر، وذهب إلى القصر، وقال للحكام : "قولوا هذا الحاكم" فحدثت ضجة كبيرة، وهرع الناس لعودة الحاكم بأمر الله، وانتشرت الفوضى في البلاد إلى أن قبض عليه، وصلب كما قتل أصحابه. [4] وكانت بداية النهاية للدولة الفاطمية.

=

تاريخ أبو صالح الأرمني، صـ٦٦؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٨، ٥٩؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج٩، صـ٣١٥؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٢٩٧ – ٢٩٨؛ ابن خلدون : المقدمة، ج٢، صـ٦١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ١١٥ – ١٢١.

(١) يوجد لكل طائفة من طوائف الشيعة إمام منتظر، فبعضهم يعتقد اختفاء بن الحنفية في جبل رضوى، وأنه سيعود ليبدل الجور عدلاً. راجع : ابن إياس : بدائع الزهور، صـ٤٥؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١١٩.

(٢) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، ج٢، م٢، صـ١٣٨؛ المسبحي [الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد]؛ أخبار مصر في سنتين (٤١٤ – ٤١٥هـ)، ج٤٠، تحقيق : وليم.ج.ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، صـ٢٧ – ٢٨؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٤٠.

(٣) يذكر "الأنطاكي" أن هذا لم يكن الشبيه الوحيد للحاكم بأمر الله، حيث قال : إنه ورد من الشام إلى مصر رجل من أهل عكا متزي بزي الأمراء من ولد المهدي العلوي وجلس في جوار قصر الحاكم بأمر الله يبيع المواد والأقلام، وكان شبيهًا بالحاكم بأمر الله، فوقف به الحاكم وسأله عن أمره، فذكر له أنه أخوه من جارية أخرجت من القصر حبلى من العزيز بالله وولدته، ووهب له الحاكم بأمر الله وأعطاه ما يقوم بحاله. راجع : الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، صـ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ٣٢٥.

[٢] الإمعان في القتل والتعذيب وإرهاب عامة الشعب :

دخل جوهر الصقلي مصر (٣٥٨هـ / ٩٦٩م) حاملاً معه وثيقة جديدة تحمل بين طياتها السياسة الفاطمية الجديدة، وقد تمثلت هذه الوثيقة فيما عرف "بكتاب الأمان"، الذي ألقاه جوهر على المصريين ليؤمنهم فيه على أنفسهم، وأموالهم، وأهليهم، وقد بين هذا الأمان ما يتصف به جوهر من ذكاء، ودهاء، وحسن سياسته، حيث أكد جوهر في أمانه أن الجيوش الفاطمية لم تأت إلا لنجدة، وحماية أهل مصر مما قد تعرضوا إليه من ظلم، وفساد. مستفيدًا من الأحوال السيئة التي آلت إليها مصر زمن الإخشيديين، لذلك فقد جاء برنامجه الإصلاحي يعكس، ويعدد سلبيات الحكم السابق، ويظهر مميزات الحكم الحالي (الفاطمي). (١)

وقد جاء في هذا الأمان : "هذا كتاب من جوهر عبد الله أمير المؤمنين لجماعة أهل مصر... أنكم التمستم كتابًا يشتمل على أمانكم في أنفسكم، وأموالكم، وبلادكم، وجميع أحوالكم ... إذا تخطفتكم الأيدي، واستطاع عليكم المستذل، وأطعمته نفسه بالاقتداء على بلدكم، والتغلب على من فيه، والاحتواء على نعمكم، وأموالكم ... ولكم عليّ أمان الله التام العام الدائم على مر الأيام، وكرور الأعوام في أنفسكم، وأموالكم، ونعمكم، وضياعكم، ورباعكم، وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض، ولا يتجنى عليكم متجن". (٢)

استقبل المصريون هذا الأمان في استكانة، واستسلام للأمر الواقع. (٣) فلم يكن هناك ما يخشاه المصريون من الفاطميين، وقد أدرك

---

(١) النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ١٢٣ – ١٢٨؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٣٧٧؛ المقريزي : المصدر السابق، ج١، صـ١٠٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٢ – ٣٢؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٢٥ – ١٢٦.

(٢) النويري : نهاية الأرب، صـ١٠٤ – ١٠٥؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٢٦.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٣١.

للمصريون أن انتقال السلطة من خليفة عباسي سني إلى خليفة فاطمي شيعي لن يغير من أوضاعهم شيئًا، ولن يكون أسوأ مما هم عليه، بل ربما يكون أفضل حالاً من سابقه، فقد أدرك معظم المصريين أن أي حكم جديد يكون مثاليًا في بدايته ثم يتحول تدريجيًا حتى يصل إلى غايته.

ولم يلتزم الفاطميون فيما عقدوه على أنفسهم من أمان للمصريين، حيث تدخلت الأهواء، والمطامع، والصراعات، وحب السلطة، والرغبة في الظهور بمظهر القداسة، والإخلال في نقد هذا الأمان، فعانى الشعب المصري من العديد من مظاهر الإرهاب، والتعذيب، والقتل بحق، أو بغير حق، ولم تكن عقوبة القتل في حد ذاتها من العقوبات التي تأبى إليها الأنفس، ولاسيما إذا كان هذا القتل عقابًا على جُرم قد اقترف بالفعل، ولكن الإمعان في هذا القتل، والتفنن في عمليات التعذيب التي تسبق هذا القتل عدت من الجرائم الإرهابية التي خالفت الشريعة الإسلامية، والتي عانى منها الشعب المصري في ظل الحكم الفاطمي.

وقد افتتح المعز لدين الله عهده في القاهرة بتعذيب الشيخ أبي بكر النابلسي، الذي أحضره بين يديه، وقال له : بلغني عنك أنك قلت : "لو أن معي عشرة أسهم لرميت الروم بسهم وفينا تسعة"، فقال النابلسي : "ما قلت هذا"، فظن المعز لدين الله أن النابلسي قد رجع في قوله ففرح، وقال له : كيف قلت؟ قال بكل قوة، وحزم : "قلت لو أن معي عشرة أسهم، لرميتكم بتسعة ثم بالعاشر أيضًا"، قال المعز لدين الله : "و لِمَ ؟" قال النابلسي بحزم أشد ؛ لأنكم غيرتم دين الأمة، وقتلتم الصالحين، وأطفأتم نور الإلهية، وادعيتم ما ليس لكم، وكان النابلسي من علماء السنة الذين أجبروا على سب الصحابة على المنابر، وأتباعهم، فغضب المعز لدين الله، فأمر بإشهاره، ثم أمر بضربه ضربًا مبرحًا بالسياط في اليوم الثاني، ثم أمر بسلخه في اليوم الثالث، وقد أمر جزارًا يهوديًا بإتمام هذا الأمر بعد أن رفض الجزارون المسلمون. فسلخ مفرق رأسه حتى بلغ وجهه، وهو يصبر، ويقول قول الله ــ تعالى ــ ﴿وكان ذلك في الكتاب

مسطورًا)،[1] واستمر في السلخ حتى بلغ صدره فرجمه السلاخ، ووخزه بالسكين في موضع صدره فقضى عليه، وقتل[2]، فرحمه اليهودي، ولم يرحمه الخليفة الفاطمي.

أدى فساد برجوان الخادم[3] أحد وسطاء الحاكم بأمر الله، واستئثاره بالسلطة دونه، إلى تفكير الحاكم بأمر الله في قتله، وقد تم له ذلك في عام (٣٩٠هـ / ١٠٠٠م) [4]، هذا الأمر الذي أثار الجميع فاجتمعوا حول القصر يطالبون الحاكم بتفسير ما حدث، إلا أن الحاكم بأمر الله كان من الشجاعة، والذكاء، والفطنة ما جعله يكسب حب الناس، وودهم، وذلك بما قدمه من تبرير مقنع لقتل برجوان، ومن ثم أخذ الناس في الدعاء له، وتقبيل الأرض بين يديه، فزادت ثقته بنفسه، وبدأ مرحلة جدية من مراحل حكمه الذي استخلصه لنفسه بعد عناء استمر أربع سنوات تولى فيها برجوان الوساطة. [5]

---

(١) سورة الأحزاب، الآية رقم (٦).

(٢) ابن الأثير : الكامل، ج٧، صـ٣٤٤؛ ابن كثير : البداية والنهاية، ج١١، صـ٢٨٤؛ ابن العماد [عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي] : شذرات الذهب في خبر من ذهب، ج٣، نشره : حسام الدين القدسي، مكتبة القدس، صـ١٥٣؛ الذهبي : سير أعلام النبلاء، ج١٦، صـ١٤٨.

(٣) برجوان الخادم : الأستاذ أبو الفتوح برجوان الخادم، كان خصيًا أبيض، نشأ في بلاط العزيز بالله وأوصاه على ولده منصور الذي خلف والده باسم الحاكم بأمر الله كانت السلطة في يده بعد صرف بن عمار، فاستأثر بالحكم مع كاتبه أبو العلاء فهد بن إبراهيم النصراني، فانقلب عليه الحاكم بأمر الله، وقتله على يد ريدان الصقلي، وإليه تنسب حارة برجوان بالقاهرة. ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤٣؛ ابن الأثير : المصدر السابق، ج٩، صـ١١٨ – ١٢٢؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ١٧٠ – ١٧١؛ الصفدي : الوافي، ج٢، صـ١٠١؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٤٨.

(٤) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ١٢٣؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٧ – ٥٨؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٠؛ ابن خلكان : المصدر السابق، ج١، صـ٢٧١؛ المقريزي : الخطط ج٢، صـ٤٠٣؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ٤٨؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٣٢.

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٧ – ٢٩؛ جمال الدين الشيال : المرجع =

وكان الحاكم بأمر الله في ذلك الوقت يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا، وكان قتل برجوان الخادم نقطة تحول في حياة الحاكم بأمر الله، حيث أصبح منذ هذا التاريخ طاغية مطلقًا لا تصدر قراراته إلا عن هواه، وتقلباته المزاجية، ومبرراته التي لا يعرفها سواه، وأصبح القتل، والإمعان فيه هو الوسيلة اليسيرة التي يتبعها الحاكم بأمر الله للتخلص من معارضيه، أو من يغضب عليهم، ففي العام التالي من تخلصه من برجوان الخادم (٣٩١هـ / ١٠٠١م)، اتفق الحاكم بأمر الله مع غلمانه الترك للتخلص من مؤدبه أبي التميم بن سعيد الفارقي، وهو يسامره في مجلسه ؛ لأن أبا التميم قد تدخل في شؤون الدولة، واطلع على الرقاع دون إذن الخليفة. [1]

وفي عام ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م، قتل الحاكم بأمر الله بن أبي نجدة متولي الحسبة الذي أساء معاملة الناس، وتدخل فيما لا يعنيه من شؤون، فأمر الحاكم بأمر الله باعتقاله ثم قطع يده، ولسانه ثم ضرب عنقه[2]، وفي عام ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م، قتل أبا عليّ الحسن بن عسلوج، وأمر بإحراق جثته، وفي العام نفسه أمر بقتل وزيره فهد بن إبراهيم النصرانيّ، وذلك ؛ لأنه أبى أن يعتنق الإسلام، وأمر بإحراق جثته، وقد جعل النصارى منه شهيدًا، وزعموا أن جثته لم تحترق[3]، كذلك قتل الكثير من زعماء كتامة دون وجه حق.

وقد تزايد الحاكم في القتل لكل من في دولته، وبذل سيفه في مقدمي أهل المملكة من الكُتّاب، والقواد، والجند، والرعايا، وقطع أيديهم،

=

السابق، صـ١٣١ – ١٣٥؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٦٣.

(١) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٠٦ – ١٠٧؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ١٦٣.

(٢) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٠٧.

(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٨، المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤٤؛ محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، صـ١٠٧.

وأفرط في ذلك، كما قتل العديد من الخدم، والصقالبة داخل القصر بعد أن قطع أيديهم بالساطور على خشبة من وسط الذراع، كما فعل ذلك بالجواري في قصره، فاختلت بلاده، وقلق رؤساء رجاله، فتخوف الحسين بن جوهر قائد القواد على نفسه، وهرب، وأخذ معه أولاده، وصهره عبد العزيز بن محمد بن النعمان، غير أن الحاكم أعطاه الأمان، وبعد عودته قتله، وصهره في مذبحة مروعة.[1]

وتلا مصرع الحسين مذبحة أخرى زُهق فيها عدد كبير من الخاصة، والعامة، يربي عددهم على مائة، قتلوا، وأحرقوا، كما قتل جماعة من الأعيان المقربين من الحاكم نفسه.[2]

أما خادمه غبن الذي شمله بعطفه، وثقته، وولاه الشرطة، والحسبة، فقد استدار عليه عندما سطع نجمه، وعلت مكانته بين الناس، فأمر بقطع يده في سنة (٤٠٠هـ / ١٠١٠م)، وصرفه عن الشرطة، والحسبة، ثم أمر بقطع اليد الثانية فحملت له على طبق، وبعد قليل أمر الحاكم بأمر الله بقطع لسانه فحمل له على طبق آخر، ولم يستطع غبن تحمل الجراح فتوفي في العام نفسه، وكذلك فلم يسلم كاتبه أبو القاسم الجرجرائي الذي قطعت يداه الاثنتان، كانت الأولى قبل الثانية بثلاث سنوات، وشهر.[3] وأخذ الحاكم بأمر الله يسير في حلقة مفرغة من القتل، وسفك الدماء حتى عجز المؤرخون عن تحديد عدد ضحاياه.[4]

---

(١) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢٨٤ – ٢٨٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦١؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٣٨٠؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٧٩؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـ١١٣ – ١١٤.

(٢) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٨٧؛ ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـ٩٧؛ المقريزي : الخطط، ج٤، صـ٦٩.

(٣) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٠٩ – ٣١٠؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٨؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٣، صـ٤٠٧ – ٤٠٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٠١ – ١٠٢؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٣٨؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله صـ١١٠.

(٤) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥١. ويذكر ساويرس بن المقفع أن عدد من بلغ =

كانت هناك العديد من وسائل للتعذيب التي يتبعها الحاكم بأمر الله، غير قطع اليدين، واللسان، وحرق الموتى، فقد كان يأمر بمن يوقع عليه عقوبة الموت بأن يسلخ جلده، وهو حي، ويحشى جلده بالتبن، ويصلب.[1] ويذكر المقريزي في خططه أن الحاكم بأمر الله عندما أظهر الزهد في الحياة، ومال إلى التصوف، تخلص من بعض خطاياه، وأمهات أولاده، وذلك بأن وضعهن في صناديق سمرت عليهن، وثقلت بالحجارة، وألقيت في النيل، وكان هؤلاء النسوة على قيد الحياة التي سلبها منهن الحاكم بأمر الله.[2] كذلك قام الحاكم بأمر الله يتتبع جماعة من المصريين فقتل منهم سبعين رجلاً ممن عارضوا فكرة تأليهه، ورفضوا مبادئ الدرزية.[3]

ويبدو أن الحاكم بأمر الله أصبح مغرمًا بسفك الدماء، والقتل، حتى سار ضربًا من ضروب لهوه، أو رياضيته، ففي ذات يوم قتل الحاكم بأمر الله ركابيًا "بحربة" كانت في يده على باب جامع عمرو ابن العاص، ثم تولى شق بطنه بيده[4]، كما أنه كان يواصل أثناء طوافه الوقوف بحانوت ابن الأزرق الشواء، ويحادثه، ويبدي عطفه عليه، وفي ذات يوم استدعى الحاكم أحد الركابية من السودان المصطنعة بحضرة حانوت بن الشواء، وأوقفه بين اثنين من زملائه، ورماه برمح، ثم أضجعه، واستدعى سكينًا فذبحه بيده، ثم استدعى ساطورًا ففصل به رأسه، وجسده، ثم استدعى ماء فغسل يده، ثم أمر بغسله، ودفنه، وعمل جنازة حافلة له.[5]

=

ثمانية عشر ألف نفس من مختلف الشخصيات، [سير البيعة المقدسة]؛ ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـــ٩٧؛ عبد المنعم ماجـد : ظهـور الخلافـة الفاطميـة، ويقدرهم بعشرة آلاف قتيل، صـــ٢٨٤.

(١) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـــ٢٥ – ٢٦، ١٢٠ – ١٢١.

(٢) الأنطاكي : المصدر السابق، صـــ٣٠٤.

(٣) نفسه، صـــ٣٤٤؛ المقريزي : المصدر السابق، صـــ١١٨.

(٤) محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـــ١٠٧.

(٥) الأنطاكي : المصدر السابق، صـــ٣١١؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـــ١٠٧.

استمر الحاكم بأمر الله في القتل بالزعماء، ورجال الدولة من الوزراء، والكتاب، والموقعين، والعلماء، ورجال القصر من الأساتذة، والخدم الصقالبة، ومن إليهم من الحشم حتى أباد معظمهم، عدا من قتل من التجار، والصناع، والكافة، خلال هذه الأعوام الرهيبة، وهم ألوف عديدة، بالإضافة إلى عمليات الإرهاب التي عانى منها الشعب المصري على جميع طبقاته.

ويروي المسبحي صديق الحاكم بأمر الله، ومؤرخه فيما بعد، أن الجميع كان يرتعد خوفاً من الحاكم بأمر الله، وقراراته، فيذكر أن الحاكم بأمر الله أمر بعمل شونة كبيرة مما يلي الجبل ملئت بالسنط، والبوص، والحلفا، فارتاع الناس، وظن كل من له صلة بالحاكم، من رجال القصر أو الدواوين، أنها أعدت لإعدامهم، وانتشرت عن ذلك إشاعات مخيفة، فاجتمع سائر الكتاب، وأصحاب الدواوين، والمتصرفين من المسلمين، والنصارى، في أحد ميادين القاهرة، وما زالوا يقبلون الأرض حتى وصلوا إلى القصر، فوقفوا على بابه يضجون، ويتضرعون، ويسألون العفو عنهم، فصدر سجل بالعفو عن المسلمين، وآخر للنصارى، وآخر لليهود.[1]

واشتد الذعر بالغلمان، والخاصة على اختلاف طوائفهم فضجوا، واستغاثوا، وطلبوا العفو، والأمان فأجيبوا إلى ما طلبوا، وتبعهم في الاستغاثة التجار، وأرباب المهن، والحرف، وتوالى صدور الأمانات لمختلف الطوائف، حتى خدم القصر فلم يطمئن قلبهم من جهة الحاكم إلا بعد أن أخذوا أمانهم منه، وذلك بعد أن اجتمعوا، وهرعوا إلى بئر العزيز بالله، وضجوا بالبكاء، والاستغاثة.[2] فأصبح القتل، والتعذيب وسيلة الحاكم بأمر الله لإخضاع جميع من حوله.

---

(١) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، ص ١١٦.
(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، ص ٥٣.

انتقل الحاكم بأمر الله من القتل الفردي إلى القتل الجماعي، دون اهتمام، حيث لم يتردد الحاكم ولو للحظة واحدة في سحق كل من تسول له نفسه بالتمرد عليه حتى، ولو كان فئة بعينها، أو شعبًا بأكمله، فقد أمر الحاكم بأمر الله بحرق حارة الجودرية على أهلها من اليهود الذين كانوا يجتمعون بها، ويسخرون من المسلمين. [1] كذلك ما فعله بأهل الفسطاط هذا ما حدث بالفعل، عندما شعر الحاكم أن أهل مصر يسخرون منه، وينكرون أفعاله، ويسبونه، وأسلافه، لدرجة أنهم وضعوا في طريقه تمثال امرأة من ورق تحمل في يدها رقعة كأنها ظلامه، تحمل في براثنها بعض عبارات الثناء، ثم يتلون إلى كل قبيح، وسيئ، هذا الأمر الذي أثار غضب الحاكم فقرر الانتقام من شعب مصر، ولكن لم يكن بوسعه في هذه المرة قتل جميع أهلها لذلك فقد قرر حريق مصر، وإعمال الفساد بها، فكثرت أعمال السلب، والنهب، والقتل بها، وحلت عليهم نقمة الحاكم كما حلت على من قبلهم، واحترق من مصر مقدار ثلثها، ونهب نصفها. [2]

هكذا كان الحاكم يقتل بطريقة منظمة، يصحبها إرهاب مُروع، كان الغرض منه خشوع، واستكانة، وإرهاب كل من حوله، إلا أن وسائله في القتل، والتعذيب وصلت من البشاعة إلى حد الاستنكار، والخروج على الشريعة، والرحمة الإلهية، لذلك، فلم يكن الله به رحيمًا حيث قتل أبشع قتله، وقطعت جثته قطعًا قطعًا، فتجرع من نفس الكأس الذي سقاه لشعبه، وقد وصفه الأنطاكي بفساد فكره. [3]

أما المستنصر بالله فعندما توجس خيفة من وزيره أبي محمد الحسن اليازوري، الذي اتهمه بالتعاون مع عدوه طغرلبك السلجوقي الذي أحسن له المجيء إلى مصر، وأمر بقتله، وكان ذلك في سنة ٤٥٠هـ /

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٦؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٣.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢٤٦ – ٢٤٧؛ ابن ظافر، أخبار الدول، صـ٥٥، ٥٦؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨١.

(٣) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٤٧.

١٠٥٨م، فحملت رأسه إلى المستنصر بالله، وألقيت جثته في مزبلة ثلاثة أيام، ثم أعيدت، ثم تم دفنه[١]، وقد أنشأ المستنصر بالله سجنا لأرباب الجرائم السياسية من الوزراء، والأمراء، والأعيان بخزانة "البنود"، التي عرفت بعد ذلك بخزانة "الرؤوس"[٢] ؛ وذلك لكثرة ما قُطع فيها من رؤوس، أو ما نقل إليها من رؤوس لتحفظ بها. [٣]

كانت خزانة البنود سجنا للسياسيين حشد فيه الكثير من الناس لأسباب سياسية، وقد شاءت الصدفة أن يلقي الوزير أبو منصور الفلاحي القبض على أبي علي الحسن بن علي الأنباري وزير الحاكم بأمر الله، فاعتقله في خزانة البنود ثم أمر بقطع رأسه، ودفنت الرأس فيها سنة (٤٣٨هـ / ١٠٤٦م)، وبعد مدة ألقى الخليفة المستنصر بالله القبض على أبي منصور الفلاحي نفسه، واعتقله في المكان نفسه، ثم أمر بقطع رأسه سنة ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م، ودفنها فوق رفات الوزير الأنباري. [٤]

أما العامة، فقد أعد الفاطميون لهم ما يشبه المعتقل، فيذكر المقريزي أن السجن كان في تلك الفترة غير جائز من الناحية الإسلامية ؛ لأنه يجمع العديد من السجناء في مكان واحد لا يستطيعون فيه الوضوء، أو الصلاة، يؤذيهم الحر في الصيف، والبرد في الشتاء، ويخرجون للأعمال الشاقة، وهم مكبلون بالحديد، ويصرخون في الطرقات جوعا ؛ لأن جميع ما يجمع لهم من صدقات الناس كان يأخذه السجناء، وأعوان الوالي، وكان نوعا آخر من أنواع العذاب، واحتقار النفس البشرية. [٥]

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٣، صـ١٧٧ – ١٧٨؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧٣ – ٨٠؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٧٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١١، ١٦.

(٢) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٨٧ – ١٨٨.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٧٨؛ عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط١، دار الفكر العربي، ١٣٦٧م / ١٩٤٨م، صـ٢٥١ – ٢٥٢.

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ٨٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٨؛ المقريزي : المصدر السابق، ج١، صـ٤٢٤ – ٤٢٥.

(٥) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٨٧.

بدأ بدر الجمالي إصلاحاته بتدبير مؤامرة شبيهة بمذبحة القلعة التي دبرها محمد على بعد ذلك بنحو سبعمائة عام ؛ ليتخلص من المماليك[1]، فقد استطاع بدر أن يخدع الأمراء الأتراك بمحبته، وأنه لم يأت؛ ليفعل بهم سوءاً، فأنزلوه، وبالغوا في إكرامه حتى انقضت أيام ضيافتهم، حتى دعاهم إلى صنيع قد أعده لهم، فلما اطمئنوا، وسكروا جعل كل واحد منهم يخرج من باب، وقد اتفق مع قواده أن يخرج كل واحد منهم مع أمير إلى داره على أن يأتيه برأسه على أن يكون له ماله، وداره، فلم يصبح الصباح إلا ورؤوس الجميع حول يده، كما تتبع الأتراك فقويت شوكته، وعظم أمره.[2] ثم سار إلى الوجه البحري، والإسكندرية، واسترد من الأعمال ما كان قد استولت عليه لواته أو الملحية، وأسرف بدر في قتلهم حتى قيل إنه قتل منهم عشرين ألفاً، كما استولى على أموالهم، وكذلك توجه إلى الصعيد، وقاتل قبائل السودان فقتل الكثير منهم إلا من استطاع الهروب، ثم أحاط بأموالهم، فحاز منها ما تجاوز الوصف. [3]

استبد بدر بأمور الدولة، وأسرف في قتل كل من يقف أمامه، فقتل من أماثل المصريين، وحكامهم، ووزرائهم فكان منهم الوزير الحسن بن ثقة الدولة المجلي بن أسد المعروف بابن كدينة الذي ضربه بسيف كليل

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤٠؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٤٤٩؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٢٦؛ صلاح أحمد هريدي : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ط١، ج٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، صـ٤٤٨؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢١٠.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٦؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٠ – ٤١؛ عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥٦، ٥٧، ٥٨)؛ ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٢٨.

(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٩٦؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٧٦؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤١؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، صـ٢١ – ٢٢؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٢٦.

عشر ضربات حتى بانت رأسه، والوزير أبو المكارم أسعد بن عقيل، والوزير أبو شجاع محمد بن الأشرف أبو علي محمد بن علي، والوزير أبو العلاء عبد الغني بن نصر بن سعيد، وغيرهم الكثيرون[1]، كما قبض على قاضي الإسكندرية، وجماعة من قضاتها، وأعيانها، وأخذ منهم أموالاً عظيمة[2]، بالإضافة إلى قتله من يعارضه، أو يجاهر له العداء، فقد عصف بالشريف حيدر بن إبراهيم أبو طاهر العلوي، وقد بالغ بدر في الانتقام منه حتى قيل إنه قد قتله ثم سلخه، وقيل أيضًا إنه قد قام بسلخه حيًا[3]، وعلى النقيض كان بدر يشمل بعطفه، وكرمه كلّ من يتقرب منه، ولو كان رياءً، فقد جاء إليه المتصدرون بالمساجد، وكان من بينهم ابن العجمي، الذي قرأ عليه "لقد نصركم الله ببدر"[4]، وسكت عن تمام الآية، فقال له بدر، والله لقد جاءت في مكانها، وجاء سكوتك عن تمام الآية أفضل، وأنعم عليه. [5]

وإن كان بدر الجمالي قد استطاع أن يقضي على المفسدين، ويقر قواعد البلاد، ويصلح من أمورها بعد أن فسدت، إلا أن ما فعله بدر من وحشية مبالغ فيها كان عليها أكثر مما كان لها من عواقب، وقد كان بإمكان بدر الجمالي، وبما يمتلك من قوة عسكرية أن يقوم بتأديب هؤلاء المفسدين، ومعاقبتهم، أو بسجنهم، أو حتى مصادرة أموالهم دون التعرض ؛ لإبادتهم بهذا الشكل، غير أن بدرًا أراد أن يخلو له، ولجنده الطريق دون منافس، أو معارض، وإن كان بدر قد تشبه في فعله هذا بالحاكم بأمر

---

(1) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤٢٠؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٢٦.

(2) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤٢٠.

(3) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ٩٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٨٠، ٨٥؛ سحر السيد عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٣٨.

(4) سورة آل عمران : الآية (١٢٣).

(5) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٠، المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٢٢.

الله الفاطمي الذي أراد أن يتخلص من المعارضين، والمفسدين دون معاناة، غير أن المؤرخين قد وصفوا الحاكم بالاستبداد، والوحشية، والجنون ؛ بينما أخذوا في تمجيد بدر الجمالي مع إنه الغاية والوسيلة قد اتفقتا. إضافة إلى ذلك أن حال الخلافة مع بدر الجمالي لم يتغير كثيراً؛ لقد ظل الخليفة في قصره كالمحجور عليه، وأصبحت الكلمة الأولى، والأخيرة لبدر، ومن جاء بعده من الوزراء الأقوياء، فانتهى ببدر عهد الخلفاء، وبدأ عهد الوزراء الذين تلقبوا بألقاب الملوك، وبقيت الغلبة للأرمن الذين سيطروا على العصر الفاطمي الثاني سواء من بلغ منهم الوزراة، أو من نال تحيز الوزراء. [1]

أما الأفضل بن بدر الجمالي الذي وزر للآمر بأحكام الله، وكان له الأمر، والنهي، فقد أمر بحرق جوهر خادم أخيه المظفر الذي توفي في سنة (٥١٥هـ /١١٢١م)، بعد أن ذكر أن جوهر هذا هو الذي قتله، وقد قيل إن هذا تم بأمر من الآمر نفسه، وقد عارض المأمون البطائحي تنفيذ هذا الأمر، وقال : معاذ الله هذه عقوبة لا يضرب بها إلا الله تعالى. [2] أما المأمون البطائحي نفسه فقد قتله الآمر (٥٢٢هـ / ١١٢٨م) ؛ صلبا هو وخمسة من إخوته، ثم أرسل رؤوسهم إلى خزانة البنود. [3]

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٤٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٢٣؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٢٥.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ١٣٣ — ١٣٤.

(٣) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٩٢؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ١٥ — ١٦؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٠٣؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٩١؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٢٩٩؛ ابن الفرات [ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم] تاريخ الدول والملوك، ج٢، تحقيق : حسن محمد الشماع، البصرة، صـ٩٢ — ٩٥؛ الذهبي : العبر في خبر من عبر، ج٤، صـ٤٤.

كذلك قام الأفضل بقتل جماعة من رؤساء الإسكندرية، ووجهائها ؛ لأنهم أظهروا البيعة لـ "نزار"، وكان من بينهم قاضيها ابن عمار.[1]

اختلفت الوسائل التي اتبعها الخليفة الحافظ لدين الله، وذلك عندما غضب على وزيره يانس الأرمني، فسمه في ماء المستراح، فانفتح دبره، ولم يعد يقدر على الجلوس، وقد علم من طبيبه أن راحته في السكون، وهلاكه في الحركة، فقرر زيارته فلما رآه يانس قام من فراشه احترامًا له، فأطال الحافظ جلسه متعمدًا، فلم يقم يانس حتى سقطت أمعاؤه، ومات.[2]

وعندما خرج الأمير حسن على والده الحافظ لدين الله، وطمع في الخلافة، واحتمى بمجموعة من الأجناد من مختلف الطوائف – أسماهم صبيان الزرد – فقوى بهم فأنعم عليهم، وقدمهم، وأقطعهم البلاد، وولاهم الولايات، وجعلهم أمراء دولته فكانوا يقبضون بأمره من أمراء والده الحافظ، ويحضرهم بالليل بين يده، ويضرب رقابهم، ويدفع أموالهم، ودورهم بصبيان الزرد، كما سار في قتل خلق كثير من جميع الناس، فوجد في كل يوم جماعة مقتولة بين القصرين[3]، حيث تلقى بأجسادهم

---

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٤، ٨٥.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، صـ٢٨؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٤٠.

(٣) لم يكن مسمى بين القصرين مقصورًا على المكان المعروف في القاهرة، ولكنه عرف منذ الفتح الإسلامي في مدينة الفسطاط فكان هناك مكان يعرف ببين القصرين. وهو ما بين دار عمرو بن العاص الصغري والموضع المقابل لخوخة الأصطبل، وإنما قيل لذلك بين القصرين، لوجوده بين قصر عبد الله بن عمرو بن العاص الذي بناه في الدار الصغرى على تربيع الكعبة الأولى، والقصر الآخر منهما هو قصر عمر بن مروان بن الحكم وهو في الدار المعروفة بإسرائيل. للمزيد راجع : ابن دقماق [إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي] : الانتصار بواسطة عقد الأمصار (في تاريخ مصر وجغرافيتها)، القسم الأول، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ، صـ٦، ٧.

بدون رؤوس حتى لا يعرفوا، مما كان له أثره في ترويع، وإرهاب الناس. (١)

وفي نهاية الدولة الفاطمية، أثناء خلافة العاضد، لم يتردد وزيره شاور بن مجير السعدي في إعطاء أوامره بحرق الفسطاط، وذلك قبل نزول قوات الفرنج إلى القاهرة بيوم واحد، فأمر أهلها بالانتقال إلى القاهرة، كما أمر جنوده بنهب الفسطاط، فهجرت، ونهبت، وبقيت النار تعمل فيها أربعة، وخمسين يومًا(٢)، ولقد لجأ شاور إلى ذلك حتى لا يتخذ الفرنج من الفسطاط قاعدة لهم يغيرون منها على القاهرة، على الرغم من أن القاهرة بأسوارها، وأبوابها كانت قادرة على مقاومة هذا الغزو إن تم.

هكذا تعددت وسائل القتل، والتعذيب، والإرهاب الذي عاني منه أهل مصر في ظل الحكم الفاطمي لها، فاشتملت على جميع الوسائل المباحة، وغير الشرعية فكان منها، القتل، وقطع أجزاء من الجسم، ولاسيما الأيدي، أو اللسان، وشق البطن، والسرقة، والاغتصاب، والدفن على قيد الحياة، وكذلك السلخ، والصلب، والحرق، بالإضافة إلى وسائل التعذيب التي مورست داخل السجون، وكذلك الاغتيالات السياسية، وفوق هذا وذاك الإبادة الجماعية عن طريق حرق الفسطاط بأهلها.

[٤] تدخل النساء في أمور الدولة :

أ- زوجة العزيز بالله، وابنتها "ست الملك" :

تزوج الخليفة العزيز بالله من جارية مسيحية رومية – من أصل بيزنطي –، وكانت هذه السيدة تفتخر دائمًا بهذا الأصل، وعلى الرغم من العداء القائم بين الفاطميين، والبيزنطيين، فإن الخليفة العزيز قد أحبها حبًا شديدًا، وتمتعت بنفوذ كبير في مصر، حتى أصبحت صانعة القرار في

---

(١) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، صـ٢٨.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٦؛ ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ٣٣٦؛ أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٣٢١، ٤٣٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٣٩ – ٣٤٠؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٨٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٥.

عهده، وكان لها السلطان، ولكن من وراء ستار. [1] وكان لهذه السيدة الفضل في ازدياد نفوذ أهل الذمة في عصره، فقد استطاعت أن تولي أخويها في مناصب كنسية مهمة، يتولى أحدهما بطريكًا على بيت المقدس، وتولى الثاني مُطرانًا على القاهرة، ومصر. وتحيز إلى أهل الذمة. [2]

كانت روح التسامح التي حظي بها أهل الذمة في عهد العزيز بالله بالآثار العكسية على المسلمين الذين شعروا بالاستياء لتسلط الذميين على شؤون الدولة، وقد شعر العزيز بذلك، وأراد إرضاء المسلمين، وكان أول قراراته هو القبض على وزيره يعقوب بن كلس الذي أساء معاملة المسلمين، غير أن العزيز بالله قد ضعف أمام شفاعة زوجته، وأمنية ست الملك التي كانت تفتخر بهويتها المزدوجة، وحبها لأهل الذمة، والتي كانت أثيرة عن والدها، ولا يرد لها شفاعة. [3]

وعندما ساءت الأحوال، وكانت مصر تدخل في فتنة طائفية، استبدل العزيز بالله بن كلس بعيسى بن نطورس النصراني، كما ولى على الشام منشا بن إبراهيم اليهودي، فاستولى أهل هاتين الملتين على الدولة، وشاعوا الفساد بين المسلمين. فارتفعت أصوات المسلمين بالشكوى التي وصلت إلى حد السخرية من الخليفة نفسه، الذي أمر بالقبض على هذين الرجلين، وجميع النصارى، واليهود من الكتاب في مصر، والشام، وإعادة مناصبهم للكتاب المسلمين. [4]

---

(1) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢٠٣؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٣٧٢؛ محمد عبد الله عنان : تراجم إسلامية، دار المعارف، مصر، ١٩٤٧م، صـ٣٤ – ٤١، غير أن بن عنان يذكر أن أصل زوجة العزيز بالله "قبطي"؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري في العصر الفاطمي (دراسة تاريخية وثائقية)، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٥هـ، صـ٩٨.

(2) عبد المنعم سلطان : المرجع السابق، صـ٢٠٣؛ جاك تاجر : أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢م، تقديم : سمير مرقص، د/ محمد عفيفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، صـ١٣٨، ١٣٩.

(3) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤١؛ الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢٠٣؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، صـ٩٨.

(4) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤١؛ الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٠٣.

غير أن العزيز بالله قد ضعف مرة ثانية أمام تدخل ست الملك في الأمر، وذلك عندما أدرك عيسى بن نطورس تأثيرها على الخليفة، وتوسل إلى شفاعتها. فأعاده العزيز بالله إلى الوزارة مرة أخرى.[1] فظهر الفساد بين المسلمين، وأهل الذمة مرة أخرى.

وبوفاة العزيز بالله ٣٨٦هـ / ٩٧٥م، وتولية ابنه الحاكم بأمر الله حدث تغير شديد في علاقة الدولة الفاطمية بأهل الذمة، وقد ظهر هذا في القرارات العنيفة التي أصدرها الحاكم بأمر الله ضد أهل الذمة، بعد أن تخلص من سيطرة والدته المسيحية، وأخته "ست الملك" التي كانت تظهر عطفًا شديدًا، وتأييدًا للنصارى. [2]

وعلى الرغم من تعليل المؤرخين لاشتراك ست الملك في قتل الحاكم بأمر الله بسبب التضييق عليها، واتهامها في شرفها[3]، فإن البعض الآخر يذكر أن سبب اغتيال ست الملك لأخيها الحاكم بأمر الله هو معاملته العنيفة لأهل الذمة الذين كانوا موضع حب، وتقدير لها، والدليل على ذلك أنها ما كادت تتخلص من الحاكم حتى ألغت جميع قراراته ضد النصارى، وأعادت إليهم نفوذهم. [4]

حكمت ست الملك مصر أربع سنوات بعد مقتل الحاكم بأمر الله، استطاعت بما تميزت به من حنكة، ودهاء أن تحافظ على الدولة، وتعيد إلى الملك نضارته، كما أعادت للخليفة الظاهر لإعزاز دين الله حقه المسلوب في الخلافة[5]، وعلى الرغم من نجاح ست الملك في تسيير أمور الدولة، فإن رغبتها في السلطة جعلتها تهمل شأن الظاهر لإعزاز

---

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤١.
(٢) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ١٨٥.
(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٦٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٧.
(٤) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٦٧.
(٥) وذلك قبل ولي العهد عبد الرحيم بن إلياس الذي ولاه الحاكم بأمر الله ولاية العهد، سبق ذكره.

دين الله، فعاش محجوبًا في بيتها، وانشغل بملذاته، ولهوه بعيدًا عن شؤون الدولة، فاضطربت أحوال الديار المصرية، وكذلك الشامية[1]، وعَمَّ الفساد في ظل تنازع كبار رجال الدولة إلى أن توفي (٤٢٧هـ / ١٠٣٥م)، وتولى بعده ابنه أبو تميم الذي لقب بالمستنصر بالله.

بد أم المستنصر بالله :

كان المستنصر بالله حين تولى أمر الدولة في السابعة من عمره، وسبعة أشهر. [2]، وكان الوزير أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي[3] هو صاحب السياسة في مصر خلال الفترة الأولى من خلافة المستنصر، حتى توفي سنة ٤٢٦هـ / ١٠٤٥م، وبوفاته بدأ انحلال عقد الدولة الفاطمية، وبدأت أم المستنصر تتحكم في أمور الدولة حتى أشعلت نار الفتنة بين طوائف الجند المختلفة، وقادت الدولة للخراب، فبعد وفاة الجرجرائي تولى منصب الوزارة أبو منصور صدقة بن يوسف الفلاحي[4] وكان يهوديًا غير أن أم المستنصر عمدت إلى تقريب أبي سعد

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، صـ٣١٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٤٨.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٦٢؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٣٤٢؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٨٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١.

(٣) أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي : الوزير الأجل الأوحد صفي أمير المؤمنين وخالصته أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي، من أهل جَرْجَرايا قرية بسواد العراق، بريف مصر ثم بصعيدها كثرة الشكاية في زمن الخليفة الحاكم بأمر الله فقبض عليه واعتقل في (٤٠٣هـ) وفي (٤٠٤هـ) أمر الحاكم بقطع يده، (٤٠٦هـ) ولي ديوان النفقات، في (٤١٣هـ) تولى الوساطة، وفي (٤١٨هـ) تولى الوزارة، توفي في (٤٣٦هـ).
للمزيد راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٨، ٦٩؛ المؤيد في الدين : سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة، تحقيق : محمد حسين كامل، دار الكتاب المصري، ١٩٤٩م، صـ٨٦؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٩٠؛ المسبحي : أخبار مصر، صـ٣٢.

(٤) صدقة بن يوسف الفلاحي : أبو منصور [أبو نصر في بعض المصادر]، وكان صدقة بن يوسف يهوديًا ثم أسلم، تولى الوزارة للمستنصر بالله سنة ٤٣٦هـ، كان
=

التستري[1] اليهودي أيضاً، والتي كانت أمه في بيته قبل زواجها بالظاهر، في محاولة منها لرد الجميل، فعهدت إليه بتولي نظارة خاصتها[2]، وكان التستري يخاف الوزير الجرجرائي فلم يبد ما في نفسه إلا بعد وفاته، حيث استأثر بأمور الدولة دون الفلاحي حتى لم يبق للفلاحي أمر، ولا نهي، وأصبح لا يملك من الوزارة سوى الاسم فقط. فكَرِه الفلاحي ذلك، وأسرها في نفسها إلى حين.[3]

بدأ التستري في استمالة المغاربة فزاد من واجباتهم، ونقص من أرزاق الأتراك، هذا الأمر الذي أدى إلى نشوب القتال بين الفريقين غير مرة، كذلك تقرب من بني جلسه من اليهود فآثرهم بالكثير من المناصب المهمة أدى إلى إثارة مشاعر المسلمين، وتقلبهم عليه، وقد تحين الوزير الفلاحي هذه الفرصة، وتحول إلى دين الإسلام ليستميل المسلمين إليه، كذلك اصطنع طائفة من الأتراك، وزاد في أرزاقهم، وقربهم إليه،

=

موصوفاً بالبراعة في صروف الكتابة وكان ناظراً على الشام، قتل في ٤٤٠هـ. راجع : ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧١؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٧٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٣.

(١) أبو سعد التستري : أبو سعد (وفي بعض المصادر أبو سعيد) إبراهيم بن سهل التستري، كان وأخوه أبو نصر يهوديان يشتغلان بالتجارة، فاستخدم الخليفة الظاهر أبا سعد في ابتياع ما يحتاج إليه من صنوف الأمتعة وتقدم عنده، فباع له جارية سوداء، تحظى بها الظاهر وأولدها ابنه المستنصر بالله فحفظت ذلك لابن سعد فلما انقضت الخلافة إلى ولدها، فوضت إليه أمر ديوانها. راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧١؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٩.

(٢) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧١؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣ – ٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٨٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١٩؛ ناريمان عبد الكريم : المرأة في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣، صـ٢٠٩.

(٣) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧١؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤؛ المسبحي : أخبار مصر، صـ٣٢؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٩؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٩.

وحرضهم على قتل التستري، وقد نجحت خطته حيث اجتمع بباب القصر ثلاثة من الجند الأتراك، وانقضوا عليه ليلاً، وقتلوه، وقطعوه قطعاً تداولت الأيدي، والأعضاء، وحاول أهله شراء ما تبقى من جثته لدفنها، وكان ذلك سنة (٤٣٩هـ / ١٠٤٧م)، وعندما طلب الخليفة قاتليه، أقر الجميع أنهم القتلة، فلم يتمكن الخليفة من معاقبتهم. (١)

لم ترض أم المستنصر عما فعله الأتراك بالتستري، وكذلك لم ترض بموقف ابنها، فعملت على التخلص من الوزير الفلاحي الذي ظن أن الدنيا قد خلت له، وأنه أمن ما يكرهه غير أنه ما لبث أن قبض عليه، واعتقل، وقتل سنة (٤٤٠هـ – ١٠٤٨م)، أما الأتراك فقد أخذت تدبر في الانتقام منهم ؛ لتعاونهم مع الفلاحي على قتل التستري، فعملت على ضربهم بالعبيد السود أبناء جلمها التي تحببت لهم، وأكثرت منهم، وجعلتهم طائفة خاصة بها، ثم أخذت في إغراء الوزراء الواحد تلو الآخر للتخلص من الأتراك غير أنهم كانوا يخشون الفتنة فيتعللون لها، وظلت أم المستنصر على هذا العزم حتى استطاعت إغراء الوزير أبي الفرج البابلي[٢] بما ترغب، فأخذ في أسباب ما أمرته به، ونجح في الوقيعة بينهم فقامت الفتنة بين السود، والأتراك، وكان بدء الخراب. (٣)

---

(١) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧٠ – ٧٢؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣ – ٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢١٦؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٥؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣٠.

(٢) أبو الفرج البابلي : أبو الفرج عبد الله بن محمد البابلي، كان يكتب عن عمدي الدولة حسن بن صالح، وكتب عن الوزير علي بن أحمد الجرجرائي، ولما تولى اليازوري الوزارة رفعه وولاه جمهور دواوين الأموال، ثم ولي هو الوزارة ثلاث مرات، مرة عند القبض على اليازوري سنة (٤٥٠هـ) وصرف بعد شهرين ونصف، ومرة سنة (٤٥٢هـ) ومكث أربعة أشهر، ومرة أخرى عام (٤٥٤هـ) وأقام خمسة أشهر، اعتقل، ثم لزم داره إلى أن مات. للمزيد راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٨٣.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٢٧؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٢٧٧؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٣٧؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٩٩.

بدأت الفتنة في (٤٢٨هـ) عندما خرج المستنصر كعادته من كل عام للنزهة مع النساء، والحشم خارج القاهرة، واهمًا الناس أنه خارج للحج على سبيل الهُزء، والمجانة، ومعه من الخمر، والروايا : عوضًا عن الماء، ويسبقه الناس كما يفعل في طريق مكة، وقد اتفق أن بعض الأتراك جرد سيفًا في سكره منه على بعض عبيد الشراء، فاجتمع عليه طائفة من العبيد، وقتلوه، فاجتمع الأتراك، وقتلوا جماعة من العبيد بعد أن حصل بينهم قتال شديد في كوم شريك[1] ، وانهزم العبيد من الأتراك، وكانت أم المستنصر تعين العبيد بالأموال، والسلاح في الخفاء، وعندما علم الأتراك بذلك اجتمعت طائفة منهم، ودخلوا على المستنصر، وقاموا عليه، وأغلظوا له في القول، فحلف لهم أنه لم يكن على علم بما ذكروا، وصار إلى أمه فأنكرت ما فعلت فصار السيف قائمًا بينهم، حتى اجتمعوا، وخرجوا من شبرا دمنهور[2] في بعض المصادر شبرا دمنهور – فقتل منهم خلائق كثيرة، وفسدت الأمور بينهم، وطمع كل منهم فيما ليس من حقه.[3]

---

(١) كوم شريك : هو موضع بالقرب من الإسكندرية، عرف بشريك بن سمي ابن يغوث أحد صحابة الرسول (ﷺ)، الذين كانوا في مقدمة عمرو بن العاص عند فتح الإسكندرية، وهو اليوم إحدى قرى مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة. راجع : ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧٩؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٢٥؛ الذهبي : العبر في خبر من غبر، ج٣، صـ٢٥٧؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، صـ١٨.

(٢) شبرى دمنهور : هي القرى التي تعرف اليوم باسم شبرا الخيمة، إحدى ضواحي مصر بمديرية القليوبية، وهي واقعة على فم الترعة الإسماعيلية في الشمال الغربي للقاهرة على النيل، كانت تسمى قديمًا شبرى دمنهور، حيث يجاورها من الشمال قرية دمنهور شبرى التي تنسب إليها. وهذه اليوم أيضًا من ضواحي القاهرة. وشبرى الخيمة المذكورة تعرف عند سكان القاهرة باسم شبرى البلد تمييزًا لها عن قسم شبرى أحد أقسام مدينة القاهرة. راجع : ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٩، حاشية رقم (١).

(٣) أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر، ج٢، صـ٢٧٠؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٥؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٣٢؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، =

وتمسك الأتراك بضرورة إبعاد السودانيين عن القاهرة، فاضطر الخليفة مجبرًا إلى موافقتهم على طلبهم، وذلك بعد أن قويت شوكتهم، وأصبح الحكم الحقيقي في أيدي قوادهم، وتنفيذًا لأوامر الأتراك رحل بعض العبيد إلى الصعيد، والبعض الآخر إلى الوجه البحري حيث عاثوا فيها الفساد، وأعمال السلب، والنهب، فتعالت صيحات الفلاحين تستجير بما يحدث لها، فسار ناصر الدولة بن حمدان قائد الترك بجماعة من قواده لمحاربتهم في الصعيد، فقاتلوهم قتالاً شديدًا، حتى انتصروا عليهم، وقضوا على دولتهم، ولم يبق فيهم إلا القليل المستضعف، وعظم أمر ناصر الدولة بن حمدان بعد أن أصبحت مصر، وصعيدها مسرحًا للقتال بين العبيد، والأتراك، لقد عاد ابن حمدان إلى القاهرة فأساء معاملة الخليفة، وتجرأ عليهن، وطالبه بزيادة مقررات الأتراك زيادة بالغة، وعندما عجزت خزانة الدولة عن الوفاء بما طلب، عاث الأتراك فسادًا في القاهرة، واستولوا على ذخائر المستنصر، وما كان بالقصر، والتربة المعزية من كنوز، وتحف، وكتب بعد أن أتلفوا الكثير منها، ولعل المقريزي يعلن أسفه عما نال تلك الكتب من إتلاف.(1)

على الرغم من أن المستنصر قد عجز عن مقاومة ابن حمدان، فإن أم المستنصر لم تيأس، وحاولت اغتيال ابن حمدان ؛ ولكن محاولتها باءت بالفشل، ففي إحدى الليالي لسنة ٤٦١هـ، هب حمدان إلى الوزير أبي عبد الله الماسكي، وعند خروجه وثب عليه رجل صيرفي، وضربه بسكين فقبض على الصيرفي في الحال، وتم شنقه في وقتها، وحمل ابن

=

صـ٣٩٢، ٣٩٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧ – ١٩؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٠٠.

(1) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧٧ – ٧٨؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣١ – ٣٨؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢١٧؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٢٣٥ – ٢٣٦؛ اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ٣٩٢، ٣٩٥؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٣ – ١٥؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٦٤.

حمدان إلى داره جريحًا، وعولج من جروحه بعد مدة[1]، وعندما عولج من جروحه استبد بالأمر دون الخليفة الذي كان مشغولاً باللهو، والشراب، والطرب، فأسقط اسمه من الخطبة، وقام بمحاصرة القاهرة، حتى عدم ما بخزائن المستنصر من أموال، واستغاث الناس من الجوع، واستسلم المستنصر، وقبض ابن حمدان على أمه، وعاملها معاملة سيئة، وصادر أموالها، غير أنها تمكنت من الهروب إلى بغداد، كما تفرق عن المستنصر جمع أقاربه، وأولاده، فسار بعض منهم إلى العراق، والبعض الآخر إلى المغرب، وانتشر الفساد في مصر.[2]

اشتغلت الدولة العباسية بما آلت إليه الخلافة الفاطمية من ضعف، واستسلام، وعاودت إلى حملتها الأولى ضد الخلافة الفاطمية، والتي قد بدأها منذ زمن الحاكم بأمر الله، وأصدرت محضرًا آخر حمل في طياته سبًا، وقذفًا، واتهامًا للفاطميين في نسبهم لعلي بن أبي طالب، ولما كان المستنصر شديد التأثر بمثل هذه الشائعات، والوشايات، فقد أدى هذا إلى اهتزاز الأوضاع السياسية، وتدهورها أكثر مما هي عليه هذا الأمر الذي ضاق به العامة حتى خرجوا من ثيابهم، وأعلنوا رفضهم لتلك السياسة. [3]

وقد ساءت أحوال مصر، ولاسيما بعد أن اجتمعت تلك الفوضى السياسية بالأزمة الاقتصادية التي كادت أن تقضي على البلاد، فعهد الخليفة المستنصر بالوزارة إلى أبي محمد الحسن اليازوري[4]، الذي انفرد

---

(١) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٨٣؛ سحر عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٢٧.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٥؛ أبو الفداء : المختصر، ج٢، صـ٢٧٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٩٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٥.

(٣) سحر عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٢٨.

(٤) أبو محمد الحسن اليازوري : هو أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري، كان أبوه فلاحًا من قرية "يازور" من أعمال الرملة، تولى القضاء بعده ثم عُزل، فعلق بخدمة أم المستنصر بالله، قرئ سجله في الوزارة سنة ٤٤٢هـ، سعى به أنه قد حمل أول الدولة إلى الشام في التوابيت، وشمع سبكه وأنفذه إلى =

بالحكم ما يقرب من تسع سنوات، وقد نجح اليازوري إلى حد كبير في تخفيف تلك الأزمات، فإن الخليفة سرعان ما اتهمه بالتعاون مع عدوه طغرلبك السلجوقي الذي أحسن له المجيء إلى مصر، فقتله ٤٥٩هـ، وحملت رأسه إلى المستنصر، وألقيت جثته في مزبلة ثلاثة أيام ثم أعيدت، وتم دفنه، وكانت نهاية هذا الوزير هي بداية لظهور الفوضى، والاضطراب.[1]

وبقتل الوزير اليازوري (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)، دخلت مصر في حروب أهلية، ووقع الخلاف بين عبيد الدولة، وضعف قوة الوزراء عن تدبيرهم، وذلك لقصر مدتهم ؛ حيث تولى الوزارة فيها أربعة وخمسون وزيرًا، واثنان وأربعون قاضيًا إلى سنة (٤٦٦هـ / ١٠٧٣م) فكان للوزير يلي الوزارة أشهرًا، أو أيامًا.[2] فخربت أعمال الدولة، ولم تر صلاحًا، ولا استقام لها أمر.[3]

وعلى الرغم من هروب أم المستنصر فإن مظاهر الفتنة في مصر لم تنته بعد، وظلت أعمال الفساد قائمة بين الجنود، وظل المستنصر بالله مغلوبًا على أمره مهانًا في قصره،

=

النفس وإلى الخليل، وقد حول إلى الهروب إلى بغداد فقبض عليه ٤٥٥هـ / ١٠٥٨م وسير إلى تنيس وقتل. للمزيد راجع : المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي، سيرة المؤيد في الدين وداعي الدعاة، ترجمة : حياته بقلمه، تقديم وتحقيق : محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٩م؛ ابن الصيرفي: الإشارة، صـ٧٣، ٨٤؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٧٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٦؛ المؤيد في الدين : سيرته، صـ٨٦.

(١) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٦؛ النويري : نهاية الأرب، جـ٢٦، صـ٦٥؛ المقريزي : الخطط، صـ٣٥٦.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٤ – ٢٦؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٨ – ٢٧؛ ناريمان عبد الكريم : المرأة في مصر في العصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم (٢٦٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، صـ٢١٦ – ٢١٧.

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٢ – ٢٣.

ووقع الخلاف بين الأتراك أنفسهم، وابن حمدان الذي استغل الفرصة، وبالغ في إهانة المستنصر، وأراد أن يقيم الدعوة لبني العباس في مصر، ويسيطر على الأمور دون الخليفة، وقد أيقن بفعله الدكز أحد الأمراء الأتراك الذي وقع مع ابن حمدان في العديد من المشاحنات، فاجتر الأمير بلدكوس، وكانا من أكابر الأتراك، وأنكروا ما يتفق من ابن حمدان وتخوفا عاقبته، فاجتمعا بباقي الأتراك، وأعلماهم بأنه لو تم لناصر الدولة ما يريد فلم يبق على أحد منهم، فاتفقوا جميعًا على قتله، فذهبوا إلى داره فبادره أحدهم بسيفه، وتبعه، وحز رأسه، ثم قطعوه قطعًا، وجعلوا كل قطعة في بلد، كذلك قتلوا أخويه فخر الدولة، وتاج المعالي، وتتبعوا جميع من بقي من بني حمدان فقتلوهم عن آخرهم.[1]

وذهب بلدكوس، والدكز، وانضم إليهم الوزير ابن كدينة[2] بروؤس القتلى إلى الخليفة الفاطمي يطالبون بالأموال وقالوا له أنهم خلصوه من ابن حمدان، وتشددوا في ذلك، ولم يستطع الخليفة التصدي لهم فاضطر مرغمًا إلى بيع بعض جواهره – قطع من المرجان –، وأعطاهم ما طلبوا من أموال، وبقتل ابن حمدان ازدادت الأمور اضطرابًا، وأيقن الخليفة أنه تخلص من ابن حمدان ازدادت الأمور

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣٥ – ٣٦؛ أبو الفداء : المختصر، ج٢، صـ٢٧١؛ ساويرس ابن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٣، صـ٢٠٤؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٦٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢١ – ٢٣.

(٢) أبو كدينة : هو أبو محمد الحسن بن ثقة الدولة مجلي بن أسد ابن أبي كُدَيْنة المرادي، تولى الوزارة خمس دفعات، وعندما دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر، كان اسم الوزارة واقعًا عليه، كان أول وزارته سنة ٤٥٥هـ ثم شغل فيها الدفعات المذكورة، كان شقي الخلق قاسي القلب، ويقال أنه من بلد عبد الرحمن بن ملجم، سيرة أمير الجيوش إلى دمياط فقتله بها وقتل ولده ومعه، راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٩٠؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٠؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٢٧، ٢٨. (يذكر بن ظافر أن لقبه "كرينة" وليس "كدينة"، أخبار الدول، صـ٨٠).

اضطرابًا، وأيقن الخليفة أنه تخلص من ابن حمدان؛ ليقطع في يد الأمراء الأتراك الذين ضيقوا عليه الخناق فساءت أحواله، وأصبح ألوية في أيديهم، وتقلص نفوذه، وانحصر في قصره؛ بينما قسمت مصر، وأقاليمها بين فرق الجند[1]، ولم يجد المستنصر بالله من نجاه إلا بالاستعانة بوالي "عكا" "بدر الجمالي"؛ ليخلصه من مظاهر الفساد التي آلت إليها مصر، فرحب بدر الجمالي بهذه الدعوة التي ستحقق طموحاته، فدخل مع من دخل من جنوده الأرمن. وأعاد للبلاد قوتها بعد أن قضى على المفسدين فيها.[2]

هكذا كان تدخل أم المستنصر بالله نذيرًا بالضياع، والهلاك، فأدت رغبتها في السيطرة مع قوة شخصيتها إلى تحكمها في أمور الدولة، وقد تيسرت لها جميع العوامل التي جعلتها تتدخل بهذا الشكل، إلا أن فقدها للصفات التي تؤهلها للحكم أدت إلى فساد الدولة، حتى إن الوزراء الذين تولوا الوزارة في ذلك الوقت كانوا يتقربون منها عن طريق الإساءة لمن قبلهم، أو من حولهم، ففسدت أمور الدولة، وأوشكت البلاد على الخراب، والدمار.[3]، ودخلت مصر في فترة جديدة تميزت بالضعف، وأصبحت خلافة المستنصر بالله هي النقطة الفاصلة في تاريخ الدولة الفاطمية، وتحول أمور الحكم فيها من عصر الخلفاء إلى عصر الوزراء الذين تحكموا في أمور الدولة دون الخليفة نفسه حتى نهاية الدولة.

لم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، فلم يرحل المستنصر بالله الفاطمي، إلا بعد أن تزوج من ابنة الوزير بدر الجمالي، وقد أسفر هذا التزاوج

---

(١) ابن الصيرفي: الإشارة، صـ٩٥؛ ابن ظافر: أخبار الدول، صـ٧٤؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤١٩ – ٤٢٠؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، صـ١٢٢؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٠٧.
(٢) ابن الصيرفي: المصدر السابق، صـ٩٥ – ٩٦؛ النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٣٦ – ٢٣٨؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، صـ٢١ – ٢٢؛ عبد المنعم ماجد: السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥٦)، (٥٧).
(٣) ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، صـ٢١٢.

صراعًا جديدًا على العرش لصالح الابن الأصغر للمستنصر بالله من زوجته الأرمينية ابنة بدر الجمالي، فعلى الرغم من عدم أحقيته فيه، فقد دخلت الدماء الأرمنية في تكوين الخلفاء الذين تولوا الحكم بعد ذلك (مثل : المستعلي بالله، والآمر بأحكام الله)، وإن كان هذا تدخلاً غير مباشر من ابنه بدر الجمالي، فإن مصر قد تأثرت بهذه الزيجة.

أدت الظروف المحيطة بمصر من اضطرابات سياسية، وفساد بين الوزراء في الداخل، ووجود الفرنجة على حدود البلاد، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة فضلاً عن ضعف شخصية الخلفاء، واستبداد الوزراء بهم، إلى تدخل النساء في أمور الدولة، ولكن بصورة تتسم بالضعف، وذلك عن طريق الاعتماد على رجل قوي ضد رجل آخر ؛ للإيقاع بالوزراء، فكثرت الدسائس، والمؤامرات داخل القصر الفاطمي، ولكن في هذه المرحلة كان من أجل الحفاظ على الدولة من الانهيار. [١]

[٥] كثرة الدسائس والمؤامرات والاغتيالات داخل القصر:

اختفي الحاكم بأمر الله (٤١١هـ / ١٠٢١م) بطريقة يكتنفها الغموض، حيث خرج من المقطم، وطلب إلى المكاريين اللذين صحباه بانتظاره، وابتعد عنهما في الجبل، ولم يره بعد ذلك أحد، وقد عثر على ثيابه، وبها طعنات بعد خمسة أيام من غيابه[٢]، ولم يتدارك الناس هذا الأمر، وظلوا يتربصون ظهوره، ويتبعون آثاره إلى أن تحققوا عدمه، فاطمأنت قلوبهم. [٣]

---

(١) نفسه، صـ٢٢٥.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٨، ٥٩؛ ابن الأثير : الكامل، ج١، صـ١٣٥؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٢٩٧ – ٢٩٨؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٤ – ١٩٦، ابن خلدون، تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٦١؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٩٠.

(٣) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، صـ٣٦١؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ١١٥ – ١١٦؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٤٥، محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٢١٦.

وتتجه أصابع الاتهام أن ست الملك أخت الحاكم بأمر الله الكبرى، التي اتصفت بالذكاء، ورجاحة العقل، واتساع الإدراك، والتي رأت في تصرفاته المشينة، وادعاءه الألوهية، وهتكه نواميس الشريعة الإسلامية هلاكا للدولة الفاطمية، فخشيت من ثورة أهل مصر عليه، ومحاولة قتله، وقتل أهل بيته، وراء عملية اغتيال الحاكم بأمر الله، وذلك بالاشتراك مع سيف الدولة الحسين بن علي بن دواس الكتامي. [١]

وكانت ست الملك قد نالها ما نال غيرها من المقربين للحاكم بأمر الله حتى إنه قد اتهمها في شرفها، ورماها بالفجور، وأسمعها أغلظ الكلام، وقد عزم على إدخال القوابل عليها لكشف حالها[٢]، وعلمت ست الملك أنها هالكة لا محالة، فدبرت لقتله خشية من بطشه[٣]، أما ابن دواس فكان يتوجس خيفة من غدر الحاكم، وينتظر هلاكه منه يوما بعد يوم، ولاسيما بعد أن عاتبه الحاكم بأمر الله بسبب تأخيره عليه في يوم الموكب[٤]، لقد أشغلت ست الملك ذكاءها، وأغرت ابن داوس بقتله، بعد أن استعطفته كأنثى، ووعدته بالأموال، والخلع، وقد استعان ابن داوس بعبدين وثق فيهما ؛ لتنفيذ تلك الحادثة[٥]، ....

---

(١) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٣٦١ – ٣٦٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٥ – ١٩٠.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٧، ٥٨؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري ١٩٨٥م، صـ١٠٣.

(٣) ابن ظافر، المصدر السابق، صـ٥٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٥ – ١١٦.

(٤) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٥ – ١٨٦.

(٥) لقد كمن العبدان الأسودان له، وعندما قرب الصباح وثبا عليه وطرحاه على الأرض فصاح ويلكما ما تريدان ؟ فقطعا يديه من رأسه وكتفه وشقا جوفه وأخرجا ما فيه ولفاه في كساء، وحملاه إلى ابن داوس، فحمله ابن داوس مع العبدين إلى ست الملك فدفنته في مجلها وكتمت أمره، ثم أرسلت للوزير خطير الملك، وأبلغته بالأمر واستكتمته على أمرها. راجع : المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ١١٥ – ١١٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٨ – ١٨٩؛ محمد عبد الله عنان، الحاكم بأمر الله، صـ٢١٥ – ٢١٦.

وقد نجحا في ذلك.[1]

وبعد أن تخلصت ست الملك من الحاكم بأمر الله، أرادت التخلص من ابن داوس نفسه، وقد مكرت لذلك، فبعد موت الحاكم بأمر الله، أمرت للأعيان بمال كثير، ومراكب ذهب، وفضة، وأمرت ابن داوس أن يشاهدها في الخزانة، وقالت له : غدا تخلع عليك، فقبّل ابن داوس الأرض، وفرح، وأصبح من الغد يجلس عند الستر ينتظر الإذن حتى يأمر، وينهي، وكان للحاكم بأمر الله مائة عبد يختصون بركابه، ويحملون السيوف، ويقتلون من يأمرهم بقتله، فبعث بهم ست الملك لابن داوس ؛ ليكونوا في خدمته، فوقفوا بين يديه، ثم أمرت صاحب الستر أن يقول لهؤلاء العبيد : يا عبيد، مولاتنا تقول : لكم هذا الرجل قاتل مولانا الحاكم بأمر الله فاقتلوه، فانهال العبيد على ابن داوس، وقتلوه بالسيوف كما قتلوا العبدين اللذين قتلوا الحاكم بأمر الله.[2]

أصبحت ست الملك منذ نهاية عام ٤١١هـ / ١٠٢١م في الحقيقة هي الحاكمة الفعلية للبلاد ؛ حيث تولى الظاهر لدين الله بن الخليفة الحاكم لدين الله بعد مقتل والده، وكان الظاهر لدين الله في سن صغيرة، فتولت ست الملك الوصاية عليه، واعتمدت ست الملك في أول أمرها على رئيس الرؤساء الوزير خطير الملك أبي الحسن بن عمار[3] بن محمد، التي

---

(١) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٦٣؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٧ – ٥٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٥ – ١٨٩؛ ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٣، صـ١٩٣؛ محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، صـ٢١٤ – ٢١٧.

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب، ج١، صـ٢٧١؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٠٤؛ المقريزي : المقفى الكبير، ج٢، صـ٥٦٢ – ٥٦٣؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ١٩١ – ١٩٢.

(٣) الوزير خطير الملك : الأمير الخطير رئيس الرؤساء أبو الحسين عمار بن محمد، آخر وسائط الحاكم بأمر الله، تولى بيعة الإمام الظاهر لإعزاز دين الله، ثم قتل. راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٥؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٦٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٢٨؛ النويري : المصدر السابق، صـ٦٦٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٩٢.

أطلعته على أمرها فيما يخص قتل الحاكم بأمر الله، وكان خطير الملك قريبًا جدًا من الظاهر لدين الله، شغوفًا به ملازمًا له، كما كان الظاهر لدين الله يحبه حبًا شديدًا، فخشيت ست الملك من تأثير خطير الملك على الظاهر بأمر الله، كما خشيت على افتضاح أمرها، فدبرت لمصرعه، وكذلك كل من اطلع على أمرها، ثم باشرت أمر الدولة بنفسها.[1]

أيقنت ست الملك أن بقاء ولي العهد عبد الرحمن بن إلياس – الذي قد ولاه الحاكم بأمر الله ٤٠٤هـ مخالفًا للشريعة الإسماعيلية – يمثل خطرًا على العرش؛ لذلك فقد أرسلت لاستدعائه من الشام؛ لتولي أمور الدولة، وعندما وصل إلى تنيس حبسه صاحبها، وكان ذلك بالاتفاق مع ست الملك ثم أرسله إليها؛ فقامت بحبسه في القصر، ثم دست عليه من قتله، ويقال إنه مات مسمومًا من فاكهة مسمومة أرسلت إليه، غير أنها عملت على أن يظهر هذا القتل على أنه محاولة انتحار من ولي العهد نفسه، وقد نجحت في ذلك، وأقرت عليه الشهود، ولم تلبث ست الملك بعدها سوى ثلاثة أيام، وماتت سنة ٤١٣هـ/١٠٢٢م.[2]

و في ٤٢٧هـ / ١٠٣٦م توفي الظاهر لإعزاز دين الله، وتولى ابنه المستنصر بالله أبو تميم بن علي، وكان في السابعة من عمره، لم يكن كأجداده قد تنبأ بالغيب بعد، فقد كان المستنصر بالله أطول الخلفاء الفاطميين حكمًا على الإطلاق، حكم مصر ستين عامًا، وأربعة أشهر

---

(١) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٥؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٦٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٩٢؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٨٢؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٢٢٦ – ٢٢٧.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٦٨؛ النويري : المصدر السابق، ج٢٨، صـ٢٠٤ – ٢٠٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٩٣ – ١٩٤؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٢١؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـ٢٣٦؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ١٨٢.

(٤٢٧ – ٤٨٧هـ / ١٠٣٦ – ١٠٩٤م) [(١)]، فشهدت تلك السنوات أحداثًا جسامًا في تاريخ الدولة الفاطمية، تخللتها فترات قصيرة من الاستقرار، والرخاء، وفترات طويلة مليئة بالاضطرابات، والفتن، والمشاكل السياسية، والاقتصادية، والإدارية التي زعزعت كيان الدولة، حتى تعرضت القاهرة، وقصر الخلافة نفسه للعديد من الصراعات الدامية التي اجتاحت طوائف الجند على اختلافها، ثم جاءت الأوبئة، والأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى حتى ضعفت قوى الدولة، وضاع نفوذها. [(٢)]

لقد ساءت أحوال مصر بعد أن اجتمعت الفوضى السياسية بالأزمات الاقتصادية التي كانت تقضي على البلاد، وساءت أحوال الخليفة الذي أصبح ألعوبة في يد الجند الأتراك، وأصبح كالمحجور عليه داخل قصره، بعد أن اقتسم الجند أقاليم مصر فيما بينهم[(٣)]، ولم يجد الخليفة أمامه سوى الاستعانة بقوة خارجية تخلصه من مظاهر الفساد التي عمت البلاد، وقد تمثلت تلك القوى في بدر الجمالي[(٤)] والي عكا الذي

---

(١) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٧؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٣٤٢؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٨٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١.

(٢) ابن الأثير : الكامل، ج١٠، صـ٨١ – ٨٢؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٥ – ٢٦؛ النويري : المصدر السابق، صـ٢١٧ – ٢٢٥؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٥ – ٣٣٦.

(٣) استولى اللواتيون والملحية على البحيرة والإسكندرية وملكوا جميع أسفل الأرض، واستقر الصعيد في أيدي المغاربة والسودان، وتحكم الأتراك في القاهرة والفسطاط. راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٩٥؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٧؛ المقفي الكبير، ج٢، صـ٣٩٧.

(٤) بدر الجمالي : هو مملوك أرمني من أصل مسيحي، وهو من مماليك جمال الدولة أبي الحسن علي بن عمار صاحب "طرابلس"، يتميز بشدة العزم، وقوة البطش، ظل يتنقل في الخدم ويتدرج في الرتب ويأخذ نفسه بالجد فيما يباشره، حتى ولي "دمشق" وسائر الشام دفعتين، كانت الأولى سنة ٤٥٥هـ، وظل واليًا إلى أن خرج منها هاربًا سنة ٤٥٦هـ، والثانية كانت في سنة ٤٥٨هـ، وفيها حدثت

=

أرسل إليه الخليفة سرًا يستدعيه للقدوم لنجدته، وإعانته، ويعده بتملك البلاد. [1]

استطاع بدر الجمالي بمن معه من الجند الأرمن، أن يقضي على المفسدين، ويقر قواعد البلاد، ويصلح من أمورها بعد أن فسدت[2] ؛ وقد حفظ الخليفة المستنصر بالله لبدر الجمالي فضله على الدولة، والخلافة فلم يخلُ سجل من السجلات[3] التي أرسلها المستنصر بالله لدعاته في اليمن، والمكتوبة بعد سنة (٤٦٧هـ / ١٠٧٤م) من التنويه بفضله على الدولة ؛ لذلك ففي سنة ٤٦٨هـ ألبسه خلعة الوزارة – وزارة التفويض – ، وأضاف إلى ألقابه "السيد الأجل أمير الجيوش"، وفي (٤٧٢هـ / ١٠٨٠م) أضيف إلى ألقابه لقب "كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين[4]، فأصبح بدر الجمالي الحاكم الفعلي للبلاد، وأصبح الخلفاء

=

لفتنة وثار عليه أهل البلدة فخرج منها واستقر بعد خروجه بثغر "عكا" إلى أن استدعاه الخليفة المستنصر بالله لإنقاذ مصر مما آلت إليه.

للمزيد راجع : ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٩٤، ٩٥؛ ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ١٢٧ – ١٢٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٨ – ٣٠؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٤٤٨؛ الصفدي : الوافي بالوفيات، ج١٠، صـ٩٥ – ٩٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٠.

(١) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٩٥، ٩٦؛ أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر، صـ٦١؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٦؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤١؛ ابن خلدون: تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٦٤؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٨٢؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤١٩، ٤٢٠؛ المقفى الكبير، ج٢، صـ٣٩٦؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢١، ٢٢.

(٢) عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، سجل رقم (١٥، ١٦، ٣١، ٣٢)؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢١٣.

(٣) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٩٥ – ٩٦؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٠ – ٤٥؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٤٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٠١؛ السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥٦، ٥٧، ٥٨)، صـ٨١ – ٩٤.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٥ – ٥٠؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨،

=

الفاطميون منذ ذلك التاريخ رؤساء رمزيين لسلسلة من الطغاة العسكرين الذين لم يخلوا عهدهم من بعض مظاهر الفساد المختلفة، والذي سمي عصرهم بعصر الوزراء، أو العصر الفاطمي الثاني.

بدأ العصر الفاطمي الثاني بسلسلة من الصراعات، والفتن، والدسائس، ففي عام ٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م خرج الأوحد بن أمير الجيوش بدر الجمالي على أبيه، حيث قرر التمرد عليه، وقتله بالاتفاق مع جماعة العسكر، والعربان، وقد تحصن، ورفاقه بالإسكندرية، غير أن بدر الجمالي قد فطن لتلك المؤامرة، وسار إليه، وحاصر الإسكندرية حتى طلب أهلها الأمان، فقام بدر بقتل أصحاب ولده، الذي اختفى أثره بعد ذلك، وقد قيل إن بدرًا قد قتله حيًا، كما قيل إنه جوعه حتى مات. [1] وترجح إحدى الدراسات التاريخية الحديثة أن هذه الأقاويل ربما يكون مبالغًا فيها من قبل الشعب الذي ارتعد خوفًا من ذلك الوزير الذي اشتهر بقوته، وجبروته[2]، على أن هذا الحادث كان له أثره على سير الأمور فقد استتاب بدر ولده الأفضل شاهنشاه، وجعله ولي عهده.

وقد أقر الخليفة المستنصر بالله "المغلوب على أمره" هذا الأمر، وأوكل للأفضل شاهنشاه سياسة الملك، وما يختص بمظاهر السلطان، وأمور الجند، وقد أصدر المستنصر بالله سجلاً بذلك إلى دعاته[3] على أن

=

صـ٢٢٨، المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٨٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، سجل رقم (٥٩).

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ٢١٧ – ٢١٨، ابن ميسر : أخبار مصر، ج٢، صـ٤٦؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٢٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٣، صـ٤٢٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١١٩؛ جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م، صـ١٢٣.

(٢) سحر عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٢٩.

(٣) عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية : سجل (١٥، ٢٧)، صـ٦٣ – ٦٦، ٩٤ – ٩٦.

يتفرغ بدر للجمالي إلى الإشراف على الدعوة، هذا الأمر الذي لم ينظر له بعين الارتياح من قبل أتباع الدعوة[1]، على أن هذا أصبح أمرًا واقعيًا، كما تحولت بذلك الوزارة إلى ما يشبه "الملك" الذي يورث.

نجح الأفضل شاهنشاه في إقصاء الخلافة عن "نزار" الابن الأكبر للمستنصر بالله، وولي عهده، وتولية الابن الأصغر – ابن أخت الأفضل – المستعلي بالله، ولكي يتم له هذا الأمر بسلام، فقد عمل على قتل "نزار"؛ ليتخلص منه نهائيًا، فبعد حروب شديدة دارت بينهما، طلب "نزار" الأمان من الأفضل شاهنشاه، وقد أعطاه إياه، ولكنه نكث هذا الأمان، وبالغ في الانتقام منه، ثم عمل على قتله شر قتلة، حيث حبسه ثم بنى عليه حائطًا حتى مات.[2]

أصبحت الأمور جميعًا في يد الأفضل شاهنشاه، الذي استبد بالأمر دون الخليفة المستعلي الذي لا نجد ما نقوله في سيرته أفضل مما قاله المقريزي حيث قال : "لم يكن للمستعلي سيرة تذكر فإن الأفضل كان يدبر أمر الدولة تدبير سلطنة، ومُلك لا تدبير وزراء"[3]، وكان ذلك طوال خلافة المستعلي حتى توفي في ٤٩٥هـ/١١٠١م، وكان يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا، وقيل إنه مات مسمومًا، أو ربما قتل سرًا، وتشير أصابع الاتهام إلى أن الأفضل هو الذي دبر لمقتله، وذلك عندما بدأ يطالب بحقه في السلطة، وبمجرد وفاته قام الأفضل بمبايعة ابنه المنصور بالخلافة، ولقبه بالآمر لأحكام الله.[4]

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢١٧.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، ج٢، صـ٦٣؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٤٤٧؛ المقريزي : المقفى الكبير، ج٢، صـ٢٢٨؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٤٤، ١٤٥.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٤٤٩؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٧٤، ١٧٥.

(٤) المقريزي : المصدر السابق؛ القرماني : أخبار الدول وآثار الأول، صـ٢٤٤ – ٢٤٥.

كان الآمر لأحكام الله طفلاً لم يتجاوز خمس سنوات، فحجر عليه الأفضل مثلما فعل مع والده، واستقل هو بتدبير أمور الدولة[1]، وقد أخذ الأفضل يجرد الخليفة من سلطاته تدريجيًا فنقل مقر الحكم الفاطمي – لأول مرة في تاريخ الدولة الفاطمية – من القاهرة إلى الفسطاط كما نقل دواوين الدولة من القصر إلى موضع أعده بالقرب من الدار التي ابتناها لنفسه بالفسطاط – دار الملك – ثم قام بمنع الخليفة من الركوب في المواسم، والأعياد، وصار يتصرف هو كالملوك، والسلاطين، فقرب إليه محمد ابن فاتك البطائحي، وسلم إليه جميع أموره، واعتمد عليه في تصريف أمور الدولة فصار منه مكان الوزير من الخليفة، ظل الأفضل على هذه الصورة حتى قتل ٥١٥هـ / ١١٢٢م، تاركًا وراءه ثروة ضخمة ظل الآمر شهرين، وأيامًا في حصرها، ونقلها[2]، ويتهم المورخون الآمر بأنه قد تآمر على الأفضل شاهنشاه بالاتفاق مع محمد بن فاتك البطائحي ؛ ليتخلص منه بعد أن سلبه أن جميع حقوقه مقابل توليته الوزارة.[3]

وقد تولى المأمون البطائحي الوزارة (٥١٥هـ / ١١٢١م)[4] بعد الأفضل شاهنشاه، وسار إلى ما سار إليه الأفضل من سيطرة، واستبداد

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٧٠؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٤٤٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٧٠.

(٢) ابن المأمون البطائحي : أخبار مصر، صـ٤٦؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤٥٤، ٤٦٨؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٨٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٧٠ – ١٧١؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٤١.

(٣) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، م٣، ج١، صـ٢٢ – ٢٣؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٧٩ – ٢٨٠؛ الدوادراي : كنز الدرر، ج٦، صـ٤٨٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧١؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٣٠٧؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٢٩.

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ٢٠٤؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٨٧.

بالخليفة، فأيقن الخليفة الآمر بأحكام الله، أنه قد استبدل سيد بسيد آخر، ولاسيما بعد أن علم الآمر بأن المأمون البطائحي يريد الاستقلال بالبلاد دونه، فعمل على قتله ٥٢٢هـ / ١١٢٨م. [١] وفي ٥٢٤هـ / ١١٣٠م، قتل الآمر نفسه، بواسطة غلمان الأفضل شاهنشاه الذين أرادوا الانتقام له، ويقال أن الذي قتله هم جماعة من أتباع عمه نزار، وقد فرح الناس لقتله.[٢]

وفي خلافة الحافظ لدين الله، سيطر على أمور الدولة أبوعلي أحمد بن الأفضل شاهنشاه من بدر الجمالي الذي لقبت "بالأكمل" "٥٢٤هـ – ٥٢٦هـ" فاستبد كأبيه وجده بالحكم، وسيطر على كل شيء.

ثم ضيق على الحافظ لدين الله، وحجر عليه، ومنعه من الظهور، وقام باعتقاله في خزانة البنود لا يدخل عليه أحد إلا بإذن من "الأكمل نفسه"، واستبد بالحكم، وسيطر على كل شيء ثم انقض على القصر، وأخذ جميع ما فيه من زخائر بحجة أن ذلك مال أبيه، وجده. [٣] ، وفسدت أمور الدولة، وكذلك العقيدة في عهده، حتى تآمر عليه دعاة الفاطميين، ودسوا له من قتله، وهو خارج للهو (٥٢٦هـ/١١٣٢م). [٤]

---

(١) ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ١٥ – ١٦؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٠٣ – ١٠٧؛ النويري : المصدر السابق، صـ٢٩١؛ المقريزي : المقفى الكبير، ج٦، صـ٤٩٩؛ اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٠٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١٧٠.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٩١؛ ابن الأثير : الكامل، ج١٠، صـ٦٤٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١١٠؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، صـ٢٩٩ – ٣٠٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٥١٧؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، صـ١٧٣، ١٨٤، ١٨٥.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٢٧ – ٥٣٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٣٩؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٧٢.

(٤) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩٥؛ ابن ميسر، المصدر السابق، صـ١١٥ – ١١٦؛ المقريزي : المصدر السابق؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٣٩.

ثار غلمان الآمر بأحكام الله في ظل تلك الفوضى التي تعرضت لها مصر، وأخرجوا الحافظ لدين الله من المعتقل، وبايعوه بالخلافة للمرة الثانية[1]، وكان الحافظ كما تم ذكره أنا "مستودعًا"، ينتظر ميلاد الطفل الجديد – ابن الآمر –. وفي تلك الفترة أنجبت زوجة الآمر طفلها الذي عمل الحافظ على الاجتهاد في طلبه، وقتله ؛ طمعًا في الخلافة. [2]

لم يتعظ الخليفة الحافظ مما حدث له على يد الأكمل الأرمني، فعندما استقامت له الخلافة اتخذ من يانس الأرمني وزيرًا له، وكان يانس من غلمان الأفضل بن أمير الجيوش، وقد تخوف يانس من خاصة الخليفة، واستئثارهم به، فعمل على التخلص منهم الواحد تلو الآخر دون أن يستأذن الخليفة في ذلك؛ مما أغضب الحافظ فتوجس منه خيفة، وأصبح يخشاه، فقرر التخلص منه، غير أنه لم يكن رحيمًا به فقد سمه في ماء المستراح فانفتح دبره، ولم يعد يقدر على الجلوس، وقد علم من طبيبه أن راحته في السكون، وهلاكه في الحركة، فقرر زيارته فلما رآه يانس قام من فراشه احترامًا له، فأطال الحافظ جلسة متعمدًا، فلم يقم يانس حتى سقطت أمعاؤه، ومات، وتولى شؤون الوزارة بنفسه حتى يستريح من غدر الوزراء. [3]

في (٥٢٨هـ – ١١٣٣م) عقد الحافظ بولاية العهد لابنه الأكبر أبي الربيع سليمان، غير أن سليمان قد توفي بعدها بشهرين، فأصدر سجلاً آخر بتولية ابنه الأوسط حسن، غير أنه أعدل عن هذا الترشيح، وجعله لابنه الأصغر أبي تراب حيدرة، وذلك لسوء أخلاق حسن، وعقوقه لوالده، فشق ذلك على حسن، فأعلن العصيان على أبيه، وأخيه، وعلى أثر

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٧ – ٣٥٩.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٥٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٨؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٧٦ – ١٧٨؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢١؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٣٨ – ٢٤٠؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٢٥٦.

هذا العصيان انقسم الجيش أيضًا إلى فريقين، فريق يساند حيدرة صاحب الحق، وفريق يساند حسن، وقامت بينهما حروب شديدة كانت بين القصبيرين بالقاهرة مسرحًا لها، وعندما يأس حيدرة، فر هاربًا من أخيه، واحتمى بقصر أبيه، غير أن حسن قد حاصر القصر بالنيران، ولم يجد الخليفة وسيلة لإيقاف تلك المهزلة إلا بإقصاء حيدرة عن ولاية العهد، وإصدار سجل آخر بتولية حسن مرة أخرى، وكان ذلك في سنة ٥٢٨هـ/١١٣٤م، هذا الأمر الذي لم يرض به حيدرة، فدخل في صراع أحرج أخيه كان النصر فيه لحسن، وهلك أخوه حيدرة، كذلك قتل الكثير من الطرفين. (١)

على الرغم من حرص الحافظ على البعد عن سيطرة الأمراء فإنه قد وقع رغمًا عنه تحت سيطرة ابنه حسن الذي استبد بالأمور دونه حتى لم يبق له معه حكمٌ، فقد سجنه، وعمل على التخلص منه، كما عمل على التخلص من أمراء أبيه، فلما علم الأمراء بذلك قرروا خلع الحافظ، وابنه فاجتمعوا حول القصر بالنيران ؛ ليحرقوه، فلم يجد الخليفة من ينصره عليهم ؛ لأنهم أنصاره، وحاول الحافظ احتواء الموقف، وتهدئة الأمراء، ولكن دون جدوى؛ حيث أصروا على قتل الحسن، وأنذروه بسوء العاقبة إن لم يستجب لهم. فاضطر الحافظ إلى سم ابنه عن طريق سقيه شربها لتهدأ الفتنة فهدأت الأمور، ولكن بعد أن قتل العديد من الرجال، والعساكر، واضطربت جميع أمور مصر. (٢)

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٣٤ – ٥٣٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٤١، ٢٤٦؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٠٣.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٩٦ – ٩٧؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، صـ٢٨ – ٣٠؛ ابن الأثير : الكامل، ج١٠، صـ٦٧٣؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١١٩ – ١٢٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٤٢ – ٢٤٣.

هكذا اضطربت أمور مصر، وفسد حالها لدرجة جعلت الابن يحجر على والده، ويحاول التخلص منه، وتجعل الأب يسم ابنه، كذلك جعلت الجند يتحكمون في تولية، أو عزل الخلفاء، والوزراء كما سنرى.

وفي خلافة الظافر، ووزارة ابن السلار، وقعت الغيرة، وأعمال الفساد بين ابن السلار، وبين عباس الصنهاجي – ابن زوجته – الذي طمع في الوزارة، وقد استغل عباس هذا علاقة ابنه نصر بالخليفة الظافر، فأبدى نصر للخليفة برغبة والده في ذلك، فرحب بذلك شريطة التخلص من ابن السلار الذي كان الخليفة كارهًا له، وقد نجح نصر في تلك المهمة، وقتل عمه الوزير ابن السلار (٥٤٨هـ / ١١٥٣م). فوقعت الفتنة بين أهل مصر من السنة، والشيعة ؛ لأن ابن السلار كان سني المذهب. [1]

تولى ابن عباس الوزارة فاستبد بالأمور، واستولى على الخليفة، وقد ساعده في ذلك صغر سن الخليفة، وانشغاله باللهو، واللعب، فانغمس في حياة الترف، وترك الدولة لمن يقدر عليها، ظن ابن عباس أن الأمور قد استقرت له، غير أنه كان واهمًا ؛ حيث أتت إليه الضربة من أقرب الناس إليه، حيث طمع ابنه نصر في مكان أبيه، فأراد التخلص منه، ولكنه فشل، وعندما علم أبوه بذلك أخذه باللين، واللطف حتى أقنعه بقتل الظافر عوضًا عنه، بعد أن أثار غضبه عندما أبلغه بأن الناس يتحدثون عن علاقته غير الشرعية بالظافر، حيث كان الظافر ينادم نصرًا، ويعاشره فينزل في الليل متخفيًا إلى داره، فاستغل نصر ثقة الخليفة به، وقتله في ذات ليلة، وهو سكران في داره بعد أن فعل معه ما يفعل مع النساء، ثم حفر له تحت لوح من الرخام، ودفنه. [2]

---

(١) ابن الأثير : المصدر السابق، صـ١٨٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٤٦ – ١٤٧؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٥٥٣؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٥٦٦ – ٥٦٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٩٥؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٤؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٧٥.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، م٣، ج١، صـ٤٥؛ ابن ظافر : =

وهكذا وصل الفساد بالدولة الفاطمية الدينية التي قامت على أسس عقائدية ثابتة إلى انغماس خلفائها في حياة اللهو، والترف، والتفرد بالجواري، حتى زهدوا فيهن، وراحوا يبحثون عن متعة أخرى حتى، ولو كانت غير شرعية، فلجأ خليفة المسلمين إلى ممارسة "الشذوذ الجنسي" Homosexuality فكان من الطبيعي أن ينتهي بتلك النهاية، ولكن لم يكن الخليفة مسؤولاً عن نفسه فحسب، بل كان يحمل في عنقه مصير دولة كاملة، وقد هلك عنقه فماذا يكون مصير دولته ؟

قتل الظافر، وجاء الوزير عباس يرسم على وجهه آثار حزن زائفة، يحاول خلالها إقناع الجميع بأن يوسف، وجبريل أخوي الظافر هما اللذان تآمرا لقتله، ثم أحضر طفلاً صغيراً للظافر يُدعى "عيسى"، وأقامه مقام أبيه، ولقبه "بالفائز" ثم همَّ بقتل عمه أمام عينه، فأصيب الطفل بالذعر من منظر الدم الذي ملأ القصر، وكاد يموت رعباً، فظل طوال حياته القصيرة مريضاً بالصرع Epilepsy[1]، وانفرد عباس، وابنه بكل شيء، فلم يعد هناك خليفة يحكم الأمور – ولو صورياً – فسارعت ست القصور أخت الظافر – وبقال الخدم – بالكتابة إلى الأمير طلائع بن رزيك والي قوص، وأسوان، والصعيد – وكانت ولاية الصعيد أكبر المناصب بعد

=

أخبار الدول، صـ١٠٥؛ ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ١٩١؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣١٦؛ الصفدي : الوافي، ج٩، صـ١٥١ – ١٥٢؛ سحر عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٣٠.

(١) الصرع Epilepsy : هو حالة عصبية تحدث من وقت إلى آخر لاختلاف وقتي في النشاط الكهربائي الطبيعي للمخ، يكون لهذه الشحنات تأثير على وعي الإنسان وحركة جسمه وأحاسيسه لمدة قصيرة من الزمن وهذه التغيرات الفيزيائية تسمى تشنجات صرعية، لذلك يسمى الصرع أحياناً "بالاضطراب التشنجي" ليس له سن محدد كما أنه يصيب الإنسان وبعض الحيوانات مثل الكلاب، القطط، الأرانب، الفئران.

للمزيد راجع :

http://www.elazagem.com.

http://www.epilepsyfoundation.org.

للوزارة تستنجد به لإنقاذ الخلافة من فساد عباس، وابنه، وما أن وصل ابن رزيك إلى القاهرة حتى فر عباس، وابنه إلى الشام فثار العامة، وقاموا بنهب دورهم، ونشبت المعارك في طرقات المدينة. [1]

وفي خلافة الفائز استبد الوزير طلائع بن رزيك بالأمر، وسيطر على الخليفة، وقبض على السلطة بيد من حديد، حتى لم يصبح للخليفة من الخلافة سوى الاسم، وقد حاولت عمة الفائز التخلص منه، ولكنه علم بتلك المؤامرة، ومثلها.[2] ظل هذا الأمر في خلافة العاضد لدين الله (٥٥٥هـ - ٥٦٧هـ / ١١٦٠ م - ١١٧١م)، غير أن سيدات القصر لم ترض بهذا الأمر ؛ حيث استبد الوزير طلائع بن رزيك بكل شيء في الدولة، وقام بإخراج كثير من الأمراء، وفرقهم في البلاد ؛ ليؤمن نفسه، ثم عمل على تزويج ابنته من الخليفة العاضد ؛ كي يظل الملك في بني رزيك. [3]

ولم ترض سيدات القصر عن ذلك، فأرسلت عمة العاضد إلى والي قوص للقيام على ابن رزيك، وأخذ الوزارة منه، غير أن ابن رزيك قبض على الأمير عندما علم بالأمر، وقد عاودت عمة العاضد على هذه المحاولة، واتفقت مع أحد أمراء القصر، وكذلك صاحب الباب، على التخلص منه، غير أن ابن رزيك قد أصيب فقط، ولم يمت، وعندما طلب ابن رزيك عمة العاضد كان العاضد من الضعف، والتخاذل، فأرسلها له لينفي ملاقاته بتلك المؤامرة، فما كان من ابن زريك إلا أن خنقها. [4] ،

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، صـ٤٥ - ٤٦؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١٠٨ - ١٠٩؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٧٦ - ٥٩٠؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٩٢ - ٢٩٦؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٤ - ١٢٥؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٧٩.

(٢) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٣١٤.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١١٢؛ ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ٤٤٩ - ٤٥٠، ج١، صـ٢٥٥؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، صـ٣١٨.

(٤) يذكر المؤرخون أنه قد توفي على أثر تلك الطعنات في اليوم التالي لها. راجع : عمارة اليمني [نجم الدين أبو محمد بن أبي حسن علي الحكمي]، النكت العصرية =

وقد توفي الصالح طلائع بن رزيك على إثر هذه المؤامرة متأثرًا بجروحه.

ظلت الفتن، والمؤامرات، والدسائس تحاك داخل القصر الفاطمي ؛ لتولي منصب الوزارة الذي أعد بمثابة الخلافة في العصر الفاطمي الثاني، وظل شعب مصر يعاني من تلك الفتن، والصراعات إلى أن تولى الوزارة صلاح الدين الأيوبي السني المذهب للخليفة العاضد، فكانت آخر تلك المؤامرات، هي التي قام بها الخدام السودان داخل القصر، الذين شعروا بأن عصر الدولة الفاطمية أصبح في يد وزير سني ليس له من الأمر شيء، وبالتالي فلم يستقم لهم أمرٌ فبادروا بالخيانة، وأرسلوا إلى حاكم الفرنج ؛ لتمكينه من السيطرة على مصر، غير أن صلاح الدين قد كشف المؤامرة، وقبض عليهم، ثم قام بحرق الحارة المخصصة لهم "حارة المنصورية"[1]، فأصبح أمرهم كأن لم يكن. [2] كذلك كانت وزارة صلاح الدين هي النهاية للدولة الفاطمية نفسها.

=

في أخبار الوزارة المصرية، تحقيق : هرتسويج درينبرغ، شالون، ١٨٩٧، صـ٤٨، ١٠٠ ؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٢؛ ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، م٢، ج١، صـ٤٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٥٢٨؛ الصفدي : الوافي، ج١٧، صـ٦٨٦؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٣٤٥؛ ناريمان عبد الكريم : المرأة في مصر، صـ٢٣٢.

(١) حارة المنصورية : كان للسودان حارة تعرف بهم تسمى المنصورية، وكانت كبيرة متسعة، وكان لهم بديار مصر كل قرية محله وضيعه مكان خاص بهم لا يدخله غيرهم، احترامًا لهم وكانوا يزيدوا عن خمسين ألفًا، وكانوا إذا ثاروا على وزير قتلوه، وكان الضرر بهم عظيم حيث امتد أيديهم إلى أموال الناس حتى أفناهم صلاح الدين. راجع : المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٩.

(٢) أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٥٦٠ – ٥٦٢؛ ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ٢٤٣ – ٢٤٧؛ المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦م ، ج١، صـ٥٣ – ٥٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٤٠؛ عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، صـ١٠٧ – ١٠٨.

ثالثًا : فساد الوسطاء والوزراء وصراعهم من أجل الوصول للوزارة :

اطمأن المعز لدين الله الفاطمي إلى أن دعائم ملكه في مصر قد توطدت – بفضل جوهر الصقلي – ، فقرر الرحيل إليها، وصل المعز لدين الله إلى قصره بالقاهرة (٣٦٢هـ / ٩٧٢م) مع كثير من رجالات دولته، ومن بينهم أولادهم، وأعمامه، وحاشيته، وخدمه، وعبيده، وكذلك رفات آبائه، المهدي (٢٩٧ – ٣٢٢هـ/ ٩٠٩ – ٩٣٤م)، والقائم (٣٢٢ – ٣٣٤هـ / ٩٣٤ – ٩٤٦م)، والمنصور (٣٣٤ – ٣٤١هـ/ ٩٤٦ – ٩٥٣م)، كذلك كان محملاً بالخزائن، والأموال، وقد استقبله أعيان مصر، وعلى رأسهم جوهر الصقلي الذي أخذ يُقَبِل الأرض بين يديه، وفي اليوم التالي لقدومه خرج أعيان مصر، وأشرافها لتقديم الهدايا له، وأخذ جوهر الصقلي يقدم له الناس الطائفة تلو الأخرى.(١)

وبقدوم المعز أصبحت مصر دار خلافة للفاطميين بعد أن كانت دار إمارة تابعة لهم، وبدأت السياسة الفاطمية الجديدة في الظهور، وأول ما فعله المعز هو استبعاد جوهر الصقلي عنها لما كان يتمتع به من سطوة، ونفوذ مستأثرا هو بكل شيء، ولم يعد لجوهر من السيادة سوى الاسم فقط، فقد رأى المعز لدين الله أن دور جوهر الصقلي قد انتهى عند هذا الحد، ليبدو أن المعز سلك في ذلك مسلك غيره من الخلفاء مع عظماء قوادهم من ذوي الشخصيات البارزة(٢)، وكانت عادة بعض السياسيين عدم

---

(١) ابن زولاق : [أبو الحسن بن إبراهيم بن الحسين الليثي]، فضائل مصر وأخبارها، صـ٢٤٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٤٣؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٣؛ ج٢، صـ١٧٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ٣٣؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ١٨٧ – ١٨٨.

(٢) مثلما فعل أبو العباس السفاح بأبي سلمة الخلال، وأبو جعفر المنصور بأبي مسلم الخرساني، الذي قامت على أكتافهم الدولة العباسية، وكذلك فعل أبو عبد الله الشيعي بعد أن انتشرت على يده الدعوة الشيعية في بلاد المغرب. للمزيد، راجع : أبو الفداء : المختصر، ج٢، صـ٩٥؛ علي حسني الخربوطلي : أبو عبد الله الشيعي، صـ٦٧؛ علي إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ٢٩.

الاعتراف بجميل لأحد، ولكن جوهرًا، وإن جازاه المعز جزاء سنمار[1] إلا أنه كان أكثر حظًا من القواد الفاتحين على شكيلته.

فضل المعز لدين الله ألا يفوض سلطاته إلى أحد، وأن يباشر الزبير بنفسه، ولا يعول فيه على غيره[2]، ولاسيما أن الفاطميين لم يعرفوا منصب الوزارة في المرحلة الإفريقية[3]، ولكن المعز قد أوجد ما أطلق عليه لقب "الوساطة" ؛ لأن صاحبها كان يتوسط بين الخليفة، والرعية، ولم يظهر لقب الوزير في مصر الفاطمية إلا في سنة (٣٦٨هـ / ٩٧٩م) عندما فتح الخليفة الفاطمي الثاني العزيز بالله ليعقوب بن كلس لقب "الوزير الأجل"، وأصبح بذلك أول وزراء الدولة الفاطمية[4]، غير أن هذا اللقب لم يثبت رسميًا إلا زمن الخليفة الفاطمي الرابع الظاهر لإعزاز دين الله، فأصبحت الوزارة منذ هذا التاريخ ٤١٨هـ / ١٠٢٨م منصبًا، وتكليفًا[5]، وما بين العزيز بالله، والظاهر لإعزاز دين الله، ظهر منصب الوساطة مرة أخري زمن الحاكم بأمر الله.

و قد تولى الحاكم بأمر الله الخلافة بعد وفاة والده، وهو مازال حديثًا لم يبلغ الثانية عشرة من عمره – أحد عشر عامًا، وخمسة أشهر، وستة أيام – و كان الحاكم في هذه الفترة ٣٨٦ – ٣٩٠هـ لا يملك من

---

(١) جزاء سنمار : سنمار رجل رومي بنى قصر الخورنق بظهر الكوفة، للنعمان بن امرئ القيس كي يستضيف فيه ابن ملك الفرس، الذي أرسله أبوه إلى الحيرة والتي اشتهرت بطيب هوائها، وذلك لينشأ بين العرب ويتعلم الفروسية، وعندما أتم بناءه، وقف سنمار والنعمان على سطح القصر، فقال النعمان له : هل هناك قصر مثل هذا القصر ؟ فأجاب كلا، ثم قال : هل هناك بناء غيرك يستطيع أن يبني مثل هذا القصر ؟

http://www.qassimy.com/vb/showthread.php?t=48059.

(٢) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٤٧.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٣٩.

(٤) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٤٩؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٣٨؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٨٢.

(٥) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣٢١.

أمور السلطان شيئًا حيث كانت السلطة في يد ابن عمار[1]، ثم في يد برجوان الخادم[2] معلمه، وأستاذه، وقد استأثر الأستاذ برجوان بتدبير الأمور دونه، كما عمل على حجبه عن رجال دولته، وأخذ يعمل على الزج به في مجال اللهو، والعبث، ووقفت أم الخليفة عاجزة عن حماية ابنها من تلك الوصاية الخطرة، ولم يجد برجوان من يقف أمامه فازدادت قوته، وطغيانه، وفساده، واعتقد برجوان أن الأمر قد خلص له فأخذ يفعل ما يشاء دون مراجعة، أو محاسبة ؛ مما أدى إلى زيادة أعدائه داخل القصر، فأضمروا له العداء. [3]

لم يهتم برجوان بما يحدث حوله، وانكب على ملذاته، وقضى معظم أوقاته في مجالس الأنس، والغناء، والطرب فكان ينسى نفسه، ويفعل ما يفعلونه دون دراية، وقد بلغ فساد برجوان إلى درجة أنه قد أساء إلى الحاكم نفسه، وأخذ يتجاهل أوامره، وازداد به الفجور فتنكر له،

---

(1) ابن عمار : هو أبو الحسن بن عمار بن أبي الحسين، أمين الدولة، أحد شيوخ كتامة وسيدها، لما أفضت الخلافة للحاكم بأمر الله رد إليه أمور الدولة وتدبيرها، كان الناس على اختلافهم يترجلون إليه.
راجع : ابن الصيرفي، الإشارة، صـ٢٥؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٣٥٤؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٦ – ٣٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٢٢.

(2) برجوان الخادم : أبو الفتوح برجوان الخادم، كان خصيًا أبيض نشأ في بلاط العزيز، أوصاه على ولده منصور الذي خلف والده باسم الحاكم بأمر الله، أصبحت السلطة في يده بعد ابن عمار، استأثر بأمور الدولة فقتله الحاكم بأمر الله على يد ريدان الصقلي وإليه تنسب حرب برجوان بالقاهرة. راجع : ابن ظافر، أخبار الدول، صـ٤٣؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٧٤؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣ – ٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٥٨.

(3) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ١٢٦؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٧؛ ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٨٨؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٢٧١؛ المقريزي : الخطط، ج٣، صـ٣ – ٤؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣٠٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٤٨؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٩٨.

وتعمد إهانته. هذا الأمر الذي أثر في نفس الحاكم فقرر استعادة هيبته، وحقه المسلوب من ذلك الطاغية ؛ لذلك فقد قرر التخلص من تلك الوصاية، بل التخلص من الوصي نفسه قبل أن يتخلص هو منه، وقد ساعده على ذلك خصوم برجوان الذي زاد عددهم داخل القصر، ولاسيما ريدان الصقلبي حامل المظلمة، وخصمه القوي داخل البلاط، وبالفعل اتفق الحاكم مع ريدان على قتل برجوان، وقد نجح ريدان في ذلك ٣٩٠هـ / ١٠٠٠م، واستعادة الحاكم حقه المسلوب. [١]

وربما يكون برجوان أراد أن يتشبه بكافور الإخشيد، إلا أن الحاكم بأمر الله لم يكن كأبناء الإخشيد، حيث استطاع القضاء على برجوان، واستعاد ملكه.

وكان الخليفة الظاهر على عكس والده تمامًا بعيدًا عن الاشتغال بشؤون الدولة، فقد نشأ محجوبًا في بيت عمته ست الملك، وانشغل بملذاته، ولهوه، وسماع الغناء بعيدًا عن شؤون الدولة التي تركها لأصحاب الوصاية.

بدأت الفترة الثانية من ولاية الظاهر لإعزاز دين الله بعد موت عمته ست الملك، ولم يكن منصب الوساطة واضحًا تمامًا ، حيث تولاه الأمير شمس الملك أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان[٢]، ولكنه لم يعمر

---

(١) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، صـ١٢٦؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٨؛ الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، صـ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٨١؛ عماد الدين إدريس بن عبد الله الأنف : عيون الأخبار وفنون الآثار، ج٦، تحقيق : مصطفى غالب، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٤، صـ٢٥٤ – ٢٥٧؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٣٢.

(٢) أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان : الأمير شمس الملك المكين الأمين أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان، خلع عليه في ذي الحجة من سنة ٤٠٩هـ وجعل واسطه فنقل جميع الدواوين إلى داره، وجعل له يومًا يركب فيه للقصر لمطالعة ما يحتاج إليه، وقد استمر على ذلك إلى أن صرف ٤١٠هـ ثم رد إليها مرة ثانية وكان له النظر في الرجال والأموال في ٤١٤هـ، فكان يتولى لذلك الوساطة في خلافة الحاكم بأمر الله وكذلك الظاهر لإعزاز دين الله، ثم امتنع بعد ذلك النظر في الوساطة مجلس في داره في ٤١٥هـ.

فيه كثيرًا، حيث وقع الفساد بينه، وبين الطامعين في هذا المنصب، وأخذت اختصاصاته تسحب منه تدريجيًا، وذلك لتدخل بعض الشيوخ العلويين في الأمور دونه، مما اضطره للامتناع من الوساطة فأقام في داره ثلاثة أيام، إلا أن الظاهر قد استدعاه، وأمره بالعودة، ثم حل محله مجلس وساطة تكون من ثلاثة أفراد، وهم الشريف أبو طالب العجمي، والشيخ العميد محسن بن بدوس، والشيخ نجيب الدولة أبو القاسم علي بن أحمد الجرجاني، وقد قرروا هؤلاء الثلاثة بالاتفاق مع القائد أبو الفوارس معضاد الخادم أن يكفوا الظاهر أمر الاهتمام بالدولة، لينكب على ملذاته، وينفردوا هم بتدبير الأمور دونه ؛ ليكون كالمحجور عليه في قصره مرة أخرى. (١)

يؤكد ابن تغري بردي أن الغالبين على الظاهر لإعزاز دين الله كانوا كثيرين جدًا، ويعلل ذلك بأن الظاهر لإعزاز دين الله كان صغير السن ضعيف البدن، غلب عليه الاستسقاء ascites، الذي ظل يأكل في بدنه حتى توفي ٤٢٧هـ / ١٠٣٥م، وعنده من العمر أحد وثلاثون عامًا، ونتيجة لكثرة الغالبين عليه، وكثرة صراعاتهم، اضطربت أحوال مصر، والشام، وعمّ فيها الفساد. (٢)

يلاحظ مما سبق أن الشعب المصري قد تعرض لقرارات قاسية زمن الحاكم بأمر الله الذي تحول إلى طاغية بعد قتل برجوان الخادم، وتوليته زمام الأمور، وقد أصابت قرارات الحاكم بأمر الله الشعب

=

راجع : المسبحي : أخبار مصر، صـ١٨؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٤ – ٦٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٥.

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢،م٢، صـ١٣٥؛ المسبحي : المصدر السابق، صـ٤٥ – ٤٦؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٦٦ – ٦٧؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٦٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٠٨؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٥؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٩٥.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٤٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣١٧.

المصري بالخوف، والرهبة، والذعر، ولكنها ألزمته إلى حد ما بالحرص على عدم الخطأ، وجاء الظاهر لإعزاز دين الله لاغيًا لتلك القرارات متساهلاً في أمور الدولة لدرجة جعلت المصريين يتجرؤون عليه، ويطالبون بخلعه، وبين قرارات الحاكم بأمر الله القاسية، وإلغاء الظاهر لإعزاز دين الله لها مع تساهله الشديد، تعرض المصريون لصدمة كبيرة أخذتهم فجأة من الشيء إلى نقيضه دون تدرج فكثرت مظاهر الفساد بشتى أنواعه.

تولى المستنصر بالله الخلافة بعد موت أبيه الظاهر لإعزاز دين الله، وكان في السابعة من عمره، سيطرة أمه على أمور الدولة، فكثرت الصراعات، والدسائس بين الجنود، وكذلك الوزراء، الذين كانوا يتقربون إليها بصراعاتهم مع بعضهم بعضًا، فثارت فتنة كادت يقضي على مصر بأمرها[1]، لولا تدخل الوزير أبي محمد الحسن اليازوري الذي أقر أمورها نسبيًا، غير أن الفساد ظهر بينه، وبين المستنصر بالله فقتله[2]، وكان الوزير اليازوري آخر وزراء التنفيذ الأقوياء، حيث كثر الفساد، وتصارع الوزراء، حتى تولى بعد عزله ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، أربعة، وخمسين وزيرًا حتى استنجد الخليفة الفاطمي بوالي عكا بدر الجمالي. [3]

بمجرد أن انتهى بدر الجمالي من إعادة النظام إلى الدولة، والقضاء على معارضيها فوضه الخليفة المستنصر بالله جميع سلطاته، ومنحه إشرافًا عامًا على شؤون الدولة، فأصبح بدر الجمالي أول قائد عسكري يوليه الفاطميون الوزارة، وأصبحت الوزارة منذ ذلك الوقت ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م، تقوم مقام السلطة، وفي ذلك يقول المقريزي : إن

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٤ – ٢٦؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٣٣.

(٢) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧٣؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٨.

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٥٥ – ٥٦؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٢ – ٢٣؛ المقفى الكبير، ج٣، صـ٤٤٥ – ٤٤٦؛ علي حسني الخربوطلي، مصر العربية الإسلامية، صـ١٦٤ – ١٦٥.

الوزارة صارت وزارة تفويض، يقال لمتوليها "أمير الجيوش" وبطل اسم الوزارة. [1] ، وأصبح الوزير يجمع إلى جانب قيادة الجيش جميع الإدارات المدنية، والقضائية، وكذلك الدينية، أي جميع شؤون الدولة دون استثناء، ولم يعد للخليفة منهم أي سلطة. [2]

ومنذ ذلك الوقت أصبح صراع الوزراء، وكبار رجال الدولة هو طابع العصر الفاطمي الثاني (٤٦٦هـ - ٥٦٧هـ / ١٠٧٣ - ١١٧١م)، وقد ساعد هذا الصراع على نهاية الدولة نفسها. [3] وكان أول هذه الصراعات هو ما حدث بعد موت الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، وأخذ البيعة لأخيه أبي القاسم أحمد الملقب بالمستعلي بالله دون أخيه نزار، وكان هذا بتخطيط من الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي، الذي بغض نزارًا في حياة أبيه، فعاقبه بعد موته بأن أبعده عن الخلافة، وأخذ البيعة دونه، وأجبر رجال القصر على إعلان البيعة للمستعلي. [4]

هرب نزار إلى الإسكندرية، ومعه أخوه عبد الله، وأحد رجاله المخلصين الملقب بابن مصال[5]، وقد ساعده أفتكين والي الإسكندرية على

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، ص٤٤٠.

(٢) ابن الصيرفي : الإشارة، ص٩٦؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، ص٤٣٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص١٠١؛ عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥٦، ٥٧، ٥٨)، ص١٨١ - ١٩٤؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، ص٢١٤ - ٢١٦.

(٣) أمينة الشوربجي : رؤية للرحالة، ص٥٠٢.

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر، ص٩٩؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، ص١٨٠؛ المقريزي : المصدر السابق، ص٤٤٩؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ص١٤٢؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، ص١٤٠؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٣٠٦.

(٥) ابن مصال : الأمير نجم الدين أبو الفتح سليم (سلومان) بن محمد بن مصال اللكي المغربي، نسبة إلى "لك" كان ناظرًا في أمور الدولة ابتداءً من ٥٣٩هـ، ولكنه لم يطلق عليه اسم الوزارة، لقبه الخليفة الظافر بالسيد الأجل المفضل أمير الجيوش سعد الملك لقب الدولة، وهو يومئذ من أكابر الدولة وأمرائها. ابن الطوير : نزهة المقلتين، ص٥٥؛ ابن ظافر : أخبار الدول، ص١٠٢؛ ابن ميسر : المصدر السابق، ص١٤١؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، ص٣٦١.

الاستقرار بها، ومحاربة الأفضل منها، وكان ذلك طمعًا منه في تولي منصب الوزارة بعد الأفضل شاهنشاه، ولاسيما أن نزارًا قد وعده بذلك، وعندما علم الأفضل شاهنشاه بذلك سار إلى الإسكندرية على رأس حملة كبيرة، ودارت بينه، وبين نزار معارك شرسة عملت على إشاعة الفوضى، والاضطراب داخل البلاد، وتعرضت منطقة الدلتا، والإسكندرية ؛ لنهب، وفساد الجند من الطرفين، إلى أن انتهى الأمر بالقبض على نزار، وسجنه، والقضاء على أتباعه، وهروب ابن مصال.[1]

أصبحت الأمور جميعًا في يد الأفضل شاهنشاه الذي استبد بالأمر دون الخليفة المستعلي، حتى قتل بتدبير من الأفضل سنة ٤٩٥هـ / ١١٠١م، وله من العمر سبعة عشر عامًا، وبمجرد موته أقام الأفضل بن الأمر الأصغر "المنصور"، ولقبه "بالآمر بأحكام الله".

كان الآمر بأحكام الله طفلاً لم يتجاوز خمس سنوات، فحجز عليه الأفضل مثلما فعل مع والده، واستقل هو بتدبير أمور الدولة، وقد أخذ الأفضل يجرد الخليفة من سلطاته تدريجيًا فنقل مقر الحكم الفاطمي – لأول مرة في تاريخ الدولة الفاطمية – من القاهرة إلى الفسطاط كما نقل دواوين الدولة من القصر إلى موضع أعده بالقرب من الدار التي ابتناها لنفسه بالفسطاط – دار الملك – ثم قام بتحريم الخليفة من الركوب في المواسم، والأعياد، وسار يتصرف هو كالملوك، والسلاطين، فقرب إليه محمد ابن فاتك البطائحي، وسلم إليه جميع أموره، واعتمد في تصريف أمور الدولة، فسار منه مكان الوزير من الخليفة، ظل الأفضل على هذه الصورة حتى قتل ٥١٥هـ / ١١٢٢م، تاركًا وراءه ثروة ضخمة، ظل الأمر شهرين، وأيامًا في حصرها ونقلها.[2]

---

(١) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٦٠ – ٦١؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٤٣٨؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ١٥٣؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٦٧.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٣، م١، صـ٢٢ – ٢٣؛ ابن =

تولى المأمون البطائحي الوزارة بعد قتل الأفضل، ففعل بالآمر بأحكام الله مثلما فعل الأفضل فلاقى نفس المصير الذي لقيه الأفضل، وظل الآمر بأحكام دين الله بدون وزير غير أنه لم يتمكن من سياسة الدولة وحده، فقد ظل بعيدًا عن أمور الدولة طيلة الخمسة، والعشرين عامًا السابقة التي سيطر فيها الأفضل، والمأمون، فانشغل بالفسق، والفجور، وارتكاب الفواحش[1]، وأوكل أمر الدولة لراهب متصوف يعرف بأبي نجاح بن قنا، وقد استبد ذلك الراهب بأمور البلاد، ونشر فيها الفساد، فعم البلاد على جميع الرؤساء، والقضاة، والكتاب، والسوقة، ولم يبق أحدٌ إلا، وناله مكروه منه، إما من ضرب، أو نهب، أو أخذ مال. هذا الأمر الذي أدى إلى حدوث فتنة كبيرة بين المسلمين الذين تجرعوا من ظلمه، خاف الآمر بأحكام الله من تلك الفتنة فأمر بقتله بعد أن ضرب بالنعال، وسُمِّر على لوح عند كرسي الجسر ثم طرح في النيل، أما الآمر بأحكام الله فعلى الرغم من الإجراءات المشددة التي أحاط بها نفسه خوفًا من النزارية – أتباع نزار – فقد وصل إليه أحد منهم وقتله ٥٢٤هـ / ١١٣٠م، كما قيل إن غلمان الأفضل هم الذين قتلوه، وقد فرح الناس لقتله.[2]

تولى الخليفة الحافظ لدين الله الخلافة – كإمام مستودع – يقوم

=

المأمون، أخبار مصر، صـ١٥ – ٢٠، ٤٦؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٧؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٧٠؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، صـ٤٨٥ – ٤٨٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٤٥٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧٠ – ١٧١؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٤١؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٣٠٧؛ سحر السيد عبد العزيز سالم : الشائعات، صـ٢٩.

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩١؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٣٠٠؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٩١؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ١٧٣.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٨، ٨٩؛ ابن كثير : البداية والنهاية، ج١، صـ٢١٥؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج١٣، صـ٣٦٩ – ٣٧٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧٢.

بتدبير شؤون الدولة لحين قدوم ولي العهد، غير أن هذا الأمر لم يطب لأبي علي بن الأفضل شاهنشاه الملقب بكتيفات، فاستولى على مقاليد الأمور، وحجر على الحافظ، ومنعه من الظهور، وكان ذلك بعد يوم واحد من تولي الحافظ لدين الله الخلافة، استهان أبو علي بأمور الدولة، وعقيدتها، حتى قتله ٥٢٦هـ / ١١٣١م، وهو خارج للهو بتدبير من غلمان الآمر[١]، وأعيد الحافظ للخلافة.[٢]

وأثناء صراع الحافظ لدين الله مع ابنه حسن الذي طمع في الخلافة دون أبيه، استعان حسن بوالي الغربية "بهرام الأرمني" النصراني، ليعزز موقفه بمن معه من الأرمن ضد أبيه، وأخيه حيدرة غير أن الحسن قد قتل قبل وصول بهرام، وعندما اقترب بهرام من القصر تمسكت به طائفة الأجناد، وأدخلوه على الحافظ لدين الله، وألزموه أن يوليه الوزارة؛ عوضًا عن ابنه، فاستجاب الحافظ لدين الله على الرغم من كون بهرام نصرانيًا، فكانت كارثة أصابت مصر الإسلامية، وأصبح بهرام بذلك أول وزير نصراني يتولى وزارة التفويض للفاطميين، وكان من شروط الوزير أن يرقى المنبر في الأعياد، وغير ذلك من الشؤون الخاصة بالمسلمين، ومن الجدير بالذكر، والغريب أيضًا أنه نعت "بسيف الإسلام" تارة، و"بسيف الدولة" تارة أخرى".[٣]

---

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩٤؛ ابن كثير : المصدر السابق، صـ٢١٥ – ٢٢٠؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٥٢٧ – ٥٣٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٣٩.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩٥؛ ابن الأثير : الكامل، جـ١٠، صـ٦٧٢ – ٦٧٣؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٣٤ – ٣٥؛ سبط بن الجوزي : مرآة الزمان، جـ٨، صـ١٤٦ – ١٤٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٤٧ – ٢٤٨.

(٣) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، جـ٣، م١، صـ٢٩؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٣٨، ٤٤؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢١؛ النويري : نهاية الأرب، جـ٢٨، صـ٣٠١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، جـ٣، صـ٥٣٩؛ حسن حبشي : تاريخ العالم الإسلامي، جـ٢، صـ٤٩٤؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥٠٦.

أحاط بهرام نفسه بهالة من الأرمن بني جنسه الذين استقدمهم من تل باشر[1] (مسقط رأسه) بلغوا حوالي ٣٠ ألف شخص، استطاع خلالهم أن يسيطر على شؤون البلاد، ويطلق أيديهم في كل شيء، وقد تطاول هؤلاء على المصريين، ولاسيما المسلمين، كما استكثروا من بناء الكنائس، فكان لكل رئيس منهم كنيسة، أخذ بهرام يوليهم المناصب الرئيسة في البلاد، فأصبح أغلب الولاة من النصارى أيضًا، فظهرت النصرانية في أيامه حتى كان المسلمون يحلفون بحق السيدة مريم، فخاف أهل مصر من أن يغيروا ملة الإسلام، فكثرت الشكايات فيه، وفي أهله.[2]

ضاق أهل مصر بتلك الأوضاع، واستنكروا ما يفعله بهم النصارى، ولم يجدوا أمامهم بعد أن يأسوا من الخليفة سوى والي الغربية، "رضوان الولخشي"[3] الذي كان كغيره من الولاة يترقب الأمور، وينتظر الفرصة، فسارع رضوان، وجمع حشدًا كبيرًا من أتباعه، ودخل في

---

(١) تل باشر : هي قلعة حصينة وكورة واسعة من شمال "حلب" بينها وبين "حلب" يومان، أهلها نصارى وأرمن، ولها ربض وأسواق. للمزيد، راجع : ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج٢، صـ٤٠.

(٢) ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٤٥؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢٤ – ١٢٩؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٠١ – ٣٠٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٥٤٢؛ حسن حبشي : تاريخ العالم الإسلامي، ج٢، صـ٤٩٤؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٤٤ – ١٤٦؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥٠٦.

(٣) رضوان الولخشي : ولد في ٤٨٧هـ، ترقى في الخدم إلى أن ولي "قوص" و"أخميم" في ٥٢٨هـ، كان شجاعًا مقدامًا، ولكنه كان طائش العقل قليل الثبات، كما كان سنيًا حسن الاعتقاد، تخوف بهرام منه فأبعده عن مصر وولاه "عسقلان" في ٥٢٩هـ غير أنه قد عاقبه بأن صرفه عنها وأعاده إلى القاهرة، عندما اعترض رضوان جماعة من الأرمن كانوا قاصدين مصر، وقد ولاه أمر "الغربية" في ٥٣٠هـ ظنًا من بهرام أنه قد أبعده عن التعرض للأرمن – بني جنسه –. للمزيد راجع : ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٢٥ – ١٢٦؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٨٤.

معركة كبيرة مع بهرام كانت نتيجتها هروب بهرام إلى إحدى أديرة الصعيد، وانتصار رضوان، فقام العامة، ونهبوا دور الأرمن، كذلك امتدت أيديهم إلى الكنائس الخاصة بهم فاضطربت أمور مصر، أما رضوان فقد تولى وزارة الفاطميين بمجرد دخوله مصر ٥٣١هـ / ١١٣٧م.(١)

وكان رضوان أول وزير سني يتولى منصب الوزارة، فانتقلت مصر، والحافظ من النقيض للنقيض فجأة، ودون سابق إنذار، اشتد رضوان في معاملة الأرمن، واستولى على أملاكهم، كما عمل على إحياء المذهب السني، ومقاومة المذهب الشيعي، وقام بخلع الحافظ بحجة أنه ليس إماما بل هو كفيل لغيره، فاستاء منه الحافظ، ودخل في صراع استعان فيه ببهرام الأرمني مما اضطر رضوان للخروج إلى الشام إلى أن اعتقله الحافظ ثم قتل ٥٤٢هـ / ١١٤٨م.(٢) ، ولم يول الحافظ بعد رضوان أحدا بعد أن عاني الكثير، وضاعت هيبته بين وزرائه، وأولاده، وجنده، والطامعين من ولاة الأقاليم، ظل الحافظ حتى توفي بالقولنج(٣)،

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، صـ٣٠؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٩٨؛ ابن الطوير : المصدر السابق، صـ٤٥ – ٤٧؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٢٤ – ١٢٥؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٨، صـ٣٦١؛ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، صـ٢١٣.

(٢) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، صـ٤٢؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩٩؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٢٦، ١٢٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٨١.

(٣) القولنج : عبارة عن اضطراب مزمن في وظائف القناة الهضمية (الأمعاء الغليظة) وتسمي القولون، ينتج عنه انتفاخ وآلام بالبطن ليس له سبب عضوي، أغلب الأسباب تكون نفسية تزداد أعراضه مع التوتر النفسي، كما تختلف أعراضه من شخص لآخر أهمها : شعور بالإرهاق والتعب، الرغبة في عدم الأكل وفقدان الشهية، آلام أسفل البطن وأثناء التبول، آلام أثناء الجماع، آلام شبيهة بالوخز في الصدر والكتفين، للعلم هناك العديد من الأمراض الأخرى التي تتفق معها نفس الأعراض. للمزيد، راجع : ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٨.

٥٤٤هـ / ١١٤٩م. فدخلت مصر مرحلة أخرى من الصراعات التي أودت بها في النهاية. [٤]

بويع المنصور إسماعيل الابن الأصغر للخليفة الحافظ بالإمامة في اليوم نفسه الذي انتقل فيه والده، وتلقب بالظافر بالله، دون سجل معين[٢]، وقد اتخذ الظافر الأمير نجم الدين أبا الفتح سليم بن محمد بن مصال النكي وزيراً له، وخلع عليه خلعة الوزارة، وكان ذلك بوصية من أبيه، وهو بذلك يعد آخر وزير فاطمي يتم تعيينه بهذه الطريقة، حيث استغل ولاة الأقاليم ضعف الخليفة، وأخذوا يتنازعون فيما بينهم للوصول إليه، حتى أصبحت الوزارة لمن يغلب، فلم يرض ابن السلار[٣] والي الإسكندرية، والبحيرة شيخاً مثل ابن مصال النكي، فاتفق مع والي الغربية – ابن زوجته – الأمير عباس الصنهاجي، على التوجه إلى القاهرة، وإجبار الخليفة على توليته الوزارة، وبالفعل إستطاع ابن السلار أن يولي الوزارة، وذلك بعد حرب دارت بينه، وبين ابن مصال، قتل فيها ابن

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ٢٧٦؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٩٩؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٤٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٥٦٢.

(٢) لم يصدر الحافظ سجل بتعيين الخليفة الإمام بعد السجلات الثلاث التي أصدرها في سنتي ٥٢٨ – ٥٢٩هـ، والتي عهد فيها لأبنائه بالولاية على التوالي (سليمان – وحيدرة – وحسن)، غير أن ما فعله ابنه حسن معه من عقوق جعله يعرض عن كتابة سجل آخر، لذلك اضطر إسماعيل إلى إصدار هذا السجل يوضح فيه أن والده قضى بولاية العهد له. أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٧٣.

(٣) ابن السلار، أبو الحسن علي بن السلار وقيل : أبو منصور علي بن إسحاق الملقب بالعادل، وزير للظافر بأمر الله، كان سنيًا شافعيًا، وكان والده رجلاً كرديًا قدم إلى مصر فأكرم وسمي حليف الدولة، وكان ابن السلار أحد الصبيان "الحُجْرية" الذين كانوا يربون في أيام الفاطميين في حجر بجوار باب النصر، ويتلقون تدريبات عسكرية، وكان ابن السلار ذو إقدام وشجاعة، بعيداً عن اللهو والخلاعة، تقلبت به الأحوال حتى ولي للبحيرة والإسكندرية. للمزيد راجع : ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٥٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٣، صـ٤١٨؛ الذهبي : العبر، ج٣، صـ٦، ٧.

مصال، وطيف برأسه في شوارع القاهرة، فاضطر الخليفة إلى تعيينه وزيرًا بعد حصاره للقصر الملكي.(١)

كان الخليفة الظافر كارهًا لابن السلار، ولاسيما أنه كان سني المذهب، فاتبع سياسة بعض أسلافه في إبداء عدائه للمذهب الشيعي ؛ لذلك فقد كانت حربه مع ابن مصال هي في الحقيقة حربًا بين الشيعة، والسنة استنجد فيها ابن السلار بنور الدين محمود صاحب الشام، وكان سنيًا متعصبًا ؛ لذلك فقد شعر الخليفة بخطورة ابن السلار على الدولة الفاطمية فعمل على التخلص منه (٥٤٨هـ / ١١٥٣م).(٢)

و انفرد عباس، وابنه بكل شيء، فلم يعد هناك خليفة يحكم الأمور - ولو صوريًا - فسارعت ست القصور أخت الظافر - ويقال الخدم - بالكتابة إلى الأمير طلائع بن رزّيك والي قوص، وأسوان، والصعيد - وكانت ولاية الصعيد أكبر المناصب بعد الوزارة تستنجد به لإنقاذ الخلافة من فساد عباس، وابنه، وما أن وصل ابن رزّيك إلى القاهرة حتى فر عباس، وابنه إلى الشام فثار العامة، وقاموا بنهب دورهم، ونشبت المعارك في طرقات المدينة.(٣)

---

(١) أسامة بن منقذ [مؤيد الدولة بن مظفر أسامة بن مرشد الكناني الشيزري]، الاعتبار، تحقيق: فليب حتى، مطبعة جامعة برينستون، الولايات المتحدة، ١٩٣٠، صـ٧ - ٨؛ النويري : نهاية الأرب، جـ٢٨، صـ٣١١ - ٣١٢؛ الدواداري : كنز الدرر ؛ جـ٦، صـ٥٥٣؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، جـ٤، صـ٧٧؛ ابن تغري بردي: النجوم، جـ٥، صـ٢٩٥؛ علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، جـ١، ط٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، صـ٦٠؛ أيمن فؤاد سيد ; الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٧٣.

(٢) ابن ظافر ; أخبار الدول، صـ١٠٣؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٥٨، ٦٢ - ٦٦؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٤٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، جـ٣، صـ٤١٨؛ النويري : نهاية الأرب، صـ٣١٥؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، جـ٤، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، صـ١٧٦.

(٣) أسامة بن منقذ : "الاعتبار"، صـ٥٤؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٤٩؛ ابن =

كان دخول ابن رزيك القاهرة نذير سوء، حيث دخل مرتديا الثياب السود، ومعه أعلام سود، وقد علق المقريزي على ذلك قائلاً : "فكان فألا عجبًا ؛ حيث دخلت أعلام بني العباس السود من بغداد إلى القاهرة بعد خمس عشرة سنة لما مات العاضد"[1]، تولى طلائع الوزارة، ولقب بالملك الصالح، ولم يكن طلائع أفضل مما سبقوه في الوزارة، فما أن تولى الأمر حتى استولى على مقاليد الأمور مستغلاً صغر سن الخليفة – مثلما فعل الأفضل من قبل من الخليفة الآمر – ، وأصبح هو الحاكم الحقيقي للبلاد، غير أن طلائع كان يخشى أن يظهر من ينافسه في منصبه، فأخذ في تتبع كبار رجال الدولة، وأعيانها، وأهانهم، وصادر أموالهم، مما اضطر بعضهم لمغادرة مصر هربا منه. استن سنة جديدة لم تكن موجودة من قبل حيث كان شرهًا حريصًا على تحصيل المال، فأخذ في بيع ولايات الأعمال للأمراء بأسعار مقررة عرفت "البراطيل"[2]، جعل لكل ولاية سعرًا، وحدد مدة كل متول بستة أشهر فقط؛ خوفًا من أن يثوروا عليه، كما اصطنع له عددًا من المماليك، والغلمان، وقدمهم حتى صار لكل واحد منهم نحو مائتي مملوك، فطغوا في أيامه حتى ضج الناس منهم[3] ويقال :

=

خلكان : المصدر السابق، ج٣، صـ٤٩٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ٥٧٦، ٥٩٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٩٢ – ٢٩٦؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٤، ١٢٥.

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٩٧.

(٢) البراطيل : الرشاوى في عصرنا الحالي، وبرطل الشخص أي رشى ... راجع : الزمخشري : أساس البلاغة، صـ٢١؛ ابن منظور : لسان العرب، صـ٣٣٨؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، صـ١١.

(٣) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١١؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٣، صـ٥١١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ٥٨٢، ٥٩٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣١١، ٣٣٩؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية، صـ١٢٥.

إنه كان بخيلاً جدًا، وعلى ما يبدو أن بخله هذا قد وصل أيضًا إلى شعره حيث قال :

فكيف بقاء عمرك وهو كنز وقد أنفقت منه بلا حساب. [(١)]

هكذا لم يقتصر النزاع على منصب الوزارة فحسب، بل تعدى إلى النزاع على ولايات الدولة كذلك، فصارت مصر تباع، وتشترى لمن يدفع الثمن، ومن ثم أصبح الأمراء حريصين على أن يحققوا ما يقدرون عليه من مكاسب لصغر مدتة، ولا يتهمن لذلك فقد استجار شعب مصر من ظلم الولاة، وكثرة فسادهم مع كثرة ترددهم عليهم، وعانوا كثيرًا من ظلمه، واستبداده.

ويبدو أن طلائع قد تطلع إلى ما هو أكثر من ذلك، فعندما توفي الفائز ٥٥٥هـ / ١١٦٠م، وعنده إحدى عشرة سنة – دون وريث، طمع في أن يجعل الخلافة في عقبه، فجاء بالأمير عبد الله حفيد الحافظ، وهو أصغر الأقارب سنًا، ونعته "بالعاضد" لدين الله، وزوجه من ابنته عسى أن ترزق منه بولد فيجمع لبني رزيك الخلافة، والملك، لم ترض سيدات القصر بمثل هذه الزيجة، ولا مثل هذا التسلط، فحاولن التخلص منه، وقد خلفه في الوزارة ابنه رزيك ٥٥٦هـ / ١١٦١م، الذي لقب بالملك العادل.[(٢)]

كان الملك العادل رزيك يتوجس خيفة من والي الصعيد شاور بن مجير، فلم يعبأ بنصيحة والده قبل قتله بأن يهنونه، ويحترم سنه، بل سارع بعزله من ولاية قوص، فجن جنون شاور، وأعد جيشًا كبيرًا، ذهب به إلى القاهرة ٥٥٨هـ / ١١٦٣م استطاع خلاله أن يتغلب على العادل، ويعتقله، ويتولى مكانه في الوزارة، لم يكن شاور يتولى الوزارة حتى نافسه عليها أبو الأشبال ضرغام بن عامر[(٣)] – مقدم أمراء الرمية،

---

(١) ابن تغري بردي: المصدر السابق، صـ٣١٤.

(٢) ابن الأثير : الكامل، جـ١١، صـ٢٩٠؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، صـ١١٢؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٥٧ – ١٥٨.

(٣) أبو الأشبال ضرغام بن عامر : ابن سوار المنذري، كان كبير أمراء "البرقية" =

وصاحب الباب، وهي رتبة تلي الوزارة مباشرة – واستبد بسلطة مصر، فكانت من العجائب المضحكة، والمحزنة في نفس الوقت ؛ حيث إن مصر كانت تحكم خلال ثلاث وزارات في وقت واحد: شاور، وضرغام، والعادل، وهي بذلك تنهي الفوضى، والفساد السياسي، لقد ظل العادل في سجنه حتى قتله طي بن شاور، أما شاور، وضرغام فدخلا معًا في صراع عنيف أخذ كل منهم يبحث عن قوى خارجية تستعين بها على الآخر.[1]

نجح شاور في أن يفر إلى الشام بعد هزيمته أمام ضرغام، واستنجد بالسلطان العادل نور الدين محمود ؛ لاستعادة منصبه، ووعده مقابل ذلك بثلث خراج مصر بعد إقطاعات العساكر، وأن يتصرف هو بأمر نور الدين، واختياره أي يكون نائبًا له في مصر، لا نائبًا للعاضد[2]، وكانت لستعانة شاور بالدول المجاورة نذيرًا بنهاية الدولة الفاطمية ؛ حيث

=

التي قد أنشأها "رُزيك" ولاه شاور الباب، كان فارسًا وشجاعًا، نافس شاور في الوزارة، تولى الوزارة بعد قتال انتهى بقتال طي بن شاور، وقد خلع عليه العاضد خلع الوزارة ولقبه "بالملك المنصور". راجع : عمارة اليمني [نجم الدين أبو محمد عمارة بن أبي الحسن علي الحكمي] : النكت المصرية في أخبار الوزارة المصرية، تحقيق : هرتويج درنبرغ، شالون، ١٨٩٧م، صـ٦٨، ٦٩؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٤؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ١٢٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٨.

(١) عمارة اليمني : المصدر السابق، صـ٦٦ – ٦٧؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١١٢؛ ابن كثير : البداية والنهاية، ج١١، صـ٢٧٨؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٢٩؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٣٨؛ اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ٥٩٩ – ٦٠٤؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٥٥.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١١٤؛ ابن شداد : [بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم]، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، أو "سيرة صلاح الدين"، تحقيق : جمال الدين الشيال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤، صـ٣٦؛ أبو شامة : الروضتين، صـ٣٣١ – ٣٣٣؛ ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ١٣٧ – ١٣٨؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ٢٣٨؛ جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ٥٦؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٢٨٨.

ولت أمراء الشام ثم ملوك الفرنج على مواطن الضعف في الدولة الفاطمية، وأغرتهم بالطمع فيها، والاستيلاء عليها. أما ضرغام فبعد أن يئس من الاستعانة بنور الدين محمود قرر الاستعانة بعموري ملك بيت المقدس، وعرض عليه مبلغًا من المال نظير مساندته، وبالفعل استطاعت قوات نور الدين أن تصل إلى القاهرة بعد مراوغة للفرنج، ودخلت في حروب مع ضرغام كانت نتيجتها قتل ضرغام (٥٥٩هـ ١١٦٤م)، وعودة شاور مرة أخرى للوزارة، ليكون بذلك أول وزير يغلب ويعود مرة أخرى[1]، واضطر الخليفة لعمل سجل آخر بتولية شاور الوزارة للمرة الثانية، وقد حملت تلك الوثيقة في طياتها أن سبب انتصار شاور على الفاسق ضرغام هو تخلي العاضد عن ضرغام، وهذا لم يحدث قط.[2] ولا عجب فقد بلغ الفساد كل مناحي الحياة في مصر، فليس من الغريب أن يكون في وثائقها أيضًا.

بمجرد عودة شاور للوزارة استبد بالأمور مرة أخرى، وتراجع عن وعده لنور الدين محمود وطمع في مصر فطلب من أسد الدين شيركوه قائد حملة نور الدين أن يعود بقواته إلى الشام، فدخل شاور في صراع حربي مع شيركوه، وجنوده الذين رفضوا الرحيل، فلم يجد شاور أمامه في هذه المرة إلا الاستعانة بالفرنج فوعدهم بألف دينار يوميًا، غير أن هذا العرض يجعلهم يطمعون في امتلاك مصر لأنفسهم، فأصبحت مصر مسرحًا للحروب بين الفرنج، ونور الدين محمود، أما شاور فقد فحش أمره، وساءت سيرته، وكثر تجرؤه على الدماء، وامتلاكه للأملاك، أدت تصرفات شاور المهينة إلى عدم ثقة الخليفة في تصرفاته، ولاسيما بعد أن سمح لبعض قوات الفرنج بالبقاء في مصر لعاثوا فيها فسادًا

---

(١) عمارة اليمني : النكت، صـ٧٧؛ أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٣٣٢ – ٣٣٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ١٠٠؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٣٨؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج١٠، صـ٣١٠ – ٣١٨؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٥٥، ٣٦٩.

(٢) جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ١٥٦ – ١٥٧.

فكرهه الشعب، واستنكروا أفعاله، فاستتاب الخليفة معه ابنه الكامل شجاع في الوزارة –، وكانت المرة الأولى التي عين فيها نائبًا للوزير على الرغم من وجوده.[1]

أرسل الكامل شجاع إلى نور الدين محمود يعرض عليه الدخول في طاعته، ويضمن له، ولأجمع المصريين في الوقت الذي كان والده قد اتفق مع الفرنج، غير أن الكامل أدرك أطماع الفرنج في مصر فآثر أن يربط سياستها بأمير مسلم أهون من انتقالها إلى أيدي الفرنج، وعندما علم الفرنج بذلك الاتفاق بادروا بالمجيء إلى مصر، وحاصروا بلبيس[2]، وأكثروا فيها الفساد فأسروا جماعة من المسلمين، ونهبوا أموالهم فتلاشى أمر الديار المصرية من الظلم، والجور، أما الخليفة فلا حول له، ولا قوة فلم يبق منه سوى الاسم، والخطبة، شعر شاور بعجزه أمام التصدي للفرنج، وأيقن أنهم قادمون إلى القاهرة، فقرر دون تفكير في أهل مصر بإحراق الفسطاط، فأمر أهلها بالانتقال إلى القاهرة، وقد ماج الناس، واضطربوا لتلك النقلة فتركوا أموالهم، وأمتعتهم، ونجوا بأنفسهم كأنما أخرجوا من ديارهم إلى الحشر.[3]

---

(1) أبو شامة : الروضتين، ج1، صـ139؛ المقريزي : الخطط ج2، صـ238؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج5، صـ338؛ جمال الدين الشيال : المرجع السابق، صـ157.

(2) بلبيس : بكسر البائين وسكون اللام، وهي مدينة في حدود الصحراء الشرقية، بينها وبين الفسطاط عشرة فراسخ، وهي على طريق الشام، فتحت سنة 18 أو 19هـ على يد عمرو بن العاص، كانت قاعدة الأعمال الشرقية زمن الفاطميين حتى آخر عهد الحكم الجركسي. راجع : ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج2، صـ346؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي في البلاد الحالية، ق2، ج1، صـ101.

(3) أبو شامة : الروضتين، ج1، صـ139؛ ابن واصل : مفرج الكروب، ج1، صـ139 – 140؛ المقريزي : الخطط، ج2، صـ339؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج5، صـ350.

نزل الناس بمساجد القاهرة، وحماماتها، وملأوا جميع الشوارع، والأزقة، وصاروا مطروحين بأولادهم في الطرق، وهم في ذلك ينتظرون هجوم الفرنج على القاهرة، وقتل، وسبى من بها من حريم، وصبيان، وأصيب الجميع بالزعر، ولاسيما من هول ما وصلت إليه الفسطاط من خراب حيث ظلت النيران تعمل فيها أربعة وخمسين يومًا حتى أصبحت أثرًا بعد عين، فكتب العاضد إلى نور الدين برسالة عودة تحمل في طياتها ذوائب النساء أهل القصر، ويرجوه بنجدة مصر، فاستجاب نور الدين مسرعًا، وأرسل حملة على رأسها شيركوه، وابن أخيه صلاح الدين، استطاعت تلك الحملة أن تهزم الفرنج، وتنقذ مصر، فخرج العاضد شكرًا إلى شيركوه، وطلب منه رأس شاور، فقتل، وحملت رأسه للعاضد الذي خلع عليه خلع الوزارة، ولقبه "بالملك المنصور سلطان أمير الجيوش" فاستقرت له الأمور دون منازع، غير أنه ما لبث أن توفي فجأة. (١)

توفي شيركوه، فكان من البديهي أن يختار الخليفة العاضد للوزارة أحد رجالات الدولة الفاطمية، غير أنه أقدم على خطوة جريئة كانت فيها هلاكه، وهلاك دولته ؛ حيث عهد بالوزارة إلى ابن أخي شيركوه، وهو صلاح الدين حيث ظن جدلاً أنه يستطيع أن تستعيد نفوذه خلال ذلك الشاب القليل الشأن دون استبداد الوزراء، ولكن العاضد سرعان ما شعر أنه أخطأ في ذلك التقدير حيث وجد في صلاح الدين شخصية قوية شديدة البأس سيطرت على زمام الأمور فأصبح العاضد معه كالمحجور عليه لا يتصرف في أمر من الأمور إلا بمشورته، وإذنه. (٢)

---

(١) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٦؛ ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ٣٣٦؛ أبو شامة : المصدر السابق، صـ٣٩١؛ ابن واصل : المصدر السابق، صـ١٥٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٣٩؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، صـ٣٥٠ – ٣٥٢؛ محمد ماهر حماده : الوثائق السياسية والإدارية، صـ٤٨؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٣.

(٢) ابن الأثير : المصدر السابق، صـ١٧؛ أبو شامة : المصدر السابق، صـ٤٠٦؛ ابن العبري [غريغوريوس أبو الفرج بن هارون الملطي]، تاريخ مختصر الدول، =

هكذا وضع الإمام الفاطمي الإسماعيلي نفسه، ودولته تحت وطأة وزير سني أجنبي استطاع أن يقضي على الدولة الفاطمية نهائيًا، ويقيم الدعوة للعباسيين السنيين مرة أخرى.

رابعًا : الفساد الإداري في مصر تحت الحكم الفاطمي :

على الرغم من استقلال مصر استقلالاً تامًا عن الخلافة العباسية، وإقامة خلافة فاطمية شيعية جديدة تخالف العقيدة السنية في بغداد، فإن الفاطميين قد عملوا على بقاء النظم الإدارية التي كانت موجودة من قبل، وعملوا بها بعد أن أدخلوا عليها بعض التعديلات لتصبح تلك النظم إرثًا آخر، توارثه الفاطميون عن العباسيين في مصر، والذي امتد بأصوله العريقة إلى تلك النظم الإدارية التي كان معمولاً بها منذ عهد البيزنطيين. [1] ، والتي قسمت مصر على أساسه إلى قسمين رئيسين هما : مصر السفلى (الدلتا، والوجه البحري)، ومصر العليا (الصعيد، والوجه القبلي)، وينقسم كل منها بدوره إلى أقاليم مقسمة إلى كور تشتمل كل منها على عدة قرى، يتولى إدارة كل منها والٍ يعاونه معاونون موجودون في القرى. [2]

وقد عمل الفاطميون على زيادة تركيز زمام السلطة الإدارية في أيديهم، وذلك لاستكفاء مصالح حكومتهم، وخلافتهم الواسعة، لذلك فقد حرصوا على أن يكون النظام الإداري في مصر نظامًا شديد المركزية، لذلك أصبح كل ما يمس إدارة البلاد في الخلافة الفاطمية بإشراف السلطة المركزية في عاصمتهم القاهرة، كما كان الإشراف الإداري تدار شؤونه من داخل القصر. [3]

=

ج٢، تصحيح الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، ط٢، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، صـ٢٧٠؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٣٤؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٧٠.

(١) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٩٤، ٩٥؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣٢٧.

(٢) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٣٢٧ – ٣٣٣.

(٣) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٩٥.

وكانت نظرية الحكم عند الفاطميين تنحصر في أن الإمام هو رئيس الدولة الأعلى، وهو الحاكم المطلق، ومن تحته تتدرج بقية السلطات من أعلى إلى أسفل، وكان أول ما يلبسه من أهل السلطان هو الوزير، ويلي الوزير العمال، أو حكام الولايات، والثغور الذين كانوا بمثابة الولاة[1] ، والذين كان يوليهم الخليفة في العصر الفاطمي الأول، ثم الوزير في العصر الفاطمي الثاني[2] ، ولم يكن للرعية حق الاتصال بالخليفة، أو الوزير الذي جمع بين العديد من الأعمال الإدارية، وكذلك الدينية[3] إلا بالطاعة، والولاء، وأداء الجباية المطلوبة، أي من الناحية الدستورية نظرية الحكم المطلق، [4] بل تعدى ذلك إلى أن رئيس الدولة الأعلى فيها، وهو الإمام يمتاز بصفات العظمة، والقداسة.[5] غير أن هذا الأمر لم يتجاوز سبعين عاما سيطر بعدها الوزراء الأقوياء على الأمر دون الخلفاء حتى نهاية الدولة الفاطمية.

حرص الفاطميون على إحلال المغاربة الشيعيين، الذين قامت على أكتافهم الدولة الفاطمية محل المصريين السنيين، وقد نجح جوهر الصقلي لحد كبير في تنفيذ تلك السياسة بشكل تدريجي، حتى لا يثير شعور السنيين الذين كانت إليهم أمور الدولة فتتعطل الأعمال الإدارية، ويضطرب النظام الإداري فيها؛ لذلك فقد أشرك المغاربة في جميع الأعمال الإدارية بجانب السنيين[6] غير أن جهل المغاربة بدقائق الإدارة

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥٧٠.

(٢) نفسه، ص٥٧٠؛ حمدي المناوي : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مكتبة الدراسات التاريخية، مطبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص٤٤.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، ص١٢٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، ص٣٠١؛ المقريزي : الخطط، ج١، ص٤٤٠.

(٤) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، ص٣٢٨ - ٣٢٩.

(٥) القاضي النعمان : المجالس والمسايرات، ج١، ص٢٨١؛ عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، سجل رقم (٣٥)، ص١١٠، ١١١؛ نظم الفاطميين، ج١، ص٧٧؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، ص٣٢٩.

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، ص١٦٥؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص١٩٧؛ علي إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلي، ص٦٥.

المصرية جعلهم يقتصرون على الإدارة المحلية بالولايات، أما الإدارة المركزية، والتي احتاجت إلى مهارة كبيرة فقد تولاها في أغلب الأحيان أهل الذمة الذين انتشروا في جميع فروع الإدارة، ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية، حتى وصل بعضهم لمنصب الوزارة، سواء من اعتنق منهم الإسلام، أو بقي على ملته، وقد ظهر هذا الأمر مع ظهور أول خلفاء الدولة الفاطمية في مصر. (١)

وقد بدأت تلك السياسة مع المعز لدين الله الفاطمي، الذي قام بإعفاء القائد جوهر الصقلي من جميع مناصبه، ثم عهد إلى يعقوب بن كلس بإعادة تنظيم إدارات الدولة في مصر، كما عين عُسلوج بن الحسن لمعاونة ابن كلس في الإشراف على الشؤون المالية(٢)، وقد نجح ابن كلس في وضع نظام أكثر مركزية، يسير بشكل هرمي، يأتي الإمام، أو الخليفة على رأسه، وتنبثق منه كل سلطة، وقد تقاسمت إدارة هذا النظام إلى سلطات ثلاثة : إدارية، يتولى الوزير الإشراف عليها، وقضائية يتولى قاضي القضاة الإشراف عليها، ودعائية يتولى داعي الدعاة الإشراف عليها، وكانت السلطة القضائية، والدعائية تجمعان أحيانًا لشخص واحد. (٣)

غير أن هذا التنظيم لم يستمر طويلاً حين لحق به ما لحق بالدولة الفاطمية نفسها من أحداث متلاحقة، وضعف متكرر، زاد من قسوة الوزراء، فأصبح الوزير هو قائد الجيش، وقاضي القضاة وداعي الدعاة

---

(١) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٨٧ – ٩٨؛ ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م، صـ١١٨.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٣٨؛ ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٧٧؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٦٣؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٢٧ – ٣٥؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٢؛ اتعاظ الحنفاء، ج١، صـ٤٤، ٤٥.

(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٤٧ – ٥٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٤٩ – ٥٠؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٥.

في الوقت نفسه[1]، كما أعيد تقسيم مصر إداريًا ٤٧٠هـ / ١٠٧٨م، فأصبحت تشتمل على أربع ولايات رئيسة، وهي قوص، والشرقية، والغربية، والإسكندرية، أما العاصمة المصرية المتمثلة في ولاية القاهرة وولاية الفسطاط فكان لكل منهما والٍ خاص يتمتع بمكانة عالية عند الخليفة. وقد منحت الحكومة الفاطمية لكل والٍ من هذه الولايات الأربعة الحرية في تعيين العمال على المدن، والنواحي، والقرى الداخلة في ولايته. [2]

كانت ولاية قوص هي أعظم تلك الولايات الأربعة، ويعد واليها في رتبة تلي الوزارة مباشرة؛ وكما كانت مظاهر الصراع و الفساد بين هؤلاء الولاة مستمرة فيما بينهم، وبين الوزير، فأصبحت الرشوة وبذل الأموال مقابل تلك الولايات، ولاسيما في العصر الثاني من الدولة الفاطمية، والذي كان جل[3] وزرائه من حكام تلك الولايات الذين تصارعوا فيما بينهم، وكثر فسادهم في ظلِ ضعف سلطة الخليفة، وسيطرة الوزير على كل سلطات الخلافة. [4]

---

(١) ابن الطوير : نزهة المقلتين، ١٩٩٢، صـ٤٩ – ٥٣؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٣٣؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ٢١٣، ٢١٤.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢٣؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٠١؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٩٣ – ٤٩٤؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٤٠؛ اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ١٣٦؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٣٣.

(٣) من أمثلتهم : نجم الدين أبو الفتح بن مصال، رضوان الولخشي، ابن السلار، طلائع بن زريك، شاور من مجير السعدي. راجع : ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٨٩، ٩٢، ١٣٥؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٠؛ اتعاظ الحنفاء، ج١، صـ١٧٨؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج١٠، صـ٣٨٢ – ٣٨٣؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، صـ١٧.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٢٢، ١٢٤، ١٤٩؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٣٣؛ السجلات المستنصرية، سجل رقم ٣٤، ٥٩، صـ١٠٨ – ١٠٩.

[أ] الفساد الإداري للوزراء :

انقسمت الوزارة في عصر الفاطميين كبقية العالم الإسلامي إلى وزارة تنفيذ، ووزارة تفويض، ولم يكن الفاطميون في المرحلة الإفريقية يعرفون منصب الوزير، أما في مصر فقد كان الغالب على وزراء العصر الفاطمي الأول وزراء التنفيذ؛ بينما كان كل وزراء العصر الفاطمي الثاني ابتداءً من وزارة بدر الجمالي وزراء تفويض. (١)

أما الوزير في الدولة الفاطمية فقد اختلف اختلافًا كليًا عنه في مصر الإسلامية – قبل الدولة الفاطمية – لأن الوزير فيما قبل كان يمثل القوة المشتقة من القوة الكبرى المتمثلة في الخليفة ولم يظهر دوره إلا مع ضعف الخليفة نفسه، أما في مصر الفاطمية فكان الوزير يسيطر على الأمور في كثير من الأحيان وكان ذلك منذ بداية الدولة الفاطمية في مصر، ويسيطر على جميع الأمور في النصف الثاني من الدولة الفاطمية، فكان لزامًا أن ندركه ضمن القوة المشتقة في فسادها الإداري في النصف الأول من عهد الدولة، والقوة المسيطرة سياسيًا وإداريًا أيضًا في النصف الثاني من عهد الدولة. وفي الحالتين كان الوزير هو الرئيس الإداري في منظومة الدولة الفاطمية.

وكان الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات يتقلد منصب الوزارة عند دخول جوهر الصقلي مصر وكان ابن الفرات مسنًا غالبًا تولى هذا المنصب منذ عهد الإخشيديين، وقد أبى جوهر الصقلي في بادئ الأمر أن يلقبه بلقب وزير، فامتنع عن ذلك قائلاً : "ما كان وزير خليفة" إلا أنه قد أقره في منصبه، متمشيًا في ذلك مع سياسته العامة في هذه البلاد، غير أنه قد عين معه خادم يبيت معه في داره ويلازمه في غدواته وروحاته ويراقبه في حركاته وسكناته، ومن ثم ضعف نفوذ هذا الوزير، فلم يبق له من منصبه سوى الاسم فقط، ويقال إن ابن الفرات هذا قد اعتز عن بقائه في دست الوزارة بعد وصول المعز لمصر. (٢)

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣٢٠.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١١٩؛ الخطط، ج١، صـ٤٣٩؛ عبد المنعم =

وبالرغم من ذلك فإن ابن كلس هو أول من خوطب بالوزارة في عهد الدولة الفاطمية.

وعندما وصل المعز لدين الله إلى مصر، فضل ألا يفوض سلطاته إلى أحد، وأن يباشر التدبير بنفسه ولا يعول فيه أحد غيره، فأبى أن يتخذ وزيرًا له، ولكنه أوجه ما أطلق عليه الوساطة لأن صاحبها كان يتوسط بين الخليفة والرعية. [1] غير أن المعز لدين الله قد اعتمد كما ذكرنا على يعقوب بن كلس في كافة شؤون الدولة الرحبية والمدنية، كما قلده ٣٦٣هـ الخراج والحسبة [2] والإعشار والجوالي والأجماس والمواريث والشرطتين ويعاونه في ذلك عسلوج بن الحسن اليهودي. [3]

ولا شك أن إسناد مثل هذه الأعمال الإدارية الكبرى لهذين الرجلين قد قوى من نفوذهما إلى حد كبير وأثر بشكل آخر على السلطة التي كان يتمتع بها جوهر الصقلي من قبل. [4] على أن هذه الثقة التي

=

ماجد : السجلات المستنصرية، سجل رقم (٥٩)، صـ١٩٥؛ علي إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلي، صـ٦٨؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٨٩.

(١) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٤٧؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٨٠؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣٢؛ حمدي المناوي : الوزارة والوزراء، صـ٢٤١.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢١٩؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٣٨، ٣٩؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٦٣، ١٦٤؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٧، صـ٢٧ – ٣٥؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٢؛ اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١٤٤ – ١٤٥؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٢٨٢.

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٦٣؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٢؛ اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١٤٤ – ١٤٥؛ حسن إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلي، صـ٦٩ – ٧٠؛ ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين، صـ١١٨.

(٤) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٤٧؛ حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق، صـ٧٩ – ٨٠.

أولاها الخليفة المعز لدين الله لهذين الرجلين جعلتهما يتصرفان كما يحلو لهما وحسب أهوائهم الشخصية، وعلى الرغم من العداء الذي كان بين ابن الفرات – الوزير السابق – وابن كلس منذ عهد الدولة الإخشيدية والذي جعل ابن كلس يفر هاربًا إلى بلاد المغرب، فإن أواصل الصداقة قد توصلت بينهما، وتزوج الفضل بن الفرات من ابنة الوزير بن كلس، فظهرت المحسوبية والوساطة في ظل تلك الزيجة السياسية – الإدارية – فولى ابن كلس ثقته التامة لابن الفرات وعول إليه في محاسبة الأعمال.[1]

كما سعى هذان الرجلان في استخراج الأموال من المصريين، إرضاءً للمعز لدين الله لكي يسترد ما أنفقه جوهر من أموال في مصر، فاستخرجا أكثر من مائتي ألف وعشرين دينارًا في يوم واحد من مال تنيس، ودمياط، والأشمونيين، هذا الأمر الذي لم يسمح بمثله من قبل والذي أرهق الشعب المصري وأثقل كاهله، وقد استمر يعقوب بن كلس زمن الخليفة الفاطمي العزيز بالله، الذي أقره في الوزارة ٣٦٨هـ ولقبه بالوزير[2] الأجل وأمر ألا يخاطبه ولا يكاتبه أحد إلا بهذا اللقب.[3] بالإضافة إلى إلى ما قد تركه هذان الرجلان من أموال ضخمة يخيم عليها الشبهات.[4]

كذلك الوزير أبا الحسن بن علي عمر العداس، الذي اتخذه العزيز بالله وزيرًا له، ثم أمر بالقبض عليه في ٣٨٣هـ / ٩٩٣م، بعد أن اتهمه بتبديد أموال الدولة.[5] ثم استوزر العزيز بالله عيسى بن نسطورس

---

(١) أحمد مختار العبادي : المرجع السابق، صـ٢٨٢.

(٢) لم يثبت هذا اللقب رسميًا إلا زمن الخليفة الفاطمي الرابع الظاهر لإعزاز دين الله ٤١١ – ٤٢٧هـ بتولي الوزير أبي القاسم الجرجرائي الوزارة ٤١٨هـ / ١٠٢٨، حيث أصبحت الوزارة منصبًا وتكليفًا منذ ذلك الوقت ... راجع: ابن الصيرفي، المصدر السابق، صـ٤٩.

(٣) نفسه صـ٤٩؛ أحمد مختار العبادي : المرجع السابق، صـ٢٨٢.

(٤) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٥؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، صـ١٨.

(٥) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٤؛ ابن ميسر، أخبار مصر، صـ١٧٨؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٥.

النصراني في ٣٨٤هـ / ٩٩٤م، كما اعتمد على أحد اليهود ويدعى منشا بن إبراهيم القزاز في تصريف أمور الدولة الإدارية، وقد عمل هذان الرجلان في تقريب أهل الذمة على حساب المصريين، وقد ساعدهما على ذلك تلك السياسة التي اتبعها الخليفة العزيز بالله من تقريب أهل الذمة له نظراً لزواجه من نصرانية، وقد ضاق بالشعب المصري من تصرفات هذين الرجلين فبعثا إلى الخليفة بأمره في حاجة لها تشكو وتقول :

"بالذي أعز النصارى بعيسى واليهود بمنشا، وأذل المسلمين بك لما كشفت عن ظلامتي". وغضب العزيز بالله وأمر بالقبض على الرجلين وعزلهما بعد أن صادر أملاكهما، كما قام بطرد أهل الذمة من الدواوين، ولكن سرعان ما عاد الأمر إلى فساده بعد توسط ست الملك ابنة العزيز من زوجته النصرانية، فعاد ابن نطورس مرة أخرى.[1]

وعندما تولى الحاكم بأمر الله كان ابن عمار يقوم بتدبير شؤون الدولة كوزير له[2]، غير أن ابن عمار قد تحيز إلى بربر كتامة وأدخلهم في دواوين الدولة وكفل لهم الوظائف الرئيسة حتى يتمكن بواسطتهم من السيطرة على البلاد[3]، فأغدق عليهم الأموال والأعطيات دون غيرهم، فاستولوا على وظائف الدولة واقتسموا سلطانها وعاثوا في شؤونها ومرافقها فكثر فسادهم واعتدوا على الناس، وعلى أموالهم وكان ابن عمار يشجعهم على ذلك.[4]

---

(١) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٤، ٥٥؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤٠، ٤١؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١١٥ – ١١٦؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٥٠؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٤٩؛ ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين، صـ١١٩.

(٢) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ١٨١؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٦.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤٣؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٧٨، ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ١٢٢؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٩٩.

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٣٥٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٥١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٤ – ١٠.

أما بن عمار فقد أغلق بابه إلا على الخاصة والأكابر من شيعته، وطغى وتجبر وألزم جميع الناس بالترجل إليه، وقد ظلت إدارة البلاد تسير على هذا المنوال الفاسد حتى ضاق بالناس، فاجتمع الصقالبة والناقمون عليه وعلى سياسته تحت قيادة الأستاذ برجوان، وهاجموا الكتابيين في ظاهر القاهرة ٣٨٧هـ، وكانت فتنة كبيرة، فاضطر ابن عمار ومن معه إلى الهروب بعد أن هوجمت داره ونُهبَ ما فيها. [(١)]

غير أن الأستاذ برجوان لم يكن أفضل حالاً من ابن عمار، حيث يسيطر هو الآخر على مقاليد الأمور، واستأثر بكل سلطة حقيقية داخل البلاط وخارجه وظن أنه الحاكم الحقيقي للبلاد فانقلب عليه الحاكم وقتله ٣٩٠هـ، ثم ختم على أمواله وصادر تركته وكانت عظيمة تحتوي على الكثير من نفيس المتاع والثياب والحلي والخيل والغلمان والكتب وغيرها. [(٢)] أما أصدقاؤه وأعوانه الفاسدون فقد اختفوا من الميدان على حد قول عنان. [(٣)]

وبالرغم من فساد هؤلاء الوزراء وتحاملهم على الناس وظلمهم فإن سياستهم المالية قد لقيت قبولاً وهوى بعض الخلفاء الفاطميين، وقد أثنى الحاكم بأمر الله على أحد رجال دولته وهو الوزير ابن عبدون النصراني لأنه جمع له من الأموال ما هو خارج من أموال الدواوين ثلثمائة ألف دينار، دون النظر لحال الرعية. [(٤)]

---

(١) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٦، ٥٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤٣، ٦٠؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٣٥٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢١، المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٦، ٣٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٢٢؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٩٣؛ صـ٥١.

(٢) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٥، صـ٤ – ١٠.

(٣) محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـ٩٢ – ١٠٠.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ٨٢.

ثم عاد تسلط أهل الذمة على الإدارة مرة أخرى عندما ولى الحاكم بأمر الله الفاطمي، منصور ابن سوردين النصراني بالوزارة، فاستأثر وقومه بوظائف الحكومة، إلى أن سخط بين العامة، مما اضطر الحاكم لاضطهاد أهل الذمة بشكل عام. [1] وبالرغم من جبروت الحاكم بأمر الله واضطهاده لأهل الذمة فإنه لم يستطع إقصاءهم من مناصبهم أو حتى الاستغناء عنهم، وتعلل لنا د/ ناريمان عبد الكريم هذا الأمر بأن القبط في ذلك الوقت كانوا يمثلون ثلث سكان مصر، هذا بالإضافة إلى أن أغلبهم كان على دراية تامة بشؤون الإدارة منذ زمن بعيد. [2]

إضافة إلى ذلك بُعد الفاطميين عن أهل مصر السنيين والذي أتاح الفرصة لأهل الذمة للسيطرة على تلك الأمور – كافة الأمور الإدارية – بكل ثقة منهم في عدم قدرة الحاكم على الاستغناء عنهم فكانوا يفعلون ما يشاؤون دون خوف. كاقتطاع أبي الفتوح موسى بن الحسين الذي تولى الوساطة للخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ٤١٣هـ / ١٠٢٢م والذي لم يمكث في الوزارة سوى تسعة أشهر فقط ثم قبض عليه[3]، مما أدى إلى تكوين ثروة ضخمة جداً، حيث وجد عنده من العين ستمائة وعشرون ألف دينار، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لتلك الفترة التي تولى فيها الوساطة[4] وقد أمر الظاهر لإعزاز دين الله بقتله صبيحة اعتقاله. [5]

وجاء الظاهر لإعزاز دين الله واستوزر نجيب الدولة علي بن الجرجرائي في ٤١٨هـ/١٠٢٨م، والغريب في هذا الأمر أن يتولى أبو

---

(١) علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٥٥.
(٢) ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين، صـ١٢٠.
(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٦٦؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٣٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ١٢.
(٤) حمدي المناوي : الوزارة والوزراء، صـ٨٧؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، صـ١٧.
(٥) ابن الصيرفي: المصدر السابق، صـ٦٦؛ ابن ظافر: أخبار الدول، صـ٦٥؛ النويري: المصدر السابق، صـ٦٢.

القاسم الجرجرائي الوزارة بتكليف رسمي وهو مقطوع اليدين، والأغرب أن الحاكم بأمر الله – الخليفة السابق – قد أمر بقطعهما عندما كان الجرجرائي يتولى بعض الدواوين للحاكم فظهرت عليه الخيانة، لذلك أمر بقطع يديه، وقد ولاه الظاهر الوزارة على الرغم من إثبات خيانته، إلا أن خبرته في شؤون الإدارة عفت عنه ذنب الخيانة، وقد ظل الجرجرائي في الوزارة حتى توفي ٤٣٦هـ – ١٠٤٥م، في عهد المستنصر.[١]

وفي عصر المستنصر بالله الفاطمي تولى الوزارة صدقة بن يوسف الفلاحي كان يهوديًا وأسلم[٢]، وفي عهده ظهر رجل يهودي حاز سلطة واسعة وهو أبو سعيد التستري الذي كانت أم الخليفة أمة في بيته قبل زواجها من الظاهر لإعزاز دين الله، فعهدت إليه بنظارة خاصتها، فزادت سلطته حتى انتزع جميع سلطات الوزير الفلاحي. فأصبح التستري رئيس ديوان الخليفة المستنصر الفعلي، فاستكثر من بني جلدته ومكنهم من السيطرة على الإدارة الفاطمية، كما قام بتعيين أخيه أبي نصر رئيسًا لديوان الخليفة، وعين ابنه إمرة الديوان، وعظم شأنه حتى صار ناظرًا في جميع أمور الدولة، على الرغم من عدم تلقبه صراحة بلقب الوزير.[٣]

---

(١) المسبحي : أخبار مصر، صـ٤٥؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٦٨، ٦٩؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٥؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٨١؛ حمدي عبد المنعم حسين : محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، صـ٥٢؛ جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ١٣٨ – ١٣٩.

(٢) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٧١.

(٣) نفسه، صـ٧١، ٧٢؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٣٠٥؛ النويري : المصدر السابق، صـ٦٤، ٦٥؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٥٥؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٩١؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٩؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ٢٠١؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٦١ – ١٦٢؛ ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين، صـ١٢٠، ١٢١.

أدى هذا الأمر إلى حقد الفلاجي على التستري وبني جنسه، فدبر له مؤامرة انتهت باغتياله وقد ساعده في ذلك سخط الناس عليه بعد أن سيطر اليهود على وظائف الدولة وعاثوا فيها فسادًا، فغضبت أم الخليفة لذلك – قتل التستري – فعملت على إقالة الوزير الفلاحي وسجنه ثم قتله.[1] ثم أخذت تتحكم في أمور الدولة وإدارتها ففسد الأمر.[2] وكثر عدد الوزراء، حتى وصل الأمر إلى تعيين عدد كثير منهم أشهرًا معدودة أو أيامًا معلومات وربما إلى يوم واحد.[3]

وقد عبر أحد الشعراء عن غضب الشعب من تسلط اليهود قائلاً :

يهود هذا الزمان قد غلبوا غاية آمالكم وقد ملكوا
العز فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر قد نصحت لكم تهودوا فقد تهود الملك

أما الشعب المصري فكان لا حول له ولا قوة في ظل خليفة ضعيف وسيدة تتحكم في مقاليد الأمور، ودولة إسلامية يتحكم في إدارتها اليهود وأهل الذمة دون رقابة.

تفاقمت الأحوال في الدولة الفاطمية خلال تلك الفترة نتيجة لتدخل أم المستنصر وحاشيتها، مما أدى إلى حدوث كوارث أدت إلى دخول مصر في فتن وصراعات ومجاعات كادت تقضي على مصر، وسيطر رجال أقوياء من الجند على المستنصر وأمه، مما جعل المستنصر يقوم باستدعاء بدر الجمالي والي عكا – الأرمني – لإنقاذ الخلافة، وعلى

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ ٨١٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ ٦٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ ١٩٥، ١٩٦، ٢٧٣.

(٢) قال رسول الله (ﷺ) : "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" صدق رسول الله (ﷺ). للقلعي [أبي عبد الله محمد بن علي] ت ٦٣٠هـ، تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، ط١، تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى عجو، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥، صـ ١٣٦.

(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ ٤٥؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ ٢١ – ٢٣.

الرغم من إسلام بدر الجمالي، فإن مجيئه إلى مصر قد أسعد النصارى على وجه الخصوص، حيث كان على علاقة طيبة بالأقباط فالتحق بخدمته الكثير من القبط وأسند إليهم العديد من الوظائف المهمة في مختلف الدواوين المالية والإدارية. [1]

وهكذا تغير كل شيء إلا تسلط أهل الذمة على إدارة البلاد وإهدار حق المصريين فيها.

وكان تولي بدر الوزارة هو افتتاح عصر برز فيه وزراء عظام سلبوا السيادة من الخلفاء، وتدخلوا في اختيار الخلفاء الضعاف، وحازوا الثراء بجانب السلطة دون أن يقف في طريقهم أحد، وقد ساعدهم على ذلك ضعف الخلفاء الفاطميين، ومن هؤلاء الوزراء الذين سيطروا على أمور الإدارة حسب أهوائهم وميولهم نذكر : الأفضل بن بدر الجمالي في عهد المستعلي والآمر، والأكمل ابن الأفضل في عهد الآمر والحافظ، وبهرام النصراني الذي أحدث طفرة في الوزارة حيث كان أول من يتولاها من النصارى صراحة[2]، وكذلك نجد ابن لسلار وابن مصال في عهد الظافر وطلائع بن زريك وابنه أبا شجاع العادل في عهد الفائز، وأخيرا شاور وأسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي في عهد العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية. [3]

ولم يكن هؤلاء الوزراء بمأمن من الفساد، بل عملوا على استغلال مناصبهم في جمع أكبر قدر من الأموال، فكثر فسادهم وظلمهم

---

(1) ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٩٨، ٩٩؛ ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين، صـ١٢١.

(2) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٧٨ – ٧٩؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٩٩، ١٠٠.

(3) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١١؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣٥، ٨٩، ٩٢؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٣٨٢ – ٣٨٣؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٠؛ اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١٧٨؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ١٦٦ – ١٦٧.

للرعية، ففي عهد الآمر بأحكام الله الفاطمي اعتمد على رجلين من رجال الدواوين وذلك بعد تخلصه من وزيره المأمون البطائحي[1]، كان أحدهما مسلم وهو أبو جعفر ابن عبد المنعم، والآخر سامري يقال له : "أبو يعقوب" وقد توليا استخراج ما يجب من زكاة وضرائب، وأقام معهما متصوف يعرف بأبي نجاح الراهب، الذي تحكم في الناس وطالب النصارى بالأموال[2] وقد أعجب الآمر بأحكام الله بهذا حيث لقي هوى عنده، فلقبه بالأب القديس الروحاني، النفسي أبي الآباء سيد الرؤساء مقدم أمير النصرانية وسيد البطركية. [3]

كما وزر في عصر الحافظ لدين الله، الوزير بهرام الأرمني الذي استغل منصبه وأخذ في توزيع الولايات والوظائف على أهله وبني جنسه ولاسيما قومه التي ولاها لأخيه الذي لم يقل فسادًا عنه، كذلك عمل بهرام على استباحة أموال الناس وبالغ في إيذائهم[4]، وقد كثرت الرشوة والفساد في عهده حتى اشتهر ببيع الولايات والمزايدة على الدواوين، ففي عهده استطاع أحد النصارى عرف بالأخرم التوصل إلى ديوان النظر في المظالم نظير بذل يومي قدره ألف دينار سوى المؤن والغرامات الأخرى. [5] كذلك كان بهرام النصراني يصعد المنبر ينظر في سائر

---

(1) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٠٣، ١٠٧؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ١٠٣؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ج٤، صـ٢٦٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٢٢.

(2) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٨، ٨٩؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٢٠ – ٢٣؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٠٧ – ١٠٩؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٩٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ١٢٥، ١٢٧؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٣٦٩ – ٣٧٠.

(3) النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٨٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا ج٣، صـ١١٧.

(4) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٥٩؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩٧؛ النويري : المصدر السابق، صـ٨٩ – ٩٠.

(5) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٦٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١١.

المناصب الدينية هذا الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين، وتنافى مع شروط الوزارة. [1]

كذلك فعل الوزير طلائع بن رزيك، الذي اشتهر بحبه الشديد للمال، فجمعه من شتى السبل حتى إنه كان يبيع الولايات لمن يزايد عليها، كما جعل مدة الولاية ستة أشهر فقط حتى لا تقوى شوكة الولاة وينازعون في منصب الوزارة، وكان لكل ولاية سعرٌ محدد[2] حسب أهميتها للدولة. هذا الأمر الذي جعل الولاة يتنازعون من أجل الولاية، كذلك عملوا على جمع أكبر قدر من المال مهما كانت طرقه غير المشروعة وذلك لقصر مدة ولايتهم فاتبعوا ما اتبعه رؤساؤهم في جمع المال، فزادت الرشوة وكثر الفساد وأرهق الشعب المصري. [3]

إذاً فقط انتشرت الوساطة والمحسوبية بين الوزراء وموظفيهم، الذين تنوعوا حسب ميولهم وأهوائهم الشخصية، وتعدى الأمر ذلك بكثير حيث وجدنا أن الوزارة نفسها أصبحت ثورة لأبناء الوزراء، مثلما حدث مع أسرة بدر الجمالي وكذلك أسرة آل رزيك. ويؤكد لنا د/ عبد المنعم ماجد هذا القول عندما ذكر أن موظفي الإدارة لم يكونوا يخضعون لما يعرف بالسلم الوظيفي، بل كان الأمر هنا مقصوراً على رضا الخليفة أو الوزير، وكذلك كان يتم اختيار الموظف نفسه حسب أهواء الوزراء وهذا سواء كان في عهد وزراء التنفيذ، أو عهد وزراء التفويض. كما كان في الغالب الابن يتولى شغل وظيفة أبيه. [4]

---

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ١٢٦؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٩١؛ المقريزي : المقفى الكبير، تحقيق : محمد اليعلاوي، ج٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١، صـ٥١٤.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١١١؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ١١١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٢٢ – ٢٢٤؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٤١١؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٢٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٣٦.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٢٢؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، صـ١٧؛ المناوي : الوزارة، صـ١٥٢.

(٤) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٠١ – ١٠٢.

ومن اللافت للنظر أيضًا أن الكثير من وزراء الفاطميين سـواء الذي منحوا لقب الوزارة أو لقب الوساطة كانوا من النصارى، مثل عيسى بن نطورس وزير العزيز، وكذلك زُرْعَة بن نطورس الشافي، ومنصور بن عبدون الكافي في أيام الحاكم بأمر الله، وبهرام الأرمني الذي تـولى وزارة التفويض للخليفة الحافظ على الرغم من بقائه على نصرانية، وعلى الرغم من تلقيه بلقب "سيف الإسلام"[1]، أو كانوا من اليهود الذين حرصوا على أن يتحولوا للإسلام من أجل شغل وظائف الدولة المهمة، مثل ابـن كلس وأبي سعد التستري، وصدقة بن يوسف الفلاحي.[2]

كذلك نلاحظ أن وزارة التفويض لم تبدأ ببدر الجمالي، ولكننا نرى بعض الوزراء يقومون بهذا الدور قبل بدر الجمالي، مثل ابن عمار الذي استأثر بالحل والعقد في الدولة، وأبي القاسم الجرجرائي في عهد الظاهر لإعزاز دين الله، وكذلك التستري في عهد المستنصر. وإن لم تكن بشكل مطلق ولكنها تعدت وزارة التفويض.[3]

قاضي القضاة :

كانت مصر قبل العصر الفاطمي مركز قضـاء إقليمـي تابعًـا للخلافة المشرقية الأموية أو العباسية، ولكنها غدت منـذ قيـام الخلافـة الفاطمية بها مركزًا مستقلاً بذاته تتبعه أقاليم الدولة الفاطمية.[4] وقد عمل الفاطميون على إقامة سلطة قضائية مستقلة لدولتهم الجديدة، ومن ثم فقـد

---

(1) ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٤٤؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢٢؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٩، ٦٤؛ النويري : نهاية الأرب، جـ٢٨، صـ٣٠١.

(2) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٣٢٦.

(3) القاضي النعمان : المجالس والمسايرات، صـ١٤٠؛ ابن الصيرفي : المصدر السابق، صـ٥٦، ٦٥، ٦٨.

هكذا كانت سياسة الفاطميين في اختيار الرجال الذين يحققون لهم ما أرادوا من سياسة مالية بغض النظر عما ورد في كتب الدعوة بحتم المحاباة وعدم الضرر بالناس. أو ما يتخالف مع عقيدتهم، مما أدى إلى تأثر النظام الإداري ولاسيما أغلب وزراء العصر الفاطمي على الخصوص كانوا أهل ذمة.

(4) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ٢٣٨.

بدأ عهد جديد في تاريخ القضاء المصري، أصبحت فيه السلطة القضائية مثل غيرها من السلطات ملكاً للشيعة، الذين عملوا على إحلال التشريع الشيعي محل السني الذي كان أساس الحكم منذ الفتح الإسلامي.(١)

وقد كانت وظيفة القاضي من الوظائف الدينية، وهي كالوظائف الإدارية، وتعد ضمن وظائف أرباب الأقلام، وتشتمل على نظم القضاء والدعوى، وهما الدعامتان المميزتان للدولة الفاطمية في مصر.(٢) وكان قاضي القضاة هو أعظم زعيم ديني في الدولة، وإليه مرجع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات والحدود، أي في الشؤون الدينية والمدنية والجنائية، كذلك النظر في شؤون السكة (دور الضرب)، وكان اختصاصه يشمل مصر والشام والحرمين، وكان مركزه في القاهرة المعزية.(٣)

وكانت السلطة القضائية واحدة من السلطات الثلاثة التي اشتمل عليها النظام الفاطمي في مصر، ونظراً لأن قيام الدولة الفاطمية كان يرتكز على نشر مذهبها الشيعي والدعاية له، فقد عمد الفاطميون على التحول في القضاء المصري من المذهب السني إلى المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي ساد في مصر قبل مجيئهم، وقد تم هذا الأمر بطريقة تدريجية، حيث كان أبا الطاهر محمد بن عبد الله بن صالح بن أسامة الذهلي هو قاضي المصريين السنيين قبل دخول الفاطميين مصر، وعندما دخل جوهر الصقلي مصر أقره في منصبه منعاً لغضب المصريين السنة.(٤)

---

(١) السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٠١؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، صـ١٣٨؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٣٤، ١٣٥؛ علي حسني الخربوطلي : مصر العربية الإسلامية، صـ٢١٥.

(٢) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٣٥.

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٨٢؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٠٣؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، صـ٣٣٧.

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤٢؛ الكندي : الولاة وكتاب القضاة، صـ٥٨٧، ٥٨٨؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٤٧؛ علي إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقلي، صـ٧٠ – ٧١.

وبوصول المعز لدين الله الفاطمي مصر، بدأت تلك الخطوة، عندما ألزم أبا الطاهر الذهلي بإصدار أحكامه وفقًا للمذهب الشيعي وليس السني، وحرصًا منه على تنفيذ ذلك فقد أشرك معه أبا سعيد بن ثوبان المغربي ٣٦٢هـ / ٩٧٢م وأسند إليه النظر في المظالم[١] بجانب القضاء، وما لبث أن تطور الأمر وقويت شوكة أبي سعيد حتى أصبح ينظر في القضايا المشتركة بين المصريين والمغاربة (السنيين والشيعة)، ثم أصبح ينظر في قضايا السنيين أيضًا حتى أطلق عليه قاضي مصر والإسكندرية.[٢]

---

(١) النظر في المظالم : هي سلطة قضائية أعلى من سلطة القاضي والمحتسب، تشبه إلى حد ما محكمة الاستئناف في وقتنا الحالي، والغرض منها الاستماع إلى خلافات الناس من القضاة لرفع الظلم عنهم، ويشترط فيمن يتولاها أن يكون عظيم الهيبة، قليل الطمع، قليل الورع، جليل القدر، ذا سطوة. وكانت جلسات النظر في القضاء تتم بحضور الخليفة نفسه أو من ينوب عنه من الوزراء والقضاة، وعرف المصري النظر في المظالم في عهد الفاطميين، وكان جوهر الصقلي يقوم بهذا الدور بنفسه، وكذلك الخلفاء في بعض الأحيان، وأحيانًا كان يلحق بأعمال القاضي نفسه ثم أصبح من اختصاص الوزير في العصر الفاطمي الثاني. وكان عبد الله بن أبي ثوبان القاضي المغربي أول من نظر في المظالم زمن الفاطميين في مصر، كما تولاها يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن.
راجع : ابن ميسر : المصدر السابق ، صـ٤٤؛ الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ٨٦؛ الكندي : المصدر السابق، صـ٥٨٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ٨٥؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٢٧٧؛ عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز الحميضي : القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، صـ٥٨؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٥٦.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤٤؛ الكندي : الولاة وكتاب القضاة، صـ٥٨٥، ٥٨٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٢٨، ٢٩؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٤٧؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٨٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج١، صـ٢٢٣؛ ابن حجر العسقلاني : رفع الإصر عن قضاة مصر، ج١، صـ٥٧.

وفي عام ٣٦٣هـ / ٩٧٣م قام المعز لدين الله بتعيين قاضي آخر للشيعة وهو علي بن النعمان ابن حيون المغربي القيرواني الإسماعيلي، فقاسم أبا الطاهر في القضاء، فكان ابن النعمان يجلس للقضاء في جامع عمرو بن العاص (الخاص بالسنيين) وأبو الطاهر يجلس في الجامع الأزهر[١]، وعلى الرغم من أن المعز لدين الله قد ألزم أبا الطاهر بالحكم حسب التشريع الفاطمي فإن وجود مجلسين للحكم قد أدى إلى الكثير من مظاهر الفساد والاختلاف بين الخصوم، فأصبح كل منهما يعمل على إنفاذ خصومه أما في القاضي الذي يختاره حيث كان القاضيان في أغلب الأحيان ينطقان بأحكام مختلفة، وعندما يحتدم الأمر كان لزامًا على الخليفة المعز لدين الله أن يتدخل للحسم بين القاضيين، أما العزيز بالله فقد عمل على التخلص نهائيًا من الطاهر، وفوض الحكم لعلي بن النعمان الذي انبسطت يده في القضاء وأخذ يحكم على هواه واستخلف أخاه في الحكم، كما عين الحسن بن خليل الشافعي، بعد أن شرط عليه أن يحكم بالمذهب الإسماعيلي وليس الشافعي. [٢]

وقد عمل القاضي محمد بن النعمان، كما فعل أخوه علي، واستخلف ابنه عبد العزيز في القضاء، وانقطع عبد العزيز عن النزول إلى الجامع للنظر في القضايا، ونظر فيها في داره، ثم اتخذ لنفسه هالة وجلالة حتى كان الناس لا يخاطبونه إلا بسيدنا. [٣] ثم تولى القضاء بعده الحسين بن النعمان الذي أضيف إليه النظر في المظالم، وكذلك أمر الدعوة وهو أول من كتب في سجله قاضي القضاة[٤]، وقد اتسم الحسين

---

(١) الكندي : المصدر السابق، صـ٥٨٥؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٢٥؛ إبراهيم رزق الله أيوب : التاريخ الفاطمي، صـ٢١٢ – ٢١٥.

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٤٤؛ الكندي : المصدر السابق، صـ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩؛ السيوطي، المصدر السابق السابق، صـ١٤٦؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٥٠.

(٣) الكندي : المصدر السابق، صـ٥٩٤.

(٤) ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٢٠٨؛ الكندي : الولاة، صـ٥٩٧.

بن النعمان بشدته وظلمه، فيذكر الكندي أن الحسن المغربي قد تقدم إليه مرة في خصومه، فزل لسانه بشيء خاطب به القاضي فأغضبه، فأرسل إليه والي الشرطة فضربه ألف درة وثمانمائة درة بحضرة صاحب القاضي وطيف به فمات في يومه، فغضب الناس منه وأكثروا الدعاء عليه وندم القاضي على ما فعل وفاته الندم. (١)

كما اتسم هذا القاضي بفساد ذمته وقبوله الرشوة، وتعرضه لمال الرعية، حيث امتدت يده لمال اليتامى، فقد تقدم أحد اليتامى برقعة إلى الحاكم بأمر الله يذكر فيها أن أباه قد توفي وترك له عشرين ألف دينار، وأنها مودعة في ديوان القاضي، وقد أخذ منها رزق أوقاف معروفة، غير أن القاضي حسين بن النعمان قد عرفه أن ماله قد نجز، فدعا به وأوقفه الحاكم على الرقعة، فقال كما قال لليتيم من أنه (أي اليتيم) قد استوفى ماله عن آخره، فأمر الحاكم بأمر الله بمرابطة ماله في ديوان القاضي، فتبين أن الرجل اليتيم قد وصله ماله أقل مما له، فطلب القاضي العفو والتوبة بعد أن اعترف بذنبه، غير أن الحاكم بأمر الله قتله وأحرق جثته نظير فعلته. (٢) ولاسيما بعد أن زاد الحاكم بأمر الله في رزقه وإقطاعه واشترط عليه ألا يأخذ مال الرعية بالباطل. (٣)

ويبدو أن منصب القضاء شابه الفساد والمحسوبية والوساطة مثله كمثل المناصب الأخرى حيث أصبح إرثًا يتوارثه الأبناء عن الآباء ويوصي به كل قاضٍ لمن بعده، دون النظر للشروط الواجب توافرها في قاضي القضاة، مما أدى إلى فساد القضاة أنفسهم فبعد قتل الحسين بن النعمان تولى القضاء ابن عمه عبد العزيز محمد بن النعمان، الذي اتسم

---

(١) الكندي : الولاة وكتاب القضاة، صـ٥٩٧.

(٢) الكندي : المصدر السابق، صـ٦٠٠؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٢٠٩؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٠٩.

(٣) الكندي : المصدر السابق، صـ٥٩٧؛ ابن حجر : المصدر السابق، صـ٣٩؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٢؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة، صـ١٧.

بشدته وتصلبه[1]، ثم أبو محمد القاسم بن عبد العزيز الذي وصفه الكِنْدي بأنه لم يكن محمود السيرة. [2]

ثم جاءت أسرة الفارقي، لتأخذ نصيبها من القضاء والفساد كأسرة آل النعمان، فقد كان القاضي عبد الحاكم بن سعيد الفارقي، أخو مالك بن سعيد الذي ولي القضاء عوضًا عن قاسم بن عبد العزيز في ٤١٩هـ / م، وأضيف إليه الأحباس[3]، وقد اشتدت يد الحاكم بن سعيد في الأحكام وكذلك في تحصيل الأموال وكثرت الرشوة في عهده، فصار دخله في السنة زيادة عن عشرين ألف دينار[4] وقد عمل هذا القاضي على ظلم الناس وابتزاز أموالهم، ففي قضائه توفي رجل يقال له الزيلعي وترك مالاً جزيلاً ولم يخلف سوى بنت واحدة ورثت مال أبيها كله طبقًا للمذهب الإسماعيلي، فطمع فيها الناس للزواج منها وكان الحاكم بن سعيد القاضي من الطامعين، وعندما رفضت الزواج منه، أتى بأربع شهود زور شهدوا بأنها سفيهة، واحتوى على مالها، فهربت منه وشكت إلى الوزير أبي القاسم الجرجرائي الذي تبين من صدقها وأمر بإحضار القاضي مهانًا كما أمر بحبس الشهود وإرجاع المال لصاحبته. [5]

---

(١) الكندي : المصدر السابق، صـ٦٠١؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) الكندي : المصدر السابق، صـ٦١٣.

(٣) ابن حجر : المصدر السابق، صـ٢٠٨؛ ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٦٦؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ٢٧٥.

(٤) يعتبر بذل المال على طلب القضاء من المحظورات لأنها رشوة محرمة يصير الباذل لها والقابل لها مجروحين، قال رسول الله (ﷺ) : "لعن الراشي والمرتشي والرايش – المتوسط بينهما –"، كذلك قال : "إن هدايا الأمراء من غلول". صدق رسول الله (ﷺ). كذلك ليس لمن تقلد القضاء قبول هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وإن لم يكن له خصم لأنه قد يستعديه فيما يليه. راجع : الماوردي، الأحكام السلطانية، صـ٨٤.

(٥) الكِنْدي : الولاة وكتاب القضاة، صـ٦١٣، ٦١٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٧٨، إبراهيم رزق الله : التاريخ الفاطمي، صـ٢٠٤.

ظل القضاء شيعيًا إسماعيليًا حتى عام ٤٠٥هـ / ١٠١٤م، عندما أقدم الخليفة الحاكم بأمر الله على تقليد القضاء إلى أبي العباس محمد بن أبي العوام السعدي، الفقيه الحنبلي، على الرغم من نشوء الحاكم المذهبي وعلى الرغم من أنه ليس على مذهب الفاطميين، وقد رأى الحاكم أنه لم يصلح للقضاء غيره لأنه عارف به وبأهل البلاد، غير أن الحاكم بأمر الله قد اشترط عليه أن يحكم بالمذهب الشيعي، كما جعل معه أربعة من القضاة الشيعيين الذين اختارهم الخليفة، وقد صدرت تلك الشروط في سجل تعيينه، واستمر ابن العوام في القضاء اثنتي عشرة سنة وسبعة أشهر، أضيف إليه النظر في المعيار، ودار الضرب، والصلاة، والمواريث، والمساجد.[1] ثم أخذت أسرته تتوارث القضاء كغيرها من الأسر الشيعية السابقة.

يتضح مما سبق أن بعض الأسر السنية المذهبية قد أغراها حب الرئاسة إلى التحول للمذهب الشيعي، لتولي بعض المناصب الإدارية الكبرى كالقضاء الذي كان صاحبه يقوم بتأليف كتب في الفقه الشيعي، كذلك يتضح أيضًا إمكانية وجود غير قاضٍ في العصر الفاطمي الأول ولكن مع مراعاة وجودهم في مجلس واحد، ليكونوا نوابًا له.

وقد استمرت سلسلة فساد القضاة ولاسيما عندما دخلت البلاد فيما عرف بالشدة العظمى زمن الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، فكان القضاة يتغيرون كل يوم مما ترتب عليه فساد الذمم وضياع هيبة العدالة، حتى إنه في خلال سبعة عشر يومًا ومنذ وفاة الوزير اليازوري – الذي جمع بين القضاء والوزارة – أبعد أربعة وخمسين وزيرًا واثنى وأربعين قاضيًا.[2]

---

(١) الكندي : المصدر السابق، صـ٦١٠؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ١٠٠ – ١٠٣؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦١؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٤٨؛ إبراهيم رزق الله أيوب : المرجع السابق، صـ٢٠٢.

(٢) ابن ميسر : تاريخ مصر، صـ٣١ – ٣٣؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٥٤؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٢، صـ٢٩١؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٣٦٤.

إلى أن وصل بدر الجمالي ٤٦٦هـ / ١٠٧٣م، فطرأ تغير كبير على منصب قاضي القضاة.

كما كان قاضي القضاة يعين بسجل صادر من الخليفة نفسه يلقب فيه بقاضي القضاة، وما أضيف إلى ذلك من أعمال أخرى، غير أن لقب قاضي القضاة في العصر الفاطمي الثاني – عصر الوزراء – وما اتبعه أصبح ضمن ألقاب الوزير الذي سيطر على مصر في ذلك الوقت، وأصبح القاضي نائبًا عنه، واقتصر لقبه على "القاضي" فقط، كما أصبح القاضي يعين بسجل يصدر من الوزير على الرغم من أن كتاب التولية كان يخرج من ديوان الإنشا باسم الخليفة.(١) كما سيطر الوزير على منصب داعي الدعاة فأصبح يجمع بين المناصب الدينية والقضائية في مصر. (٢) وهذا لا يمنع أن كثيرًا من وزراء العصر الفاطمي الأول قد تولوا منصب قاضي القضاة وداعي الدعاة بالإضافة إلى المناصب الإدارية الأخرى قبل بدر الجمالي ... . (٣) وكان بدر الجمالي يلقب أمير الجيوش بقاضي قضاة المسلمين، هادي دعاة المؤمنين. (٤)

---

(١) المقريزي الخطط، ج١، صـ٤٠٣؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٨٦، ٤٨٧؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله صـ٣٣٧؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٤٢.

(٢) جمال الدين الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، صـ٢٩، ٣٠؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٣٠٤؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، صـ٣٨.

(٣) من أمثلته : الوزير اليازوري في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، والوزير عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ٤١٩هـ – ٤٢٧هـ، الوزير أبو علي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي، ابن أبي كدينة.
راجع : ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧٣، ٨٦، ٨٩؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٧٨ – ٧٩، ٨٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٣٠ – ٣١؛ الكندي : الولاة وكتاب القضاة، صـ٦١٤.

(٤) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٩٦؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ١٣٢؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٧٠؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٤٠٣.

لم يخلُ العصر الفاطمي الثاني من مظاهر الفساد التي انتشرت وسط القضاة، فقد أمر بدر الجمالي بقتل مجلي بن أسد المعروف بابن أبي كدينة[1] الذي تردد في القضاء أربع عشرة مرة، وفي الوزارة خمس مرات[2]، وكان ابن أبي كدينة قاسي القلب جبارًا سيئ الخلق، فقد دخل عليه السياف وضربه بسيف كليل إحدى عشرة ضربه حتى بانت رأسه ضربات بعدد ولايته القضاء والوزارة.[3]

وقد ظل القاضي في العصر الفاطمي الأول يحكم بالمذهب الشيعي الإسماعيلي – وذلك حرصًا من الخلفاء الفاطميين في السيطرة على القضاء المصري لأن الخليفة كان مصدر التشريع الأوحد عند الشيعيين –. ولكن في العصر الفاطمي الثاني لم تستطع الدولة الحفاظ على هذا الأمر، فقد تغير مذهب القضاء بتغير وتعدد الوزراء ومذاهبهم وميولهم، حيث كان الوزير هو صاحب الأمر والنهي في تلك المرحلة دون سيطرة من الخليفة الذي أصبح لا يملك من المنصب سوى الاسم فقط، فعندما تولى الوزارة أبو علي الأفضل كتيفات، سجن الخليفةُ الحافظ لدين الله، ودعا للإمام المنتظر ٥٢٦هـ / ١١٣٢م، ورتب في الحكم أربعة قضاة، بأربعة مذاهب مختلفة، فكان قاضٍ للشافعية، وقاضٍ للمالكية، وقاضٍ للإسماعيلية، وآخر للإمامية، ويحكم كل قاض بمذهبه ويورِّث بمقتضاه، وقد علق ابن ميسر على ذلك بأنه لم يُسمع بهذا قط فيما سلف.[4]

---

(١) توجد في ابن ظافر بن أبي كريتة. ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٠.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٧ – ٢٨؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ١٩٨، ١٩٩.

(٣) يذكر ابن ميسر أنه ولي الوزارة سبع مرات وضرب سبع ضربات، ويذكر ابن ظافر أنه ضرب عشر ضربات عدد ولايته للقضاء والوزارة. ابن ميسر : تاريخ مصر، صـ٤٠ – ٤١؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٠؛ وانظر أيضًا : المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ٣١٣؛ ابن حجر : المصدر السابق، صـ٢٠١.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١١٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٨٧ – ٨٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٣، صـ١٤٢؛ المقريزي : الخطط، ج٢،
=

وكانت مصر من الفساد وسوء الأحوال عندما كان يحكم في قضائها قاضيان بمذهب واحد، فما بال الحكم بين أهلها عن طريق أربعة من القضاة بمذاهب مختلفة. وأسوأ من هذا وذاك أن يولي الوزارة في عهد الحافظ لدين الله وزير نصراني على الرغم من عدم إجازة ذلك الأمر من قبل فقهاء الإسلام[1]، إلا أن بهرام الأرمني قد تولى وزارة التفويض وخلعت عليه خلع الوزارة، ونعت بسيف الإسلام وتاج الخلافة، وقد أنكر الناس ولايته لكونه نصرانيًا، ولكن شرط الوزارة أن يرقى الوزير المنبر مع الإمام، وعلى الرغم من أن القاضي حل محله في هذا الأمر فإن بهرام قد ساء السيرة في الناس وفضل النصارى الذين تطاولوا على المسلمين فأثار ذلك من سخطهم وغضبهم. [2]

وفي عام ٥٤٤هـ / ١١٤٩م، تولى القاضي مجلي بن جُميع الشافعي قاضيًا للقضاة بالديار المصرية[3]، كما تولى عبد الملك بن درباس الشافعي ٥٦٦هـ / ١١١٧م، في وزارة صلاح الدين الأيوبي، وكان هذا الأمر بداية لزوال المذهب الإسماعيلي من مصر، مع زوال الدولة الفاطمية[4] وعودة المذهب السني مرة أخرى.

=

صـ٣٤٣؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٢٤٧؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٦٥ح عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨، صـ٢٣٢.

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ٢٧؛ الكندي : الولاة وكتاب القضاة، صـ١٧٣.

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٧٨ – ٧٩؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ٩٩.

(٣) الذهبي [شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز] ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م. "العبر في خبر من عبر"، ج٣، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد سيد، الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٦٠ – ١٩٦٥، صـ١٣؛ ابن حجر : رفع الإصر، ج١، صـ٣٦٧ – ٣٧٠؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ٥.

(٤) ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ١٩٨.

وعلى الرغم من أهمية قاضي القضاة في الدولة الفاطمية والذي يعد ميزانًا لصلاحها أو فسادها وعلى الرغم من ضرورة تميز القضاة بالنزاهة، هذا الأمر الذي كان يراقبه الخليفة بنفسه في العصر الفاطمي الأول[١]، فإن كان هناك العديد من مظاهر الفساد والظلم والرشوة والوساطة والمحسوبية التي انتابت بعض القضاة في هذا العصر، وأصبح منصب القضاء كغيره من المناصب التي أصبحت إرثًا وحكرًا على بعض الأسر[٢] دون غيرها. وقد أدى فساد قاضي القضاة إلى فساد جميع الأحوال في مصر، ولاسيما أن القاضي كانت تضم إليه بجانب وظيفته العديد من الوظائف الأخرى. كصاحب المظالم والمحتسب، وصاحب الشرطة، وداعي الدعاة وأحيانًا قضاء العسكر، وقد تحول الأمر من القاضي إلى الوزير الذي جمع بين العديد من تلك الأعمال سواء في العصر الفاطمي الأول أو العصر الفاطمي الثاني الذي سيطر فيه الوزير على كل شيء حتى سلطات الخليفة نفسه فزاد فساد الدولة مع فساد وزرائها.

ولعل أبرز مظاهر الفساد الذي ميز الدولة الفاطمية هو إيكالها العديد من الأعمال الإدارية إلى فرد واحد وأوالى من تثق به، هذا الأمر الذي جعله لا يستطيع تلبية ما عليه من واجبات تجاه تلك الوظائف، كذلك أتاحت له الفرصة في إظهار سيطرته ونفوذه وفساده طيلة العصر الفاطمي أوله وثانيه.

وعلى ما يبدو أن تلك السياسة كانت سياسة الفاطميين منذ وجودهم في مصر، ويظهر هذا جليًا في نظام الضمان ونظام جمع الضرائب الذي اتبعته الدولة مع المصريين.[٣]

---

(١) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين، ج١، صـ١٤٢، ١٥٣.
(٢) ملحق رقم (٢).
(٣) راجع : الفصل الاقتصادي ... "الضرائب غير الشرعية".

صاحب الشرطة[1] والمحتسب :

كانت وظيفة "صاحب الشرطة" و"المحتسب" في الدولة الفاطمية في مصر، تدخل ضمن وظائف قاضي القضاة، مثلما ضم إليه من قبل وظيفة "داعي الدعاة" و"صاحب المظالم"، بالرغم من أن وظيفة صاحب الشرطة والحسبة من الوظائف غير القضائية في الدولة الفاطمية، وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين عمل كل من صاحب الشرطة والمحتسب، فإنه في الغالب الأعم كان يتم الجمع بين الوظيفتين لشخص واحد. [2] ويؤكد القلقشندي أنه رأى في بعض سجلات الفاطميين إضافة الحسبة بمصر والقاهرة إلى صاحب الشرطة. [3]

كذلك كانت الشرطتين العليا – في القاهرة – والسفلى – في الفسطاط – يجمعان لشخص واحد في العصر الفاطمي الأول، مضافا إليهما الحسبة، وقد ظهر هذا منذ بداية الدولة الفاطمية، حيث عهد المعز ليعقوب بن كلس أمر الحسبة والشرطتين[4] في سنة ٣٦٣هـ / ٩٧٤م. فيذكر المسبحي أنه في عام ٤١٥هـ / ١٠٢٤م ولي بدر الدولة نقد

---

(١) ظهر لفظ صاحب الشرطة في العصر الفاطمي الأول بينما اختفى لفظ أو لقب الوالي، فكان صاحب الشرطة يقوم بأعمال الوالي، ولكن في العصر الفاطمي الثاني اختفى لقب صاحب الشرطة وحل محله الوالي، فظهر ولاة الأقاليم الذين تنافسوا فيما بينهم للوصول إلى منصب الوزير، لذلك فقد كان معظم وزراء العصر الفاطمي الثاني من ولاة الأقاليم، وكان الوالي في هذه الحالة يقوم بعمل صاحب الشرطة ويضاف إليه الحسبة بالإضافة إلى مهامه الإدارية. راجع : ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٢٢، ١٢٤، ١٤٩؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٣٣٧ – ٣٣٩.

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٨٧؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٦١.

(٣) القلقشندي : المصدر السابق، صـ٤٨٣.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٦٣؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٤٩؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٢؛ ج٢، صـ٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٤٤، ١٤٥.

الخادم الأسود الشرطتين العليا والسفلى، وعندما تولى بقى الخادم الأسود الشرطتين في نفس العام نظر في أمر الحسبة أيضا. (١) كذلك كان الخادم غَبْن زمن الحاكم بأمر الله الشرطتين مضافا إليهما الحسبة. (٢) لذلك كان صاحب الشرطة من كبار الموظفين الذين يتولون أحيانا منصب الوزارة. (٣)

والحسبة هي وظيفة أصلها ديني تأتي في المرتبة الثانية بعد القضاء أي أنها تتوسط بين القضاء والمظالم. وهي أشبه بالخدمة الاجتماعية لأنها تتفق ومظاهر الحياة الداخلية للمدينة(٤)، وهي في معناها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس. (٥) لذلك كان من شروط اختيار المحتسب العلم بالشريعة بالإضافة إلى الثقة والأمانة والعدول والصرامة والخشونة في الدين(٦) كان كان يخرج للمحتسب عند تعيينه سجل من ديوان الإنشاء مثل القاضي، ويقرأ في جوامع القاهرة والفسطاط على أساس أن سلطته مستمدة من سلطة الخليفة. (٧)

---

(١) المسبحي : أخبار مصر، ج٤، صـ٤٤ – ٤٧.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٢٣.

(٣) إبراهيم رزق الله أيوب : التاريخ الفاطمي، صـ٢٢٤.

(٤) ابن خلدون : المقدمة، ج١، صـ٤٠٥؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٦٢؛ إبراهيم سلمان الكردي عبد التواب شرف الدين، المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، دار السلاسل، الكويت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، صـ٩٢.

(٥) ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، مطبعة دار الفنون، كمبردج، ١٩٣٧، صـ٧؛ الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ٢٧٠؛ ابن تيمية : الحسبة في الإسلام، مطبعة المؤيد، ١٣١٨هـ، صـ٩ – ١٢؛ الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر السيد الباز العاريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م، صـ٩.

(٦) ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ١١٦؛ الماوردي : المصدر السابق، صـ٢٧١. صـ٢٧١.

(٧) ابن الطوير : المصدر السابق، صـ١١٧؛ عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، =

وكان المحتسب يملك سلطة تنفيذية كقاضي القضاة وكانت العقوبات التي يصدرها تسمى "بالتعزيز"[1]، تختلف على حسب قدر الذنب، وتشمل الردع والجلد والتشهير والتوبيخ والنفي والضرب.وقد كانت أعمال المحتسب تتضمن مراقبة الأسواق وأرباب الحرف والمعايش والطباخين، كما يقوم بمراقبة الأخلاق العامة ويمنع تعرض الشباب للنساء، أو اختلاء رجل بامرأة ليس لها محرم[2]، كذلك كان يشرف على نظافة الأسواق والطرقات والماء الذي يحمله السقاوون، بالإضافة إلى مراقبة المكاييل والموازين وضبط عيارها منعًا للغش، كما كان يشرف على دار العيار، أي أنه كان يختص بكل ما يتعلق بالحياة المدنية. [3] أي أن عمله في الأساس هو عمل أخلاقي يشمل في ذاته النهي عن المنكرات[4]، لذلك فقد كان من حق المحتسب معاقبة المخطئ سواء كانت هذه العقوبة "مادية" تشتمل الغرامة أو المصادرة، أو الضرب، أو الحبس أحيانًا، أو تكون العقوبة معنوية وهي تعني التشهير. [5] كما كان للمحتسب أعوان يعاونونه في عمله على رأسهم "العريف"، الذي اشتهر بالتقوى والصلاح، والثقة والأمانة يقف على كل صغيرة وكبيرة يختص بأمور الحسبة. [6]

=

صـ١٦٣.

(١) ابن تيمية : المصدر السابق، صـ٣٨؛ الشيزري : المصدر السابق، صـ١٠٨.

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى، ج١، صـ٣٢٥.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٦٣، ٤٦٤.

(٤) الشيزري : المصدر السابق، صـ٦.

(٥) التشهير : يكون بوضع المخطئ على جمل ويعطى له جرس بيده ويطوف في المدينة وهو يدق الجرس وينادي قائلاً : "قد كذبت وها أنا أعاقب، وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب". وكان هذا لمن يكذب من التجار على مشترٍ. راجع : ناصرخسرو : سفرنامة، صـ٦١.

(٦) ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، صـ٣٣٨؛ الشيزري : نهاية الرتبة، صـ١٣٦؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٥٣.

وعلى الرغم من المكانة الرفيعة التي كانت للعرفاء والتي أشارت إليها كتب الحسبة، فإن مظاهر الفساد في العصر الفاطمي قد مست بعضهم، فأصبحت من أصحاب الذمم الخربة، مما كان له عظيم الأثر في صرفهم عن العرافة. [1] ويذكر المقريزي : أن أحد العرفاء قد حنق على خباز كان يبيع الخبز بأسعار أقل مما يبيع به العريف، فأوكل العريف اثنين من المعاونين في الحسبة غرامة بعشرة دراهم ظلمًا، فاستغاث الخباز بقاضي القضاة الذي أحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعله العريف بالخباز ثم أحضر العريف الذي تسبب في الضرر وصرفه عن الغرامة بعد أن عوض الخباز نقودًا.[2]

كذلك أمر الحاكم بأمر الله بقتل ابن أبي نجدة متولي الحسبة الذي أساء معاملة الناس وتدخل فيما لا يعنيه من الشؤون فاعتقل وقطعت يده ولسانه وضربت عنقه. [3]

لقد حرص الفاطميون على توجيه المناصب المهمة في الدولة كالقضاء والحسبة إلى الشيعة وحدهم[4] وكانت هذه هي سياستهم المتبعة من قبل في بلاد المغرب[5]، وقد حرصوا على تنفيذها في مصر، وذلك حرصًا منهم على تطبيق مبادئ المذهب الشيعي. لذلك فقد أصبح عمل المحتسب في الدولة الفاطمية ذات طابع خاص اختلف تمامًا عن عمل أي محتسب آخر، فكان المحتسب في الدولة الفاطمية لا يحكم إلا وفق المذهب الشيعي حتى ولو كان سنيًا، وذلك بجعل المبادئ الشيعية جزءًا من قواعد الحسبة، ويتجلى هذا في تطبيق الأوامر والمراسيم الشيعية في مختلف المجالات التي تقع تحت اختصاصه. [6] والتي اشتملت على منع بعض

---

(1) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٩.

(2) نفسه، صـ٥٣ – ٥٥.

(3) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٠٧.

(4) المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ٢٧٨.

(5) ابن عذارى : البيان المغرب، صـ٢٢٠.

(6) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٦٣ – ١٦٥؛ سهام

=

المأكولات المحببة لأعداء للدولة من وجهة نظرهم كالملوخيا، التي كان يحبها معاوية – رضي الله عنه – والجرجير المنسوب إدخاله في الطعام لعائشة رضي الله عنها[1]، وازداد الأمر سوءًا عندما أمر الفاطميون ٣٩٥هـ / ١٠٠٤م بلعن الصحابة وهم عائشة زوج الرسول (ﷺ)، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، والخليفة معاوية، وعمرو بن العاص. وقد كان هذا السب يقرأ في الجوامع وعلى المقابر، ويكتب على الحيطان. [2] مما أدى إلى إصابة المصريين السنيين بالأذى والضرر، كما ضيق على النساء.[3]

نرى هذا التحمس البالغ للمذهب قد بلغ أشده في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي، الذي أعتنق العقيدة الشيعية المتطرفة – فقد أراد هذا الخليفة أن يخضع أمور الحياة للنص الحرفي للقرآن، والحديث الشيعي، فكانت المراسيم والأوامر التي تصدرت في عهده تتفق جميعها وقاعدة الحسبة، وهي التي حاول المؤرخون المصريون السخرية منها، وكان لفرط تعصب الحاكم للدين، يقوم بنفسه بتنفيذ أوامر الحسبة ونواهيها لاعتقاده بفرضها الواجب على القائمين بأمر المسلمين. [4]

وكان للحاكم بأمر الله عقوبات خاصة، غير تلك العقوبات التي يستخدمها المحتسب، فكان الحاكم بأمر الله يطوف في أسواق المدينة بصحبة رجل طويل أسود عريض، يقال له مسعود فإذا وجد أحدًا يخالف أوامر الحسبة ويغش في بضاعته، أمر ذلك العبد "مسعود" يفعل الفاحشة معه أمام العامة – اللواط – والحاكم بأمر الله واقفًا على رأسه، حتى إن

=

مصطفى أبو زيد : الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، صـ٧٣.

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفاء صـ٣٩٧؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٥٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٦٥.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٣٢.

(٣) نفسه، صـ٤٨٧.

(٤) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٦٥.

العامة قد اتخذوا من هذه الفعلة الشنعاء أمزوحة يسخر منها بعضهم على بعض فإذا سخر أحدهم من الآخر، يقول له : احضر يا مسعود. [1] هكذا كان الحاكم بأمر الله يطبق أصول الشريعة بمخالفة الشريعة.

وعلى العكس كانت الحسبة تستخدم لتحقيق أغراض الدولة السياسية، فعلى الرغم من مذهبية الدولة وتعصبها للمذهب الشيعي، فإنها غالبًا ما تركت للمصريين حرية شرب الخمر، واللهو دون قيد حتى شاركهم الخلفاء في ذلك، هذا الأمر الذي ترتب عليه المبالغة في مظاهر الفساد والانغماس في المجون، غير أن هذا كان وسيلة من وسائل الخلفاء الفاطميين للتقرب من المصريين. فقد منح الظاهر لدين الله العديد من الحريات التي منعها الحاكم بأمر الله، كما سمح بشرب الخمر.[2] هكذا كان تحمس المحتسب يقوى ويضعف حسب تحمس الخلفاء أو تعصبهم للمذهب الشيعي، ويبدو أن هذا اقتصر على العصر الفاطمي الأول وأن حالة التشدد والتعصب كانت في عصر الحاكم بأمر الله. [3]

---

(1) ابن إياس : بدائع الزهور، ج1، صـ52 – 53.
(2) المقريزي : الخطط، ج1، صـ493؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ167، 168؛ سهام أبو زيد : الحسبة في مصر، صـ78.
(3) سهام أبو زيد : المرجع السابق، صـ86.

الفصـــل الرابع

مظاهر الفساد الاجتماعي في العصر الفاطمي

أولاً : التمايز الطبقي، وأثره في فساد المجتمع المصري في العصر الفاطمي :

١. **المغالاة في مظاهر البذخ والترف.**

أ- القصور الفخمة.

ب-ثروات الخلفاء.

ج- الأميرات، والأمراء.

د- الوزراء، وإحداث الخلل الاجتماعي.

ه- الخدم، والجواري.

و- الأعياد، والاحتفالات، وما يصاحبها من مظاهر البذخ، والترف.

ثانيًا : مظاهر الفساد الاجتماعي بين طوائف الجند، وأثره على المجتمع المصري:

١- الصراع بين المغاربة والأتراك.

٢- الصراع بين الأتراك والعبيد.

٣- صراع الأتراك فيما بينهم.

٤- ظهور الأرمن وأثرهم في فساد المجتمع.

٥- تجدد الصراع بين العبيد والأتراك.

٦- ظهور الأكراد والفرنجة.

ثالثًا : انتشار الأمراض الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

١- انتشار شرب الخمر.

٢- ثراء الدولة وتفشي الفاحشة والبغاء.

٣- أعمال السرقة واللصوصية.

رابعًا : سياسة الدولة الدينية وأثرها في فساد العلاقة الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة.

١- فساد العلاقة بين الشيعة والسنة.

٢- تمييز أهل الذمة وأثر ذلك في فساد المجتمع.

لقد أتى الإسلام بنظم اجتماعية ليبني مجتمعًا متحررًا من العبودية إلا لله وحده، ومن الخوف إلا لذاته سبحانه، وتعالى، ومن ثم تختلف البنية الاجتماعية للمجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات من حيث القيم، والمفاهيم التي يقوم عليها هذا المجتمع.

وتتجلى عبقرية الإسلام في نظريته الاجتماعية التي نجحت في مواجهة تلك النظم والأعراف والتقاليد المتوارثة، فتُعدّل، وتُغيّر إلى أن تزيل نهائيًا، ما لم يتوافق مع أنظمة الإسلام، ليرتفع نهائيًا ما نزل به الشرع الحنيف، ولتطهير مُجتمع شبه الجزيرة العربية من الفساد الذي استشرى بنيانه، وترسخ الدعائم الاجتماعية الجديدة جذور الأمة الإسلامية.[1]

والنظرية الاجتماعية الإسلامية تقوم على أسس ينظم العلاقة بين الفرد، والدولة بما يكفل العدالة الاجتماعية، وبما يضمن صالح الفرد وصالح الجماعة، وهي في تنظيم العلاقة تبدأ بالفرد بوصفه عضوًا في الأمة الإسلامية، فتحترم عقله، وتقدر الجوانب المادية والروحية له، ومن ثم تضع الضمانات التي يتمتع بها البناء الاجتماعي للأمة الإسلامية.[2]

وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على النواحي الاجتماعية لمصر الإسلامية في عصر الدولة الفاطمية، وما طرأ عليها من فساد يخالف النظرية الاجتماعية الإسلامية.

أولاً: التمايز الطبقي وأثره في فساد المجتمع المصري في العصر الفاطمي:

١- المغالاة في مظاهر البذخ والترف:

يذكر ابن خلدون أن الدولة في بدايتها تكون بدوية، فيكون الرفق بالرعايا، والقصد في النفقات، والتعفف عن الأموال، والبعد عن الإسراف، ثم يحصل الاستيلاء، ويعظم، ويستفحل الملك، فيعظم الترف،

---

(١) فتحية عبد الفتاح النبراوي: تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، صـ١٦١.

(٢) ابن تيمية (تقي الدين بن تيمية): السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، راجعه وعلق عليه: محمد عبد الله السمان، الرياض، السعودية، ١٩٥١م، صـ١١٢؛ فتحية النبراوي: المرجع السابق، صـ ١٦٢.

ويكثر الإسراف في النفقات، ثم ينتشر ذلك في الرعية؛ لأن الناس على دين ملوكها، وعوائدها، ثم يستفحل أمرها، وتقسو على رعاياها، لتستطيع مد حاجتها حتى ينقضي أمرها بسبب ترفها، وبذخها. (١)

وإن كان هذا هو حال الدولة في بدايتها – على حسد قول ابن خلدون – فإن مصر لم تشهد تلك الفترة الأولى من عمر الدولة الفاطمية. فقد ظهرت الدولة الفاطمية منذ بدايتها في مصر بألوان شتى من مظاهر البذخ والترف والمُغالاة التي أخذت بعقول الجميع، والتي قلّ أن نجدها في عصر من عصور مصر الإسلامية السابقة.(٢) ولعل الدولة الفاطمية قد عاشت تلك الفترة الأولى من حياتها في بلاد المغرب.

غير أن الدولة الفاطمية التي احتلت السلطة في مصر باسم المعارضة الشيعية والتي تميزت في بدايتها – في بلاد المغرب – بالبساطة، والتقشف، كبديل للأبهة العباسية والتي مثلت الانحطاط حسب دعايتهم،(٣) وقد انغمسوا بسرعة في بذخ لا مثيل له داخل إمبراطوريتهم الواسعة، ولعل الانتقال من النقيض إلى النقيض بتلك الصورة المُفاجئة أدى إلى ظهور العديد من مظاهر الفساد المُختلفة التي أثرت على المُجتمع المصري باختلاف طبقاته(٤)؛ مما انعكس بأثره السلبي على السواد الأعظم للمجتمع المصري حيث عانى المجتمع معظمه من الفقر والبؤس وضيق الأحوال المعيشية ؛ لسوء توزيع ثروات البلاد على السكان بشكل يضمن للجميع أن يحيا حياة كريمة، فصارت الطبقة العليا تنعم بكل المزايا، بينما حرمت الطبقات الدنيا من شتى النعم، والمزايا.

---

(١) ابن خلدون : المقدمة، ج٢، صـ٣٣١.

Lane – Poole Stanley : Saladin and the Fall of Kingdom of Jerusalem, London, 19893, pp. 88 – 89.

(٢) ابن ميسر : تاريخ مصر، ص١٥٨؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ٣٤٩ ؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ١٦١.

(٣) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٤٨،٢١٤؛ اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٣٩٩ ؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٣٥.

(٤) رمسيس بهنام: الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، ص ٣٣٩.

Lane – Poole Stanley, op. cit., p. 90.

وإن كان هذا الترف، والبذخ في ظاهره مظهراً من مظاهر القوة، والفخامة والتقديس، والرهبة التي حرص الفاطميون على أن يحيطوا أنفسهم بها، [1] فإنه قد اقتصر على الخليفة، وحاشيته والمقربين منهم، دون بقية المجتمع المصري[2]، ولعل هذا وحده يُعد مظهراً من مظاهر الفساد التي ظهرت في مصر الفاطمية. فسرعان ما تغيرت الدولة الفاطمية التي قامت في البدء – حسب ادعائها – من أجل إصلاح الأمور الفاسدة في إدارة البلاد، وإرجاع الخلافة إلى أصحابها، والسير على هدي الشريعة الإسلامية، والسنة النبوية الكريمة، فأغمست في تيار من البذخ، والترف، وطلب الشهرة، والمجد بعد أن تكاثرت الأموال بين أيديهم. [3]

والأموال في مصر الفاطمية – كما في غيرها من العهود – كانت تتجمع بين أيدي الحكام من الولاة، والخلفاء، وأهليهم، ومساعديهم من الوزراء، وسائر رجال الدولة – الطبقة الخاصة – فينفقون منه بسخاء، في الوقت الذي كان يتخبط فيه الشعب المصري – طبقة العامة – بضائقات مالية، واقتصادية واجتماعية، كانت تصيب البلاد من وقت لآخر ؛ بسبب فساد الإدارة، وسوء توزيع الثروة، وعدم درء الخطر قبل حدوثه؛ لذلك كان لابد من معرفة الجهات التي امتلكت الثروة في المجتمع المصري في العصر الفاطمي، ووجوه إنفاقها.

وقد تعددت، وتباينت مظاهر المُغالاة في الترف، والبذخ داخل الدولة الفاطمية مما أفسد الحياة الاجتماعية بشكل كبير، ومن هذه المظاهر:

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، ص ١٥٣؛ محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٢) ابن خلكان : المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٣) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ط١، المكتبة العالمية للكتاب، لبنان، ص ١١٧.

أ- القصور الفخمة:

لقد أنفق الفاطميون الأموال بسخاء على بناء القصور، والمناظر، والبساتين، فمقتنيات القصور من أثاث، وفرش وتحف كانت تنطق بثروة كبيرة جمعها الفاطميون، وأسرفوا فيها ببذخ...

أفاض المؤرخون، ولاسيما المقريزي في ذكر قصور هؤلاء الخلفاء، ومنشآتهم في عاصمتهم الجديدة القاهرة التي اتخذوها مدينة ملكية لتكون مقرًا لسكناهم، وبلاطهم،[1] حيث لم يكن مسموحًا للعامة بالإقامة فيها إقامة دائمة، فكان عليهم أن يغادروها قبل دخول الليل، أي يُصلّون العشاء الأخير فيها، ثم يتوجهون إلى منازلهم بمصر.[2] وفي القاهرة بُنيت المباني الضخمة ولاسيما القصور المسماة بالقصور الزاهرة.[3] وإن أطلق على مجموعها القصر.[4] وقد كثرت تلك القصور حتى عُرِفَت دولتهم بالدولة العلوية القصريّة.[5]

كانت هذه القصور اثني عشر قصرًا متصلاً بعضها ببعض، اتخذت شكل الجبل لكثرة ما فيها من الأبنية المُرتفعة.[6] ومنها القصر الشرقي الكبيرّ الذي بناه جوهر الصقلي، والذي شغل خُمس مساحة

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، ص ٢٦٤ ؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٩٩.

(٢) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٢٠.

Heyd, W. : Histoire du Commerce du Levantaumoyen – Age 2, Vols, Tamel, Leipzig, 1925, p. 391.

(٣) المقريزي : الخطط، ج٣، ص ٢١٤ ؛ ناصرخسرو [أبو معين الدين ناصرخسرو علوي] : سفرنامة، ترجمة : يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٨.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٦٣ ؛ ناصرخسرو: المصدر السابق، ص ٤٨ ؛ نريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٣٤، ٣٥.

(٥) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، ص ٢٥٦.

(٦) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، ص٢٥٦؛ Heyd, W. op. cit., pp. 391 – 392.

القاهرة – حيث بُنيّ على سبعين فدانًا – [1] والقصر الصغير الغربي، أو البحري الذي بناه العزيز بالله، وأتمه المستنصر بالله. وقد اتصل القصر الشرقي بالقصر الغربي عن طريق عدد من الأبواب، والسراديب المُقامة تحت الأرض، والذي كان الخلفاء ينتقلون فيها للانتقال بين القصرين دون أن يراهم أحد.

بالإضافة إلى الكثير من القصور التي لا تقل أهمية عن هذين القصرين، منها القصر النافعي، وقصر الذهب، وقصر الإقبال، وقصر الظفر، وقصر الشجرة، وقصر الشوك – تسميه العامة قصر الشوق –[2] وقصر الزمرد، وقصر النسيم، وقصر الحريم، والبحر. [3]

فضلاً عن المناظر والدور[4] السلطانية الجميلة التي استخدموها لإقامتهم أثناء خروجهم للنزهة أو الاحتفالات، وقد ظل الخلفاء الفاطميون، ووزراؤهم، وحاشيتهم ينزلون في تلك القصور حتى نهاية دولتهم. [5]

ب- ثروات الخلفاء:

لقد تضخمت ثروات الفاطميين إلى حد جعل مؤرخي تلك الفترة يعدونهم من أغنى أغنياء العالم الإسلامي على الإطلاق، وقد تجلت مظاهر هذا الثراء فيما رواه المؤرخون من حياة الترف، والرفاهية التي كانت من أهم مميزات العصر الفاطمي.[6] حتى إن بلاطهم في القاهرة قد

---

(١) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٦٤، ٦٨. "وقد سُمي أيضًا بالقصر الغربي".

(٢) نفسه.

(٣) نفسه، ص ٣٦٣، ٣٧٩ ؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، ص ٢٥٧.

(٤) مثل دار الضيافة، دار الوزارة، دار الوزارة القديمة، دار الديباج، دار الضرب، منظرة اللؤلؤ، وغيرها. للمزيد راجع: المقريزي : الخطط، ج١، ص ٣٦٣؛ ناصر خسرو: سفرنامة، ص١١٢.

(٥) المقريزي: المصدر السابق، ص ٦٣ ؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ٣٤٧.

(٦) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٤٤٩؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ١٤٠.

قد نافس بلاط بغداد وزُوّد بكل ما يحتاج إليه من قاعات واسعة وخـزائن حوت بداخلها الكثير من الكنوز الثمينة(١) التي جُلبت من جميـع أنحـاء الدنيا، ولم يقف هذا الغنى عند الخلفاء وحدهم، بل تعداهم إلى سائر أهلهم من رجال، ونساء على السواء كذلك إلى رجال دولتهم. (٢)

على الرغم من أن المعز لدين الله الفاطمي لم يكن ميّـالاً لحيـاة الترف، وكان مثل سلفه يقيم في حجرة واحدة فُرِشت بالصـوف، ويلـزم الواحدة من النساء،(٣) فإنه يُعد أول من أسّس الفخامة، والأبهة في حيـاة الخلافة.(٤) فبمجرد قدومه إلى قصره بالقاهرة، جلس على سرير من ذهب خالص، ونثر الدنانير بين الناس قائلاً: " هذا حسبي " بعد أن سل نصـف سيفه، وقال: " هذا نسبي " فخشيه الجميع، وقـالوا: " سـمعنا وأطعنـا". واستقبل الناس، وبعد أن أكرمهم قال لهم: " هل بقي منكم أحد ؟ قالوا: [لم يبق معتبر]، فسل [عند ذلك] نصف سيفه قائلاً: "هذا نسـبي"، ونثـر الدنانير، وقال: "هذا حسبي"، فقال له الجميع: "سمعنا وأطعنا".(٥)

لم يكن رد المُعز المتوقع في تعريف حسبه ونسبه، ولاسيما بعـد رحلة المُعاناة، والتقشف التي عاشها هو، ومـن سـبقوه مـن الخلفـاء الفاطميين لكي يصلوا إلى الخلافة التي أساسها – حسب قولهم – دينـي، ولكن عبارات المعز على الرغم من إيجازها فقد حملت بين طياتها السياسة

Heyd, W. : op. cit., p. 391.

(١) المقريزي: المصدر السابق، ص ٢٥٣ ؛ عبد المنعم ماجد: قيام الدولة الفاطميـة، ص ٢٠٨.

(٢) ابن ميسر : تاريخ مصر، ص٥٨؛ عبد المنعم ماجـد: قيـام الدولـة الفاطميـة، ص٢٠٨.

(٣) المقريزي: الخطط، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٤) نفسه، ج١، ص ٧٧ ؛ اتعاظ الحنفا، ج١، ص ١٣٧ ؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، ص ٣٣.

(٥) ابن عبد الظاهر: الروضة البهية، ص ١٤ ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيـان، ج٣، ص ٨٢ ؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، ص٧٧.

التي سار عليها الفاطميون منذ ظهورهم في مصر وحتى انتهاء دولـتهم، والتي اعتمدت على قوتين: قوة السيف، وقوة المال. لذلك كـان البـذخ، والمغالاة فيه سمة أساسية أحاط الفاطميون أنفسهم بها طيلة وجودهم فـي مصر.

أما ناصرخسرو فقد عجز عن وصف ما رآه من مظاهر البـذخ، والترف، والإسراف، عندما زار مصر، وخشي أن يتهمه البعض بكذب ما يرويه، حيث يقول، ويصف ما تجلى من مظاهر احتفال الخليفة المستنصر بمولوده الجديد، حيث قال: " ففي عام ٤٣٩هـ/١٠٤٧م، وُلِدَ للسـلطان ولد، فأمر الناس بإقامة الأفراح، فزُينت المدينة والأسواق زينة لو وصفتها لما اعتقد بعض الناس صحة ما أقول، ولما صدقوني، فقد كانت دكـاكين البزازين والصرافين وغيرهم مملوءة بالذهب، والجواهر، والنقد، والأمتعة المختلفة، والملابس المُذهبة، والمُقصَّبة، بحيث لا يوجد منها مُتسع لمـن يجلس".[1]

لم يكن ناصرخسرو وحده هو الذي ذهب عقله لِما رآه من مظاهر البذخ، والترف التي ظل الخلفاء الفاطميون يحرصون عليها حتى نهايتهم، فقد وصف لنا غليوم رئيس أساقفة صور عن زيارة رسولي أملريك ملك بيت المقدس للقصر الفاطمي في عهد الخليفة العاضد، وما وجـدوه مـن مظاهر العظمة، والأبهة التي فاقت كل ما رأوه من قبل حتى ظهر لهـم الخليفة العاضد على عرش من ذهب مُرصع بالجواهر، والأحجار الكريمة الثمينة، وعلى وجهه نقاب يخفيه، وهو جالس.[2]

جـ- الأميرات والأمراء:

يأتي بعد الخليفة أهله الذين يُعدون مـن أرفـع النـاس قـدراً، وأعظمهم شأناً، يعيشون عبئاً على الدولة دون أن يتحملوا أوزار الحكـم، وأعباءه. تصرف لهم الرواتب من بيت المال، وتوزع علـيهم الرسـوم،

---

(١) ناصر خسرو: سفرنامة، ص ١٢١.

(٢) محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ١٦١، ١٦٢.

O'Leary : A Short History of Faitmid Khalifate, London, 1923, pp. 49 – 50.

والهدايا، والكسوة، والمواد الغذائية، عدا بعض الإقطاعات التي يقطعونها. لذا كان بعضهم ينصرف إلى حياة اللهو، والمجون بمعاقرته للخمر، ومعاشرته للنساء،[1] أو إنفاق المبالغ الكبيرة على شراء الجواري والمغنيات من الجنسين. [2]

وقد تضخمت تلك الثروات[3] إلى حد يفوق الوصف، فالأميرة رشيدة ابنة المعز لدين الله قد تركت بعد موتها ما قيمته ألف ألف دينار، وسبعمائة ألف دينار،[4] بالإضافة إلى ما وجد في خزائن كسوتها من الملابس، والجواهر، والتحف النادرة. كما خلفت أختها الأميرة عبدة التي توفيت بعدها بثلاثة أيام مالاً لا يُحصى، يكفي أن نذكر أنه قد استخدم للختم على صناديقها، وخزائنها أربعون رطلاً من الشمع، كما أن البطائق التي دونت فيها متاعها بلغت ثلاثين رزمة ورق. [5] ومن الطريف أن خلفاء الدولة الفاطمية بعد المعز – العزيز، والحاكم، والظاهر – كانوا ينتظرون وفاة هاتين الأميرتين حتى يرثوا تلك الثروة الضخمة التي امتلكاها، إلا أن المنية لم توافيهما إلا في عصر المستنصر بالله ٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠م أي بعد وفاة الخلفاء الثلاثة المذكورين. [6]

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٦٥.

(٢) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٢٠.

(٣) كانت تلك الثروات تأتي عن طريق الهدايا أو عن طريق الوراثة، فمن المعروف أن البنت في المذهب الشيعي ترث كل ما يترك أبوها، إذا لم يكن لها أخ أو أخت، وكانت تلك الأموال تنتقل بالكامل للخليفة في حالة وفاة البنت، وقد امتلكن هؤلاء الأميرات تلك الثروات بالرغم من عدم وراثتهن لها. للمزيد راجع: القاضي النعمان : دعائم الإسلام، ص٣٧٩ – ٣٨٠؛ عبد المنعم ماجد: السجلات المستنصرية، سجل رقم (٣٥)، ص ١٠٩، ١١١.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤١٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، ص١٩٣؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٥٦.

(٥) المقريزي: المصدر السابق، ص٤١٥؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ص١٩٣.

(٦) المقريزي : الخطط، ج١، ص٤١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤٧ ؛ أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٤٥١-٤٥٢.

أما العزيز بالله فقد كان رجلاً يميل إلى الأبهة بطبعه، حيث ورث عن أبيه المعز أموالاً طائلة، وقد تجلت تلك الأموال في كثير من مظاهر الترف التي عاشها هذا الخليفة ورجال دولته، وكثير من رجال مجتمعه – القاهري – فقد كان العزيز خبيرًا بالجواهر،[1] محبًا لاقتناء النادر منها، وابتدع نوعًا من العمائم المُحلاة بالذهب، وملأ الخزائن بالتحف النادرة، وشُغف – كخمارويه بن أحمد بن طولون – بجوارح الطير الغريبة، فأنفق عليها أموالاً كثيرة، وقد كان يستوردها من بلاد إفريقية، حتى إنه قد أفرد لها ديوانًا خاصًا ينفق على تلك الحيوانات عُرف بديوان: "الكارع".[2]

وجاء الحاكم بأمر الله فورث أموال أبيه، وجده، على الرغم من الاضطرابات التي عمت عصر الحاكم فإن عصره لم يخلُ من المظاهر، والمشاهد شديدة البذخ، ولاسيما في بدايتها – قبل مراسيم التحريم التي أصدرها – فقد بدأ الحاكم عهده بإقامة الحياة الليلية، فقد كانت القاهرة تبدو في تلك الفترة بالليل، وكأنها شعلة مُضيئة، وتضطرم جنباتها بحياة السمر، واللهو في كل ضرب.[3] وقد أورد لنا أبو المحاسن وصفاً يوضح لنا مدى الترف، والبذخ، والثراء الذي كان عصر هذا الخليفة وذلك عند الحديث عن الإعداد لمراسم استقبال رسول ملك الروم، فيذكر أنه " أمر بزينة القصر، وأخرج أعدادًا، وفرشًا من الديباج المُطرز بالذهب، وفرش الإيوان المُعد لاستقبال هذا الرسول، كما علق على جدرانه ستائر مذهبة، أما عن صدر الإيوان فقد علق فيه الكجدة، وهي ورقة من ذهب مُرصعة بالجواهر بحيث تظهر للناظر، وكأنها أشعة الشمس تنعكس على الإيوان طوال الوقت.[4]

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، ص ٣٧٣.

(٢) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني، ج٣، ص ١٥٩ ، أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ٤٥٢-٤٥٣.

(٣) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ٣٥٠.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٤١٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، ص١٩٢؛ أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ٤٥٤.

على الرغم من الشدة التي اجتاحت مصر في عهد المستنصر فإن قصره لم يخلُ من الذخائر، والكنوز، ويصف المقريزي نقلاً عن صاحب الذخائر تلك الكنوز التي خرجت من القصر في غضون الشدة المستنصرية مما يعد أكبر دليل على الثروة الطائلة التي كان يمتلكها هذا الخليفة.[١] ويوضح ابن ميسر أن تلك الثروة قد دونت في نحو عشرين كراسًا، وأن هذه الكنوز قد اشتملت على أشياء عظيمة، وتحف نادرة. [٢]

والمثير للانتباه أيضًا أنه قد وجد ضمن ثروة الأميرة عبدة أربعمائة سيف مُحلى بالذهب. [٣] ولكن لم يُعرف على وجه التحديد ماذا كانت تفعل تلك الأميرات بهذه السيوف. أما الأميرة ست الملك أخت الخليفة المُعز، والتي توفيت في خلافة أخيها، فوجد لها من الذهب ثلاثمائة صندوق من الفصوص، والياقوت الملونة، واللؤلؤ، كما وجد لها من الشفق الحرير الأحمر ثلاثون ألف شقة[٤]، وقال بعض المؤرخين: [٥] إنها على الرغم من هذه الثروة كانت أزهد الناس في الدنيا، وكانت لا تأكل إلا من ثمن غزلها حتى ماتت. [٦] على ما يبدو أن ست الملك كانت لا تزال متأثرة بحياة الزهد، والتقشف التي تعودت عليها في بلاد المغرب، حتى إن كثرة الأموال لم تغيّر فيها طبعًا، أو عادة.

كذلك كانت ست مصر ابنة الحاكم بأمر الله التي تركت بعد وفاتها شيئًا كثيرًا يطول الشرح في ذكره، من ذلك ثمانية آلاف جارية، وقال المقريزي، وغيره: ونيف وثمانون زيرًا صينيًا مملوءة جميعها مسك، ووجد لها جوهر نفيس، من جملته قطعة ياقوت وزنها عشرة مثاقيل، كما

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤١٤.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٣٧؛ أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص٤٥٤.

(٣) ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٥٧.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤٧.

(٥) نفسه.

(٦) ابن تغري بردي: النجوم،ج٤، ص ١٩٣؛ ابن إياس: المصدر السابق، ص ٤٧؛ O'Leary : op. cit., p. 50.

كان لها إقطاع يغل لها في السنة خمسين ألف دينار – ربما قد منحه لهـا الخليفة الحاكم –.(١)

ومن مظاهر الثراء في عصر الحاكم أيضًا تلك الثروة الضخمة التي امتلكتها أخته ست الملك، وكانت ست الملك إحدى أجمل الفاطميات، وكانت يداها مزينتين بأثمن الجواهر، وجسمها كان مُعطرًا ومُبهرجًا من قبل الستات من الجواري اللواتي لا همّ لهن سوى جعلها أكثر جمالاً، كما كانت تلبس الجلاليب التي لا مثيل لها، والمصممة من قبل صناعة لا تخدم إلا السلالة الفاطمية. (٢) وكانت ست الملك تعيش – في حياة أبيهما العزيز – في قصر خاص بها، وهو القصر الغربي، وقد خصص الخليفة لخدمتها، والسهر على راحتها طائفة خاصة يُلقبون بالقصرية. (٣) وقد بلغ دخل ست الملك من ضياعها، وأملاكها في عام واحد مائة ألف دينار. (٤) وخلفت عند وفاتها ثمانية آلاف جارية كن يقمن بخدمتها، ما بين بيض، وسود، ومولدات منهن ألف وخمسمائة أبكارًا والبقية ثيبات.(٥) بالإضافة إلى ثروة ضخمة يصعب الحديث عنها.

ويُلاحظ الفارق الكبير بين ما كانت تعيشه ست الملك أخت المعز لدين الله من حياة زهد وتقشف، وبين ما كانت عليه ست الملك أخت الحاكم بأمر الله من بذخ، وترف وإسراف، كما يُلاحظ أن تلك الثروات كانت تأتيهن دون مُعاناة، ودون تفريق بين الزاهد، والمحب لها.

---

(١) الخطط، ج١، ص ٤١٤ ؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ص ١٩٢ ؛ ناريمان عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) ابن الأثير: الكامل، ج٨، ص ١٣١؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٣، ص ٤٦ – ٤٧.

(٣) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٥٧.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٣٣.

(٥) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٥٨ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٥٨. ويذكر أنهم أربعة آلاف فقط. ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٥٧.

كذلك كانت السيدة رصيد أم الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، والتي تضخمت ثروتها أيضًا، ولم المستنصر بالله التي كان لها ثروات ضخمة، وخزائن تشبه خزائن الخلفاء، كما كان لها عشارى خاص مُحلى بالذهب غُرف بالفضي، وكذلك أربعة آلاف سرج، كذلك الكثير من الآلات الفضية. [1] مما يدل على تمتعهن بالرقص، والغناء أيضًا.

ويُلاحظ أيضًا أنه كان لكل زوجة من زوجات الخليفة موظف خاص يُطلق عليه لقب أستاذ، وكانت الإشارة لزوجة معينة تكون مقترنة باسم الأستاذ الذي يقوم بخدمتها مثل: جهة مكنون، جهة جوهر، جهة ظل. [2]... وغير ذلك.

إلى جانب عدد من الموظفين الأقل رتبة من الأستاذ توكلهم المرأة الإشراف على بعض أعمالها، وكان يُطلق عليه وكيل، [3] بالإضافة إلى عدد من المستخدمات اللاتي يقمن بالأعمال العادية عند كل جهة، ومن المؤكد أن عدد هؤلاء الموظفين كان يختلف من أميرة إلى أخرى حسب المكانة التي تشغلها في القصر. [4] ولكن لم تذكر المصادر طريقة التعامل بين سيدات القصر، وهؤلاء من المعاونين لها سواء كان الأستاذ أو الوكيل، وهل كان ذلك في وجود الخليفة أم من وراء ستار.

كما كان بعض الأمراء أيضًا يتمتعون بثروات هائلة، كانوا يُنفقون منها بغير حساب على ملذاتهم، وليس أدل على ذلك مما حدث للأمير تميم بن المعز لدين الله الذي اشتريت له جارية من بغداد بمبلغ جزيل، وبعدما غنت، وطرب هو، وأصحابه، فتمنت عليه أن تغني ما غنته في مجلس

---

(١) ناريمان عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

(٢) نفسه، ص ٣٧، ٣٨.

Mann (J) : The Jewsin Egypt and Palestine Under te Fatimid Caliphs "2vols" Oxford, v.1, 1920, p. 8.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ص ٤٤١؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، القاهرة، ١٩٣٢م، ص ٢١٠.

(٤) المقريزي : الخطط، ج٢، ص ٤٤٨.

بغداد، فاضطر إلى إرسالها إلى بغداد لتغني برفقة جاريتين، غافلتهما قبل الوصول بقليل، وهربت فندم تميم عليها كثيراً. [1]

وكان الأمير حسن بن الخليفة الحافظ لدين الله يتمتع بثروات هائلة فاقت الحد، وكذلك إقطاعات هائلة واسعة، وكان من كثرة الأموال، والحاشية بحيث كان له ديوان خاص أفرد لإدارة أملاكه، والإسراف على شؤون أتباعه. [2]

يُلاحظ هنا أن تلك الثروات التي ذكرها المؤرخون عن الفاطميين، وأهليهم لا يصدقها عقل ولاسيما أنهم امتلكوها دون وراثة؛ وربما دون وجه حق، ولعل كثرة الأموال في حد ذاتها ليست بالشيء السيئ، ولكن المُغالاة في إنفاقها في مظاهر البذخ، والترف هو الذي جعل منها مظهراً من مظاهر الفساد، ولاسيما في ظل حاجة الشعب المصري إلى تلك الأموال، وهذا لا يمنع أن بعض أفراد البيت الحاكم لم يتأثروا بهذا الثراء، ذلك التأثر السلبي الذي أصاب البعض الآخر، مثل السيدة عبدة كما تم ذكره، وكذلك السيدة رصيد أم الظاهر التي وجهت ثروتها للأعمال الخيرية، والمنشآت الدينية. [3]

تبين مما سبق أن المُجتمع المصري غابت عنه العدالة الاجتماعية في ظل الحكم الفاطمي؛ حيث نال الخلفاء الفاطميون، وأتباعهم كل الثروات والمزايا، وبدلاً من الإنفاق على الشعب، وتلبية مُتطلباته، والحرص على الخدمات العامة، انشغلوا في البهرجة والإسراف على القصور، والاحتفالات، والولائم، دون النظر لصالح الفرد وصالح الجماعة، وهذا بمثابة البداية للفساد الاجتماعي لغياب تنظيم العلاقة بين الفرد، والدولة.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٢٣ ؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٢١، ٢٢؛ Mann (J) : op. cit., p. 13.

(٣) المقريزي: الخطط ج١، ص ٤٥٧.

د- الوزراء وإحداث الخلل الاجتماعي:

كان الوزراء في عصر الدولة الفاطمية بوجه عام يعيشون حياة تتسم بالبذخ، والثراء، وهي سمة الحياة في المُجتمع الفاطمي، وكان الوزير يتقاضى أكبر المرتبات بين موظفي الدولة الفاطمية، فكان راتبه الشهري خمسة آلاف دينار، بالإضافة إلى ما يُمنح لأولاده، وإخوته، وحاشيته من مُرتبات تتراوح قيمتها بين خمسمائة، ومائتي دينار. (١)

على الرغم من هذا المُرتب فإن الوزير كانت تصرف له من مطابخ القصر وخزائنه جاريًا من الطعام في كل شهر تكفي مؤونته، وحاشيته والقائمين على خدمته من الطعام، والشراب، ومن أمثلة ذلك ما كان يُصرف للوزير ابن عمار، الذي وزر للخليفة الحاكم بأمر الله، فكان يُصرف له ما قيمته خمسمائة دينار كل شهر من اللحم، والحيوان، والتوابل، والفاكهة، بالإضافة إلى سلة من الفاكهة، وعشر أرطال شمع كل يوم، وحمل ثلج كل يومين، والطريف أن هذا الجاري ظل يحتفظ به ابن عمار حتى بعد عزله من الوزارة. (٢)

بالإضافة إلى توفير الملابس والعلاج، وتوفير الدواب التي يستخدمونها في تنقلاتهم، وكذلك تصرف لهم حاجتها من العلف والطعام، كذلك أكفان من يموتون منهم، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه في المواسم والأعياد من المنح والكساء له ولزوجته ولأولاده. (٣)

وكان الخلفاء يغدقون على وزرائهم الهبات السخية، والإقطاعات التي تُدر عليهم دخلاً كبيرًا، جعلهم يعيشون في ثراء شديد، مما جعلهم يُنفقون ببذخ أشد، ومن أمثلة ذلك: يعقوب بن كلس وزير الخليفة العزيز بالله، كان يعقوب يعيش حياة تتسم بالبذخ، والإسراف، وقد ظهر هذا جليًا

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص ٥٢٠ ؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٠١ ؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص٣٠.

(٢) ابن الصيرفي: الإشارة، ص ٢٦، ٢٧ ؛ المقريزي: المصدر السابق، ج٢، ص ٣؛ Heyd, W. : op. cit., p. 45.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، ج١، ص ٣٩٩، ٤٠٠.

فيما أنفقه في إعداد جهاز ابنته، فقد بلغت النفقة في إعداد هذا الجهاز مائتي ألف ألف دينار، وقد بلغ ثراء ابن كلس ما جعل البعض يحقد عليه، ويحاول الإيقاع بينه وبين الخليفة، واتهامه بأنه يحوز من كل شيء أعلاه، ويترك للخليفة ما دون ذلك، فقد كتبوا إلى العزيز أنه اختار من كل صنف أعلاه، ولم يبق منه إلا أدناه حتى الحمام، وعندما بلغ الوزير ابن كلس هذه الوشاية كتب إلى الخليفة:

قل لأمير المؤمنين الذي	له الكلا والنسب الثاقب
طائرك السابق لكنـــــه	جاء في خدمته الحاجب

فأعجب الخليفة بتلك الأبيات، وأيقن ما يقصده البعض لمحاولة الوقيعة بينهما. [1]

وكان إقطاعه في مصر، والشام يغل له مائتي ألف دينار في السنة، وقد أهدى إليه العزيز بالله سنة ٣٧٣ هـ/ ٩٨٤ م ألف وخمسمائة غلام، وهم الطائفة المعروفة بـ"الوزيرية". وقد ترك ابن كلس عند وفاته ثروة تقدر بخمسمائة ألف دينار ذهبا، ومن الجواهر، والتحف ما تقدر قيمته بأربعمائة ألف دينار، غير الملبوس والمركوب، كما وجد له من العبيد، والمماليك أربعة آلاف غلام[2]، وثمانمائة محظية، غير الجواري الخاصة بالخدمة. [3] وعلى الرغم من هذه الثروة الضخمة كان ابن الصيرفي يذكر أن بن كلسي قد مات، وعليه للتجار ستة عشر ألف دينار، فتحملها العزيز عنه من بيت المال[4]، مما يوحي بأن ثروته لم تكن في معظمها من مصادر شريفة.

وقد تمتع الوزير ابن عمّار وزير الخليفة الحاكم – الذي سبق ذكره – بالسيطرة على أمور الدولة دون الحاكم، لصغر سنه، فسيطر على أموال البلاد، وبسط يده في الإطلاق، والعطاء، والصلات، والأموال، وقد

---

(١) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) ابن الصيرفي: الإشارة، ص ٥٢.

(٣) الدواداري: كنز الدرر، ج٦، ص ٢٦٦.

(٤) ابن الصيرفي: المصدر السابق، ص٥٢.

جمع ابن عمّار هذا لنفسه ثروة طائلة، قام بنهبها في وقت الاضطراب الذي حدث بين المغاربة، والأتراك كما سبق ذكره. (١)

أما الوزير برجوان الخادم وزير الحاكم أيضًا، فقد ترك بعد قتله سنة ٣٩٠ هـ/ ٩٩٩ م ثروة ضخمة تقدر بثلاثين ألف دينار، وعددًا لا يحصى من السراويل، والآلات، والطيب، والفرش، والكتب، والطرائف، (٢) وكان برجوان ميَّالاً للهو مُحبًا للغناء يجمع حوله المُغنين، والمُغنيات، وقد ساعدته ثروته على ذلك.

وقد بلغ الإثراء ببعض الوزراء أن يقرضوا الخليفة الأموال للإنفاق على الجند وقت الأزمات الاقتصادية، فعندما توفي الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ١٥ شعبان ٤٢٧ هـ/ ١٠٣٥ م كانت الخزانة في حالة انهيار نتيجة لإسراف هذا الخليفة، وبذخه، فعجز ابنه الخليفة المُستنصر عن الوفاء بأرزاق الجند؛ مما دفع أبا القاسم الجرجرائي الوزير إلى إحضار الأموال من قصره؛ لتوزيعها على الجند حتى يقضي على شرهم، وهذا في حد ذاته دليل على ما كان لهذا الوزير من ثروة ضخمة بحيث استطاع أن يُنفق على الجند، وعندما توفي هذا الوزير وجد له سبعمائة حلية ذهب، وفضة، ومائة مثقال من العنبر، وغير ذلك الكثير. (٣)

وعلى الرغم من هذا الثراء البالغ فإن الخزانة كانت فارغة، والجند لا يتقاضون أجورهم وأصبح هناك فوضى وفساد بدأ سياسيًا متمثلاً في عدم قدرة الخليفة على التوازن في إسرافه، وبذخه، وتحول إلى فساد اجتماعي عمَّ الشعب، والرعية.

وإذا كانت هذه هي الحال بالنسبة لوزراء العصر الفاطمي الأول، فلنا أن نتصور مقدار الثراء الذي تمتع به الوزراء في العصر الثاني، ولاسيما بعد أن استقرت الأمور على يد بدر الجمالي، وأخذت مظاهر

---

(١) نفسه؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، ص ٤٥٧.

(٢) ابن الصيرفي : المصدر السابق، ص٢٨؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، ص٨٨.

(٣) أمينة الشوربجي، رؤية الرحالة، ص ٥٩.

الازدهار تُطل من جديد على الأجواء المصرية، فيــذكر المؤرخــون أن بدرًا جمع ثروة طائلة خلال سنوات حكمه لا يستطيع أحد تقديرها، ولكن البعض يحاول أن يتكهن بعظمة هذه الثروة خلال مظاهر الترف، والبذخ التي عاشها بدر، وحاشيته خلال تلك الفترة، فيذكر البعض أن أحد كتابــه اشترى سمكة من عنبر بألف دينار، حرقها في النار في جلسة واحدة، كما أن أحد الشعراء مدح بدرًا، وأجازه بدر من ماله بعشرة آلاف دينار.(١)

مما سبق يتضح لنا مدى الثراء، والبذخ، والإسراف الــذي عَــمَّ الوزير، وكذلك حاشيته لدرجــة أنهــم أصــبحوا لا يُبــالون بــالأموال، ويحرقونها دون أدنى مسؤولية، كذلك أصبحت الأموال وسيلة للإنفــاق، والرياء من الرعية للوزير، ولا عجب في ذلك طالمــا المُقابــل المــادي موجود.

ومن مظاهر ثروته أيضًا الإنفاق على مطابخ قصره، وقد شــغف بدر باقتناء الجواهر الثمينة، وقد خلف بعد وفاته من الجواهر، واليــاقوت أربعة صناديق، ومن القصب، والفضة، والذهب، والمراكب، والســروج المُحلاه ما يُعجز عن وصفه، فقد خلف ألف قصبة زمرد؛ لأنه كان مغرمًا بالاحتفاظ بها، فكان يجمعها من جميع بقاع العالم. (٢)

أما عن ثروة الأفضل بن بدر الجمالي فقد أطنب مؤرخو مصــر الفاطمية في وصفها، حتى إن الخليفة الآمر بأحكام الله استمر أربعين يومًا بدار الأفضل، أو دار الوزارة بالقاهرة، وفي غيرها من قصور الأفضــل يُشرف بنفسه على تدوين ما تم نقله من الذخائر، والتحف النفيســة إلــى القصر الشرقي،(٣) هذا بجانب ثمانمائة جارية منها خمسون جارية لكــل واحدة منهن حجرة، وخزائن مملوءة بالكسوات، والآلات. كما عثر لديــه على سبعمائة طبق مــن الفضــة، والــذهب، ومــن الآلات كالأســطال والصحاف، والسرابات، والأباريق، والقدور، والزنــاري، والقطــع مــن الذهب، والفضة المختلفة الأجناس، ما لا يستطيع أحد أن يحصيه. (٤)

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣: ص٥٢٣ – ٥٢٤.

(٢) حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٢٢٣.

(٣) النويري: نهاية الأرب، ج٢٦، ص٨٣ ؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٧٠.

(٤) النويري: المصدر السابق، ص٨٤.

تضخمت ثروة الأفضل، فزاد بذخه، وإسرافه، وكذلك فساده، فقد كان للأفضل مجلس شراب به ثمانية تماثيل جوامد متقابلات، أربعة منهن بيض من كافور، وأربع سود من عنبر، وضع علـيهن أفخـر الثيـاب، وزينهن بأغلى المجوهرات، فإذا دخل من باب مجلس الشراب انحنت تلك الصور إجلالاً له، فإذا جلس استوت قائمات.(١) ومن الطريف أنـه كـان يملك تمثالاً من العنبر على قدر جسده، إذا نزع الثيـاب وضـعت علـى التمثال فتكتسب رائحة طيبة.(٢)

يدل حجم التركة التي خلفها الأفضل، والتي أمضى الخليفة الآمر في حصرها، ونقلها مدة شهرين، وأيامًا على مدى الثراء الذي كان يتمتع به هذا الوزير القوي الذي كان في واقع الأمر هو الحاكم الحقيقي للبلاد، وقد وصف لنا ابن ميسر، وابن خلكان تفصيل ما وجد في دار الأفضـل من ذخائر، وتحف، وأمتعة. فيروي ابن ميسر عـن مسـؤولي الخزانـة بالقصر أنه وجد بها ستة آلاف، وأربعمائة ألف دينار، وورقًا قيمته مائتان ألف وعشرون ألف دينار، وسبعمائة طبق فضة، وذهب، ما لا يُحصـى من الأسطال، والصحاف، والمشارب، والأباريق، والقـدور، والزبـادي، والقطع من الذهب، والفضة المختلفة الأجناس، وكذلك شيء كثيـر مـن براني الصيني الكبار المملوءة بالجواهر التي بعضها منظـوم كالسـبح، وبعضها منثور.(٣)

ووجد من أصناف الديباج، وما يجري مجراه من قتابي وغيـره تسعون ألف ثوب؛ وثلاث خزائن كبار مملوءة صـناديق كلهـا دبيقـي، وشرب عُمل تنيسيّ؛ ودمياط على كل صندوق شرح ما فيـه، وجنسـه، وخزانة للطيب مملوءة بالأسفاط من العود، وغيره مكتوب عليها أوزانها، وأجناسها بالإضافة إلى براني المسك، وبراني الكافور، وما لا يُحصى من العنبر. ووجد له من المقاطع، والثور، والفرش، والمطـارح، والمسـاند،

---

(١) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٤٦١ ؛ ابن ميسر: تاريخ مصر، ص ٥٨ ؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ١٦٣.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، ص٧٩؛ النويري : المصدر السابق، ص٨٣.

(٣) أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ٢٣٠.

والديباج، والديبقي الحرير، والمذهب علي اختلاف أجناسها أربع حجر، كل حجرة مملوءة من هذا الجنس، وكذلك خزانة بها عدة صناديق تحوي أحقاف ذهب عراقي برسم الاستعمال. [1]

وكان له مجلس يجلس فيه للشراب فيه صور ثماني جوار متقابلات، أربع منهن بيض من كافور، وأربع من عنبر قيام في المجلس عليهن أفخر الثياب، وأثمن الحلي، وبأيديهن أحسن الجواهر، فإذا دخل من باب المجلس وطئ العتبة نكسن برؤوسهن خدمة له، فإذا جلس في صدر المجلس استوين قائمات، بالإضافة إلى خزائن من كتب كانت تشتمل على نحو خمسمائة ألف مجلد. وتدلنا هذه الزخائر على أن خزائن القصور الفاطمية عاد إليها قسط وافر من عمارها الذي كان قبل الشدة العظمى. [2]

هكذا وعلى الرغم مما تعرضت له الدولة الفاطمية من شدائد، ونكبات في العصر الفاطمي الثاني، فإن هذا الثراء، والترف ظل حتى نهاية الدولة الفاطمية، فقد وجد بالقصر الفاطمي عند اعتلاء صلاح الدين مجلسه ٥٦٧هـ/١١٧١م من التحف، والنفائس النادرة ما تخلو الدنيا من مثله، ومن الجواهر التي لم توجد عند غيرهم، ويروي ابن الأثير أنه رأى الجمل الياقوت الذي كان من تحف الفاطميين، ووزنه بنفسه، ولولا ذلك لما صدق ما قيل له عن جماله وضخامة حجمه. [3]

ويتعجب المقريزي من كميات التحف، والنفائس، والأموال التي أخرجت من القصر علي يد صلاح الدين" ما بين دينار، ودرهم، ومصاغ، وجوهر، ونحاس، وملبوس، وأثاث، وقماش، وسلاح، ما لا يفي به ملك الأكاسر، ولا تتصوره الخواطر الحاضرة ... ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الأخرة. [4]

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، ص ٢٣١.

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥١١؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٤٦٢.

(٣) ابن الأثير: الكامل، ج١١، ص ١٣٨.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٩٦؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٣٥.

لم يُحرم الإسلام الغنى، ولكنه دعا إلى التكافل الاجتماعي؛ أما الخلل الاجتماعي الذي أحدثه الوزراء فلأنهم انشغلوا بتجميع الثروات، والتحف، والنفائس، وتركوا الرعية الذين هم مسؤولون عنهم؛ لتعاني الفقر، والمجاعات، ولم يخططوا لإنقاذ الشعب من الفقر، أو يُحدثوا نوعًا من التكافل الاجتماعي، فصار الوزراء هم الآخرون ضمن عوامل فساد المُجتمع بتخليهم عن الدور المنوط بهم القيام به، وتقديم مصالحهم على غيرها.

هـ الخدم والجواري:

كان القصر الفاطمي يكتظ بعدد كبير من الجواري، والعبيد للقيام بالوظائف المُختلفة، وقد بلغ عدد هؤلاء حدًا عجز المؤرخون عن تحديده، حيث كان لكل فرد من أفراد الأسرة الحاكمة، وكبار رجال الدولة من الوزراء، والكُتاب وأرباب الرتب عدد من الجواري، والخدم[1]، وقد تمتعن بنصيب وافر من الامتيازات التي لم تمنح لغيرهن حتى أصبن بالثراء الفاحش، فعاشوا عيشة ترف، وبذخ، وتركن العديد من الثروات التي أسهب المؤرخون في ذكرها.[2]

وعلى الرغم من أن العبيد لا يحق لهم الميراث، ولا يجوز لهم الوصية شرعًا؛ لأن أموالهم لمولاهم لا يرثهم أحد، فإن الدولة الفاطمية كانت تعد العبيد المُناصرين للدعوة الإسماعيلية، حتى وإن لم يحصلوا على حريتهم، من حقهم الإرث، كذلك كانت تقبل شهادتهم، كما كانت تسمح لهم بالبيع، والشراء، والتصرف في ممتلكاتهم.[3]

لذلك فقد كان الجواري في الدولة الفاطمية يحتفظن بأملاك خاصة، وثروات كبيرة، نتيجة لما يُمنح لهن من عطايا، وهبات، فيروي المقريزي في حوادث سنة ٤١٥ هـ/١٠٢٤ م، توفيت عائشة جارية

---

(١) عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٨٦.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص١٢؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥١١.

(٣) القاضي النعمان: المجالس والمسايرات، ص ٣٩٣، ٣٩٤.

الأمير عبد الله بن المعز، وكانت من وجوه عجائز القصر، وخلفت أربعمائة ألف دينار.[1] كما كان بعضهن يملكن العقارات، والدور والإقطاعات، وكانت هذه الأملاك تؤجر لحسابهن، ويحصلن على ريعها.[2] كما يذكر المقريزي أنه من كثرة ثروات العبيد، والجواري أصبح لهم شركاء يُشرفون على مصالحهم مثلهم في ذلك مثل كبار رجال الدولة، وأفراد الأسرة الحاكمة.[3]

كما كان يُسند للعبيد بعض الوظائف المهمة في الدولة الفاطمية، وكان ذلك يتوقف على ما يظهره العبد من نشاط، ونجابة، ومن أمثلة ذلك زيدان "صاحب المظلة" الذي أعتقه الخليفة الحاكم سنة ٣٩١ هـ/ ١٠٠٤ م، ومن المعروف أن حامل المظلة كان من كبار موظفي الدولة بحمله ما يعلو رأس الخليفة، وهذا شرف ما يناله إلا من كان يتمتع بثقة الخليفة، وتقديره.[4]

زادت مكانة الخدم حتى أصبح لهم خطط تحمل أسماءهم داخل القاهرة، حيث كان هناك حارة العطوفية نسبة إلى الخادم "عطوف" أحد خدام القصر الفاطمي، الذي كان مُختصًا بخدمة السيدة "ست الملك" أخت الخليفة الحاكم بأمر الله، ويذكر المقريزي أن العطوفية كانت من "أجل مساكن القاهرة، وفيها من الدور العظيمة، والحمامات، والأسواق، والمساجد ما لا يدخل تحت حصر".[5] وكذلك حارة ملوخيا التي كانت

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، ص ١٧٣؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٤٦٢.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٤٣٢؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ١٠٧؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) المقريزي: الخطط ج١، ص ١٦٩.

(٤) المقريزي : الخطط ج٣، ص ٨٩..

(٥) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، ص ١٤.

Atiya (A.S) : The Crusade in the Latter Middle Ages, London, 1938, p. 4 – 5.

تُعرف في بدايتها بحارة قائد القواد نسبة إلى حسين بن جوهر في عهد من عهد الخليفة الحاكم بأمر الله. [1] كذلك كان للخليفة العزيز بالله خادم يُدعى ريدان الصقلي، عمَّر بُستانًا سُمي باسمه " بستان ريدان " ثم تحول إلـــى حي الريدانية، وهو مشهور في التاريخ بأنه أول محطة للعمل الشريف. [2]

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد من وصول الخدم، والجواري إلى أعلى المناصب في الدولة، وامتلاك الثروات الضخمة بما كان يُبذل إليهم من هدايا، وعطاءات مُبالغ فيها من قِبل الخلفاء، وكبار رجال الدولة. فقد كانت من الأمور المُعتادة في الدولة الفاطمية، أن يتزوج الخليفة الفاطمي من إحدى الجواري، فتصل الجواري بذلك إلى مرتبـــة الصـــفوة، حيـــث تصبح زوجة خليفة أو أم الخليفة، وبالتالي تتدخل في شؤون الدولة ذاتها. فالمعروف أن زوجة الخليفة العزيز، وأم الحاكم بأمر الله كانـــت جاريـــة رومية مسيحية. [3]

كما تزوج الحاكم من إحدى جواري أخته ست الملك. [4] وتزوج الظاهر من جارية سودانية ولدت له ابنه المستنصر بالله، [5] وقد تـــدخلن هؤلاء في شؤون الحكم مما تسبب في ظهور الفساد، ووقوع الفتنة بـــين طوائف الجند، حيث كانت كل منهن تميل إلى بني جنسها. ومن المُلاحظ أيضًا أننا لم نسمع بأن خليفة من الخلفاء الفاطميين قد تزوج من مصرية، على الرغم من الفترة الطويلة التي قضوها في مصر.

كما كان الخلفاء يقومون بعتق العبيد في المناسبات المُختلفة، وقد أكثر الحاكم من ذلك حتى أنه اعتق سنة ٤١٤ هــ/١٠٢٣ م جميع مـــن

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، ص ١٣؛ Lane – Poole : op. cit., p. 90.

(٢) عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ١١٦؛ Atiya (A.S) : op. cit., p. 54.

(٣) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، ص٥؛ الأنطـــاكي : تـــاريخ الأنطاكي، ص ١٦٤؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ٨٧.

(٤) الدواداري : كنز الدرر، ج٦، ص ٢٦٥.

(٥) النويري: نهاية الأرب، ج٢٦، ص٦٤.

كان يمتلكه من العبيد، والإماء، وملكهم ما تحت يدهم في حالة الرق من الأموال. (١)

ازدادت ثروات العبيد، وازداد جشعهم، وطمعهم، وازداد فسادهم، فأصبحوا يمثلون مصدر قلق في الدولة، ولاسيما في أوقات المجاعات، فكان العبيد لا يتورعون في تلك الظروف عن مهاجمة الدور والحوانيت لنهب ما فيها، ويشتركون مع العامة من أجل سلب أموالهم، وممتلكاتهم، حتى إن الخلفاء لم يجدوا أمامهم سوى إصدار الأمر بقتلهم إذا أصروا على فعلهم. (٢)

وعلى الرغم من ثراء الدولة الفاحش، وبذخها، وترفها الذي وصل إلى خدمها، فقد كان ذلك قاصرًا فقط على رجالها، وحاشيتها، أما عامة الشعب، والذين سكنوا الفسطاط، فكانوا يعيشون عيشة الكفاف، ولا يستطيعون سد حاجاتهم الضرورية، اللهم إلا النذر القليل الذي كان الخلفاء يغدقونه عليهم أثناء المواسم، والأعياد، أو عند ركوبهم للنزهة يومي السبت، والثلاثاء، غير أن سياسة العطف هذه لم تكن حلاً لمشكلاتهم اليومية، مما اضطر بعضهم الحصول على الأموال بطريق غير مشروع.

فيروي المسبحي: أنه سرق قنديلاً من الفضة من جامع عمرو بن العاص، فرفع القاضي الأمر إلى الخليفة الحاكم بأمر الله، فقال الحاكم للرجل: "ويلك، سرقت فضة الجامع، فقال: إنما سرقت مال ربي، وإنني فقير ولي بنات جياع، والإنفاق عليهن أفضل من تعليق هذا في الجامع. فدمعت عيناه .. وأمر بإحضار بناته فحضرت، فأمر القاضي أن يُجهزن بثلاث آلاف دينار، ويزوجن، وأعاد القنديل إلى الجامع".(٣)

---

(١) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ٢٠٦ ؛ الدواداري : كنز الدرر، ج٦، ص ٢٨٨.

(٢) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٣٦٦-٣٦٧؛ Heyd, W. op. cit., p. 391.

(٣) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص ٦٢٧؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٧٩، ٨٠.

إن كاتب هذه الرواية توضح لنا حالة العامة البائسة على الرغم من ثراء الدولة واهتمامها بالمظاهر، تظهر لنا أيضًا أن ثلاثة آلاف دينار قد قمن بحل مشكلة ثلاث فتيات، وأتمت زواجهن، في حين أن الراتب الشهري للوزير الفاطمي وحده يصل إلى خمسة آلاف دينار كما ذكرنا، هذا غير ما كان يحصل عليه من طعام، وشراب، وكسوة، وهدايا، وغير ذلك الكثير.

ب- الأعياد والاحتفالات وما يُصاحبها من مظاهر البذخ والإسراف:

تميز البلاط الفاطمي في مصر بحفلاته الباذخة التي انتشرت بشكل لم يُعرف في أي بلاط إسلامي سابق، أو لاحق، وكانت تلك الاحتفالات تتألف من رسوم معينة تتبع بدقة في الأعياد الرسمية للدولة، وكان الخليفة يشترك في تلك الاحتفالات، ويشهد هذه الرسوم هو ورجال دولته وجيشه، وذلك في أيام مشهودة من العام. (1) وقد صاحب هذه الاحتفالات العديد من مظاهر البذخ، والترف، والإسراف التي فاقت الحد. (2)

لم يُعرف على وجه التحديد أصل هذه الاحتفالات، حيث إنها لم توجد في بلاط الفاطميين في إفريقية، وكانوا يعيشون حياة تتسم بالزهد، والتقشف. (3) ولكن بمجرد وصولهم إلى مصر تبدلت الأحوال، وتحولوا من النقيض إلى النقيض، فمالوا إلى الإسراف، والحياة المرنة، وكان ذلك منذ اللحظة الأولى من وجودهم في مصر، فالمعروف أن أول من استن تلك الرسوم، وأكد على العمل بها هو المعز لدين الله الفاطمي، أول الخلفاء الفاطميين في مصر. (4) والذي أكد المقريزي أنه كان في بلاد المغرب يمقت حياة الترف، والبذخ، ويعيش عيشة متواضعة، ويدعو رجاله إلى ذلك. (5)

---

(1) عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج2، ص127؛ قيام الدولة الفاطمية، ص258.

(2) المقريزي: الخطط ج2، ص 445. ؛ ابن خلدون:المقدمة، ج2، ص 42-62.

(3) المقريزي: المصدر السابق، ج2، ص 164.

(4) ابن تغري بردي: النجوم، ج4، ص 79.

(5) المقريزي : الخطط ص 164؛ اتعاظ الحنفاء ج1، ص 52.

وفي مصر بالغ الفاطميون في مظاهر الاحتفالات، وفي الاتفاق عليها، وقد شملت تلك الاحتفالات الأعياد الخاصة بالمسلمين، وكذلك الخاصة بأهل الذمة، فجمعت بين الأعياد المصرية القومية،(1)

والأعياد القبطية،(2) وكذلك المذهبية،(3) فقد كانت تلك الأعياد

---

(1) الأعياد المصرية القومية: كان المسلمون يحتفلون بعيد الفطر والأضحى، وهما العيدان اللذان يحتفل بهما المسلمون في كل مكان، وإلى جانب هذين العيدين كانت العادة في مصر الفاطمية أن يُحتفل كذلك بعيد رأس السنة الهجرية (أول محرم) والمولد النبوي (١٢ ربيع الأول)، وقافلة الحج، وكذلك بليالي الوقود الأربع، وهي أول رجب ونصفه وأول شعبان ونصفه، وكذلك صوم رمضان، وما يُصاحبه من مظاهر احتفال كان يقوم بها الفاطميون وقت الإفطار والسحور... . راجع: المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٩١، ٤٩٢؛ ج٢، ص ٣٤٥-٣٤٨؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج٢، ص ١٢٩-١٤٥؛ قيام الدولة الفاطمية، ص ٢٦٤.

(2) الأعياد القبطية: كان للقبط أربعة عشر عيداً في كل سنة قبطية، سبعة كبار وسبعة صغار، أما الأعياد الكبار فكانت: عيد البشارة، وعيد الزيتونة، وعيد الفصيح، وعيد خميس الأربعين، وعيد الخميس، وعيد الميلاد، وعيد الغطاس. أما الأعياد الصغار فهي: عيد الختان، وعيد الأربعين، وعيد خميس العهد، وعيد سبت النور، وعيد أحد الحدود، وعيد التجلي، وعيد الصليب. كذلك كان للقبط أعياد غير شرعية، ولكنها ورثت عن أجدادهم، مثل: يوم النيروز الذي يتوافق قدومه مع أقصى ارتفاع للفيضان، وكان للخلفاء الفاطميين يبرزون بحضورهم بعض تلك الأعياد تَيَمُّنا بها، مثل (الفصح، والغطاس، والميلاد، وخميس العهد)، وكانت توزع فيها قطع ذهبية صغيرة تعرف بالخراريب... . راجع: ابن المأمون: أخبار مصر، ص ٩٥؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ٥٦٠، ٥٦١؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج٢، ص ١٣١-١٣٦؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ١٦٧، ١٧٧.

(3) الاحتفالات المذهبية الشيعية: وهي أعياد خاصة بالمذهب الشيعي، لم يتم الاحتفال بها في المغرب، وإنما ظهرت في مصر، وهي لإحياء ذكرى أحداث هامة -

بمثابة الدعاية، والإعلان عن عظمة الدولة الفاطمية، وغناها، كذلك كانت فرصة لنشر المذهب الشيعي في مصر. (١)

أدت كثرة هذه الاحتفالات، والتي بلغت سبعة وأربعين احتفالاً تقريبًا، إلى إرهاق ميزانية الدولة، وذلك لما كان يتم في تلك الاحتفالات من إعدادات للهو، واللعب، والزينة، وكذلك إعداد المُغنين، والمغنيات، وكافة أنواع الأطعمة وما يلزمها من أنواع الشراب المختلفة.(٢) بالإضافة إلى ما كان يوزع من هبات، وعطايا، وكسوات، وأموال يمنحها الخليفة لرعاياه المقربين. (٣) بالإضافة إلى الخيم التي كانت تنصب لتلك الاحتفالات والتي بذلوا فيها بسخاء كبير، حتى إن أحدها، ويُعرف

= جرت في تاريخ الحركة الشيعية وتطورها، نذكر منها، الاحتفال بيوم عاشوراء (١٠ محرم) مقتل الحسين في كربلاء ٦١ هـ / ومولد الحسين (٥ ربيع الأول) ومولد السيدة فاطمة (٢٠ جمادى الآخر)، ومولد الإمام علي (١٣ رجب)، ومولد الحسن (١٥ رمضان) ومولد الإمام الحاضر ويُطلق على هذه الموالد "الموالد الخمسة"، بالإضافة إلى "المولد النبوي"، كذلك الاحتفال بعيد الغدير (١٨ ذي الحجة) وهو العيد الذي يؤكد أحقية علي رضي الله عنه في الخلافة، وبالتالي الفاطميين ؛ لذلك كان من أهم أعيادهم، بالإضافة إلى عيد النصر، وعيد تنصيب ولي العهد. راجع : ابن المأمون: أخبار مصر، ص ٨٢، ٨٣؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٣، ص ٢٤١؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٣٠، ٤٣٣ ؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ١٥٣-١٦٢ ؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ٥٦٠.

(١) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥١٢ – ٥١٣؛ د. عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، ص١٠٦ – ١٠٧.

(٢) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٣٦٣ ؛ ابن المأمون: أخبار مصر، ص ٩٥ ؛ أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٤٦٢ ؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ص ٣٦٣.

بالقانول[1] كان يتكلف صنعه أكثر من ثلاثين ألف دينار (٣٠.٠٠٠)؛ لأن وزن صفرنية الفضة قنطاران. [2]

بالإضافة إلى ما عُرف في الدولة الفاطمية بسماط الخليفة، والذي كان مُلازمًا لتلك الاحتفالات، والذي كان يضم العديد من أنــواع الطعــام المُختلفة التي يعجز العقل عن وصفها، أو التحدث عنها، ولعل خير شاهد على ذلك هو الرحالة ناصرخسرو الذي اشتاق لرؤية هذا السماط – ولــو عن بُعد – وقد تمكن من ذلك بمساعدة أحد الخدم، وكان ناصرخسرو من الدهشة، والعجب لما رآه على تلك السماط، وعندما أراد وصفه، خشى أن لا يُصدقه أحد، أو أن يتهمه البعض بالمُبالغة أو الجنون. [3]

أما ابن المأمون فيوضح في تاريخه مدى إسراف الدولة الفاطمية، وبذخها على مثل تلك الاحتفالات، فيذكر أن قيمة المنصرف عينًا من بيت المال في مدة خمسة عشر شهرًا تلت توليته للوزارة – أول محــرم ٥١٧ هــ/ أول مارس ١١٢٣ م – هي "أربعمائة وسبعة وستين ألفًــا ومائــة وأربعين دينار ونصف" (٤٦٧.١٤٠.٥)، وما تم تــوفيره هــو ٩٨.٣٩٧ دينار حملت إلى الصناديق الخاصة برسم المهمات العسكرية الاستثنائية. [4] أي ما يقرب من ثلاثة أرباع ميزانية الدولــة صــرفت علــى تلــك المظاهر. أما الربع الباقي من مجموع نفقات الدولة فقد خصص لمرتبات الوزير، وإخوته، وأولاده، وما يحمل مشاهرة إلى موظفي الدولة. [5]

---

(١) عرف بالقانول لأنه ما نصب قط إلا واقتل رجلاً أو رجلين ممن تولى انتقاله مــن الفراش وغيره. (المقريزي: الخطط، ج٢، ص٣٦٣).

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٤١٩.

(٣) ناصرخسرو: سفرنامة، ص ١١٧.

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر، ص ٩٥.

(٥) ابن المأمون: أخبار مصر، ص ٧٠، ٧١ ؛ المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٩٩.

لم يقتصر الإسراف، والبذخ، والمُغالاة فيه إلي حد تلك الاحتفالات التي كانت تقترن بالعديد من مظاهر الفسق والفجور والفساد.[1] فحسب، بل تخطت ذلك في تعمد الفاطميين في مُنافسة أعدائهم العباسيين في جميع أمور حياتهم، بل عمدوا إلى التفوق عليهم، وكان من ضمن هذه الأمور المُغالاة، والبذخ في الموائد التي كانت تقدم إليهم.

لذلك فقد تفنن الفاطميون في إعداد أنواع الأطعمة، والأشربة، وحرصوا على إحضارها من مصادرها حتى ولو كانت بعيدة، فتميزت موائدهم بالتنوع، والكثرة، حتى إن المطبوخ من كل طعام لهم كانوا يجعلونه أضعاف ما يحتاجون إليه؛ لذلك كانت الأطعمة تزيد بكميات كبيرة عن الحاجة المطلوبة، فكان الخدم يحملونها ويبيعونها في الأسواق، وينفقون بأثمانها. [2]

لم يقتصر هذا الأمر على الخلفاء فحسب، بل اشتمل وزراءهم المقربين منهم، فقد كان لوزير العزيز بالله الفاطمي – يعقوب بن كلس – في قصره مطابخ خاصة له، ولضيوفه، وأخرى لحاشيته، وغلمانه، تمتد يومًا لخاصته يأكل هو، وخواصه من أهل العلم ووجوه الكتاب والغلمان ومن يُستدعى إليها، وتمتد موائد أخرى لبقية حجابه، وحاشيته، [3] ويذكر المقريزي أن الدولة كانت تنفق علي خزانة التوابل فقط سنويًا ما يصل إلى خمسين ألف دينار. [4]

انعكس شدة إسراف الدولة الفاطمية وبذخها في هذا المجال على من حولها من الخدم والغلمان، فعلى الرغم مما قدمته الدولة الفاطمية لموظفيها ورعاياها من كافة أصناف الطعام والشراب إلى رعاياها فإن الواحد منهم كان يصرف العشرة والعشرين دينارًا على طعامه، وذلك كما يقول المقريزي لسعة أحوالهم وشدة بذخهم. [5]

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤٦.

(٢) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١١٨، ١١٩.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٧، ص ٢٢٩؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٦.

(٤) ابن ميسر : تاريخ مصر، ص٥٨؛ المقريزي : المصدر السابق، ج١، ص ٤٢٠.

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٣، ص ٣٤٣.

تجلت مظاهر الترف والبذخ في الشراب أيضًا، فأعد له الفاطميون خزانة خصصت لحفظ العديد منه وصنعه، حتى إن بعض الخلفاء منهم من قد تناول المشروبات المُسكرة، وأدمنوا على تعاطيها في مجالسهم، وكذلك فعل وزراؤهم، وقد ارتفعت قيمة النفقة على تلك الخزانة – خزانة الشراب – حتى بلغت ستة آلاف وخمسمائة دينار في السنة. (١)

لم يكن الفاطميون يُبالغون فقط في أنواع الأطعمة والأشربة، بل بالغوا أيضًا في الأواني المُعدة لحمل تلك الأطعمة، فوصلوا من الإسراف إلى حد الذروة، واستخدموا الأواني الذهبية لهذا الغرض – على الرغم من تحريم الإسلام لذلك(٢)– فكانت الجواهر تحيط بأنيات المطبخ، التي تُحمل على صواني ذهبية، عليها صور آدمية(٣)، وصور لبعض الحيوانات، فكانت بعض الصواني تحمل صور الفيلة التي استعاض عن عينيهما بجوهرتين كبيرتين، وكللت أنيابها بالفضة، كذلك اتخذوا أزيارًا من البلور المُرصع بالجوهر، وكللوا المزين بحب اللؤلؤ النفيس. (٤)

أدى هذا الإسراف المُبالغ فيه في الطعام والشراب إلى زيادة مظاهر الفساد التي استطاعت أن تتسرب لتصل إلى جسد الخلفاء، فقد اشتهر الفاطميون بملازمة الأطباء لهم أثناء تناول الطعام الذي أكثروا من ألوانه، وانغمسوا فيه، حتى أدى بهم إلى الكثير من علل الجهاز الهضمي، حتى أصيب أكثرهم بمرض القولونج (القولون)، وهلك بعضهم بهذا الداء. فما كان من الخليفة الحافظ لدين الله إلا أن أمر بصنع المشهور الذي بقي حتى الدولة الفاطمية، حيث كسره أحد الأمراء الأكراد. (٥)

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٢٠.

(2) Stanley – Lane Poole : op. cit., p. 86.

(٣) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٧٢؛ ابن خلكان : المصدر السابق، ج٢، ص٤١٤.

(٤) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١٢١.

(٥) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٣٣٠، ٣٣١.

كذلك عنى الفاطميون بملابسهم، وبذلوا بسخاء في سبيلها، ومن أجل ذلك بنى المعز لدين الله دارًا للكسوة، كان يُفصل فيها جميع أنواع الثياب من كسوات الصيف والشتاء، وقد درج الفاطميون على توزيع تلك الكسوات على جميع خدمهم وحواشيهم، وقد بلغ مقدارها في العام ستمائة ألف دينار (٦٠٠٠٠٠) بالإضافة إلى ما كان يرتديه الخلفاء من ملابس كانت غالبًا موشاه بالذهب، أو الفضة، والديباج الموشى بالقصب، والعمائم التي تتلألأ بالجواهر، واليواقيت.[١] وقد حذا الوزراء، وكبار رجال الدولة حذو الخلفاء، حتى إن الوزير الأفضل بن بدر الجمالي قد ترك تسعين ألف ثوب عتابي من الديباج، وثلاث خزائن كبيرة ملأى بالثياب الرقيقة من صنع دمياط، يصل ثمن القميص الدبقي منها إلى عشرة آلاف دينار.[٢]

بلغ البذخ بالفاطميين إلى حد كسوا فيه دوابهم بالمنسوجات الحريرية الموشاة، وألبسوا الفيلة الحُلي، والسروج المذهبة، أو المُحلاه بالفضة، وكذلك كانت لجامهم.[٣]

هذه كانت لمحات من حياة أهل الحكم، التي اختصت بأموال البلاد، لتنفقها على بناء القصور، وتأثيثها، وإقامة المآدب، والملاهي، والانغماس في مظاهر البذخ، والترف، والإسراف، الذي لم ينل منه إلا المقربون منهم، أما بقية الشعب فكان يتخبط في ضيق على الرغم يسر الدولة، لتبقى الفوارق الاجتماعية الكبيرة مستمرة بين أهل الحكم، والعامة يفصل بينها سور عظيم أحاط به الفاطميون أنفسهم، فحجب عنهم مُعاناة الشعب الذي ظل مغلوبًا على أمره، يحمل في قلبه الخوف، والرهبة من الخلفاء، والجوع، والثورة عندما يشتد الحرمان.

فيذكر المسبحي: أنه في عام ٤١٥ هـ/ ١٠٢٥ م هجم العامة على القصر، وكان ذلك يوم عيد النحر، صائحين بأعلى أصواتهم: "الجوع

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤١٠.

(٢) ناصرخسرو: سفرنامة، ص ٩٩.

(٣) المقريزي: الخطط ج١، ص ٤١٨.

الجوع، نحن أحق بسماط مولانا"، وذلك بعد أن رأوا السماط يـزف فـي الشارع الأعظم ذهابًا إلى قصر الخليفة، ولم يبالِ الناس بضرب الصقالبة لهم، وتهافتوا على الطعام، وضرب بعضهم بعضًا، ونهبوا جميع ما أصلح من الأخباز، والأشوية، والحلوى. (١)

ثانيًا : مظاهر الفساد الاجتماعي بين طوائف الجند وأثره على المجتمع المصري.

لقد عرف المجتمع المصري أوضاعًا سياسـية متغيـرة، بتقلـب الخلفاء والوزراء، ويسيطرون على الأحكام في البلاد من مركز قـوة أو ضعف، ورافق هذه التقلبات السياسية اختلاط عناصـر بشـرية متعـددة الأصول، لا تربط بينها أية روابط يمكن أن تشدها إلى بعض فتتآلف، بل نجدها تتناحر، وتتقاتل فيما بينها مُحدثة الفـتن، والاضـطرابات داخـل المجتمع المصري.

فقد شهد المجتمع المصري على مر تاريخه أوضـاعًا سياسـية متغيرة ساد فيها من ساد، وحكم فيها من حكم، وظهـرت فتـرات قـوة، وازدهار، أعقبها حالات من الضعف، والاضمحلال، والظلم والفساد. كل هذا أفرز هجرات، وتوطن، واستيطان بشري أدى إلى الاختلاط، وتعـدد الأصول والأجناس، والقوميات، مما أحدث كثيرًا من الفـتن، والثـورات والاضطرابات داخل المجتمع المصري ولاسيما في مراحل الضعف مما كان له أثره السلبي على مظاهر الحياة الاجتماعية.

فلما اتخذ الفاطميون مصر مقرًا لخلافتهم، ساروا علـى طريقـة العباسيين في الاعتماد على غير أبناء جنسهم، فصار جيشهم فـي عهـد المعز لدين الله الفاطمي يتألف من قبائل كتامة، وزويلة، وبعض طوائـف البربر، ومن الصقالبة. (٢) ثم جاء العزيز بالله الفاطمي، واستخدم الـديلم، والأتراك،(٣) وظل الحال على ذلك إلى أن ولي الحاكم بأمر الله الخلافـة

---

(١) المسبحي: أخبار مصر، ص ٨٢؛ Heyd : op. cit., p. 390.

(٢)ابن ميسر : تاريخ مصر، ص٥٩ – ٦٠؛ ابـن تغـري بـردي: النجـوم، ج٤، ص ٩٠.

(٣) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ١٢ ؛ علي باشا مُبارك: الخطط التوفيقية، ص ٤٣ ؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ٦٦٤.

فاعتمد في جيشه على الجنود المُرتزقة من الأتراك والسودانيين الذين علا شأنهم في عهد المستنصر بالله، حيث استكثرت أمة منهم حتى بلغ عددهم خمسين ألفا. [1] وقد ظل التنافس بين الأتراك والسودانيين مما كان له أسوأ الأثر في حالة مصر الداخلية. [2] هذه الأمـــر الـــذي أدى إلـــى اســـتعانة المستنصر بالله بقوى خارجية تمثلت في بدر الجمالي وجنده الأرمـــن. [3] وعج المجتمع بعديد من العناصر المكانية، والطوائف مختلفة الانتماءات، والثقافات، والتطلعات.

ولقد كان يعقب ظهور فرقة عسكرية من طائفة بعينها حالة مـــن الصراع؛ حيث كانت الفرقة تقوى على حساب الفرق الأخرى، ويحـــدث التباعد، والتصادم، والبحث عن المصلحة؛ وفي ظل هذه الأوضاع كانت مصر تتعرض للكثير من الاضطرابات، والفتن، ويتعرض أهلها للشـــدائد

---

(١) المقريزي: المصدر السابق، ص ٢-٢٣.

(٢) نفسه؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطمية في مصر، ص ٩٣.

(٣) الأرمن : يذهب بعض المؤرخين إلى أن وجود الأرمن في مصر يعود إلى عصر الأسرات المصرية القديمة، ثم تزايد عددهم خـــلال الحكـــم البيزنطـــي (٥٢٧ – ٦٤٠هـــ)، وكذلك مع الفتح الإسلامي لمصر، وقد اشترك بعضهم في فتح مصر، مثل القائد (ثارثان (وردان) مولى "عمرو بن العاص" الذي كُني بأبي عبيدة وهـــو من روم أرمينيه، كانت له دار بالفسطاط تعرف بدار "النحاس"، جعلت ديوانًا في إمارة مسلمة بن مخلد أمير مصر، وقد شيد "وردان" سوقًا في الفســـطاط عرفـــت بسوق وردان، وبنى في هذا السوق دارين وحمام عرف بحمام "الزجاجين"، كذلك تولى بعض الأرمن المسلمين في أثناء الحكم العباسي إمارة مصر، مثـــل الأميـــر علي بن يحيى الأرمني في عام (٢٢٦هـــ / ٨٤٠م) وقد تزايد عدد الأرمن بدخول بدر الجمالي مصر.

للمزيد راجع : ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار، صـــ٦، ١٣٢ .

- Mahe, Jean- Pierre : Les Armeniens et l'Egypte, Le Monde Copt, No. 9, 1980, Paris, pp. 25 – 26.
- Armeniarns in Egypt, Contripation of Armenions to Medieval and Modern Egypt, 2006, p. 36.

بشتى أنواعه، هذا الأمر الذي عده بعض المؤرخين[1] سببًا من أسباب سقوط الدولة الفاطمية في مصر، ومن أجل ذلك كان ولابد من التعرف على تلك الفئات، وطبيعة التنافس بينها حتى يتمنى معرفة الآثار الاجتماعية الناتجة عن ذلك التنافس، والتي بدورها أفسدت شتى النواحي الاجتماعية داخل المجتمع.

١- الصراع بين المغاربة والأتراك[2] وأثره في فساد المجتمع:

قامت فئة المغاربة من تكتل القبائل المغربية التي رافقت القائد جوهر الصقلي عند دخوله مصر، ومن قبله أثناء الحملات التي وجهت

---

(١) محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ١٠١-١١٠ ؛ أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص٤٨٢.

(٢) تواجد الأتراك في منطقة التركستان Turkestan وهو اسم جامع لجميع بلاد الترك وهي موطن الأتراك في آسيا الوسطى وتمتد من بحر الخزر (بحر قزوين) غربًا إلى حدود التبت ومنغوليا شرقًا وتشتمل على أقاليم ما وراء النهر وفرغانة والسغد وخوارزم من خراسان، وانتشر الإسلام بينهم من خلال فتوحات قتيبة بن مسلم في ظل الدولة الأموية (٤١ – ١٣٢هـ / ٦٦١ – ٧٤٩م) ومن أسباب انتشار الإسلام بينهم أيضًا : انسجام هذا الدين مع العرف التركماني والقواعد الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع التركماني هذا بجانب السماحة واحترام الآخر وقبوله ومبدأ المساواة والدفاع عن الحقوق فكل هذه الأسباب مجتمعة دعت الأتراك إلى إشهار إسلامهم ويصير لهم شأن في ظل الدولة الفاطمية.

راجع : النرشخي (أبي بكر محمد بن جعفر) : تاريخ بخاري (٢٨٦ – ٣٤٨هـ / ٨٩٩ – ٩٥٩م)، الطبعة الثالثة، ترجمة د/ أمين عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرازي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٩؛ كوبولي زاده فؤاد : توركيا تاريخي، استانبول، ١٩٢٣م، ص١٤٦ – ١٤٧؛ د. سعد زغلول عبد الحميد : "الإسلام والترك في العصر الإسلامي والوسيط"، بحث منشور في عالم الفكر (١) دراسات إسلامية، تصدر من مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤، ص٨١؛ زكي وليدي طوغان : عمومي توزك تاريخية كورش : المدخل إلى التاريخ التركي العام، ج١، مطبعة آسكون، استانبول، ١٩٤٩م، ص١٨٦ – ١٨٧.

إلى مصر في عهد الإخشيديين، وتلك التي جاءت مع الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، كانت هذه الفئة عصب الدولة الفاطمية، والدماء التي تجري في عروقها. [١] إذ قامت على أكتافهم الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، ثم في مصر، وكانوا يدينون بعقائد المذهب الفاطمي. [٢]

ونظرًا لتلك المكانة فقد تعالت هذه الفئة على أهل البلاد، فحاولوا في أول عهدهم نهب المواضع في مصر اعتمادًا على قوتهم العسكرية، فثار المصريون في وجوههم دفاعًا عن مواضعهم، مما اضطر جوهر الصقلي إلى كف يد المغاربة عنهم، وتعويضهم عما نُهِبَ منهم.[٣] وفي عهد المعز لدين الله ثاروا مرة أخرى في صحراء المقابر، وأخذوا في نهب الناس، غير أن المعز قد أنكر ذلك، وقبض على جماعة منهم. [٤] وبالطبع أثر ذلك على المجتمع سلبًا، وساعد على بدأ تفشي الفساد الاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمد الفاطميون عليهم اعتمادًا كليًا، وولوهم أعلى المناصب في الدولة، فاندفعوا إلى طلب المزيد من التنازلات التي أجبر الخلفاء على تقديمها بفضل الضغوط التي مارسوها عليهم. [٥] فلما تسلم العزيز بالله الخلافة خشي على نفسه من نفوذ المغاربة، فاصطنع الأتراك، والديلم، وجعل منهم القواد تشبهًا بالعباسيين، فحرك هذا الشعور المغاربة، ولاسيما الكتاميين منهم، وبدأ التحاسد يفعل

---

(١) علي باشا مُبارك: الخطط التوفيقية، ص ٤٢ ؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ١٩٣؛ إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١٧.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، ص٩٣ – ٩٥.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٢، ص ٩ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٥٢، ٥٣.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ١٤٨.

(٥) إبراهيم رزق الله أيوب: المرجع السابق، ص ١٧.

فعله بينهم. [١] ولاسيما أن العزيز بالله قد اختار عدد منهم لمناصب القيادة والثقة، فولى بنجوتكين التركي القيادة، وولاية دمشق، ووفيا الصقلي حكم عكاء وبشارة الإخشيدي حكم طبرية، ورباحا حكم غزة، وولى برجـــوان إمارة القصر. [٢]

وعندما توفي العزيز بالله وخلفه ابنه الحاكم بأمر الله ثار المغاربة محتجين، ومُطالبين بإبعاد الأتراك، وتسليمهم الوساطة – الوزارة – فلبى الخليفة الجديد رغبتهم، ونزل عند إرادتهم، فقلد الوساطة إلى أبي محمـــد الحسن بن عمار الكتامي، فاستبد بأمور الدولة، وقدم المغاربة على سائر الناس، ووزع عليهم العطاء، وحطَّ من قدر الأتراك، والديلم، وحرمهم من العطاء.[٣] وازداد فساد المغاربة وزعيمهم ابن عمار الذي بلغ من نفـــوذه أن ألزم سائر الناس بالترجل له.[٤] واستغل سلطته في تحقيـــق أطمـــاع الكتاميين فخصهم ببعض الوظائف العامة في الدولة. [٥]

كانت نتيجة تلك السياسة ازدياد جرأة المغاربة، فعاثوا فساداً فـــي القاهرة، ونهبوا المتاجر، واشتبكوا مع الأتراك في بعـــض المعـــارك ؛[٦] التي أدت إلى حدوث فتنة كبيرة عمت مصر كلها، وذلك بعد أن كثر عبث المغاربة بامتداد أيديهم إلى خطف النساء من الطرقات، وتعرية الرجـــال من ثيابهم، وتطور الأمر بينهم، وبين الأتراك حتى دخل الفريقان في قتال شديد، انتهى بهزيمة المغاربة، وهروب ابن عمـــار مـــن القـــاهرة إلـــى الفسطاط تاركاً داره، وإصطبلاته عُرضة لأعمال السلب والنهب.[٧]

---

(١) علي باشا مبارك: المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٣؛ Heyd : op. cit., p. 395.

(٢) المقريزي : الخطط، ج٣، ص١٧؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٤، ص ١١٧.

(٣) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٥٥.

(٤) ابن الصيرفي: الإشارة، ص٥٦؛ المقريزي: الخطط ج٢، ص ٢٩.

(٥) ابن ميسر: المصدر السابق، ص ٥٥.

(٦) المقريزي: الخطط، ص ٣٦، ٣٧ ؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في في مصر، ص ٩٣.

(٧) ابن سعيد [علي بن سعيد المغربي] : النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القـــاهرة،=

تغيرت أحوال المغاربة بعد فضل بن عمّار، وتولية برجوان الصقلبي زعيم الأتراك الوساطة، حيث عمل برجوان على إقناع الحاكم بأمر الله على التخلص من المغاربة، والاعتماد على الأتراك، فكان لبرجوان ما أراد، فتم القبض على ابن عمّار، وقتله، وقتل كثيراً من المغاربة، فانحط قدرهم إلى زمن الظاهر لإعزاز دين الله، وقويت شوكة الأتراك.[1]

نخرج مما سبق بشيء مهم، وهو أن الضعف السياسي، وعدم إحكام قبضة الحاكم على زمام الأمور يؤدي إلى تداعيات خطيرة على شتى المستويات ولاسيما الحياة الاجتماعية؛ حيث تحدث حالة من الفوضى، والفساد؛ لغياب الرقابة وللتمييز لفئة على حساب الأخرى فتظهر الأحقاد، والأمراض الاجتماعية، وتتسع الهوة بين الطبقات، ويكون ذلك بمثابة بداية النهاية لمعظم الدول ؛ لأن الأقوياء يبحثون عن العدالة الاجتماعية، وصهر عناصر المجتمع بأكمله في بوتقة واحدة، ولكن إذا غاب الرؤية ضاع الهدف.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لتلك الفتنة التي دارت بين الأتراك، والمغاربة والتي عاني منها شعب مصر فإن هناك عاملاً إيجابيًا قد نتج عن تلك الفتنة، حيث اجتمع كل من المسلمين وأهل الذمة – على الرغم من الاختلاف الديني – لمواجهة المغاربة، وإبعادهم عن الإدارة. هذا الأمر الذي أدى إلى ازدياد دور المصريين في الدولة الفاطمية ولاسيما بعد أن حلوا محل المغاربة في الإدارة.

– القسم الخاص بالقاهرة من كتاب "المغرب في حُلي المغرب"، تحقيق : حسين نصار، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٧٢، ج٢، ص ٥٨، ٥٩.

(١) ابن الصيرفي: نفسه، ص ٥٧ ؛ ابن الأثير: الكامل، مصدر سابق، ج٩، ص ١٨٨ ؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص ٢٧١ ؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٣، ١٤ ؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٣، ٤ ؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، ص ٤٨.

٢- الصراع بين الأتراك والعبيد :

أما العبيد السودانيون فقد ظهروا في مصر منذ أيام كافور الإخشيدي الذي استكثر من أبناء جلدته، وكانوا يُجلبون من الجنوب كجنود مرتزقة،استعان بهم الحاكم بأمر الله؛ للتخلص من سيطرة الأتراك والتخفيف من وطأتهم، فبدأوا يتكاثرون، وشكلوا نواة تكتل تساند الخليفة الحاكم بأمر الله.(١)

وقد علا شأن العبيد عندما غضب الحاكم بأمر الله على أهل مصر الذين صنعوا له تمثالاً على هيئة امرأة، وفي يدها رقعة، وأسمعوه فيها كلامًا مكروهًا، فحرض العبيد، والأتراك على إحراق مصر – الفسطاط – ودار قتال شديد في بداية الأمر بين أهل مصر من جهة، والعبيد، والأتراك من جهة أخرى، ثم انحاز الأتراك، والمغاربة إلى أهل مصر ضد العبيد عندما تحققوا من مساعدة الحاكم للعبيد في إشعال الحريق. (٢) فثار الأتراك على الحاكم، وهددوه بإحراق القاهرة إن لم يكف عن ذلك. (٣) وعلى الرغم من تصدي المصريين، والأتراك، والمغاربة للعبيد فإن أهل مصر قد عانوا الكثير من جراء تلك الفعلة، وذهب منهم الكثير، كما ذهبت حوائجهم، وبيوتهم طعمًا لألسنة النيران التي أحرقت الفسطاط. (٤)

ازداد نفوذ العبيد في عهد المستنصر بالله الذي كانت أمه سودانية، فاستكثرت من العبيد – أبناء جلدتها – في جنود ابنها، وبسطت لهم الرزق، وأغرقتهم بالنعم، حتى صار العبد بمصر يحكم حكم الولاة، فتفاقم خطرهم ولاسيما بعدما بلغ عددهم خمسين ألفًا، في الوقت نفسه استكثر الخليفة من الأتراك، فأصبح الجند الفاطمي طائفتين كبيرتين، تتنافسان

---

(١) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١٨.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص١٢٠؛ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، ص٢٥.

(٣) ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج٤، ص ١٨١، ١٨٢.

(٤) نفسه، ص ١٨٣، ١٨٤.

وتتسابقان في الاستئثار بالنفوذ، فوقع الخلاف بينهما، وكثرت مفاسدهما. (١)

لقد تأججت نيران التنازع بين الأتراك، والعبيد مرة أخرى على إثر مقتل أحد الأتراك على أيدي العبيد، بعدما جرد سيفه على بعض عبيد الشراء أثناء نزهة للخليفة المستنصر بالله، فاجتمع عليه العبيد، وقتلوه، فغضب جماعة الأتراك، ودارت الحرب بينهم، وانتصر الأتراك، وقتل نفر كبير من السودانيين. (٢) فقويت شوكة الأتراك مرة أخرى حتى تجرؤا على الخليفة نفسه بعدما تنامى إلى أسماعهم أن أم الخليفة كانت تساند العبيد في حربهم ضد الأتراك، فاستعظموا ذلك عليها، واجتمعوا في مواجهة المستنصر بالله، وأسمعوه كلامًا قاسيًا. (٣) ولم يجد المستنصر بالله بدًا إلا أن يستنكر تلك الفعلة، فعادت الحرب مرة أخرى، ووقف المغاربة بجانب الأتراك حتى انهزم العبيد، وتشتتوا في صعيد مصر. وقد بلغ عددهم خمسة عشر ألفًا، عاثوا في الصعيد فسادًا، وأخذوا يشنون هجمات متتالية عن طريق البر والنهر على القاهرة؛ رغبة في الاستيلاء عليها، وطرد الأتراك منها.(٤)

زاد نفوذ الأتراك بعد طرد السودانيين إلى الصعيد، واستفحل أمرهم، وعظم أمر زعيمهم ناصر الدولة بن حمدان الذي استبد بالأمور، وطالب الخليفة بالأموال، ثم ألقى القبض على أم المستنصر بالله، وصادر أموالها في الوقت الذي ترك فيه الخليفة جميع أهله، وسائر أقاربه، وأولاده، وحواشيه متفرقين في المغرب، والعراق، وبقي وحيدًا يترقب الأمور. (٥)

---

(١) ناصرخسرو: سفرنامة، ص ١١٠؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٦٧؛ إبراهيم رزق الله: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٤٨.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٢٤، ٢٥؛ المقريزي: المصدر السابق، ص ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، ص ١٧ – ١٩.

(٣) ابن ميسر: المصدر السابق، ص٢٥؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص١٨١.

(4) Stanley Lane – Poole : op. cit., pp. 132 – 133.

(٥) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٣٠٦، ٣٠٧.

هكذا صارت فئات المجتمع تحت مبدأ الحكم لمن غلب، وبالتالي عم الفساد، والاضطراب، وجنى العوام نيران هذه الصراعات، وغابت الهيكلة الطبيعية المنطقية لطبقات المجتمع، مما أثر هذا بالسلب على الهوية الواحدة للمجتمع، وصارت كل فئة تعزف منفردة بعيدة عن الأخرى.

٢ـ صراع الأتراك فيما بينهم :

أخذ ناصر الدولة ابن حمدان زعيم الأتراك يستبد بالأمور دون الأتراك، وسرعان ما كشف عن غرضه الأصلي، فاستأثر بأموالهم، هذا الأمر الذي جعلهم يسعون للخلاص منه. فتوجهوا للمستنصر بالله، وأظهروا استياءهم من ناصر الدولة، كما طلبوا منه أن يخرجه من الديار المصرية، وبالفعل أرسل إليه المستنصر يأمره بالرحيل عن مصر، ويهدده بإلحاق الأذى به إن امتنع عن الخروج منها، فاستعان ناصر الدولة بالقائد تاج الملوك شاذي بالقاهرة، وقدم له فروض الطاعة، وطلب منه أن يعاونه على التخلص من الوزير خطير الملك، والدكز أحد أمراء الأتراك لاعتقاده أنهم كانا السبب في حمل الأتراك على مناهضته، واضطهاد المستنصر له. [١]

استجاب تاج الملوك شاذي لرغبة ابن حمدان، وما لبث أن تمكن من قتل الوزير خطير الملك، أما الدكز فقد التجأ إلى قصر الخليفة، واستجار به، وأخذ يحرضه على قتال ناصر الدولة، فلقى ذلك قبولاً عند الخليفة، وخرج على رأس فريق كبير من جنده، ولحق بناصر الدولة، وهزمه هزيمة ساحقة، فمضى منهزماً في نفر قليل من أصحابه إلى البحيرة حيث انضم إليه فريق من الأعراب. [٢] وكان لهذا التحالف أثره في قيام هذه القبائل بهجمات على الريف المصري، وسائر الحوف، وبدت فيما قاموا من تخريب البلاد التي استولوا عليها، وملكوا بلاد الريف كلها الشرقية والغربية، ونهبوا، وخربوا، وقتلوا أهلها، وذبحوا الأولاد في

---

(١) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ١٩.

(٢) نفسه، ص١٩؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ٩٦.

بطون أمهاتهم،[1] وحطموا الجسور، والقنوات؛ مما ترتب عليه انقطـاع المؤن، والإمدادات عن القاهرة، والفسطاط.[2] وكذلك حتى لا يطلع الماء على أرض أحد، فلا يزرع منهم أحد، ويبيعون غلالهم التي حصلوها بما يريدون، ويملكون من بقي من الناس، وذلك بعد أن ملكـوا الأرض بـلا مساحة وبلا خراج.[3]

في الوقت نفسه ازداد فساد الأتراك في القاهرة، واستفحل أمرهم، وأخذوا يُطالبون الخليفة بزيادة مرتباتهم ٤٦٠ هـ، فزاد فـي أعطيـاتهم حتى بلغت أربعمائة ألف دينار في كل شهر بعد أن كانت ثمانية وعشرين ألف دينار.[4] ولم يقنع الأتراك بالمُرتبات التي قررها لهم المستنصر، بل ألحوا في زيادة مُخصصاتهم، ولما أظهر المستنصر عجزه عـن تلبيـة طلباتهم لقلة إيرادات الدولة ألزموه ببيع ذخائره، فأخرجها إليهم، وقسموها على أنفسهم بأبخس الأثمان.[5]

فرجعوا إلى الوزراء بالمطالبة، وكانوا كل يوم يقتلون وزيرًا، أو يعزلونه، وقد انتهت فيهم طائفة تُعرف بالملحية، فتغلبـوا علـى طائفـة المستنصر، وتغلبوا على بيوت الأموال، واستأصلوها، وملكوا القـاهرة، ومصر، وامتدت أعينهم إلى ما في القصور فنهبوها حتى لم يبق للخليفـة المستنصر إلا بُساط يجلس عليه، فدخلوا إليه، وجذبوه من تحته.[6]

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، م٢، ج٣، ص ٢١٤؛ Satmley Lane – Poole : op. cit., p. 133.

(٢) ناريمان عبد الكريم: مصر الإسلامية، ص ٤٩، ٥٠.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص١٥ – ١٧.

(٤) النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، ص٢٢٧؛ محمد جمال الـدين سـرور: الدولـة الفاطمية في مصر، ص ٩٤؛ إبراهيم رزق الله: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١٨.

(٥) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ١٧؛ النويري : المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٦) ابن ظافر : أخبار الدول، ص ٧٤.

رأى الجند الأتراك بعدما حل بهم، وبالخليفة المستنصر من الشدائد أن يصالحوا ابن حمدان على أن يظل مقيمًا في البحيرة، ويحمل إليه مبلغًا من المال، ويكون تاج الملوك شاذي نائبًا عنه، فرضي بذلك، وأرسل الغلال إلى القاهرة ومصر؛ مما أدى إلى توافر القوت الضروري للأهالي. [1] على أن تاج الملوك شاذي سرعان ما نقض هذا الصلح، واستبد بالأمور في القاهرة، وصار لا يُرسل لابن حمدان إلا القليل من الأموال، فاستاء حمدان من ذلك، وسار في جموع العربان إلى الجيزة حيث تمكن من القبض على شاذي، وأطلق لجنده العنان في الفسطاط فنهبوا، وأشعلوا النيران فيها، فأرسل لهم الخليفة جيشًا استطاع هزيمتهم، ففروا إلى البحيرة مرة أخرى. [2]

لم يقف الأمر عند هذا الحد من الفساد، والاضطراب الذي عَمَّ البلاد، بل وصل الأمر إلى أن بعث ناصر الدولة إلى سلطان السلاجقة بالعراق رسولاً من قبله – فقد استعان ناصر الدولة ببني جنسه من الأتراك على الرغم من مُخالفتهم للمذهب الشيعي الذي ظل مُخلصًا له فيما سبق – يسأله أن يُرسل إليه عسكرًا ليقيم الدعوة العباسية على أن تزول إليه السيادة على مصر، فرحب البارسلان بذلك، غير أنه ما لبث أن شغل بمحاربة الروم عن المسير إلى دمشق ثم مصر. [3] وعندما علم المنتصر بذلك جهز جيشه لمحاربته بالبحيرة، غير أن ناصر الدولة قد أوقع بهم الهزيمة، وغنم مغانم كثيرة، وأقام الخطبة للخليفة القائم بأمر الله العباسي في الإسكندرية ودمياط، وجميع أنحاء الوجه البحري، وحال دون وصول الأقوات إلى القاهرة، ومصر. [4]

---

(١) ابن ميسر: المصدر السابق، ص ٢١؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٣٠٦.

(٢) ابن ميسر: المصدر السابق، ص٣٨؛ النويري: المصدر السابق، ص٢٣١، ٢٣٢.

Stanley Lane – Poole : A History of Egypt in the Middle Ages, pp. 146 – 147.

(٣) ابن ميسر: المصدر السابق، ص ١٩، ٢٠؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، ص١٧.

(٤) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٢٠؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٣٦.

ظل ناصر الدولة ابن حمدان يعمل على إضعاف الخليفة الفاطمي، والاستئثار بالحكم، فبعث إلى الخليفة القائم العباسي ببغداد يلتمس الخلع، ثم قدم إلى السلطان على رأس جيش كبير، وتولى الحكم فيها. (1) خشي الأتراك على أنفسهم من جراء استبداد ناصر الدولة بالأمور، فاتفقوا على تدبير مؤامرة لقتله، فركب إلى داره فريق من الملحية، والأتراك،(2) وانقضوا عليه بسيوفهم، ولم يكتفوا بذلك، بل تتبعوا كل أفراد أسرته، وتخلصوا منهم. (3) فعاثوا في القاهرة فسادًا، ولاسيما أن الخليفة كان إذ ذاك قد امتنع بقصره. (4)

هكذا تقلص نفوذ الخليفة، وانحصر داخل قصره، بينما تقاسمت فرق الجند أقاليم الدولة، فاستولى اللواتيون على البحيرة، والإسكندرية، وملكوا معظم الأراضي، واستقر الصعيد في أيدي المغاربة والسودانيين، بينما تحكم الأتراك في القاهرة، والفسطاط، وعانى شعب مصر بشدة من جراء تلك الحروب، والصراعات، والفتن، والثورات.

ج- ظهور الأرمن، وأثرهم في فساد المجتمع:

مما لا شك فيه أن الجيش الفاطمي بتعدد عناصره، وفئاته، وطوائفه صار ضعيفًا جدًا، وانتابته حالة من الوهن، وانصرف معظم الخلفاء عن الاهتمام به وبإعداده، ومما زاد الطين بله الحالة التي عاشتها مصر في تلك الأونة من صراعات، وثورات، وحروب أهلية، مما اضطر الخليفة الفاطمي المستنصر بالله إلى الاستعانة بوالي عكا الأرمني بدر الجمالي؛ حتى يُحقق استتباب الأمن، والأمان بداخل البلاد.

لم يكن من المعروف على وجه الدقة عدد القوات المُصاحبة لبدر الجمالي الذي لم تذكره المصادر، كما أن نسبة الأرمن بين هذه القوات

---

(1) المقريزي: المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(2) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، ص ٢٠٤.

(3) ابن ميسر: المصدر السابق، ص ٢٢؛ Stanley Lene – Poole : A History, op, cit., p. 147.

(4) المقريزي: المصدر السابق، ص ٣٣٧.

غير مُحدد، غير أن ما ذكره المقريزي يؤكد أن غالبية القوات المُصاحبة لبدر كانت من الأرمن، حيث يذكر أن مُعظم الجيش صار من الأرمن، وذلك بعد أن هبت كتامة – المغاربة – وثارت من جملة الرعية بعد أن كانوا من وجوه الدولة، وأكابر أهلها.[1] وأقيمت دولة الأرمن بديار مصر.[2]

عُرِفَ الأرمن بالمشارقة تمييزًا لهم عن الأتراك، والبربر، والسودان.[3] والواضح أن الأرمن كانوا نصارى، فبعد وصولهم بقليل، وصل بطريكهم، واسمه أغريغوريوس الذي أحسن أمير الجيوش استقباله، وأنزله في كنيسة مار مريم للنصارى الملكانيين بأرض الزهري – السيدة زينب الآن –.[4]

لم يكن خطر الأرمن يكمن في صراعهم مع غيرهم من الجند كباقي العناصر سابقة الذكر؛ حيث قام الأرمن بالقضاء على البقية الباقية من الجند الذين أفسدوا في مصر، وذلك بمجرد مجيئهم إليها، ولكن الخطر قد تمثل في كونهم نصارى سيطروا سيطرة كاملة على الأمور في مصر الإسلامية، فزاد نفوذهم وقويت شوكتهم، ووصلوا إلى أعلى مناصب الدولة، فزاد فسادهم، وظلمهم للمسلمين، وكادت مصر في عهدهم تتحول إلى دولة نصرانية.

فعندما فرغ بدر الجمالي وجنده من إعادة الأمور إلى نصابها في العاصمة والفسطاط، واستعاد ما قد نُهِبَ من كنوز الخليفة، توجه إلى الأقاليم، فاتجه إلى الوجه البحري، وقضى على جماعة المُفسدين فيه، ثم توجه إلى الصعيد، وقضى على ما فيه من ثورة، وأفنى كثيرًا من جند السودان، وغنم منهم كثيرًا من المغانم،[5] وأعاد نفوذ الخليفة على جميع

---

(1) المقريزي : الخطط ، ج٢، ص ١٢.

(2) المقريزي: المقفى الكبير، ص ٤٠٢.

(3) ابن ميسر : أخبار مصر، ص٢١؛ المقريزي : الخطط ج١، ص٣٣٧.

(4) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص ٢١٩.

(5) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٨٢؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٢٦٤.

بلاد الوجه القبلي حتى أسوان، ومن ثم علا شأن الأرمن، وزاد نفوذهم.[1]

زاد عدد الأرمن في مصر ولاسيما بعد أن تولى بهرام الأرمني الوزارة، وذلك في عهد الحافظ لدين الله، حيث سأل الخليفة أن يأذن له بإحضار إخوته وأقاربه وأهله من الأرمن من أرمينيه، فسمح له. بدأ الأرمن يتوافدون إلى مصر حتى بلغوا ثلاثين ألفاً في زمن قصير، وعمل جزء كبير منهم في الفلاحة، وآخر في التجارة، فجمعوا ثروة كبيرة، وتولوا المناصب المهمة في الدولة؛ مما أدى إلى تزمر المسلمين منهم، ولاسيما بعد أن عاثوا فساداً في أرض مصر.[2]

كان بهرام قد ولى أخاه الباساك الأرمني ولاية قوص، فظلم الناس، واستباح أموالهم، وأهانهم، وثار عليهم هو، وقوته من الأرمن، فلما ضاق بهم استجار بالخليفة، وطلبوا إبعاد بهرام وقواته، ولكن الخليفة لم يستجب لهم، مما جعلهم يستنجدون برضوان الولخشي والي الغربية ؛ ليخلصهم من ظلم الأرمن، وإهانتهم.[3] فجاء رضوان على رأس جيش كبير، ودارت بينه وبين الأرمن المعارك التي انتهت بتولي رضوان الوزارة، وهرب بهرام، وقُتل باساك أخوه، وقُتل الكثير من أعوان بهرام، وصودرت أملاكهم.[4]

هكذا وكما يُلاحظ أن الخلفاء كانوا يستعينون بقوة جديدة للتخلص من نفوذ وسيطرة قوة عسكرية أخرى، إلى أن وصل الحال إلى استنجاد

---

(١) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٤٤.

Stanley Lene – Poole : A History, op. cit., p. 147.

(٢) إبراهيم رزق الله : التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٤٤، ٤٥؛ Heyd ; op. cit., p. 391.

(٣) ابن ميسر: أخبار مصر، ص٨٠ ؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، ص٣١؛ O'Leary ; op. cit., p. 50.

(٤) ابن الأثير: الكامل، ج٨، ص ٣٥٦ ؛ إبراهيم رزق الله : المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٦.

الشعب بوالٍ آخر يُخلصهم من ظُلم، وفساد قوة عسكرية لم يكن في مقدور الخليفة حماية شعبه منها، بل لم يكن في مقدوره حماية نفسه منها، وبعد أن كان الجيش هو وسيلة الحماية للدولة أصبح هو وسيلة للطغيان، والفساد في ظل ضعف الخليفة وفشله سياسيًا؛ مما كان له أعظم الأثر على المجتمع المصري بأكمله.

فقد دفعت الشعوب الفاتورة في حالات الفساد والصراعات بين الطوائف، وانشغل الحكام بأنفسهم، وصار أقصى أماني عامة المجتمع المصري في تلك الفترة أن يشعر بالأمن، والأمان، ولكن كان هذا حلمًا بعيد المنال في كثير من الأحيان.

هـ تجدد الصراع بين العبيد والأتراك :

عاد للأتراك قوتهم، ونفوذهم مرة أخرى، وذلك بانتصار الولخشي الذي كان قوام جيشه من الأتراك، وعندما أدرك الخليفة الحافظ لدين الله الفاطمي رغبة رضوان الولخش في الاستقلال بالبلاد عزم على التخلص منه ؛ لذلك استعان بالعبيد الذين كانوا دائمًا يُسارعون إلى تنفيذ أوامر الخليفة؛ لذلك عاد الصراع مرة أخرى بين العبيد، والأتراك، ودخلوا في حرب كانت النصرة فيها للعبيد وهزيمة الولخشي، وتفرق جيشه.[1]

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٨٣، ١٨٤؛ Mann (J) : op. cit., p. 10.

٦ـ ظهور الأكراد[١] والفرنجة :

ضعفت سلطة الخلافة الفاطمية، وأصبح حكم مصر في أيدي الوزراء ؛ لذلك كان النزاع مُستمرًا بين الولاة من أجل الوصول إلى ذلك المنصب، وفي أواخر الدولة الفاطمية، وأثناء النزاع بين شاور، وضرغام على منصب الوزارة لم يتردد شاور في الاستعانة بقوة خارجية حتى إن كانت مُخالفة لمذهب الدولة الفاطمية التي دام ولاؤه لها من قبل، من أجل الوصول للمنصب، فاستعان بنور الدين محمود حاكم دمشق السني الذي أرسل معه جيشاً كبيرًا من الأتراك، والكُرد، وكان على رأسهم أسد الدين شيركوه[٢] وابن أخيه يوسف بن أيوب المعروف بصلاح الدين.

---

(١) الأكراد : قيل أن كلمة كرد تعني الذئب وهي تدل على طبيعة بلاد الأكراد الجبلية والتي كانت مأوى للذئاب وبداية ظهور الأكراد كان في إقليم الجبال واستوطنوا في الأجزاء الجبلية منه وفي بداية أمرهم كانوا قومًا لا مبدأ لهم عاشوا على السلب والنهب من القوافل التجارية وسكن الأكراد فارس وأرمينية وأذربيجان والعراق القديم والأهواز وإيران القديمة واعتمد الأكراد على الرعي بشكل أساسي ورئيسي. ويذكر ساويرس أن الأكراد في مصر أثناء الحرب التي دارت بين الأتراك وناصر الدولة بن حمدان وكان عددهم خمسة آلاف كردي. لمزيد من التفاصيل راجع :

- ماركو بولو : رحلات ماركو بولو، ط١، ترجمه إلى الإنجليزية وليم مارسدن، ترجمها إلى العربية عبد العزيز جاويد، ط٢، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥٦ – ٥٧.
- الاصطخري (أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي) : المسالك والممالك تحقيق : محمد جابر عبد العال، مراجعة محمد شفيق غربال، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦١م، ص١١٥.
- إبراهيم محمد مرجونة : تاريخ الأكراد دراسة تاريخية حضارية في ظل الخلافة العباسية، تقديم سحر السيد سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٠م، ص٤٠ – ٤٣.

(٢) أبو شامة : الروضتين، ص٣٣٦، ٣٣٧؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، ص ٥١؛ ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـ١٠٨.

التقت جيوش أسد الدين شيركوه بجيوش ضرغام، واستمرت الحرب دائرة إلى أن قُتِل ضرغام، وتم النصر، غير أن شاور قد غدر بأسد الدين شيركوه، وخالف ما قد عاهده عليه، وأغلق أبواب القاهرة في وجهه، فتقدم إليه شيركوه، وجنده، وقاتله، وحاصر القاهرة، مما كان له أسوأ الأثر على مصر، وأهلها، حيث امتدت أيدي المعز إلى سكان مصر من النصارى، ومن بقي من الأرمن، والأتراك، والمصريين، وكانوا يقتلون منهم، ويبيعوهم، فإن وجدوا من يشتري منهم، وإلا قتلوا ذلك الشخص، ونهبوا أموالهم، وأخذوا نساءهم، وكانوا ينادون على النصراني من يشتري كافرًا، وعلى التركي المصري من يشتري تركيًا خليعًا في الصقيع، وعلى الأسود من يشتري سويدان، وكانوا يبيعونهم بثمن بخس: عشرين درهمًا للنصراني، وعشرة دراهم للتركي، وخمسة دراهم للأسود.[1]

كما قاموا بهدم الكثير من الكنائس بعد أن نهبوا ما فيها، فهدموا العديد من الكنائس في ضواحي القاهرة، وهدموا كنيسة الحمراء بحارة الروم البرانية، وكنيسة الزهري، ظل هذا الحصار حتى لجأ شاور إلى الاستعانة بالصليبيين (الإفرنج) بعد أن أغراهم بمال عظيم، فجاءوا بجيش عظيم[2]، ودارت بينهم، وبين أسد الدين شيركوه معارك كثيرة كانت مصر مسرحًا لها، وكان شعب مصر، وأهلها ثمنًا لها.

إلى أن استقر الأمر لأسد الدين شيركوه، ولابن أخيه صلاح الدين الأيوبي الذي تولى أمر الوزارة في مصر – على الرغم من كونه سني المذهب – وصارت له السلطة مما جعل الخليفة العاضد يتوجس منه خيفة، فاستعان بالعبيد – الذين برهنوا على موازرتهم للخلفاء – للتخلص منه، فقام مقدم السودان مؤتمن الخلافة بقتال الترك، والغز، وقد التف حول

---

(1) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، ص ٥٢؛
Heyd : op. cit., p. 388.

(2) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، ص ٥٢، ٥٣؛
O'Leary, op, cit., p. 60.

مؤتمن الخلافة بقية فئات العسكر المصري، ثائرين على صلاح الدين، وجماعته، وتمكنوا منهم في البداية، وقتلوا جماعة كبيرة منهم، ولكن صلاح الدين شدد من عزيمة الأتراك، والغز، وقاتل إلى جانبهم، فدارت الدائرة على العبيد، وقتل مؤتمن الخلافة الخادم وجماعة كثيرة منهم[1]، وخلت الساحة للأتراك، والغز.[2]

هكذا كان الناس في مصر يعيشون حياة قلقة مليئة بالخوف والرهبة من المجهول، ولاسيما عندما تضطرب الأمور، وتزداد القلاقل بين طوائف الجند.[3] ولم يجد الشعب المصري من يستعين به لحمايته، مما اضطره لحماية نفسه بنفسه، فأكثروا من إخفاء السيوف، والسكاكين، بخاصة العوام منهم، والصناع دفاعًا عن أنفسهم، وأملاكهم.[4]

كان لتلك الاضطرابات أثر خطير على حياة الناس، ومعاشهم اليومي، فإن الاضطرابات والقلاقل التي تصاحب المعارك غالبًا ما كانت تؤثر على حركة التجارة الداخلية، والخارجية؛ مما أثر بالتالي على أسعار الضروريات، بخاصة الخبز، بالإضافة إلى الخوف من بطش العسكر المعادي، ولاسيما إذا كانت تلك الحرب على أبواب المدن المكتظة بالسكان، فلم يخلُ هذا من موت عزيز أو قريب.[5] ولقد ظل الحال في مصر يسير من سيئ لأسوء، وظل الناس فيها يُعانون من الظلم، والفساد، حتى سقطت الخلافة الفاطمية، وأقيمت الخلافة السنية على يد صلاح الدين الأيوبي.[6]

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥١١ – ٥١٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص ٤٥٤.

(٢) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٤٤٨

Mann (J) : op, cit., p. 15.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، ص ٩٧.

(٤) نفسه، ص ١٩٣؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٤٦٢ – ٤٦٣.

(٥) عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٧٩، ٨٠.

(٦) ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص ١٠٩.

ثالثًا : انتشار الأمراض الاجتماعية بين طبقات المجتمع :

١- انتشار شرب الخمر:

ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾.[1]

كان شرب الخمر من ضمن الأمراض الاجتماعية التي أصابت المُجتمع المصري في العصر الفاطمي؛ حيث انتشرت فيه صناعة الخمور بشكلٍ كبير، وكان الأقباط يختصون بصناعتها.[2] في الوقت نفسه لم يكن هناك رقابة كافية، أو عقوبة محددة تفرض من جانب الخلفاء الفاطميين للحد من تعاطيها، فكان ذلك تصريحًا غير مُباشر من الدولة بشربها؛ لذلك فلم يقتصر الأمر على مجالس الشراب التي شارك فيها بعض الخلفاء، وأكابر الدولة، بل وصل إلى عامة الشعب أيضًا. فبدأ الناس يجاهرون بشرب الخمر حتى في الأشهر التي كانت تحرم فيها شربه إجلالاً لتلك الشهور.[3] والتي لها قداستها، وروحانيتها في نفوس المسلمين، ولاسيما شهر رجب، وشهر شعبان، وشهر رمضان، فترك معظم الناس الإكثار من العبادات في هذه الأشهر، وانصرفوا إلى شرب الخمور، والاستمتاع بالملذات. فبلغ الفساد من الدولة مبلغًا استحال معه العلاج.

صاحب احتفالات الدولة الفاطمية المُجاهرة بشرب الخمور، وانتشار العديد من مظاهر الفسق، والفجور. فيذكر المقريزي: أن أقباط مصر كانوا يحتفلون بعيد الشهيد[4] من كل عام، وفي هذا اليوم كانت

---

(١) سورة المائدة: الآيات (٩٠-٩١).

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٥١١؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ٢٧٢.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ص ٤٩١؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ص١٠٦ – ١٠٧.

(٤) عيد الشهيد: من الأعياد القبطية، يحتفل به الأقباط في الثامن من شهر "بشنس"، ويرتبط الاحتفال به بنهر النيل، مصدر النماء، ويعتقد النصارى أن النيل لا يبلغ زيادة في كل عام إلا إذا ألقوا تابوتًا خشب فيه إصبع من أصابع أسلافهم الموتى، للمزيد راجع : عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، ص١٧٦ – ١٧٧.

تحشد على ضفتي النيل أعداد كثيرة من أهل مصر، وكان النصارى يرحلون من جميع القرى، ويركبون الخيل، ويلعبون عليها، ويخرج عامة أهل القاهرة، والفسطاط على اختلاف طبقاتهم، وينصبون الخيام على شاطئ النيل، وفي الجزائر وسط مجراه، حيث يجتمع المغنون، والمُغنيات، وأرباب الملاهي، والألعاب المُختلفة، وكان يندس بين هذه الجموع أهل الخلاعة، والفسق، مما يتسبب في إثارة الفتن، وإزهاق الأرواح ؛ لأن معظم الناس في هذا اليوم يكونون سُكارى. [1]

وكان يُباع في هذا العيد من الخمر ما يزيد على مائة ألف درهم فضة، ويذكر أن نصرانيًا قد باع في يوم واحد ما قيمته اثنا عشر ألف درهم من الخمر، حيث كان الناس يُقبلون على شراء الخمور في ذلك اليوم، حيث يجتمعون في ضاحية شبرا التي اشتهرت في ذلك الوقت بصناعة النبيذ، وبزراعة الكروم، حتى أهل شبرا كانوا يعتمدون في وفاء خراجهم على ما يُباع من الخمور في هذا العيد. [2]

لم يكن للدولة الفاطمية موقف واضح من هذا العيد، وما يحدث فيه من مظاهر الفسق، والتهتك، وإقبال الناس على الخمور، وربما يعود ذلك إلى أن عيد الشهيد كان في مظهره يومًا شعبيًا يخرج فيه الناس على اختلاف دياناتهم، وطبقاتهم، أي أنه لم يكن يخص ديانة، أو عقيدة بعينها. [3]

---

(١) المقريزي: الخطط ج١، ص٦٩ ؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ص٦٩؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٤٦٢؛ Mann (J) ; op. cit., pp. 10 – 11.

(٣) عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ١٧٧.

أما في عيد الصليب[1] فكان النصارى يحتفلون به احتفالاً كبيراً، ويخرجون فيه عن الحد في الإقبال على شرب الخمر، وأنواع المحرمات، والفسق،[2] مما دفع الخليفة العزيز بالله إلى إصدار أوامره بمنع الاحتفال بهذا العيد ٣٨١ هـ/ ٩٩١ م، وحرم على النصارى الخروج من ضواحي الفسطاط.[3] غير أن ما عُرف عن الخليفة العزيز من تسامح مع أهل الذمة قد أدى إلى عدوله عن هذا الأمر في العام التالي له، فجرى الناس في الاجتماع فيه للهو، والفسق على ما كانوا عليه من قبل.[4]

كذلك كان عيد الغطاس، وهو من أعياد النصارى أيضاً، وقد كان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي يشاركهم فيه، وقد ظهر هذا جليًا فيما قاله من أبيات شعرية في هذا العيد، حيث كان يمضي إلى ملذاته، وشهواته، ويستبدل الغطاس في الماء بالغطاس في الشراب، وهو يقول :

خَلِّ من يأتم بالصلبان يغدو اختلاط

واغدو للصهباء نسقاها ونسقى ونعاطي

غطسوا في الماء جهلاً وغطسنا في البواطي

وشربناها عقاراً خندريساً بنشاط.[5]

---

(١) عيد الصليب: يحتفل فيه النصارى في السابع عشر من "توت" الموافق الرابع عشر من يوليو، ويعتقدون أن في هذا اليوم سنة ٣٢٨هـ عثرت الملكة هيلانه أم الإمبراطور قسطنطين على الصليب الذي صلب عليه السيد المسيح عليه السلام، فصنعت الملكة له غلافًا من ذهب وأمرت ببناء كنيسة القيامة في بيت المقدس وأودعت فيها الصليب. للمزيد راجع : المقريزي : الخطط ج١، ص٢٦٧؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، ص١٧٥ – ١٧٦.

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ص ٢٦٧؛

.Welthausen, J. : Arabkingdom and its fell, Beirut, 1963, p. 31

(٣) المقريزي : المصدر السابق، ج١، ص٣٦٢.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٢٧٥-٢٧٦ ؛ الخطط، ج١، ص ٢٦٧.

(٥) زياد محمد الجبالي : أماكن التنزه ومظاهر اللهو والتسلية في العصر الفاطمي خلال شعر شعرائهم، المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، دورية أكاديمية محكمة، ج١، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣م، ص١٤٦.

فقد كان تميم بن المعز يرى أنه لا قيمة للحياة بدون لهو، وغناء، وشرب خمر، حيث يقول: **خليلي : لا عيش سوى اللهو والصبا**

ولا لهو إلا في سماع وخمر. (1)

وكان يوم النيروز من الأيام التي تكثر فيها الإباحية، والفجور، والفسوق، فكانت المنكرات ظاهرة، والفواحش صريحة، حيث يجتمع الفاسقون، والفاسقات تحت قصر اللؤلؤ بحيث يشاهدهم الخليفة، وبأيديهم الملاهي وترتفع أصواتهم، ويقومون بشرب الخمور ويتراشون بالماء، والخمر، وكذلك الماء النجس الممزوج بالأقذار، فإذا خرج أحد الناس من بيته مستوراً، لقي من يرشه، ويفسد ثيابه، ويستخف بحرمته، فإما تري نفسه، وإما افتضح. (2)

لم يستمر هذا الأمر في زمن الحاكم بأمر الله بما عُرِفَ عنه من قرارات متعددة لقمع الفساد، فأصدر ضمن ما أصدر عدة سجلات، وأوامر منظمة لمنع شرب الخمر، والمُسكرات بأنواعها، وكذلك المواد التي تصنع منها، ففي عام ٣٩٩ هـ أصدر سجلاً بالمنع من عمل النبيذ والمزر(3)، وحذر من التظاهر بشيء منها. (4)

وفي العام التالي ٤٠٠ هـ أصدر سجلاً آخر بالتشدد في حظر الخمور، وبيعها، وبإراقة النبيذ، وجميع أنواع السكر، كما منع شربه سراً،

---

(1) تميم بن المعز لدين الله الفاطمي : ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي، دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، ص٢٠٥.

(2) المقريزي : الخطط ج١، ص٢٢٥.

(3) المزر : بكسر فسكون، وهو ضرب من الأشربة، قال بن عمر رضي الله عنهما، هو من الذرة، وهو في قاموس المعاني النبيذ، إذا شُرِب قليلاً قليلاً، للمزيد راجع : مختار الصحاح باب : (م ز ر)، ص٦١١.

(4) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ٢٦٨.

غير أن الأنطاكي يذكر أن ذلك كان في ٣٩٧ هـ. (محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ١٣٠).

كذلك أمر بكسر أواني الخمور، فأريقت في كل مكان، كما شدد على الخمارين فبحث كل ما في دورهم، ومحلاتهم، وقد استمرت هذه الشدة، وتناهت في العام التالي ٤٠١ هـ، وفي سنة ٤٠٢ هـ حيث صدرت الأوامر لصاحب الشرطة بتحريم بيع الذبيب إطلاقًا، ومصادرته، فألقيت في النيل مقادير كبيرة منه، وأحرقت مقادير أخرى،[١] وتوالى هذا الإحراق أيامًا أمام الشهود. [٢]

ولما كانت الخمور تصنع من الكروم المضاف إليه العسل[٣]، لذلك فقد صدرت الأوامر بتحديد ما يُباع من العسل بما لا يزيد على ثلاثة أرطال، ولا يتجاوز ما يباع من العنب عن أربعة أرطال كما حذر من اعتصاره. [٤] كما أقام مع البائعين لهما أمناء لمراعاة تنفيذ تلك الأوامر، فانتهى إليه أنهما يبتاعان ويعمل منهما المسكر المنهي عنه، فزاد في التحذير عليهما، ومنع بيعهما جملة.[٥] ثم أمر بحرق الزبيب، فأحرق منه بمصر زهاء خمسة آلاف قنطرة، كما عدل، وأغرق العسل أيضًا، ومنع من جلبهما، وعندما علم بأن الناس يقومون باعتصار العنب سرًا، أمر بتغريقه في النيل، ومنع بيعه، وأكله. [٦] فامتنع الناس حتى عن تجفيف العنب في بيوتهم. [٧]

---

(١) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ٢٨٩؛ محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٢) محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص١٣٠؛ Mann (J) : op. cit., p. 45.

(٣) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٤.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٩١.

(٥) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٦) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص٢٩٣؛ المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج٢، ص ٩٦؛ O'Leary : op. cit., p. 50.

(٧) ناصر خسرو: سفرنامة، ص ١٠٥.

كذلك أصدر سجلاً بمنع شرب الفقاع، وكان شراب الفقاع[1] من المشروبات المنتشرة في العصر الفاطمي، ويبدو أن بعض أنواعه كانت مُسكره، لذلك حُرِّم شربه. [2] هكذا خضعت الخمر ومصانعها طوال عهد الحاكم بأمر الله لأقصى المطاردات وأعنفها. [3]

وعلى الرغم من قرارات الحاكم بأمر الله الشديدة الحزم، والجرأة، والقسوة، فإن الشعب المصري كان يتحايل عليها في بعض الأحيان بنوع من الدعابة، أو المسخرية التي كان يقابلها الحاكم نفسه في بعض الأحيان بنوع من المرونة، ومن أمثلة ذلك: أن الحاكم بأمر الله قد أصدر في ٤٠٠ هـ / ١٠٠٩ م قرارًا بأن الشيء المُغطى لا يُكشف، فسكر رجل على الرغم من أوامر الحاكم بأمر الله المشددة بمنع المُسكرات، وتعاطيها، وأثناء توجهه إلى داره صادف أحد رجال الشرطة، فخلع عمامته، وغطى بها نفسه، ونام وسط الطريق، وسار الناس يمرون به، ولا يجرؤ أحد أن يكشف عنه، فمر الخليفة الحاكم بأمر الله، وهو على هذه الحالة، فوقف، وسأله من أنت ؟ فقال: أنا مُغطى، وقد أمر أمير المؤمنين ألا يُكشف مُغطى، فضحك الحاكم، وألقى إليه بعض المال، وانصرف. [4]

---

(١) "شراب الفقاع": هو شراب من الشعير سُمي بذلك لما يعلوه من الزبد، ولقد تعددت أنواعه التي منها: "الكشكاب" الذي كان منتشرًا في المدن الساحلية، وهو يُصنع من دقيق ومواد أخرى، وشراب " الاقسما" وكان يُصنع من السكر الأبيض المُضاف إليه الماء وماء الورد ويُطيب بالمسك، ويُبرد بالثلج، كما كان يُطلق عليه " الخرجي"، وكان يُصنع من شعير بلل حتى يبدأ في الإنبات، ثم يُجفف، ويُسحق، ويُضاف إليه دقيق الحنطة، ثم يُسكب عليه ماء مغلي، ويترك الشراب حتى يخمر، ثم يؤخذ ما يبقى منه، ويُحلى بالسكر. للمزيد راجع: الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، ص ٢٦٨؛ ابن الأخوة : معالم القربة، ص ١٩٧؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) ناصرخسرو: المصدر السابق، ص ٤٩؛ المقريزي : المصدر السابق، ص ٧٧.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٢، ص ١٦٦؛ المقريزي: الخطط، ج٤، ص ٧٢.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٩٩ ؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص٢٥٨؛ Heyd, W. : op. cit., pp. 391 – 392.

وعندما أصدر سجلاً بمنع النبيذ، وإتلافه، وأمر رجاله بتتبع من يبيع، أو يقتني شيئًا منه، فاتفق أن رجلاً حمل خمرًا له على حمار، وهرب به، فتصادف أن قابله الحاكم بأمر الله، أثناء مروره على جسر ضيق، فسأله الحاكم من أين أقبلت ؟ فقال الرجل: من أرض الله الضيقة. فقال له الحاكم بأمر الله: يا شيخ أرض الله الضيقة ؟ فقال الرجل: لو لم تكن ضيقة ما جمعتني، وإياك على هذا الجسر. فضحك الحاكم منه، وتركه. (١)

ووسط هذا، وذاك، ووسط هذا التشدد استطاع أبو يعقوب إبراهيم بن نسطاس النصراني، طبيب الحاكم بأمر الله الذي كان محبًا للخمر أن يجعل الحاكم يعدل عن قراراته القاسية ضد الخمر والخمارين، ليس هذا فحسب، بل استطاع أن يجعل الحاكم شاربا له، حيث أقنعه بأهمية شرب النبيذ، وعدَّد له ما فيه من المنافع، فاستدعى الحاكم بأمر الله جماعة من المغنين، وأصحاب الملاهي إلى مجلسه، وشرب على غنائهم، وأحسن إليهم، وعاد الحال بالناس في مصر-القاهرة، إلى ما كانوا عليه في السالف من بيع الخمر، والفقاع. (٢)

ظلت الحال على هذا المنوال حتى توفى أبو يعقوب بن نسطاس، وهو سكران في بركة ماء. (٣) فعاد الحاكم بأمر الله إلى سيرته الأولى، ومنع الناس من شرب النبيذ أشد منع، وتشدد فيه وقتًا بعد وقت، وحذر على الخمور، والمسكرات حذرًا تامًا. (٤) حتى قال ناصرخسرو في ذلك: إنه لم يجرؤ أحد على شرب الخمر، أو الفقاع أيام الحاكم بأمر الله. (٥) ولم يحدث هذا إلا في عصر الحاكم بأمر الله. (٦)

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفاء ج٢، ص ٩١.

(٢) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ٢٦٩.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ص ٧٠. يذكر أن اسمه يعقوب وليس أبا يعقوب.

(٤) المقريزي: الخطط ج٦، ص ٤٩١.

(٥) ناصرخسرو: سفرنامة، ص ١٠٥.

(٦) المقريزي: المصدر السابق، ص ٤٩١.

وإذا كان الحاكم بأمر الله قد اتجه إلى شرب الخمر بإيعاز من طبيبه النصراني ضاربًا بكل قراراته السابقة عرض الحائط فإن هناك من الخلفاء الفاطميين، ووزرائهم من اشتهر بالانغماس فيها، ولاسيما منهم الظاهر لإعزاز دين الله، والمستنصر بالله والآمر بالله.[1]

فقد جاء الظاهر لإعزاز دين الله مُحبًا للخمر منغمسًا في اللهو، والترف. [2] فتراجع عن قرارات والده الحاكم بأمر الله، فعادت الأمور كما كانت عليهما من قبل، وعاد الناس إلى شرب الخمر مرة أخرى، فيذكر المقريزي أنه في عهده قد خرج الناس بمناسبة عيد الفصح إلى قنطرة المقص؛ حيث أمضوا نهارهم في اللهو، وشرب الخمر، رجالاً، ونساءً وهم يُعاقرون الخمر، حتى حملت النساء في قفاف الحمالين من شدة السكر. [3]

أما المستنصر بالله فكان يركب في كل سنة، وعصر النساء، والحشم إلى جب عميرة – ركن الحجاج – الذي كان يتجمع فيه الحجاج قبل سفرهم إلى الحج، وعند عودتهم، [4] وهو متزي بزي الحج، ومعه الخمر محولاً في الروايا بدلاً من الماء، يدور به سقاته عليه، وعلى من معه في مجلسه، حتى شبهه المقريزي بقوله: " كأنه ماء زمزم".[5]

وقد تخطى المستنصر بالله ذلك، وبغى، وتمرد على خالقه عندما نصب خركاه بالقصور التي بعين شمس، وبنى فسقية عظيمة، وحمل إليها

---

(١) البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر) ت ٤٢٩هـ / ١٣٠٧م : الفرق بين الفرق، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٣٢٨هـ – ١٩١٠م، ص٣٠؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٣١ – ٣٦.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، ص١٨١ – ١٨٢.

(٣) المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج٢، ص ١٣٧.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ١٦٣؛ Stanley Lane – Poole : A History of Egypt in the Middle Aggs, p. 133.

(٥) المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج٢، ص ٢٦٥ ؛ إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الاجتماعي الفاطمي، ص ٢٦٥.

روايا الخمر حتى مُلئت، وأخرج بجميع ما في قصره من الملاهي، والأغاني إلى الخركاه التي هو بها، وهم يلهون بأصوات القيان، والأوتار، ويستقون من فسقية الخمر، يضاهي بذلك البيت المعظم، وزمزم ... ويقول: "هذا أطيب من زيارة حجارة، وسماع صوت كريه، وشرب ماء آسن بغيًا، وعلوًا". [1]

كذلك كان الوزير برجوان عاشقًا للخمر، فقد كان يكثر من حضور مجالس الشراب، والملذات التي كانت تطول حتى صباح اليوم التالي. [2] كما كان للأفضل بن بدر الجمالي مجلس للشراب، زينه بثمانية تماثيل لثماني جوار متقابلات، كانت منهن أربع بيض من الكافور، وأربع سود من العنبر، وكن مرتديات لفخر الثياب، ومتزينات بأثمن الحلي، ويُمسكن بأيديهن الأحجار الكريمة. [3] فراجت على أيامه الخمر، وكثر شربها. فكان الأفضل يقتصر في غلق الحانات، ومنع بيع المُسكرات في آخر جمادى الآخرة فقط، لذلك عندما توفي الأفضل، أصدر الوزير المأمون البطائحي أمرًا بغلق جميع قاعات الخمارين في سائر الأعمال، وأن يُنادى بأنه لا يتعرض لبيع شيء من المُسكرات، أو لشرائها سرًا أو جهرًا في آخر جمادى الآخرة من كل عام. [4]

وإن كان ما فعله المأمون البطائحي، وما فعله الخليفة الحاكم بأمر الله من قبل يدل على أن المنع، أو التشديد في شرب الخمر كان يتم بصورة استثنائية يُراعى فيها مزاج الخليفة، أو الوزير.

كذلك كان الأمير المظفر بن أمير الجيوش بدر الجمالي، وأخو الأفضل شاهنشاه، الذي كان يمضي في كل ليلة إلى الخليفة الآمر بأحكام

---

(١) ابن ظافر : أخبار الدول، ص ٧٣، ٧٤.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٥، ٢٦.

(٣) ابن ميسر: أخبار مصر، ج٢، ص ٥٨؛

Stanley Lane – Poole : op. cit., p. 134.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٩١ ؛ إبراهيم رزق الله أيوب: المرجع السابق، ص ٢٦٦.

الله، ويشرب عنده، ويخرج في السحر، ومعه غلامان، أو ثلاثة، حتى إن بواب حارة برجوان كان عند عودة المظفر سحرًا يثبت عليـــه، ويشـــتم الغلمان، وينكر عليهم، ويرجمونه، ويضربهم، حتى وقعت ضـــربة فـــي جنب المظفر أهملها، ولم ينكرها على استحياء، فآلت به إلـــى المـــوت، فتوفي، وعمره دون الثلاثين.[1]

٢- ثراء الدولة وتفشي الفاحشة والبغاء:

أدت مظاهر الحياة المترفة التي عمت المجتمع المصـــري فـــي العصر الفاطمي إلى ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية التي أصابت الرجال، والنساء على الســـواء، فقـــد كثـــرت الاحتفـــالات الإســـلامية، والمسيحية التي شاركت فيها الدولة بشكل مُبالغ فيه، وأصبحت القـــاهرة تحيا ليلاً، ونهارًا، فكثرت حفلات الغناء، والسمر، والخمر، والميسر سرًا، وعلانية.

ومع كثرة الغناء، والمُغنـــين، والمغنيـــات انتشـــرت الملاهـــي، والحانات على الخليج ما بين مصر (الفسطاط)، والقاهرة، حتى أصبحت تلك المنطقة بؤرة للفساد، والرذيلة بما يُرتكب فيها من مُخالفات على أثر شُرب المُسكرات، وتعاطي المخدرات (الحشيشة)، والإفراط في الاستماع إلى المُغنيات، وحضور حفلات المجون، والخلاعة التي كانت تحيا هناك وسط الأنوار المُتلألئة ليلاً على جانبي الشارع الضيق، حتـــى أصـــبح مقصدًا لأهل الستر والتفرج.[2] ولم يقتصر الغناء على أمـــاكن الفـــرح، والمتنزهات، والملاهي، والحانات، بل عرف الغناء طريقه إلـــى الـــدور خلال الجواري، والجاريات المُغنيات.[3]

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٢) نفسه، ص ٢٨٧ ؛ إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفـــاطمي الاجتمـــاعي، ص ٢٦٧.

(٣) إبراهيم رزق الله أيوب : المرجع الســـابق، ص ٥٢؛ Sanle Lane – Poole : op. cit., pp. 87 – 89.

بالإضافة إلى المغنين، والمغنيات فقد كثر عـدد الجـواري فـي القصور الفاطمية حتى عجز المؤرخون عن حصرهن، وقد شاعت ظاهرة التسري. فأصبح الناس على دين ملوكهم، فأصبح الرجـل فـي الدولـة الفاطمية يمتلك العديد من النساء دون عناء، أما المرأة المصرية فشعرت بالحسرة والقهر بعد أن شعرت بأن عواطف زوجها قد قلت بعدما توزعت بين عدة نساء، وأصبحت شبه منسية في المجتمع، ونظـر إليهـا نظـرة متدنية، واتهمت بكل موبقة، وعانت الكثير من الظلم، والجور، ولاسـيما في عهد الحاكم بأمر الله.

ووجدت بعض النساء اللاتي خلطن بـين الرفاهيـة، وانحـدار الأخلاق، فخرجن عن المألوف، فأسرفن في اللهو، وخرجن إلى الشوارع سافرات بدون حجاب، ومتبرجات، كما أقبلن على شرب الخمر، وأكثرن من الخروج، واختلطن بالرجال، فظهرت مظاهر الفسق، والانحلال. [1]

إن كانت الرفاهية سببًا من أسباب ظهور الفسق، والفجور، فقـد كان الفقر، والجوع، والحاجة سببًا آخر من أسبابه، حيث ضـعف عامـة الشعب الذين ضاق بهم الحال، وعجزوا عن تدبير قوت يومهم أمام إغراء بعض القوادين لهم بطيب العيش بتعاطي الغناء واحتسـاء المسـكرات، والانخراط في الفحش والرذيلة، فتاجروا بأجساد الفقيرات اللاتي سـقطن من حيث لا يدرين في الإثم. [2] فكثر البغاء، وكثر الدعار، وأصبح لتلـك الرذائل سماسرة يتفنن في ترويج بضائعهن. [3] وما كـان مـن الدولـة الفاطمية التي قامت على أساس ديني إلا أن تستفيد من ذلك، وتتعامل مع البغاء كحرفة، وتفرض عليها ضريبة محددة كسائر التجارات. [4]

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ١٣٧ ؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٨٤.

(٢) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، أو عصر النهضـة فـي الإسلام، نقله إلى العربية : محمد عبد الهادي أبو ريدة، ج٢، تـونس، ١٩٨٦م، ص٣٥١، O'Leary : op. cit., p. 55.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٨٩..

خشي الحاكم بأمر الله الفاطمي الذي اتسم بميله للزهد، والتقشف أن يصبح هذا السلوك ظاهرة عامة بين جميع الناس، فحاول في أول الأمر أن ينظم المظهر العام لسلوك المرأة الاجتماعي، فلما كان تجمع النساء يأتي في الذهاب إلى الحمامات بطريقة منظمة، والاجتماع في المقابر أيام الزيارات، والخروج إلى الأسواق، هذا فضلاً عن تجمعهن على شاطئ النيل في الأعياد والميل إلى اللهو[1]؛ فقد أصدر عدة مراسيم للحد من ذلك، وقد صدرت أول طائفة من تلك المراسيم في المحرم سنة ٣٩٥ هـ [2] فصدر سجل يُحرم على النساء أن يكشفن وجوههن في الطريق، أو خلف الجنائز، وحرم عليهن التبرج، كما حرم عليهن العويل، والصياح وراء الموتى. [3] كما أصدر أوامره بتنظيم دخول الحمامات. [4]

كما أصدر الحاكم عدة قرارات بمنع خروج النساء مع الرجال على شاطئ النيل للتنزه، ومن ركوب الخيل، ومواضع المرح.[5] كما منع الناس من الغناء، أو الاستماع إليه، وأمر بكسر سائر ما يُعثر عليه من آلات موسيقية، وإحراقها، كما نهى عن بيع المغنيات، ثم أصدر أوامره بنفي سائر المغنيات، وأصحاب الملاهي. [6]

على الرغم من أن تلك الأوامر التي كان يصدرها الحاكم بأمر الله لم تكن تصدر كدفعة واحدة، ولكن الحاكم بأمر الله قد تدرج في إصدارها – ولعل ذلك كان رغبة منه في إصلاح المظاهر العامة لسلوك النساء، والارتفاع بهن إلى مستوى الفضيلة – فإن هؤلاء النساء لم يمتثلن لمثل

---

(١) ناريمان عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٨٤؛ Heyd : op. cit., p. 395.

(٢) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ١٢٩.

(٣) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٢٨٦ ؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص١٢٩.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٥٣.

(٥) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٢٨٧؛ Mann (J) : op. cit., p. 12.

(٦) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ٢٠٠، ٢٠٢.

هذه الأوامر. [1] وظلت مظاهر الفساد موجودة لم يُقضَ عليها بعد ؛ مما اضطر الحاكم بأمر الله لاتباع القسوة، والشدة مع هؤلاء النساء.

فقد قيل إنه سمع يومًا أثناء سيره ضجيج النساء، وصياحهن وأصوات غنائهن بحمام الذهب، فأمر بأن يُسد الحمام بالحجر على من بداخله حتى متن جميعًا. [2] كذلك أمر بهدم بعض الحمامات على من فيها من النساء، ثم أمر بمنع دخول الحمامات العامة حتى المُخصصة للنساء[3]، كذلك أمر بإغلاق جميع الحمامات، ويذكر المقريزي أنه كان بمصر الفسطاط ألف ومائة وسبعون حمامًا. [4]

وعلى الرغم من ذلك فقد كثرت المفاسد، وانتشرت بيوت البغاء، واستطاع النساء أن يخرجن من بيوتهن دون رغبة أزواجهن، أو من يعولهن، هذا الأمر الذي جعل بعض الرجال يشكون في زوجاتهن، ومن ثم في نسب أولادهم، فنعرف من بعض القضايا التي تقدم بها بعض الأزواج إلى القاضي؛ لأنه يشك في أن زوجته قد حادت عن الصواب، وبالتالي فإنه يُنكر أولاده منها؛ ونظرًا لصعوبة تلك القضايا، فقد كان القاضي يتحرى الدقة في مثل تلك الأمور، وفي حالة ثبوت براءة الزوجة، كان يُشهَّر بالرجل في أسواق المدينة، ويُنادى ببراءة الزوجة. [5]

وصل الشك إلى قصر الحاكم بأمر الله نفسه، وذلك عندما خرج من قصره جماعة من حظاياه، وأمهات أولاده، ووضعهن في صناديق مثقلة بالحجارة أغلقت عليهن، وأمر بإلقائهن في النيل بعد أن تأكد من

---

(١) النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، ص٥٢.

(٢) الدواداري: كنز الدرر، ج٦، ص ٢٥٨.

(٣) ابن حمّاد : أخبار بني عبيد، ص ١٠؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج٢، ص ٦٠٣؛ آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج٢، ص ٢٣٣.

(٤) المقريزي: الخطط، ج٣، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص ٥٨٦-٥٩٣؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ١٠١.

فسقهن. [1] كما سد على بعض الجواري والمحظيات حجرة في القصر، وتركهن حتى متن. [2]

يبدو أن الحاكم بأمر الله كان مدفوعا إلى ذلك بشدة الغيرة على نسائه أو عدم ثقته بالمرأة بوجه عام، وتوقعه الخيانة منها؛ ولهذا كان يتجسس على النساء لكشف أسرارهن، ومن أجل ذلك جهز نساء عجائز كثيرة يستعلمن أحوال النساء لمن يعشق أو يعشقهن وأسماء من يتعرض لهن. فمن وجدت منهن كذلك قتلها، وأخفاها، ولم يكتف الحاكم بأمر الله بذلك، بل شك حتى في جاسوساته العجائز، فلجأ للتأكد بنفسه من عدم مُخالفتهن، فأكثر من التجول ليلاً، ونهارًا في المدينة. [3]

ورغبة منه في القضاء على الفسق، والفساد نهائيًا، فقد أمر الحاكم بأمر الله بمهاجمة أماكن البغاء، فأزيلت دورها، وأوكارها، وطهرت منها أحياء المدينة، وكانوا ينبشون في معظم جنباتها. [4] ثم أمر بمنع النساء من الخروج نهائيًا ليلاً، أو نهارًا، وتأكيدًا لذلك فقد منع الأساكفة من عمل أخفاف لهن، كما أمر بمنع التطلع من الطرقات أو الأسطح، فاحتبس النساء في ظلام دورهن، ولم تُر امرأة واحدة في الطريق، وقد شدد الحاكم بأمر الله في تنفيذ تلك الأوامر، فعوقب كثير من المخالفين بالجلد والتشهير، والإعدام. [5]

---

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، ص١٦٦؛ Stanley : A History of Egypt, p. 126.

(2) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، تحقيق : حسين نصار، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٦٣.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١، ص ٣٥٢.

(4) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٨٦؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ١٣١.

(5) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ٢٠٨ ؛ ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ١٠٩؛ - المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٧٣ ؛ محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ٢٩.

شملت قرارات الحاكم بأمر الله جميع النساء سواء في مصر أو القاهرة، ولم يستثن من تلك القرارات سوى النساء المتظلمات للشرع، والخارجات للحج، أو المسافرات لظروف طارئة أو قهرية، بالإضافة إلى غاسلات الموتى، والأرامل اللاتي يبعن الغزل، على أن يكون خروج هؤلاء لمزاولة شؤونهن برقاع خاصة ترفع إلى القصر، وتصدر بها تقارير يقوم بتنفيذها متولي الشرطة.(١)

لم تكن تلك الأوامر حائلاً دون ممارسة الفسق، والبغاء، فقد لجأت بعض الفاسقات إلى الحيلة والاحتيال لممارسة فسقهن؛ حيث ادعت إحداهن بأن أخاها الوحيد ينازع سكرات الموت، ووقفت بطريق القاضي مالك بن سعيد الفارقي، تناشده بالله أن يوصلها إليه، فرق قلبه، وأمر برجلين أوصلاها إليه، فوصلت دار الرجل الذي يهواها، وتهواه، ولما طالب الزوج المخدوع بامرأته، وقد عرف قصتها مع القاضي من جارتها، قال: إنها ليس لها إخوة، وألقى القبض على المرأة، والرجل، وهما نائمان في إزار واحد، وقد ثملا من السكر، وصدرت بحقهما العقوبة، فأحرقت المرأة، وقتل الرجل. (٢)

ومن اللافت للنظر أن المبالغة في الشدة، وتضييق الخناق على المرأة لم يكن ليمنعها من ارتكاب الإثم، أو الخروج من البيت، كذلك نوع العقوبة التي كانت تستخدمها الدولة الفاطمية في جريمة الزنا، والمعروف بالجلد في الشريعة الإسلامية، فنرى أن الخليفة الحاكم أمر بقتل الرجل وحرق المرأة.

كذلك وصل التهتك في العصر الفاطمي إلى حد اقتنائهن الجواري في القصور، لتفنن في أساليب الفحشاء، فاتخذت الجارية خصيًا لها

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٢٦، ص٤٥٧؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص١٠٨؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص٩٢.

(٢) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط٢، دار الفكر العربي، ١٩٤٨م، ص ٢٤؛ إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٥٥.

كالزوج، كما فعلت جواري خمارويه صاحب مصر.[1] كما جرت عادة اقتناء الجواري من قبل النساء، وأدى هذا الأمر إلى بقاء العديد منهن بدون زواج ؛ مما أدى إلى ارتكابهن الفحشاء أو اتهامهن به، فاتهم الحاكم بأمر الله أخته "ست الملك" – والتي كانت تملك أربعة آلاف جارية، منها ألف وخمسمائة عذراء – بارتكاب الفاحشة، كما اتهمها بأنها تدخل الرجال إلى مخدعها، وتمكنهن من نفسها. ويُعتقد أنها قد زالت عذريتها، مما جعلها تتعجل بتدبير مؤامرة للتخلص منه.[2] وقيل إنه أرسل القوابل – جمع قابلة – للتأكد من براءتها.[3]

ومن الغريب أن للحاكم بأمر الله بما أصدره من أوامر، ومراسيم تحد من ظاهرة الفسق، والفجور، والذي يميز بها دون غيره من الخلفاء الفاطميين، كان يستخدم الفاحشة في عقاب من يُخالف أوامره، أو على سبيل المزاح، والسخرية التي تتنافى مع ما تظاهره به من زهد، فكان الحاكم يتجول بالأسواق بخادم ضخم الجثة يُقال له "مسعود" يأمره بارتكاب الفاحشة مع صاحب المُخالفة أمام الجميع.[4]

ويروي الأنطاكي أن الحاكم بأمر الله قد قصد أحد أسواق مصر ليلاً، وتقدم إلى شيخ خليع يُعرف بالرجاع، فيقول له الحاكم: اكشف/أرني قمرك، فيكشف الرجل عن قفحته، والحاكم لبعض ركابيته من السودان أن يبز إحليله، ويأتيه بمشهد منه، ومن الجمع الحاضر، ويتفوت إليه ذات المجرى من الألم الذي يزعم أنه يناله، ويتوسل إليه الرجل أن يأمر الأسود العالي عليه، بالرفق، وترك العسف له، فيضحك الحاكم من ضجيجه، ويطرب له.[5]

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج٧، ص ١٨٨.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١١٠ ؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٤، ص ١٨٥ ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج١، ص ٦٠٣.

(3) ابن ظافر: أخبار الدول، ص ٦٤؛ ابن الأثير: الكامل، ج٢٧، ص١٣٠٥ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١٠٧؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٤، ص١٨٥.

(4) ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٢٠١.

(5) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، ص ٣٢٩.

كذلك عندما غضب من شعب مصر الذين سخروا منـه، ومـن أوامره، وصنعوا له تمثالاً على هيئة امرأة تمسك بيدها رقعة تحمل فـي طياتها مكروه القول، فأمر جنوده العبيد بحرق مصر وعقاب أهلها، وكان نتيجة ذلك أن فعل العبيد الفاحشة بنساء مصر، (١) مما اضطر بعضـهن لقتل أنفسهم خشية العار. (٢)

وفعل تلك الفعلة مرة أخرى عندما تأكد أن أهل مصر هم السبب في حمل جنده الأتراك على مواجهته، ومطالبته بتسليم الدرزي الذي نشر دعوة ألوهية الحاكم، والتي لاقت قبولاً لديه، فسلط عليهم طوائف الرجالة من السودان (العبيد)، وقرر معهم ما يفعلونه بهم، فكانوا ينزلـون إلـى مصر مجتمعين على هيئة المنسر، فيكبسون على الحمامات، ويأخـذون بنات أهل مصر نهارًا جهارًا. فأصبحت الفحشاء على عين، ومرأى مـن الجميع دون تدخل الشرطة لمنع هؤلاء الرجال. وعندما اجتمـع النـاس، وتضرعوا له بمنع هؤلاء الجنود، وأمر أصحاب الشرطة بحمايتهم، فلـم يرد عليهم جوابًا. (٣)

ظلت المرأة تعاني من مراسيم الحاكم بأمر الله، ويتحايل بعضهن عليها زهاء سبع سنوات،(٤) حتى توفي الحاكم بأمر الله ٤١١ هـ/ ١٠٢٠ م، فتحول المجتمع المصري مرة أخرى من التقيد للنقيض فجـأة، حيـث أباح الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله كل ما منعه والده الحاكم بـأمر الله، فأقبل الناس على الحياة المرحة، وظهر الفساد بصورة أكثـر وضـوحًا، وأشد وطأة، ولاسيما بعد أن سمح الظاهر لإعزاز دين الله بالإفراج عـن النساء،(٥) فأقبل الناس على شرب الخمر، واللهـو، وسـماع الأغـاني، والاستغراق في ملذاتهم. (٦)

---

(١) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٢٠ – ٢٢؛ السيوطي: حسـن المحاضـرة، ج٢، ص ٦٠٣.

(٢) ابن ميسر: المصدر السابق، ص٢٠ – ٢٢.

(٣) ابن ظافر: أخبار الدول، ص ٥٤، ٥٥.

(٤) ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص ١٠٠.

(٥) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٣٥ ؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٩٢.

(٦) المقريزي: المصدر السابق، ص ١٢٩ ؛ الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ٢٣٨.

والواقع أن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله نفسه قد قضى مدة حكمه مشغولاً بملذاته، مُقبلاً على مجالس الغناء، والطرب، وقد فسد الناس في أيامه بمصر، واتخذوا المغنيات، والراقصات، وبلغوا من ذلك مبلغًا عظيمًا.[1] ولم يتورع البعض عن إظهار تلك الأمور حتى في الشهور التي اعتادت الدولة الفاطمية أن تنزهها عن مظاهر الخلاعة، والإثم – رجب، وشعبان، ورمضان – فساءت أمور الدولة، وكثر الذعار الذين كانوا ينكبون على الحارات؛ مما دفع الظاهر لإعزاز دين الله إلى المُحافظة على مظهر الدولة الرسمي، فأصدر سجلاً برفع المناكر، وترك التظاهر بشيء منها، كما أمر بعدم خروج النساء بعد العصر للمقابر، كذلك منع الغناء.[2]

ولما كانت هذه الأوامر قد صدرت في بداية حكم الظاهر لإعزاز دين الله ٤١٣ هـ /١٠٢٢ م، فهذا يجعلنا نعتقد أن "ست الملك" هي التي أصدرت تلك الأوامر، ولاسيما الأمر الخاص بالإفراج عن النساء، وكذلك الأمر الخاص بعدم خروجهن، وذلك لكونها المسيطرة على شؤون الخليفة الذي تولى الخلافة صغيرًا.[3] كنوع من أنواع المحافظة على سياسة الحاكم السابقة تجاه النساء، وحتى لا تعود الحالة الاجتماعية مرة أخرى كما كانت عليه.

مما يؤكد لنا استقرار الأمور بعض الشيء في عصر الحاكم بأمر الله على الرغم من قسوته، وشدته المُبالغ فيها، وعلى الرغم من اتهام البعض له بالتشدد، والجنون، فإذا كان القرار الأول الخاص بالإفراج عن النساء كان تعويضًا لست الملك لما قد أصابها هي شخصيًا من إيذاء أيام الحاكم بأمر الله، واتهامها بالفحشاء، فهي أيضًا صاحبة القرار الثاني بمنعهن عن الخروج، ولعل هذا أكبر دليل على انتشار الفساد بأنواعه في تلك الفترة.

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٥٥.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٣٥؛ الخطط، ج١، ص ٣٥٥؛ ناريمان عبد الكريم: المرجع السابق، ص٩٢.

(٣) ابن حماد: المصدر السابق، ص ١٠٣.

استمرت مظاهر الفساد، والفسوق في عهد المستنصر بالله، ولاسيما فترة المجاعات – الشدة العظمى – حيث انتشرت البيوت قصيرة السقوف التي سكنها أهل الفساد، فتعرضت أيديهم للنساء دون تمييز بين الصالحة، والفاسقة، فكانوا يأخذون إلى تلك البيوت، ويفعلون بهن الفاحشة، وقد تمكنت إحدى النساء من الهروب من إحدى هذه الدور، وأبلغت الوالي بما حدث، فكبس على تلك الدار، وأمر بقتل من فيها. [١]

ولم يخلُ العصر الفاطمي الثاني من المبالغة في مظاهر البذخ، والترف، والإسراف، وكذلك الأعياد، والاحتفالات، ومن ثم فقد ظهرت مظاهر الفساد، والفجور التي عمت النساء، والرجال على السواء، ويعبر المقريزي عن أسفه لما كان يحدث في تلك الفترة قائلاً: إن أقبح ما ظهر في مصر –القاهرة حب الغلمان، وتغزل الشعراء بهم، حتى غارت النساء من ذلك، وتعمدت إلى التشبه بالغلمان في اللباس، والقيافة ليستملن قلب الرجال. [٢]

وانتشرت ظاهرة الشذوذ الجنسي بين الرجال أيضا مثلما كانت من قبل بين النساء، هذا الأمر الذي وصل إلى حد اتهام الخليفة الظافر بممارسة الفحشاء مع نصر بن عباس ابن وزيره، [٣] والذي كان حسن المنظر بديع الجمال، [٤] فكثرت الشائعات والغمز واللمز، فعمد عباس بمطالبة ابنه إلى الذهاب من قصر الخليفة، والابتعاد عنه، بل قتله لمحو ما تناقلته ألسن الناس. [٥]

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، ص ٤٧ ؛ ناريمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص ٩٣.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١١٠.

(٣) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج١، م٣، ص ٤٥؛ ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص ١٠٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٥٢.

(٤) ابن حماد: المصدر السابق، ص١٠٦؛

.Stanley : History of Egypt, p. 126

(٥) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ٤٥ ؛ ابن إياس: المصدر السابق، ص ٥٢؛ إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ١٢٨.

أما ساويرس بن المقفع فيخبرنا بأن المنتخب نصر الملك أبي علي الذي تولى ولاية الإسكندرية بعد عزل ابن ميروا، قد فعل فعلة كانت سببًا في موته، وهي أنه بات في بيعة القديس ماري جرجس الشهيد داخل المذبح الذي قبره تحته مع غلام أمرد، فكان عقابه شديدًا، ظهر له الشهيد ماري جرجس في صورة مارد، وأخذ يضربه حتى مات، لم يستطع غلمانه إنقاذه. [1]

وأيًا ما كان مدى صدق هذه الرواية من عدمه، فإن الدولة الفاطمية التي قامت على أساس ديني، وصلت إلى درجة كبيرة من الفساد، جعل بعض خلفائها يمارسون الفحشاء، والبعض الآخر يعاقبون به على عين، ومرأى من الجميع، هذا الأمر الذي كان نذيرًا بانهيارها مثلما كان الأمر مع سابقتها، فقد كان من الأسباب الثانوية التي حفزت الفاطميين على فتح مصر علمهن بأن إحدى أميرات البيت الإخشيدي قد خرجت بنفسها لتشتري جارية تتمتع بها، فعد الخليفة المعز لدين الله أن ذلك دليل على مدى الترف، والضعف الذي حلَّ بالدولة الإخشيدية، وأمرهم بالذهاب لمصر، وبشرّهم بالنصر. [2]

٢ـ أعمال السرقة واللصوصية:

كانت مصر-القاهرة طوال العصر الفاطمي تقريبًا – كما سبق ذكره – مسرحًا للأحداث العنصرية أو المذهبية، ومثارًا لتلك الاضطرابات التي وقعت بين المتسلطين على منصب الوزارة ومن يناوئهم، ولاسيما في المرحلة الثانية من العصر الفاطمي.[3] بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي كانت تصيب البلاد، وتصل بها أحيانًا إلى هذه المجاعة، وقد انعكست هذه الأحداث، وتلك الفتن على الحالة الاقتصادية

---

(١) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ١٨١.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا: ج١، ص ١٠٠؛ الخطط، ج١، ص ٣٥٣ ؛ نارمان عبد الكريم: المرأة في مصر، ص٨٥.

(٣) البغدادي : الفرق بين الفرق، ص٣٠؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص٣١ – ٣٦.

في البلاد، وبالتالي على المُجتمع المصري، فازدادت حالة الفقراء فقرًا، وكثرت الاضطرابات، واضطر بعض الناس إلى أعمال السرقة والنهب، للحصول على قوت يومهم.

هذا بالإضافة إلى تلك السياسة الخاطئة التي كانت تتبعها الدولة الفاطمية مع من يقومون بخدمتها من الوزراء، والقواد، والخدم من كثرة إغراقهم بالمال، والهدايا، والهبات، هذا الأمر الذي أدى إلى تفشي روح الطمع، والجشع لديهم، ودعا إلى طلب المزيد عن طريق الاختلاس، أو طلب الرشوة، وعلى النقيض كانت سياستها في معاقبة المُخطئ منهم، أو من لا يرضى منهم، فكان الفاطميون يقومون بمصادرة جميع أملاكهم دون أن يتركوا لهم شيئًا، حيث إن الفاطميين كانوا يعدون هذا المال ملكًا لهم. [1] مما يجعلهم فريسة للجوع، والمرض، فيضطر بعضهم مكرهًا إلى سلب الناس جهارًا، والتجرؤ عليهم. هكذا كان كلٌ من كثرة المال والحاجة له سببًا من أسباب أعمال السرقة، والنهب، واللصوصية في مصر الفاطمية.

ومع غياب الرقابة كثر فساد الذمم، ولجأ بعض الناس، سواء من الخاصة، أو العامة، إلى خيانة الأمانة، أو اختلاس الأموال طمعًا في المزيد، فيذكر ابن كثير أن زوجة الإخشيد كانت قد أودعت قباء من اللؤلؤ المنسوج بالذهب عند رجل من اليهود الصاغة، ففسدت نفسه، وأساء الأمانة، وعندما طالبت به، أنكره، فشكت أمرها إلى الخليفة المُعز لدين الله الفاطمي الذي طلب إحضار الرجل لسماعه، غير أن الصائغ قد أصر على إنكاره، فأمر المُعز لدين الله بتفتيش داره، فاستخرج كل ما فيها، فوجدوا القباء، قد وضعه الصائغ في جره، وخبأها في موضع من مواضع داره، فرده الخليفة إلى زوجة الإخشيد، التي حاولت تقديمه للمعز لدين الله، غير أنه أبى ذلك. [2]

---

(1) ابن الصيرفي : الإشارة، ص٣٧ – ٣٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، ص٣٥ – ٣٧.

(2) ابن كثير : البداية والنهاية: ج١١، ص ٢٧٤ ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج١، ص ٦٠٠.

وفي أيام الحاكم بأمر الله أودع رجل مغربي – من سلجماسة – ماله عند رجل في مصر، قد قابله في السوق، وتوسم فيه خيرًا، وكان هذا المال على سبيل الأمانة إلى حين عودته من الحج، فلما عاد الرجل من الحج، طلب ماله من التاجر؛ ليعود به إلى بلده، غير أن هذا التاجر قد أنكره عليه، فثارت ثائرة المغربي، وشكا أمره إلى الحاكم بأمر الله، وقد استطاع الحاكم بأمر الله إجبار التاجر رد المال بالحيلة، حيث اتفق مع المغربي أن ينتظره في السوق عند دكان أمام دكان التاجر الذي أخذ ماله، وإذا مر الحاكم بأمر الله يقف معه، ويُطيل وقفته، حتى يراه التاجر، وقد تم ذلك، فلما انصرف الحاكم بأمر الله جاء الرجل بالمال للمغربي طائبًا الصفح. [1]

وعلى الرغم من أن القاضي في الدولة الفاطمية كان يتقاضى مرتبًا ضخمًا، يصل إلى ما يقرب من ألفي دينار تقريبًا في العام،[2] فإن مظاهر الفساد قد تسربت إلى نفوس بعض هؤلاء القضاة، فامتدت أيديهم إلى مال اليتامى، فقد تقدم أحد اليتامى برقعة إلى الحاكم بأمر الله؛ يذكر فيها أن أباه قد توفي، وترك له عشرين ألف دينار، وأنها مودعة في ديوان القاضي حسين بن النعمان، غير أن القاضي قد أخبره أن ماله قد نفذ، فاستدعاه الحاكم بأمر الله، وأقفه على الرقعة، فقال القاضي للحاكم بأمر الله كما قال لليتيم، من أن اليتيم قد استوفي ماله عن آخره، فأمر الحاكم بإحضار كشف الحساب من ديوان القاضي، فتبين أن الذي وصل للرجل اليتيم أقل مما له، فطلب القاضي العفو، والتوبة، غير أن الحاكم بأمر الله أمر بضرب عنقه، وحرق جثته. [3]

كذلك كانت أعمال السرقة واللصوصية تظهر بشكل واضح في المجتمع المصري عندما تقوم الدولة بمُحاباة فئة من فئات المُجتمع دون

---

(1) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، الجزء الخاص بمصر، ج٢، ص ٧٥.

(2) ناصر خسرو: سفرنامة، ص١٢٥.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج٢، ص ٥١ ؛ ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، (الجزء الخاص بمصر)، ص٧١.

الفئة الأخرى، وتترك لها العنان دون حساب أو مُراقبة، فتتجبر تلك الفئة، وتتجرأ على إعمال الفساد بين الناس، وربما يصل فسادها هذا إلى حد الخليفة نفسه الذي عجز عن الحد من هذا الفساد، أو حتى حماية نفسه.

لقد نال المغاربة مكانة عالية، فقد اعتمد الفاطميون عليهم في دخولهم مصر، لذلك فقد تعالت الفئة، وتجبرت، ولاسيما بعد أن حازت كل المميزات، لذلك فقد حاولت في بداية عهدها نهب المواضع الخاصة بالمصريين أصحاب البلاد، معتمدين في ذلك على قوتهم العسكرية، ومكانتهم في الدولة، غير أن المصريين قد ثاروا، ووقفوا في وجوههم دفاعا عن مواضعهم.[1] وتكرر هذا الأمر في عهد المُعز لدين الله، حيث قاموا بنهب الناس، والاعتداء عليهم، هذا الأمر الذي أنكره المعز لدين الله.[2]

وفي بداية عهد الحاكم بأمر الله طغى المغاربة مرة أخرى، حيث ظنوا أنهم قد امتلكوا زمام الأمور، وسارت لهم البلاد بما فيها، فخرجوا إلى الشوارع، وتعرضوا للعامة بالسلب، والنهب، وامتدت أيديهم إلى خطف النساء من الطرقات، وتعرية الرجال من ثيابهم، فضاق الناس من أعمالهم، وكثرت الشكايات في حقهم، فدخلوا في حرب مع الجند الأتراك الذين انتصروا عليهم، وعندما هرب زعيمهم بن عمّار من القاهرة إلى الفسطاط سارع العامة الذين عانوا من فساد جنده، ونهبوا داره، واسطبلاته.[3]

وعندما اعتمد الحاكم بأمر الله على العبيد، طمعوا في الحكم، وعاثوا في مصر فسادًا، حيث قاموا بالسطو على الحوانيت، والقياسر. وقصدوا ساحل مصر، ونهبوا الدور، وأشعلوا فيها النيران، بعدما أخذوا ما في الحوانيت من قمح، وشعير وغلال، ففجع الناس من ذلك، وأغلقوا دورهم، وحفروا حولها الخنادق لعرقلة وصول العبيد إليها، وهب الجميع

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج١، ص ١٤٨.

(٢) نفسه، ص١٤٨.

(٣) ابن سعيد: المصدر السابق، ص ٥٨، ٥٩.

لحمل السلاح لمقاتلتهم، وردهم عن المدينة، حتى إن النسوة قد شاركن في الدفاع عن الدور، يضربن العبيد بالحجارة، والطوب من أعلى الدور. (١)

وفي عهد المستنصر بالله، تميز الأتراك، وقويت شوكتهم، فطمعوا في المزيد، حتى تجرؤوا على الخليفة نفسه، فدخلوا قصره، ونهبوا كل ما به من ثروات، ثم طالبوا بالمزيد، ولم يكن من الخليفة المستنصر بالله، إلا أن يعرض ممتلكاته للبيع بأبخس الأثمان ؛ ليلبي مطالبهم، حتى آل مصيره بعد ذلك إلى أن يجلس على حصيره بالية لابسًا قبقابًا. (٢) ظل هذا الأمر حتى جاء بدر الجمالي ٤٤٦ هـ/١٠٧٤ م، وأعاد ما نُهب من الخليفة، وصادر ممتلكات الأتراك الذين سلبوها دون وجه حق. (٣)

أدت هذه الفوضى التي عمت البلاد مع استمرار الفقر، والجوع، إلى اضطراب الأمن، وخوف وذعر الناس، فكثر العيارون، والشطار، وأصحاب الحيل في المدن، وتزايد عدد اللصوص في القرى، وانتشر الزعار في الطرقات، فامتدت أيديهم إلى مهاجمة الحارات، ونهب البيوت، ولجأ البعض الآخر إلى مهاجمة قوافل الحجاج لسلب أموالهم، كذلك قاموا بالسطو على قوافل التجار، وأخذوا أموالهم، بوصفها حقًا لهم؛ لأن أصحابها لم يؤدوا زكاتها لبيت المال، وقد منعوها، وتجردوا فتركت عليهم، فصارت أموالهم بذلك مستهلكة وهم في حاجة إليها بسبب فقرهم. (٤)

وعندما تأزمت الأمور، وبلغت الروح الحلقوم، بدخول البلاد في مجاعة، ظهرت سرقة من نوع آخر، لجأ إليها بعض الناس ليسدوا جوعهم، ولكنها كانت مظهرًا قويًا من مظاهر الفساد التي عمت مصر في

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٧٠؛ O'Leery : op. cit., p. 49 – 52.

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ص ٣٠١؛ Stanley : Saladim and the Fall, p. 89.

(٣) المقريزي: الخطط ج١، ص ٤١٦؛ Heyd : op. cit., p. 391.

(٤) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ص ٢٠٣، ؛ جرجي زيدان: التمدن الإسلامي، ج٤، ص١٩١، ١٩٢.

ذلك الوقت، حيث انتشرت سرقة البشر، وأكل الناس بعضهم بعضا، فيذكر المقريزي أن الناس كانوا يجلسون بأعلى بيوتهم، ومعهم سلب، وحبال فيها كلاليب، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه، ونشلوه في أسرع وقت، وشرّحوا لحمه، وأكلوه.(١)

ويذكر المؤرخون أن الأمر قد وصل إلي حد اختطاف النساء من الطرقات، وأكل لحومهن، وهن أحياء، فعندما كانت امرأة سمينة تجتاز زقاق القناديل بمصر، علقها أحد العبيد السود بالكلاليب، ثم سحبها إلى داره، وبطحها أرضًا على وجهها، وأوثق رباطها بأيديها، وأرجلها إلى أوتاد حديدية، ثم عرّاها من ثيابها، وأخذ يقطع من جزعها شرائح، وهي تستغيث وتصرخ، ولا من يجيب، ثم جلس يأكل متوهمًا أنها لا تستطيع الإفلات من وثاقها، ولكنها أخذت تشد في نفسها حتى استطاعت الخروج من داره زحفا، وعندما وصلت إلى الخارج صرخت طالبة النجدة، وعندما جاء الوالي فتش الدار، أخرج منها ألوف القتلى، فأمر بضرب عنقه. (٢)

رابعًا : سياسة الدولة الدينية، وأثرها في فساد العلاقة الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة :

أ- فساد العلاقة بين الشيعة والسنة:

لم تكن الخلافة الفاطمية خلافة ثيوقراطية أساسها الدين فقط، ولكنها كانت أيضًا خلافة مذهبية لها عقائدها الخاصة التي تغلغلت في كل مظاهر حياتها، حيث كانت العقائد في ذلك الوقت هي التي تسيّر السياسة، والنظم، وليست الآراء الاقتصادية، أو غيرها، لذلك فقد كان من أهداف ظهور هذه الخلافة نشر عقائدها الشيعية – بحكم أن الدين الإسلامي الصحيح قائم على هذا المذهب – لا في البلاد التي تسيطر عليها فحسب، إنما أيضًا في بلاد أعدائها السنيين، أو غيرهم، غير أن اهتمام الخلافة الفاطمية بتحويل أهل مصر إلى المذهب الشيعي كان أكبر، وذلك لأن مصر هي مقر خلافتهم الشيعية. (٣)

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، ص ٦٠؛ Stanley : History of Egypt, p. 147.

(٢) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٣٧ ؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، ص ١٧٥.

(٣) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، ص ٢٦٦.

وكان لدى الشعب المصري السني مخاوف قوية من أن يفـرض عليهم الفاطميون مذهبهم الشيعي بالقوة ؛ لذلك فقد كان ضمن بنود عهـد الأمان الذي طلبوه من جوهر الصقلي عند دخوله مصر هـو أن يظـل المصريون على مذهبهم السني، ولا يُلزموا بالدخول في المذهب الرسمي للدولة الفاطمية (المذهب الشيعي)، وقد أمَّنهم جوهر على ذلك فيما عُرِفَ بكتاب الأمان.

إلا أن الفاطميين أوقفوا العمل بكتاب الأمان بعد أن انتقل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى القاهرة سنة ٣٦٢ هـ، وقد كان هذا الكتـاب ينص على إطلاق الحرية للمصريين في المعتقدات الدينيـة، وهـذا لـم يحدث، بل تركز اهتمامهم على تحويل المصريين إلى المذهب الشيعي. [١] وعلى الرغم من عدم وجود محاولات صريحة – في أغلب الأحيان – من جانب الفاطميين لحث الشعب المصري على اعتنـاق مـذهبهم الشـيعي الإسماعيلي، فإنهم قد لجأوا إلى بعض الوسائل الأخرى لإجبـار الشـعب المصري على اعتناق مذهبهم، هذا الأمر الذي كان سببًا من أسباب استياء المسلمين السنة، ووقوع الفساد بينهم، وبين المغاربة الشيعة.

وكذلك عمل الفاطميون على إسناد المناصب العليا في الدولة إلى الشيعة منهم، أو ممن يعتنق مذهبهم. [٢] فتحول جهاز الدولة الرسمي إلى المذهب الشيعي، ولاسيما بعد أن عملوا على إحلال التشريع الشيعي محل التشريع السني في القضاء، والفتوى، وأنكروا ما يُخالف ذلـك.[٣] كـذلك

---

(١) محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ٧٦؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ١٥٤.

Rabie (H) : The Financial System of Egypt Oxford University, Press 1972, p. 127.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفاء ج١، ص ١٤٥؛ محمد جمال الدين سـرور: المرجـع السابق، ص ٧٦.

(٣) المقريزي: الخطط ج٢، ص ١٤٦.

غيروا من نظام المواريث، وجعلوه أساس رأي أهل البيت. [١] فلما ثار فقهاء السنة ضد هذا التغيير في التشريع وقعت العقوبات ضدهم. [٢]

كما عملوا على اتخاذ المساجد الكبيرة مراكز للدعاية الفاطمية، وهي وقت ذاك مسجد عمرو بن العاص، ومسجد أحمد بن طولون، والجامع الأزهر. كما قاموا بتعيين أحد كبار المتفقهين في مذهب الشيعة للقيام بنشر دعوتهم، وكان يُعرف بداعي الدعاة[٣] يعاونه اثنا عشر نقيبًا، ونواب من سائر البلاد، اشترطوا فيه أن يكون عالمًا بجميع مذاهب أهل البيت. [٤] ثم عملوا على إدخال خصائص المذهب الفاطمي في تلك المساجد، فجعلوا الأذان فيها بـ "حي على خير العمل"، بدلاً من "حي على الفلاح"،[٥] وجهروا بالبسملة بصوت عالٍ في صلاة الجمعة، وزادوا صيغة القنوت في الركعة الثانية، والتي مؤداها: " اللهم نحن إليك قانتون"، وعلى النقيض أزالوا ما زاده السنيون في هذه الصلاة من قراءة " سبح اسم ربك " والتكبير بعد الصلاة. [٦]

---

(١) نفسه، ص١٥٦.

(٢) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، ص ٢٦٩.

(٣) داعي الدعاة: هو لقب لم يكن موجود في مصر قبل مجيء الفاطميين، كذلك لم يظهر مع ظهورها في مصر، ولكنه ظهر في عهد الخليفة الفاطمي الثالث الحاكم بأمر الله الفاطمي في عام ٣٩٣ هـ/١٠٠٢م، وأول من لُقب بهذا اللقب هو القاضي الحسين بن النعمان، راجع : الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص ٥٨٧ ؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص ١٨٢.

(٤) محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ٧٦.

(٥) وذلك لأنهم يرون أن عمر بن الخطاب قد غير في الصيغة التي نُقلت عن النبي، فقد كان عمر يرى أن الناس إذا سمعوا أن الصلاة خير من العمل تهاونوا في الجهاد وهو أهم عَمل في وقته. (عبد المنعم ماجد: المرجع السابق، ص١٨٢).

(٦) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٦٨.

Bosworth (C.E) : "Christian and Jewish Jewish Religious Dignitaries in Mamluk Egypt and Syria" Reprinted from "Journal of Middle East Studies", vol.3, January, 1972, p. 66.

وقد أصابت هذه الأفعال، والتصرفات المذهب السني في مقتل، وقيدت حريته، وأدى ذلك إلى فساد العلاقة بين المذهب السني، والشيعي بداخل مصر، وصار الشيعة هم أصحاب الظهور البارز، والمميز، وكذلك السطوة، والسيطرة.

كما عمل الفاطميون على الاحتفال بأعياد تتعلق بالمذهب الشيعي لنشر مذهبهم، والدعاية له، غير أن بعض هذه الأعياد، وطريقة الاحتفال بها، أدى إلى استياء المصريين السنة، وذلك لما كان يقترن بها من اعتداءات الشيعة، والمغاربة عليهم. فقد حدث عن الاحتفال بعيد غدير خم سنة ٣٦٢ هـ/٩٧٢م أن قام المغاربة بإثارة الشغب، والاضطرابات، [١] فخرج جوهر الصقلي ليحول دون تماديهم في الاعتداء على أموال الأهالي. [٢] كذلك أصاب المصريين السنة كثيرٌ من الضرر، والأذى بسبب إرغام الشيعة لهم على مشاركتهم في إظهار شعائرهم. [٣]

كذلك كانت الحال في الاحتفال بيوم عاشوراء – ذكرى مقتل الحسين بن علي بكربلاء ٦١ هـ– ففي العاشر من محرم سنة ٣٦٣ هـ/٩٧٣م سار جماعة من المصريين الشيعة، والمغاربة في موكبهم ينوحون، ويبكون على الحسين، وصاروا يعتدون على كل من لم يشاركهم مظاهر الأسى والحزن، فتعطلت الأسواق، وازدادت القلاقل، والاضطرابات، ولاسيما بعد أن قامت جماعة من المغاربة، ورجالتهم بكسر أواني القائمين في الأسواق، وشق الروايا، وسب كل من ينفق[٤] في

---

(١) المقريزي: الخطط، ج٣، ٢٢٢ ؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج ٢، ص ١٢٦-١٢٨.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ١٩٥.

(٣) نفسه، ص ١٩٨؛ Bosworth : op. cit., p. 67.

(٤) كان الشيعة يزهدون في هذا اليوم، فيقومون بعمل السماط يسمى سماط الحزن، يقدم عليه عدس أسود، وخبز مغبر لونه، وجبن ومخللات وألبان، وكان الحزن يظهر على وجوه كل الحاضرين، وكان الخليفة يحضره، وهو ملثمًا مرتديًا ثيابًا قاتمة. (القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص ٥٢٠؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٣١).

في هذا اليوم. [1] وقد ظل الفاطميون يحتفلون بهذا العيد حتى وقت انقراض دولتهم. [2]

لم يقتصر أعمال الفاطميين في نشر دعوتهم على الإشادة بمحامد آل البيت في كل مناسبة من مناسباتهم، بل عملوا على الحط من شأن للخلفاء الراشدين الثلاثة، وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان. كذلك حطوا من شأن خلفاء بني أمية، وبني العباس، والصحابة الذين لم ينصروا عليًا. ولم يقولوا بأحقيتهم في الخلافة بعد الرسول – عليه الصلاة والسلام –. بل عدوهم خارجين عن الدين والدولة؛ لذلك كان الخطباء يلعنون الصحابة على المنابر. [3]

لم يكن فساد العلاقة بين المصريين، والمغاربة الشيعة يقف عند هذا الحد من الإساءة للمصريين، بل كانت السياسة التي اتبعها الفاطميون من انحيازهم للمغاربة، واعتمادهم عليهم في إدارة شؤون دولتهم سببًا في تسلط المغاربة، واستغلال نفوذهم في إلحاق الأذى بالمصريين السنة، والاعتداء عليهم، فقاموا بنهب أملاكهم، واغتصبوا دورهم بعد أن أخرجوهم منها. فما كان من المصريين إلا أن استغاثوا بالخليفة الفاطمي المعز لدين الله الذي أمرهم بإخلاء الدور، والانتقال إلى موضع آخر. [4] إلى أن أنشئت لهم أحياء خاصة بهم في القاهرة. [5]

وعندما آلت الخلافة للعزيز بالله ٣٦٥ هـ عني كأبيه بنشر المذهب الشيعي، فحتم على القضاة أن يصدروا أحكامهم وفق هذا المذهب، كما قصر المناصب المهمة على الشيعة، وألزم الموظفين

---

(١) المقريزي: المصدر السابق، ص ١٤٦، ١٤٧؛ اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٤٣١.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص١٢٠؛ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، ص٢٢٥.

(٣) القلقشندي : المصدر السابق، ص٤٨٣.

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٢ – ٤٨٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، ص١٤٥.

(٥) المقريزي : المصدر السابق، ص ٢٠٣.

الصغار الذين تقلدوا بعض المناصب الصغيرة أن يسيروا طبقـا لأحكـام المذهب الإسماعيلي، وإذا ما ثبت على أحدهم التقصير في مراعاتها عُزِل من وظيفته، مما دفع الكثيرين من الموظفين السُنة إلى اعتنـاق مبـادئ المذهب الفاطمي. [1] حتى يستطيعوا العيش، كما أمر بسب الصحابة. [2]

وهذا الحاكم بأمر الله حذو أبيه العزيز وجده المعز، فعمـد إلـى إصدار كثير من الأوامر، والقوانين المبنية على التعصب الشديد للمذهب الشيعي، فأمر في سنة ٣٩٥هـ بسب الصحابة، وكتب ذلك على أبـواب، وجدران المساجد، وفي الأسواق، والشوارع، والدروب[3] وعلى أبـواب الحوانيت، والمقابر، وأرغم الناس على المُجاهرة به، ونقشه فـي سـائر الأماكن. [4] وصدرت الأوامر إلى العمال في البلاد المصرية بضـرورة تنفيذ ذلك. [5]

غير أن السنيين استاءوا مما فعله الحـاكم بـأمر الله، وضـجوا بالشكوى، مما اضطر الحاكم بأمر الله للحد من هذا التعصب، فأمر سـنة ٣٩٧ هـ بإلغاء المرسوم، وأمر بمحو كل مـا كُتِـبَ علـى المسـاجد، والدور، وغيرها، وكانت الشرطة بمختلف الأحياء، والأماكن تنفذ الأمـر الجديد. [6] كما منع المؤذنين من إضافة عبارة "حي على خير العمل" إلى

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٢٨٦؛ محمد جمال الدين سرور : الدولة الفاطميـة في مصر، ص ٧٨.

(٢) علي حسني الخربوطلي: مصر العربية الإسلامية، ص٨٧؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، ص١٨٧.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ج٤، ص ١٥٩، ١٦٠ ؛ القرماني: أخبـار الـدول وآثار الأول، ص ٢٣٧.

(٤) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص ١٤٦.

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيـان، ج٢، ص ٢٨٦؛ المقريـزي: المصـدر السـابق، ص١٦٠.

(٦) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٣٤٢ ؛ القرماني: المصـدر السـابق، ص ٢٣٧؛ محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٤٦ ؛ محمد جمال الدين سـرور: المرجع السابق، ص ٧٨.

الآذان، وأجاز لهم أن يقولوا في أذان الفجر " الصلاة خير من النوم"، كما سمح لهم بإقامة صلاة الضحى، وصلاة التراويح بعد أن أبطلت بأمره بضعة سنين. [1]

ظلت سياسة اللين التي سار عليها الحاكم بأمر الله زهاء ثلاث سنوات، ثم ما لبثت أن تبدلت على حين غفلة، ففي ٤٠١ هـ أمر الحاكم بأمر الله بإقامة الأذان بـ "حي على خير العمل"، كما أبطل صلاة الضحى، والتراويح. ثم عاد، وأمر بسب الصحابة مما أثار السنيين، ففي سنة ٤٠٣هـ، ثارت بين الناس فتنة عظيمة من جراء سب السلف، وهرع جماعة منهم إلى القصر، وهم يستغيثون، ويصيحون: لا طاقة لنا ولا صبر على ما يجري، فصرفهم قائد القواد "غبن"، فساروا في الطرقات يستغيثون مما أصابهم من أذى. وعلى إثر ذلك أصدر الحاكم سجلاً جديدًا بالترحم على السلف من الصحابة، والنهي عن الخوض في ذلك، وشدد في محو السب أينما وجد. [2]

عانى المصريون السنة كثيرًا من تعصب الحاكم بأمر الله المذهبي، والذي بلغ إلى حد تدخله في تناولهم طعامًا معينًا من عدمه، فقد قام الحاكم بأمر الله بإصدار سجل يمنع فيه الناس من تناول الملوخية، والقرع[3]، والجرجير،[4] وقد علل الحاكم بأمر الله تحريم الملوخية بأن أبي بكر الصديق كان يميل إليها، كما علل تحريم القرع بأن عائشة بنت أبي بكر كان تميل له، [5] كذلك الجرجير لانتسابه لعائشة. [1] وقيل إنه

---

(١) محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص٧٨؛ Bosworth : op. cit., p. 70.

(٢) المقريزي: الخطط ج٤، ص ١٥٨-١٦٠ ؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله ص ١٤٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤١؛ Rabie (H) : op. cit., p. 128.

(٤) القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، ص ٢٣٨.

(٥) ابن إياس: المصدر السابق، ص٤١؛ القرماني: المصدر السابق، ص٢٣٨؛ Stanley : A History, p. 147. غير أن القرماني يذكر أنه حرم الملوخية لميل معاوية إليها وليس أبي بكر.

تطلع يومًا على جماعة يأكلون ملوخية – وكانت طعام العامة – فضربهم بالسياط، وطاف بهم في القاهرة، ثم أمر بضرب أعناقهم عند باب زويلة. [٢] فغابت الحرية المزعومة التي أتى بها كتاب الأمان، وعاشت السنة حالة من الاضطهاد وعدم القدرة على ممارسة شعائرهم بحرية.

وفي زمن الخليفتين الظاهر، والمستنصر اتجهت السياسة الفاطمية إلى عدم إثارة السنيين، فتمتعوا بالحرية في أداء شعائرهم، كما أهملت بعض المظاهر الشيعية – وربما يعود ذلك إلى الشدة التي عانى منها المصريون، ولاسيما في عهد المستنصر – غير أن الأمور قد عادت مرة أخرى، بتولي بدر الجمالي الوزارة في أواخر عهد المستنصر، وكان بدر مُغاليًا في مذهب الشيعة، فأظهر روح العداء، والكراهية إزاء أهل السنة، ففي عام ٤٧٨ هـ أمر بإضافة "حي على خير العمل" إلى الأذان، كذلك أمر بنقش عبارات تتضمن لعن الصحابة على الجدران، كما أصدر أوامره بأن يكون التكبير على الميت خمسًا طبقًا للمذهب الشيعي.[٣]

ظلت سياسة التعصب للمذهب الشيعي من جانب الخلفاء الفاطميين تشتد أحيانًا كثيرة، وتلين أمام ثورات المصريين السنيين، غير أنها استمرت حتى نهاية الدولة الفاطمية. فيذكر القرماني أن الخليفة الفاطمي العاضد لدين الله كان شديد التعصب، مُبالغًا في سب الصحابة، وكان إذا رأى سنيًا استحل دمه. [٤] وعلى الرغم من ذلك فإن الخلافة الفاطمية قد عجزت عن نشر مذهبها الشيعي بين المصريين، وظل المذهب السُني مُحتفظًا بقوته على الرغم من تحول بعض المصريين إلى المذهب الفاطمي خوفًا من تطبيق القوانين الجائرة التي فرضها الفاطميون على

---

(١) القرماني: المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق، ص٤١.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، ص ١٢٠ ؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ٧٩؛ Bosworth : op. cit., pp. 66 – 68.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٣، ص ١١٠؛ القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، ص ٢٤٩.

مُخالفيهم في المذهب فيما يتعلق بالأعمال التي كانوا يقومون بها، لذلك فإنه بعد أكثر من مائتي عام من الحكم الفاطمي في مصر لم يكن بها إسماعيلي واحد سوى من ارتبط بالسلطة.[1]

وربما يعود ذلك إلى أنهم انعزلوا بأنفسهم عن إجماع المُسلمين، فاتخذوا حاضرة جديدة بعيدة عن الفسطاط – حاضرة السنيين – وأنشأوا لهم مسجدًا خاصًا بهم، وتركوا المذاهب السنية – مالك، والشافعي، وابن حنبل – تدرس في دولتهم؛ ولذلك ألحقوا الهزيمة بأنفسهم قبل أن يلحقهم بها أحد. كذلك فلم تكن مصر بما فيها من ذميين ومسلمين مخالفين لهم في المذهب بتلك الأرض الخصبة الصالحة للتشييد.

٢- تمييز أهل الذمة وأثر ذلك في فساد المجتمع:

كان موقف المصريين السنيين من الخلفاء الفاطميين سببًا لاعتماد كثير منهم على أهل الذمة، فقد شعر الخلفاء الفاطميون منذ دخولهم مصر، أنهم بحاجة إلى من يعاونهم في تثبيت سلطانهم فيها، غير أنهم أيقنوا أنه من المتعذر عليهم الاعتماد على السنيين – أنصار الدعوة العباسية – فقربوا إليهم أهل الذمة.[2] لأنهم بعيدون عن التعصب لمذهبهم، أو غيره، فأظهروا لهم كثيرًا من التسامح، واستخدموهم في أهم شئون الدولة، فارتفع شأنهم، وتمكنوا من البلاد، وسار لهم – في معظم الأحيان – السيادة على المُسلمين، وكذلك الإساءة إليهم، مما كان سببًا في تذمر المسلمين، وإثارة مشاعرهم،[3] وفساد العلاقة بينهم وبين أهل الذمة.

---

(١) أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية، ص ١٥٤.

(٢) السخاوي [شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أبي بكر عثمان]، ت ٩٠٣: التبر المسبوك في ذيل الملوك، بولاق، القاهرة، ١٣٥٤هـ ص٣٦ – ٣٨؛ محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص ٧٩ – ٨٠؛ قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٩٠.

(٣) فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، =

وجد المسلمون أنفسهم في موقف لا يُحسدون عليه، فمعظم الإدارة العليا في الدولة كالوزارة، والوساطة، ورئاسة الدواوين، وولاية الأقاليم، وأطباء الخاصة، في يد أهل الذمة، الذين تعصبوا لبني ملتهم من اليهود، والنصارى، وعينوهم في كثير من فروع الإدارة، ومنعوا المسلمين أصحاب الأغلبية العظمى في البلاد من تولي تلك المناصب. وقد ترتب على ازدياد نفوذ الموظفين الذميين، وإغراق الدواوين بهم ظهور الكراهية بينهم وبين الموظفين المسلمين. [1] كما أتاح الفرصة لإظهار ما في نفوس أهل الذمة تجاه المسلمين. [2]

بدأت سياسة التسامح التي اتبعها الفاطميون منذ وصول الخليفة المُعز إلى مصر، فقد طلب إليه افرهام السُرياني، البطرك الثاني، والستين، أن يمكنه من بناء كنيسة أبي مرقورة بالفسطاط، وكذلك الكنيسة المعلقة بقصر الشمع، فكتب له سجلاً يمكنه من ذلك، وأطلق له من بيت المال ما يصرفه على هذه العمارة، فتصدى الناس للأقباط، ومنعوهم من البدء في عملية البناء، فجاء المعز، وأشرف بنفسه على بناء الكنيستين، ثم أمر ببناء كل الكنائس التي تحتاج إلى عمارة دون أن يعترضه أحد في ذلك. [3] ولم ينل المسلمون هذه الحرية أو التسامح من قبل الفاطميين.

بدت سياسة التسامح التي اتبعها الفاطميون تجاه أهل الذمة واضحة منذ وصول الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر، حيث أسند

= ص ١٧٤ ؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٠٢؛ Mann : The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, 2vols, Oxford, 1920, vol. 1, p. 242.

(١) سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨٧.

(٢) عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ٩٦.

(٣) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص ٩٦، ٩٧؛ أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص ٤٥ ؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٢٢٥.

إليهم بعض المناصب المهمة في الدولة. [1] ولعل أبا الفرج يعقوب بن داود بن كلس[2] الذي عهد إليه المُعز لدين الله سنة ٣٦٣ هـ بولاية الخراج، وجميع وجوه الأعمال، والحسبة، والسواحل، والأعشار، والجوالي، والأحباس، والمواريث، والشرطية،[3] وجميع ما يزيد على ذلك في مصر من سائر الأعمال بالاشتراك مع علوج بن الحسن[4] لخير دليل على تسامح الفاطميين مع أهل الذمة.

وجاء العزيز بالله مُغاليًا في هذا التسامح، حيث وصل أهل الذمة في عهده إلى قمة النفوذ، والسلطة فقد أطلق يد النصارى في تجديد كنائسهم، وإعادة بناء ما تهدم منها، غير مُبال بمشاعر المُسلمين، وغضبهم، فكانت إحدى الكنائس في الفسطاط وهي كنيسة أبي مرقورة قد تهدمت، واندثرت، وأصبحت مخزنا للقصب يملكه أحد تجار المُسلمين، وقد طلب أفرهام السُرياني – البطرك الثاني، والستين – من الخليفة العزيز بالله أن يمكنه من بنائها، فكتب له سجلاً يمكنه من نزع ملكية هذا المخزن من صاحبه المُسلم، وإعادة بناء الكنيسة من بيت مال الدولة، وعندما اعترض المسلمون على هذا العمل، وتصدوا للأقباط أصدر العزيز أوامره إلى جماعة من جنده، ومماليكه أن يخرجوا، ويقضوا على من يعارض عمارة الكنيسة، وعقاب من يتدخل من المُسلمين، فلما رأى العوام ذلك كفوا عن التداخل. [5]

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م١، ص ٤١.

(٢) بن كلس : هو أبا الفرج يعقوب بن يوسف بن طرون بن داود بن كلس، اليهودي، أسلم في آخر عهد الإخشيديين، ثم هرب إلى إفريقية، ودعا المُعز لغزو مصر، وعندما م للفاطميين ذلك جازاه المُعز، واعتمد عليه في تسيير أمور الدولة. راجع : ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٣) نفسه، ص١٥٦؛ المقريزي: اتعاظ الحُنفا، ج٢، ص ١٩٦، ١٩٧.

(٤) المقريزي: المصدر السابق، ص١٩٧؛ فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٧٥ ؛ قاسم عبده قاسم: أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٥٢؛ اليهود في مصر، ص ٩١.

(٥) أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر، ص ٤٣، ٤٥، ٤٦ ؛ المقريزي:=

مما سبق يتضح أن دلالات الفساد بدأت تظهر من خلال مُحاباة أهل الذمة، وتفضيلهم عمن سواهم، وفي ذلك خلل في بنية المُجتمع، ولا يؤدي إلى انصهار المجتمع؛ لأن تفضيل فئة على أخرى، وإعطاءها المزايا عن غيرها يثير الحقد، والضغائن، والكراهية؛ لأن العدل أساس الملك.

ازداد نفوذ أهل الذمة، وقويت شوكتهم بزواج الخليفة العزيز من جارية مسيحية رومية الأصل ملكانية المذهب.[1] وقد تمتعت هذه الجارية بنفوذ كبير على الخليفة، واستطاعت أن تولي أخويها مناصب كنسية مهمة، فتولى الأول، وهو أرستي Aureste بطريركًا على بيت المقدس سنة ٣٧٥ هـ/٩٨٦م، وتولى الثاني وهو أرسينوس Arsenius بطريركًا للملكية بمصر القاهرة.[2] وكانت له مكانة عظيمة لدى العزيز، فتمتع القبط في عهده بكامل حرياتهم على حساب المُسلمين.[3]

بالإضافة إلى تسلط اليهود الذين زاد نفوذهم، وسيطروا على أمور الدولة، بفضل تمييز ابن كلس لهم في كل شيء، ولاسيما بعد أن أصبح وزيرًا[4] للعزيز بالله، وقد أدت هذه المُحاباة المُفرطة التي حظي بها أهل الذمة في عهد العزيز إلى استياء المُسلمين، وشعورهم بالظلم، وقد لاحظ

= المصدر السابق، ج١، ص ٢٢٥ ؛ عبد المنعم سلطان: المُجتمع المصري، ص ٩٧.

(١) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٦٤، ١٦٥ ؛ فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٨٢.

(٢) الأنطاكي: المصدر السابق، ص١٦٥؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص ١١٣ ؛ ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، ص ٣٣؛ فاطمة مصطفى عامر: المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٣) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٤) بالرغم من اعتناقه الإسلام، إلا أنه كان يخدم اليهود ؛ لأنه كان يهوديًا، ولم يكن وحده هو الذي تحول إلى الإسلام من أجل منصب الوزارة، فهناك أيضًا الوزير صدقة الفلاحي زمن المستنصر، وكذلك أبو سعيد التستري زمن المستنصر أيضًا... (فاطمة مصطفى عامر: المرجع السابق، ص ١٧٩).

العزيز بالله هذا الأمر، فأراد امتصاص غضب المسلمين، فأصدر أوامره في شوال ٣٧٣ هـ/٩٨٤م بالقبض على وزيره ابن كلس، ومصادرة أمواله. [١] ولكن ابن كلس لم يلبث طويلا في الاعتقال حيث أفرج عنه الخليفة، ورد إليه أمواله، كما رد إليه ما كان بيده من مهام، وشؤون الدولة.[٢] وكتب له سجلاً بذلك، إلى جانب منحه ألفا وخمسمائة غلام يكونون في خدمته. [٣] وليس هناك من شك من أن العزيز بالله كان متأثرًا متأثرًا بعدوله عن قرار اعتقال ابن كلس بنفوذ زوجته المسيحية وابنته منها – ست الملك – التي كانت أثيرة لدى والدها، ولا يرد لها أمرًا. [٤]

ظل ابن كلس وزيرًا حتى توفي عام ٣٨٠ هـ/٩٩٠ م، فأسند العزيز بالله الوزارة إلى عيسى بن نسطورس النصراني، الذي مال إلى النصارى، فقلدهم الوظائف المهمة في الدواوين، وطرد الكتاب المسلمين من وظائفهم. [٥] كما استناب العزيز بالله بالشام يهوديًا يسمى منشا بن القزاز، فسلك مع اليهود مسلك عيسى بن نسطورس مع النصارى في مصر.[٦] فأصبح أهل هاتين الملتين يحميان الدولة. [٧] وقد لحق بالرعية بالرعية من جراء تنصير الدواوين في مصر، وتهويدها في الشام الضرر البالغ، مما دفع المسلمين للتذمر، والاحتجاج إزاء هذين الرجلين اللذان أساءا للرعية، وجاهرا بروح العداء للمسلمين. [٨]

---

(١) المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج١، ص ٢٦٢.

(٢) فاطمة مصطفى عامر: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٣) النويري: نهاية الأرب: ج٢٦، ص ٤٨.

(٤) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ١٥١؛ ابن القلانسي: المصدر السابق، ص ٦٧.

(٥) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ١٢١.

(٦) فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٨٣.

(٧) ابن ظافر: أخبار الدول، ص ١١١.

(٨) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص١٢١؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤٨ ؛ سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر، ص ٨٨ ؛ فاطمة مصطفى عامر: المرجع السابق، ج١، ص ١٨٣.

ويروي لنا النويري رواية خطيرة تكشف عن مشاعر أهل الذمة تجاه المُسلمين في ذلك الوقت، وتؤكد مدى ما وصلوا إليه من سيطرة، ونفوذ، وعداء للمسلمين، فقد بعث أحد رؤساء المصريين إلى ابن نسطورس يُعاقبه على سوء معاملته للمسلمين، فأجابه عيسى قائلاً: " إن شريعتنا متقدمة، والدولة كانت لنا ثم صارت إليكم، فجرتم علينا بالجزية، والذلة، فمتى كان منكم إلينا إحسان، حتى تطالبونا بمثله، إن مانعناكم قتلتمونا، وإن سالمناكم أهنتمونا، فإذا وجدنا لكم فرصة، فما تتوقعون أن نصنع بكم" ثم تمثل في آخر كتابه ببيتين قال:

بنت كرم غصبوها أمها ثم داسوها هوانًا بالقدم

ثم عادوا واحكموها فيهم وأناهيك بخصم قد حكم[1]

ولعل هذه الرواية لخير شاهد على ما كان يُضمره أهل الذمة، ولاسيما النصارى – في تلك الآونة – تجاه المُسلمين، مما جعلهم ينتهزون الفرصة للانتقام منهم، والتنكيل بهم.

ولقد زاد هذا بالطبع من الاحتقان، وأدى بدوره إلى فساد العلاقة بين المُسلمين، وأهل الذمة؛ لانحياز الفاطميين الواضح تجاه أهل الذمة، وتجاهل المُسلمين السنة تجاهلاً تامًا، أفقد المُجتمع التوازن السياسي المطلوب. فلم يطق المسلمون الصبر على تلك الأوضاع، وارتفعت أصواتهم بالشكوى للخليفة العزيز، غير أن شكواهم لم تلق صدى يُذكر، فلجأوا إلى استخدام الحيل لإيصال مشاعرهم وغضبهم للخليفة، فدفعوا في طريق موكب العزيز امرأة، تحمل في يدها ظُلامة، تتضمن شكواهم من تسلط الذميين، ونفاذ أمرهم في شؤونهم[2]، وقد استغاث المسلمون بالخليفة بالخليفة في ظُلامتهم قائلين:

---

(١) النويري: نهاية الأرب، ج٢٦، ص ٤١ ؛ سلام شافعي محمود: المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، ص٥٥ ؛ آدم متز : الحضارة الإسلامية، ج١، ص ٨٦.

"يا أمير المؤمنين: بالذي أعز النصارى بعيسى بن نسطورس، واليهود بنشا بن إبراهيم، وأذل المُسلمين بك ألا نظرت في أمري".[1]

على الرغم من قسوة تلك العبارات فإن العزيز بالله قد أدرك بعد قراءتها ما وصلت إليه حال المُسلمين من غضب لتحكم أهل الذمة في شؤونهم، وما في هذا الأمر من إضعاف لهيبة الخلافة، فأصدر العزيز بالله أوامره على الفور، بالقبض على عيسى بن نسطورس، ومنشا اليهودي، وسائر الموظفين، والكُتاب من اليهود، والنصارى في مصر، والشام، على أن تُرد وظائف الدواوين، وسائر المناصب التي كان يشغلها أهل الذمة إلى الكُتاب المُسلمين.[2]

غير أن ابن نسطورس قد استغل النفوذ القوي لست الملك ابنة العزيز بالله، فتوسل إليها أن تتدخل بالشفاعة لدى الخليفة للصفح عنه، فقبلت ست الملك، وعرضت عليه التماسًا يتقدم به للخليفة، ويعتذر فيه عما بدر منه، فقبل الخليفة تدخل ابنته، وأعاده للوزارة مرة أخرى بعد أن دفع غرامة قدرها ثلاثمائة ألف دينار إلى خزانة الدولة، وبعد أن شرط عليه العزيز بالله استخدام الموظفين المُسلمين في دواوين الدولة، وأعمالها، وأن لا يعين نصرانيًا، ولا يهوديًا بهذه الدواوين.[3] غير أن قرار عودة ابن نسطورس كان تحديًا سافرًا لمشاعر المُسلمين.

---

(١) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج٧، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ، ص١٩٠؛ النويري: نهاية الأرب، ج٢٦، ص ٤٩؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج٤، ص ١١٥، ١١٦ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ١٩٦ ؛ سلام شافعي: أهل الذمة في مصر، ص ٨٩.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص ٨٧ ؛ ابن ظافر : أخبار الدول، ص ٥٥؛ النويري: المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) النويري: المصدر السابق، ص٤٩؛ أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر، ص ١٤٣؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ص ١٧٥ ؛ قاسم عبده قاسم: أهل الذمة في مصر، ص ١٥٣؛ اليهود في مصر، ص ٩١ ؛ سلام شافعي: أهل الذمة في مصر، ص ٩٠.

يبدو من سير الأحداث أن الخليفة العزيز بالله، لم يكن راضيًا عما آل إليه المسلمين في مصر من سيطرة أهل الذمة وتسلطهم على شؤونهم، غير أنه كان واقعًا تحت سيطرة، ونفوذ المُحيطين به الذين وتعاطفوا مع أهل الذمة، وعملوا لُحسابهم وعلى رأسهم زوجته، وابنته.

ويبدو أيضًا أن قيمة الثلاثة آلاف دينار كانت غرامة ثابتة، أو فدية يقبل بها الخلفاء الفاطميون في حالة رغبتهم في العفو عن أحد رعاياهم، فيذكر المقريزي في خططه أن سهل بن كلس أخا الوزير يعقوب بن كلس، الذي قتله الحاكم بأمر الله لشراهته، وطمعه قد حاول أن يفتدي نفسه بثلاثة آلاف دينار فلم يُستجاب له. [1] فطالما كان هذا المبلغ سيدفع للافتداء من القتل، فهو مبلغ كبير في تلك الآونة، وهو مناسب جدًا؛ لإعادة الوظيفة المسلوبة من قبل الخليفة.

كان القرار الذي اتخذه العزيز بالله في عودة ابن نسطورس تحديًا سافرًا لمشاعر المُسلمين، ومظهرًا جديدًا من مظاهر الفساد التي بدأت، ولم تنته بينهم، وبين أهل الذمة، وقد استمر هذا الأمر حتى وفاة العزيز ٣٨٦ هـ/ ٩٧٥ م. ولقد ظن أهل الذمة أن هذا الأمر سيستمر لهم زمن الحاكم بأمر الله فجروا على رسمهم. [2] غير أن القرارات التي اتخذها الحاكم بأمر الله، والتي كانت انعكاسًا لما ساد في عصر أبيه العزيز بالله من تسلط، وسيطرة أهل الذمة، وقعت كالصاعقة التي لم يحسب أهل الذمة حسابها.

نجح الحاكم بأمر الله في التخلص من سيطرة والدته المسيحية، وأخته ست الملك، التي كانت تظهر عطفًا، وتأييدًا للنصارى، وبدأ قراراته للحد من نفوذ أهل الذمة، ولاسيما بعد أن اختلط بالناس في الأسواق، وتأثر بما وصل إليه حال المسلمين زمن والده العزيز، [3] وكانت أولى هذه

---

(١) المقريزي: الخطط، ج١، ص ٤٠٩؛ Dopp (P.H) : L'Egypt au Commencement du quanzieme, Lecaire, 1950, p. 51.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفاء ج٢، ص ١٢٢.

(٣) نفسه، ص ٩٦، ١٠٤.

القرارات في سنة ٣٩٠ هـ/١٠٠٠ م، وهي نفس السنة التي تخلص فيها من نفوذ وصيه، ومربيه برجوان، وسيطر بنفسه علـى مقاليـد الدولـة، فأصدر قرارًا بالقبض على كُتاب الدواوين من أهل الذمة واعتقـالهم[1]، ولكنه أعادهم إلى مناصبهم بعد أيام قلائل.

كلف الحاكم معاونيه بعمل إحصاء بجميع الكتاب المُسلمين الـذين لا يشغلون مناصب في الدولة، ويصلحون للخدمة في الدواوين، والأعمال ؛ ليتخذ منهم من يصلح بدلاً من النصارى. [2] ثم أصدر عـدة قـرارات متتابعة ضد أهل الذمة، تميزهم في لباسهم،[3] ومنعهم من دخول حمامات المُسلمين بعد أن أفرد لهم حمامات خاصة بهم، ثم أصدر عـدة قـرارات هدفها الحط من شأنهم. ففي ٣٩٥ هـ/١٠٠٤ م أجبر النصارى، واليهود بشد الزنانير، ولبس الغيار، ومنع أثريائهم من امتلاك العبيد، واسـتخدام المُسلمين في أعمالهم، ودورهم، كما حرم عليهم ركوب الخيل، ومـنعهم من شراء العبيد، والإماء. [4] كما سمح للعامة تتبع من يُخالف منهم هـذه التعليمات، والإرشاد عنه، فانكمش معظمهم وقل ظهورهم في الأسـواق، والطرقات. [5] كما ألزمه نساء القبط بلبس نعال ذات لـونين، أي تلـبس المرأة نعلاً أحمر اللون في قدمها اليمنى، ونعلاً أسود اللون فـي قـدمها اليسرى. [6]

---

(١) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٨٥.

(٢) نفسه، ص ٢٠٣.

(٣) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص ٥٤ ؛ ابن حماد: أخبـار بني عبيد، ص ٩٩؛ Heyd : op. cit., p. 395.

(٤) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، ص٥٤ ؛ ابن حماد : أخبـار بني عبيد، ص٥٤؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٩٣، ٩٤ ؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ص ٤١.

(٥) ابن حماد: المصدر السابق، ص ٥٤.

(٦) فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ٤٣؛ Dopp : op. cit., p. 55.

وفي عام ٤٠٢ هـ/١٠١١م والعام التالي له بالغ الحاكم بأمر الله في قراراته، فأمر بإلغاء أعياد أهل الذمة، ولاسيما الشعبية منها – مثل الغطاس، والصليب –، والتي كانت تقترن بكثير من مظاهر الفساد، كما أمر بمصادرة أوقاف الكنائس، والأديرة لحساب بيت المال، ثم أمر بهدم عدد من الكنائس، والأديرة في أنحاء دولته، ومنح ما فيها إلى بعض رجال دولته.[١] ثم اشتد عليهم، وخيرهم بين الإسلام، أو القتل، فهاجر البعض إلى خارج الديار المصرية، وأسلم البعض كارهين.[٢]

ويروي ابن المقفع أن عامة الناس من المسلمين الذين عانوا كثيرًا من ظُلم أهل الذمة، قد نهجوا نهج الخليفة في إيذاء الذميين، فيقول: "إن النصارى عاشوا في هذه التسع سنين في ضيق عظيم، وطرد، وسب، ولعن من المُسلمين، ويبصقون في وجوههم، وإذا جاء نصراني عليهم يشتمون، ويقولون له: اكسر هذا الصليب، وادخل الدين الواسع، وإن نسي نصراني صليبه، ومشى بلا صليب لقيّ هوانًا كثيرًا".[٣]

وأمام قرارات الحاكم بأمر الله، وردًا على ما وصل إليه أهل الذمة من المهانة بعد السيادة، فقد لجأ بعضهم إلى الرد غير المُباشر على ذلك، فقاموا بأعمال التخريب تحت جنح الظلام، وأشعلوا النيران في الأسواق، والحوانيت التي يمتلكها المسلمون، مما دفع الحاكم لاتخاذ بعض القرارات للحد من تلك الأعمال، فيذكر المقريزي: أنه في عام ٤٠٥هـ/١٠١٤م، وبعد تزايد وقوع النار، وكثرة الحرق، أمر الناس باتخاذ القناديل على الحوانيت، وأمر بأن تكون أزيار الماء مملوءة بالماء،

---

(١) المقريزي: المصدر السابق، ج٢، ص ٧١ ؛ ابن حماد: المصدر السابق، ص ٩٩ ؛ سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٥٠.

(٢) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ١٢٥، ١٢٦؛ المسبحي: أخبار مصر، ص ٩٧ ؛ الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٩٤–٢٠٧؛ القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، ص ٢٩٩؛ ناصرخسرو: سفرنامة، ص ٩٥.

(٣) ساويرس: المصدر السابق، ص ٧٧.

كما أمر بأن يدخل الناس دورهم من بعد صلاة العشاء، كما منع التجول بعد العشاء.[1]

كما اضطر البعض الآخر منهم إلى كتابة الرقاع التي تحمل في طياتها السب للخليفة وأسلافه، فوضعوا في طريقه تمثالاً لامرأة من ورق، وألبسوها خفًا، وإزارًا، ووضعوها في الطريق، ووضعوا في يدها رقعة فيها شتم قبيح للحاكم بأمر الله، فلما قرأها ثار وغضب، وأمر بحرق مصر، وقتل من فيها دون تمييز بين مسلمين أو أهل ذمة.[2]

على الرغم من موقف الحاكم بأمر الله العدائي تجاه أهل الذمة، والذي كان مدفوعًا بضغط الرأي العام الإسلامي للذي أثاره مُحاباة الفاطميين أسلاف الحاكم لأهل الذمة، واستخدامهم في شؤون الإدارة، والحكم، حتى اشتد بأسهم، وتزايد ضررهم، ومكايدتهم للمسلمين،[3] غير أنه كان من الصعب عليه، بل من المُستحيل الاستغناء نهائيًا عن أهل الذمة في دولته، وذلك لتميزهم ببعض الأعمال الهامة التي لا يجيدها غيرهم، بخاصة وظائف الدواوين، والمالية، والطب؛ لذلك فإننا نجد وصول البعض منهم إلى مناصب كبيرة في الدولة في عهده كان شيئًا بديهيًا.[4]

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا: ج٢، ص ١٠٥؛ الخطط، ج٢، ص ١٠٨.

(٢) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص ٣٠.

(٣) المقريزي: الخطط، ج٢، ص ٤٩٥؛ فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ٢٠٣.

(٤) فقد أسند منصب الوساطة بعد برجوان إلى فهد بن إبراهيم النصراني، كما أسند منصب الوزارة إلى الكاتب النصراني أبي نصر بن عبدون، ثم استخدم في الوساطة ٤٠١ هـ/١٠١٠ م الكاتب النصراني أبا الخير زرعة بن عيسى بن نسطورس، كما تولى صاعد بن نسطورس الوزارة ٤٠٩ هـ/١٠١٨ م، كما كان هو أبو الفتح منصور بن مشر، ثم يعقوب بن نسطاس النصراني، صقر اليهودي. (الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٨٤؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٧٣، ٨٢).

لذلك فقد تراجع الحاكم بأمر الله عن تلك القرارات العنيفة التي اتبعها مع أهل الذمة، والتي أدت إلى فساد العلاقة بين مصر، والدولة البيزنطية أيضًا، فقد قام البيزنطيون بغلق جامع القسطنطينية كرد فعل على تدمير كنيسة القيامة التي أمر الحاكم بهدمها، كذلك قام بازيل الثاني بقطع جميع العلاقات التجارية مع الدولة الفاطمية، هذا الأمر الذي أثر بشكل، أو بآخر على الحياة الاجتماعية في مصر. (١)

لذلك فقد أصدر الحاكم بأمر الله سجلاً في سنة ٤١١هـ/١٠٢٠م سمح فيه لأهل الذمة بعمارة كنائسهم، كما أعفاهم من لبس الغيار، كذلك أمر الذين أجبروا على اعتناق الإسلام بالعودة إلى دينهم، فعاد أكثر من سبعة آلاف يهودي إلى دينهم، كما ارتد قبط كانوا قد تظاهروا بالإسلام منذ سنين، كذلك عاد إلى مصر عدد كبير ممن كانوا قد هاجروا منها.(٢) كما أصدر سجلاً آخر منحهم فيه الأمان. (٣)

على الرغم من أن قرارات الحاكم بأمر الله قد شملت كلاً من المُسلمين، والذميين، فإن المُسلمين قد وجدوا في تلك الأوامر فرصة للتعبير عن سخطهم، وغضبهم من تسلط أهل الذمة عليهم، وقد ساعدهم على ذلك كراهية الحاكم بأمر الله لأهل الذمة، وانقلابه عليهم، كما يتضح جليًا أن هذا السخط لم يكن بدافع ديني، وإنما هو رد فعل لما فعله أهل الذمة.

---

(١) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ١٩٥، ١٩٦؛ ناصر خسرو: سفرنامة، ص ٧٥؛ المقريزي: الخطط، ج٢، ص٧٠٤، ٧٠٥.

(٢) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج١، م٢، ص ١٣٥، ١٣٧ ؛ الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص ١٣١، ١٣٢؛ عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية في مصر، ص ٢٩٧.

(٣) فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج٢، ص ٢٣٧؛ سلام شافعي: أهل الذمة في مصر، ص ٢٩٧؛ محمد عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله، ص ١٠٣، ١٠٤.

وعلى أية حال فقد انتهت تلك الفترة بوفاة الحاكم بـأمر الله ٤١١ هـ/١٠٢٠م – في نفس العام الذي أصدر فيه العفو عنهم – وسرعان ما عاد إليهم نفوذهم، وسيطرتهم مرة أخرى، بعد أن ألغيت ست الملك جميع قرارات الحاكم بأمر الله ضد أهل الذمة، فعادوا إلـى عمـارة كنائسـهم، وممارسة أعيادهم التي شاركهم فيها الخليفة الظاهر نفسه.[1]

عاد تسلط أهل الذمة مرة أخرى في عهد المستنصر بالله، حيـث برز في عهده أبو سعيد التستري اليهودي الذي كـان يتـولى شـؤون أم المستنصر منذ أن كانت جارية عنده وباعها إلى الخليفة الظـاهر بـالله، فأنجبت منه المستنصر، فلما تولى ابنها الخلافة، فوضت أبا سعيد هـذا، أمر ديوانها، فارتفع شأنه حتى أصبح يتحكم في أمـور الدولـة، وفـاق سلطانه الوزير والخليفة نفسه،[2] واستغل نفوذه، وألحق بمناصب الدولـة الكثير من اليهود، وولاهم الوظائف الكبرى، فنال المسلمون منه الكثير من الأذى، بحيث إنهم كانوا يحلفون بحق النعمة على بني إسرائيل، مما دفـع أحد الشعراء المعاصرين ويدعى الرضي بن البواب بالتعبير عن المرارة التي شعر بها المصريون قائلاً:

يهود هذا الزمان قد بلغـوا ... غاية آمالهم، وقد ملكـوا

العز فيهم، والمال عندهـم ... ومنهم المستشار، والملك

يا أهل مصر إني قد نصحت لكم ... تهودوا قد تهود الفلـك.[3]

في نظرة تأملية لهذه الأبيات يتضح ما آلت إليه الأوضـاع مـن سوء معاملة، وحظ عثر للمسلمين السنة، ومدى ما حققـه اليهـود مـن مكاسب، وإنجازات، وسيطرة، وسطوة.

---

(١) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ٢٣٧ ؛ النويري: نهاية الأرب، ج٢٦، ص ٦٤.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٢٠.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، ص٢٠؛ المقريزي: اتعـاظ الحنفـا، ج٢، ص ١٩٧؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج٢، ص ١١٦ ؛ سلام الشافعي: أهل الذمـة فـي مصر، ص ٩١.

وتؤكد إحدى وثائق الجند التي تعود إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، بأن اليهود الذين كانوا يلحقون بخدمة الدولة، كانوا يستغلون نفوذهم، ومناصبهم لخدمة إخوانهم من اليهود، فتذكر تلك الوثيقة أن أحد اليهود كان مسجوناً بمصر، وكان يحاول إثبات براءته قائلاً: إن ما فعلته من أجل اليهود جميعاً معلوم جيداً، وإنني قد التحقت بخدمة الحكومة ؛ لكي أكسب عيشاً، وأفعل خيراً لإخواني في العقيدة. (١)

لم يتردد المستنصر بالله في أن يفعل مثلما فعل الحاكم بأمر الله من قبل، في التضييق على أهل الذمة، وذلك عندما تأكد من تسلطهم، وتعاليهم على المسلمين، ففي سنة ٤٨٤ هـ/ ١٠٠٩م، وصلت إلى المستنصر بعض الشكاوى التي يستغيث فيها المسلمون من تسلط أهل الذمة، وتطاولهم عليهم، فأصدر المستنصر تعليماته بإلزامهم لبس الغيار، والزنانير، وأمرهم بتعليق الدراهم الرصاص في أعناقهم مكتوب عليها "ذمي"، كذلك بجعل تلك الدراهم في أعناق نسائهم في الحمامات؛ ليُعرفن بها، وأن يلبسن الخفاف: فرداً أسود، وفرداً أحمر، وجلجلاً في أرجلهن. (٢)

يبدو أن فترات التضييق التي كانت تمر على أهل الذمة كانت فترات قصيرة، تأتي في نهاية حكم كل خليفة، كرد فعل على مُبالغتهم في النفوذ، والسيطرة، ولكنها سرعان ما تنتهي، وتبدأ فترة أخرى من المُحاباة، والتسامح الذي يأتي بنتائجه السلبية على المُسلمين السنيين.

ففي عهد الآمر بأحكام الله ٤٩٥ هـ - ٥٢٤ هـ/ ١١٠١-١١٣٠ تمتع أهل الذمة بالعديد من المميزات، ووصلوا إلى أعلى مناصب الدولة، فزاد نفوذهم، وكذلك طغيانهم، وقد برز من بينهم الراهب أبو نجاح بن مينا، الذي ولاه الخليفة الآمر بأحكام الله رئاسة الدواوين ٥١٩ هـ/١١٢٥ م، وقد أساء هذا الرجل السيرة، وأخذ في مصادرة أموال

---

(1) Mann, The Jews in Egypt and Palestine, I, p.219.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم، ج٥، ص ١٣١.

للناس، والاستيلاء على أموالهم[1]، وألحق بهم كثيرًا من ألوان الأذى.[2] ولم يسلم منه زعماء مصر، وأعوانهم.[3]

استطاع هذا الراهب أن يحوز ثروة ضخمة، وأن يُنفق ببذخ، وإسراف، فقد كانت تصنع له ملابس خاصة بتنيس ودمياط من الصوف الأبيض المحلي بالذهب، وكان يركب السروج المُحلاة بالذهب، والفضة، ويجلس في مسجد عمرو بن العاص، ويستدعي الناس للمصادرة.[4] ومن الغريب أن هذا الراهب قد لقب بالأب المقدس والروحاني النفيس، رب الآباء وسيد الرؤساء، مقدم دين النصرانية، وسيد البطركية، صفي الرب، ومختاره، وثالث عشر الحواريين.[5]

تمادى هذا الراهب في استبداده، وظلمه، حتى نصحه أحد الشيوخ الكتاب بالعدول عن تلك السياسة التي ستكون من أسباب هلاكه.[6] غير أن الراهب قد أجابهم بكلمات لم تختلف كثيرًا عن تلك التي ذكرها ابن نسطورس عندما كان في نفس موقفه، والتي تدل على مدى تحيز أهل الذمة لبني ملتهم، وكذلك مدى كراهيتهم للمسلمين الذين عدوهم مغتصبين لملكهم، فقال الراهب: "نحن مُلاك هذه الديار حرثًا وخراجًا، ملكها المسلمون منا، وتغلبوا عليها، وغصبوها، واستملكوها من أيدينا، فنحن مهما فعلنا بالمسلمين فهو قبالة ما فعلوه بنا، ولا يكون له نسبة إلى مَنْ

---

(1) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص ٥٤؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ١٠٦.

(2) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، ص ٢٤٠ ؛ فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٩٤.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٧، ص ٣٦٩، ٣٧٠.

(4) ابن ظافر: أخبار الدول، ص ٧٧، ٧٨ ؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٢٧ ؛ عبد المنعم سلطان: المرجع السابق، ص ١٠٦.

(5) أبو صالح الأرمني: المصدر السابق، ص ٥٤؛ فاطمة مصطفى عامر: المرجع السابق، ج١، ص ١٩٤؛ أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(6) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص ٤٢٤.

قُتِلَ من رؤسائنا، وملوكنا في أيام الفتح، فجميع ما نأخذه من أموال المسلمين وأموال ملوكهم وخلائفهم حل لنا، وهو بعض ما نستحقه عليهم، فإذا حملنا منهم مالاً كانت المنة منا عليهم". (١) ثم استشهد الراهب بنفس البيتين اللذين قد أنشدهما ابن نسطورس من قبل مع بعض التعديل. (٢)

وعندما سمع الخليفة الآمر بما قاله الراهب، غضب أشد الغضب، وقرر الانتقام منه، ومن غيره من الذميين، وأمر بعدم استخدامهم في شؤون الدولة والتشديد عليهم، أما الراهب أبو نجاح فقد قُبِض عليه، وضُرِبَ بالنعال حتى مات. (٣)

على أن سياسة عدم استخدام الذميين في شؤون الحكم، والإدارة لم تدم طويلاً، بل وصلت إلى قمتها في عهد الخليفة الحافظ لدين الله الذي استوزر لأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية وزيراً ذمياً أرمينياً، وذلك بعد أن كان بعض الذميين يلجأون إلى اعتناق الإسلام؛ للوصول لهذا المنصب، ولم يرض المسلمون عن تلك الوزارة، وأنكروا ذلك على الخليفة،(٤) ولكن دون جدوى، فقد تسلم بهرام الأرمني الوزارة ٥٢٩ هـ/١١٦٣ م، وقبض على مقاليد الأمور، واستقطب حوله أبناء جنسه من النصارى الأرمن.(٥)

---

(١) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج١، م٢، ص ٥٠٤ ؛ فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٩٧؛ O'Leary : op. cit., p. 49.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص ١٣٢. قال :

بلت كرم يغصوها أمها	وأهانوها لديست بالقدم
ثم عادوا حكموها بينهم	ويلهم من فعل مظلوم حكم

(٣) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، ص ٢١٨.

(٤) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٥٦.

(٥) محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية، ص ٤٤؛ Mann : op. cit., pp. 8 – 9.

يذكر أبو صالح الأرمني أن الأرمن قد تبوؤوا مكانة عالية زمن الحافظ، حتى إن ديوان التحقيق قد تولاه الشيخ أبو زكريا يحيى بن بولس الكاتب النصراني الذي كان له موضع خاص أفرده الخليفة له داخل القصر، وقد استخدم معه اثنى عشر نقيبًا يعاونوه في عمله، فأصبح لهم النفوذ، والسيادة على المسلمين. [1]

سيطر الأرمن على مقاليد الأمور في مصر، وقاموا ببناء العديد من الكنائس، والأديرة، [2] وبسطوا أيديهم في جميع شؤون الدولة، ولاسيما بعد أن ولاهم بهرام، وعزل المسلمين، فأصبح منهم النظار، والمشرفين، وحكام الأقاليم. [3] فأهانوا المسلمين، وأساءوا السيرة فيهم، وظلموهم. فيذكر المقريزي أن أحد النصارى الأرمن الذي كان يتولى تقدير الضرائب زمن الخليفة الحافظ تشاجر مع صاحب معدية أثناء مروره لمسح أرض بعض النواحي ؛ لرفضه دفع أجر المعدية، فأرغمه صاحب المعدية على الدفع، فحنق عليه النصراني، وادعى أنه يملك أرضًا من الناحية، مساحتها عشرون فدانًا تعرف بـ"أرض اللجام"،[4] وأرغمه على دفع الضرائب المقررة عليها بعد أن ضُرِبَ، وأهين، ورغم شهادة أهل الناحية بعدم ملكيته لأي شبر فيها، مما اضطر الرجل لبيع معديته لسداد قيمة الضرائب.[5]

استطاع الرجل أن يصل إلى القاهرة، ويتظلم للخليفة الذي تحقق من صدقه، فقبض على الكاتب النصراني، وشهر به، وعوقب على

---

(١) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص ٣٩.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ج٢، ص ١٧٩، Heyd, W. : op. cit., p. 45.

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق، ص ٧٨، ٧٩ ؛ ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، ج١، م٣، ص ٢٨، ٣٠.

(٤) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ص ٤٦.

(٥) المقريزي : الخطط ج١، ص ٨٨ ؛ قاسم عبده قاسم: تاريخ أهل الذمة، ص ٥٢، ٥٣.

فعلته،[1] حيث شُهِّر في موكب، وطيف به في سائر الأعمال. وإن كان هذا الرجل قد نجح في إيصال صوته، ومظلمته للخليفة، فمن المؤكد أن هناك الكثيرين من الذين لم يتمكنوا من ذلك.

ففي ولاية قوص كان يتولى أخو بهرام هذا، وقد عم ظلمه الناس فيها، وقام بمصادرة أملاكهم، وأساء السيرة فيهم، مما أوقع الغضب، والفزع في قلوبهم، هذا الأمر الذي جعلهم يستنجدون بوالي الغربية رضوان الولخش، حتى ينقذهم من إهانة الأرمن لهم، ويستحثونه على إنقاذهم،[2] فاستجاب رضوان، وحشد جيشًا كبيرًا، واتجه إلى القاهرة، رافعًا المصاحف على أسنة الرماح. [3]

وعندما علم بهرام فرَّ هاربًا من القاهرة، وعندما وصل الخبر إلى قوص، تجرأ أهلها، وهاجموا أخا بهرام، وقتلوه. [4] كذلك كان الحال في القاهرة التي انطلق أهلها مهاجمين دار الوزارة ناهبين لكل ما فيها، كما قاموا بنهب الكنائس، وإحراق دور الأرمن، وكنائسهم. [5]

وعندما شعر الحافظ بخطورة الموقف، وشعور الغضب، والثورة التي انتاب المسلمين أمر بطرد النصارى من الوظائف في جميع أنحاء الدولة، غير أن النصارى قد احتالوا على هذا الأمر، مستغلين تعلق الخليفة بعلم النجوم، فقد دسوا إليه أحد العرافين الذي أقنع الخليفة أن

---

(1) المقريزي: المصدر السابق، ص ٨٨ ؛ قاسم عبده قاسم: المرجع السابق، ص ١٥٣؛ Atiya : op. cit., p. 5.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٥٩ ؛ محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية، السياسية، ص ٤٤.

(3) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م١، ص ١٢٢، ١٢٤ ؛ فاطمة فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ١٩٧.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج١١، ص ١٨، ١٩ ؛ المقريزي: المصدر السابق، ص ١٦٠، ١٦١.

(5) ساويرس بن المقفع: المصدر السابق، ج١، م٢، ص ٤٧-٤٩؛ المقريزي: المصدر السابق، ص١٦١.

صلاح البلاد لن يتأتى إلا بتولي الدواوين لرجل حدد له أوصافه، التي كانت تنطبق بالفعل على أحد النصارى، ويدعى الأخرم بن زكريا، وقد نجحت تلك الحيلة، وتولى هذا الرجل رئاسة الدواوين، فأعاد كتاب النصارى إلى الوظائف المهمة في الدولة، وقويت شوكتهم مرة أخرى، فأخذوا في التضييق على المسلمين، فاستولوا على الأحباس، والأوقاف الشرعية، واتخذوا العبيد، والمماليك، والجواري من المسلمين، والمسلمات، وصودر بعض كتاب المسلمين فألجأته الضرورة إلى بيع أولاده/ وبناته فاشتراهم أحد النصارى. [1]

ويورد المقريزي أبياتًا تدل على استياء المسلمين من أوضاع أهل الذمة، وسلطهم، وانزعاجهم في ظل سياسة الأخرم النصراني – وكان أعور – تقول تلك الأبيات:

إذا حكم النصارى الفروج	وغالوا بالبغال وبالسروج
وذلت دولة الإسلام طرا	وصار الأمر في أيدي العلوج
فقل للأعور الدجال هذا	زمانك إن عزمت على الخروج[2]

وعلى الرغم من الحد من استخدام أهل الذمة منذ عهد الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله فإنه لم يتم الاستغناء عنهم في الدولة الفاطمية، وظلت رغبتهم في التسلط، والإساءة للمصريين يقابلها أحكام وتشريعات من جانب الخلفاء الفاطميين. ففي عهد الخليفة الظافر شدد أوامره بضرورة لبس الزنار لأهل الذمة، وعدم لبس الطيالة. [3] وفي عهد الفائز أمر الوزير طلائع بن رزيك بألا تكون لعمائمهم ذوائب. [4] أما العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية في مصر فقد أمر وزيره أسد الدين شيركوه ٥٦٤ هـ بأن يرقع القبط عذب– طرف – عمائمهم، وأن يشد الزنار في

---

(١) المقريزي: الخطط ج١، ص ٤٠٦ ؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري، ص ١٠٨ ؛ قاسم عبده قاسم: تاريخ أهل الذمة، ص ٥٣.

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ص ٤٥.

(٣) ساويرس بن المقفع: سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، ص ٤٤.

(٤) نفسه، ص ٤٦.

أوساطهم.[1] وعندما ولي صلاح الدين الأيوبي الوزارة جدد هذه الأوامر، وقد استمرت هذه السياسة حتى سقوط الدولة الفاطمية ٥٦٧ هـ، وكذلك في الدولة الأيوبية.

لم تكن تلك التشريعات التي تصدرها الدولة الفاطمية ضد أهل الذمة، تشريعات إسلامية، ولكنها كانت تشريعات مدنية مؤقتة، تنتهي بانتهاء الموقف، كانت الدولة تصدر تلك التشريعات – أحيانًا – للحد من ثورة الشعب المصري السني الذي امتلأ من سيطرة، وتسلط أهل الذمة عليه، والذي تمتع في ظل الدولة الفاطمية بما لم يتمتع به الشعب المصري نفسه، حتى قيل إن العصر الفاطمي يعد العصر الذهبي لأهل الذمة – باستثناء عصر الحاكم بأمر الله الذي عمت تشريعاته السني، والمسلم على السواء[2]– هذا الأمر الذي كان سببًا من أسباب التوتر، والفساد الذي ساد بين السنيين، وأهل الذمة.

هكذا هيأت السياسة التي اتبعتها الخلافة الفاطمية الظروف لظهور الفساد بين كلٍ من المسلمين، والشيعة من جهة – وذلك عندما أخلت بعهد الأمان الذي قد قطعته على نفسها منذ دخولها مصر –، وبين المسنيين، وأهل الذمة – من جهة أخرى – عندما اعتمدت على أهل الذمة، وأطلقت يدهم في كل شيء، فأساءوا للمصريين السنيين، ففسدت العلاقة بينهم.

لم تقتصر السياسة الفاطمية على الاعتماد على أهل الذمة دون المسلمين السنيين في أعمال الحكومة فحسب، بل وصل تسلط أهل الذمة إلى الجذور الفاطمية نفسها، فتدخل في جيناتها الوراثية، فتزوج بعض الخلفاء الفاطميين من الذميات، مثل العزيز بالله، والظاهر، والمستنصر بالله، وولد بعضهم لذميات، كالحاكم بأمر الله وأخته ست الملك، مما كان له عظيم الأثر في أهواء الخلفاء، وتحيزهم لأهل الذمة دون المُسلمين.

---

(١) فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة، ج١، ص ٢٢٠؛

.Bosworth : op. cit., pp. 66 – 70

(٢) قاسم عبده قاسم: تاريخ أهل الذمة، ص ١٥٨؛

.Atiya : op. cit., p. 6; Mann : op. cit., p. 9

ومن المُلاحظ هنا أن السيدات الذميات قد وصلن إلى مكانة عالية في ذلك العصر (العصر الفاطمي الأول) عصر الخلفاء، بـزواجهن مـن خليفة، أو بأخذهن لقب أم الخليفة، ولكن لا نعرف حتى الآن لماذا فضـل الخلفاء الذميات على المسلمات ؟ ربما يكون ذلك لشهرتهن بجمال، وذكاء فاقا الحد، وربما يكون لسبب آخر، ولكن على أية حال فقد اختلطت الدماء الفاطمية الشيعية بدماء ذمية، ولكن دون أن يتنصر، أو يتهود أحد خلفائها، ولكن تنصرت، وتهودت قراراتهم لصالح أهل الذمـة ضـد المسـلمين السنيين، فأصبح العصر الفاطمي هو العصر الذهبي لأهل الذمة، كما نعته د.قاسم عبده قاسم. (١)

---

(١) قاسم عبد قاسم : المرجع السابق، ص٣٩٥؛

Heyd : op. cit., p. 395؛ Dopp : op. cit., p.54.

الفصل الخامس

الفساد الاقتصادي ومدى تأثره بالنواحي السياسية والإدارية والاجتماعية

أولاً : أسباب الانهيار الاقتصادي :

١- الأسباب الإدارية والسياسية.

٢- الأسباب الدينية والاجتماعية.

ثانياً : مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية :

١- فرض الضرائب غير الشرعية (المكوس).

٢- المصادرات.

٣- القرض والاستدانة.

٤- السلف.

٥- ارتفاع الأسعار، واحتكار السلع.

٦- انخفاض قيمة العملة.

ثالثاً : النتائج التي ترتبت على الفساد، والانهيار الاقتصادي :

١- خراب مدينة الفسطاط، وتدميرها.

٢- ضياع ممتلكات الدولة الفاطمية، وأثر ذلك على الاقتصاد.

٣- الانهيار الاقتصادي التام، وزوال الدولة الفاطمية.

إن الدارس لأحوال مصر المالية، والاقتصادية في العصر الفاطمي، لا يستطيع أن يضع حدودًا فاصلة بين سنوات الازدهار الاقتصادي، وسنوات انهيار هذا الاقتصاد، فقد يصل الازدهار الاقتصادي إلى أعلى درجاته، حتى يظن البعض أن هذه البلاد تعيش حياة من الترف، والرخاء الذي لا يماثله ترف، ورخاء في أي مكان آخر، ثم يعقبه مباشرة انهيار يشعر الدارس خلاله أن البلاد لم تحظ بشيء من الازدهار قط. إلا أن الأمور لا تلبث أن تعود إلى نصابها من جديد في وقت قصير. لذلك يمكن القول إن الحياة المالية، والاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي كانت تتأرجح بين الازدهار تارة، وبين الانهيار، أو التأخر، والانحطاط تارة أخرى.[1]

فعلى الرغم مما كانت تتمتع به مصر طوال العصر الفاطمي عامة من ازدهار للحياة الاقتصادية، وظهور للترف، والبذخ، والرفاهية، فإن عوامل الانهيار، والاضمحلال كانت تطل برأسها من وقت لآخر، معلنة عن وجودها وسط هذا الرخاء، والازدهار، وإن كانت العوامل الطبيعية قد لعبت دورًا مهمًا في ظهور هذا الانهيار. وذلك مثلما كان يحدث عند نقص فيضان النيل، أو زيادته.[2] إلا أن العامل البشري؛ المتمثل في فساد الساسة، والعسكريين، والإداريين كان أكثر فاعلية في حدوث تلك الانهيار الاقتصادي.[3]

وعندما وصل الفاطميون إلى السلطة في مصر، عملوا على استغلال مواردها إلى أقصى درجة ممكنة؛ للحصول على أقصى عائد مالي يستطيعون خلاله تلبية احتياجاتهم الخاصة، ومواجهة النفقات الباهظة لبلاطهم الفخم، واحتفالاتهم الباذخة.[4] هذا الأمر الذي أدى إلى فراغ

---

(١) أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٣٩٧.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٨.

(٣) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة ، ج٣، م٢، صـ٢٠٣ – ٢٠٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٣٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٦٢ – ٢٦٣؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٢، ٢٣.

(٤) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٥١٢؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٣٩٧؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م، صـ٣٦٧.

الخزانة المصرية من الأموال، ومن ثم كان لابد من تعويض هذا الفراغ بشكل أو بآخر، فلجأت الدولة إلى العديد من الإجراءات المشروعة وغير المشروعة، التي شاركت في ظهور العديد من المظاهر السلبية على المجتمع المصري في شتى جوانبه، هذا الأمر الذي أدى بدوره إلى سقوط الدولة الفاطمية نفسها. وعلى هذا الأساس سيتم تناول هذا الموضوع خلال ثلاثة محاور، وهي : أسباب الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية، مظاهر هذا الانهيار وكذلك نتائجه.

أولاً : أسباب الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية :

[١] الأسباب السياسية والإدارية :

١- تولي الخلفاء في سن مبكرة.

٢- كثرة الصراعات بين الجند.

٣- إهمال شؤون الدولة في ظل التغيير المستمر للوزراء، وتصارعهم من أجل الوزارة.

٤- انقسام الدعوة الفاطمية على نفسها.

٥- عجز الخلفاء عن التصدي للمجاعات، والأزمات التي واجهت البلاد. [١]

[٢] الأسباب الدينية والاجتماعية :

١- كثرة الإنفاق على الأعياد، والاحتفالات. [٢]

٢- التمايز الطبقي بين المسلمين، وأهل الذمة.

٣- اختفاء الطبقة الوسطى.

كما كان هناك بعض الأسباب العامة التي ساهمت في الانهيار الاقتصادي، مثل : نقص فيضان النيل، أو زيادته. [٣]

---

(١) ملحق رقم (٤).

(٢) ملحق رقم (٤).

(٣) ملحق رقم (٤).

ثانيًا : مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية :

[1] فرض الضرائب غير الشرعية :

(أ) (المكوس)(1) :

يرتكز الاقتصاد في أي دولة على نظامها المالي، الذي يتمثل في إيرادات الحكومة ومصروفاتها، وطرق الموازنة بينهما، وكـان المـورد الرئيس لإيرادات مصر بشكل عام يتمثل في الجزية، والخراج (ضـريبة الأرض الزراعية)، ثم الضرائب الشرعية(2) التي أقرها فقهاء المسـلمين. غير أن ولاة مصر قد استحدثوا مصـادر أخـرى للـدخل غيـر تلـك الضرائب، وكانت هذه الضرائب ترتبط عادة بأوساط التجار، وأخذت هذه

---

(1) المكوس : كلمة تعني ضريبة الأسواق، وكانت معروفة من قبـل فـي العصـر الجاهلي، ولعل اسم قرية "مقس" الموجودة على النيل في شمال القاهرة، والتـي كانت تعرف باسم قرية أم دنين، هي تحريف لكلمة "مكس" لأن الماكس كان يقعد بها ليستخرج المكس.

ومكس : كلمة قديمة مشتقة من اللفظ السرياني "ماكسو" وكانـت تعـرف عنـد العرب قديمًا، وكانت تطلق على الضرائب التي تجبى على التجارة والصـناعة والضرائب التي تجبى من مبتاعي السلع في الأسواق، كذلك كانت تطلـق علـى الجهة التي تجبى فيها الضرائب. القلقشندي، ج3، صـ447؛ المقريزي : الخطط، ج2، ص121؛ ج3، صـ169؛ سيدة إسماعيل كاشـف : مصـر فـي فجـر الإسلام، صـ40؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ247.

(2) الضرائب الشرعية : هي الضرائب التي تستقي منها الدولة مواردها وهـي فـي نظر الفقهاء : الفيء، وهو ما يؤخذ من المشركين دون قتـال، ويشـتمل علـى الخراج والجزية والضرائب المفروضة على تجار أهل الذمـة وعلـى التجـار المشركين القادمين من خارج دار الإسلام. والخمس على مـا يسـتخرج مـن المعادن والركاز والغنائم. وخمس سيب البحر مما يقذف به البحـر ويسـتخرج منه. والزكاة أو الصدقة وتجبى على المواشي والزروع والثمار والذهب وعلـى بضاعة التجار المسلمين. فيما عدا ذلك يعد ضرائب غير شرعية.

راجع : ابن سعد (محمد بن سعد بن منيع البصري الزهـري) ت 230هـ / 841م : الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، ج2، بيـروت، ص355، آدم متز : الحضارة الإسلامية، ج2، صـ194، 210؛ عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، دار المشـرق، 1974، صـ187 – 192.

الضرائب تزداد حيناً، وتقل حيناً آخر، أو تلغى كلية في بعض العهود؛ لأغراض سياسية، أو اقتصادية. [1]

وكان فقهاء المسلمين لا ينظرون إلى هذه الضرائب بعين الرضا؛ لأنها في نظرهم ضرائب غير قانونية تتنافى مع الشرع، ولاسيما عندما كانت تحصّل بطرق غير عادلة. [2] وقد عرفت هذه الضرائب أولاً باسم المرافق والمعادن، ثم عرفت بالمال الهلالي – الذي يؤدى شهرياً[3] –، ثم عرفت بالأموال الإسلامية. [4]

وكان أول من أحدث مالاً سوى مال الخراج بمصر أحمد بن محمد بن مُدَبِّر لما ولي الخراج بمصر سنة ٢٥٠هـ / ٨٦٤م فحجر على النطرون بعد أن كان مباحاً لجميع الناس، وقرر على الكلأ الذي ترعاه البهائم مالاً أسماه (المراعي) كما قرر على ما يخرج من البحر مالاً أسماه "المصائد"[5]، وعلى الرغم من أن هذه الضريبة فرضت على نطاق ضيق، فإنها أثقلت كاهل الرعية؛ لذلك عمل أحمد بن طولون عندما ولي إمرة مصر على إسقاطها. [6] وكانت تبلغ مائة ألف دينار في كل سنة. [7] وكان ذلك رغبة منه في التقرب إلى المصريين. [8]

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٥١٠، ٥١١؛ حمدي عبد المنعم : تاريخ مصر الإسلامية، صـ٢٤٣.

(٢) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤٠؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر الفاطمية، صـ١٤٢.

(٣) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٢١؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٠٧؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٤٧.

(٤) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٤٤؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥١٢؛ حمدي عبد المنعم : تاريخ مصر الإسلامية، صـ٢٤٣.

(٥) المقريزي : الخطط ج١، صـ١٠٣ – ١٠٤.

(٦) البلوي : سيرة أحمد بن طولون، صـ٧٤ – ٧٦؛ سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ٤٠، ناريمان عبد الكريم، المرجع السابق، صـ١٤٢.

(٧) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٠٤؛ ج٢، صـ٢٦٧.

(٨) ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٤٢؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤١.

كذلك كانت تلك الرسوم الجائرة سببًا من أسباب سقوط الدولة الإخشيدية بمصر؛ لذلك عندما دخل جوهر الصقلي مصر، أشار إلى بعض هذه التجاوزات المالية التي اتبعتها الدولة الإخشيدية، والتي عانى منها المصريون، كما وعد أهل مصر في أمانة بإسقاط تلك الرسوم عن كاهلهم. (١) غير أن الفاطميين لم يفوا بهذا الوعد، ولم يلتزموا بهذا الأمان، وأصبحوا كغيرهم ممن سيطر على موارد مصر، بل تعدوا ذلك بكثير.

ولما وصل الفاطميون إلى السلطة أرادوا أن يستغلوا إمكانات مصر الزراعية والصناعية إلى أقصى درجة، وأن يأخذوا منها أقصى ما يمكن من عائدات مالية تلبي احتياجاتهم الخاصة، مثلما كانوا يقومون بالجباية في شمال إفريقية. (٢) فأعادوا "الأموال الهلالية" وصارت تعرف بـ "المكوس". وقد اتبع الفاطميون نظامًا دقيقًا في جمع تلك الضرائب بدأ هذا النظام مع بداية دولتهم في مصر. (٣) وأفردوا لها ديوانًا خاصًا عُرف بديوان الهلالي. (٤)

كما كانت هذه المكوس – وهي في الأصل ضريبة – تؤخذ على الوارد، والصادر من البضائع في الموانئ(٥)، ثم أصبحت تفرض على التجارة الداخلية، وبعض الأنشطة الاقتصادية غير المتعلقة بالزراعة، فكانت أيضًا تفرض على المراعي، والمصائد، والبضائع، وتجارة التراتيب، والذبائح، وسوق الرقيق، وأنواع الصناعات كالفاخور، والمزر، والنبيذ. (٦) ثم أصبحت تلك الضريبة تفرض على كل شيء فلم تترك شاردة، ولا واردة إلا وكانت الدولة تتقاضى عنها ضريبة(٧)، مما أثقل كاهل الرعية وأفسد الحياة الاقتصادية، ولاسيما أن عائد هذه

---

(١) ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٤٣.

Oman : History of the Art of War in Middle Agest, p. 15.

(٢) القاضي النعمان : المجالس والمسايرات، صـ٣٣٧ – ٣٣٨.

(٣) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٤٣.

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٩٦.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٩؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٤٢.

(٦) ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، ص١٤٤؛ Oman, op. cit., p. 16.

(٧) ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٤٤.

الضريبة لم ينعكس بالإيجاب على الرعية بل استفادت منه الطبقة الحاكمة دون غيرها.

وكان "الخمس" من ضمن هذه المكوس غير الشرعية، وكانت الحكومة الفاطمية تأخذ تلك الضريبة من التجار غير المسلمين والأجانب[1]، وبخاصة الروم، الواردون إلى الثغور، وكانت هذه الضريبة تعني الخمس أحيانًا والعشر أحيانًا أخرى، وكانت نسبتها تتراوح بين ١٠% و ٢٠% وترتفع حتى تصل إلى ٣٥% من قيمة البضائع الواردة، والصادرة، كما كانت تلك الضريبة تجبى عينًا في بعض الأحيان. [2] ومن هنا جاءت كلمة الخمس والعشر كمرادف لكلمة مكوس. [3]

على الرغم من أن المقريزي ذكر في خططه أن تلك الضرائب غير الشرعية، قد أعيدت في أواخر أيام الدولة الفاطمية، وذلك بسبب نقص الخراج، وكثرة المنازعات بين كبار الموظفين والوزراء. [4] فإن جميع الشواهد تؤكد أن تلك الضرائب قد بدأت مع بداية الدولة الفاطمية. ربما كان المقريزي يقصد أنها قد زيدت أو كثر تنوعها في تلك الفترة. فقد عمد الفاطميون إلى توجيه اهتمامهم بتلك الضرائب غير المباشرة، ولاسيما في حالة قلة الخراج. وقد أخذت هذه الضرائب تتزايد بمرور الوقت حتى وصلت إلى حد لا يطاق في نهاية العصر الفاطمي، ونلاحظ ذلك من الضرائب التي أسقطها صلاح الدين.

---

(١) ابن مماتي [أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير بن سعيد بن مينا]، قوانين الدواوين، تحقيق : عزيز سوريال عطية، الملكية الزراعية، القاهرة، ١٩٤٣م، صـ٢٢٩؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٦٣؛ المقريزي: المصدر السابق، صـ١٠٩.

(٢) المخزومي [القاضي السعيد ثقة الثقات ذو الرياستين الحسين علي بن أبي عمرو عثمان بن يوسف] المنهاج في علم خراج مصر، المعهد العلمي الفرنسي للآثار، القاهرة، ١٩٨٦م، صـ٤٥.

(٣) ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٤٦.
وكان هناك ما عرف بالخمس أيضًا ولكنه فرض على عامة الشعب، فكان الرجل يدفع خُمس ما يزرع وما يملك، والمرأة تدفع خمس ثمرها. أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٤٥.

(٤) المقريزي : الخطط، ج٥، صـ١١٤؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤٠.

فقد ذكر ابن سعيد أن عيسى بن نسطورس رسم أيام نظارته ضرائب، ورسومًا جائرة، وأخذت مكوس زائدة على ما جرى الرسم بأخذه، فحذف ابن عمار جميع ذلك ورد الأموال إلى ما كانت عليه.[1] هذا بالإضافة إلى أن المقريزي نفسه قال : أن الحاكم بأمر الله الفاطمي قد أسقط رسومًا بالساحل على أثر توليه الخلافة، وبعبارة أدق بعد أن تخلص من سيطرة برجوان، وجعل مقاليد الأمور في يده، كما أمر الحاكم بأمر الله بإبطال عدد آخر من المكوس في سنوات ٣٩٨هـ / ١٠٠٧م، ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م، ٤٠٣هـ / ١٠١٢م، ٤٠٤هـ / ١٠١٣م[2]، وهذا بالطبع خلاف المكوس التي سبقت لعيسى بن نسطورس، والذي ألغاها ابن عمار.[3] وفي ذلك دلالة على عدم استقرار الأحوال الاقتصادية وعدم وجود خطة واضحة للارتقاء بالحالة الاقتصادية.

لكن سرعان ما عادت تلك الضرائب القاسية إلى سابق عهدها، بعد مقتل الحاكم بأمر الله فحينما قبضت ست الملك على مقاليد الأمور، وأعادت المكوس إلى ما كانت عليه من قبل.[4] وهذه كلها شواهد ناطقة بوجود هذه الضرائب قبل خلافة الحاكم بأمر الله، ودليلٌ على أن الفاطميين بعد استيلائهم على مصر قد أبقوا على ما وجدوه فيها، ولم يحاولوا إلغاءها؛ لأنها كانت بمثابة موردًا مهمًا من موارد خزينة الدولة، ولم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى زيادتها.[5]

---

(١) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، بيروت، ١٩٠٨م، صـ٢٣٧؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٤٣.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ٢٨٦، ٢٨٨؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٥٧؛ راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤١؛ عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله، صـ٦٣.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٧٩؛ الخطط، ج٢، صـ٢٨٦؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٤١.

(٤) محمد عبد الله عنان : المرجع السابق، ص١٥٧؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٤١.

(٥) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥١١.

وقد فرض الفاطميون هذه المكوس على كل شيء من المصنوع، والمبيع، حتى قيل إنها بلغت ثمانين نوعًا من أنواع تلك المكوس التي كانت موجودة في زمنهم والتي أسقطها الوزير صلاح الدين الأيوبي عن مصر والقاهرة، والتي كانت تفرض على كل شيء فيما عدا الهواء الذي أطلق سراحه، وترك حرًا. [1] وقد بلغ عائد هذه المكوس مائة ألف دينار[2] سنويًا، وكان أشهر هذه المكوس مكس البهار. [3]

ويفهم مما سبق أنه لم يسلم أي إنتاج أو أية حرفة أو مهنة زمن الدولة الفاطمية من فرض المكوس عليها، ولكن هناك ثمة تعجب وهي أن المقريزي قد أقر أن تلك الرسوم قد بلغت – على الرغم من قسوتها – مائة ألف دينار سنويًا، وهو نفس المبلغ الذي كان يجمع زمن ابن المدبر (في الدولة الطولونية).

وكانت هذه المكوس من الكثرة، والقسوة التي أرهقت الناس، وأثقلت عليهم، وقد أبدى لنا بعض الرحالة استياءهم من كثرة تلك المكوس. فيذكر المقدسي الذي زار مصر نحو ٣٧٥هـ / ٩٨٥م استغرابه من ثقل الضرائب التي كانت تفرضها الدولة الفاطمية فكانت ثقيلة، وبخاصة تلك الضرائب التي كانت تجبى من تنيس، ودمياط على ساحل النيل، فيذكر أن الثياب الشطوية – التي كانت تصنع بمدينة شطا – "لا يمكن للقبطي أن ينتج شيئًا منها إلا بعد أن يختم عليه بختم السلطان، ولا تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم، وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته، ثم تحمل إلى من يطويها، ثم إلى من يشدها بالقش، ثم إلى من يشدها في السفط وإلى من يحزمها، وكل واحد منهم له رسم يأخذه، وتستمر الضرائب هكذا حتى نقلها، وبيعها". [4]

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٣، صـ١٩٦؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٤٨.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، صـ١٦٩؛ أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٥٢٢؛ المقريزي : المصدر السابق، ج١، صـ١٠٤، ١٠٥.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، صـ١٠٥.

(٤) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، صـ٢١٣؛ ناصرخسرو : سفرنامه، صـ٧٧؛ أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية، صـ٥١٤، أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٤١٥؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١١٨.

وحصلت هذه المكوس من الصعيد، وساحل الإسكندرية، وعلى مراكب الشام.[1] وكانت تحصل بواسطة ديوان الهلالي[2]، وكانت قيمة المكس تتراوح ما بين ٦٠% و٢٥% من ثمن البضاعة.[3]

خلاصة القول : أن الحكومة الفاطمية كانت تقوم بتحصيل ضرائب باهظة من كل الثغور المصرية على جميع المنتجات التي تنتج، ولا يتم تصدير هذه المنتوجات إلا بمعرفة مندوبي الخليفة.[4] وكانت تتم مراقبتها من قبل الدولة التي تشددت في ذلك.[5]

ويتفق الرحالة الفارسي ناصرخسرو الذي زار مصر نحو (٤٤٠هـ / ١٠٤٨م) مع المقديسي في رؤيته لضخامة هذه الضرائب إذ يقول : "وسمعت من الثقات أنه يصل منها (يقصد تنيس) لخزانة سلطان مصر يوميًا ألف دينار مغربي، ويصل ذلك المقدار مرة واحدة يحصله شخص واحد يسلمه أهل المدينة إليه في وقت معين، وهو يسلم للخزانة فلا يتأخر منه شيء".[6]

ولعل ما قاله ناصرخسرو يوضح أن قيمة الضرائب التي كانت تحصل عليها الدولة الفاطمية سنويًا تزيد عما قد قاله المقريزي قبل ذلك بكثير، فإذا كانت تنيس وحدها ومثلها باقي السواحل المصرية تمد الخزانة المصرية بألف دينار مغربي يوميًا. فما بال باقي الضرائب الأخرى.

وهذه الضرائب التي كانت تتم زمن الوزير ابن كلس كانت في غاية السوء وأطلق عليها "الضرائب الشرسة" وكانت تفرَضُ على الكثير من منتجات البلاد الصادرة، وعلى كل ما يدخل مصر من بضائع واردة، مما جعل عهد هذا الوزير يوصف بعهد "النوائب والمحن"، حيث إن الوزير ابن كلس "جعل المكوس على جميع الداخلين والخارجين إلى تنيس".[7]

---

(١) أمينة الشوربجي : رؤية للرحالة، صـ٤١٥.

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٩٦.

(٣) عبد المنعم حامد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١١٨.

(٤) ناصرخسرو : سفرنامه، صـ٧٩؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٤١٥.

(٥) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٤٨.

(٦) أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٤١٦.

(٧) نفسه.

أما الرحالة الأندلسي ابن جبير الذي زار مصر بعد سقوط الدولة الفاطمية بقليل فقد ذكر بشيء من المرارة، والاستياء شناعة تلك الرسوم، كما عبر عن مدى فرحته بما فعله صلاح الدين من إلغائها، ولعل ابن جبير قد أوضح أن هذه الضرائب لم تكن ثقيلة فحسب، بل كانت أيضًا تجبى بطرق في غاية الشدة، والقسوة.[1]

وكانت الدولة الفاطمية تحرص على أن تحصلها هذه الرسوم كاملة دون معاناة، ولما كانت هذه المكوس ضرائب غير شرعية، فلم يكن لدى الحكومة الفاطمية مانع من أن يكون تحصيلها يتم أيضًا بطريق غير شرعية، فعمل الفاطميون على تحصيل تلك الضرائب بما يسمى بنظام "الضمان"[2]، وهو أشبه بنظام الالتزام، حيث ضمنوا أموال الدولة كلها دون عناء لهم. بغض النظر عما يعانيه المجتمع المصري، وقد طبق هذا النظام على جميع الضرائب التي كانت تفرضها الدولة.[3]

---

(١) ابن جبير [أبو الحسين محمد بن أحمد الكناني الأندلسي البلنسي] : رحلة بن جبير، المسماة تذكرة الأخبار من اتفاقات الأسفار، تحقيق : حسين نصار، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م صـ١٨٣؛ ابن خلدون : المقدمة، ج٢، صـ٨٣؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٣٩١؛ داريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٥٠.

(٢) نظام الضمان : هو نظام مالي غير شرعي أشبه بنظام الالتزام، يتعهد بموجبه الضامن أن يدفع للدولة سنويًا مبلغًا متفقًا عليه عن قيمة الضرائب أو المكوس على جهة معينة تم الاتفاق عليها مقدمًا في الغالب كان مبلغ الضمان يأتي أقل من الضرائب المحصلة، فيكون الزيادة فيه لحساب الضامن الشفهي، لذلك كان الضمناء يستخدمون كل الوسائل لزيادة هذا المبلغ، ونادرًا ما يأتي هذا المبلغ أقل من قيمة الضمان ولكن في هذه الحالة على الضامن دفع كل المبلغ إلا إذا سامحه ولي الأمر في ذلك. للمزيد راجع : الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، صـ١١٦؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٢، صـ٤٦٦؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٢٤.

(٣) النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٤٩؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٣٢٢.

ففي عام ٣٦٣هـ / ٩٧٤م، ضمن محمد القاضي أبو الطاهر الذهلي الأحباس بمبلغ ألف ألف وخمسمائة درهم[١]، وبعد موت الوزير بن بن كلس، ضمن الخليفة العزيز بالله أموال الدولة بجماعة من المستخدمين، حيث ضمن علي بن عمر القداس مال الدولة، والنفقات سنة ٣٨١هـ / ٩٩١م ثم حوسب بعد انقضاء السنة على دخلها، وخراجها.[٢]

وكان معظم ضامني الضرائب من الأثرياء أصحاب المشروعات الذين جمعوا ثرواتهم من النشاط الاقتصادي، أي أنها قد انحصرت في أيدي نفر من أعيان البلاد، والأمراء، والأجناد ممن لديهم القدرة على الوفاء بمثل هذه الالتزامات الكبيرة، وفي الغالب كانت تسند إدارة المنطقة إلى الشخص الذي ضمن خراجها[٣]، وكان المبلغ الذي يدفعه هؤلاء الضمناء كان أقل بكثير من تلك الضرائب التي يحبسونها. [٤]

ولو أن الحكومة الفاطمية قد اتبعت نظامًا يقوم على أساس يجعل العلاقة مباشرة بينها وبين دافعي الضرائب لزادت إيراداتها، ولأراحت هؤلاء القوم من عنت، وتعسف الضمان، غير أن الحكومة الفاطمية قد فضلت أقصر الطرق وأيسرها لجمع الأموال.

ونظرًا للأرباح الطائلة التي كان يحققها ضامنوا الضرائب، فكان الشخص الذي يريد الحصول على عقد ضمان لا يتردد في تقديم آلاف الدينارات زيادة مما دفعه سلفه؛ لذلك فقد كثرت الأموال المدفوعة لهذا الغرض (الرشوة). [٥]

وكانت الحكومة الفاطمية تساعد على انتشار هذا الفساد، بخاصة في الأوقات التي تصاب الإيرادات فيها بعجز، فكانت الحكومة لا تحترم

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٩٥؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٢٢.

(٢) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٤؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥١٥؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٣) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥١٦؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٢٤.

(٤) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٢٤.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٤؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥١٦.

عقود الضمان، وكثيرًا ما تعرض الضامن لأن يلغي ضمانه إذا تقدم غيره بدفع مبلغ أكبر، ويظهر أن رجال الحكومة كانوا يستفيدون من هذا العمل بما يقدم إليهم من الهدايا، والرشاوى، وهذا يعني أن فساد الذمم قد استولى على أولي الأمر فيها. [١]

فلما علم المأمون البطائحي الوزير في خلافة الآمر بالله ما يعتمد في الدواوين من قبول تلك الزيادات، والرشاوى، وفسخ عقود الضمان، وأخذها من الضمناء، ونقلها إلى من يتعهد ببذل زيادة في قيمتها دون جهد مبذول، أمرَ بوضع حدٍ لهذه السياسة الفاسدة، وحرم انتزاع الضمان من يد صاحبه مادام مراعيًا لشروطه ولما تنته المدة المبينة في عقده بعد، وأصدر مرسومًا سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م قُرأ بالجامع الأزهر بالقاهرة، وجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ليذكر هذا العمل ويمنعه.[٢]

وإذا كان المأمون البطائحي قد عمل جاهدًا على تطهير الإدارة المالية من المساوئ، إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه إن لم تكن قد ساءت بعد موت المأمون، فلم يمض وقت طويل حتى فرض الوزير الصالح طلائع بن رزيك الأموال على من يعينهم من الأمراء، والموظفين، وجعل ولاية الأعمال سلعة ذات سعر محدد، وهؤلاء الولاة كانوا يتبعون السياسة نفسها مع مرؤوسيهم حتى يحصلوا على ما دفعوه على الأقل، وبذلك سرى الفساد إلى جسد الإدارة الحكومية بأكملها، كما أصبح الاختلاس، والفوضى في جباية الأموال، وإنفاقها حلقة مفرغة لا رابط لها. [٣]

لم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل استغل الضمناء غياب الرقابة الفاطمية، وحصلوا على عقود ضمان بتقديرات قديمة لا تتوافق مع المبالغ الفعلية، فابتزوا بذلك مبالغ أكبر من المواطنين وتلك بغرض

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، صـ٨٤؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٢٥.

(٢) ابن المأمون : أخبار مصر، صـ٢٨ – ٣١؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٨٣، ٨٤؛ اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٢٨؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٢٥.

(٣) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٢٦.

ضرائب أكبر عليهم، فزادت مطامعهم، وكذلك ثرواتهم، ولاسيما أنهم كانوا في الغالب يمتنعون عن دفع المبالغ المستخدمة للحكومة. (١)

وقد كانت هذه الثروات التي حققها هؤلاء الضمناء سببًا من أسباب كشف الستار عن الغنى الفاحش الذي تمتع به الوزراء والأمراء في الدولة الفاطمية. فقد قدر المؤرخون ثروة الوزير يعقوب ابن كلس من أملاك، وضياع، وقياسر، ورباع، وورق، وأوان ذهبية، وفضية، وثياب، وفرش، وجوهر، وعنبر بأربعة ملايين دينار. (٢)

كذلك عندما قبض الخليفة العزيز بالله على الوزير عيسى بن نسطورس، فقد تشفعت له ست الملك فأعاده إلى عمله بعد أن حمل إلى خزانة الدولة ٣٠٠٠٠٠ دينار. (٣) هكذا كان الوزراء وكذلك الضمناء يستغلون إشرافهم على المسائل المالية فيقتنوا الأموال، والأملاك(٤)؛ لذلك كانت مصادرة الخلفاء لهؤلاء الوزراء، والأمناء مصدرًا آخر من مصادر الدولة تلجأ إليه في بعض الأحيان الأخرى.

(ب) ضريبة المواريث :

فلم يترك الفاطميون مصدرًا من مصادر المال إلا وقد تعرضوا له، حتى أنهم فرضوا ضريبة المواريث، التي قد اعترض عليها جوهر الصقلي منذ دخوله مصر، ووعد المصريين بإسقاطها؛ لأنها تؤخذ دون استحقاق لخزانة الدولة، حيث كانت الدولة الإخشيدية تقوم بفرض هذه الضريبة على أموال من يموت ولم يترك له وريثًا من عصبه، أو على ما يتبقى بعد إعطاء كل ذي سهم من الورثة سهمه. (٥)وقد أطلق على هذه الضريبة "ضريبة الإرث" وهي ضريبة غير شرعية أيضًا. (٦)

---

(١) ابن مماتي : قوانين الدواوين، صـ٢٩٨ – ٣٠٠.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١٠٩؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٧٠؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١١٦.

(٣) النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٤٦، ٤٩.

(٤) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ١٢٤.

(٥) ابن مماتي : قوانين الدواوين صـ٣١٩، ٣٢٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٢٥؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٦٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٣، صـ٢٤٤؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٥٠.

(٦) ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـ٥١؛ ابن الطوير : نزهة المقلتين، صـ٩٢؛ آدم متز : الحضارة الإسلامية، ج١، صـ١٩٥.

غير أن الدولة الفاطمية لم تلتزم بما قد وعدت به، وأعادت تحصيل تلك الضريبة، وكان جوهر الصقلي نفسه ممن اعترض على هذه الضريبة، وكان ذلك في وقت مبكر من عمر الدولة الفاطمية، ففي خلافة الظاهر لدين الله الفاطمي، حصلت الدولة على ثلث تركة إحدى النوبيات اللاتي تمت بصلة قرابة لجوهر، وكان ذلك بحجة أن جوهر كان عبدًا للسلطان. [1]

كذلك فقد تضمن أمان جوهر بأن تكون المواريث على كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ)، ولكن جوهر ومن جاء بعده من الخلفاء قد أخلوا بذلك أيضًا، وألزموا المصريين على اتباع المذهب الشيعي الفاطمي في الميراث. [2] على الرغم من الاختلاف الواضح في تنفيذ الميراث بين أهل السنة، وأهل الشيعة. إلا أن القضاة وكذلك الشهود قد أجبروا على ذلك في الفصل في القضايا الخاصة بالمواريث مع الفاطميين تبعًا لمذهبهم، حتى ولو كان القاضي سنيًا في بعض الأحيان. [3]

وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع الفاطميون الحفاظ على ذلك طوال عهدهم، فقد تراجعت الدولة في ظل حاجتها إلى الأموال عن هذا المبدأ، وأقر الوزير بدر الجمالي – رغم تشيعه الشديد – نظامًا جديدًا، يقوم على أن كل من مات يعمل في ميراثه على حكم مذهبه، وليس مذهب أهل الشيعة[4]، وقد أدى ذلك إلى أن تؤول الكثير من الأموال الخاصة بالمواريث إلى الدولة، وذلك من أموال اليتامى، وربع العشر أو ضريبة للتركات[5]، مما أدى إلى حاجة الدولة إلى ديوان ليجمع تلك الأموال ولاسيما في أيام الحاجات التي توفي على غرارها الكثير من أهل مصر[6]، فكان ديوان المواريث الحشرية. [7]

---

(١) المسبحي : أخبار مصر، صـ٥٤ – ٥٥.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، ج٣، صـ٨٩.

(٣) نفسه؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٤٠ – ٥٤١.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، ج٣، صـ٨٩.

(٥) نفسه، صـ٨٩، ٩١؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٥٨.

(٦) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٥.

(٧) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٨٣، ٨٤؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣،

وإن كان الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي قد اتبع سياسة مغايرة لسياسة أبيه، وأفرد مال المواريث، ولم يمنع أخذ شيء من التركات. [1] فإن بعض الناس قد تحايلوا على مثل هذه الضرائب، وتهربوا من أدائها، فعمدوا إلى التنازل مما يملكون من عقار ثابت أو أموال منقولة، بمختلف الطرق الشرعية التي تضمن لهم بقاءها دون فرض ضرائب عليها؛ وذلك نظرًا لأن ديوان المواريث الحشرية، كان يهمل أموال الحشريين التي لهم لدى أفراد متفرقين في أقاليم الديار المصرية بحجة استحالة تحصيلها، وبذلك لا تؤول هذه الأموال إلى الديوان. [2]

كذلك كان الحال بالنسبة لأموال الأحباس[3] – الأوقاف – التي كانت تخصص على المصالح الخيرية وطوائف المستضعفين، وكان لا دخل للدولة بها، حيث كان يتولاها ناظر الوقف حسب شروط الوقف[4]، غير أن الدولة الفاطمية قد أفرت لها ديوانًا خاصًا عرف بـ "ديوان الأحباس"[5] وأمر المعز لدين الله من أصحاب تلك الأوقاف إحضار المواثيق لإثبات أحقيتهم في ريعها، وكان ذلك في سنة ٣٦٣هـ / ٩٧٤م، كما أمر بحمل مال الأحباس من مودع الحكم إلى بيت المال، فأصبح لبيت المال منذ ذلك الوقت نصيب من مال الأحباس، هذا الأمر الذي لم يكن موجودًا من قبل، وأصبحت أموال الأحباس تمثل مصدرًا من مصادر الدولة المالية. [6]

صـ٤٩٢.

(١) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٥٩؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٥١؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٥٨ – ١٥٩.

(٢) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٤٣.

(٣) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥٤٣؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٥١.

(٤) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٥١.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٢٩٥؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥٤٣.

(٦) أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥٤٣؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٦٦.

كانت الدولة تقوم بصرف هذه الأموال على مساجد مصر؛ لذلك فقد أمر الحاكم بأمر الله بحصر "المساجد" سواء التي ليس لها وقفًا، أو التي يكفيها ريع ما يخرج مما هو مقرر لها[1]، وقد بلغت هذه المساجد ثمانمائة وثلاثين مسجدًا، قدر لها نفقة شهرية قيمتها ٩٢٢٠ درهمًا، بواقع اثنى عشر درهمًا لكل مسجد، وبذلك ضمنت الدولة مصدرًا ثابتًا للصرف على المساجد. [2]

ولما كانت الدولة لا تستطيع التدخل في إبطال أو حل تلك الأوقاف، فقد شاعت ظاهرة الأحباس (الأهلية)[3]، كنوع من أنواع "التهرب الضريبي" من الدولة، فتحولت الأحباس الخيرية التي توقف على فقراء الناس ومحتاجيهم، إلى أوقاف أهلية، يوقفها بعض كبار رجال الدولة على ذويهم وأقاربهم.

فقد أوقف أمير الجيوش بدر الجمالي حبسًا على عقبه وقت وزارته، ضمن عدد من النواحي عرفت بـ"الحبس الجيوشي" بعضها في البر الشرقي، وبعضها في البر الغربي جهة الجيزة، وقد ظلت جميع البساتين المختصة بهذا الحبس بأيدي ورثة أمير الجيوش، حتى انفرد عقبة ولم يبق منه سوى امرأة، فأفتى الفقهاء ببطلان هذا الحبس، فصار ماله إلى بيت المال لينفق في مصالح المسلمين. [4]

أما الوزير طلائع بن رزيك فقد وصل من تسلطه وسيطرته على الخليفة أن أجبره على منحه أرضًا من أراضي مصر؛ ليجعلها وقفًا (يرصد ريعه) بحجة أنه لأهل الخير، وقد اضطر الخليفة الفائز لطاعته ابن رزيك، فأعطاه الأرض التي أصبحت وقفًا لابن رزيك، وكتب له حجة تثبت حقه فيها. [5]

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١٤٨.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٩٦؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٤٥.

(٣) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٦٦.

(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين، صـ٣٣٦ – ٣٣٩؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ١١٠؛ راشد البراوي : حالة مصر، صـ٣٥١؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥٤٦.

(٥) وهي أقدم وثيقة تمتلكها دار الوثائق القومية، تحمل رقم (١) في مجموعة حجج

هكذا فقد فرض الفاطميون الضرائب على اختلافها على كل شيء، واستحدثوا ضرائب لم تكن موجودة من قبل حتى صار كل شيء يخضع للضريبة.[1] وقد بدأت هذه الضرائب مع بداية الدولة الفاطمية، ثم أخذت في الزيادة يومًا بعد يوم مع زيادة الحاجة إلى أموال، ولاسيما في أوقات الأزمات، وقلة الخراج[2]، ويعلل ابن خلدون ذلك، ويرجعه إلى ترف الدولة، وبذخها، ورغبتها في الإنفاق على الحفلات، والمواكب؛ مما جعلها في حاجة دائمة إلى الأموال ففرضت العديد من الضرائب، وجعلت لها قدرًا معلومًا. [3]

كما جعلت لها نظامًا خاصًا وهو نظام الضمان، على الرغم مما كان يسببه هذا النظام من ظلم للمصريين الذين ذاقوا مرار تلك الضرائب، وظلم الضمناء.

ولم تكن تلك الضرائب غير المباشرة في صالح الاقتصاد القومي، ولاسيما المستهلكين حيث أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وأسعار السلع تبعًا لذلك، كما كانت عقبة في طريق نشاط التجارة الداخلية. [4] وكذلك أرهقت الشعب المصري المغلوب على أمره، ومساهمت في الفساد السياسي والاجتماعي، والإداري. [5]

(ج) ضرائب متفرقة :

كما كان هناك العديد من الضرائب التي فرضت على التجارة الداخلية أيضًا، فكانت الدولة تفرض ضرائب على عبور السلع على القناطر، والمعديات. [6] كما كانت تفرض الضرائب على السلع ذاتها مثلما كان يفرض على حقول الساحل أو الغلة، وهي ضريبة مقررة على

الأمراء والسلاطين، وهي عبارة عن وصف للعين المباعة والمتصرف فيها وعليها لختام وتوقيعات القاضي الذي أجرى تسجيلها، ملحق رقم (٣).

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٨٩.

(٢) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٤٣.

(٣) ابن خلدون : المقدمة، ج٢، صـ٢٨٠؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٧٠.

(٤) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤٦.

(٥) المقريزي : المصدر السابق، ج١، صـ١٠٥.

(٦) نفسه ، صـ١٠٤.

للقمح المجلوب إلى ساحل القاهرة، والفسطاط[1]، كذلك فرضت الضرائب على كل ما يباع، وما يشترى. كما كانت الدولة تفرض ضرائب على الأسواق المتخصصة، مثل سوق السكر، والدقيق، والجمال، والدواب، والسمك، والذبائح، وغيرها. [2] بالإضافة إلى الحوانيت التي كانت تؤجرها الدولة في تلك الأسواق، التي كانت ملكاً للدولة. [3]

وقد تجاوزت المكوس التجارة الداخلية، والخارجية، ففرضتها الدولة الفاطمية على الحجيج في البحر الأحمر إلى مكة عن طريق عيذاب، وكانت تقدر بسبعة دنانير، ونصف لكل حاج. [4] وكان يمنع من الحج من لم يؤد هذه الضريبة.[5] إلى جانب ما يدفعون عن كل حمل طعام من ضريبة معلومة.

كذلك فرضت هذه الضرائب على مياه شرب مياه النيل[6]، وكذلك وكذلك على من يغرق في النيل، يدفع أهله مقابل إخراجه من النيل، حتى ولو ألقاه النيل على شاطئه، كان متولي الصناعة يرفض تسليم الجثمان لأهله إلا يدفع واجب الصناعة الذي قدر بدينارين وقيراطين حق غرقه في النيل. [7]

لم يترك الفاطميون فرصة لزيادة مواردهم إلا وانتهزوها: حتى أن المأمون البطائحي بنى داراً واسعة؛ ليتفرج الناس منها عند كر السد [8] [8] بخليج القاهرة، وذلك بالكراء وكان ذلك برسم معلوم. [9]

---

(1) ابن جبير : رحلة بن جُبير ، ج١، صـ١٢٤.
(2) المقريزي : المصدر السابق، صـ١٠٤.
(3) ابن جبير : المصدر السابق، ج١، صـ١٢٤..
(4) ابن خلدون : المصدر السابق، صـ١٨٣؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٣٩١؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٥٠.
(5) ابن جبير : رحلة بن جبير، صـ٧٤؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٣٩١.
(6) ابن جبير : المصدر السابق، صـ٥٥.
(7) المسبحي : أخبار مصر، ص٦٠.
(8) نفسه.
(9) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٦٤.

إلى جانب ذلك فقد كان هناك عدة ضرائب فاطمية لم تكن معروفة في الدولة الإسلامية التي سبقتها، فرضتها الدولة على الرعية، نذكر منها، ضريبة النجوى، وهي ضريبة الدعوة التي يدفعها أتباع المذهب الإسماعيلي، ومقدارها ثلاث دراهم، ونصف، تجمع من المؤمنين بالقاهرة، ومصر، وأعمالها، ولاسيما الصعيد[١]، وكان أغنياء الشيعة يدفعونها ثلاثة وثلاثين درهمًا. [٢] كذلك فرضت عليهم الفطرة، وكانت تدفع في عيد الفطر[٣]، كما كانت هذه الضرائب فرضًا واجبًا على كل شيعي الالتزام بها، وكانت الدولة تتحصل منهما على الكثير من الأموال، وعلى الرغم من سوء الأحوال الاقتصادية، فإن الحاكم بأمر الله دعا إلى إبطال هاتين الضريبتين في عام ٤٠٠هـ / ١٠١٠م؛ إلا أنه سرعان ما أعادهما في العام نفسه. [٤]

وكذلك ضريبة الهجرة، ومقدارها دينار عمن أدرك من النساء، والرجال، و"البلغة" وهي اختيارية يدفعها القادرون، ومقدارها سبعة دنانير، و"الألفة" وتجمع أموالها في موضع واحد ويكونون فيه أسرة واحدة، أي يدفع كل منهم مبلغًا محددًا من المال. [٥]

وعلى الرغم من أن الزكاة كانت من الضرائب الشرعية التي فرضت على المسلمين (السنة والشيعة معًا) التي تركت الناس ليدفعوها إلى مستحقيها دون تدخل الدولة[٦]، وكانت مدة معلومة ومقدرة فإنها لم تأت بمال كثير، وعلى الرغم من ذلك فقد تحايل الفاطميون على هذا

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٩١؛ عبد المنعم ماجد : السجلات المستنصرية، المستنصرية، سجل رقم (٢)، (٢٣)؛ صـ٣٢ – ٣٤، ٨٣ – ٨٥؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٥٦.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٩١.

(٣) القاضي النعمان : الهمة في آداب اتباع الأئمة، تحقيق كامل حسين، ج١، صـ٧، صـ٧، عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٠؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٥٦.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٨٧.

(٥) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٤٥.

(٦) الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ١١٣.

الأمر، وعمدوا إلى جبايتها من التجار على أنها رسوم جمركية، يفرضونها على المسلمين من التجار، ومن هنا نشأت فكرة أن التاجر يستطيع أن يطوف عامًا كاملاً أينما شاء في حدود البلاد معفي من المكس مرة واحدة، وهو العشر. (١)

لم تكتف الدولة الفاطمية بفرض الضرائب الشرعية، وغير الشرعية، لسد حاجاتها من الأموال، والإنفاق على ملذاتها، فقد لجأ الخلفاء الفاطميين إلى وسيلة أخرى ضمنت لهم وجود الأموال من حين لآخر، كما ضمنت لهم أيضًا ولاء عمالهم، وكذلك كبح جماحهم، فلجأت إلى ما عرف بالمصادرة. (٢)

[٢] المصادرات :

جرت عادة بعض الخلفاء الفاطميين على مصادرة ثروات من يسخطون عليهم من الأمراء والوزراء، وكبار رجال الدولة، بل كثيرًا ما كانوا يستولون على أملاكهم بعد موتهم أو قتلهم، حتى أصبح ذلك مصدرًا مهمًا من مصادر الدولة تلجأ إليه في بعض الأمور، ولاسيما وقت تناقص

---

(١) آدم متز : الحضارة الإسلامية، ج١، صـ٢٠٥؛ هشام عبد القادر عبده عطية : إقليم الحوض الغربي (البحيرة حاليًا) في العصر الفاطمي، دراسة حضارية في الفترة من ٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف د/ أحمد إسماعيل الجمال، أ.د / علي أحمد السيد، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور، كلية الآداب، صـ٢١٤.

(٢) المصادرة : تعد مصادرة أموال وممتلكات كبار رجال الدولة في أعقاب عزلهم أو التخلص منهم موردًا من موارد الدولة غير المنتظمة، وقد عرفت المصادرات في مصر قبل العصر الفاطمي، فقد اتبعه الأخشيديون من قبل، وربما هذا ما أشار إليه جوهر الصقلي في أمانه الذي أعطاه للمصريين، كذلك عرفه العباسيون في بغداد وأنشأوا له ديوانًا مخصوصًا عرف "بديوان المصادرات" كان مسئولاً عن إدارة الأملاك التي يتم مصادرتها. راجع : ابن سعيد [علي بن سعيد المغربي] : المُغرب في حُلي المَغرب، القسم الخاص بالفسطاط، تحقيق : ذكي محمد حسن، سيدة إسماعيل كاشف، شوقي ضيف، جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣م، صـ١٦٥، ١٨٧؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٥٣٧؛ عبد العزيز الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤م، صـ٢٥٨ – ٢٥٩؛ آدم متز : المرجع السابق، صـ١٣٦؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٤.

الإيرادات والحاجة إلى الأموال[1]، ولكن ما لبث حتى شمل العامة، والخاصة على السواء دون التفرقة بين غني، وفقير.

وكان الوزير يعقوب بن كلس، أول من تمت مصادرته مع الفاطميين، فعندما عزله الخليفة العزيز بالله من منصبه في ثامن شوال سنة ٣٧٣هـ/١٨ مارس سنة ٩٨٤م، واعتقله، حمل من ماله خمسمائة ألف دينار، ولكنه لم يلبث أن أفرج عنه وعاد إلى منصبه في العام التالي.[2] كما صودرت أملاك عمر بن العداس، عندما اتهمه الخليفة العزيز بالله بتبديد أموال الدولة[3]، كذلك عندما قبض على عيسى بن نسطورس، لم يعد إلى عمله إلا بعد أن حمل إلى الخزانة ثلاثمائة ألف دينار.[4]

وعلى الرغم من أن الأنطاكي قد شهد ببراءة يد الحاكم بأمر الله من مد يده إلى مصادرة الأموال.[5] فإن ذلك على ما يبدو كان في الفترة الأولى من حياة الحاكم بأمر الله أي قبل تخلصه من أوصيائه، فقد انقلب الحاكم بأمر الله على معاونيه، وتخلص من أغلبهم بالقتل، وأخذ في مصادرة أموال الناس، فصادر الحسين بن جوهر، والقاضي عبد العزيز بن النعماني، عام ٤٠٠هـ / ١٠١٠م.[6] كما صادر الكتاب من مسلمين، ونصارى، وطالبهم بحساب ما كانوا يتولونه من مصادر أموالهم.[7]

---

(١) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٥١، ٣٥٢؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٣، ١٩٤.

(٢) النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٥٩؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٣.

(٣) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٢٤؛ ناريمان عبد الكريم، المرجع السابق، صـ١٩٤.

(٤) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤١؛ ناريمان عبد الكريم، المرجع السابق، صـ١٩٤؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٥٢ – ٣٥٧.

(٥) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٢٠٦.

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٥٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٨١؛ ناريمان عبد الكريم : دراسات في تاريخ مصر، صـ١٩٤؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٣٨.

(٧) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، صـ٢٠٤؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٤؛ راشد البراوي: المرجع السابق، صـ٣٥٢.

وقد أكثر الحاكم بأمر الله من مصادرة رجال الدولة، وكذلك فقد امتدت يده إلى أملاك بعض أفراد الأسرة الحاكمة، فقبض على سائر عقار والدته، وأخته، وحرمه، وعماته، وخواصه من النساء، وأملاكهم، وسائر أقطاعهم من الأراضي والحمامات بمصر، والقاهرة.[1] ولما بدت سياسة الاضطهاد نحو أهل الذمة، فقد امتدت يده إلى أملاكهم وأموالهم فاستولى على أوقاف الكنائس في الديارات الحديثة، والضيقة.[2] وقد اضطر الحاكم بأمر الله أمام كثرة المصادرات إلى إحداث ديوان جديد سماه "الديوان المفرد" برسم من يقبض ماله من المقتولين، وغيرهم.[3]

والثابت أن معظم هذه المصادرات كانت بدون وجه حق، فلو كانت هذه المصادرات على الأموال المسلوبة من قبل الطغاة وبطش الولاة لعلا شأن الفاطمية بسبب تحصيلها، ولكنها أصابت الجميع دون تفرقة طالما أنه لم يعد على وفاق مع الخلفاء الفاطميين. وهذا الأمر بدوره أفسد الحياة الاقتصادية، وكان له أثره السلبي سياسيًا، واجتماعيًا، وإداريًا.

كذلك نجد أن السياسة الفاسدة التي اتبعها الحاكم بأمر الله في الانتقام من أهل مصر أدت إلى فساد الجند من السودان، الذين قاموا بنهب أموال الرعية، وفتح دورهم، ومخازنهم، وأخذ أمتعتهم، كما قاموا بفتح الدكاكين، ونهبوا ما فيها، وتخللوا إلى الأسواق، وأخذوا ما أرادوا منها، وأفسدوا بقية ما فيها.[4]

وعلى الرغم من اختلاف موقف المؤرخين من هذه المصادرات، فإن استمرارها بعده يوضح رغبة الفاطميين في السيطرة على الأغنياء،

---

(١) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ١٩٤، ١٩٥.

(٢) نفسه، صـ١٩٣؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٤٩٥؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٤؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٥٢.

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى، ج١، صـ٤٥٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٨١؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٣٨؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٤.

(٤) النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣؛ المقريزي : الخطط ج٢، صـ١٠٢، صـ١٠٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨١.

والسيطرة على أموال مصر سواء من كبار رجال الدولة أو من رعيتها بشكل مستمر.

ففي خلافة الظاهر لدين الله الفاطمي، وعندما وقع الغلاء عام ٤١٥هـ/١٠٢٣م[١]، تعرضت البلاد للسلب، والنهب، والمصادرات، وعاث الجند فسادًا في الأرض، يصادرون ما يجدونه أمامهم حتى انتقل طائفة من التجار، والبزازين، وجماعة أخرى ممن تسكن بساحل الصعيد، والوجه البحري إلى وسط البلد خوفًا من النهب، والسلب، كما اضطر الناس لنقل رحالاتهم، وأموالهم من القياسر، والحوانيت بمصر إلى منازلهم، وأخلوا دكاكينهم من أمتعتهم خوفًا من وقوع فتنة، أو نهب.[٢] هذا الأمر الذي أدى إلى انهيار اقتصاد مصر في ذلك الوقت.

كذلك تعرض المصريون للسلب، والنهب، والمصادرة خلال فتن الجند أيام المستنصر بالله الفاطمي.[٣]

وقد قام الوزراء أيضًا بالمصادرات، فيذكر كل من : ابن الصيرفي وابن ميسر أن الوزير أبا البركات الحسين بن محمد الجرجرائي ٤٣٩ – ٤٤١هـ / ١٠٤٧ – ١٠٤٩م "كثر في أيامه القبض، والمصادرات، واصطفاء الأموال، والنفي".[٤] ومنذ العصر الفاطمي الثاني، شكلت المصادرات جزءًا مهمًا من مصادر الدولة المالية، ففي أعقاب الشدة المستنصرية قام الوزير بدر الجمالي بمصادرة أموال القادة، والأتراك وإيداعها في "ديوان المفرد".[٥] ولعل هذا كان سببًا من أسباب إنقاذ الخلافة من كوارثها الاقتصادية المتلاحقة في ذلك الوقت.[٦]

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، ج١، صـ٣٥٥.
(٢) المسبحي : أخبار مصر، صـ٢٠٠؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٣٥٤، ٣٥٥.
(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٧؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٧٨ – ٢٧٩.
ومدت الأجناد إلى النهب فخرج الأمر عن الحد، واشتد خوف الناس بمصر.
(٤) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٨٣.
(٥) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٧٢؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٦٠؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٠٨.
(٦) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٨٧؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٤٤.

وعلى ما يبدو أن الوزير بدر الجمالي كان قد عقد سياسته على المصادرات، فعندما وقع الفساد بينه، وبين ولده الأوحد الذي فر إلى الإسكندرية، استطاع بدر الجمالي محاصرته في أوائل عام ٤٧٧هـ/١٠٨٤م، وقد عمل بدر الجمالي في هذه الأثناء على إعادة بناء جامع العطارين بالإسكندرية من مال، وأملاك المصادرات، التي أخذها من السكندريين.[1] وعلى الرغم من ذلك فقد أقر المؤرخون أن الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي، وخليفته لم يصادر أحد في زمانه، سواء من رجال الدولة أو من الرعية.[2]

وقد عمل الآمر بأحكام الله الفاطمي – الذي عرف بسوء السيرة، وكثرة التظاهر، واللهو، واللعب – على قتل الأفضل شاهنشاه، الذي حجر عليه، ومنعه من بلوغ شهواته في الظلم، والعصيان[3]؛ لذلك شهدت خلافة الآمر بأحكام الله العديد من المصادرات، بدأها بوزيره المأمون البطائحي، وأخيه المؤتمن حيدره بن فاتك وهما بالقصد، فصادر دورهما بعد أن قبض عليهما.[4]

وبعد أن تخلص الخليفة الآمر بأحكام الله من المأمون البطائحي، تفرغ للهوه، واستعان بالراهب المعروف بأبي نجاح بن قناء، فكثرت المصادرات على يده، فصادر قومًا من النصارى، وأخذ منهم مائة ألف دينار[5]، كما تجاوز إلى العمال، والقضاة، والكتاب، والشهود، وكذلك

---

(١) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٧؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤٦؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٠٨؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٦.

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٨٣؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٦، أيمن فؤاد السيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٥٣٨.

(٣) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٨٨؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٧٣؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٩١؛ أحمد مختار العبادي : في التاريخ العباسي والفاطمي، صـ٣٠٨؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٦.

(٤) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٨؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٦.

(٥) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٩١؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٦.

عامة الناس، والسوقة[1]، حتى إنه لم يبق أحد في زمانه إلا وناله منه مكروه من ضرب، ونهب، ومصادرة أموال[2]، وقيل إن الذي حصل عليه من أملاك المسلمين ٢٧٢،٠٠٠ دار، وحانوت، وأرض بأعمال الدولة. [3]

كانت السياسة التي اتبعها الراهب أبو نجاح سببًا في دفع الآمر بأحكام الله إلى قتله سنة ٥٢٣هـ / ١١٢٩م، وكان ذلك إرضاءً لثورة المصريين الذين نالهم ظلمه، وتعسفه، وفساده[4]، كما كانت السياسة نفسها هي السبب الأساسي لمقتل الخليفة الآمر نفسه عام ٥٢٤هـ - ٥٢٥هـ /١١٣٠م[5]، وبعد قتله استطاع أبو علي أحمد بن الأفضل بعد توليته الوزارة أن يرد إلى المصادرين ما أخذ منهم، فأعاد أملاكًا كثيرة إلى أربابها. [6]

ولعل ما فعله الوزير المأمون البطائحي من حسن سيره في الرعية، وما فعله الوزير أبو علي أحمد بن الأفضل، لخير دليل على أن سوء الأحوال الاقتصادية لم يكن وحده هو الدافع وراء مصادرة الخلفاء، والوزراء لأموال الناس، بل كانت السياسة الفاسدة، وكذلك الأمراض الاجتماعية، ونهم الشهوة إلى المال سببًا آخر في ذلك الأمر.

ومع عصر الوزراء العظام، كان طبيعيًا أن نسمع عن جور وعسف هؤلاء، فابن السلار، الذي وزر للخليفة الظافر لأمر الله (٥٤٤هـ / ١١٥٠م) ذكرت عنه بعض المصادر[7] : "أنه كان ذا سيرة جائرة، وسطوة قاطعة" دون أن تشير صراحة إلى قيامه بالمصادرات، وإن كان يفهم ضمنيًا ممارسته لتلك السياسة. [8]

---

(١) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٨؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٠٩؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٩٢ - ٢٩٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٢٥؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٦.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٩؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٢٣٨؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٦.

(٣) المقريزي : الخطط ج٢، صـ٢٩١؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٥٢، ٣٦٨.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١١٧.

(٥) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٨٩.

(٦) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٩١؛ Oman : op. cit., p. 20.

(٧) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١٠٣.

(٨) نفسه، صـ١١١.

وقد عانى الشعب المصري من تلك الأفعال حتى عمل الخليفة الحافظ على استرضائهم فعمل على إرجاع ما أخذ من أموال بعضهم. (١)

كما كان الوزير طلائع بن رزيك أشد الناس تطلعا إلى ما في أيدي الناس من أموال، فقام بمصادرة الكثيرين من رجال الدولة، وكذلك رعاياها، حتى إنه أفنى ذوي الآراء والعزم، وتعرض إلى أقوام لم يكن بينهم وبينه معاملة ولا سبب يوجب التعرض. (٢) كذلك فرض الأموال على المستخدمين بالدولة والأمراء، وباع ولايات الأعمال بأسعار مقررة، وجعل كل متول ستة أشهر؛ مما أدى إلى انتشار الرشوة، والإتاوات التي عرفت بـ "البرطلة". (٣)

ظلت سياسة المصادرة طيلة عصر الدولة الفاطمية، حتى إن صلاح الدين الأيوبي الذي وزر للخليفة العاضد عام ٥٦٦هـ / ١١٦٩م، قام بمصادرة جزءٍ من الأرض المزروعة حوالي ثلاثين فدانا كانت ملكا لدير ناهيا بالجيزة، والتي قد منحت للرهبان من قبل الخليفة الآمر بأحكام بشكل دائم. (٤) هكذا استمرت سياسة المصادرات بشكل سافر حتى أواخر الدولة الفاطمية في مصر.

ولم يكن الفاطميون يجدون في تلك السياسة غضاضة مادامت تحقق لهم ما أرادوا من أموال، بغض النظر عما يعانيه الشعب من قسوة، وظلم، كذلك لم تكن تلك السياسة بجديدة عليهم في مصر، فقد اتبعوها في بلاد المغرب من قبل، ووجدوا ما يبررها حيث قال القاضي النعمان "إن للأئمة الحق في امتحان الناس في أموالهم بأخذها منهم بدون سبب". (٥)

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١١٧؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ٥٣٨.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١١١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٤٤.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١١١، ج٢، صـ٢٩٤؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٧.

(٤) ناريمان عبد الكريم، المرجع السابق، صـ١٩٧.

(٥) القاضي النعمان : المجالس والمسايرات، ج١، صـ٢٣٠ – ٢٣٤؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٩٣.

وثمة خلل آخر قد حدث نتيجة لتلك السياسة الفاسدة حيث أدت تلك السياسة بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية، وكثرة الفتن، والنزاعات، إلى اضطراب الناس، وكثرة السلب، والنهب، ولاسيما من الجند، وكذلك ظهور قطاع الطرق، والسارقين، مما اضطر الدولة إلى صرف المزيد من الأموال لاستقرار الأمن داخل الدولة؛ مما يوضح سوء تصرف القادة في الأزمات المختلفة.

وإن كان هذا هو مبرر الدولة الفاطمية في أخذ أموال الناس بحق، أو بدون حق؛ لاختبارهم في أموالهم، فلماذا لم يشتمل هذا الاختيار كبار التجار منهم، على الرغم مما حققه هؤلاء التجار من أموال، وثروات تفوق الحد، ولماذا علت مكانتهم وشعروا بالأمن، والأمان دون غيرهم، حتى إنهم كانوا يتركون دكاكينهم دون أن يغلقوها، ويكتفون بإسدال الستائر عليها ولم يكن أحد يجرؤ أن يمد يده إلى شيء منها. (1)

وحتى في أوقات الأزمات الشديدة، والمجاعات، فلم يكن من السهل على الدولة مصادرة هؤلاء التجار، فعندما حدثت مجاعة شديدة سنة (٤١٥هـ / ١٠٢٤م)، وندرت الأقوات، واضطربت أحوال الناس تحدث زعماء الدولة في مصادرة التجار، فاختلف بعضهم على بعض[2]، ولم تتم هذه المصادرة على الرغم من هذه الظروف الاقتصادية السيئة.

كذلك يروي صاحب البيعة المقدسة رواية في غاية الأهمية، توضح مدى ما كان يتمتع به التجار من أمن في عصر الدولة الفاطمية، فعندما أصدر الحاكم بأمر الله أوامره التي تتعلق بمنع صنع الخمور، وإتلاف العنب، وكسر جرار العسل، حتى لا تستخدم في صناعة الخمور، فخسر أحد التجار جملة من ماله ثمن عسل، وزبيب قد أتلف، فطلب هذا التاجر محاكمة الحاكم بأمر الله عند قاضي القضاة بن النعمان، الذي استدعى الحاكم بأمر الله، وساواه بالجلوس مع التاجر، الذي طلب ألف دينار تعويضًا عن بضاعته، ومن الطريف أن الحاكم قد رد للتاجر ثمن بضاعته بعد أن أقسم على صدق قوله. (3)

---

(١) ناصرخسرو : سفرنامة، صـ٦٤.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤.

(٣) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ٥٤، ٥٥، Stevenson : W.B., the crusades in the east. Cambridge, 1968, p. 55.

أما المُسبحيّ : فيذكر قصة لا تقل أهمية عما ذكرها صاحب البيعة المقدسة، حيث قال : إنه إبان عصر الظاهر لدين الله، وفي أثناء فقر الخزانة عن تلبية احتياجات الدولة، طلب من صاحب بيت المال أن يقترض من التجار، ويصادر من يجب مصادرته. [1] ويفهم من ذلك أن التجار لم يكن ليصادروا، بل كانت الدولة تقترض منهم ...

هكذا يتضح أن سياسة المصادرة التي كانت تتبعها الدولة الفاطمية ترجع إلى عدة أسباب مختلفة، منها السياسية وهي إضعاف شوكة كبار الأمراء والوزراء وغيرهم، كما كان يفعل الحاكم بأمر الله، أو دينية للانتقام من أهل الذمة الذين أثاروا الشعور العام للمسلمين بما يفعلوه من مخالفات. [2] أو اقتصادية وذلك للحصول على الأموال، ولاسيما أوقات تناقص الأموال وتدهور الاقتصاد المصري، أو بدافع الأمراض الاجتماعية التي ظهرت داخل المجتمع المصري في ذلك الوقت، وعلى رأسها الجشع والطمع وطلب الرشوة.

[٣] القرض والاستدانة :

وأمام سوء الحالة الاقتصادية اضطرت الدولة إلى الاستدانة؛ لتلبية متطلباتها، ففي الخامس والعشرين من ذي الحجة عام ٤١٥هـ - ١٠٢٣م حمل الأمير بهاء الدولة مظفر مبلغ عشرة آلاف دينار على سبيل القرض للدولة الفاطمية، كذلك طلب من أبي طالب الحسني متولي الصناعة قرضًا بنفس القيمة، فساوم أبو طالب حتى وصل القرض إلى خمسة آلاف دينار، وذلك بعد أن ضمن أبو القاسم الجرجرائي أن يعاد هذا المبلغ. [3]

[٤] السلف :

ويحدثنا ناصرخسرو عن تاجر قبطي من أثرياء مصر، التجأ إليه الخليفة عند انخفاض الفيضان؛ ليعطيه ما يستطيع من الغلة، إما نقدًا، وإما قرضًا، فقال له التاجر إن لديه من الغلة ما يكفي إطعام أهل مدينة مصر ست سنوات. [4]

---

(١) المسبحي : أخبار مصر، صـ٧٢؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٩٥.

(٢) المسبحي : المصدر السابق، صـ٧٢.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤.

(٤) ناصرخسرو : سفرنامة، صـ٦٢، ١٥٤.

وقد لجأ الخليفة المستنصر بالله إلى الإمبراطور (Constantine) إمبراطور الدولة البيزنطية واتفق معه أن تصدر الدولة البيزنطية إلى مصر كميات كبيرة من القمح؛ لمواجهة الجوع، وغير أن الإمبراطور قد مات ٤٤٧هـ فخلفته الإمبراطورة ثيودوا التي اشترطت اشتراك مصر، وبيزنطة في معاهدة دفاعية هجومية، فرفض الوزير اليازوري مثل هذا. حيث إن هذا سيعرض مصر إلى عديد من الاشتباكات، وإزاء هذا الرفض، أصدرت الإمبراطورة أمرًا بعدم إرسال القمح إلى مصر.[١]

[٥] ارتفاع الأسعار واحتكار السلع :

لقد ارتبط اقتصاد مصر إلى حدٍ كبير بقصور مياه النيل، أو زيادته عن الحد المطلوب، وما ينجم عنه من الغلاء، وهذا الحد يتراوح بين ستة عشر، وثمانية عشر ذراعًا تكون معه الزراعة مستقرة، ويفيض من الغلال ما يكفي لسنتين، فلما قصر النيل أو زاد، اضطرب اقتصاد البلاد.[٢] فإن كان الحاكم يتصف بالحكمة، والحنكة السياسية، وحسن إدارة الأزمات، استطاع العبور من تلك الأزمة بأمان، وإن كان عكس ذلك، أدى إلى تفاقم الأزمة، وسار بشعبه إلى المجاعة، والهلاك.

لم يكن النيل وحده هو المسؤول عن ارتفاع الأسعار، وندرة الأقوات، أو انعدامها من الأسواق، بل كان ضعف الحكام، وسوء تدبيرهم، وعدم استقرار البلاد، وسيطرة الوزراء على مقاليد الأمور، وكذلك كثرة الحروب، ووقوع الفتن، والصراعات بين العسكريين، من أهم العوامل التي شجعت التجار، وغيرهم من طالبي المال، والكسب السريع بالجشع، والطمع، فزادت الأسعار، واختفى الغذاء من الأسواق، وتعرضت البلاد إلى المجاعة، ومات الشعب جوعًا، ولاسيما إذا صادفت هذه العوامل نقص النيل.[٣]

---

(١) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، صـ١٠١.

(٢) البغدادي [عبد اللطيف موفق الدين عبد اللطيف] : الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، صـ١٤٤؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٥٩؛ القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٢٩٤.

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٤.

كانت هذه العوامل هي السبب الرئيس لسقوط الدولة الإخشيدية، حيث إنه من الواضح أن انخفاض النيل لم يكن مبررًا لحالة الضعف التي سادت البلاد في العام الذي دخل فيه الفاطميون مصر، حيث إن الفيضان في ذلك العام قد وصل في أقل التقديرات إلى ١٦ ذراعًا و١٢٠ إصبعًا، وهو حد لا يعني القحط، ولكن كانت المجاعة، والغلاء نتيجة لاضطراب الأحوال، ومنازعات فرق الجند، وضعف الإدارة المركزية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار حتى وصل سعر القمح – وهو المحصول الرئيس لغذاء شعب مصر – إلى تسعة أقداح بدينار.[١] ويتضح هذا من خطاب الأمان الذي أعطاه جوهر الصقلي للمصريين عند دخوله مصر، والذي وعد فيه باستقرار الأسعار.[٢]

وعلى الرغم من نجاح جوهر الصقلي في إصلاح الأمور في مصر،[٣] وإقرار الأمن بها، فإن الشعب المصري قد تعرض لجشع التجار مرة أخرى في عهد المعز لدين الله الفاطمي، فارتفعت الأسعار: وعز الطعام، حيث استغل هؤلاء التجار انشغال الخليفة المعز لدين الله بتهديد القرامطة بغزو الشام، فدخلوا معهم في حرب، كانت نتيجتها هزيمة الجيش الفاطمي بدمشق عام ٣٦٠هـ – ٧٠ – ٩٧١م، وقد استطاع القرامطة الوصول إلى القاهرة، وحاصروها، ولكنهم هزموا عام ٣٦١هـ – ٩٧١ – ٩٧٢م وسرعان ما عادت الأمور إلى نصابها بفضل جهود المعز لدين الله الذي نجح في التصدي لهذا الخطر، فاستقرت الأمور، وانخفضت الأسعار.[٤]

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٣ – ١٤؛ اتعاظ الحنفا، صـ١٦٨؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٣٠؛ سيده إسماعيل كاشف : مصر في عهد الإخشيديين، صـ٣٩٢.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١١٠؛ سيده إسماعيل كاشف : المرجع السابق، صـ١٧٢ – ١٧٣؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ٦٤٢؛ سيده كاشف : المرجع السابق، صـ١٧٢؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٣٠؛ عطية مصطفى مشرفه : نظم الحكم، صـ٣٩٥.

(٣) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١١٥؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٦٩، ١٧٠.

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٣.

شهدت خلافة الحاكم بأمر الله سلسلة من الكوارث التي جعلت لزامًا عليه أن يحارب في غير جبهة، وقد استمرت هذه الكوارث نحو نصف سني حكمه التي قاربت ربع القرن، فقد اعتلى الحاكم بأمر الله الحكم وهو طفل في الحادية عشرة وخمسة أشهر وستة أيام[1]، فأحاطت به عديد من القوى التي تحاول السيطرة عليه وعلى مقاليد الأمور في البلاد، ففي عهده نشبت الحرب بين البربر، والأتراك[2]، كذلك كان عليه أن يواجه غزوًا خارجيًا من الغرب بقيادة الثائر أبو ركوة،[3] كذلك أحاطت به المنازعات، التي دارت داخل البيت الحاكم، والتي كانت تهدف للحد من نفوذه المطلق[4]، تلك المنازعات والمؤامرات التي أودت في النهاية بحياته بتدبير أخته ست الملك.[5]

---

(1) ابن خلكان : وفيات الأعيان، صـ١١٧؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٥٣.

(2) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٣٧١ – ٣٧٢؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٣٢.

(3) أبو ركوة : ينسب إلى بني أمية، اسمه الوليد وهو من ولد هشام بن عبد الملك بن مروان بن عبد الرحمن الداخل هرب من الأندلس زمن الوزير المعروف المنصور بن أبي عامر، وزير وحاجب هشام المؤيد الأموي بالأندلس، الذي حجبه المنصور من أبي عامر عن الناس وأخذ في تتبع أهله ومن يصلح للحكم منهم فقتل من قتل منهم وهرب من هرب، وكان الوليد (أبو ركوة) ممن استطاعوا الهرب، كان عمره ٢٠ عامًا، جاء إلى مصر لسماع الحديث، ثم انتقل إلى مكة ثم اليمن ثم عاد إلى مصر ثم القيروان ومنها لبرقة، عرف بأبي ركوة لأنه كان يظهر النسك ويحتفظ بركوة مصر وهو وعاء من الجلد للوضوء على عادة الصوفية، ويرجع البعض هذه التسمية إلى أهل مصر كنوع من أنواع السخرية.
انظر : الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، ج٦، صـ٢٦٢؛ ابن الأثير : الكامل، ج٨، صـ٤٤٢؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ١٥٢، ١٥٣؛ ابن الجوزي : المنتظم : ج١٥، صـ٥٣؛ ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـ٤٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢١٥؛ أحمد مختار العبادي : في تاريخ المغرب والأندلس، صـ٢٢٦ – ٢٢١؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٢١٥. يذكر النويري في نهاية الأرب، ج٢٨، أنه ليس من أصل أموي، صـ١٨٠، ويتفق معه محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٨٧.

(4) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، مرجع سابق، صـ٣٢.

(5) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١١٥؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١١٥؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، صـ١٠٣؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٣٢.

كانت أولى هذه المجاعات، في العام التالي لتوليته الخلافة، وكانت أمين الدولة أبي الحسن محمد بن عمار، هو الذي يتولى تدبير شئون الدولة في هذه السنة (٣٨٧هـ / ٩٩٧م)، ويذكر المقريزي أن سبب هذه المجاعة هي قصور النيل، حيث بلغت زيادته (١٦ ذراعًا و٧ أصابع)، فارتفعت الأسعار، واختفى القمح، واضطرب حبل الأمن، وخطفت النساء من الطرق، ووصل سعر القمح أربعة أرطال بدرهم.[1] وعلى الرغم من أن هذا الحد من الزيادة لا يعني القحط كما سبق ذكره، فإن المجاعة قد حدثت، وربما يكون ذلك ناتجًا عن تأخر تلك الزيادة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار واحتكار التجار للسلع، ولاسيما أن الفوضى، والاضطرابات كانت تعم البلاد، وذلك لتصارع المشارقة، والمغاربة على السلطة.[2]

أدرك الحاكم بأمر الله أن تجار الغلال وسماسرتها هم الطبقة المسؤولة إلى حد كبير عن ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعات؛ لذا فلم يتوان بأخذهم بما كانوا يستحقون من العقاب الصارم[3]، فاستخدم وسائله الخاصة في منع تخزين الأقوات، وضرب جماعة بالسوط وشهر بهم[4]، وأمر ألا يباع القمح إلا للطحانين، وذلك للقضاء على الوسطاء، كذلك كان الحاكم بأمر الله يفاجئ مخازن الغلال، والبيوت للبحث عن القمح، ويفرقه على الطحانين بالسعر الرسمي.[5]

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٣؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٣٥.

(٢) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٣٥.

(٣) وصل هذا العقاب إلى حد ارتكاب الفاحشة العظمى بالمخالف، أمام عين ومرأى الناس.

(٤) عملية التشهير : بأن يوضع الشخص المشهر به على جمل ويعطى جرسًا ينادي قائلاً : "قد كذبت وها أنا أعاقب". راجع : ناصرخسرو : سفرنامة، صـ١٢٠.

(٥) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٦؛ عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله صـ٤٤؛ صـ١٦٤؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ١٠٠.

كما عمد الحاكم بأمر الله إلى تحديد سعر لكل شيء، ولاسيما الحبوب، والمبيعات[1]، على الرغم من أن سياسة التسعير[2] كانت من الأمور التي تتعارض مع ما عرضه الفاطميون في كتب الفقه الخاصة بهم، والتي تبين رفضهم لتلك السياسة[3]، هذا الأمر الذي رفض تنفيذه جوهر الصقلي من قبل؛ خشية من معارضة الفقهاء الشيعيين[4]، وعلى الرغم من اتفاق هذا الإجراء مع غالبية أهل السنة،[5] وعلى الرغم من أنه أنه عمل على الحد من الغلاء ومحاربة احتكار التجار، فإنه يختلف مع ما ذكره الفاطميون عن التسعير. [6]

وفي عام ٣٩٥هـ/١٠٠٥م تعرضت مصر لثورة أبي ركوة التي بدأت في برقة باستيلاء على بعض أماكنها، فدخلت مصر في حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار، بخاصة بعد أن تحرك أبو ركوة إلى مصر، وهدد الإسكندرية، فأعمل السلب، والنهب مستعيناً في ذلك بالأعراب الذين دأبوا على الإغارة على سكان الدلتا، وكان هؤلاء الأعراب قد تمردوا على السلطة المركزية ورفضوا الانضمام تحت لوائها، كذلك اضطربت الأحوال في ريف مصر بسبب هؤلاء الأعراب؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وندرة الأموال. [7]

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٦.

(٢) التسعير : هناك فرق بين كلاً من التسعير والتسعيرة، فلم يكن السعر الذي يحدده أبناء الطائفة الواحدة فيما بينهم وبين المحتسب بواسطة عريفهم من أنواع التسعير، بل هو أقرب إلى ما يسمى بالتسعيرة الودية التي تحاول الاقتراب من السعر العادل، ويذكر ناصرخسرو أن التجار كانوا يبيعون بأسعار محددة، وفي ذلك مصلحة للجمهور. راجع : ابن تيمية : الحسبة في الإسلام، صـ١١؛ ناصرخسرو : سفرنامه، صـ١٥٣؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ١٧٣.

(٣) ناصرخسرو : المصدر السابق، صـ١٥٣.

(٤) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ٧١، ١٦٩؛ ابن تيمية : المصدر السابق، صـ١١.

(٥) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكام، تحقيق : صلاح عزام، القاهرة، ١٩٧٣، صـ٢٩.

(٦) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٧٦.

(٧) نفسه.

تخوف الحاكم بأمر الله من حدوث مجاعة تقضي علــى شــعب مصر، فأشاع الرهبة بين الناس، حتى لا تسول لأحد نفسه في اســتغلال تلك الملابسات، فأمر بعمل شونة ملئت بالبوص، والمنط، والحلفا، حتــى قويت الشائعات بأن الحاكم بأمر الله قد أعدها للكتاب وأصحاب الدواوين، فاجتمعوا منفردين أمام الحاكم بأمر الله، فأعطاهم أماناً، وتلا ذلــك أمانــاً لطوائف الجند والعبيد، فخافه التجار أن تكون تلك الشونة قد أعدت لهــم فاجتمعوا على طبقاتهم، والتمسوا الأمان، فكتب لهم، واستقرت الأمور. (١)

وفي العام التالي ٣٩٧هـ/١٠٠٦/١٠٠٧م، انخفض النيل إلى ١٤ ذراعاً و١٦ إصبعاً، فدخلت البلاد في مجاعة كبيرة أدت بــدورها إلــى ارتفاع الأسعار، واضطراب الأمور(٢)، ولاسيما وجود مثل هذه الضــائقة في العام السابق لها، غير أن الحاكم بأمر الله استطاع أن يتغلب عليهــا، فأصدر إلى مسعود الصقلبي متولي الستر، بالنظر في أمر الأسعار، فجمع خزانة الغلال، والطحانين، والخبازين، وقبض على ما بالساحل من غلال، وأمر ألا تباع إلا للطحانين، ثم سعر سائر المبيعات، وهاجم عــدداً مــن المخازن، وفرق ما بها على الطحانين، كما ضرب، وشهر بجماعة منهم، وعاقب كلَّ من يخالف أوامــره بالجلــد، فتــوافرت الحبــوب، وهــدأت الناس. (٣)

وفي عام ٣٩٨هـ/١٠٠٨م، خير أرباب الغلال فــي أن يبيعــوا بالسعر المحدد الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم، وبين أن يبيعــوا فيختم على غلاتهم، ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلــى دخــول الغلــة الجديدة، فاضطروا للاستجابة إلى ما حدد من سعره. (٤)

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـــ٤٠٩؛ محمد عبد الله عنان : الحــاكم بــأمر الله، صــ٦٤ ؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صــ٣٦؛ أيمن فؤاد سيد : الدولــة الفاطمية في مصر، صــ٥٣٨.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صــ١٦٥؛ راشد البراوي : حالة مصــر الاقتصــادية، صــ١٠١؛ ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صــ١٧٠.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صــ٦٩؛ راشد البــراوي : المرجــع الســابق، صــ١٠٠.

(٤) المقريزي : إغاثة الأمة، صــ١٨.

كان الغلاء أقل وطأة في الريف المصري، وأكثر مما يحتمل في القاهرة، والفسطاط، وذلك بسبب اعتمادها على غلات الأقاليم بخاصة الوجه القبلي، على أن الفسطاط ظلت أرخص في السعر بسبب قرب النيل منها، فالمراكب التي تصل بالمحاصيل ترسو هناك ويباع ما يصل فيها بالقرب منها، وليس يتفق ذلك مع ساحل القاهرة؛ لأنه بعيد عن المدينة، أما الريف المصري فلم يكن يشعر بهذا الغلاء، إلا عند تضافر عوامل نقص الفيضان واختلال الأمن[1]؛ لذلك كان الحاكم بأمر الله يضرب بيد من حديد كل من يخالف، ولاسيما في القاهرة، والفسطاط.

ولما كان المحتسب هو ميزان الدولة ومعيار اقتصادها، فقد كان الحاكم بأمر الله يتشدد مع المحتسب إذا أهمل واجبه؛ لذلك نجده عندما ولى حسبه القاهرة، والفسطاط، والجيزة لقائد القواد، ومتولي الشرطيين (القاهرة، ومصر) المعروف بغبن، عام ٤٠٢هـ / ١٠١٢م، فقد تشدد في سجل تعيينه على ضرورة مراعاة واجبات وظيفته[2]؛ لذلك فلما ارتفعت الأسعار، وتكالب الناس على الخبز، عد الحاكم بأمر الله غبناً مسئولا عما حدث، طالما كان ذلك الأمر يدخل ضمن واجبات المحتسب، فعزله عن منصبه في العام نفسه[3]، وأمر بقطع يده، وأعقبه بالأخرى ثم بلسانه حتى توفي. [4]

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٦٧؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٨١؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٥٧.

(٢) حسن الباشا وآخرون : القاهرة تاريخها، فنونها، آثارها، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٠، صـ٥٢١.

(٣) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٨٧؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٩٣.

(٤) المقريزي : الخطط ج٢، صـ٦٧؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٢٣؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١١٤، ١١٥.

عد الحاكم بأمر الله الحسبة من عموم واجبات الإمام[1]، فقام بنفسه بنفسه بواجبات المحتسب فدار في الأسواق ممتطيًا حماره، يصاحبه عبده الأسود مسعود، يعاقب من يخالف، أو يغش في عيشه، عن طريق ارتكاب الفاحشة العظمى به. [2]

وتلا ذلك عدة مجاعات، كان توقف الزيادة في فيضان النيل، أو زيادتها عن الحد المطلوب سببًا فيها، وقد أدت هذه المجاعات، ولا ريب إلى ارتفاع الأسعار، وندرة الأقوات، غير أن الحاكم بأمر الله كان يضرب بيد من حديد على من تسول إليه نفسه بذلك فكانت سياسته على الرغم من قسوتها، وعدم شرعيتها في بعض الأوقات فإنها تأتي بثمارها.

إذا كان الحاكم بأمر الله قد استطاع بقوته، وحنكته أن يتصدى لتلك الأمور، ويعالج ما أصاب البلاد من كوارث طبيعية، وبشرية تمثلت في جشع، وطمع التجار، فإن الظاهر لإعزاز دين الله، انهمك في ملذاته، وترفه، ولهوه، وعشقه للغناء، والراقصات[3]، وقد حاكاه في ذلك رجال الدولة، وأغنياء القوم، فأصبح الترف سمة لعصره. [4]

لذلك دخلت مصر في خلافته – على الرغم من قصرها – في مجاعة عام (٤١٤ – ٤١٥هـ/١٠٢٣ – ١٠٢٥م)[5]؛ بسبب نقص فيضان النيل، وارتفعت الأسعار، وعدم الناس الطعام، وأهمل الظاهر لدين الله

---

(١) تعتبر الحسبة عند الشيعة من عموم واجبات الإمام بسبب كونها خدمة دينية، وكان الإمام يستخلف فيها من يراه أهلا لها؛ وذلك بناءً على ما نقل عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – عن الرسول (ﷺ) : "يا علي مر بالمعروف وانه عن المنكر" وكان للمحتسب منزلة عظيمة في العصر الفاطمي، له الحق في تعيين نوابًا له بالقاهرة وجميع الأعمال، وكانت أوامره مطاعة لا يحول بينه وبين مصالحه أحد.

القلقشندي : صبح الأعشى، ج٣، صـ٤٨٦؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٦٢، ١٦٣؛ عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله صـ٨٩، ٩٠.

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ٢١٢.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤.

(٤) نفسه، صـ٣٥٥.

(٥) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٤١.

واجباته كممثل للسلطة المركزية، ولم يهتم بردع التجار، أو توفير الغذاء للناس، بل إنه في أوج الأزمة قام بالاستيلاء على ما ورد إلى ساحل مصر من مراكب مملوءة قمحًا، ورسم بتسليمها لقصر الخلافة، فأدى ذلك إلى زيادة جشع التجار فارتفعت الأسعار[1]، وكثر ضجيج الناس واستغاثتهم، وخرج الرجال، والأطفال، ومعهم المصاحف المنشورة، إلى جبل المقطم يستغيثون، ولكنهم لم يغاثوا. [2]

وتحت ضغط أنين الشعب، وحاجتهم إلى الطعام، قام الظاهر لدين الله في محاولة شكلية للقضاء على ارتفاع الأسعار. فعزل ابن غرة متولي الحسبة، وقام بتعيين دواس بن يعقوب الكتامي بدلاً منه، فنزل دواس بن يعقوب إلى القاهرة في موكب عظيم حتى انتهى إلى مجلس الحسبة، فأحضر هناك الخبازين، وتجار الدقيق، وضرب بعضهم، وشهرهم، فارتعد الناس، وانخفضت الأسعار، وظهرت الغلال في الأسواق. [3]

لم تمض أيامٌ قلائل حتى عادت الأمور كما كانت عليه، وذلك لأن إجراءات ابن يعقوب لم تمس احتكارات، وغلال رجال الدولة، الذين استغلوا ذلك، وقاموا برفع الأسعار، فافتقد الخبز، وكثر الازدحام على دكاكين الخبز، وعاد الناس إلى ما كانوا عليه، وغاية ما يفعله المحتسب أن أمر بل الخبز في الماء على أن يباع بسعر ثلاثة أرطال بدرهم، بعد أن كان يباع جافًا أربعة أرطال بدرهم، وثمن، غير أن بلّ الخبز يعني زيادة وزنه، وما فعله ابن يعقوب ما هو إلا نوع من أنواع الغش التجاري المستتر، والمتقن، وكذلك ضمن للتجار بيع الخبز بأسعار مرتفعة تضمن لهم الربح الوفير في ظل حماية المحتسب نفسه. [4]

---

(1) المسبحي : أخبار مصر، ج٤٠، صـ٣٩؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤١.

(2) المسبحي : المصدر السابق، صـ١٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٣٤، ١٣٥.

(3) المسبحي : المصدر السابق، صـ١٣، ١٤؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٣٥؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٣.

(4) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٣.

وفي العام التالي ٤١٥هـ/١٠٢٣م، ظلت الأزمة قائمة، وذلك على الرغم من وصول ماء النيل إلى ١٦ ذراعًا و١٨ إصبعًا. (١) وازدادت الأمور سوءًا، ووصلت الأسعار ارتفاعها، وكان السبب في ذلك استيلاء الدولة على ما ورد إلى المقس من غلال لصالح مخازن القصر الفاطمي. (٢)

وكانت هذه السياسة في صالح الطحانين، والخبازين الذين استغلوا الموقف، وباعوا الدقيق للناس بسعر مرتفع بدلاً من بيعه للمخابز، التي تشتري وتبيع الخبز بأسعار محددة، وعندما تشكك الظاهر لدين الله في أمانة المحتسب قرر عزله، في رجب ٤١٥هـ/١٠٢٣م، وحل محله بقي الخادم الأسود غلام بدر الدولة نافذ، إضافة إلى توليه الشرطتين (القاهرة، والفسطاط). (٣)

حاول المحتسب الجديد من أول يوم لتوليه الحسبة أن يضع حدًا لتدهور الأحوال، فنزل إلى الفسطاط، ونظر في الحسبة، وأمر بتخفيض الأسعار، على أن التجار، وأصحاب الطواحين، والخبازين الذين استساغوا تساهل ابن يعقوب لم يرضوا بهذه الأسعار، فامتنعوا عن فتح الطواحين، والحوانيت طيلة اليوم التالي، فلم يجد الناس خبزًا، ولا دقيقًا، ومن ثم اضطر الخليفة إلى عزل بقي من الحسبة، وأعاد دواس بن يعقوب إليها مرة أخرى. فقرر ابن يعقوب السعر نفسه الذي قد قرره بقي المعزول، فظهر الخبز في الأسواق مرة أخرى. (٤) غير أن هذا لم يبق إلا أيامًا معدودات ثم عادت الأسعار مرة أخرى في الارتفاع. (٥) مما يدل على أن يعقوب كان متواطئًا مع تجار الغلال من رجال الدولة، الذين تعاونوا مع بقية تجار الغلال، والطحانين، والخبازين على إحباط إجراءات المحتسب الجديد (بقي الأسود)، وإظهاره بموقف العاجز؛ ليعود ابن يعقوب بإيعاز

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٤٢؛ الخطط، ج١، صـ٣٥٤.
(٢) المسبحي : أخبار مصر، صـ٣٩؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٤٤.
(٣) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٤٤.
(٤) المسبحي : المصدر السابق، صـ٤٨.
(٥) نفسه، صـ٥٢؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٥.

من كبار رجال الدولة المسيطرين على الخليفة، وكان لهم ما أرادوا؛ لأن هذا الإجراء كان في صالحهم. (١)

وفي تلك الأثناء ظهر وباء شديد أصاب الحيوانات مما أدى إلى ارتفاع سعرها هي الأخرى فوصل ثمن رأس البقر إلى خمسين دينارًا(٢)، لذلك فقد أصدر الظاهر لدين الله أوامره بعدم ذبح الأبقار السليمة، وهدد من يفعل ذلك بالقتل، وذلك بغرض الحفاظ على الحيوانات التي تساعد في أعمال الزراعة من حرث، وري، وغير ذلك. (٣) وأدى نقص أعداد الحيوانات إلى ارتفاع أسعار مياه الشرب التي كانت الحيوانات تقوم بنقلها، فبلغت راوية الماء البغل درهمين، والراوية الجمل ثلاثة دراهم. (٤) وتلا ذلك وباءً انتشر وسط الناس، فارتفعت أسعار ما يحتاج إليه المرضى، حيث بلغ سعر الرمانة الواحدة ثلاثة دراهم، والبطيخة البرلس ثلاثين درهمًا، والأوقية الشراب بدرهم. (٥)

واشتد الغلاء فازدادت مسغبة الناس الذين كثر الموت بينهم؛ لتفشي الوباء، بخاصة بين الفقراء، والمساكين "وبلغ الأمر بالناس، أن جزارًا طرح عظمة لكلب فرآه رجل شاب مستور متعفف، فطرد الكلب وأخذ العظمة منه، ولم يزل إلى أن نال من مصه ما بلغه فرماه من يده، وذهب"، ولم يجد الفقراء ما يأكلون فأطعموا أولادهم قضبان القنبيط (أغلظ أنواع الكرنب) التي كان البقالون ينتزعونها من رؤوس الكرنب، ويرمونها، فيجمعها الفقراء ليقتاتوا بها، وباليسير من كسب اللوز والسمسم، وارتفعت أيضًا أسعار البقول. (٦)

---

(١) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٥.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٤٩؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٥.

(٤) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٥٤.

(٥) المسبحي : أخبار مصر، ج٤٠، صـ٦٩.

(٦) المسبحي : المصدر السابق صـ٧٢ – ٧٣؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٤٧.

ولم يجد الظاهر لدين الله أي حرج في أن يحتفل مع الناس بعيد الغطاس في وسط كل هذه المآسي التي يعانيها الشعب المصري، وكل ما قام بفعله هو إصدار أوامره بعدم اختلاط النصارى بالمسلمين في هذا اليوم. (١) غير أن القدر أراد أن يشعره بما يعانيه الشعب من عذاب، فيذكر المسبحي أنه في اليوم نفسه توفيت للظاهر لدين الله ابنة صغيرة تبلغ من العمر ثلاث سنوات وشهوراً، وعند دفنها لاحظ الظاهر كثرة الموتى من شعبه، كما لاحظ دفنهم بدون أكفان، لعل هذا ما جعله يذهب إلى قصره في آخر الليل دون أن يكمل احتفالاته.

أراد داوس بن يعقوب أن يظهر بمظهر المعالج للأزمة، فأحضر حمالي القمح، وضربهم حتى أقروا بمخازن التجار، وسماسرة الغلال، التي يحملون إليها الغلال، فكتبوا له ١٥٠ مخزناً للقمح موضع الطوابع عليها وهدد بقطع يد من تسول له نفسه لأخذ حبة قمح منها. (٢) وعلى الرغم من ذلك فلم يبادر المحتسب بن يعقوب على البيع من هذه المخازن عند حصوله عليها مباشرة أو حتى في اليوم التالي لها، ولعل ذلك كان رغبة منه في إعطاء الفرصة الكاملة لكبار رجال الدولة كي يبيعوا مخزونهم بأعلى سعر ممكن. (٣) وهذا ما حدث بالفعل إذ قام مسعود غلام الشيخ نجيب الدولة أبي القاسم الجرجرائي، بفتح مخزن قمح له، وباع منه بسعر ثلاثة دنانير، فتزاحم الناس عليه، على الرغم من سعره الذي أصاب الناس بمسغبة على حد قول المسبحي. (٤)

وازداد الأمر سوءاً عندما نزل الظاهر لدين الله القاهرة في نصف ذي القعدة ٤١٥هـ /١٠٢٣م، وسط هذا الخضم من المآسي، فشق البلد بدلالين خلفه المقودون والمصطنعة، وبين يديه الراقصون(٥)، فاعترض الشعب الجائع مسيرة الخليفة في مظاهرة ضخمة، وهم يصيحون : الجوع

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٢٢٦؛ المسبحي : المصدر السابق، ج٤، صـ١٩٠.

(٢) المسبحي : المصدر السابق، ج٠٤، صـ٧٤.

(٣) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٤٧.

(٤) المسبحي : أخبار مصر، صـ١٧٤.

(٥) نفسه، صـ٧٣.

يا أمير المؤمنين الجوع، لم يصنع بنا هكذا أبوك، ولا جدك فالله الله أمرنا".[1]

فسارع الظاهر لدين الله، وأمر بإحضار المحتسب نواس ابن يعقوب، واتهمه بأنه قد فتن البلاد على الخليفة، وأمره بأن يعيد الأمور إلى نصابها، وإلا سيقوم بعزله، فكان لدى بن يعقوب من الحيل الشيطانية التي تثبت تواطئه مع تجار الغلال من كبار رجال الدولة؛ حيث نزل إلى القاهرة، ومعه سجلٌ بإلغاء جميع المكوس على الغلات الواردة على السواحل، وهذا يعني تخفيض أسعارها، غير أنه قد ألغى التسعير الذي قد قرره قبل ساعات من هذا السجل، فارتفعت الأسعار على الرغم من إلغاء المكوس. [2] أدى ذلك إلى قيام العبيد بمهاجمة سواحل الغلة، ونهبوا وأحرقوا، فاختفت الأخباز، والدقيق على الرغم من ارتفاع أسعارها، حتى وصل الخبز إلى رطل واحد بدرهم. [3]

وفي عهد المستنصر بالله الفاطمي، ازدادت أحوال مصر سوءاً على سوء، حيث كان عهده مليئًا بالأحداث الجسام، فقد اجتمعت له جميع العوامل التي ساعدت على انهيار الاقتصاد المصري، وتعرضت مصر في عهده إلى أزمة شديدة، استمرت هذه الأزمة سبع سنوات، بدأت من عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م، عانى فيها الشعب المصري أشد العناء، فلم تر مصر مثل هذه الأزمة من قبل منذ أيام يوسف – عليه السلام –، ونظراً لقسوتها البالغة التي كادت تقضي على الشعب المصري بأكمله، فقد أطلق عليها ما عرف باسم "الشدة العظمى".[4]

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٤.

(٢) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٤٧.

(٣) المسبحي : المصدر السابق، ج٤٠، صـ١٨٨؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٧٠.

(٤) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب، ج٣، صـ٣٨٢؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٥؛ إغاثة الأمة، صـ٢٣؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٨٨.

بدأت هذه الأزمة بقصور النيل، وكان في الإمكان أن تمر كغيرها دون أن يصحبها هذا البلاء العظيم، إلا أن فساد الأحوال السياسية، والانقسامات، والفتن الداخلية كان العامل الأكبر في تفاقم الأزمة، واتساع نطاق خطرها وطول مدتها. [١]

يرجع سبب هذه المجاعة قبل أي شيء إلى ضعف شخصية المستنصر بالله الذي ولي الخلافة وهو في السابعة من عمره. [٢] وكان قصره مليئًا بالدسائس التي يحبكها الأمراء، والقواد، ورجال السلاط، والخصيان، وأهل الخليفة من الرجال والنساء، ولم يكن لهذا الخليفة من الحزم، وقوة الشخصية ما يجعله قادرًا على كبح جماح أصحاب الأطماع، ومديري الفتن، فقد كانت خلافة المستنصر امتدادًا لخلافة أبيه الظاهر لدين الله، وإن كان الظاهر لدين الله قد استطاع بعض الشيء أن يحافظ على سلطاته الزمنية على الرغم من تفرد رجال دولته بإدارة معظم شؤون البلاد فإن المستنصر كان من الضعف الذي يحول بينه وبين تحقيق ذلك. [٣]

حال ضعف الخليفة دون سيطرته على طموح قواده، ورجال بلاطه، الذين أخذوا يحيكون الدسائس على اختلافها، وقد ساعدهم على ذلك أن المستنصر بالله كان ينساق إلى ما يسمعه في شكايات، فأشتبهت عليه الأمور وانتقضت الأحوال[٤]، هذا الأمر الذي قاده إلى تغيير الوزراء بشكل مستمر، مما أضعف من قوتهم وعجزهم عن تدبير الأمور، بالإضافة إلى أن هذا الأمر قد أوقع الخلاف بين فئات الجند؛ نتيجة لاختلاف سياسات هؤلاء الوزراء[٥]، مما أدى إلى انتشار الفوضى داخل البلاد، وخير دليل على ذلك أن الوزارة قد وليها أربعون وزيرًا في تسع

---

(١) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٨٨.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٣؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٨٨.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٣؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٥٠.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢١ – ٢٣؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٨٨؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٥٠.

(٥) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢١؛ اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ٢٦٢، ٢٦٣.

سنوات[1]، كان بعضهم يقضي في منصبه أيامًا قلائل، وبعضه يصـــرف بعد يوم واحدٍ من تقلده هذا المنصب. [2]

وقد نشأ عن ضعف الخليفة، وتدهور حال الوزراء فراغ سياسي لم يملأه إلا العسكر، الذين أصبحوا بحكم تنظيمهم، وقـــوتهم العســـكرية، القوة المؤثرة في تقرير أمور البلاد. [3] فقد أحاط المستنصر بـــالله نفســـه بحرس أسود كبير العدد، وزاد عدد هؤلاء العبيد، وتوافرت أسباب النزاع بينهم وبين الجند الأتراك، وتطور النزاع إلى حروب علنية بين الفـــريقين دامت سنوات، فأصبحت البلاد من أقصاها إلى أدناها مسرحًا للفتن ممـــا كان وبالاً على البلاد. وقد عجز الخليفة أن يحـــول دون انـــدلاع لهيـــب الفتنة، بل أدت سوء سياسته إلى استفحال نارها، فتارة يميل إلى جانـــب أمه، وعبيدها السوداني، وأخرى يهادن الأتراك ثم ينقلب عليهم. [4]

وقد برز وسط هذا الجو الفاسد شخصيتان كان لهما أثر كبير في إحداث الفتنة وتطورها، وهما، أم المستنصر التي كانت في الأصل جارية من عبيد الشراء، والتي تحيزت للعبيد، ومساعدتهم، وابن حمـــدان الـــذي تزعم الأتراك.[5] نشأ الحقد بين الفريقين، وتـــوافرت عوامـــل الشـــقاق، وأصبحت البلاد أشبه بمخزن بارود تكفي شراره صغيرة لانفجـــاره. [6] وكانت هذه الشرارة عام ٤٥٤هـــ/١٠٦١م عندما اعتـــدى أحـــد الجنـــد الأتراك، وهو سكران على أحد العبيد، فحدثت معركة بين الطائفتين لـــم تنته إلا بهلاك الكثير، والكثير من أهل مصر، الذين دفعوا ضريبة هـــذا النزاع. [7]

---

(١) حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، صـــ٢٩١؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـــ٨٨؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـــ٥٠.

(٢) من هؤلاء الوزراء : أبو عبد الله محمد بن أبي حامد، واستقرت له الوزارة يومًا واحدًا وصرف بعده؛ راشد البراوي : المرجع السابق، ص٨٨.

(٣) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـــ٥١.

(٤) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـــ٨٩.

(٥) نفسه، صـــ٨٩.

(٦) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـــ٥٢؛ راشد البراوي : المرجـــع الســـابق، صـــ٨٩.

(٧) ابن ميسر : أخبار مصر، صـــ١٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـــ١٧ – ١٨.

وفي أثناء الحرب بين الخليفة المستنصر، وعبيده، وبين ابن حمدان، اضطربت أحوال مصر، وارتفعت الأسعار، وعم الغلاء، وانتشر الوباء، ولاسيما بعد أن أخفقت محاولات المستنصر بالله في الحصول على الغلال من الدولة البيزنطية؛ حيث رفضت الإمبراطورة ثيودورا Theodora إرسال القمح لمصر إلا بشرط دخول مصر مع بيزنطة في معاهدة دفاعية هجومية، فرفض الوزير اليازوري ذلك؛ لأن حاجة مصر للغلال كانت مسألة مؤقتة ستزول بانقضاء الأزمة[1]، مما كان سببًا في توتر العلاقة بين الدولتين، واستمرار حالة الجوع للشعب المصري؛ لأن ثيودورا رفضت إرسال القمح لمصر. [2]

ودخلت مصر في مجاعة، وأصيب الناس بمسغبة[3]، وصحب هذه هذه المجاعة وباء انتشر بين السكان، ولم يكن في المخازن السلطانية إلا جرايات من في القصور، ومطبخ السلطان، وحواشيه فقط.[4] مما أدى إلى إلى زيادة جشع التجار الذين احتكروا السلع، ورفعوا الأسعار، ويعود ذلك إلى تخلي الدولة عن دورها في شراء الغلال، هذا الأمر الذي زينه الوزير اليازوري إلى الخليفة بغية زيادة الربح السلطاني. [5]

وأراد المستنصر أن يؤدب ثيودورا لمنعها الغلال، فجهز جيشًا بقيادة مكين الدولة الحسن بن علي بن ملهم، وتبعهم بعسكر ثانٍ، وثالث، ونودي في سائر بلاد الشام بالغزو إلى بلاد الروم. ونزل بن ملهم قريبًا من خامية فحاصرها، وجال في أعمال أنطاكية، وسبى، ونهب، فأخرج البيزنطيون ثمانين قطعة بحرية حاربت ابن ملهم، وهزمته هو، وجماعة

---

(١) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ١٠١؛ أحمد الصاوي، المرجع السابق، صـ٦٣.

(٢) راشد البراوي، المرجع السابق، صـ١٠١؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٣.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٢٤، الخطط ج١، صـ٣٠٩.

(٤) المقريزي : الخطط ج٢، صـ٢٢٦ (في حوادث ٤٤٦هـ)؛ إغاثة الأمة، صـ١٩ – ٢٠.

(٥) المقريزي، الخطط، ج١، صـ١٠٩.

كثيرة.[1] ولا شك أن مثل هذا الإجراء في مثل هذه الظروف لـم يكـن بالرأي الصائب، ولاسيما في ظل حاجة البلاد إلى الأقوات.

بالإضافة إلى فراغ خزانة القصر نتيجة للإنفاق لأجـل تجهيـز المؤيد في الدين الذي أرسل لدعم ثورة البساسيري[2] الذي أقـام الـدعوة للفاطميين في بغداد. [3]

صحب هذه المجاعات وباء شديد أودى بحياة الكثيرين بخاصة في عام ٤٤٧هـ / ٤٤٨هـ / ١٠٥٥م – ١٠٥٦م، حتى أن عطارًا باع في يوم واحد ألف قارورة شراب.[4] وأخذت الناس تتساقط الواحد تلو الآخر، حتى إنه قيل : إن عدد الموتى في اليوم الواحد بلغ الألف إنسان.[5] ويذكر ويذكر أن ثلاثة من اللصوص قبضوا بعض الدور فوجدوا عند الصباح موتى أحدهم على باب النقبة، والثاني على رأس الدرجة، والثالث علـى الثياب التي كورها.[6]

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٥؛ أحمد الصـاوي : مجاعـات مصـر، صـ٦٣.

(٢) البساسيري : هو أبو الحارث أرسلان أحد قادة الأتراك في الدولة العباسية وكان على عداء مع الخليفة العباسي القائم بأمر الله ويميل إلى الدعوة الفاطمية، وأعلن عن رغبته في إقامة الدعوة للفاطميين في بغداد، وقد تمكن بفضل جهود الداعي هبة الله الشيرازي وما قدمه له المستنصر من مساعدات بالإضافة إلـى فسـاد أحوال الخلافة العباسية ببغداد وكثرة الفتن والثورات بين الجند، ولاسيما الأتراك منهم، الذي أصبح البساسيري قائدًا عليهم، فازدادت قوته ونفوذه، في الوقت الذي ضعف فيه الخليفة العباسي القائم بأمر الله، فدخل في حـرب مـع العباسـيين، وانتصر عليهم، ودخل بغداد عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٩م وأقـام الـدعوة للخليفـة المستنصر بالله الفاطمي على منابرها.
للمزيد راجع : ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٥، صـ٦٢، ٦٨؛ المقريـزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، ص٢٥٢، ٢٥٣؛ عبد المنعم سلطان : المجتمـع المصـري، صـ٢٣١؛ محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام، صـ٩٥ – ٩٨.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٨؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٤.

(٤) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٥٩.

(٥) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٦٤.

(٦) ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ٥٩.

وازدادت الأمور سوءاً، في ظل استمرار نزاعات الجند التي شلت يد الحكومة، وأخلت بالأمن، فانتشر السلب، والنهب[1]، وكذلك غلت الأسعار، واشتد الجوع بالناس[2]، ولاسيما في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضه ابن حمدان على القاهرة والفسطاط. [3] حتى يرغم الخليفة على الرضوخ له، وسرعان ما أتى هذا الحصار بثماره فارتفعت الأسعار، وثار الشعب.

اشتد الأمر بالناس، ولاسيما أمام عجز الخليفة لتوفير الغذاء، أو السيطرة على غلاء التجار، وانعدام الأقوات، حيث أدت كثرة الحروب إلى صعوبة إرسال الغلال بسبب الفوضى، وأخطار الطريق، وإهمال الحكومة أمر الترع، والجسور، بالإضافة إلى موت العديد من الفلاحين الذين كانوا يقومون بزراعة الأراضي. [4] نتيجة للوباء الذي اجتاح البلاد، البلاد، وأهلك نحو ثلثي أهل مصر [5] ولحق بالوباء، والطاعون، مرض الجدري الذي انتشر في مصر، وأصاب أطفالها حتى أفنى في شهر واحد ٢١٠٠٠ طفل. [6]

اضطر الناس إلى أكل نحاتة النخيل، وقاموا بطبخ جلود البقر وباعوها رطلا بدرهمين[7]، ثم أكل الناس الحيوانات الأليفة، وبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير[8]، والقط بثلاثة دنانير[9]، ولم تسلم دواب الخليفة،

---

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، ج٢، صـ٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٨٤.
(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٩٧.
(٣) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٨٤ – ٨٥.
(٤) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٣.
(٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٢، صـ٦١؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٨.
(٦) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٩٥؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٨.
(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٩٧ – ٣٠٧.
(٨) المقريزي : نفسه، صـ٢٩٧؛ إغاثة الأمة، صـ٢٣ – ٢٤.
(٩) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١١٦؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٦.

حتى لم يبق له إلا ثلاثة أفراس بعد أن كانت عشرة آلاف ما بين فرس وجمل ودابة، ويذكر المقريزي أن وزير المستنصر ترك على باب القصر بغلته، وليس معها إلا غلام واحد، فجاء ثلاثة أشخاص، وأخذوا البغلة منه، ولم يقدر على دفعهم لضعفه من الجوع، فذبحوها وأكلوها. ولجأ بعض الناس إلى أكل جثث بعض الذين نفذ فيهم حكم الموت.[1] فكثر أكل أكل لحوم البشر[2]، كذلك كثر أكل الجيف، والميتة، وربما كان هذا سببًا في انتشار الوباء، وكثرة الضحايا حتى عجز الناس عن تكفين موتاهم، فألقوهم في الحفر دون أكفان، أو ألقوهم في النيل. [3]

اختل الأمن إلى حد كبير واستداروا على الخليفة نفسه، وألجئوه إلى بيع محتويات خزائنه لهم لأجل تسديد رواتبهم، وأخذوها بأبخس الأثمان، ثم تمادى بهم الحال وخرجت الأجناد بدافع الجوع، ومدت أيديها إلى النهب، والسلب بعد مقتل ابن حمدان على يد خصومه، وتهيأت الفرصة أمام الأشرار، وقطاع الطرق، وفقراء البدو، ولم يتورع أحد في الاعتداء على غيره طلبًا للغذاء. [4] وإزاء هذه الكوارث، اضطر الأثرياء إلى الهرب إلى الشام، والعراق؛ هربًا من الجوع، والفتن، والموت المحقق جوعًا، وعلى رأسهم التجار. [5] أما الفقراء فكان مصيرهم الهلاك، ولم يستقم الأمر إلا باستعانة الخليفة المستنصر بالله ببدر الجمالي من فلسطين، الذي قضى على عناصر الفساد، والفتنة، فعاد الأمن، والرخاء من جديد إلى مصر. [6]

---

(١) ابن تغري بردي : النجوم، صـ١٥، ١٦؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٤؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٦٧.

(٢) راجع : الفصل الاجتماعي من نفس الرسالة.

(٣) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣٠٣ – ٣٠٧.

(٤) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٩٥.

(٥) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٠؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٠٣؛ الخطط، ج١، صـ٣٣٧.

(٦) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٩٦؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٨.

مما سبق يتضح أن الأزمة التي اجتاحت مصر في عهد المستنصر بالله، دامت من سنة ٤٥٧هـ/١٠٦٤م إلى ٤٦٤هـ/١٠٧١م، وكانت هذه السنون السبع، يزيد فيها فيضان النيل، وينقص، ولم يصل النيل خلال هذه المجاعة إلى حد القحط كما أنه لم يقل عن ١٦ ذراعًا إلا مرتين (٤٤٦هـ/١٠٥٤م، ٤٦٠هـ/١٠٦٧م) وبلغ خلالها حوالي ١٥ ذراعًا، إلا أن انعدام الأمن والحروب الناشئة بين طوائف الجند، وضعف شخصية الخليفة، أدت بدورها إلى هلاك الفلاحين، وكان النيل إذا بلغ حد الزراعة لا يجد من يزرع من الفلاحين[1]، فبارت الأرض ولم تزرع، وارتفعت الأسعار، وعز الطعام، على الرغم من وفاء النيل بالزيادة؛ لذلك فقد كانت العوامل السياسية، وضعف الإدارة المركزية، وكثرة الأمراض الاجتماعية التي أصابت التجار، هي السبب الرئيس لدخول مصر في مثل هذه الحالة من الفساد، والسوء، والانهيار الاقتصادي.

وقد وصف المقريزي كل ما آلت إليه الدولة في تلك الفترة من فساد، وانهيار في قوله : "لم تر الدولة صلاحًا، ولا استقام لها أمر، وتناقضت عليها أمورها، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته، ولا يرضى تدبيره وكثرت السعاية فيها فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويقعوا به الظن حتى ينصرف، ولم تطل مدته، وخالط السلطان الناس، وداخلوه بكثرة المكاتبة فكان لا ينكر على أحد مكاتبته. فتقدم منهم كل سقاف، وحظي عنده عدة أوغاد، وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء، والجلة، وتنقلوا في المكاتبة إلى كل فن حتى إنه كان يصل إلى السلطان كل يوم ثمانمائة رقعة فتشبهت عليه الأمور، وانتقضت الأحوال ... ووقع الاختلاف بين عبيد الله، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم، وأن الوزير منذ يُخلع عليه إلى أن ينصرف لا يضيق من التحرز ممن يسعى إليه عند السلطان وتقف عليه الرجال، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه فخربت أعمال الدولة وقل ارتفاعها، وتغلب الرجال على معظمها، وتجرأوا على الوزراء، واستخفوا بهم، وجعلوهم غرضًا لسهامهم ... فتلاشت الأمور، واضمحل الملك".[2]

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٦١؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٩٣.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢١ – ٢٣.

وإن كان المقريزي قد ابتعد زمنيًا عن تلك الفترة، ولم يعاصرها فقد خرج من رحم الدولة الفاطمية نفسها، واستطاع أن يصف بكلمات بسيطة ما وصلت إليه الدولة من فساد.

وقد أوجز ابن منجب الصيرفي، وهو من موظفي الدولة الفاطمية ما آلت إليه الدولة من فساد واضمحلال، في عبارة وجيزة واضحة حيث قال : "أما العزائم فقد وهنت، وأسباب الفساد قد بلغت الغاية، وانتهت، والمراقبة قد نذرت وقلت، والمهابة قد تلاشت واضمحلت".[1] ولا ريب أن الرجل قد صدق في وصفه دون استطراد، أو مبالغة.

ظل ارتفاع الأسعار، واحتكار السلع الغذائية سمة من سمات العصر الفاطمي الثاني (عصر الوزراء)، مثلما كان الحال في العصر الفاطمي الأول (عصر الخلفاء)، سواء كانت هذه الزيادة بسبب نقص فيضان النيل مثلما حدث في عهد المستعلي بالله[2]، والآمر بأحكام الله[3]، أو بسبب النزاعات والخلافات التي دارت بين الوزراء.

ففي عهد الحافظ لدين الله بلغت زيادة النيل إلى (١٧) ذراعًا و(٣) أصابع حسب تقدير ابن أيبك، و(١٨) ذراعًا و(١٢) إصبعًا حسب تقدير أبي المحاسن، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت الأسعار، واحتكر التجار السلع، ولعل ذلك كان بسبب الخلاف بين الخليفة، ووزيره رضوان بن ولخش الذي حاول النيل من مركز الخلافة[4]؛ مما شجع التجار على ذلك، وقد أراد رضوان علاج هذه المجاعة عن طريق تأديب محتكري

---

(١) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٥٠.

(٢) في عهد المستعلي بالله حدثت مجاعتين خطيرتين، كانت الأولى عام ٤٩٠هـ/١٠٩٦ – ١٠٩٧م وانتشر معها الوباء، لم تذكر المصادر سببًا لهذه المجاعة، ربما كان ذلك بسبب نقص فيضان النيل، وكانت الثانية سنة ٤٩٣هـ/١٠٩٩ – ١١٠٠م، وانتشر معها الوباء أيضًا ومات خلق كثيرون، وكان السبب أيضًا هو نقص فيضان النيل. راجع : ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٣٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ١٩، ٢٥، ١٦٥.

(٣) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٢٣٠؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٧٠.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، ج٣، صـ١٦٦؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٧٠.

الغلال الذين يرفضون الأسعار، فأمرهم بتوريد ما يحتاج إليه كل يوم من الغلال، وأشرف على نفاذ ذلك بنفسه حتى انخفضت الأسعار.[1] غير أن الصراع ظل مستمرًا بين ابن ولخش، والخليفة الحافظ لدين الله، فعادت الأسعار في الارتفاع مرة أخرى، ودخلت مصر في المجاعة، مما دعاه إلى السعي في قتله.[2]

وفي عام ٥٣٨هـ/٤٣ – ١١٤٤م، عادت الأسعار في الارتفاع، وكان السبب في ذلك هو خروج محمد بن رافع اللواتي بالبحيرة على سلطة الخلافة؛ مما أدى إلى قتله بعد عدة مواقع دارت بينه، وبين والي البحيرة طلائع بن رزيك، إلا أن الأسعار قد ارتفعت في ذلك الوقت.[3]

وفي خلافة الفائز بنصر الله، ووزارة الصالح طلائع بن رزيك عام ٥٥١هـ/ ١٠٥٦ – ١٠٥٧م حدثت مجاعة أخرى، وانهار على إثرها اقتصاد مصر، وارتفعت الأسعار، ولم يكن النيل سببًا في ذلك، إذا بلغت الزيادة (١٧) ذراعًا و(٨) أصابع، ولكن سياسة الاحتكار التي لجأ إليها التجار في ظل الحكومة المنهارة، أدت إلى ذلك.[4]

فقد كان التجار يقومون بشراء الحبوب، وهي بعد لا تزال محصولاً في الأرض عن طريق تسديد ثمنها أو جزء منها مقدمًا للفلاح حتى يتمنى له شراء البذور، ودفع الضرائب المقررة عليه، ويقوم هؤلاء التجار بتخزين الغلال حتى إذا ما ارتفعت الأسعار قاموا ببيعها.[5] ولاسيما أن إنتاج مصر من الحبوب في حالة وفاء النيل كان يكفيها لمدة عامين.[6] وكان التجار يقومون بتخزين تلك الغلال بمجرد سماعهم بخبر بخبر توقف النيل عن الزيادة توهما بحدوث المجاعة، وطلبا في مزيد من

---

(١) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٧٠.
(٢) المقريزي : الخطط ج١، صـ٣٥٧.
(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، ج٢، صـ٨٦.
(٤) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٧ – ٢٨.
(٥) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٩ – ٢٠؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٥٤.
(٦) البغدادي : الإفادة والاعتبار، صـ٤٤؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٥٩.

الكسب[1]، لذلك كان الفاطميون يواجهون ذلك، إما بمحاولة إخفـــاء أمـــر الفيضان عن طريق المناداة بزيادته كما فعل المعـــز لـــدين الله، أو عـــن طريق التهديد بعقاب من يقوم بتخزين الغلال كما فعل الحاكم بـــأمر الله، وعلى الرغم من هذه الإجراءات فإن ذلك لم يحل دون قيام الناس بخـــزن الحبوب؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وقت الحاجة. [2]

وإن كانت هذه السياسة قد وضعت حدًا – ولو مؤقتًا – لاحتكـــار التجار، فإن الدولة نفسها قد لجأت إلى تلك السياسة، على الرغم مـــن أن الرسول (ﷺ) قد نهى عن ذلك حيث قال : "لا يحتكر إلا مخطئ"[3]، فقـــد كان الخلفاء يساهمون بأموالهم في التجارة، ولا شك أن تلك التجارة كانت من أكثر الأشياء المربحة. [4] فقد أقاموا المتجر الذي أصبح منـــذ وزارة اليازوري، وحتى نهاية الدولة الفاطمية، وســـيلة مباشـــرة مـــن وســـائل الاحتكار، هذا الأمر الذي أضر ولا شك بأحوال الناس، وأثر على وجود السلع، وكذلك سعرها. [5]

لم يقتصر الأمر على الخلفاء فحسب، بل وصل إلى الوزراء الذين سيطروا على مقاليد الأمور، وساروا على نهج الخلفاء، فمنعوا التجار من الاحتكار، وقاموا هم به، فمع وزارة الأفضل بن بدر الجمالي ٤٩٨هـــ – ٥١٥هـــ / ١٠٩٤ – ١١٢١م وجد في مخازنه بعد وفاته، وتحـــت يـــد عماله، والجباة، وضمان النواحي أصنافًا من الغلال، والحبوب. [6] ويرجع أن يكون ذلك سببًا من أسباب المجاعة في مصر في ذلك الوقت، ولاسيما أن المقريزي لم يذكر أن تلك المجاعة كانت بسبب قصور النيل. [7]

---

(١) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـــ٨١.

(٢) راشد البراوي : المرجع السابق؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـــ١٥٥.

(٣) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكام، صـــ٥٢.

(٤) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـــ١٧٣.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـــ١٠٩؛ إغاثة الأمة، صـــ٢٠؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـــ٢٢٥.

(٦) ابن ميسر : أخبار مصر، صـــ٨٣؛ ناريمان عبد الكـــريم : المرجـــع الســـابق، صـــ١٧٣.

(٧) المقريزي : الخطط ج١، صـــ١٠٩؛ اتعاظ الحنفا، ج٣، صـــ٢٢٥.

وكذلك احتكر الصالح طلائع بن رزيك أثناء وزارته ٥٤٩ – ٥٥٦هـ / ١١٥٤ – ١١٦١م الغلال مما كان سببًا مباشرًا في ارتفاع الأسعار في زمن الخليفة الفائز ٥٤٩ – ٥٥٥هـ / ١١٥٤ – ١١٦٠م، ومع قصور مياه النيل، أخرج هذا الوزير ما بالأهراء من غلال، وكانت لا تحصى وفرقها على الطحانين. (١) وربما كانت تلك السياسة التي اتبعها طلائع بن رزيك هي التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م في خلافة العاضد لدين الله آخر الخلفاء الفاطميين إبان فترات الاحتكار، وقلة تداول المحصول.(٢)

كان طبيعيًا أن تتضح سياسة الدولة الاحتكارية في مجالات أخرى بشكل أوسع. فقد مارست الدولة الفاطمية سياسة احتكارية خالصة لبعض الصناعات، والسلع، والموارد التي تمثل أهمية اقتصادية، سواء التي تميزت بها مصر بإنتاجها، أو التي افتقرت إليها، وكانت عليها أحرص، فقد احتكرت بعض المواد مثل الشب والنطرون(٣)، وبعض السلع مثل الخشب، والحديد، والرصاص، وزيت الزيتون، وغيرها، فضلاً عن الصناعات السيادية المرتبطة بقوة الدولة، مثل صناعة السفن، والسلاح، والعملة. (٤)

كذلك كان هناك بعض الصناعات التي مارست عليها سياسة شبه احتكارية، وذلك لخدمة مصالحهم العامة، وتلبية متطلباتهم المتسمة بالبذخ، فاحتكروا صناعة النسيج، وكذلك تجارته، ربما كان ذلك من أجل الدعاية لدولتهم حيث حملت تلك المصنوعات هويتهم الإسماعيلية، وكذلك كانت تلبي حاجة الذي اتسم بالمبالغة، والرفاهية. (٥) فكانت الدولة تُحرِّم على

---

(١) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢٧ – ٢٨.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٤٤.

(٣) ابن المأمون : أخبار مصر، صـ٤٩؛ المقريزي : الخطط : ج١، ٨٣.

(٤) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٧٤؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٤٩.

(٥) ناصر خسرو : سفرنامه، صـ٩٢؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٧٩.

النساجين أن ينتجوا شيئاً إلا بإشراف الدولة. [1] عن طريق ختم ما يتم نسجه بختم السلطان، والذي عرف بخاتم الشرب، والدبيقي. [2]

كذلك أشرفت الدولة على صناعة السكر، لسد حاجات البلاط الفاطمي عن الأسمط المختلفة التي تستخدم فيها مقادير كبيرة من السكر، وكذلك الاحتفالات الجديدة التي ميزت البلاط الفاطمي.

ثمة نوع آخر من أنواع الاحتكار الذي فرضته الدولة الفاطمية، ألا وهو احتكار الصناع المهرة حيث كانت الدولة تجبر العمال المهرة على العمل في مصانع النسيج الحكومية خلال المسؤول عن الجند، بانتقاء الحرفيين المهرة، وكانوا بذلك لا يستطيعون الخروج مطلقاً من القاهرة لسنوات عديدة، إلا من خلال أمر يصدره الخليفة يؤمنهم به، أو خلال التماس[3] يرفع للخلافة يؤكد هذه الحقيقة، وهي التزام هؤلاء العمال للخدمة في المصالح الحكومية ضد رغبتهم، حتى إن أحدهم كتب يشكو بمرارة أنه غير قادر على المشاركة في الحياة الاجتماعية، والدينية مع إخوته. [4]

هكذا اتبعت الدولة سياسة التسعير، وهي سياسة مخالفة للفقه الشيعي للحد من جشع التجار وارتفاع الأسعار، غير أن تلك السياسة لم تكن لتؤتي ثمارها المرجوة في جميع الأحوال، فإن كانت تلك السياسة قد نجحت في عهد الحاكم بأمر الله لشدة، ورعب الناس منه، وسطوته. [5] فإنها قد فشلت في عهد الظاهر لدين الله أثناء مجاعة ٤١٤ – ٤١٥هـ / ١٠٢٣ – ١٠٢٤م، بسبب التواطئ بين رجال الدولة، والتجار، كذلك لم تنجح عام ٥٣٢هـ / ١١٣٧م بسبب سعي رضوان بن ولخشي في تأليب الرعية على الحاكم. [6]

---

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم، صـ٢١٣.
(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٤؛ ناريمان عبد الكريم، المرجع السابق، صـ١٧٦.
(٣) ناصرخسرو : سفرنامة، صـ١٢٣؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٨٨.
(٤) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٧٥.
(٥) ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٥٥.
(٦) أحمد الصاوي، مجاعات مصر، صـ١٥٦.

كذلك حاربت الدولةُ الاحتكار؛ لما في ذلك من مخالفة لتعاليم الدين، وظلم للرعية، وضربت بيد من حديد على التجار المحتكرين، إلا أن الدولة نفسها قد مارست تلك السياسة، كما فعل المستنصر بالله، والأفضل بن بدر الجمالي، وطلائع بن زريك، وغيرهم من الخلفاء، وكبار رجال الدولة. فلم تنفع تلك السياسة مع المحتكرين، ولاسيما في ظل النزاعات، والثورات، ومظاهر الفساد، والتي اجتاحت الدول الفاطمية، وكادت أن تقضي عليها بعد أن قضت على الكثير من شعبها.

[٦] انخفاض قيمة العملة :

إن العالم ليدرك أهمية العملة، وأصالتها، وصلاحيتها؛ لأنها تظهر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لأي دولة من الدول، وقد كان للسكة أو ضرب النقود أهمية خاصة كوسيلة لإظهار نفوذ الحكام، ولذلك عدت السكة من أهم شارات الخلافة، والحكم في الدولة الإسلامية، فإذا ضربت النقود في الأقاليم الإسلامية باسم الحاكم المحلي كان اسمه يوضع مع اسم الخليفة؛ لبيان نفوذ ذلك الحاكم، وسيطرته مع بقاء ولائه للخليفة. وإذا ضرب أحد الحكام المسلمين نقودًا باسمه دون اسم الخليفة كان ذلك دلالة على استقلاله في الحكم وعدم اعترافه بسيادة الخليفة. [١]

استعمل المسلمون في عهد الرسول (ﷺ)، والخلفاء الراشدين، وأوائل العصر الأموي النقود البيزنطية والساسانية التي كانت سائدة قبل الإسلام، وهي الدينار البيزنطي، وهي عملة ذهبية (وكلمة دينار مشتقة من اللغة اليونانية)، والدرهم الساساني، وهو عملة فضية. وفي خلافة عبد الملك بن مروان عندما بدأ تعريب الدواوين بدأ كذلك تعريب العملة. وقد بدأ بضرب هذا النمط من الدنانير ابتداءً من عام ٧٤هـ/٦٩٣م وبعد ذلك بسنوات ضربت النقود دون أن يظهر عليها صورة الخليفة، بل نقشت عليها عبارات مثل الشهادتين، وآية قرآنية. [٢]

---

(١) د. إبراهيم سلمان الكردي، د. عبد التواب شرف الدين : الحضارة العربية الإسلامية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، صـ١٢٤.

(٢) نفسه، صـ١٣١ – ١٣٢.

Stephen, F. Mason : A History of the Sciences, New York, 1973, p. 15 – 17.

وفي العصر العباسي أوجد هارون الرشيد (١٧٠ – ١٩٣هـ) منصبًا جديدًا للإشراف على سك النقود، وهو ناظر السكة، وعندما ضعف نفوذ الخلفاء العباسيين، وقامت عدة دويلات إسلامية في الأقاليم، أقيمت مراكز جديدة لسك النقود، وزادت دور الضرب.[١]

وقد عرف المسلمون ثلاثة أنواع من العملة : العملة الذهبية، ووحدتها الدينار، والعملة الفضية، ووحدتها الدرهم، والعملة النحاسية، ووحدتها الفلس، وكان شكل الدينار الإسلامي، وحجمه لا يختلف كثيرًا من فترة لأخرى في سائر أنحاء العالم الإسلامي سواء في دولة العباسيين، أو في الأندلس، أو في الدولة الفاطمية، وكان النقش عادة يحمل عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وآية قرآنية تتكون عادة من سورة "الإخلاص" ويحوي النقش مكان وتاريخ الضرب، واسم الخليفة.[٢]

وظلت السكة[٣] المستخدمة في مصر طوال عصر الولاة هي نفسها المتداولة في أرجاء العالم الإسلامي[٤]، باستثناء الفترة القصيرة التي كانت فيها مصر ولاية شبه مستقلة في عهد الطولونيين والإخشيديين، حيث ظهرت دنانير تحمل اسم ولاتها، فظهر الدينار الأحمدي نسبة إلى أحمد بن طولون، والذي عرف بالجودة، والنقاء.[٥]

---

(١) محمد الصادق عفيفي : تطور الفكر العلمي عند المسلمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥٤، Stephen : op. cit., p. 25.

(٢) الدوميلي : العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، ترجمة : عبد الحليم النجار، ومحمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٦٤.

(٣) السكة : كلمة تدل على خاتم الحديد الذي تطبع عليه العملة، أو ضرب عليه بالمطرقة، ولذلك كان يطلق عليها العملة المضروبة، كذلك سمي المكان الذي تصنع فيه "بدار السكة" أو "دار الضرب"، وكل مسمار عند العرب سكة، كان الدينار يسك من الذهب، أما الدرهم فكان يسك من الفضة، أما النحاس فقط أطلق عليه لفظة فلوس.

راجع : الماوردي : الأحكام السلطانية، صـ١٤٩؛ البلاذري : فتوح البلدان، صـ٥٢٥؛ ابن خلدون : المقدمة، ج٢، صـ٤٨؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٦٠، ٦١؛ الخطط، ج١، صـ٤٠٤؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٧.

(٤) سيدة إسماعيل كاشف : مصر في فجر الإسلام، صـ٤٨.

(٥) ناصر خسرو : سفرنامة، صـ٨٢؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٢؛ انستاس ماري الكرملي [الأب انستاس ماري] : النقود العربية وعلم النميات، =

وكان الذهب هو قاعدة النقد Etalon Monetaire في مصر، قبل الفتح العربي، وكانت مصر تسير على نظام المعدن الفردي Monometollisme.[1]

فقد ذكر المقريزي أن نقد مصر كان دومًا الذهب[2]، وكان دخول الفاطميين إلى مصر تأكيدًا لسيادة النقد الذهبي فيها. [3]

فقد أفاد الفاطميون من سيطرتهم على طرق الذهب الآتي من بلاد السودان الغربي، أثناء سيطرتهم على بلاد المغرب[4]، كذلك سيطروا على كل الطرق التجارية المؤدية إلى غانا التي كانوا يجلبون منها الذهب، بعد قضائهم على إمارة تاهرت[5]، واحتلالهم سلجماسة. [6] فحصلوا على رصيد ذهبي ضخم أعانهم على أعمال الدعوة في مصر، ثم غزوها. [7]

وإن كان الفاطميون قد فقدوا هذا المصدر المهم للذهب بعد انتقالهم إلى مصر، فإنهم قد استعاضوا عنه بما كانوا يحصلون عليه من منجم

= المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، صـ٤٥٤؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٢٥.

(١) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٨٢.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٦٤.

(٣) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٨٢.

(٤) ناصر خسرو : المصدر السابق، صـ٦٩؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٤٨؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٩٣.

(٥) تاهرت : بفتح الهاء وسكون الراء، وتاء فوقها نقطتان، اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى المغرب، يقال لأحدهما تاهرت القديمة، وللأخرى تاهرت المحدثة، وهي على بعد خمسة أميال من تاهرت القديمة وهي في الإقليم الرابع، عرضها ثمان وثلاثون درجة، وهي بين تلمسان وقلعة بني حماد، وتعرف تاهرت القديمة بتاهرت "عبد الخالق" كما كانت تسمى عراق المغرب، لم تكن في طاعة صاحب إفريقية، ولا دخلت في سلطان بني الأغلب، وهي مدينة مسورة لها أربعة أبواب (باب الصفا، وباب المنازل، وباب الأندلس، وباب المطاحن).
للمزيد راجع : ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج١، صـ٣٩٧؛ القزويني [زكريا بن حمد بن حمود] : آثار البلاد وأخبار العباد، طبعة مصر، ١٨٤٨م، صـ٦٦ – ٦٧.

(٦) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٠٥.

(٧) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٨٢.

وادي العلاقي في جنوب مصر[1]، وكذلك ما كانوا يستخرجونه من مقابر الفراعنة؛ حيث كان رجال الخليفة يشرفون بأنفسهم على عملية استخراج الذهب من هناك. [2] كذلك تمكنوا من مناجم الشام بعد فتحهم لها، فضلاً عن المكوس التي قاموا بتحصيلها، والتي أثقلت كاهل الناس، سواء أهل البلاد، أو من الوافدين عليها في طريق الحج، والتجارة، إضافة إلى ما حمله الفاطميون معهم من بلاد المغرب، فتروي المصادر التاريخية أن المعز لدين الله لما خرج من المغرب قاصدًا مصر كان معه خمسمائة جمل محملة بالذهب، الذي جمعه الفاطميون طوال السنين عاشا التي أمضوها هناك، فقد أمر المعز بسبكه على هيئة أرحية الطواحين[3]، فسبك من الذهب ثمانمائة رحاه، فكل ذلك قد وفر لهم حصيلة من الذهب وقاعدة نقدية لا يستهان بها. [4]

عندما دخل الفاطميون مصر وعدوا فيما وعدوا بتجويد السكة، وصرفها على المعيار المعمول به في خلافتهم بالمغرب، ومنع الغش فيها، هذا الأمر الذي يدل على سوء الأحوال الاقتصادية في مصر في نهاية العصر الإخشيدي[5]، وكانت العملة السارية عند مجيئهم، هي الدينار الراضي نسبة إلى الخليفة الراضي العباسي، والدرهم الرباعي[6]، المضروب في عهد المأمون العباسي، والدينار الأبيض، أي النقي الذي

---

(١) الإدريسي [أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الشريف] : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج١، مكتبة الثقافة الدينية، بدون تاريخ، صـ٣٢.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٩٧.

(٣) نفسه، صـ٤٣٢؛ أيمن فؤاد سيد : المرجع السابق، صـ٥٠٥؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٨٢.

(٤) ناريمان عبد الكريم : مصر الإسلامية، صـ١٦٢؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٢.

(٥) عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم، صـ٢٩٥؛ سيده إسماعيل كاشف : مصر في عهد الإخشيديين، صـ٥؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٦٢.

(٦) المقدسي : أحسن التقاسيم، صـ٢٤٠؛ المقريزي : المقفى الكبير، ج٣، صـ١٠٠.

سك في عهد الأمويين، وبقي حتى مجيء الفاطميين[1]، ولم يلجأ الفاطميون في أول الأمر إلى منع العملة السنية، حتى لا يحدثوا اضطرابًا في التعامل أو خسائر فادحة لمن يملكونها. ولكنهم منعوا العملة ذات الفئة الصغيرة مثل المثقال، والقطع[2]، التي لم تعد لها قيمة بسبب ارتفاع الأسعار. [3]

وقد كانت كل الأسباب والسبل متوفرة لدى الفاطميين لإيجاد اقتصاد قوي، ولتحسين العملة المتداولة آنذاك، ولاسيما معدن الذهب كان قد عرف طريقه إلى الفواطم وسبل الحصول عليه كانت متاحة لديهم. إذن نخرج مما سبق بأن الإصلاح النقدي كان على بُعد خطوة من الفواطم لو أحسنوا استغلال ما لديهم، وابتعدوا عن مظاهر الفساد، ووفوا بعهودهم التي قطعوها على أنفسهم عند مجيئهم إلى مصر.

ولما كان إصدار عملة جديدة يدل على سيادة الدولة، فإن الفاطميين عملوا على إصدار عملة خاصة بهم، تحمل بالضرورة عقيدتهم الشيعية، وأسماء خلفائهم، وألقابهم[4]، وأراد جوهر أن يفتح هذا العهد فقام بضرب الدينار المعزي عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م[5]، كما عمل عدة إجراءات من شأنها محاربة العملة العباسية، فقام بتثبيت قيمة الدينار المعزي إلى خمسة وعشرين درهمًا، بينما ثبت قيمة الدينار الراضي عند خمسة عشر درهمًا، والدينار الأبيض إلى ستة دراهم، كما رفع المعاملة بالدنانير المتقية التي ترجع إلى عصر المتقي العباسي[6]، وهذا التحديد لقيمة كل عملة تسبب في ضرر الصيارفة، لما كان لديهم من هذه الدنانير، فقاموا

---

(١) انستاس ماري : النقود العربية، صـ٤٢ – ٤٣.

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم، صـ٢٠٤؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٧.

(٣) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٤٩؛ نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٧.

(٤) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٤٩.

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١١٥ – ١١٦.

(٦) انستاس ماري : النقود العربية، صـ٥٨؛ ناريمان عبد الكريم : المرجع السابق، صـ١٦٢.

بثورة، إلا أن جوهر قد هدد بهدم مكانهم فخضعوا للأمر الواقع(١)، وكان أغلبهم من اليهود. (٢)

ولما قدم المعز من بلاد المغرب ٣٦٢هـ عهد إلى ابن كلس، وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الخراج، فامتنع الوزيران عن أخذ الخراج إلا بالدينار المعزي، مما كان له أثر في انحطاط قيمة الدينار الراضي بمقدار الربع(٣)، وإن كان الدينار الراضي أكثر وزناً، وأشد نقاوة(٤)، كذلك تشدد بيت المال في ضرورة التعامل، ودفع الضرائب بالدينار المصري، فابتيع الناس الدينار الراضي بأقل من قيمته فربحت الحكومة، وسادت العملة الفاطمية(٥) في جميع أنحاء مصر، والإمبراطورية. وكانت تسك في جميع دور السكة على طول البلاد، وعرضها. (٦)

وكانت دار الضرب بثغر الإسكندرية يرد إليها الذهب الرومي مع اختلاف أصنافه من الدنانير، وغيرها، والسبائك، والدنانير الطرابلسية، والرباعية، والمهدوية، والصقلية القديمة، والدنانير المرابطية، والمكسرة، والمصاغ، فيعقد عليها في الأتون، وتصير ذهبًا نقيًا، أو فضة ماء واحد، وتسبك سبيكة واحدة، أو تقلب قضبانًا، ويكون المعيار بالميزان، ثم تختم بختم السكة. (٧)

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج١، صـ١٣٢؛ حسن إبراهيم حسن : الفاطميون في مصر، صـ١٨٦.

(٢) ناريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م، صـ١٤٦؛ عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٣٠؛ حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق، صـ١٨٦.

(٣) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٦؛ انستاس ماري : النقود العربية، صـ٥٨.

(٤) انستاس ماري : المرجع السابق، صـ٨٥؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٠٣.

(٥) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٤؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٥٠.

(٦) المخزومي : المنهاج في علم خراج مصر، صـ٣١؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٥٠؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٩٦، ١٩٧.

(٧) المخزومي : المصدر السابق، صـ٣٠ – ٣١.

كانت كمية الذهب التي أتى بها الفاطميون من بلاد المغرب، بالإضافة إلى ما قد حصلوا عليه من مصادرة في مصر كفيلاً بأن يعطي إيحاءً قويا بأن التعامل النقدي في مصر سيظل يعتمد على قاعدة النقد الواحد، التي كان الذهب ركنها الركين قبل الفتح كما تم ذكره، إلا أن رياح الأحداث في مصر قد جاءت بما لا تشتهي السفن، إذ سرعان ما تخلت البلاد عن قاعدة المعدن الواحد، وأصبح التعامل يتم على أساس معدني الذهب، والفضة معًا "نظام المعدنين Bimetallic System".[١]

وأخذت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وأخذ معدن الذهب في التراجع أمام معدن الفضة الذي أصبح مصرحًا به من قبل الدولة للتعامل النقدي، ثم أصبحت الدراهم الفضية هي نقد مصر والقاهرة والإسكندرية، حتى إن أهلها كانوا لا يتعاملون إلا بها[٢]، وفي أواخر عهد الدولة الفاطمية انخفضت قيمة العملة، وقلت جودتها، وظهرت عملة جديدة عرفت بالدراهم السود التي احتوت على قليل من الفضة ومعظمها من النحاس، وأصبحت تلك الدنانير هي السائدة في التعامل النقدي. أما الذهب فقد انتهى ذكره تقريبا مع انتهاء الدولة الفاطمية. [٣]

ولقد لجأ الحكام إلى تخفيض قيمة العملة، وقد فعل بعض الخلفاء الفاطميين ذلك أحيانًا بإصدار عملة يقل وزن المعدن فيها عن العيار العادي[٤]، حيث كانت مقادير العملة يتم حسب رأي الإمام، وتصرف بالضرورة على عيار الدينار، والدرهم الرسمي، وكانت العملة توزن ولا تعد، فكانت قيمة الدينار إلى الدرهم تتراوح بين ١ : ١٥.٥ و ١ : ٣٦، غير أن كثرة العملة في المعاملة، أو تآكلها، أو تداخل الغش فيها، قد أحدث تذبذبًا في قيمتها؛ مما أضر بالناس، ولاسيما في ظل صعوبة

---

(١) أحمد الصاوي : المصدر السابق، صـ١٨٩؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٤.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٦٥ – ٦٦؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٨.

(٣) انستاس ماري : النقود العربية، صـ٥٩؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٠٧.

(٤) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٦.

التمييز – أحيانًا – بين العملة الخالصة والعملة المغشوشة، وكانت الدولة تلجأ في بعض الأوقات إلى منع العملة الرديئة في المعاملة. [1]

وقد ظهرت الدراهم الفضية مع سلسلة المجاعات التي تخللت عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي، عندما اضطربت أمور الناس، وارتفعت أسعار السلع الغذائية، وانخفضت القيمة الشرائية للنقود، فلجأ التجار إلى اختزان كمية كبيرة من النقود الذهبية (الدنانير)؛ خوفًا من خسارته، وطمعًا في الاستفادة من ارتفاع قيمتها بعد انتهاء المجاعات، وكذلك ما قد جناه هؤلاء التجار من النقد الذهبي الذي كان أصحابه يضطرون للتخلي عنه من أجل شراء الطعام الذي احتكره هؤلاء التجار. [2]

لقد أدرك الحاكم بأمر الله ظاهرة اكتناز الذهب الذي أقبل عليه التجار، وغيرهم من المحتكرين، فأمر بسك معدن جديد لمواجهة هذه الأزمة، فظهرت الدراهم الفضية بجانب الدنانير الذهبية[3]، وبظهور العملة الفضية الجديدة، ظهرت أزمة نقدية كانت الأولى من نوعها في تاريخ مصر، حيث ارتفع سعر الدينار بالنسبة لسعر الدراهم الجديدة، فبلغ ستة وعشرين درهمًا بدينار، هذا الأمر الذي أدى إلى تزايد الإقبال على الذهب، ومع اشتداد المجاعة، وارتفاع الأسعار انخفضت قيمة تلك الدراهم حتى وصلت إلى أربعة وثلاثين درهمًا بدينار، هذا الأمر الذي يؤكد وجود غش قد حدث في تلك الدراهم سواء في الوزن أو العيار، فاضطربت أمور الناس، وزاد الأمر سوءًا. [4]

---

(١) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٩؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٨٣.

(٢) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٨٤، ١٨٥؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٥.

(٣) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٥.

(٤) الذهبي الكاملي [منصور] : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مخطوط محفوظ بدار المخطوطات، جامعة الملك سعود، تحت رقم ٣٣٢.٤، ١٢ق، ٢٥س، صـ٤، ٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٥٨؛ الستاس ماري : النقود العربية، صـ٥٩؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٨٧؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٠٥.

فاضطرت الحكومة للتدخل لحماية نقدها، ولاجتياز تلك الأزمة، وأدرك الحاكم بأمر الله ضرورة تحسين وضع الدراهم الرديئة حتى لا تطرد الدنانير من التعامل النهائي، فأمر بسحب الدراهم القديمة من التعامل، وأنزل عشرين صندوقًا من بيت المال تحتوي على دراهم جدد فرقت على الصيارف. كما قرئ سجل بمنع التعامل بالدراهم الأولى، وترك من بيده شيء منها مهلة ثلاثة أيام ليورده إلى دار الضرب، فاضطر من في يده شيء إلى التخلص منها، وقد أدى هذا الإجراء إلى انخفاض سعر الدراهم القديمة بالنسبة للجديدة، فبلغت أربعة دراهم قديمة بدرهم جديد. كما قرر الحاكم بأمر الله أمر تلك الدراهم الجديدة ١٨ درهمًا بدينار. (١)

لم يستمر الأمر طويلاً، ففي عهد المستنصر بالله، وتحديدًا في عام ٤٤١هـ/١٠٤٦م، انخفضت قيمة تلك الدراهم جدًا، فتسببت في خسارة كبيرة للناس، فقد بلغ ٣٥ درهمًا بدينار واحد ولم يفسر المؤرخون سبب الانخفاض المفاجئ في قيمة تلك الدراهم، وأغلب الظن أن سوء الأحوال السياسية وكثرة الحروب التي كانت في عهد المستنصر قد أدت إلى ظهور دراهم مغشوشة – ذات عيار سيئ – مما أدى إلى انخفاض قيمتها، وعلى الرغم من ذلك، فقد لاقت هذه الدراهم قبولاً في ظل استمرار المجاعة، وزيادة نهم التجار في اكتناز الذهب، فارتفع سعر الدراهم المستنصرية الضعيفة ليصل إلى ١٦ درهمًا بدينار. (٢)

أما في عصر الخليفة الآمر بأحكام الله، فقد ضربت عملة جديدة عرفت بالفضة السوداء، المشهورة بالعملة الآمرية، وكانت تلك العملة ضعيفة العيار، حيث كان معظمها من النحاس، ولا يحتوي إلا على اليسير من الفضة، وقد ظلت هذه العملة هي العملة المتعامل بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر، والشام. (٣)

---

(١) المقريزي : شذور العقود في ذكر النقود، دراسة وتحقيق : محمد عبد الستار عثماوي، القاهرة، ١٩٩٠م، صـ٢٧ – ٢٨؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٥؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٨٧.

(٢) الذهبي الكاملي : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، صـ٤؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٨٩.

(٣) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٩٠.

لم يكن إقبال التجار على الذهب، واكتنازه فقط هو الأمـر الـذي أدى إلى اختفاء الذهب وظهور معدن جديد أقل قيمة، ولكن هناك العديـد من الأسباب السياسية، والاجتماعية التي اتبعتها الدولة الفاطمية فكان لها من الأثر الذي أدى إلى عجز الدولة على الحفاظ علـى الـذهب كعملـة للتعامل النقدي الواحد، واختفاء معدن الذهب، وظهور المعادن الأخـرى، التي نالها هي الأخرى التدهور، والانخفاض.

وقد أدت مظاهر الترف، والبذخ التي كانت سـمة مـن سـمات المجتمع الفاطمي إلى إقبال الكثير من الناس على اختلاف طبقاتهم، علـى امتلاك الحلي، وسائر المصنوعات الذهبية، كما اسـتخدم هـذا المعـدن النفيس في الأغراض المختلفة، فتدخل في صناعة النسيج. [1] حيـث زاد إقبال إنفاق الدولة على الملابس، والكسوات، وخيوط الذهب التي كانـت تحلى بها هذه المنسوجات، حتى وصلت إلى ٤٣ ألف دينار فـي خلافـة الآمر بأحكام الله. [2] كذلك ما أنفقتـه الدولـة علـى الأسـلحة المذهبـة والسروج، وغير ذلك الكثير. [3]

كذلك كان ظهور الوزراء العظام، والعسكريين كقوة حاكمة فـي البلاد، واتساع عددهم، وحواشيهم عند الخليفة، وآل بيته، واتجاه هـؤلاء إلى زيادة ثرواتهم بطرق شتى، سعيًا وراء توطيد نفوذهم، أدى إلى قلـة وجود الذهب، حيث كان هؤلاء الوزراء يقومون باكتنازه، هذا ما تكشف عن ثروات وتركات هؤلاء الوزراء، وأملاكهم من الذهب، والفضة بعـد موتهم. [4]

---

(١) ابن مأمون : أخبار مصر، صـ٣٨؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصـادية، صـ٣٠٧.

(٢) عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٤٠.

(٣) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٣٠٧.

(٤) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٨٥.

لقد خلف الأفضل بن بدر الجمالي ستة ملايين دينار – ذهب – عينًا، وخمسين ومائتين أردب إردبًا دراهم من نقد مصر، واستغرق نقل تركته أربعين يومًا، ووجد بها أيضًا ثلاثين رحاة ذهبًا ومائة مسمار ذهب، كل مسمار مائة مثقال، وقناديل مذهبة، هذا فضلاً عما تركه من أواني الذهب، والفضة التي كان من بينها سبعمائة طبق ما بين ذهب وفضة، وصندوقان كبيران فيهما إبر ذهب برسم النساء ودواة ذهب فيها جواهر باثني عشر ألف دينار. [1] كما وجد للمأمون البطائحي وزير الآمر بأحكام الله عندما قبض عليه عام ٥١٩هـ / سبعون سرجًا ذهب مرصع، كما وجد لأخيه المؤتمن سرج محلى بالذهب.[2]

كذلك ما ابتدعته الدولة الفاطمية من سك نقود ذهبية ذات أحجام مختلفة برسم بعض الأعياد، عرفت بالنقود التذكارية، فضلاً عما عرف بالخراريب[3]، فكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في خميس العدس، ضرب خمسمائة دينار ذهبًا وعشرة آلاف خروبة. زيدت في عهد المأمون البطائحي إلى ألف دينار ذهب و٢٠٠٠٠ خروبة، وكانت هذه النقود تخرج من دائرة التعامل النقدي، لتضاف إلى ما قد تم اكتنازه من الذهب. [4]

فيذكر أن الأفضل بن بدر الجمالي كان يحمل من جملة ٥٠٠ دينار من تلك النقود إلى الخليفة مائتي دينار ويحتفظ هو بالباقي. [5]

كذلك ما عرف بدنانير الغُرة، وهي دنانير ذهبية مدور[6]، كانت تضرب في العشرة الأخيرة من ذي الحجة، بتاريخ السنة التي ركب بها الخليفة، كان يذهب جزء منها للوزير، وأولاده، وإخوته، وكانت تلك

---

(١) نفسه.

(2) Stephen : op. cit., p. 25.

(٣) الخراريب : وهي دراهم خفاف مدورة، تساوي ثُمْن العملة العادية. راجع : عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، صـ١٢٨، ١٢٩.

(٤) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٩٥.

(٥) المقريزي : الخطط ج١، صـ٤٥٠؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٩٥.

(٦) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٢٩.

الدنانير التي يتم الإنعام بها تصل في أول العام إلى ثلاثة آلاف دينار [١]، كان الوزير يحصل من نقود الغُرّة على ستين وثلاثمائة دينار وستين وثلاثمائة قيراط وإلى أولاده، وإخوته من كل نوع خمسين. وقد أدى سوء الأحوال الاقتصادية إلى تخلي الدولة عن ضرب تلك الدنانير في بداية حكم الحافظ لدين الله؛ حيث لم تضرب إلا سنة واحدة، ثم نسي ذكرهما حتى نهاية الدولة. [٢]

وقد أدى ضعف الدولة في نهاية عهدها، وتصارع الوزراء فيما بينهم، واستعانتهم بقوى خارجية، إلى ضعف مركز الدولة المالي، فقد لجأ كل من المتصارعين إلى عرض أموال الدولة وذهبها على من يضمن له البقاء، فكان ما دفعه الوزير شاور للملك عموري، ملك بيت المقدس مقابل مساعدته ضد نور الدين محمود، ساعد على إخراج بعض الذهب من البلاد. [٣]

وعندما بدأت الدولة في العجز عن حماية ممتلكاتها، التي أخذت في السقوط تباعًا، سواء في أيدي الصليبيين، أو السلاجقة، كانت تفقد مع تلك الأجزاء، الكثير من ذهبها، المتداول في تلك الممتلكات، سواء ما استولى عليه الأعداء، أو ما قام السكان بالاحتفاظ به. [٤]

وازداد الأمر سوءًا عندما بدأ الصليبيون الذين استولوا على المدن الشامية، بتقليد النقود الفاطمية، وذلك لتسهيل المعاملات التجارية بينهم وبين العرب، ولتثبيت أقدامهم في الأراضي المقدسة، وكذلك لدفع فدية الأسرى، حيث كان الإفراج عن الأسرى الصليبيين، لا يتم إلا بدفع مبالغ ضخمة من تلك النقود الذهبية، فكانت هذه النقود هي أساس التعامل بين الصليبيين والعرب في مجالات الحياة اليومية. [٥]

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٤٥٠.

(٢) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٩٥.

(٣) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٠٨.

(٤) ابن المأمون : أخبار مصر، صـ١٣٨ ابن ميسر : تاريخ مصر، صـ٩٢؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٩٣؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٩٩.

(٥) رأفت محمد البراوي : النقود الصليبية في مصر والشام، ط١، دار نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م، صـ٢٥، ٢٦.

وقد عرفت هذه النقود المقلدة "بالدينار الصوري" الذي بلغ وزنه حوالي ثلثي وزن الدينار الفاطمي الأصلي، وقد أدى ظهور هذه الدنانير إلى عدم ثقة الناس بالدنانير المصرية.[1] وظهور ظاهرة الاكتناز للجيد منها بشكل أكبر مما كانت عليه.

هكذا كانت مظاهر الفساد المختلفة التي عمت الدولة الفاطمية، سببًا من أسباب عجز الدولة عن الاحتفاظ بالذهب كعملة نقد واحدة كما كانت من قبل، كما ساعدت على اختفائه تدريجيًا. ولكن على الرغم من اختفاء الدنانير الذهبية فإنها أيضًا عجزت على البقاء على ثبات قيمتها فانخفضت في القيمة، والعيار من حين إلى آخر، مما أفسح الطريق للدراهم الفضية التي لم تحافظ هي الأخرى على قيمتها، بظهور العملة السوداء التي احتوت على قليل من الفضة، وكثير من النحاس.

ويتبين هذا خلال الجدول الآتي :

تخفيض العملة[2]

السنة الهجرية	وزن الدينار بالجرام
٣٦٥هـ	١.٠٠٠
٣٦٦هـ	٣.٧٦٠
٣٨٣هـ	٣.٦٥٠
٤٠٦هـ	٣.٧٨٠
٤٢٧هـ	٠.٩٠٠
٤٢٧هـ	١.٠٠٠
٤٨٢هـ	٢.٩٥٠
٥١٦ – ٥٣٠هـ	يتراوح الوزن بين ٣.٤٨٠ – ٣.٩٩٠

(١) نفسه، صـ٢٥.

(٢) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٣٠٦.

دنانير الآمر بأحكام الله الفاطمي[1]

التاريخ	مكان الضرب	نسبة العيار
٥٠٨هـ	مصر	٨١%
٥١٠هـ	مصر	٨٠%
٥١٠هـ	مصر	٨٢%
٥١٤هـ	الإسكندرية	٥٠%
٥١٨هـ	القاهرة	٧٧%

ثالثًا : النتائج التي ترتبت على الفساد الاقتصادي :

[١] خراب مدينة الفسطاط وتدميرها :

وقد بينت آراء وروايات بعض المؤرخين هذه الحقائق :

"إن خراب مصر في انقطاع النيل واختلاف الجيوش فيها".[٢] "وهلاكها يأتي غربًا أو شرقًا وذلك عن طريق وفاء نيلها عن الحد المطلوب للزراعة، أو عجزه عن الوفاء بما يستوجب الزراعة، أو يأتي هلاكها حرقًا".[٣] وذلك عندما يطغى حكامها، ويعجزون عن تدبير أمورها، فيتدخل الأمراء، والقادة في شؤونها، فيتصارعون على الحكم فيها، ويكثر ظلمهم وفسادهم، وتتفرق جيوشهم، ويختلفون فيما بينهم، ويتهاونون في شؤون البلاد، ويؤدي تنازعهم إلى إرهاب العباد، ثم يكون الحرق، والدمار غاية الفساد.[٤]

تعرضت مصر للعديد من الأزمات الاقتصادية التي كان النيل، أو غيره سببًا فيها، وكان الخلفاء الفاطميون الأوائل يسيطرون على ذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التي تقلل من خطر تلك الأزمات، ومن

---

(١) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٩١.
(٢) المقريزي : الخطط ج٢، صـ٣٣٤.
(٣) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢١ – ٢٢.
(٤) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٩٣؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٥٠٥.

هؤلاء الخلفاء، الحاكم بأمر الله الفاطمي، الذي نزل إلى الشوارع بنفسه، وباشر أمور الحسبة فيها[1]، وأجبر التجار، والمحتكرين على إخراج ما لديهم من مخزون حتى يعبر بمصر من تلك الأزمة. [2]

وعلى الرغم من نجاح الحاكم بأمر الله في ذلك الأمر فإن تقلباته المستمرة، وأحكامه المشددة المتناقضة، قد أرهقت الشعب المصري، فضاق بها، وسخر منها، هذا الأمر الذي أثار حفيظة الحاكم بأمر الله، فقرر فجأة، ودون تفكير في شعبه المغلوب على أمره في معاقبة المصريين، ولكن عقابه كان شديداً أدى بمصر إلى الفساد، والخراب[3]، حيث عمل الحاكم بأمر الله على إثارة الفتنة بين عناصر الجيش المختلفة – المغاربة، والأتراك – فضرب كل منهم بالآخر حتى يتسنى له إحراق مدينة الفسطاط بما فيها من بشر، فكادت مصر أن تهلك كلها لولا تعاطف الجيش مع الشعب. [4]

وبذلك نخرج بنتيجة مهمة، وهي أن الفاسدين يتبعون منهجية واحدة في التعامل مع الأمور ومنها سياسة "فرق تسد" بجانب القهر، والإذلال، والإجبار، والحرق، والتكمير، حتى يضمنوا لأنفسهم السطوة، والسيطرة؛ لكن سرعان ما ينقشع الظلم، ويحل العدل، والأمان.

---

(١) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٠؛ ابن كثير : البداية والنهاية، ج٢، صـ٩؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨٤؛ السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ٢١٢؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، صـ٥٢ – ٥٣؛ سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة في مصر، صـ٥٠.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٥ – ١٧؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٣٩.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٥١؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣؛ المقريزي : الخطط ج٢، صـ١٠٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ١٨١.

(٤) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٣، صـ١٢٦ – ١٢٧؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٥٤ – ٥٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣ – ١٩٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨١.

أدت قرارات الحاكم بأمر الله بما لها من عنف، واضطراب، إلى معاناة الناس في مصر، فخرجوا عن صمتهم، وسخروا من تلك القرارات، فوضعوا في طريقه تمثالاً من ورق على هيئة امرأة، وألبسوها ملابس النساء، ونصبوها في طريقه، وبيدها رقعة كأنها شكوى، فتقدم الحاكم بأمر الله أثناء موكبه، وأخذ الرقعة من يدها، فلما اطلع عليها وجد بها سبًا قبيحًا فأمر رجاله بالقبض عليها، فاكتشفوا أنها تمثال من ورق، وعلم الحاكم بأمر الله أن الناس قد سخروا منه. (١)

عاد الحاكم بأمر الله مسرعًا إلى القاهرة، ونزل في قصره، واستدعى القواد، والعرفاء، وأمرهم بالمسير إلى مصر – الفسطاط – مقر العامة، ونهبها، واغتصاب أهلها، وقتل من يجدونه أمامهم، وأمرهم بإحراقها، فتوجه إليها العبيد، والأتراك، والمغاربة، وعندما علم أهل مصر بذلك الهجوم، اجتمعوا، وقاتلوا عن أنفسهم، وأوقعوا النار في أطراف الفسطاط، وظلوا يقاومون، ويدفعون النار عن مدينتهم ضد الفساد ثلاثة أيام متوالية. (٢) أما الحاكم بأمر الله فكان يطلع إلى الجبل في كل يوم، ويشاهد النيران، ويسمع صياح العامة، ويسأل في براءة الذئاب من فعل ذلك ؟ فيقولون له العبيد يحرقون مصر، وينهبونها، فيظهر التوجع، ويقول : "لعنهم الله، من أمرهم بهذا؟"(٣)

وفي اليوم الرابع اجتمع الأشراف، والشيوخ إلى الجوامع، ورفعوا المصاحف، وأجهشوا بالبكاء، وابتهلوا إلى الله بالدعاء. (٤) فرقت إليهم قلوب المغاربة، والأتراك، فانحازوا إليهم، وخرجوا من صفوف الجيش،

---

(١) النويري : المصدر السابق، صـ١٩٣؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٠٢؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٤، صـ١٨١؛ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري، صـ٨٢.

(٢) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، ج٢، م٢، صـ١٢٦ – ١٢٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨١.

(٣) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١٥٦ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨١.

(٤) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ١٥٦ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨١.

وحاربوا معهم ضد العبيد، فقد كان أكثرهم مخالطاً لهم، ومصاهراً لهم، واستسمحوا الحاكم بأمر الله في الكف عن عمليات السلب، والنهب، والحرق؛ لأن أموالهم، وأولادهم وعقاراتهم موجودة في الفسطاط، وتظاهر الحاكم بأمر الله بالقبول، والتعاطف، ولكنه أمر العبيد سراً باستمرار حرق، وتخريب الفسطاط. (١)

وأراد الحاكم بأمر الله أن يشعل نيران الفتنة بين العبيد، وسائر طوائف الجند، فعرض طرح بعضهم على بعض لينتقم من فريق بفريق، بالإضافة إلى النيران التي أشعلها بظلمه في أرجاء الفسطاط، استمر هذا الحال من الفساد، والدمار، ولم ينته إلا بعد أن هدده الأتراك باقتحام القاهرة وإحراقها. (٢)

فأمر الحاكم بأمر الله جنوده العبيد بالتوقف عن أعمال الخراب، والفساد، وأخذ يعتذر للأشراف، وزعماء الأتراك، والمغاربة عما حدث، وأقسم كذبًا ببراءته من تلك الفعلة، ثم أصدر أمانًا لأهل مصر يؤمنهم فيه على أنفسهم، ولكن هذا لم يحدث إلا بعد أن احترق من مصر نحو ثلثها ونهب نحو نصفها، وسبي حريمها، وفعلت بهن الفحشاء، فعاد شعب مصر المغلوب على أمره بالعار والخزي على ما قد حدث، وأخذوا يتبعون أراملهم، وبناتهم، وأخواتهم، وابتاعوهم من العبيد بعد أن فضحوهن، وقد قتل بعضهن نفوسهن خوفًا من العار. (٣) فكان فسادًا، ودمارًا، وخزيٌ لمصر كلها.

وفي خلافة المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧هـ – ٤٨٧هـ / ١٠٣٦ – ١٠٩٤م) مرت مصر بأزمة شديدة أدت إلى خرابها وموت

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ١٢٦ – ١٢٧؛ ابن الأثير : الكامل، ج٧، صـ٣١٥؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ١٩٣ – ١٩٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ١٨١ – ١٨٢.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١٥٦؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٨٢.

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة، ج٢، صـ١٥١؛ محمد ماهر حمادة : مجموعة الوثائق السياسية، صـ٣٨.

السواد الأعظم من أهلها، حيث اجتمعت عليها الأزمات الاقتصادية التي تضخمت إلى حد وصل بالشعب المصري إلى المجاعة، ولاسيما في ظل عجز المستنصر بالله، ووزيره اليازوري في التصدي لها، بل، ومشاركتهم في تضخمها[١]، مما أدى إلى إصابة البلاد بالوباء الشديد الذي أفنى ما يقرب من ثلثي أهل مصر[٢]، ولم يكن هذا الدمار الشديد راجعًا في معظمه إلى قصور ماء النيل، وإنما كان السبب الأساس هو اختلاف الكلمة، وانعدام الأمن، والحروب الناشئة بين طوائف الجند[٣]، فقد تضخم الفساد إلى حد جعل أم المستنصر بالله تتدخل في شؤون الدولة، وتسيطر عليها، فأفسدت بتحيزها ما بين العبيد بني جنسها، والأتراك، حتى وقعت الفتنة التي قادت البلاد إلى الخراب، والدمار. [٤]

كان مبتدأ تلك الأزمة في عام ٤٤٤هـ/٥٢ – ١٠٥٣م، حيث ارتفعت الأسعار، وقلت الأقوات، ولم يكن لقصور النيل سبب في ذلك، حيث كانت الزيادة في هذا العام، ١٧ ذراعًا، و٥ أصابع. [٥] وعلى الرغم من ذلك فقد دخلت البلاد في مجاعة أودت بها إلى مسغبة كادت تقضي عليها. [٦] ولاسيما في ظل فراغ المخازن السلطانية من الغلال، والتي كانت تؤدي بدورها إلى إعادة ميزان الدولة، وتخفف عن كاهل الشعب وقت الأزمات[٧] حيث طمع الوزير اليازوري في المزيد من الأموال،

---

(١) المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٢٢٥؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٢٧٤ – ٢٧٥.

(٢) راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٩٥؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٦٨.

(٣) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢١ – ٢٣؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٨٩.

(٤) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧– ١٨.

(٥) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٥٤؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٥٦.

(٦) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٢٤؛ الخطط، ج١، صـ١٠٩.

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٢٤.

والأرباح، فأشار علي المستنصر بالله الفاطمي بتحويلها من مخازن غلال إلى مخازن للخشب، والصابون، والحديد، والرصاص، وما إلى ذلك من البضائع. [1] واستجاب له المستنصر بالله دون النظر إلى حاجة الشعب.

وفي عام ٤٦٦هـ / ٥٤ - ١٠٥٥م، انخفض فيضان النيل فوصل إلى ١٥ ذراعًا و١٤ إصبعًا. [2] فازداد الأمر سوءًا، فارتفعت الأسعار، وانعدمت الأقوات، ووقع بمصر وباء شديد كاد يقضي على أهلها. [3] حاول المستنصر بالله حل تلك الأزمة بالاستعانة بإمبراطور الدولة البيزنطية قسطنطين التاسع Constantine IX Nonamochos وقد أطلق قسطنطين أربعمائة ألف أردب من القمح، وعزم على حملها إلى مصر، غير أنه قد توفي قبل إرسال هذه الكمية. [4]

وعندما خلفته ابنته الإمبراطورة ثيودورا (Theodora)، اشترطت على المستنصر بالله اشتراك مصر معها في معاهدة على أن يمدها المستنصر بالله بجنود مصرية في حالة إذا ثار عليها أحد، غير أن المستنصر بالله قد رفض بإيعاز من اليازوري بحجة أن حاجة مصر للقمح مسألة مؤقتة ستزول بزوال هذا الأمر؛ مما أثار حفيظة المستنصر بالله للحصول على القمح، بعد رفض ثيودورا إرساله. [5]

هذا الأمر الذي أثار حفيظة المستنصر بالله، وشل تفكيره، وأفسده، فقرر تأديب ثيودورا على فعلتها دون النظر إلى حالة البلاد السيئة، وأرسل إليها جيشًا، بقيادة مكين الدولة الحسن بن علي بن ملهم الذي هُزم،

---

(١) المقريزي : الخطط، صـ١٠٩؛ إغاثة الأمة، صـ١٧ - ١٩؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٢٥.

(٢) المقريزي : إغاثة الأمة، صـ١٩. غير أن ابن تغري بردي يذكر أن النيل وصل في هذا العام إلى ١٦ ذراعًا و٣ أصابع، راجع : ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ٩٧.

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٢٦؛ إغاثة الأمة، صـ١٩ - ٢٠.

(٤) ابن ميسر : المصدر السابق؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ١٠١؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٦٣.

(٥) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٣؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٦٣.

وأسر هو، وأصحابه. كما فسدت العلاقة ما بين الروم، والمصريين، وفشلت مساعي المستنصر بالله في إصلاحها. (١)

واستمرت تلك الأزمة عامي ٤٤٧ – ٤٤٨هـ / ١٠٥٦ – ١٠٥٧م، واستمر الفساد السياسي الذي جعل المستنصر بالله عاجزًا عن تسيير أمور الدولة، والعبور بها من تلك الأزمة، بل تخطى ذلك بكثير عندما أنفق المستنصر بالله أموال القصر من أجل تجهيز حملة المؤيد في الدين الذي أرسل لدعم ثورة الباسيري. الذي أقام الدعوة الفاطمية في بغداد، فكان الوزير اليازوري يمده بالأموال، والذخائر من القاهرة(٢)، كما وعده بإرسال ستين ألف دينار سنويًا له، ولخواصه. (٣) ولم يبق في بيوت الأموال بالدولة شيء. (٤)

أضحت أحوال مصر تسوء يومًا بعد يوم، فإلى جانب فشل الفاطميين في تحقيق هدفهم، واستعادة الثقة بين الدولة البيزنطية، تعرضت القاهرة المدينة الملكية حيث قصر الخليفة لصراعات دامية بين طوائف الجند المختلفة، بخاصة الأتراك والسودان. (٥) الذي استكثرت منهم أم المستنصر، وجعلت من أبي سعد التستري اليهودي – الذي باعها للظاهر بأمر الله – متولي ديوانها، فمال بدوره للمغاربة، وزاد في واجباتهم على حساب الأتراك، مما أدى إلى نشوب القتال بينهم. (٦) كذلك انحاز لليهود وقربهم منه، وميزهم في وظائف الدولة، فوقعت الفتنة كذلك بين المسلمين، واليهود.(٧)

---

(١) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٥؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٥، ٦٦.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٧ – ٦٩؛ ابن ميسر : المصدر السابق، صـ١٤؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٣، صـ٢٢٣ – ٢٣٢؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٦٤.

(٣) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية في مصر، صـ١٩٥.

(٤) نفسه، صـ١٩٥.

(٥) نفسه، صـ١٩٦ – ١٩٧.

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٢٥؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٥؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٩٥.

(٧) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٩٥؛ ابن الأثير : الكامل، ج١، صـ٨٧ – ٨٨.

وفي عام ٤٥٤هـ /١٠٦٢م، اشتدت نيران الفتنة، ووصلت إلى ذروتها حتى أدت إلى دمار مصر، وخرابها، وذلك عندما خرج المستنصر بالله كعادته كل عام مع النساء، والحشم إلى أرض الجب خارج القاهرة؛ للنزهة، والترفيه، وشرب الخمر، فقام أحد الجنود الأتراك، وهو سكران، وقتل أحد الجنود السودان، فاجتمع عليه العبيد، وقتلوه، فوقعت مصر في فتنة عظيمة، تبرأ فيها المستنصر بالله من المسؤولية، وساعدت أم المستنصر بالله على إذكائها لصالح العبيد. (١)

أما الأتراك فقد تجرؤوا على المستنصر بالله هم، وزعيمهم ابن حمدان، وزاد طمعهم فيه، وطلبوا منه الزيادة في واجباتهم، وخرقوا ناموسه، واستهانوا بقدره، وأجبروه على بيع ذخائر القصر بعد أن فرغت خزائنه. ولم يبق له من الأمر شيء، بعد أن نهبوا ما تبقى في القصر من كنوز، وكتب، ووزعوها على أنفسهم بأبخس الأثمان. (٢)

في الوقت نفسه خرج عرب البحيرة في بني قرة، والطلحيين عن طاعة الخليفة فاختلت أحوال مصر(٣)، كما كان العبيد في الصعيد يسعون فساداً لضيق حالهم، فأصبحت مصر من أقصاها إلى أقصاها في فتنة، وفساد(٤)، وكثر قطاع الطرق، وخاف الناس على أنفسهم فلزموا بيوتهم، وبارت الأرض، واشتدت الأزمة. (٥) ولاسيما بعد أن وقع الفساد بين الأتراك أنفسهم، وابن حمدان زعيمهم، فهرب إلى البحيرة مع مجموعة من العربان الذي تزوج منهم فقويت شوكته مرة أخرى. (٦)

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٦٧؛ الخطط، ج١، صـ٣٣٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٧ – ١٨؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٨٩، ٩٠.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٧٥؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٧٥ – ٢٧٦؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٦؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٦ – ١٧؛ ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٢، صـ٣٠٢؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٥٤؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٩١.

(٣) ناصرخسرو : سفرنامة، صـ٩٤ – ٩٥.

(٤) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ١٧؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٧٣.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٧؛ إغاثة الأمة، صـ٢٤؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣٠٣.

(٦) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٢٤؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢،

واللافت للنظر أن معظم هذه الصراعات، والفتن، صاحبها الخراب، والتدمير، والحريق لبعض المدن، والقرى التي شهدت مراحل الصراع، والفتن، مما أثر بشكلٍ كبير على الحالة الاقتصادية للبلاد.

وفي عام ٤٦٢هـ – ١٠٧٠م، قام ابن حمدان بفرض حصار اقتصادي على القاهرة والفسطاط، فاشتد الجوع بالناس وفسدت الأعمال بكثرة السلب، والنهب، وقُطِعَتْ الطرقات، حتى أجل الناس للجيف، والميتة، ووقف أرباب الفساد في الطرقات، وساروا يقتلون كل من ظفروا به في أزقة مصر، وكادت مصر أن تهلك، حتى اضطر الأتراك إلى مصالحة ابن حمدان بشرط أن يبقى في مكان، وينوب عنه تاج الملوك شاذي القائد التركي، ويرسل له الأموال، فسير ابن حمدان الغلال وانفرجت الأزمة بعض الشيء. [1]

ولم تنعم مصر بهذا الاستقرار سوى شهرٍ واحدٍ تحرك بعده ابن حمدان إلى مصر، وحاصرها هو وجنده، وقام بإحراق العديد من الدور على من بداخلها، ثم وقع الخلاف بينه، وبين تاج الملوك شاذي، الذي طمع في أموال الدولة، فجمع ابن حمدان الجنود، وذهب للقاهرة ليلاً، وقبض على شاذي، وبعث بجنده إلى مصر فعاثوا فيها فساداً، وأطلقوا فيها النيران، فهلك من هلك من شعبها، وخربت ديارها، وسارت خاوية على عروشها، واستبد بن حمدان بالحكم، وقطع الخطبة للمستنصر الفاطمي، وأقامها للخليفة العباسي القائم بأمر الله. [2]

صـ٢٧٩؛ راشد البراوي : المرجع السابق، صـ٩١؛ هشام عبد القادر عبده : إقليم الحوف الغربي، صـ٧٥.

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٢٠؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٧؛ المقفى الكبير، ج٣، صـ٥٠٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٨؛ راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٩٥ – ٩٦.

(٢) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، صـ٢٠٤؛ ابن ميسر : المصدر السابق ، صـ٢١ – ٢٢؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٣٣٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ٢١ – ٢٢.

لم تنفرج تلك الشدة إلا بقتل ابن حمدان في منازل العز بالفسطاط سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٣م[1] غير أن مصر ظلت في دمار، وخراب حتى قدوم بدر الجمالي أمير عكا سنة ٤٦٦هـ / ١٠٧٤م، فكانت كما ذكر المقريزي، خاوية على عروشها خالية من سكانها ... فأباح للناس من العسكرية والمحلية، والأرمن وكل من وصلت قدرته إلى عمارة، أن يعمر ما شاء في القاهرة، مما خلا من دور الفسطاط بموت أهلها، فأخذ الناس في هدم المنازل، ونحوها بمصر، وعمر ما بها في القاهرة، وكان هذا أول وقت اختلط فيه الناس بالقاهرة، وبذلك فقدت القاهرة – مؤقتًا قيمتها كمدينة خاصة.[2]

كانت السنوات الأخيرة للخلافة الفاطمية في مصر سلسلة من الصراعات، والحروب بين ولاة الأقاليم المتنافسين على منصب الوزارة، والقوى الخارجية التي استعانوا بها لتثبيت مكانتهم.[3] ففي خلافة العاضد لدين الله الفاطمي، حدث نزاع على منصب الوزارة بين كلٍ من شاور بن مجير السعدي[4]، الذي تولى منصب الوزارة بالقوة، وتلقب بأمير الجيوش، واستولى على أموال بني رزيك وزراء مصر، وملوكها من قبله، وبين ضرغام بن عامر بن سوار المنذري مقدم الأمراء البرقية وصاحب الباب – وهي رتبة تلي الوزارة مباشرة – الذي حسده على ما قد وصل إليه من مكانة واستبداد، فجمع ضرغام جموعًا كثيرة، وغلب شاور على الوزارة، فهرب شاور إلى بلاد الشام.[5]

تغري بردي : المصدر السابق، ج٥، صـ(٢ – ٢٣).

(١) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، صـ٢٠٤.

(٢) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق، صـ٢٠٤؛ ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج٤، صـ٦٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢٣؛ راشد البراوي : المصدر السابق، صـ١٩٧؛ أحمد العساوي : مجاعات مصر، صـ٦٨.

(٣) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٧؛ أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٢٠٧.

(٤) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٢٨٧.

(٥) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٤، م٣، صـ٥٠؛ أبو شامة :

وقد أدى سوء الأحوال السياسية، وفسادها إلى مزيد من النتائج السلبية، حيث عمت الفوضى والفتن، وكثر السلب، والنهب، وانتشرت الثورات، وتصارع الجميع لتحقيق أهدافه الخاصة، دون مراعاة الأهداف العامة للبلاد، وظهر الخارجون على الحكام، وضاعت الحقوق، وغابت العدالة الاجتماعية.

انتهج ضرغام سياسة فاسدة، وسيئة حيث قتل أمراء الدولة، فضعف شأن مصر لذهاب رجالها، أما شاور فقد استنجد بنور الدين محمود صاحب الشام السني، مقابل ثلث خراج مصر بعد إقطاعات العساكر، ويكون مع شاور أمراء من الشام يقيمون معه في مصر، على أن يتصرف هو بأوامر نور الدين محمود. [1] وبالفعل أرسل نور الدين محمود جيشاً بقيادة أسد الدين شيركوه؛ لإعادة شاور إلى الوزارة في مصر، وقد تم ذلك بعد عدة معارك دارت بين جنود نور الدين محمود وجنود ضرغام الذي قتل في نهاية المعركة، كذلك تم إحراق الكثير من الدور بلغت من باب سعادة إلى باب القنطرة بالقاهرة، كما امتد الحريق إلى خارج القاهرة. كما قتل العديد من الناس في تلك المعركة. [2]

لم تنته الحرب عند هذا الحد، ولم يكتف شاور بما حققه من دمار، وخراب لمصر، فبمجرد قتل ضرغام، وعودة شاور للوزارة، أخل بما وعد به نور الدين محمود، وأمر شيركوه قائده بالخروج من مصر فدارت الحرب من جديد بين شيركوه وشاور، حتى احترق وجه الخليج خارج القاهرة بأسرها وكذلك جزء من حارة زويلة، واستولى شيركوه على بلبيس، وحكم البلاد الشرقية.[3] لم يجد شاور غضاضة في أن يستعين

الروضتين، ج١، القسم ٢، صـ٤١٦؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٨؛ اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٦.

(١) ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ١٣٨.

(٢) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٤؛ ابن واصل : المصدر السابق، ج١، صـ١٣٧ - ١٣٨؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٣٣٢؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٣٨، ٣٣٩؛ المقريزي : الخطط ج١، صـ٤٣٨.

(٣) أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٣٣٢ - ٣٣٣؛ ابن واصل : مفرج الكروب، صـ١٣٩؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج٢، صـ٤٤٢؛ المقريزي : الخطط،

بالصليبيين أعداء الدولة الإسلامية، الذين استولوا من قبل على السواحل الشامية حتى صار ما بين مالطة إلى بلبيس تحت يدهم إلا مدينة دمشق[1]، لذلك فقد أدت خيانة شاور إلى ترحيب الصليبيين الذين طمعوا في مصر، وهبوا لنصرة شاور – ظاهريًا – مقابل ألف دينار يومًا. [2] يدفعها شاور لهم نظير مساعدتهم له، هذا الأمر الذي أدى إلى رحيل شيركوه إلى الشام. [3] بعد عقد صلح بينهم. [4]

وفي عام ٥٦٢هـ جهز نور الدين محمود جيشًا كبيرًا اتجه إلى مصر، فعاد شاور، واستعان بعموري Amoury I^er ملك بيت المقدس، والتقى الجيشان، وبعد حصار شديد عاني منه أهل مصر، انتهى الأمر على عقد صلح بين الطرفين، ورحل شيركوه على إثره إلى الشام[5]، أما الصليبيون فقد طمعوا في مصر وتركوا بها حامية لهم، ارتكبت تلك الحامية أعمال الفساد في أهل مصر، وحكموا حكمًا جائرًا وألحقوا الأذى بالمسلمين[6]، وعظم الأمر، وانكشفت عورات مصر أمام الصليبيين فطمعوا فيها، ولاسيما أمام ضعف العاضد، الذي أرسل إلى نور الدين محمود يستغيث به لإنقاذ مسلمي مصر من الغزو الصليبي. [7]

قرر الصليبيون غزو مصر قبل أن تصل إليها جيوش نور الدين محمود، فسارت قواتهم في ٥٦٤هـ / ١١٦٨م، ووصلوا إلى بلبيس،

---

(١) أبو شامة : المصدر السابق، صـ٣٣٥؛ ابن واصل : المصدر السابق، صـ١٣٩؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٨.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٥.

(٣) ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ٣٠٠-٣٠٤.

(٤) ابن واصل : المصدر السابق، صـ١٣٩ – ١٤٠؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٧ – ٣٣٨.

(٥) المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٨؛ أبو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر، صـ٣٣، ٣٥.

Stanly lone – Poole : Saladin, p. 92.

(٦) أبو صالح الأرمني : المصدر السابق، صـ٣٥.

(٧) أبو شامة : المصدر السابق، صـ٣٩١ – ٣٩٢؛ ابن واصل : المصدر السابق، ج١، صـ١٥٧؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٩؛ اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ٢٩٨.

محمود، فسارت قواتهم في ٥٦٤هـ / ١١٦٨م، ووصلوا إلى بلبيس، وتمكنوا من حصارها، وقاموا بأعمال السلب، والنهب فيها كما سبوا أهلها، وبعد أن أقاموا بها خمسة عشر يومًا اتجهوا إلى القاهرة، وأقاموا حصارًا عليها، فخاف أهل القاهرة أن يفعلوا بهم مثلما فعلوا بأهل بلبيس. [(١)] في الوقت نفسه أمر شاور الناس بترك الفسطاط، كما أمر جنوده بنهبها، فنزح الناس للقاهرة خوفًا، وهلعًا، ونزلوا بالحمامات، والأزقة، والمساجد بعد أن تركوا أموالهم، وأثقالهم، ونجوا بأنفسهم، وأبنائهم. [(٢)]

عزم شاور على خراب الفسطاط، وتدميرها، فبعث إليها ألف قارورة نفط، وعشرة آلاف مشعل نار، وقام بإشعال النيران فيها: فارتفع لهب النار ودخان الحريق إلى السماء، فارتعد الناس خوفًا ولاسيما أن هذا الحريق قد استمر أربعة وخمسين يومًا دون توقف[(٣)]، وعندما وجد عموري هذا الحريق الهائل، اتجه للقاهرة وهاجم أهلها، وكاد يأخذها عنوة، لولا أن طلب شاور الصلح مقابل ألف ألف دينار يحمل له منها ألفًا، فأجابه عموري شريطة أن يكون العاضد شاهدًا على ذلك، ويوافق عليه، لأن ثقتهم بشاور قد انعدمت، في الوقت نفسه كان الصليبيون قد سمعوا بقدوم جيش نور الدين محمود، فأقروا الصلح. [(٤)]

ورحل عموري عن مصر مصطحبًا معه اثني عشر ألف أسير مصري، ما بين رجل وامرأة.[(٥)] ودخل شيركوه مصر مصطحبًا معه ابن ابن أخيه صلاح الدين الأيوبي، وفي هذه المرة قتل شاور، وأصبح شيركوه وزيرًا للعاضد – على الرغم من كونه سني المذهب – وعمل

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية، صـ٢٩٦.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٥٠؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٨.

(٣) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ١١٦؛ أبو شامة : الروضتين، ج١، صـ٣٩١؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ٣٣٨.

(٤) أبو شامة : المصدر السابق، ج١، صـ٣٩١؛ ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، ج١، صـ١٥٧؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٢٩٨.

(٥) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٢٩٩.

على إصلاح ما قد فسد، فأمر الناس بالعودة من القاهرة إلى مصر وتعميرها، غير أن هذا لم يكن بالأمر اليسير ولاسيما أنها أصبحت بعد الحريق مدينة خاوية خربة، ومن ثم فقدت أهميتها كعاصمة للمال والتجارة، والصناعة، ولم يبق منها سوى مسجد عمرو بن العاص، الذي أنقذ من الحريق بأعجوبة[1]، فأصبحت كما وصفها المقريزي "كيمان". [2]

وقد ظلت مصر في أمان من أي تخريب إلى أن خربت في حكم الملك العادل ابن أيوب بفعل الوباء والغلاء سنتي وخمس ستمائة، وست وستمائة (٦٠٥، ٦٠٦هـ)[3]، ثم في سلطنة الملك العادل كتبغا سنة ٦٩٦هـ، ثم سنة ٧٤٩هـ بفعل الوباء أيضاً، كذلك سنة ٧٧٦هـ، ٧٩٠هـ فعظم الخراب، وشرع الناس في هدم دور مصر، وبيع أنقاضها. [4]

[٢] ضياع ممتلكات الدولة الفاطمية وأثر ذلك على الاقتصاد :

أ. تقلص النفوذ الفاطمي في المشرق الإسلامي :

تأثرت الولايات التابعة للفاطميين في المشرق الإسلامي، بمظاهر الفساد المختلفة التي أدت إلى ضعفها، مثلما تأثرت الولايات المغربية، فأخذت أملاكها في التقلص كما أخذ نفوذها يتلاشى شيئاً فشيئاً، وإن كانت الدولة الفاطمية قد استطاعت ترك بلاد المغرب بما فيه من صراعات، تؤثر من حين لآخر على سلطتها في القاهرة، فإنها قد عجزت عن ذلك الأمر في الولايات التابعة لها في المشرق الإسلامي، التي استطاعت أن تقضي على القاهرة، وتقضي على أملاكها، وسلطتها ودعوتها، حيث وهنت الدولة وعجزت عن حماية نفسها، بعد أن دب الفساد في أعماقها.

---

(١) ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٢، م٣، صـ٢٦٣؛ أبو شامة : المصدر السابق، صـ٣٩٦ – ٣٩٧.

(٢) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٩.

(٣) كتبت (خمس وست وخمسمائة) (٥٠٥، ٥٠٦) خطأ في المقريزي، والأصح (خمس وست وستمائة) (٦٠٥، ٦٠٦)، لأن فترة حكم الملك العادل كانت من ٥٩٦ – ٦١٥هـ / ١١٩٩ – ١٢١٨م. راجع : أحمد مختار العبادي : التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، صـ٧٢.

(٤) المقريزي : الخطط، ج١، صـ٣٣٩..

ففي عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي، وأثناء النزاع الذي دار بين برجوان الوصي عليه، وابن عمار مقدم المغاربة[1] إلى اضطراب الأحوال في بلاد المشرق الإسلامي التابعة للدولة الفاطمية مثلما حدث في بلاد المغرب، ففي عام ٣٨٨هـ / ٩٩٨م، اشتعلت الثورة في "صور" بزعامة بحار مغامر يدعى "العلاقة" استغل فساد العلاقة بين الحاكم بأمر الله وأوصيائه، وكذلك الصراع المستمر بين هؤلاء الوسطاء، وقبض على زمام الأمور في مدينة "صور" وضرب السكة باسمه، ونقش عليها عبارة "عزا بعد فاقة للأمير العلاقة"، وقد استعان العلاقة بالإمبراطور البيزنطي باسيل الثاني[2]، ووعده بتسليم صور، غير أن تلك الثورة لم تكتمل وقبض على العلاقة، وأعدم صلبًا.

وقد تزامن مع ثورة العلاقة ثورة أخرى قام بها زعيم الدولة "المفرج بن دغفل بن الجراح[3]، الذي طلب الأمان من الدولة الفاطمية

---

(١) باسيل الثاني : هو الإمبراطور البيزنطي الذي حكم بيزنطة في الفترة ٩٧٦هـ - ١٠٢٥م، عمل جاهدًا على الحفاظ على مجد أجداده وبقاء الأسرة المقدونية، بالرغم من الطامعين في السلطة والثورات والفتن التي واجهته في بداية عهده، استطاع أن يحكم منفردًا مع وجود أخيه قسطنطين الثامن الذي اختلف عنه تمامًا حيث توجه قسطنطين للهو والدعة، واتجه باسيل إلى الحرب، وكان عهده سلسلة من الحروب الخارجية في أوروبا وآسيا، أدت إلى اتساع رقعة دولته، اتسم بالقسوة والحدة، حتى نعت أثناء حربه مع البلغار "بسفاح البلغار" أو "ذابح البلغار"، كما دخل في صدامات مع الخلافة الفاطمية وأملاكها في الشام، والتي انتهت بعد بهدنة سنة ١٠٠١ استمرت عشر سنوات.

للمزيد راجع : جوزيف نسيم، تاريخ الدولة البيزنطية ٢٨٤ - ١٤٥٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ١٧٦ - ١٨٣؛ محمد مرسي الشيخ : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٧م، صـ٢٦٩ - ٢٨٧.

(٢) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٤١ ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج٤، صـ٥٧؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٧٧.

(٣) المفرج بن دغفل : هو مفرج بن دغفل بن الجراح، يعود بأصوله إلى بني طيء بفلسطين وقد حاول بنو طيء في أواخر القرن الرابع الهجري تكوين دولة لهم والاستقلال عن الخلافة الفاطمية فثاروا بالرملة عام ٣٨٨هـ تحت زعامة مفرج بن دغفل. لمزيد من التفاصيل راجع : د. محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي، صـ٤٤ - ٤٦.

عندما هاجمته جيوشها، وعندما وصل إلى القاهرة أسيراً، أطلق سراحه. [1] على الرغم من أن ابن كلس نصح بقتله[2]، وقد هدأت الأمور بعض الشيء في البلاد الشامية، حتى ضعفت الخلافة الفاطمية، فعاد العرب إلى الثورة مرة أخرى، ففي عام ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م سار حسان بن مفرج بن دغفل بن الجراح إلى الرملة، واستولى عليها وقتل واليها، وعاث فيها فساداً. [3]

ففي عام ٤٠٢هـ / ١٠١١م، قام عرب الشام بثورة امتدت عامين، ونصف، ٤٠٢هـ / ١٠١١م إلى ٤٠٤هـ / ١٠١٣م[4]، احتلوا فيها معظم جنوب الشام، وهاجموا حصون السواحل الخاصة بالدولة الفاطمية، وفي هذه المرة عجز الخليفة الحاكم بأمر الله عن إرسال جيش لقمع تلك الثورة، وذلك لكثرة نزاعات الجند، وانشغالهم عن الدفاع عن ممتلكات الدولة. [5] بالإضافة إلى المجاعات التي أنهكت قوى الدولة، والشعب. [6] وقد أغرى هذا الوضع السيئ للدولة زعماء تلك الثورة من بني الجراح، إلى إقامة الدعوة لخليفة آخر هو أبو الفتوح الحسن بن جعفر والي مكة. [7]

---

(١) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٤١؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٦٨؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١٤٣؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ١٣٩؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٨.

(٢) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٢٧.

(٣) محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ١٣٩؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٢٨.

(٤) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٤١؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١٢٨؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، صـ١٠٨. ويذكر محمد جمال الدين سرور أنه في ٤٠١هـ وليس ٤٠٢هـ؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ١٣٩.

(٥) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٤١؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١٢٨؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ١٣٩؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٨.

(٦) أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٠٨.

(٧) ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٥٧؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ١٥٧؛ الذهبي [شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان =

لقد لاقى هذا الأمر قبولاً لدى أبي الفتوح، فأعلن نفسه خليفة باسم الراشد بالله، وأقيمت له الخطبة في بلاد الشام، كما نقشت السكة باسمه[1]، كما قام بنزع ما كان بالكعبة من ذهب، وفضة، لم يجد الخليفة الحاكم من سلاح أمامه سوى استرضاء بني الجراح بالأموال، فانحازوا إليه، وتخلوا عن أبي الفتوح الحسن بن جعفر، الذي فضل العودة إلى مكة، وإعادة الخطبة، والسكة للحاكم بأمر الله منذ ٤٠٣هـ/١٠١٢م. [2]

وإن كانت هذه الثورة قد أخمدت فإنها أسفرت عن شيء مختلف، وهو أن عرب الشام في تلك الأوقات لم يتجاوزوا والي الدولة العباسية، ولم يقيموا الدعوة باسمهم، فكانت الدعوة لخليفة جديد غير الخليفة العباسي وكذلك الفاطمي.

لم تستمر تلك الهدنة كثيراً، فقد استغل حسان بن مفرج بن دغفل بن الجراح، سوء الأحوال، واضطرابها في مصر في عهد الظاهر لدين الله، فاستولى على البلاد الشامية، وصار يستخرج خراجها لنفسه[3]، وأعاد سيطرته مرة أخرى على الرملة، وقد عجز الخليفة الظاهر لدين الله

= قايماز] : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري، ط٣، دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، صـ١٢١ – ١٢٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٨٦؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ١٣٩ – ١٤٠.

(1) ابن خلدون : المصدر السابق، صـ٥٧ – ٥٨؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٥٧؛ الذهبي : المصدر السابق، صـ١٢٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ١٨٦؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ١٤٠.

(2) المقريزي : المصدر السابق، صـ٢٢٨؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ٤٣٠ – ٤٣١؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ١٤٠؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة، صـ١٨٦.

(3) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٣٥٢، ٣٥٣؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ١٦٥؛ عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية، صـ١٢٨؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٨.

عن التصدي له، فاستعان بالقائد التركي أنوشتكين الرزبري للتصدي لـــه، غير أن حسان قد هزمه، واستولى على الرملة، وقام بنهب طبرية. (١) وقد أدى هذا الانتصار الذي أحرزه حسان بن مفرج على الدولـــة الفاطميـــة، وقائدها، إلى تمرد بقية عرب الشام الذين توجهوا إليه للتحالف معه ضـــد الفاطميين واقتسام أملاكهم في بلاد الشام. (٢)

فتحالف معه كل من سنان بن عليان البنا، وصالح بن مـــرادس، هذا الأمر الذي أدى إلى استنجاد القائد أنوشتكين الدزبري بالخليفة الظاهر لدين الله؛ لإرسال جنود من قبله لنجدة الشام، غير أن حالة الفوضى التي تعرضت لها مصر منعت الظاهر لدين الله من إنقاذ أملاكه بالشام، حتـــى أنه عجز عن تجريد العساكر للشام.(٣) لذلك، دخل حسان الرملـــة وقـــام بإحراقها، واستولى صالح بن مرادس على حلب سنة ٤١٧هـــ / ١٠٢٦م، وبعلبك، وقام بحصار دمشق، وجلس هؤلاء لتقسيم الدولة الفاطمية فيمـــا بينهم. فصار لحسان الرملة إلى باب مصر، ولأخيه محمود طبرية، ومـــا يتصل بها من الساحل، ولسنان دمشق، ولسوارها، ولصالح ما بقي مـــن بلاد الشام. (٤)

لم يكن أمام الظاهر لدين الله إلا إقرار هذا الوضع في الاعتراف بشرعية حسان على الرملة، بل، وأعطى له إقطاع نابلس(٥) بنـــاء علـــى

---

(١) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـــ١٢٨؛ المقريزي : المصدر السابق، صـــ١٥١ – ١٥٢؛ محمد جمال الدين سرور: سياسة الفاطميين، صـــ١٤٢.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، صـــ١٥٢؛ ابن خلكـــان : وفيـــات الأعيـــان، ج٢، صـــ١٨٠؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـــ١٠٨.

(٣) المسبحي : أخبار مصر، ج٤٠، صـــ٨٦؛ المقريـــزي : المصـــدر الســـابق، صـــ١٥٢.

(٤) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـــ٢٨٩؛ المقريزي : المصدر السابق، صـــ١٥٧؛ ابن الصيرفي : الإشارة، صـــ٧٠؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـــ١٠٩؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـــ١٤١.

(٥) نابلس : وهي مدينة مشهورة بأرض فلسطين بين جبلين، مستطيلة لا عرض لهـــا وبها اجتماع السامرة، وهم طائفة من اليهود، يوجد بظاهرة المدينة مسجد يقولون أن آدم عليه السلام سجد لربه هناك، وبها جبـــل يقـــول اليهـــود أن الخليـــل =

طلبه.[1] وكان ما فعله الظاهر لدين الله الفاطمي مع حسان بن مفرج هو إقرار رسمي بمدى عجز الدولة عن دفع متمرديها، ورعاية أملاكها. هذا الأمر الذي أغرى حسان بن مفرج إلى التطلع إلى مصر نفسها وامتلاكها، فأرسل سرية من ألف فارس إلى الفرما، ففر أهلها إلى تنيس ثم إلى القاهرة هربا منها.[2]

لم يتردد حسان بن مفرج في الاستعانة بأعداء الدولة الفاطمية في البحيرة، وكذلك في برقة، من أجل الوصول للقاهرة، فأرسل إلى بني قرة بالبحيرة يدعوهم لنصرته، ومؤازرته، ويعدهم ويعينهم، فقبلوا كتبه، وأرسلوا له بالموافقة، للأسباب نفسها التي جعلتهم يؤازرون أبا ركوة من قبل. ولكن رسول حسان قد قبض عليهم، وأخذت منه الكتب قبل أن يصل إلى حسان، وتم حبسه في خزانة البنود بالقاهرة حتى ٤١٦هـ/ ١٠٢٥م.[3] وظل بنو قرة يقومون بأعمال السلب، والنهب ضد الدولة الفاطمية.[4]

أما بنو قرة ببرقة فقد استهانوا بالخلافة الفاطمية إلى أقصى حد، فأقاموا إنسانًا دعوه بأمير المؤمنين وحملوا رأسه على المظلة.[5] إشارة إلى خلافته، وهو ما يسعى إليه عرب الشام، الذين أرادوا الاستيلاء على

=عليه السلام أمر بذبح ولده عليه، لأن في اعتقادهم أن الذبيح كان إسحق عليه السلام، وبها عين تحت كهف تعظمه السامرة، وبها بيت عبادة للسامرة يسمى كزيرم. للمزيد راجع : القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، صـ١١٠.

(١) المقريزي : المصدر السابق، صـ١٥٧؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٠٩.

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفاء ج٢، صـ١٦٢؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٩.

(٣) المسبحي : أخبار مصر، ج٤٠، صـ٨٨؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢٦٣؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٦٢؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٠٩.

(٤) المسبحي : المصدر السابق، صـ٢٠٦، ٢٠٧؛ المقريزي : المصدر السابق، صـ١٦٩؛ هشام عبد القادر : إقليم الحوف الغربي، صـ٦٨.

(٥) النويري : نهاية الأرب، ج٢٨، صـ٢٠٥؛ المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ١٥٧.

مصر، وخراجها، وإنفاقه على رجالهم، مع الاحتفاظ بالسيطرة الاسمية للخليفة الفاطمي، وحقوقه في الخطبة، والسكة[1]، وظلت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ في بلاد الشام حتى قتل صالح بن مرداس، وهزم حسان بن مفرج.

كذلك كان الأمر في الحجاز التي عجزت الدولة عن الوفاء بما عليها من التزامات تجاهها، فهدد أهلها بنقل الدعوة للعباسيين، بخاصة بعد أن قَدِم وفد منهم للقاهرة يطلب الميرة المتأخرة، ولم يجد مسؤولاً يجيبه عن طلبه[2]، وتحولت نحو الدولة العباسية.

لقد تعاظم فساد الدولة الفاطمية، وتعاظم عجزها عن حماية ممتلكاتها، ففي ٤٦٢هـ /١٠٧٠م، في خلافة المستنصر بالله الفاطمي انقطعت الخطبة للفاطميين بمكة، والمدينة، وخطب للخليفة العباسي[3]، وفي سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧١م تقدم الأتراك السلاجقة في بلاد الشام، واستولوا على حلب، وبيت المقدس، والرملة، ثم دمشق في عام ٤٦٨هـ / ١٠٧٥م[4]، كما استقل قاضي صور بمدينته، واستقل قاضي طرابلس الحسن بن عمار بإمارته، وتتابع ضياع المدن، والقلاع من أيدي الفاطميين، وأقام السلاجقة الخطبة للخليفة العباسي، وقطعت للخليفة الفاطمي. [5]

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ١٦٠.

(٢) المقريزي : المصدر السابق، ج٢، صـ١٦٣ – ١٦٤؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ١٢٨ – ١٣٠؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١٨٤؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١١٠.

(٣) ابن الأثير : الكامل، ج١٠، صـ٩٧، ٩٨؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢٦، صـ٢٠٠؛ ابن ميسر : أخبار مصر، صـ٤٢، ٤٣؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٨٤.

(٤) النويري : المصدر السابق، ج٢٨، صـ٢٤٧، ٢٧٣.

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ١٦١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٣١٠؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١١٣؛ محمد مرسي الشيخ : تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية عهد الدولة الفاطمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، صـ١٩٩٣.

أدى فساد الدولة الفاطمية إلى إهمال الجيش، والأسطول، مما سهل مهمة الصليبيين في الاستيلاء على بعض مدن الشام فيما عرف بالحملة الصليبية الأولى. [1] ٤٩٢هـ / ١٠٩٩م، الذي استولى فيها الصليبيون على أغلب المدن الساحلية في بلاد الشام، كما استولوا على بيت المقدس. [2] ولم يخطر ببال الأفضل بن بدر الجمالي وزير مصر في ذلك الوقت الأخطار المحدقة بمصر، وبالعالم الإسلامي، لدرجة أنه فكر في التحالف مع البيزنطيين ضد السلاجقة المسلمين. [3]

وقد أدت هذه الهزائم المتوالية للدولة الفاطمية، وتقلص أملاكها شرقًا، وغربًا، إلى سخط الناس في مصر، ولاسيما بعد أن ساءت العلاقة التجارية بين مصر، والشام، ومصر، وأوروبا[4]، فازدادت الاضطرابات الداخلية، ودخل الصليبيون مصر، أثناء النزاع بين كل من شاور، وضرغام. وقد تراجعوا عندما علموا بأن جنود نور الدين ستهاجم ممتلكاتهم في الشام، فعادوا خائبين فحق عليهم المثل : "ذهب النعامة تطلب قرنين فعادت بلا أذنين". لولا تدخل جيوش نور الدين محمود التي حسمت الأمر، وأقرت صلاح الدين الأيوبي وزيرًا للدولة الفاطمية، وقد استطاع صلاح الدين القضاء على الدولة الفاطمية، ومذهبها، فعاد المذهب السني، وعادت الخطبة للعباسيين. [5]

---

(١) المقريزي : المصدر السابق، صـ١٣١؛ محمد مرسي الشيخ : المرجع السابق، صـ١٧٣.

(٢) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٦٥؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٤٤، ١٤٥؛ محمد مرسي الشيخ: المرجع السابق، صـ١٧٣، ١٧٤؛ محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي، صـ١٢٩ – ١٣٦.

(٣) ابن ميسر : المصدر السابق، صـ٦٩؛ النويري : المصدر السابق، ج٢٨، صـ٢٤٧، ٢٧٣؛ المقريزي : الخطط، ج١، صـ١٥٦ – ١٥٧؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ١٥٣، ابن خلكان : المصدر السابق، صـ١٧٩؛ محمد مرسي الشيخ : المرجع السابق، صـ١٦٩؛ محمود سعيد عمران : تاريخ الحروب الصليبية (١٠٩٥ – ١٢٩١م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، صـ٢٩ – ٤٠.

(٤) راشد البراوي : حالة مصر الاقتصادية، صـ٢٤١.

(٥) أبو شامة : الروضتين، ج١، قسم ٢، صـ٤٥٧، ٤٩٢؛ ابن واصل : =

وقد تم هذا الأمر في هدوء تام فلم تتطح فيه عنزان[1]، واستقبل المصريون هذا التحول بنفس السلبية، واللامبالاة التي استقبلوا بها المذهب الإسماعيلي من قبل.

أدت مظاهر الفساد المختلفة داخل الدولة الفاطمية، وضعف السلطة المركزية، وزيادة سطوة الوسطاء، والوزراء، وكثرة التنازع بين فئات الجند المختلفة، إلى انتشار الفوضى، واضطراب الأمن، وغياب الأمان، والاستقرار[2]، هذا الأمر الذي أدى بدوره إلى إهمال شؤون البلاد، وعدم زراعة الأرض على الرغم من ارتفاع منسوب النيل، فدخلت مصر في العديد من المجاعات التي أودت بالكثير من أهلها، بعد انهيار اقتصادها. [3]

وقد أدى هذا الوضع من الانهيار، والضعف إلى ظهور العديد من حالات التمرد، فكثرت الثورات التي أرادت الاستقلال عن الدولة الفاطمية، وإسقاط دعوتها. سواء كان ذلك في المناطق التابعة للدولة الفاطمية في برقة، وطرابلس، وأفريقية، والشام. [4] أو في مصر مقر الخلافة الفاطمية نفسها، هذا الأمر الذي أدى إلى تزلزل أركان الدولة، وهز عرشها، فأخذت الدولة تنفق بسخاء للقضاء على تلك الثورات في وقت كانت فيه في أمس الحاجة إلى تلك الأموال، ففرغت خزانتها وانهار اقتصادها. [5]

= مفرج الكروب، ج١، صـ٢٠٢؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، صـ١٥٧؛ النويري : نهاية الأرب، ج٢١، صـ٣٠٢، ٣٤٤، ٣٦٤؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، صـ٣٢٥، ٣٢٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٥، صـ٣٥٥ – ٣٦٣؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، صـ٤٤٥ – ٤٤٧؛ محمد مرسي الشيخ : تاريخ مصر، صـ١٧٤؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ٣٤٨.

(١) أبو شامة : المصدر السابق: ج١، صـ٤٩٣؛ ابن الأثير : الكامل، ج١١، صـ١٦٩.

(٢) النويري : المصدر السابق، ج٢٨، صـ٢٣٤؛ المقريزي : إغاثة الأمة، صـ٢١ – ٢٣؛ اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٣) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٧.

(٤) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٧٥؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١٣٣ – ١٤٠.

(٥) أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٥.

استطاعت الدولة الفاطمية أن تتصدى، ولو مؤقتًا لتلك الحركات الاستقلالية، إلا أنها عجزت عن الاستمرار في حماية ممتلكاتها، وكذلك دعوتها الشيعية، وسيطرتها الروحية علي بعض الأماكن مثل صقلية، والحرمين، واليمن. [1] مما أدى إلى ضعفها، ووهنها، فأصبحت كالرجل المريض الذي وافته المنية، ولم يصبح له أثر، بعد أن قامت الدولة الأيوبية بدعوتها السنية، فقضت على الدولة الفاطمية، ودعوتها الشيعية نهائيًا في مصر، والقاهرة، وبلاد المغرب، وبلاد الشام.

ب- ضياع ممتلكات الخلافة الفاطمية في المغرب الإسلامي :

أدى صغر سن الحاكم بأمر الله إلى طمع الطامعين في الحكم، وكان على رأسهم أوصياؤه، وطوائف جيشه؛ حيث تطلعت طائفة المغاربة التي أصابها الضعف في عهد العزيز بالله بسبب الاستعانة بطوائف المشارقة، إلى توطيد نفوذها، وقد ساعدها على ذلك تولي زعيمهم ابن عمار الذي كان مقدمًا للمغاربة[2]، تولى الوساطة في عام ٣٨٦هـ / ٩٩٦م، مما أثار غضب المشارقة، وزعيمهم برجوان. [3] فنشبت الحرب المسلحة بينهم سنة ٣٨٧هـ / ٩٩٧م، والذي انتهت بعزل ابن عمار. [4] ففرض برجوان زعيم المشارقة سيطرته على الحاكم بأمر الله، كما أخذ المشارقة في سيطرتهم، وفسادهم مستغلين اضطراب الأمن في البلاد، وضعف حالتها الاقتصادية التي تأثرت سلبًا بكثرة المجاعات المتصلة التي استغرقت معظم خلافة الحاكم بأمر الله. [5]

---

(١) محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله، صـ١٧٥؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ١١٣.

(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، صـ٤٤، ٤٥؛ المقريزي : الخطط، ج٢، صـ٥٧، ٥٨؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ٧٨.

(٣) المقريزي : المصدر السابق، صـ٥٠؛ ابن الأثير : الكامل، ج٧، صـ١٧٧؛ عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله، صـ٣٠، ٣١؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ٧٨.

(٤) ابن الصيرفي : الإشارة، صـ٢٦ – ٢٧؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٣٥؛ ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٠٩.

(٥) ابن القلانسي : المصدر السابق، صـ٥٥؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج١، =

ولعل هذه الأسباب هي التي أدت إلى اتجاه الحاكم بأمر الله إلى اتباع سياسة السفك، والقتل التي عمت الجميع من فئات الدولة دون استثناء، فشملت الزعماء، والكتاب، والقضاة، والشعراء، والمعتيين، والخدم، كما أنها لم تفرق بين اليهودي، والنصراني، والمسلم. [1] مما أدى إلى سخط الخاصة، والعامة عليه، وفي تلك الظروف المضطربة، ظهرت أولى الحركات الانفصالية التي استغلت ضعف الدولة، وانشغال جيشها، وكثرة الفساد بها، وانبعث أول خطر حقيقي هز أركان الخلافة الفاطمية في مصر، وجاء هذا الخطر من بلاد المغرب، الذي قامت الخلافة الفاطمية على أكتاف رجاله، وقد تمثل هذا الخطر في الثورة التي قام بها أبو ركوة في برقة بالمغرب.

استطاع أبو ركوة أن يجمع حوله العديد من العناصر الغاضبة على سياسة الفاطميين ودعوتهم، فاجتمع حوله قبيلة لواته[2] وجموعها من

= صـ٢٤٤ – ٢٤٥؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٣٥؛ ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٣٠٩.

(١) ابن سعيد : النجوم الزاهرة في حلى مصر، القسم الخاص القاهرة، صـ٥٨.

(٢) قبيلة لواته : وهي قبائل بربرية الأصل، على الريف، أي أنها من البربر البتر، كانت تقطن ليبيا خلال الفتح الإسلامي، في سنة ٢٤هـ / ٦٤٣م، وهناك قول بأن اسم ليبيا ولبده الكبرى يرجع إلى تسمية هذه القبيلة، كانت تقيم في برقه وسرت وأطراف طرابلس، وهي أول قبيلة أسلمت، ثم أصبحت من أكثر المناصرين للإسلام إيجابية، ملكوا أسفل الأرض (الوجه البحري) وأصبحوا يزرعون كما يريدون بلا خراج، وانفردوا بالزراعة وامتنعوا عن بيع الغلات، وأصبحوا يسببون قلاقل للدولة الفاطمية وقد ساعدهم على ذلك كثرة الصراعات والاضطرابات فيها، فكانوا سببًا في زيادة حدة الأزمات والمجاعات.

للمزيد راجع : ساويرس بن المقفع : سير البيعة المقدسة، ج٣، م٢، صـ١٨٢، ١٨٣؛ الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، صـ٣٥٧؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م، صـ٢٠.

البربر السنية، وكذلك قبائل زناتة من البتر[1]، وعددًا من القبائل العربية المقيمة ببرقة، مثل قبيلة بنو قرة[2]، وبني سليم[3]، وكانوا جميعًا على عداء مع الدولة الفاطمية الشيعية. [4] وعلى الرغم مما كان بين هذه القبائل من حروب ودماء، فإنهم قد وضعوها، وبايعوا أبا ركوة للقضاء على الدولة الفاطمية. [5]

---

(1) البتر : هم قسم من أقسام البربر، سكنوا البادية، انقسموا إلى أربع قبائل وهم : ضريسة، ونفوسة، وأداسة، وبنو لواي أو لواته، وتنقسم ضريسة إلى مكناسة وزناته، ويعتبر بن خلدون أن قبيلة زناته فرعًا من فروع البربر قائمًا بذاته، ومن زناته جراوه ومغراوه، وبنويفرن، وبنوزيان، وبنومرين، ولكل قبيلة بطون وأفخاذ لا يمكن حصرها. لمزيد من التفاصيل راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق، صـ٢٠؛ أحمد إسماعيل الجمال : في تاريخ المغرب والأندلس، جامعة دمنهور، صـ٦٥٥.

(2) بنو قرة : وهم من القبائل العربية التي استقرت بمنطقة البحيرة منذ الفتح العربي، دخلوا في خلاف مع الدولة الفاطمية، وقد استحكم هذا الخلاف زمن الحاكم بأمر الله حيث إن زعيمهم مختار بن القاسم، قد سار ومن معه مع يحيى بن علي بن حمدون الذي أرسله الحاكم بأمر الله ليخرج فلول بن سعيد من طرابلس، وعندما جرت عليهم الهزيمة فعادوا إلى برقة فتنكر لهم الحاكم بأمر الله فامتنعوا عنه، فبعث لهم بالأمان، وعندما قدم وفدهم إلى الإسكندرية قتلهم الحاكم بأمر الله، رحلوا من مصر إلى برقة ٣٩٦هـ / ١٠٠٦م ساخطين على الحكومة القاهرة، وكانوا يمثلون دائمًا مصدرًا للمعارضة والإزعاج للخلافة الفاطمية، لذلك عندما دعاهم أبو ركوة استجابوا له. راجع : القلقشندي : صبح الأعشى، ج١، صـ٤١٧؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٦١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفاء، ج٢، صـ٦٠، ٦٨؛ عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢١١؛ محمد عبد الله عنان : الحاكم بأمر الله صـ١٨٧؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٧.

(3) بنو سليم : من القبائل التي أتت مصر مع القرامطة، وكانت كثيرة الشغب مما أدى إلى أن الخليفة العزيز بالله نقلهم إلى الصعيد فاستقروا هناك وأصبحت لهم قوة تخشاها الدولة الفاطمية، حيث كونوا جبهة معارضة لها. راجع : أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٧؛ ابن خلدون : المصدر السابق، ج٦، صـ١٣.

(4) ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤٤؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ١٦.

(5) ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٤، صـ٦٢؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الدولة الفاطميين، صـ٢٢٣.

استغل أبو ركوة السياسة الدينية التي كان يتبعها بعض الخلفاء الفاطميين في التعصب للمذهب الشيعي وسب ولعن الصحابة، في إثارة الصراع المذهبي في نفوس هؤلاء البربر، الذين كانوا يعتقدون أن مذهب السنة من مذاهب المسلمين، فأظهر لهم أنه ليس راغبًا في حيازة ملك لنفسه، وأن غرضه هو نصرة دين الإسلام، والامتعاض من السب، واللعن لأصحاب صاحب الشريعة وأزواجه؛ حيث إنهم الأئمة وعماد الدين. [1] فخطب فيهم خطبة بليغة سب فيها الحاكم بأمر الله وأسلافه، وذكر مساوئهم. [2] ويذكر جمال الدين أنه قد دعا إلى عمه هشام المؤيد الخليفة الأموي. [3]

كذلك استغل سوء الأحوال الاقتصادية في البلاد وعجز الدولة عن الوفاء بما عليها من التزامات نحو شعبها، فجمع حوله العديد من القبائل التي تعيش تحت خط الفقر بسبب المجاعات، والقحط، والأمراض، وانعدام الأقوات، والتي وجدت في مصر فرصة للحصول على الغنائم التي وعدهم بها أبو ركوة، حيث اعتبر أن مصر دار حرب للكفار وأعطى جيشه حق سلب ونهب، كل ما يقابله، كما وعد تلك القبائل، والتي منها بنو قرة، وزناتة بأن يكون لها ثلثا الغنائم، ويكون لها الثلث[4]، وقد أقر لهم نصره، وملكه لمصر. [5] فوجد العرب في هذه الحركة فرصة مواتية للقضاء على أعدائهم الفاطميين، والحصول على نصيبهم من ممتلكاتهم في حالة انتصار أبي ركوة، وتقسيمه مصر بينهم[6]، ولاسيما

---

(١) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، ج١، صـ٣٥٩؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٥١٦.

(٢) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤٥؛ ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢١٥؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة، صـ٢٠٩؛ هشام عبد القادر : إقليم الحوف الغربي، صـ٥٨.

(٣) محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ٢٢٣.

(٤) ابن الأثير : الكامل، ج٨، صـ٤٣؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٤٥؛ ابن خلدون : المصدر السابق، صـ٦٢؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٥١٧.

(٥) ابن ظافر : المصدر السابق، صـ٤٥؛ الأنطاكي : المرجع السابق، صـ٣٥٩؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٥١٧.

(٦) ابن الأثير : الكامل، ج٨، صـ٤٢، ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج٤، صـ٦١؛ المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج٢، صـ٦٠؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ٢٢٣.

بعد ما تعرضوا له من ظلم، وتهجير، وقتل لزعمائهم زمن الحاكم بـأمر الله.[١]

في عام ٣٩٥هـ/١٠٠٤م، تحرك أبو ركوة الثائر من الغـرب؛ حيث بدأ حركته من برقة، واستطاع أن يستولي على مدن كثيرة بعد قتال عنيف مع أهل تلك المدن، فقتل أعدادًا غفيرة من أهل المناطق، مما أزعج الخليفة الحاكم بأمر الله، ودفعه إلى تجهيز جيش من المشارقة، والمغاربة بقيادة ينال الطويل أحد القواد الترك[٢]، لقتال أبي ركوة، غيـر أن هـذا الجيش قد هزم، وأسر ينال، وقطع إربًا إربًا. حيث أخطأ الحاكم بأمر الله في اختيار هذا القائد التركي الذي كان جاهلاً بطبيعة البلاد، كما أنه كـان من الأتراك الذين كسرهم المغاربة – أغلب جيشه – حيث قام بقتل العديد من زعمائهم فكرهه جيش المغاربة[٣]، كذلك كره المغاربة الوقوف أمـام بني جنسهم فأصابهم الفتور في القتال، فانتصر أبو ركوة انتصارًا عظيمًا، واستولى على برقة، وأعلن المذهب السني بعد أن قضى علـى المـذهب الشيعي، ولقب بأمير المؤمنين الناصر لدين الله، وسكت العملة باسمه.[٤]

أعد الحاكم بأمر الله حملة ثانية اعتمد فيها على المشارقة فقـط؛ حتى يتفادى ما حدث في الحملة الأولى[٥]، التي قادها الأمير فاتك الـذي اشتبك مع أبي ركوة في منطقة الحمام – من أعمال الإسكندرية. هزم فيها

---

(١) أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١٠٧؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافـة الفاطمية، صـ٢١٠؛ الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، صـ٣٦٢.

(٢) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢١٦؛ عبد المنعم ماجد : الحاكم بأمر الله، صـ٣١؛ ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢١٠؛ أحمد الصاوي : المرجع السابق، صـ١٠٧؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٦.

(٣) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢١٦؛ عبد المـنعم ماجـد : المرجـع السابق، صـ٢١٠.

(٤) الأنطاكي : تاريخ الأنطاكي، ج١، صـ٢٦٢؛ ابن الأثير : المصـدر السـابق، ج١١، صـ٣٥٥؛ ابن الجوزي : المنتظم، ج١٥، صـ٥٤؛ ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢١٦؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السـابق، صـ٢١٠؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٥١٦.

(٥) المقريزي : الخطط، ج٤، صـ١٦٩؛ عبـد المـنعم ماجـد : المرجـع السـابق، صـ٢١٠.

فاتك وقتل هو وكثير من أصحابه[1]، ساعد هذا النصر الذي أحرزه أبو ركوة على جيش الحاكم بأمر الله، على التوغل داخل مصر وكان ذلك في سنة ٣٩٦هـ / ١٠٠٥م، مما أقلق الحاكم بأمر الله، ولاسيما في ظل فرحة أهل مصر بذلك. فأظهر الحاكم قلقه، وندمه كما اعتذر عما فعله من سب، ولعن الصحابة. [2] حتى إن بعض المؤرخين يذكرون أن أهل مصر قد كاتبوا أبا ركوة يستدعونه، ومنهم الحسين بن بوهر. [3] ويذكر البعض الآخر أن ذلك كان بتدبير الحاكم نفسه لكي يستدرجه. [4]

جهز الحاكم بأمر الله جيشًا عظيمًا أنفق عليه أموال الدولة التي بلغت ألف ألف دينار ذهبًا من البربر، والأتراك، والديلم، والسودان، وانضم إليهم بعض المصريين الذين ذهبوا ليدافعوا عن بلادهم وذلك بعد أن أخذ أتباع أبي ركوة ينهبون خيرات البلاد، ويخربون في طريقهم كل ما يمرون عليه، فأكثروا الفساد في قرى مصر، وانتهكوا حرماتهم. [5] فخربت البلاد وفرغت خزائن الدولة، وحل البلاء، والقحط بعد أن توقفت الحياة في قرى مصر وصعيدها. [6] إلى أن هزم أبو ركوة في الفيوم بمنطقة "رأس البركة" وقتل كثير من جنده، قدروا بثلاثين ألف[7] أما أبو

---

(١) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٦٤؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢١٠، ٢١١.

(٢) ابن الأثير : الكامل، جـ٨، صـ٤٤٣؛ ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، جـ٤، صـ٦٢؛ يذكر الدكتور / ماجد أن ذلك عام ٣٦٩هـ. وهذا على سبيل الخطأ المطبعي، عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢١١؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ٢٢٣.

(٣) ابن حماد : أخبار بني عبيد، صـ٩٧؛ المقريزي : الخطط، جـ٢، صـ٢٨٦.

(٤) ابن الأثير : المصدر السابق، صـ٤٤٣؛ ابن خلدون : المصدر السابق، صـ٦٢.

(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا، جـ٢، صـ٦٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢١٠.

(٦) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، صـ٢٦٤؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٨.

(٧) الأنطاكي : المصدر السابق، صـ٢٦٦؛ ابن تغري بردي : النجوم، جـ٤، صـ٢١٦؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢١١.

ركوة فقد ذهب للحاكم بأمر الله مكرمًا.[1] فأمر الحاكم أن يشهر به على جمل، وألبسه طرطورًا طويلاً، وخلفه قرده، وبيده درة يضربه بها. كذلك زينت القاهرة لهذا الحدث العظيم[2]، أما أبو ركوة فلم ييأس، وأرسل للحاكم بأمر الله يستحفظه للعفو عنه في قصيدة نذكر منها :

يا مولانا : الذنوب عظيمة، وأعظم منها عفوك، والدماء حرام ما لم يحللها سخطك، وقد أحسنت وأسأت، وما ظلمت إلا نفسي، وسوء عملي أدبني، وأقول :

فررت لم يغن الفرار ومن يكن	**مع الله لم يعجزه في الأرض هارب**
والله ما كان الفرار لحاجة	**سوى فزع الموت الذي أنا شارب**
وقد قادني جرمي إليك برمتي	**كما خر ميت في رجا الموت سارب**
وأجمع كل الناس أنك قاتلي	**فيا رب ظن ربه فيك كاذب**
وما هو إلا الانتقام وينتهي	**وأخذك منه واجبًا لك واجب[3]**

لم يحن الحاكم بأمر الله لكلمات أبي ركوة، وأمر بقتله في سنة ٣٩٧هـ / ١٠٠٦، ١٠٠٧، إلا أنه مات على جمله، وفي رواية أخرى ضرب عنقه ثم أمر الحاكم بأمر الله بصلب جسده؛ ليكون عبرة لمن يخرج على الدولة.[4]

على الرغم من مقتل أبي ركوة فإن القبائل العربية في صعيد مصر، والبربرية المعادية للدولة الفاطمية ظلت تشارك في كل معارضة ضد الدولة سواء كان ذلك بمساعدة أهل الشام، أو بالثورات التي تحدث في مصر بين وزرائها، وجنودها، أو بالثورات التي كانت تحدث في بلاد

---

(١) يذكر ابن تغري بردي أن قائد المعركة الفضل بن صالح أراد أن يصل به للحاكم بأمر الله حيًا، فبالغ في إكرامه حتى لا يقتل نفسه، النجوم، ج٤، صـ٢١٦.

(٢) ابن تغري بردي : المصدر السابق، صـ٢١٦ – ٢١٧؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢١٣؛ أمينة الشوربجي : المرجع السابق، صـ٥١٨.

(٣) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ٢٠٢.

(٤) ابن تغري بردي : النجوم، ج٤، صـ٢١٧؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢١٢؛ أمينة الشوربجي : رؤية الرحالة، صـ٥١٨.

المغرب، وظلت شوكة في ظهر الدولة الفاطمية تتحكم في اقتصادها، واستقرارها حتى تقلصت أملاكها وتلاشت معالمها للأبد.

عندما ذهب المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر، فضل ترك بلاد المغرب في يد أحد أبنائه من المغاربة على أن يكون تابعًا له في مصر، وقد قصد المعز لدين الله ذلك حتى يستقيم له الأمر في بلاد المغرب، ولاسيما في ظل العداء المستمر بين قبائله المختلفة، وكذلك لرد الجميل للمغاربة الذين ساندوه في إقامة دولته في المغرب وكذلك في مصر. لذلك ترك حكم المغرب لقبيلة صنهاجة[1]، بينما كانت قبيلة كتامة، وهي فرع من فروع صنهاجة معه في مصر، وكانت صنهاجة معظمها من الحضر، أو ما يعرف باسم "البرانس"، الذين كانوا على عداء مستمر مع "البتر" – البدو – من قبيلة زناتة أنصار الأمويين بالأندلس، وأعداء الفاطميين.[2]

وقع اختيار المعز لدين الله على يوسف بن زيري بن مناد الصنهاجي الذي اشتهر باسم بلكين، أو بلقين، ووضع له شروطًا تكفل بقاءه، وخلفه من بعده خاضعين للخلافة الفاطمية، فجعل القضاء والخراج تابعين للخلافة الفاطمية في القاهرة، فكانت سجلات القضاة في مصر

---

(1) قبيلة صنهاجة : تعتبر أكبر قبائل البربر البرانس حتى أنهم زعموا أنها مقدار الثلث منهم، استقرت قبائل صنهاجة في بداياتها في شمالي الصحراء الكبرى، وبعد وصول الإسلام أصبحوا منتشرون أيضًا في بلاد السودان (أي على ضفاف نهري السنغال والنيجر). بدأت قبائل صنهاجة تستقر تلقائيًا في الأطلس المتوسط منذ القرن التاسع للميلاد، كما في جبال الريف وعلى الساحل الأطلسي للمغرب جزء من الصنهاجيين استقروا في شرق الجزائر (كتامة)، ولعبوا دورًا هامًا في وصول الفاطميين للسلطة، سلالات صنهاجية مثل الزيريون والحماديون حكموا في إفريقية حتى القرن الثاني عشر، وكان منهم بنو زيري بن زيري بن مناد أصحاب أفريقية وكذلك الملثمون (المرابطون). للمزيد راجع : ابن الأثير : الكامل، ج٧، صـ١٢١ – ١٢٤؛ ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٦، صـ٣٠٦؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، صـ٢٠؛ أحمد إسماعيل الجمال : في تاريخ المغرب والأندلس، صـ٥.

(2) ابن خلدون : المصدر السابق، صـ١٥٢ – ١٥٣؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٠٢، ٢٠٤؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ٢٢٥.

تشمل بلاد المغرب.[1] وغير ذلك من الأمور التي تكفل تبعية بلاد المغرب لخلافة القاهرة، وقد عمد المعز لدين الله أن يخرج ولاية "طرابلس"، و"برقة" عن نفوذ الزيريين، فعين عليهما واليًا من قبله[2]، وقد سكنها قبائل بربرية معظمها من السنة مثل قبيلة مزاتة، وزناتة، ولواتة.[3]

استمر النفوذ الفاطمي سائدًا في إفريقية حتى ولي إمارة بني زيري أبو مناد باديس الصنهاجي الذي طمع في ولاية "طرابلس"، فعمد إلى محاربة واليها من قبل الحاكم بأمر الله الفاطمي، هذا الأمر الذي أدى إلى استعانة الحاكم بأمر الله بالبتر من زناتة – أعداء صنهاجة – فحاربوا باديس، وهزموه، فسعى باديس جاهدًا في الانتقام من الدولة الفاطمية؛ لذلك فقد عمل على تشجيع ثورة أبي ركوة التي قامت في "برقة" ضد الخلافة الفاطمية، ومن ثم فلم يتحرك الزيريين لنصرة الخلافة، بل عملوا على هلاكها.[4]

لم يستسلم باديس الصنهاجي حتى استطاع الاستيلاء على "طرابلس" عام ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م مستغلاً الصراعات التي انتابت قبيلة زناتة بعد وفاة زعيمهم، وكذلك انشغال الحاكم بأمر الله بفساد الأحوال في مصر والشام[5]، ولذلك لم يجد الحاكم بأمر الله أمامه سوى اتباع المهادنة، واللين مع باديس، لذلك فقد طلب وده مثلما فعل أسلافه من قبل مع الزيرين، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ضم إليه ولاية "برقة"، وأعمالها أيضًا ٤٠٣هـ/١٠١٢م، حتى تستقر الأمور، ويأمن جانبه.[6]

---

(١) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٠٥.

(٢) نفسه، صـ٢٠٧.

(٣) نفسه، صـ٢٠٨.

(٤) ابن عذارى : البيان المغرب، ج١، صـ٣٥٦؛ ابن خلدون : المصدر السابق، ج٩، صـ١٥٨؛ عبد المنعم ماجد: الحاكم بأمر الله، صـ١٥٦؛ ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٠٦، ٢٠٨.

(٥) ابن الأثير : الكامل، ج٧، صـ٣٧٢؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢١٤؛ محمد جمال الدين سرور: المرجع السابق، صـ٢٢٦.

(٦) ابن عذارى : البيان المغرب، ج١، صـ٤٧٣ – ٤٧٥؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، –

أراد المستنصر بالله أن يتبع نفس سياسة جده الحاكم بأمر الله في ضرب القبائل ببعضها، فاستجاب لرأي الوزير اليازوري الذي أراد الانتقام من المغربي باديس الذي أساء معاملته ومخاطبته في إرسال "قبائل بني هلال" الذين استقروا في صعيد مصر، وتسببوا كثيرًا في المضايقات للخلافة في القاهرة، وقد أراد اليازوري ضرب عصفورين بحجر واحد، فإن هُزم بنو بني هلال فقد تخلصت الخلافة منهم، وإن نجحوا فقد تخلصوا من الزيريين.[1] وبالفعل كان النصر لبني هلال الذين عاثوا في بلادهم المغرب فسادًا، وساروا وراء المعز الذي تركه أنصارُه، ففر إلى القيروان ومنها إلى المهدية.[2] وقد اتبع تميم بن المعز نفس سياسة والده في الخروج على الدولة الفاطمية، فقطع الخطبة لهم، وخضع للمرابطين[3] الذين ظهرت دولتهم في جنوب بلاد المغرب.[4]

= بدون تاريخ، صـ٥٦٨، ٥٦٩؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢١٤؛ محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين، صـ٢٢٧.

(١) ابن خلدون : تاريخ بن خلدون، ج٦، صـ١٢ – ١٤؛ ابن ظافر : أخبار الدول، صـ٦٨؛ ابن سعيد : النجوم، الجزء الخاص بالقاهرة، صـ٤٣؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ٢٢٨.

(٢) ابن الأثير : الكامل، ج٩، صـ١٩٦ – ١٩٧؛ ابن خلدون : المصدر السابق، صـ١٥؛ محمد جمال الدين سرور : المرجع السابق، صـ٢٢٩؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب، صـ٥٧٤؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٢٥.

(٣) دولة المرابطين : المرابطين : تعني القيام بالتخلا خيامًا على ثغور المسلمين لحمايتها والدفاع عنها، ومن هنا أُطلق عليهم اسم المرابطين، ويُنسب المرابطون إلى قبيلة جدالة بموريتانيا، وأصلهم يعود إلى صنهاجة.
وكانت أوضاع جدالة في منتهى الفساد والانحلال، ففكر قائدهم يحي بن إبراهيم، ماذا يفعل ليُصلح أحوال قبيلته ؟ فاستدعى رجلاً يدعى عبد الله بن ياسين لكي يعظ هؤلاء الناس، وتنشأ دولة المرابطين من هذه الدعوى، وبعد وفاة عبد الله بن ياسين في سنة ٤٥١هـ / ١٠٥٩م، يتولى أبو بكر بن عمر اللمتوني زعامة المرابطين بعد أن كان قد انضم هو وقبيلته إلى المرابطين، ويزداد أعداد المرابطين في عهده، وتتوسع الدولة.
لمزيد من التفاصيل راجع : ابن خلدون : المصدر السابق، صـ٣٧٤؛ السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق، صـ٦٠٤ – ٦٠٥.

(٤) عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٢٤ – ٢٢٥؛ أحمد الصاوي : مجاعات مصر، صـ١١٧؛ محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، صـ٢٢٩.

زاد ضعف الدولة الفاطمية، وازداد فسادها ولاسيما في ظل تدخل أم المستنصر في أمور الدولة، وصراع الجند، وكذلك تزايد الأخطار التي واجهت الدولة من الشرق الإسلامي، فعجزت عن حماية نفسها، وحماية ممتلكاتها، فتركت المغرب، وشأنه، حتى خرج من حوزتها ولاسيما في ظل المصادمات العنيفة التي حدثت بين العرب، فأخذت كل قبيلة تعمل لحسابها، وتتقاتل مع غيرها لبقائها. [١] ولعل النزاع بين قبيلة بني هلال العربية، وزناته البربرية، التي أخرجت لنا القصة الشهيرة التي وصفت لنا البطل أبا زيد الهلالي، وعدوه خليفة الزناتي – التي مزجت بالخيال – من أشهر تلك المصادمات في بلاد المغرب. [٢]

ويعلل بعض المؤرخين هذا إلى مبالغة الفاطميين في الاستخفاف بالدين، وسب الصحابة، وادعاء الألوهية، ودعوة الناس لعبادة بعضهم، وكثرة الصراعات التي عمت دولتهم؛ مما أدى إلى خروج المغرب من حوزتهم، ومن ثم فقد حذى أهل برقة، وطرابلس حذو ملوك المغرب، وتخلصوا من حكم الفاطميين لهم، ودعوا للخلفاء العباسيين. [٣]

[٢] الانهيار الاقتصادي التام وزوال الدولة الفاطمية :

لا شك أن كثرة الحروب، والصراعات الداخلية، وضياع ممتلكات الدولة الفاطمية في الشرق والغرب جعل خزانة الدولة خاوية على عروشها، واقتصادها قد انهار تمامًا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل صارت الخلافة الفاطمية الشيعية تحت حماية قوة كبرى تدين بالمذهب السني، وتتبع الخلافة العباسية، وهي قوة نور الدين محمود ممثلة في صلاح الدين الأيوبي القابض على زمام الأمور في مصر آنذاك. [٤]

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب، ج١، صـ٤٤٣؛ عبد المنعم ماجد : ظهور الخلافة الفاطمية، صـ٢٢٨.

(٢) السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب، صـ٥٨٥ – ٥٨٧؛ عبد المنعم ماجد : المرجع السابق، صـ٢٢٨.

(٣) ابن عذارى : المصدر السابق، صـ٤١٦؛ السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق، صـ٥٧٩.

(٤) ابن واصل : مفرج الكروب، ج١، صـ٢٠٠.

وبعد إلحاح من نور الدين محمود لإسقاط الخلافة الفاطمية اتخذ صلاح الدين الأيوبي الخطوة الأخيرة، والخطيرة فتم الادعاء في أول جمعة من عام ٥٦٧هـ / ١١٧١م، وهذا يدل على أن الفساد قد أنهك قوى الفاطميين، ولم يَعد لديهم قدرة على المقاومة. وبعد ذلك اتخذ صلاح الدين عدة إجراءات حاسمة للقضاء على آثار الخلافة الفاطمية في مصر، ونزع المناطق الفضة التي كانت بمحاريب جوامع القاهرة، والتي كانت تحمل أسماء الخلفاء، والفاطميين. (١)

ولا ريب أن سقوط الخلافة الفاطمية لم يكن مجرد انقلاب عادي، وإنما كان حدثًا خطيرًا في تاريخ العالم الإسلامي بوجه عام، وفي تاريخ مصر بوجه خاص. فها هي دولة الفاطميين تنهار مع قرنين من الزمان تقريبًا لتعود للعالم الإسلامي وحدته المذهبية. (٢)

والحقيقة التاريخية المؤكدة أن الفساد مهما طال أمده، واستوحش في الأرض، وتقوى لابد أن يكون مصيره الحتمي إلى الزوال فقد أدى فساد الدولة الفاطمية في عديد من النواحي إلى انفراط عقدها، وضياع ممتلكاتها، ونهاية نفوذها.

وكيفما كان الأمر، فالدولة تقوى بقوة اقتصادها، وتضعف، وتنهار بانهياره فقد أدى عدم الاهتمام بالاقتصاد، وعمليات الخراب، والتدمير، وضياع الممتلكات إلى تحميل خزانة الدولة أكثر مما تطيق وصار المال المنفوق كثير جدًا والوارد إلى الخزانة ضئيلاً جدًا بل انعدم في فترات الضعف، والوهن فضاعت الدولة بضياع الاقتصاد، وفساد القائمين عليه.

---

(١) المقريزي : السلوك، ج١، صـ٤٣ – ٤٥.

(٢) المقريزي : السلوك، ج١، صـ٤٦.

ومن الواضح أن غياب الرؤية، والهدف وعدم وجود خطة ثابتة للتنمية في شتى المجالات بجانب إيكال الأمر لغير أهله وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة كل هذه الأسباب مجتمعة كانت وراء انتشار مظاهر الفساد في مصر أثناء الحكم الفاطمي، ونتج عنها فساد سياسي، وإداري، واجتماعي، واقتصادي انتهى بزوال الدولة الفاطمية.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة

بعد أن استعرضنا في الفصول السابقة كل ما يتصل بمظاهر الفساد في مصر في العصر الفاطمي، نشير إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذا البحث، فقد خلص الباحث إلى عدة نتائج من أبرزها :

- ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التي عُرفت منذ بدء الكون واستخلاف البشر في الأرض، وقعت أول جريمة قتل على سطح الأرض، عندما فسد الأخ وحقد على أخيه، واستنكر قبول قربانه من الله عز وجل، فأقدم الأخ القاتل وهو قابيل وقتل أخاه هابيل.
- توجد ملامح ثابتة للفساد في كل زمان، ومكان، وفي شتى بقاع العالم، ولكن توجد بعض الإشكاليات لهذا الفساد ومظاهره مختلف عليها إلى حد ما، حيث إن ما يمكن وصفه فسادًا في دولة ما، أو عصر سابق أو لاحق لا يعد فسادًا عند دولة أخرى، وذلك متوقف على الثقافة والهوية والحضارة والتعاليم الدينية والسلوكيات التي تميز مجتمعًا عن آخر، كما تتفاوت درجات هذا الفساد من مجتمع لآخر حسب ثقافات هذا المجتمع وكذلك مراحل قوة الدولة أو ضعفها، ومدى تمسكها بمقومات الصلاح والإصلاح.
- يبدأ الفساد دائمًا صغيرًا، كالكائن الحي، ثم يتدرج في النمو، حتى يستفحل أمره ويسري في جسد الأمة، حتى تسقط وتتهاوى ويتلاشى أمرها، وتترك المجال لغيرها للقيام على أنقاضها، ويظهر هذا جليًا خلال الدراسات السابقة على مر العصور، ففي مصر الإسلامية – على سبيل المثال – جاءت الدولة العباسية على إثر فساد الدولة الأموية، وجاءت الدولة الإخشيدية بعد استفحال الفساد في الدولة الطولونية وقامت الخلافة الفاطمية لاستفحال الفساد في الدولة الإخشيدية، وكذلك قامت الأيوبية والمملوكية والعثمانية، فيكون الفساد دائمًا بداية النهاية لأي دولة.

- أورد ابن خلدون : أن مظاهر فساد الدولة تبدأ كمرحلة ثانية، حيث تقوم الدولة في بدايتها على البساطة وتنشغل بالبحث عن العصبية، ثم تنشغل بما وصلت إليه من قوة وازدهار. فتنغمس في البذخ والترف، فتبدأ مظاهر الفساد في الظهور. بعد أن ينشغل الحكام عن شئون دولتهم وتطمع القوى المحيطة في الوصول إلى السلطة، ويختل ميزان الدولة، وتنحرف عن مسارها الطبيعي، وتكثر الصراعات والفتن حتى ينتهي أمر الدولة بدولة أخرى تبدأ من جديد.
- تبين خلال الدراسة والبحث أن الدولة الفاطمية في مصر قد خالفت تلك القاعدة؛ حيث إنها لم تشهد الفترة الأولى من حياتها البسيطة في عصر دون المرور بالمراحل البدائية التي تمر بها باقي الدول. حيث إن الدولة الفاطمية قد مرت بهذه المرحلة في بلاد المغرب، فكانت في حالة من التقشف والزهد والبحث عن العصبية، لذلك فقد جاءت مصر قوية غنية مزدهرة، فانتقلت من الزهد والتقشف إلى الرفاهية والترف والبذخ المبالغ فيه. أي أنها انتقلت بشكل مفاجئ من النقيض إلى النقيض، فانغمست في براثم الفساد. حيث ثبت علميًا أن الانتقال السريع من الشيء إلى نقيضه يؤدي إلى الفساد الحتمي.
- أثبتت الدراسة أن تلاعب الفاطميين بعقيدتهم لتحقيق أغراضهم وأهدافهم أدى إلى الفساد الديني فقد غير الفاطميون في قواعد الميراث الشرعي لجعل الميراث للابنة بالكامل حال عدم وجود ذكور عند موت الأب؛ وذلك ليثبتوا أحقية السيدة فاطمة – رضوان الله عليها – في ميراث الرسول – ﷺ –، وبالتالي هم ورثة السيدة فاطمة وكذلك الأحق بميراث الخلافة والحكم بالعالم الإسلامي.
- كانت الدولة الفاطمية دولة دينية تعتمد على الحكم الديني الوراثي غير أنها قد أفرزت العديد من المذاهب الدينية السياسية والتي منها تقديس الحاكم وعصمة الإمام من الخطأ وإعطاؤه الحق

المنفرد في التأويل وخلط الدين بالسياسة وعدم الخروج على الحاكم مهما عظم فساده وتأثرت بعض المجتمعات ذات الحكم الدكتاتوري ببعض هذه المذاهب لقمع شعوبهم وإضفاء صبغة دينية على أنفسهم لضمان عدم الخروج عليهم.

- تعددت وتباينت الطوائف العسكرية داخل الدولة الفاطمية، فيما بين السود والأتراك والمغاربة والأرمن الذين تصارعوا فيما بينهم منذ أول وجود لهم في مصر، وظهر فسادهم على أهل البلاد الذين عانوا من فسادهم وظلمهم وتجرئهم على أملاكهم وأعراضهم، هذا الأمر الذي ازداد في العصر الفاطمي الثاني، حيث عاث الجند فسادًا في البلاد، وتجرأوا على الخليفة نفسه كما تحكموا في توليه الخليفة أو عزله.
- لعبت الدبلوماسية دورًا كبيرًا في الدولة الفاطمية فقد بلغت الدولة أقصى اتساع لها بفضل الدعاة الذين حملوا الدعوة الشيعية الفاطمية وانتشروا بها في شتى البقاع حتى أن الجيش الفاطمي لم يخض أية معارك توسعية إلا فيما ندر ولم يدخل في اختبار حربي حقيقي، وحتى في المراحل الأخيرة للدولة عندما تقلصت ممتلكاتها في الشرق والغرب، لم يستطع الجيش تقديم الحماية المطلوبة حتى سقطت الدولة؛ لأنه انصرف منذ البداية عن عمله المنوط به.
- اتضح للباحث أن قوة الدولة مرهونة بقوة حكامها وثبات أنظمتها وحسن هيكلتها الإدارية وتحديد الاختصاصات بها، ولكن عندما تغيب هذه المعايير ويلعب الوزير دور الحاكم ويدخل الجيش في أمور الحكم وينغمس في الملذات ويبعد عن ميادين الحرب والقتال وتختفي هوية الدولة، كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى فساد الدولة وزوالها وهذا ما حدث بداخل الدولة الفاطمية بمصر.
- مرت الدولة الفاطمية في مصر بفترتين متمايزتين، بدأت الأولى منها بوصول جوهر الصقلي إلى مصر (٣٥٨هـ/٩٦٩م) وانتهت باندلاع الحرب الأهلية التي اجتاحت مصر زمن المستنصر بالله

الفاطمي، والفترة الثانية هي فترة الحكم المطلق للوزراء العسكريين التي تبدأ بوزارة أمير الجيوش بدر الجمالي وتنتهي بوصول صلاح الدين بن أيوب إلى قمة السلطة في مصر سنة (٥٦٤هـ / ١١٦٨م) وسقوط الخلافة (٥٦٧هـ / ١١٧١م).

- وفي خلال هذه الفترة الأولى التي قضاها الفاطميون في مصر، لم يحاولوا اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق حلمهم في حكم العالم الإسلامي وتكوين إمبراطوريتهم التي حلموا بها، بل إنهم انشغلوا بمشاكل عقائدية وطموحات شخصية وبخاصة في عهد الحاكم بأمر الله، وعلى الرغم من الازدهار الواضح للدولة في بداية حكم المستنصر بالله، ووصول الدولة إلى أقصى اتساع لها، فإن مظاهر الفساد المختلفة التي عمت مصر، وتفشي الحروب الأهلية وتدخل أم المستنصر في أمور الدولة، وفساد الهيكل الإداري فيها، بالإضافة إلى المجاعات التي حلت بمصر، كل ذلك أدى إلى انهيار الدولة وفشل الخليفة في التصدي لهذا الفساد، فاستعان بالقائد العسكري بدر الجمالي.
- أقام بدر في مصر حكمًا عسكريًا مطلقًا، استمر أولاً في أسرته حيث نقل سلطته إلى ابنه الأفضل شاهنشاه (٤٦٦ – ٥١٥هـ / ١٠٧٣ – ١١٢١م) ثم إلى حفيده علي بن الأفضل كُتيفات، الذي تولى أثناء الاضطراب الذي عقب وفاة الخليفة الآمر بأحكام الله سنة ٥٢٤هـ / ١١٣٠م، وتعد فترة الحكم المطلق لأسرة بدر الجمالي هي نقطة التحول مع السياسة الفاطمية بالصنعة العسكرية، حيث وصل عدد كبير من الوزراء إلى الحكم بعد ذلك بفضل مؤازرة الفرق العسكرية لهم، وإن كان هذا سببًا في خلق العديد من المواجهات العسكرية التي انتشرت في العصر الفاطمي الثاني. وفي ظل هذا النظام أصبح الأئمة الفاطميون رموزًا لسلسلة متتابعة من الطغاة العسكريين.
- كانت الوزارة تؤخذ بحد السيف لمن يقدر عليها، أيًا كان مذهبه، فقد وصل للوزارة العديد من الوزراء الذين ناهضوا العداء

للمذهب الإسماعيلي، من أمثال علي بن الأفضل بن بدر الجمالي، وكذلك الوزير ابن مصال، وابن السلار، وصلاح الدين بن يوسف، كذلك وصل إليها بهرام الأرمني المسيحي الذي وزر لدولة دينية وشيعية، واستبد بأمور الدولة، وأساء السيرة في أهل مصر.

- اهتم الفاطميون طيلة وجودهم في مصر ببسط نفوذهم وسيطرتهم على الأراضي المقدسة في مكة والمدينة، رغبة منها في إثبات شرعيتها وكذلك بسط سيادتها على كل الأراضي الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك لم يوجد أحد من الفاطميين قد أدى فريضة الحج على الرغم من حرصهم الشديد على إقامة الدعوة لهم على منابر مكة والمدينة، اللهم إلا المعز لدين الله الفاطمي الذي عزم على ذلك؛ ولكنه لم يقم به. ووجه الفاطميين جل اهتمامهم إلى إحياء بعض المظاهر الإسلامية بفخامة وبذخ داخل عاصمة ملكهم.
- لم يستطع الفاطميون الحفاظ على عقيدتهم طيلة الوقت، بل أدى فساد الأمور في الدولة إلى انقسام الدعوة، ولاسيما بعد أن أبعد الوزير بدر الجمالي الابن الأكبر للخليفة المستنصر بالله "نزار" عن الخلافة، فانقسم "الإسماعيليون إلى قسمين "نزارية" يؤيدون "نزار" انتشروا في بلاد فارس، و"مستعلية" أتباع الإمام الجديد، وانتشروا في مصر والشام واليمن، وبعد موت الخليفة الآمر بن الخليفة المستعلي سنة ٥٢٤هـــ / ١١٣٠م، دون وريث وإعلان ابن عمه عبد المجيد لنفسه خليفة باسم الحافظ لدين الله سنة (٥٢٦هـــ / ١١٣٢م) ظهر انشقاق جديد بين الفرق المستعلية، التي انقسمت إلى "حافظية" استمرت في مصر، و"طيبية" استقروا في اليمن والهند.
- وعلى الجانب الاجتماعي أوضحت الدراسة أن الطبقة الوسطى اختفت لفترات طويلة إبان الدولة الفاطمية لمصر حيث تحول المجتمع إلى طبقة قوية مهيمنة مسيطرة غنية ذات ثراء كبير

وفاحش أحيانًا وأخرى فقيرة معدمة تعيش بالكاد وهذا بدوره أدى إلى خلل في البناء الاجتماعي للدولة.

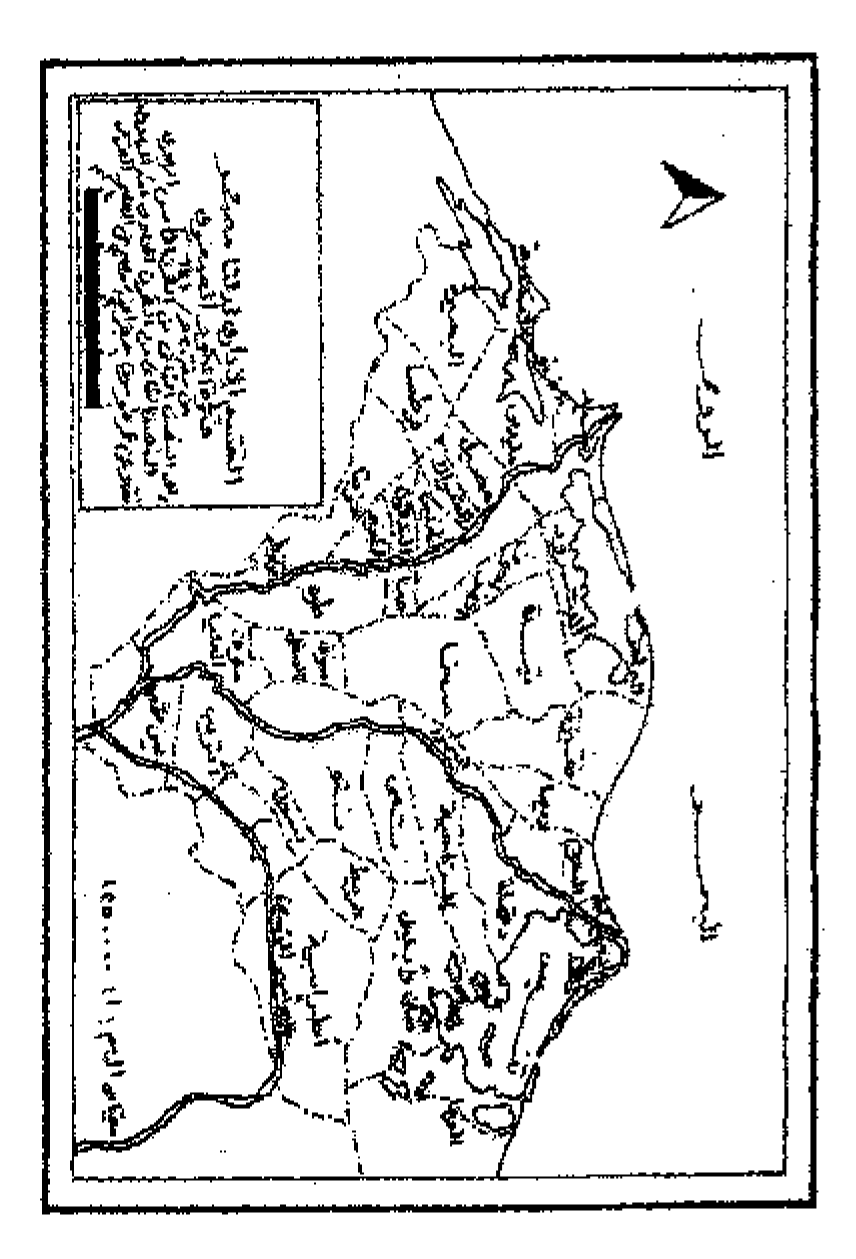
- كان العامة يمثلون أغلبية السكان في المجتمع المصري ويعدون العنصر المنتج بين طبقاته الذين بهم كان قوام العيش، إلا أنهم كانوا في أغلب الأحيان مغلوبين على أمرهم خاضعين لسلطة مسيطرة تملك بيدها كل أمور السياسة والاقتصاد، وتتحكم فيها وفق مصالحها الخاصة، وكانت الفسطاط مقر العديد من العامة، ففي الوقت الذي كانت تتمتع فيه القاهرة بالقصور الفخمة والمباني العظيمة والمرافق الصحية، وارتفاع المنسوب الاقتصادي، كانت الفسطاط تكتظ بسكانها، تشقى بأمراضها، وتنتظر قوت يومها، كما كانت الإسكندرية بمثابة المتنفس الذي يثور فيه السنيون من جراء ظلم الفاطميين الشيعة حتى عرفها المؤرخون بأنها (مركز المقاومة السنية).
- عاني الشعب المصري أشد ويلات العذاب خلال تسلط أهل الذمة على أمور الدولة، وإساءتهم للمسلمين، كذلك القرارات التي اتخذت لإجبار السنة على اعتناق المذهب الإسماعيلي ومحاولة الفاطميين إيذاء مشاعر المسلمين السنة عن طريق سب الصحابة ولعنهم على المنابر أثناء الصلاة، بالإضافة إلى الأحكام الجائرة التي اتخذها الحاكم بأمر الله والتي شملت المسلمين، وأهل الذمة، وكذلك النساء اللاتي ورد بشأنهن أول قانون يقضي على حرياتهن داخل المجتمع.
- عاش الفاطميون ما يقرب من قرنين في مصر، لم تتحدث المصادر عن زواج أحد الخلفاء الفاطميين من مصرية، بل كان أغلب زيجاتهم من السيدات النصارى، فجاء العديد منهم من أب مسلم وأم نصرانية، مثل الحاكم بأمر الله، والمستعلي، والآمر بأحكام الله. ولعل هذا كان سببًا في عدم بقائهم في مصر، وربما كان الأمر قد تغير كلية إذا كان هناك خليفة فاطمي من أم مصرية.

- وعلى الجانب الاقتصادي كان النيل ولا يزال هبة مصر للمصريين وقد تأثر كثيرًا بفساد الحكام والوزراء والعسكر، فقد رفع الدول إلى قمة الازدهار في فترات القوة والعدالة والمساواة والشيء اللافت للنظر أنه جف وقل فيضانه في فترات الفساد كما لو أنه يشعر ويعيش كأحد أفراد المجتمع المصري. فشهدت مراحل القوة اهتمامًا بالنيل وبمقاييسه أعقبها إهمال شديد في مراحل الضعف وتصادف ندرة فيضان النيل مما انعكس على الدولة الفاطمية وأدى إلى انهيارها.
- عاشت مصر في كنف الدولة الفاطمية أزهى أيامها، وكذلك أشقاها، فقد حظيت الدولة بمجموعة من الأزمات الاقتصادية صحبتها العديد من المجاعات التي أدت إلى موت وهلاك الكثير من أهل مصر ولاسيما العامة، فعلى الرغم من أن مصر عانت قبل الفاطميين من ويلات المجاعات، فإن العصر الفاطمي قد نال الحظ الأكبر منها، ولم تكن تلك المجاعات بفعل نقص مياه النيل أو زيادته، بل إن ضعف الخلفاء وانشغالهم عن أمور الدولة، والصراعات التي عمت عصري مصر الفاطمية، جعلت أرض مصر مسرحًا للحروب والنزاعات والفتن فانعدم الأمن، ومنعت الناس من الزراعة على الرغم من وجود المنسوب اللازم للزراعة، كما جعلت التجار يتلاعبون بالأسعار ويمارسون الاحتكار، هذا الأمر الذي أدى إلى انعدام الأقوات، وهلاك العديد من الناس.
- لم تكن المجاعات من الأمور التي تؤثر على الخلفاء لكثرة أموالهم وتحكمهم في أمور الدولة، بل كان الشعب هو دائمًا من يدفع الثمن، ففي الوقت الذي ينغمس فيه الحكام في مظاهر الترف والبذخ والاحتفال، كان الشعب يأكل القطط والكلاب من الشوارع، كذلك يأكل الميتى، حتى بلغ به الأمر إلى أن أكل الناس بعضهم بعضًا، ومات منهم الكثير.

- لم تعبأ الدولة الفاطمية بمعاناة الشعب أو حتى فقدانه، بل كان بعض الخلفاء وكذلك الوزراء في غياب المجاعات يقومون بالدور نفسه، حيث أمر الحاكم بأمر الله بإحراق الفسطاط بمن فيها من أناس، فهلك نحو ثلثيها ودمرت ديارها، وفعل الفساد بأهلها كذلك فعل شاور دون وعي أو تفكير في صراعه مع ضرغام من أجل الوصول للوزارة، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت الدولة الفاطمية في تلك المصائب التي حلت بالشعب المصري فائدة عظمى أطلق عليها المؤرخون إيجابيات الأزمة.
- كانت نتيجة هلاك الغالبية العظمى من الشعب زيادة الملكيات الخاصة التي لم يوجد لها وارث شرعي، بالإضافة إلى سطو كبار رجال الدولة والطامعين ممن اعتادوا على الثراء داخل الدولة إلى الاعتداء على الناس، واغتصاب أملاكهم، وقد أقرت الدولة ذلك، ففي وزارة الأفضل بن بدر الجمالي، وعلى الرغم من ثبوت الاعتداء فإن الأفضل قد أقر الوضع القائم مع إلزام المغتصبين بأداء الخراج من هذه الأراضي.
- أثناء الشدة المستنصرية، زاد عدد الإقطاعات في البلاد، وذلك نتيجة لتسلط العناصر العسكرية ابتداء من ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م، والتي أجبرت الدولة على إقطاعها تلك الأراضي نظير حمايتها، وكذلك بدلاً من مرتباتها التي عجزت الدولة عن سدادها.
- شهدت الدولة الفاطمية بمصر الفساد بأنواعه الذي تعددت أشكاله، وأنماطه فقد قام المعز لدين الله الفاطمي بالقتل والتعذيب والسلخ لمن خالفه، أو اعترض عليه فقد أهدر آدمية البشر، وكذلك سكن القصور الفخمة وأنفق الذهب والجوهر ببذخ، وبعض شعبه جائع، وكثرت الوساطة والمحسوبية والبذل والبرطلة على عهد العزيز بالله وميز أهل الذمة عمن سواهم، وقام الحاكم بأمر الله بعديد من التناقضات والجرائم غير الآدمية وأباد مدينة الفسطاط، وانغمس معظم الخلفاء الفاطميين في البذخ، والترف، واللهو، والعبث، فأهملوا شئون الدولة.

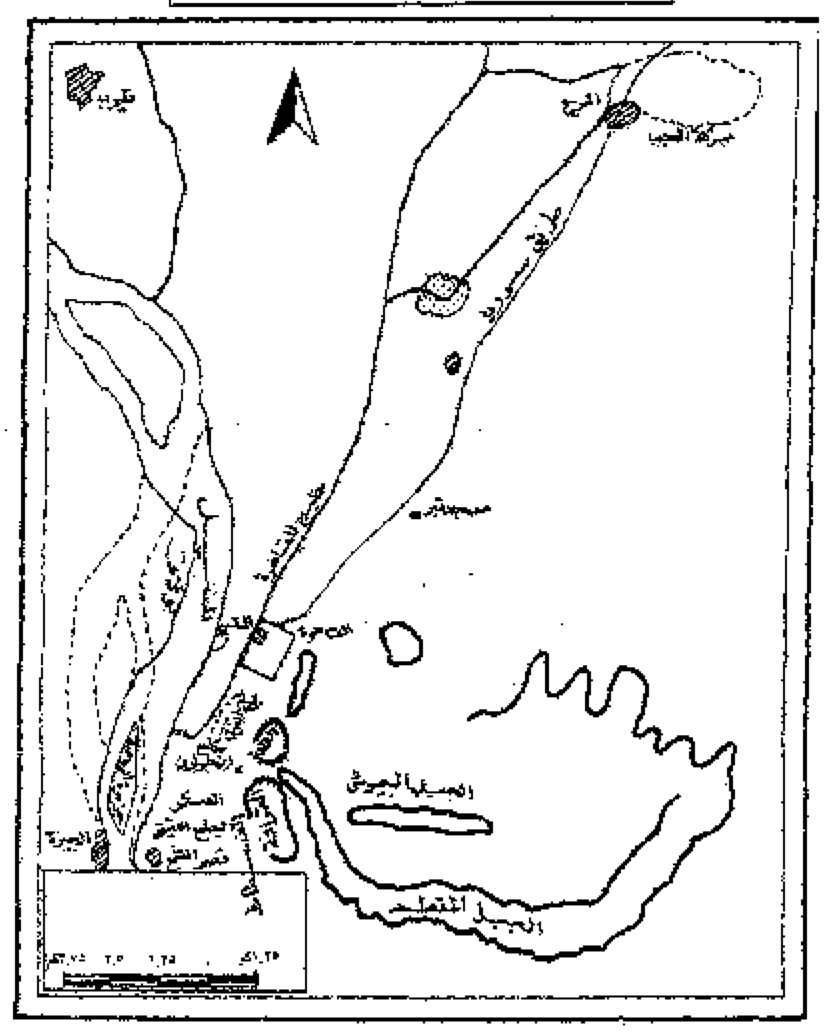
- أدى فساد الدولة الفاطمية إلى ضياع ممتلكاتها في برقة وطرابلس وأفريقية وكذلك ضياع ممتلكاتها في المشرق الإسلامي واستولى السلاجقة على بعض أجزائها واستولى الصليبيون على البعض الآخر، وهلك السواد الأعظم من المصريين أثناء تلك الأحداث، بالإضافة لهلاكه أثناء المجاعات والأوبئة التي كثرت في العصر الفاطمي بجانب غياب العدالة الاجتماعية والمساواة وزيادة الفقر أثناء فترة تحكم الوزراء في مقاليد الأمور كل هذه الأسباب مجتمعة أفسدت الحياة السياسية والإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية حيث أصبحت مصر مسرحًا لهذه الصراعات، كما أصبح أهل مصر وقودًا لها.
- على الرغم من فشل الفاطميين في تحويل أهل مصر إلى المذهب الشيعي، وعلى الرغم من سقوط الدولة الفاطمية وزوالها، فإن تأثيرها مازال مستمرًا حتى الآن سواء في مصر أو غيرها، حيث استمرت الدعوة المستعلية – الطيبية في الهند، وكذلك الدعوة النزارية التي أطلق عليها الأوروبيون لفظ Assassins "الحشاشين" الموجود أتباعها في سوريا، وإيران، وباكستان.
- أما المصريون في مصر فقد عاشوا على المذهب السني، غير أن التأثير الشيعي قد غلب على احتفالاتهم وأعيادهم، الذي تفاعل معها المصريين، فعاش المصريون على المذهب السني ولكن بتأثير شيعي، ويظهر هذا في احتفالات الفاطميين التي تفاعل معها المصريون وأحبوها لما كانت تمثله لهم من أهمية معنوية وترفيهية، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية، حيث كانت توزع فيها العطايا من أموال وكسوة وطعام، وقد بقي من هذه الاحتفالات الكثير، ومازال المصريون يحتفلون بها ونذكر منها المولد النبوي الذي بدأ بدخول الفاطميين مصر ومع الخليفة المعز، فأفرطوا في صنع الحلوى بأشكالها المختلفة كالطيور والقطط والخيول والعرائس (عروسة المولد) التي توجد حتى الآن.

- كذلك بقي الاحتفال بليلة النصف من شعبان وأول رمضان ورأس السنة الهجرية وعيد الفطر وعيد الأضحى، وكذلك عاشوراء، غير أن المصريين قد غيروا الاحتفال به من الحزن الذي يعم الفاطميين إلى السرور والفرحة.
- كذلك ظلت فوانيس رمضان، ودار الفطرة، موائد الرحمن، والتبرك بآل البيت، الحسن والحسين والسيدة زينب، والسيدة أم هاشم، والسيدة نفيسة – رضوان الله عليهم –، وغير ذلك الكثير من التأثيرات الفاطمية الباقية على الرغم من زوال الدولة.
- كانت الدولة الفاطمية أول دولة شيعية وكذلك آخر دولة شيعية حكمت مصر حتى الوقت الحاضر، فجاءت الدولة الفاطمية ودخلت مصر دون مقاومة، ثم خرجت أيضًا دون مقاومة، استمرت ونمت وترعرعت، ووصلت إلى أقصى اتساع لها ثم ما لبثت أن سقطت وتهاوت بفعل فسادها، وفساد أهلها، هذا الأمر الذي مهد لها الطريق من قبل؛ وأتاح لها دخول مصر، وذلك عندما استفحل الفساد في الدولة الإخشيدية سابقتها في مصر.
- على الرغم من تعدد مظاهر الفساد في الدولة الفاطمية والتي امتلأت صفحات البحث بها، فإن الدولة الفاطمية كانت تتمتع بالعديد من المزايا التي ميزتها عن غيرها في ذلك الوقت والتي حافظت على كيانها مدة القرنين التي قضتها في مصر، فكان لها من التقدم والازدهار ما شهد به الجميع، غير أن موضوع البحث قد ركز بشكل مباشر على سلبيات هذه الدولة، التي أودت بها إلى السقوط والانهيار.

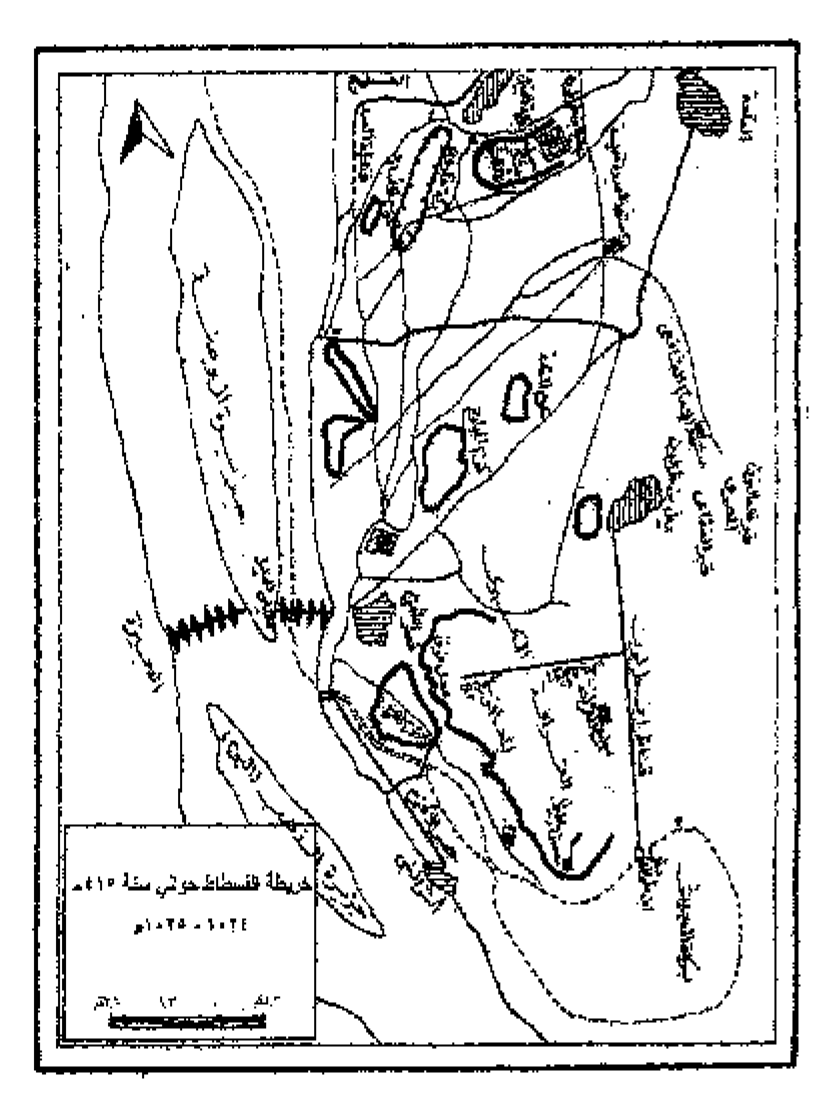


المصدر : حسين مؤنس : أطلس التاريخ الإسلامي.

خريطة تخطيط مدينة القاهرة - مصر
في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر م



المصدر : المُسبحي : أخبار مصر في سنتين (٤١٤ – ٤١٥هـ) نقلاً عن : كتاب كرزويل رالفيز.



المصدر : المُسبحي : أخبار مصر في سنتين (٤١٤ – ٤١٥هـ).

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم.

ثانيًا : الوثائق والمخطوطات :

١. دار الوثائق القومية : وثيقة رقم (١) من مجموع حجج الأمراء والسلاطين.

٢. السجلات المستنصرية : "سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الإمام المستنصر بالله أمير المؤمنين صلوات الله عليه إلى دعاة اليمن وغيرهم قدس الله أرواح جميع المؤمنين"، تحقيق: عبد المنعم ماجد، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

٣. مجموعة الوثائق الفاطمية : وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة، تعليق : د/ جمال الدين الشيال، م١، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٤. قانون العقوبات المصرية لسنة ١٩٣٧م، الوقائع المصرية، العدد (٧١)، الصادر في ٥/٨/١٩٧٣م.

٥. الذهبي الكاملي (منصور) ت (١١٣٦هـ / ١٧٢٣م) : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مخطوط، محفوظ بدار المخطوطات، جامعة الملك سعود، تحت رقم (٢١٥٨)، ٤/٣٣٢، ١٢ق – ٢٥س، السعودية، ١١٣٥هـ.

ثالثًا : المصادر العربية المخطوطة :

٦. ابن الأثير [عز الدين أبو الحسن علي بن محمد]، ت (٦٣٠هـ / ١٢٣٣م) : الكامل في التاريخ، ١ – ١٣، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م – ١٩٦٧م.

٧. ابن الأخوة [محمد بن محمد بن أحمد القرشي]، ت (٧٢٩هـ / ١٣٢٩م) : معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق : محمد محمود شعبان، صديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

٨. الإدريسي [أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الشريف] ت (٥٦٠هـ / ١١٦٥م) : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج١، مكتبة الثقافة الدينية، بدون تاريخ.

٩. أسامة بن مُنْقذ [مؤيد الدولة المظفر أسامة بن مرشد الشُيزري]، ت (٥٨٤هـ / ١١٨٨م) : "الاعتبار"، تحقيق : فليب حتى، مطبعة جامع بونستون، الولايات المتحدة، ١٩٣٠م.

١٠. الاصطخري [أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الفارسي]، ت (٣٤٥هـ / ٩٥٢م) : مسالك الممالك، تحقيق : محمد جابر عبد العال، مراجعة : شفيق غربال، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦١م، طبعة ليدن، مطبعة بريل، ١٩٣٧م.

١١. الأصفهاني [أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي] ت ٣٥٦هـ : الأغاني، المجلد السادس عشر، ط١، شرحه وكتب هوامشه : عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

١٢. الأنطاكي [يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي]، ت (٤٥٨هـ / ١٠٦٧م) : تاريخ الأنطاكي: المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، تحقيق : عمر عبد السلام تدمُري، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٠م.

١٣. ابن إياس [أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي]، ت (٩٣٠هـ / ١٥٢٣م) : بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، القسم الأول، تحقيق : محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٤. بدر الدين العيني : السيف المهند في سيرة الملك المؤيد "الشيخ المحمودي"، ترجمة : فهيم محمد شلتوت، مراجعة : محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥. البغدادي [عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي]، ت (٤٢٩هـ / ١٠٣٧م) : الفرق بين الفرق، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.
١٦. البغدادي : [عبداللطيف مُوفق الدين عبداللطيف]: (ت٦٢٩هـ/ ١٢٣١م): الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ،أو رحلة عبداللطيف البغدادي، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٧. البكري [أبو عبيد الله بن عبد العزيز]، ت (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م) : جغرافية مصر في كتاب المسالك والممالك، تحقيق : عبد الله يوسف الغنيم، الكويت، ١٩٨٠م.
١٨. البلاذري [أبوالحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذي]، ت (٢٧٩هـ / ٨٩٢م) : فتوح البلدان، مراجعة وتحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٩. البلوى [أبو محمد عبد الله بن محمد بن عُمَيْر بن محفوظ المديني]، من علماء القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي : سيرة أحمد بن طولون، تحقيق : محمد كرد علي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢٠. ابن تغري بردي [جمال الدين أبو المحاسن يوسف]، ت (٨٧٤هـ / ١٤٧٠م) : النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر القاهرة، ١ – ١٦، نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة القاهرة، بدون تاريخ.
٢١. تميم بن المعز لدين الله الفاطمي : ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي، دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.

٢٢. ابن تيمية [تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم]، ت (٧٢٨هـ / ١٣٢٧م) : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، مراجعة وتعليق : محمد عبد الله السمان، الرياض، السعودية، ١٩٥١م.
٢٣. ابن جُبَيْر [أبو الحسين محمد بن أحمد الكناني الأندلسي البلنسي]، ت (٦١٤هـ / ١٢١٧م): رحلة بن جبير، المسماة تذكرة الأخبار من اتفاقات الأسفار، تحقيق : حسين نصار، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م.
٢٤. ابن الجوزي [أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي]، ت (٥٩٧هـ / ١٢٠١م) : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ٥ – ١٠، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٥٧هـ – ١٣٥٩هـ.
٢٥. الجهشياري [أبو عبد الله محمد بن عبدوس] : الوزراء والكُتاب، ط١، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، ط٢، م، القاهرة.
٢٦. الجوذري [أبو علي منصور العزيزي] ت (بعد سنة ٣٨٦هـ / ٩٩٦م) : سيرة الأستاذ جَوذَر، وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق وتقديم : محمد كامل حسين، ومحمد عبدالهادي شعيره، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٤م.
٢٧. حاجي خليفة [مصطفى بن عبد الله المُسمى بكاتب شلبي]، ت (١٠٦٧هـ / ١٦٥٧م): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م١، دار الفكر للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
٢٨. ابن حجر العسقلاني [شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي]، ت (٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) : رفع الإصر عن قضاة مصر، جزءان، تحقيق : حامد عبد المجيد وآخرون، قسم نشر التراث القديم، القاهرة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.

٢٩. الحسن بن موسى : فرق الشيعة، تحقيق : عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٢م.
٣٠. ابن حماد [أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد بن عيسى] ت (٦٢٦هـ / ١٢٣٠م) : أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق ودراسة : التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، بدون تاريخ.
٣١. ابن خلدون [ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي]، (ت٨٠٨هـ / ١٤٠٦م) : العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ١ – (٧) بولاق، ١٢٨٤هـ، "المقدمة" ١–٣، تحقيق علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.
٣٢. ابن خلكان [شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد]، ت (٦٨١هـ / ١٢٨٢م) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الأجزاء ١ – ٨، تحقيق : إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٩هـ – ١٩٧٢م.
٣٣. ابن دقماق [إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي] : الانتصار لواسطة عقد الأمصار (في تاريخ مصر وجغرافيتها)، القسم الأول، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
٣٤. الدواداري [أبو بكر عبد الله بن أيبك] ت (٧٣٦هـ / ١٣٣٥م) : الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، ج١، من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
٣٥. الذهبي [شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز]، ت (٧٤٨هـ / ١٣٤٧م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق : عمر عبد السلام

تغري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٣٦. ـــــــــــــــ : العبر في خبر من غبر، ج٣، تحقيق : أبو هاجر السعيد بن بسيوني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٧. ـــــــــــــــ : سير أعلام النبلاء، ج١٦، تحقيق : شعيب الأرنؤوطي، ط١١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣٨. **الرازي [محمد بن أبي بكر عبد القادر] :** مختار الصّحاح، ترتيب : محمود خاطر، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٩. **ابن زولاق [أبو الحسن حسن بن زولاق المصري] ت (٣٨٧هـ/ ٩٩٧م) :** فضائل مصر وأخبارها وخواصها، تحقيق علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٠. **ساويرس بن المقفع أسقف الأشمونين [توفي أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي] :** تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية، المعروف باسم "سير البيعة المقدسة"، م١، ج١، طبعة باريس، مطبوعات جمعية الآثار القبطية، قسم النصوص والوثائق، بدون تاريخ، م٢، ج٢، ج٣، نشر : عيسى عبد المسيح وآخرون، القاهرة، ١٩٥٩م، م٣، ج١، م٢، ج٢، نشر أنطوان خاطر وآخرون، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢م.

٤١. **سبط بن الجوزي [شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي]، ت (٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م):** مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، م٨، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ.

٤٢. السخاوي [شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد]، ت (٩٠٢هـ / ١٤٩٧م) : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١-١٢، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣- ١٣٥٥.

٤٣. ابن سعد [محمد بن سعد بن منيع الزهري]، ت (٢٢٠هـ / ٨٤١م) : الطبقات الكبرى، تحقيق : إحسان عباس، ج٢، بيروت، بدون تاريخ.

٤٤. ابن سعيد [علي بن سعيد المغربي]، ت (٦٨٥هـ / ١٢٨٦م) : "المُغْرب في حُلى المَغْرب"، القسم الخاص بالفسطاط، تحقيق : ذكي محمد حسن، سيدة إسماعيل كاشف، شوقي ضيف، جامعة فؤاد، القاهرة، ١٩٥٣م.

٤٥. ـــــــــــــــــ : "النجوم الزاهرة في حُلي حضرة القاهرة"، الجزء الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب"، تحقيق : حسين نصار، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

٤٦. السيوطي [جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد]، ت (٩١١هـ / ١٥٠٥م) : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٤٧. أبو شامة [شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقديسي] ت (٦٦٥هـ / ١٢٦٧م) : الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج١، من قسمين، تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد، مراجعة : مصطفى زيادة، وزارة الثقافة للإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٥٦ – ١٩٦٢م.

٤٨. أبو صالح الأرمني [المؤتمن أبوالحكام سعد الله بن جرجس بن مسعود] (ت٦٠٥هـ/ ١٢٠٩م): تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني، تذكر فيه أخبار من نواحي مصر وأقطاعها،

تحقيق : رزق الله منقريوس الصدقي، المطبعة المدرسية، أكسفورد، ١٨٩٣م.

٤٩. ______ : تاريخ أبو المكارم، المعروف بكنائس وادير، مصر، طبعة أكسفورد، ١٨٩٥م.

٥٠. **الصفدي [صلاح الدين خليل بن أيبك]، ت (٧٥٤هـ / ١٣٦٣م)** : الوافي بالوفيات، ١- ١٨، ٢٢، تحقيق : مجموعة من العلماء (النشرات الإسلامية ٦)، استانبول، بيروت، ١٩٤٩ – ١٩٨٨م.

٥١. **ابن الصيرفي [تاج الرئاسة أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان الكاتب]، ت (٥٤٢هـ / ١١٤٧م)**: الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق : أيمن فؤاد سيد، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٥٢. **ابن طباطبا [محمد بن علي]** : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق: عبد القادر مايو، دار القلم العربي، ١٩٩٧م.

٥٣. **الطبري [حمد بن جرير بن يزيد بن كثير من غالب الأملي]، (ت٣١٠هـ / ٩٢٣م)** : جامع البيان في تفسير القرآن، الأجزاء ٢٤، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، المملكة السعودية، ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.

٥٤. ______ : تاريخ الطبري أو تاريخ الأمم والملوك، عشر أجزاء، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٥. ______ : تاريخ الرسل والملوك، ج٨، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

٥٦. **ابن الطوير [أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القهري القيسراني]، ت(٦١٧هـ / ١٢٢٠م)** : نزهة

المقلتين في أخبار الدولتين، تقديم : أيمن فؤاد سيد، النشرات الإسلامية، ٣٩، شتوتجارت، ١٩٩٢م.

٥٧. **ابن ظافر [جمال الدين أبوالحسن علي بن أبي منصور ظافر الأزدي] ت (٦١٢هـ / ١٢١٥م)** : أخبار الدول المنقطعة، دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين، مع مقدمة وتعقيب إندريه فريه، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥٨. **ابن ظهيرة [محمد بن محمد]، ت (٨٨٨هـ / ١٤٨٣م)** : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.

٥٩. **ابن عذارى [أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي]، (ت٦٩٥هـ / ١٢٩٥م)** : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج١، تحقيق : ج.س كولان، وليفي بروفنسال، ليدن، ١٩٤٨م.

٦٠. **القاضي النعمان [ابن محمد بن حيون]، ت (٣٦٣هـ / ٩٧٣م)** : دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، ١ – ٢، تحقيق : أصف بن علي بن أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

٦١. **القلقشندي [شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الله بن الجمال]، ت (٨٢١هـ / ١٤١٨م)** : صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١ – ١٤، طبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩١٢ – ١٩٣٨م.

٦٢. **المخزومي [القاضي السعيد ثقة الثقات ذو الرياستين أبو الحسن علي بن أبي عمرو عثمان بن يوسف]، ت (٥٨٥هـ)** : المنهاج في علم خراج مصر، المعهد العلمي الفرنسي للآثار، القاهرة، ١٩٨٦م.

٦٣. ______________ : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا" ١ - ٣، الأول، تحقيق : جمال الدين الشيال، الثاني والثالث، تحقيق : محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧ - ١٩٧٣م.
٦٤. ______________ : إغاثة الأمة بكشف الغُمّة، تحقيق : محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٧م.
٦٥. ______________ : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦م.
٦٦. ______________ : المقفى الكبير، ١ - ٨، تحقيق : محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.
٦٧. ______________ : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ١ - ٢، بولاق، ١٢٧٠هـ.
٦٨. ______________ : شذوذ العقود في ذكر النقود، دراسة وتحقيق : محمد عبد الستار عثماوي، القاهرة، ١٩٩٠م.
٦٩. **ابن مماتي [أبو المكارم الأسعد بن مُهَذَّب الخطير أبو سعيد بن مينا]**، ت (٦٠٦هـ / ١٢٠٩م): قوانين الدواوين، تحقيق : عزيز سوريال عطية، القاهرة، الجمعية الملكية الزراعية، ١٩٤٣م.
٧٠. **ابن منظور [جمال الدين محمد بن مكرم]** : لسان العرب، ط١، م٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠.
٧١. ______________ : لسان العرب، تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

٧٢. **ابن ميسر [تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب]**: ت (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م): "أخبار مصر - المنتقى من"، حققه وكتب مقدمته وحواشيه : أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨١م.

٧٣. **المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي]**، ت (٤٧٠هـ / ١٠٧٧م) : "سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة، ترجمة حياته بقلمه"، تقديم وتحقيق : محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٩م.

٧٤. **ناصرخسرو [أبو معين الدين ناصرخسرو علوي]**: ت (٤٨١هـ / ١٠٨٨م) : سفرنامة، ترجمة : يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٧٥. **النرشخي [أبي بكر محمد بن جعفر]**، ت (٢٨٦ – ٣٤٨هـ / ٨٩٩ – ٩٥٩م): تاريخ بخاري، ط٣، ترجمة : د. أمين عبد المجيد بردي، نصر الله مبشر العزازي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.

٧٦. **النويري [شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب]**، ت (٧٣٣هـ / ١٣٣٣م) : نهاية الإرب في فنون الأدب، ج٢٨، تحقيق : محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

٧٧. **ابن النديم [محمد بن إسحاق] ت (٤١٢هـ / ١٠٢١م) :** الفهرست، نشره : رضا تجدد، طهران، ١٩٧١م.

٧٨. **ابن هشام** : السيرة النبوية، ٤ أجزاء، ط١، تحقيق : محمد كامل عويضة، دار العنان، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٧٩. **ابن واصل [جمال الدين محمد بن سالم الحموي]** ت (٦٩٧هـ / ١٢١٧م) : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ١ – ٣، تحقيق : جمال الدين الشيال، مطبعة جامعة فؤاد

الأول، القاهرة، ١٩٥٣ – ١٩٦٠م، ٤ – ٥، تحقيق : حسين محمد ربيع، القاهرة، ١٩٧٢م – ١٩٧٧م.

٨٠. **ياقوت الحموي [شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي البغدادي]، ت (٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)** : معجم البلدان، خمسة أجزاء، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

رابعًا : المراجع :

٨١. إبراهيم العدوي (دكتور) : تاريخ العالم الإسلامي، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٦م.

٨٢. **إبراهيم أنيس وآخرون** : المعجم الوسيط، ج٢، ط٢، بدون تاريخ.

٨٣. **إبراهيم رزق الله أيوب (دكتور)** : التاريخ الفاطمي الاجتماعي، ط١، المكتبة العالمية للكتاب، لبنان، بدون تاريخ.

٨٤. **إبراهيم سلمان الكردي، وعبد التواب شرف الدين** : الحضارة العربية الإسلامية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٨٥. **إبراهيم عبد الله رفيدة وآخرون** : معاني القرآن الكريم، تفسير لغوي موجز، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط١، طرابلس، ليبيا، بدون تاريخ.

٨٦. **إبراهيم محمد علي مرجونة (دكتور)** : تاريخ الأكراد (دراسة تاريخية حضارية في ظل الخلافة العباسية)، تقديم : سحر السيد عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.

٨٧. **أحمد السيد الصاوي (دكتور)** : مجاعات مصر الفاطمية (أسباب ونتائج)، ط١، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.

٨٨. **أحمد عبد الرازق** : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٨٩. **أحمد مختار العبادي (دكتور)** : في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.

٩٠. ـــــــــــــــ : صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٩١. ـــــــــــــــ : في التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ.

٩٢. ـــــــــــــــ : في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

٩٣. **أحمد محمد إسماعيل الجمال (دكتور)** : في تاريخ المغرب والأندلس، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور، ٢٠٠٣م.

٩٤. **أمينة الشوربجي (دكتور)** : رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٧٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩٥. **إيرس حبيب المصري** : قصة الكنيسة القبطية، الكتاب الرابع، مكتبة كنيسة مارجرجس، أسبورتنج، الإسكندرية.

٩٦. **أيمن فؤاد سيد (دكتور)** : الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٩٧. **جرجي زيدان (دكتور)** : تاريخ التمدن الإسلامي، ٥ أجزاء، ج٤، مراجعة وتعليق : حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٧٢م.

٩٨. **جمال الدين الشيال (دكتور)** : تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٩٩. ــــــــــــــــــ : تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
١٠٠. **جوزيف نسيم يوسف (دكتور)** : تاريخ الدولة البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
١٠١. **حسن إبراهيم حسن (دكتور)** : الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢م.
١٠٢. ــــــــــــــــــ : عبد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطيمية في بلاد المغرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م.
١٠٣. ــــــــــــــــــ : تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.
١٠٤. ــــــــــــــــــ : تاريخ الإسلام السياسي والديني والاجتماعي، ج٣، العصر العباسي في الشرق ومصر والمغرب والأندلس، (٢٣٢ – ٤٤٧هـ / ٨٤٧ – ١٠٥٥م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
١٠٥. ــــــــــــــــــ : تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.
١٠٦. **حسن الباشا وآخرون** : القاهرة (تاريخها، صورها، آثارها)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٠م.
١٠٧. **حسن حبشي (دكتور)**: تاريخ العالم الإسلامي، ج١، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(٢٢٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٠٨. ـــــــــــــــ : ج٢، سلسلة تاريخ المصريين ،العدد(٢٥٩)،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
١٠٩. **حسن عبد الوهاب (دكتور)**: تاريخ المساجد الأثرية، ١ – ٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٤٦م.
١١٠. ـــــــــــــــ : تاريخ المساجد الأثرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
١١١. **حسين مؤنس (دكتور)**: معالم تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١١٢. **حمدي المناوي (دكتور)** : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مكتبة الدراسات التاريخية، مطبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م.
١١٣. **حمدي عبد المنعم حسن (دكتور)** : محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
١١٤. **راشد البراوي (دكتور)** : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م.
١١٥. **رأفت محمد البراوي (دكتور)** : النقود الصليبية في مصر والشام، ط١، دار نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م.
١١٦. **رمسيس بهنام (دكتور)** : "القانون" الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م.
١١٧. **سامي أحمد عبد الحليم إمام (دكتور)** : المنسوجات الأثرية القبطية والإسلامية (المحفوظة في متحف جاير أندرسون بالقاهرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

١١٨. **سعاد ماهر محمد (دكتورة)**: النسيج الإسلامي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، ١٩٧٧م.

١١٩. **سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرون** : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

١٢٠. **سلام شافعي (دكتور)** : أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد [٧٥]، ١٩٩٥م.

١٢١. ــــــــــــــــــــــــ : أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والأيوبي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٢٢. **سليمان عبد المنعم سليمان (دكتور)** : أصول علم الإجرام القانوني في إشكالات تأصيل علم الإجرام، التحليل الوصفي لظاهرة الجريمة، التحليل التفسيري لظاهرة الإجرام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

١٢٣. **سهام مصطفى أبو زيد (دكتور)** : الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٢٤. **السيد عبد العزيز سالم (دكتور)** : التاريخ والمؤرخون العرب، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٦٧م.

١٢٥. ــــــــــــــــــــــــ : تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس (من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة، مكتبة الأبحاث التاريخية والأثرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.

١٢٦. ــــــــــــــــــــــــ : تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ.

١٢٧.________ : تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٢٨.________ : دراسات في تاريخ العرب (العصر العباسي الأول)، ج٣، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

١٢٩.________ : دراسات في تاريخ العرب (تاريخ الدولة العربية)، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٣٠. **السيد عوض (دكتور)**: "قانون" الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

١٣١. **سيدة إسماعيل كاشف (دكتور)** : مصر الإسلامية وأهل الذمة، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد (٨٢)، ١٩٩٣م.

١٣٢.________ : أحمد بن طولون، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

١٣٣.________ : مصر في عهد الإخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد، القاهرة، ١٩٥٠م.

١٣٤.________ : مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،سلسلة تاريخ المصريين،العدد(٨٢)، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٣٥. **شوقي ضيف (دكتور)** : في الشعر والفكاهة في مصر، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١٣٦. **صلاح أحمد هريدي (دكتور)** : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ط١، ج٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

١٣٧. **ضيف الله محمد يحيى الزهراني (دكتور)**: زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي، ط١، مكتبة مكة المكرمة، ١٩٩٣م.

١٣٨. **عبد الرحمن بدوي(دكتور)** : الدروز، ملحق بكتاب مذاهب الإسلاميين، م٢، ط١، بيروت، ١٩٧٣م.

١٣٩. **عبد العزيز الدوري(دكتور)** : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤م.

١٤٠. عبد القادر خريسات (دكتور) : المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدولة السياسية، (دراسة تطبيقية منذ العصر الجاهلي حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد)، ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، ط١، الأردن، ١٩٩٨م.

١٤١. **عبد المتعال محمد الجبري** : أصالة الدواوين والنقود العربية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩م.

١٤٢. **عبد المنعم سلطان (دكتور)** : المجتمع المصري في العصر الفاطمي (دراسة تاريخية وثائقية)، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٤٣. **عبد المنعم ماجد (دكتور)** : نظم الفاطميون ورسومهم في مصر، جزءان، ج٢، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٤٤. ـــــــــــــــــــ : نظم الفاطميون ورسومهم في مصر، جزءان، ج١، ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٤٥. ـــــــــــــــــــ : الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه، القاهرة، ١٩٥٩م.

١٤٦. ـــــــــــــــــــ : ظهور الخلافة وسقوطها في مصر (التاريخ السياسي)، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٤٧. **عبود سراج (دكتور)** : قانون العقوبات، القسم العام، جامعة دمشق، بدون تاريخ.

١٤٨. **عثمان علي محمد عطا (دكتور)** : الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي (٦٤٨ – ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧م)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٢١٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٤٩. **عطية مصطفى مشرفة (دكتور)** : نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، ط١، دار الفكر العربي، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.

١٥٠. **علي إبراهيم حسن (دكتور)** : مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م.

١٥١. ــــــــــــــــــــ : تاريخ جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٥٢. **علي باشا مبارك** : الخطط التوفيقية الجديدة، ١ – ٨، دار الكتب المصرية، ١٩٦٩ – ١٩٩٠م.

١٥٣. **علي حسني الخربوطلي (دكتور)** : مصر العربية الإسلامية (السياسة والحضارة في مصر في العصر العربي الإسلامي منذ الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٥٤. ــــــــــــــــــــ : أبو عبد الله الشيعي مؤسس الدولة الفاطمية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٥٥. **علي عبد القادر القهوجي وآخرون** : علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

١٥٦. **فاطمة أحمد عامر (دكتور)** : تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)، ١ –

٢، سلسلة تاريخ المصريين، العددين (١٧٢)، (١٧٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٥٧. **فتحية عبد الفتاح النبراوي (دكتور)** : تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، ط٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١م.
١٥٨. **فوزي عطوي (دكتور)** : في الاقتصاد السياسي والنقود والنظم النقدية، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٩م.
١٥٩. **قاسم عبد قاسم (دكتور)** : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
١٦٠. ــــــــــــــــــــ : اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م.
١٦١. **محمد الأمين البشري (لواء)** : الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م.
١٦٢. **محمد الصادق عفيفي (دكتور)** : تطور الفكر العلمي عند المسلمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٦٣. **محمد جمال الدين سرور (دكتور)** : الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٦٤. ــــــــــــــــــــ : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق في القرنين الرابع والخامس بعد الهجرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
١٦٥. ــــــــــــــــــــ : سياسة الفاطميين الخارجية، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
١٦٦. **محمد خلف (دكتور)** : مبادئ علم الإجرام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٩٦م.

١٦٧.**محمد عاطف غيث (دكتور) "قانون"** : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
١٦٨.**محمد عبد الله عنان** : الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.
١٦٩.ــــــــــــــــــ : تراجم إسلامية ،دار المعارف ،مصر،١٩٤٧.
١٧٠.**محمد ماهر حمادة (دكتور)** : الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة (٢٤٧-٦٥٦هـ [٨٦١-١٢٥٨م)، دراسة ونصوص، ط٣، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان،١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
١٧١.**محمد مرسي الشيخ (دكتور)** : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
١٧٢.**محمود سعيد عمران (دكتور)** : تاريخ الحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م.
١٧٣.**مصطفى عبد المجيد كارة (دكتور)** : مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بدون تاريخ.
١٧٤.**ناريمان عبد الكريم أحمد (دكتورة)** : المرأة في مصر في العصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد (٢٦٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٧٥.ــــــــــــــــــ : معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ،١٩٩٦م.
١٧٦.ــــــــــــــــــ : دراسات في تاريخ مصر الإسلامية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٧٧.**نعمت إسماعيل علام** : فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

١٧٨. **هويدا عبد العظيم (دكتور)** : المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.

خامسًا : الكتب الأجنبية المترجمة :

١٧٩. **آدم متز** : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، أو عصر النهضة في الإسلام، نقله إلى العربية : محمد عبد الهادي أبو ريده، ١ – ٢، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م.

١٨٠. **ألفريد.ج، بتلر** : فتح العرب لمصر، تعريب : محمد فريد أبو حديد بك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٨١. **بول ديكرويف** : قصة المكروب، ترجمة : أحمد ذكي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٩م.

١٨٢. **جاك تاجر** : أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢م، تقديم : سمير مرقص ومحمد عفيفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٨٣. **الدوميلي** : العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، ترجمة : عبد الحليم النجار، ومحمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢م.

١٨٤. **زامباور** : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ط١، القاهرة، ١٩٥١م.

١٨٥. **فرانسيس هيدتسون** : المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩١م.

١٨٦. **ف. ويستنفلد** : جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بلياليها وشهورها، تحقيق : عبد المنعم ماجد، عبد المحسن رمضان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

١٨٧. **لاكوم** : الفساد، ترجمة : سوزان خليل، ط١، عين للدراسات والبحوث الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

سادسًا : الدوريات :

١٨٨. **زياد محمد الجبالي** : أماكن التنزه ومظاهر اللهو والتسلية في العصر الفاطمي خلال شعر شعرائهم، المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، دورية أكاديمية علمية محكمة، ج١، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣م.

١٨٩. **سحر السيد عبد العزيز السيد** : الشائعات وأثرها في المجتمع والدولة في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية عصر الدولة الفاطمية (٢١ – ٥٦٧هـ / ٦٤١ – ١١٧١م)، بحث منشور في ندوة الدكتور / سعد زغلول عبد الحميد، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

١٩٠. **سعد زغلول عبد الحميد** : الإسلام والترك في العصر الإسلامي والوسيط، بحث منشور في عالم الفكر (١)، دراسات إسلامية تصدر من مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.

١٩١. **سهير لطفي** : ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة من ٢٠ – ٢١ أبريل، ١٩٩٣م، ج١، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٩٢. **عمر صابر عبد الجليل** : مخطوط يوحنا النيقوس تاريخ العالم، وثيقة شاهد عيان على الفتح الإسلامي لمصر من كتاب أثر الإسلام في مصر وأثر مصر في الحضارة العربية الإسلامية، دراسات لجنة من الأساتذة، إشراف قاسم عبده قاسم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

سابعًا : الرسائل العلمية :

١٩٣. **حسين إبراهيم زويل** : الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري، فترة ما بعد ١٩٧٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٦م.

١٩٤. **دعاء محمد أبو نور** : التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري (دراسة اجتماعية على أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي)، رسالة دكتوراه، طنطا، ٢٠٠٣م.

١٩٥. **عصام أنور جمعة** : الآثار الاجتماعية لجريمة البغاء ودور الرعاية اللاحقة في مواجهتها من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة حلوان، ٢٠٠٥م.

١٩٦. **هشام عبد القادر** : إقليم الحوف الغربي "البحيرة حاليًا" في العصر الفاطمي، دراسة سياسية وحضارية من الفترة (٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م)، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور، ٢٠٠٨م.

ثامنًا : الأطالس :

١٩٧. **أطلس تاريخ الإسلام** : حسين مونس، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٩٨. **زكي محمد حسن (دكتور)**: اطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية،القاهرة،١٩٥٦م.

١٩٩. **محمد رمزي** : القاموس الجغرافي في البلاد الحالية، بدون تاريخ.

تاسعًا : المراجع الأجنبية :

200. **Stanley Lane-Pool. A:** History of Egypt in the Middle Ages.

201. ---------------- : Saladin and the Fall of the Kingdom of Jerusalem.

202. **O'Leary** : A Short History of the Fatimid Khalifate, London.

203. **Mann (J)** : The Jewsin Egypt and Palestine Under the Fatimid Chaliphs, Oxford.

204. Margoliouth,P,D, s : Cairo, Jerusalem and Damascus U.S.A.

205. Mah'e, Jean – Pierre : Les Armenians et L'Egypte, Le Monde Copt, No. 9, 1980, Paris.

206. Armenians in Egypt, Contribution of Armenians to Medieval and Modern Egypt.

207. Merrion Webster Dictionary- Definition Corruption.

٢٠٨. **ذكي وليدي طوغان** : عمومي تـورك تاريخيـة كيرشـي، المدخل إلى التاريخ التركي العـام، ج١، مطبعـة أمـدكون، استانبول، ١٩٤٩م.

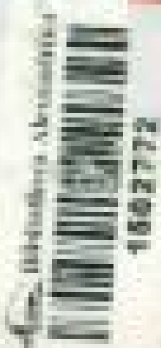
٢٠٩. **كوبولي زاده فؤاد** : توركيا تاريخي، استانبول، ١٩٢٣م.

رقم الإيداع	: ٢٠١٣/٢٢٠٨٩
الترقيم الدولي	I.S.B.N :
	978-977-212-238-7









ISBN: 978-977-212-229-5

مؤسسة شباب الجامعة